

سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعتها

(٤٢)



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

وإحياء التراث الإسلامي

مكة المكرمة



٤٠٠٠٠٧٩

أساليب نحوية جرت مجرى المثل

دراسة تركيبية دلالية

إعداد

خلود صالح عثمان الصالح

٥١٤٢٦ هـ

ح

جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

الصالح ، خلود عثمان الصالح

أساليب نحوية جرت مجرى المثل (دراسة تركيبية دلالية).

خلود صالح عثمان الصالح - مكة المكرمة، ١٤٢٥هـ.

٦٧٢ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك : ٧-٧٥١-٠٣-٩٩٦٠

أ - العنوان

١ - اللغة العربية - النحو

١٤٢٥ / ٤٣٩٥

ديوي ١، ٤١٥

رقم الإيداع : ١٤٢٥ / ٤٣٩٥

ردمك : ٧-٧٥١-٠٣-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى

المقدمة

الحمد لله الذي شرف اللسان العربي لغة كتابه العزيز وشريعته الهادية، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فتعد الدلالة اللغوية الغاية والوسيلة، فهي غاية كل تركيب لغوي، ومن ثم هي الغاية التي يسعى إليها المتلقي، ويحاول المبدع توصيلها إليه. وهي الوسيلة التي بها تتم عملية الانسجام اللغوي في المجتمعات البشرية. ويبدو أن الدلالة قد طغى عليها في الدرس اللغوي في بعض اللغات وفي مرحلة من مراحل دراستها دراسة النحو وبخاصة النحو التعليمي الذي قصد منه تعريف الأجيال كيفية اقتفاء أثر الناطقين باللغة في أصواتها ومبانيها وتراكيبها الجمالية. وتعد اللغة العربية من أعرق لغات البشر، كما أن دراستها من أعمق وأوسع الدراسات التي حظيت باهتمام العلماء والباحثين؛ لأنها لغة دين مقدس، ووعاء فكر أراد الله نبراساً هادياً للناس كافة إلى يوم الدين. فاهتم بها العلماء لتعليم غير العرب ممن دخلوا في الإسلام، وتعليم العرب الذين دخل اللحن ألسنتهم كيفية بناء التعبيرات التي توصل الدلالة وتحقق التفاهم الاجتماعي. فابتكر الخليل بن أحمد -يرحمه الله- نظرية العامل التي سار النحو عليها إلى يوم الناس هذا. وكتب العلماء كمية هائلة من الكتب والبحوث النحوية لا أظن أن لغة على وجه الأرض قد حظيت بمثل ذلك. وهذا مسرب في الدرس اللغوي النحوي لا يفوت كثيرين.

وفي القرن الثاني من الهجرة وما تلاه من قرون إلى القرن الخامس من الهجرة وضع العلماء عدداً من الكتب الدلالية التي يمكن أن تعد بمثابة إرساء القاعدة الحقيقية للدرس الدلالي الذي ظهرت صيحات الدعوة إليه في النصف الثاني من القرن العشرين على أنه علم جديد نشأ على يد العلماء الغربيين. وإن من يدرس مؤلفات الجرجاني وابن جني وبعض كتب التفسير يجد أن علم الدلالة قد نمت بذوره وأثمرت أشجاره ثمراً يانعاً سليم الأسس والمعطيات.

وقد حباني الله في المرحلة الجامعية الأولى ثم في مرحلة الماجستير بعدد من الأساتذة الأفاضل الذين شدوا انتباهنا إلى أهمية تراثنا وعراقته، وإلى ما فيه من كنوز ثمينة وبخاصة علم الدلالة الذي يعد مرحلة مكملة لدراسة سلفنا الصالح من العلماء النحاة الذين وضعوا أبواب النحو التعليمي بطريقة بارعة، بل فائقة البراعة. وقد استطاع بعض هؤلاء الأساتذة غرس بذرة حب التراث فينا، وضرورة تعهدها وتطويرها حتى أخذت الباحثة تتحين الفرصة بقوة لتدرس متدربةً على يد أساتذتها بنداً كانت تراه من أكثر بنود النحو العربي عسراً. أي أن تربط بين تراكيب بعض أبواب النحو ودلالاتها مستعينة بمعطيات نظرية النحو العربي الرئيسة وهي العامل النحوي بأقصى ما يمكن أن يستفيد منه باحث يحترم التراث ويتطلع للإفادة مما تركه سلفه في علم الدلالة. فوظفت الحركة الإعرابية في إقامة التركيب الجملي، وجعلتها ركناً رئيساً لا سبيل إلى هدره أو إغفاله، ولكني تجاوزت ذلك إلى البحث في قيمتها الدلالية وما يترتب على تغييرها من دلالة أيضاً. ثم بحثت وفقاً لمنهج علمي واضح فيما يعترى التركيب الجملي من تغيير وما يترتب على ذلك من دلالة؛ من حيث التقدم، والتأخير، والزيادة، والحذف، وأعطيت عناية خاصة للقيمة الدلالية للتنعيم الذي هو ركن رئيس من أركان الأداء اللغوي، بعد أن نهت إلى وجوده في إشارات العلماء القدماء.

وقد نهت إلى دور الإسناد في الجملة العربية وفي بحوث العلماء، وأنه كان سبباً في ضرورة وضع التعابير وأنماط التراكيب اللغوية المختلفة في إطار الجملة: الاسمية أو الفعلية. في حين أن عدداً من التراكيب ليس من اليسير أن تصنف في هذه القسمة الثنائية لعدم احتوائها على خصائص هذين القسمين من حيث التركيب والدلالة وذلك إذا ما طبق الباحث على هذه التراكيب الخصائص التي أوردها نحاة العربية في حد كل قسم.

وبناء على ذلك، جمعت عدداً من التراكيب في أبوابها، التي رأيت أنها يمكن أن تفرد ببحث خاص لاشتراكها في عدد من الخصائص ولعدم إمكان إدراجها في القسمة الثنائية المذكورة، ولما فيها من خصائص مشتركة تبرزها خلافات النحاة فيها، حتى إن النحاة قد جعلوا لها مزية تفرد بها عن غيرها من أنماط التعبيرات المختلفة، فنصوا على أنها: تضاهي المثل؛ أي أنها جرت مجرى المثل في التزامها تركيباً واحداً لا تتغير عنه.

وأعني بهذه التراكيب، فيما سماها المحدثون من علماء اللغة أساليب؛ أسلوب المدح والذم، وأسلوب التعجب القياسي بصيغته، وأسلوب الاختصاص، وأسلوب التحذير والإغراء، وأسلوب أسماء الأفعال، وأسلوب كم الخبرية وكم الاستفهامية. وقد وجدت أن خيطاً واحداً يجمعها وهو عدم خضوع مادة الأسلوب فيها للإسناد، وعدم ارتباط الحركة الإعرابية فيها بعامل ظاهر أو مقدر إنما جاءت الحركة لتؤدي دلالة ما، في جل تراكيب هذه الأساليب، فضلاً عن التزام تركيبها ترتيباً ثابتاً لا تتغير عنه بتقدم أحد عناصر التركيب على الآخر، وأنها جميعاً تؤدي معنى إنشائياً أفصاحياً انفعالياً Effective Styles؛ مدحاً وذماً، أو تعجباً، أو افتخاراً، أو تحذيراً، أو إغراءً، أو استفهاماً... الخ.

وبهذا تشكلت لي مادة الكتاب بدراسة جميع هذه الأساليب وارتضيت لها عنواناً يجمعها وهو: (أساليب نحوية جرت مجرى المثل، دراسة تركيبية دلالية).

أما منهجي فيه فيعتمد على الآتي :

أولاً: أضع كل أسلوب من هذه الأساليب في باب مستقل وأجعله عنواناً للباب.

ثانياً: أفصل القول في آراء النحاة العرب القدماء في الأسلوب الذي يمثل الباب، وأورد أقوالهم من مظانها النحوية، كما أعرض بالتفصيل المسائل الخلافية التي جرى

فيها خلاف بين النحاة من مسائل الباب، وما فيها من حجج وأدلة واعتراض كل فريق على حجج الفريق الآخر، باستقصاء شامل لكل ما قيل في المسألة وفقاً للتسلسل الزمني للنحاة.

ثالثاً: حرصت عند عرض آراء العلماء العرب من اللغويين أو المفسرين أن أترجم للأسماء المغمورة فحسب، نحو: دُرَيْد، خطَّاب الماردي، ابن بابشاذ، الأصم، ابن الدهان. أما المعروف منها فقد تركته لكثرة وروده في الكتب ولا يحتاج المتخصص إلى ترجمته.

رابعاً: أوردت الآيات القرآنية التي تتضمن نمط أسلوب الباب، ثم ما جاء فيها من أقوال المفسرين وآرائهم وبخاصة تركيب الأسلوب. وقد حرصت على سرد الآيات كلها في المتن إن كانت قليلة في عددها. أما إن كانت الآيات التي وردت على نمط الأسلوب كثيرة متعددة فقد صنفتها وفقاً للأطر التي جاءت تمثل تراكيبها، ثم تناولت من كل إطار مجموعة من الآيات أعرض فيها أقوال المفسرين وآراءهم واختلافاتهم، ثم أدرج في الهامش الباقي من الآيات، وقد حرصت على سرد الآيات دون الاكتفاء بالإحالة إلى السورة ورقم الآية فقط؛ وذلك ليسهل على القارئ الوصول إليها وليرى أمثلة متعددة أمامه أثناء قراءة ما أذكر من الآراء.

وقد حرصت على الرجوع إلى آراء المفسرين في مظاهرها مع مراعاة التسلسل الزمني للمفسرين.

خامساً: عرضت آراء علماء اللغة المحدثين من العرب في كل أسلوب من أساليب الدراسة مع المناقشة الجادة لآرائهم رفضاً أو تأييداً.

سادساً: تناولت نصوصاً من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو من التراث العربي شعراً أو نثراً، ثم طبقت عليها خلاصة ما توصلت إليه من آراء النحاة العرب القدماء والمفسرين وعلماء اللغة المحدثين، تركيباً أو دلالة. وقد حرصت على أن أبدي

الرأي بوضوح في كل ما تمت مناقشته ومعارضته. ولكن وردت بعض الجمل التي تشير إلى رفض رأي أو رده فإن ذلك قد ورد في محاولة لاقتفاء أثر العلماء الذين يمكن الإفادة من أقوالهم في محاولة قراءة دلالية للنحو العربي في إطار ما يلائم اللغة ومناهج الدراسة فيها استناداً إلى ما جاء به السلف الصالح من العلماء العرب وعلى رأسهم الخليل بن أحمد يرحمه الله إذ يقول: "إن العرب قد نطقت على سجيته وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي ... فان سنح لغيري علة لما علته من النحو ... فليات بها".^١ فبنيت على ما قاله النحاة في إبراز الدلالة اللغوية في التراكيب، ولم نلتفت إلى أقوال بعض النحاة القدماء وإن كانوا من أساطين هذا العلم وأطبائه، فلم نلتفت إلى قول ابن خلدون: "ولا تلتفتن في ذلك إلى حرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق"^٢، ولا إلى قول أبي حيان: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن يخالفهم"^٣. بل أخذنا بمضمون قول المازني: "إذا قال العَلَمُ المتقدم قولاً، فسبيل من بعده أن يحكيه، وإن رأى فيه خللاً أبان عنه ودلّ على الصواب ..."^٤.

وإن كنت قد أبديت الرأي تأييداً أو رفضاً استناداً إلى ما جاء في مظان المسألة التي أناقش، فإن ذلك للحرص الشديد على إبراز الآراء المتباينة، والإدلاء برأي نرتضيه وفقاً لأسس علمية تعلمنا أصولها من أساتذتنا الذين غرسوا فينا ضرورة حمل الرسالة وعدم التردد في القول العلمي الذي تدعمه الحجة والنية الصادقة الحسنة، يقول أحد

١ الإيضاح في علل النحو- الزحاجي- تحقيق: مازن المبارك- دار النفائس: بيروت -

ط.(١) ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م- ط.(٥) ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م- ص ٦٦.

٢ مقدمة ابن خلدون - دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان- مكتبة المدرسة: بيروت- ص ١٠٧٤.

٣ البحر المحیط- أبو حيان الأندلسي- تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض- دار الكتب العلمية:

بيروت، لبنان- ط.(١) ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م- ١٥٦/٣.

٤ ينظر: كتاب اللامات لأبي قاسم الزحاجي- تحقيق: مازن المبارك- دار صادر: بيروت- ص ١٩.

العلماء المعاصرين: " لهذا ينبغي أن تترفق بالباحثين المخلصين المؤمنين المتفانين في خدمة العلم، ونصرة الحق والحقيقة، والدفاع عن القرآن الكريم بالذات... فهما أصطدم هذا الدفاع بما لدينا من المؤلف المعهود في سابق العهود. كما ينبغي لنا أن نراقب الله في ضمائرنا... فلا نقسو على الباحثين الذين يحاولون اقتحام المصاعب... وارتداد المجهول... ليقدموا لنا شيئاً جديداً أو شبه جديد... وأن نلتمس المعاذير لكل باحث مخلص مهما اختلفنا معه في الرأي... فالباحث ما هو إلا إنسان يخطئ ويصيب... وهو مأجور في الحالين معاً".^١

وقد اقتضت خطة الكتاب أن يقع في ستة أبواب، مسبقة بمقدمة وتمهيد؛ تحدثت في المقدمة عن موضوع البحث وأهميته والدافع لاختياره ومنهجي فيه. أما التمهيد فقد تحدثت فيه عن الإسناد في الجملة العربية، والحد الذي يلائم الجملة دلالة وتركيباً. وقد وضعت للكتاب خاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج.

أما الأبواب فهي كما يأتي:

الباب الأول: أسلوب المدح والذم.

وقد جاء في أربعة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: وتضمن أسلوب المدح والذم عند النحاة القدماء.

الفصل الثاني: تضمن أسلوب المدح والذم في آيات القرآن الكريم، وأراء

المفسرين فيها.

الفصل الثالث: أسلوب المدح والذم لدى المحدثين.

١ أحمد مكي الأنصاري- نظرية النحو القرآني - دار القبلة للثقافة الإسلامية-ط(١)١٤٠٥هـ- ص٣٢.

الفصل الرابع: حبّذا ولا حبّذا.

وقد حرصت في هذا الباب، لاسيما في الفصل الثالث منه، أن ألقى الضوء على التفريق بين جانبين من مناهج الدراسة؛ أحدهما منهج النحو التعليمي والآخر منهج النحو الدلالي، ولكلّ منهما دوره المستقل في الدراسة والتحليل؛ إذ يعنى الجانب التعليمي بدراسة التراكيب والمباني الصرفية وفقاً لشكلها الظاهر بمعزل عن دلالتها علاوة على الاعتماد على نظرية العامل في تسويغ الحركات الإعرابية وغيرها من التخريجات النحوية التي جاءت في المنهج التعليمي للنحو، وهو منهج يمكن الدفاع عنه إذا لم يخرج عن إطار كونه تعليمياً، لما فيه من الحرص على إبعاد اللحن عن ألسنة ناطقي العربية مع ما فيه من اهتمام بتعليم الشادين آنذاك منهج اقتفاء العرب في كلامهم. إلا أن هذا المنهج رغم تسويغ الدفاع عنه لأمر تعليميه إلا أنه لا يقف حائلاً دون الاهتمام بدلالة التراكيب في إطار كلي بمعزل عن الاقتصار على دلالة العناصر المفردة فيما تؤديه دلالتها المعجمية، فضلاً عن ضرورة النظر إلى الجملة وفقاً للعلاقات الكامنة فيها، أخذاً بالمنهج الذي يرتضى تحليل التركيب لمعرفة دور كل كلمه وما عليها من حركة، وأن زيادة كلمة أو حذفها يغير في دلالة التركيب، وأن تنعيم أداء التركيب له دلالته، وأن السياق عنصر هام من عناصر التفسير الدلالي، وأن تغيير ترتيب عناصر الجملة أو التزامها ترتيباً واحداً له غايته الدلالية كما قدمت قبل قليل.

ولما كان البحث وفقاً لمنهج النحو الدلالي أو ما يسمى نحو النص، فإننا نرى أهمية دراسة التراكيب على ضوء ما تؤديه من دلالة، مع الاعتماد على طائفة من عناصر الدلالة في اللغة التي كانت في كثير من الأحيان فيصلاً في التفريق بين التراكيب المتشابهة؛ وأعني بها عنصر دلالة الحركة الإعرابية، وعنصر السياق اللغوي، وعنصر التنعيم، وعنصر الترتيب الملتزم.

وقد اعتمدت هذه العناصر الدلالية وسيلةً في تحليل النصوص التي اخترتها
لدراسة أسلوب هذا الباب؛ المدح أو الذم، والأساليب الأخرى في الفصول القادمة بعد
هذا الفصل.

الباب الثاني: (أسلوب التعجب القياسي).

وقد جاء هذا الباب في ثلاثة فصول، وهي كالآتي:

الفصل الأول: أسلوب صيغتي التعجب القياسيتين، وآراء النحاة القدماء فيه.

وقد تناولت فيه عدة مسائل، هي:

أولاً: صيغتا التعجب القياسيتان بين الاسمية والفعلية عند نحاة العربية القدماء.

ثانياً: الخلاف النحوي في صيغة التعجب (أفعل) وما بعدها.

ثالثاً: الخلاف النحوي في (ما) التعجبية.

رابعاً: الخلاف النحوي في الاسم المنصوب بعد (ما أفعل).

الفصل الثاني: وقد عرضت فيه الآيات التي وردت على صيغتي التعجب

القياسية، وأبرز آراء المفسرين في تفسيرها.

الفصل الثالث: وقد بينت فيه آراء المحدثين من علماء اللغة العرب في صيغتي

أسلوب التعجب القياسيتين.

الباب الثالث : أسلوب الاختصاص النحوي

وقد ورد في ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: التركيب الجملي في أسلوب الاختصاص النحوي، وآراء النحاة

القدماء فيه.

الفصل الثاني: أسلوب الاختصاص النحوي في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيه.

الفصل الثالث: آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوب الاختصاص النحوي.

الباب الرابع: أسلوبا التحذير والإغراء في النحو العربي:

وقد جمعت هذين الأسلوبين وجعلتهما في باب واحد لما وجدت عليه كثير من كتب النحو العربي. وقد جعلت هذا الباب في ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأول: أسلوبا التحذير والإغراء في النحو العربي، وآراء النحاة العرب فيهما.

الفصل الثاني: أسلوبا التحذير والإغراء في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيهما.

الفصل الثالث: آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوبا التحذير والإغراء.

الباب الخامس : أسلوب أسماء الأفعال في النحو العربي.

ويضم هذا الباب ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: مذاهب النحاة العرب القدماء في أسماء الأفعال، وخلافهم فيها. ويتضمن هذا الفصل ثلاث مسائل، وهي:

أولاً: أقسامها عند النحاة القدماء.

ثانياً: مذاهب النحاة العرب في تصنيف (أسماء الأفعال) في أقسام الكلم.

ثالثاً: أسماء الأفعال على صيغة فَعَالٍ.

الفصل الثاني : أسماء الأفعال في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها.

الفصل الثالث : آراء علماء اللغة المحدثين في أسماء الأفعال.

الباب السادس : أسلوباً كم الخبرية والاستفهامية في النحو العربي.

وقد جعلته في ثلاثة فصول، وهي:

الفصل الأول: كم، وآراء النحاة فيها.

الفصل الثاني: (كم) في التركيب الجملي في القرآن الكريم، وآراء المفسرين

فيها.

الفصل الثالث: آراء علماء اللغة المحدثين في (كم).

وبعد، فقد اقتضى هذا الكتاب بحث عدد كبير من مسائل النحو واللغة، فضلاً عن أبواب متعددة في النحو العربي، يصلح كل باب منها أن يكون رسالة مستقلة.

كما اقتضى التشعب الكبير في المصادر والمراجع، فقد كانت متنوعة شاملة، حيث استلزم الأمر في كثير من الأحيان تتبع آراء العلماء أو جزئيات من آرائهم في مظاهرها، مما استلزم قراءة طويلة متأنية وعميقة في عدد من أهم المصادر والمراجع، ومنها كتاب سيبويه، والمقتضب، وأصول ابن السراج، وإنصاف الأنباري وأسراره، وبغداديات الفارسي، وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الكافية للرضي، وشرح التسهيل والارتشاف، ومغني ابن هشام، وشرح التصريح، وهمع الهوامع والأشباه والنظائر للسيوطي، وحاشية الصبان، وغيرها من أمهات الكتب النحوية التي لا يتسع المقام لذكرها.

ولما كان هذا المؤلف قد اشتمل على فصول تتناول الآيات القرآنية الكريمة التي تردُّ على نسق أسلوب الدراسة، واستقصاء آراء المفسرين وأقوالهم فيها، فقد

اقتضى ذلك الاستعانة بكتب المفسرين لرصد أقوالهم في مظاهرها الأصلية، فكانت مراجعي في هذه الدراسة؛ كشاف الزمخشري، وتفسير الفخر الرازي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ومعاني الفراء، ومعاني الزجاج، والبحر المحيط لأبي حيان، وتفسير الطبري، والدر المصون للسمين الحلبي، وغيرها من أهم كتب التفسير.

كما كان التعرض لبعض الآيات القرآنية له دور في الرجوع إلى كتب القراءات، مثل الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، والمحتسب لابن جني، وغيرها من كتب القراءات المشهورة.

كما رجعت إلى كثير من كتب إعراب القرآن، مثل كتاب إملاء ما من به الرحمان للعكبري، وكتاب إعراب القرآن للنحاس، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، وغيرها من الكتب الهامة في هذا المضمار.

ولم تكن المصادر مقصورة على كتب النحو والتفسير فحسب، بل تعدتها إلى كثير من كتب اللغة، نحو كتاب الخصائص، والمزهر، والاقتراح، ودلائل الإعجاز، وأمالي ابن الحاجب، وإيضاح الزجاجي، والصاحي لابن فارس، وغيرها مما لا مجال لذكره هنا.

وقد حرصت في هذا الكتاب أن أعرض ما قاله علماء اللغة في العصر الحديث، فيما كان لهم قول في بعض المسائل، مما اقتضى أن أرجع إلى كتبهم ومقالاتهم وتعليقاتهم أو أن أناقش المسائل مع من كانت هناك إمكانية الاتصال بهم، فقد رأيت أن جهودهم تحتاج إلى وقفة، نأخذ منها ما يفيد وينفع، ونرد ما لا يتسق مع لغتنا ومناهج تناولها، وقد كان جل التركيز على أبرز العلماء المحدثين، وأخص منهم الدكتور تمام حسان والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور مهدي المخزومي،

والدكتور خليل عمايرة، والدكتور شوقي ضيف، والدكتور فاضل مصطفى الساقى،
والدكتور محمد حماسه عبد اللطيف؛ لما لأرائهم من انتشار بين الباحثين، ولما لهم من
تأثير في الدرس اللغوي والتوجه النحوي المعاصر.

ولما كنت باحثة في علم اللغة كان لا بد من الاطلاع على كل جديد في هذا
العلم، فاقضى الأمر أن أنظر إلى نظريات علم اللغة الحديث، وأقوال وآراء العلماء
المعاصرين في هذا المضمار، فاطلعت على كتب الدلالة، وعلم الأصوات، مع الاهتمام
بما يتناول السياق أو المقام وأهميته في فهم النص وإدراك مراد المتكلم، فاطلعت على
كثير مما ترجم في هذه الكتب إلى العربية، مع اجتهادي في ترجمة نصوص كثيرة في ما
اقتضته الدراسة ولم يصلنا مترجماً. فأخذت من هذه الأقوال ما يفيد ويجدي في الدرس
اللغوي العربي، وتركت غيرها مما لا يتسق مع طريقتنا في دراسة العربية.

وقد ذيلت هذا البحث بعدد من الفهارس، شمل أولها فهرس الآيات الكريمة، ثم
أتبعته بفهارس للأحاديث النبوية الشريفة، تلاها فهرس للأشعار والأراجيز، ثم فهرس
المراجع والمصادر، وأخيراً فهرس الموضوعات.

وبعد، فإنني أود أن أشيد بدور كل من ساندني في اتمام هذا المؤلف وإنجازه.

ومني شكر خاص وتضرع إلى السميع العليم أن يجزي عني خير الجزاء الأستاذ
الدكتور/ خليل أحمد عمايرة، الذي أنعم الله به عليّ منذ بنائي العلمي الأول في قاعة
الدرس الجامعي والذي أغدق عليّ بموفور علمه الذي حباه الله به، وتعهدي بالدرس
والبحث إلى أن غرس في نفسي حب العلم والجرأة على قول الحق ومناقشة الأمور، مع
التمييز بين حقائق العلم الصالح منها أو الغث الذي دُس فيها مع احترام رفيع للتراث
وما جاء فيه والإفادة الحقيقية منه. فالشكر إلى الدكتور خليل عمايرة ما حيت، مع
دعائي إلى الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

وأنا شديدة الرغبة هنا في أن أرفع أكف الضراعة إلى القائل عز وجل
﴿واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾^١، لأفصح عن رغبتني في الدعاء لوالديَّ
بالرحمة لما قدَّماه لي منذ نعومة أظفاري، ولما مهَّدا لي طريق الخير والعلم وذُلَّلاً صعباً
سبيله، ولما غرسا في نفسي حب العلم والحرص على الانتفاع به، ولما ربَّيا في نفسي
الصدق والأمانة، وما بنيا في نفسي قول الحقِّ والجُرأة في الدفاع عنه، وما تحمَّلا عني
هموم نفسي ومواجع جسدي، فهما مهجة القلب وربحانته، فاللهم ارحمهما كما ربَّيتني
صغيراً، وكما تعهداني كبيراً. اللهم تقبَّل مني صادق الدعاء لهما ولأفراد أسرتي الكريمة.

ومني وقفة احترام خاص، وشكر جليل، وإقرار بالعرفان إلى قرين نفسي
وصديق دربي، إلى رمز الوفاء الصادق، وعنوان المشاركة المثالي، وآيات الإخلاص
المتفاني، إلى زوجي الكريم، تقديراً مني لصره وتحمُّله المشاق والمتاعب عني. فجزاه الله
خير الجزاء، ووفَّقه وأعانه على فعل الخير دائماً.

وإلى كل من أسهم في هذا البحث أضرع إلى الله أن يسدّد الخطى، وأن يجرل
الثواب.

وختاماً، أرجو أن أكون قد وفَّقتُ في هذا العمل، وأن أكون قد أضفت لبنة
جديدة إلى لبنات الدرس النحوي، فإن كنت أصبت فله الحمد والمنة، وإن كانت
الأخرى فجلُّ من لا يخطيء، ويعجبي في هذا المقام قول الإمام مالك رضي الله عنه:
" كل إنسان يؤخِّدُ منه ويُردُّ إلا صاحبَ هذا القبر صلى الله عليه وسلم ". والله أسأل
أن ينفِّعني بهذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

تمهيد

الإسناد في الجملة العربية

من المفيد ونحن أمام البحث في أساليب نحوية ذات تركيب مختلف عما هو مألوف عن الجملة في اللغة العربية أن نتطرق بإيجاز إلى ما قاله النحاة القدماء في الكلم وأقسامه، وما أبدوه من آراء في تحديد كل قسم من أقسامه، وما ذكروه من علامات تتميز بها هذه الأقسام، لنستخلص من تلك الآراء ما يفيد البحث، ولنحاول العودة إليه في الحكم على ما ينشأ من خلاف بين النحاة، وبخاصة في اسمية أو فعلية هذه التراكمات.

لقد عكف النحويون العرب على دراسة الكلام وتحليله، وتعددت مباحثهم في أجزائه وأركانه بحسب ميدان التحليل، فكان الحديث عن الكلمة المفردة، والكلام، والكلم، والقول، والجملة^١. فاختلقت أصناف المباحث التي تناولوها وتعددت آراؤهم واختلافاتهم في كل قسم^٢. وليس من مهام هذه الدراسة أن تذهب لتفصيل القول في حد كل مصطلح، واختلاف اللغويين والنحاة العرب في تعريفاتها، وإنما الذي ترمي إليه هو الوقوف مع الجملة وتعريفها وتحديد الأسس التي تقوم عليها والتفريق بينها وبين الكلام، إذ قرنت الجملة كثيراً لدى النحاة العرب بالكلام، فيرد هذان المصطلحان عندهم مترادفين في كثير من الأحيان، ولعل النحاة يستندون في هذا إلى أن الفائدة المرجوة من التركيب لا تكون في أغلب أحوالها إلا من (جملة) كلمات.

ذهب النحاة العرب إلى أن الجملة، وقد عبروا عنها بالكلام، مركبة من كلمتين؛ مسند ومسند إليه، يقول الرّمحشري: "والكلام هو المركب من كلمتين

١ ينظر: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرايا- قحسي السجني - مكتبة الفلاح: الكويت - ط. ٢٠ -

١٤٠٨هـ-١٩٨٧م ص ١٧ وما بعدها.

٢ ينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة- حلمي خليل- دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- ١٩٩٣م ص ٥٤، ٥٥.

أسندت أحدهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسميين... أو في فعل واسم^١. ويقول السيوطي: "الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه... فالاسمان يكونان كلاماً، لكون أحدهما مسنداً، والآخر مسنداً إليه. وكذلك الاسم مع الفعل، لكون الفعل مسنداً، والاسم مسنداً إليه. والفعلان، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما^٢. وقد جعل سيويوه الجملة، فيما يمكن أن يوجه على أنه تعريف للجملة عنده، تقوم على الإسناد؛ مسند ومسند إليه وعلاقة تجمع بينهما، يقول سيويوه مبيِّناً العلاقة بين الفعل والاسم في إطار الإسناد: "الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً"^٣. ويقول موضحاً العلاقة بين اسم واسم: "فقولك: هذا عبد الله منطلقاً... فهذا اسم مبتدأ مبني عليه ما بعده وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمتبدأ مسند والمبني عليه مسند إليه"^٤. وهذا خلاف ما عليه النحاة في تركيب

١ المفصل في علم اللغة - أبو القاسم الرمخشري - تعليق: محمد عز الدين السعيدى - دار إحياء علوم الدين:

بيروت - ط. (١) - ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م. ص ١٥.

٢ مع الطوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق: عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة:

بيروت ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م ٣٣/١.

٣ الكتاب - سيويوه - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط (٣) - ١٤٠٨، ١٩٨٨ - ١٩/١.

٤ الكتاب - ٧٨/٢. ومن الباحثين المحدثين من يذهب إلى أن سيويوه لا يقصد بالإسناد المعنى الذي ذهب إليه

العلماء القدماء، ويرى أن المصطلح البديل الذي يستخدمه سيويوه هو (البناء). ولسنا نرى ذلك، إذ إن عندهم

وضوح المصطلح في تلك الفترة أدى إلى ما يذهب إليه. فسيويوه عندما يستخدم مصطلح البناء في إطار قوله

مبتدأ وما بني عليه أو فاعل وما بني عليه أو موصوف وما بني عليه، فكأنما هو رديف لما يذهب إليه خليل

عمايره في المصطلحات الحديثة بفكرة التلازم. وليس هنا موضع تفصيل القول في ذلك. ينظر: مدخل إلى

دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي - محمد شعيرات - التواصل اللساني - المجلد الرابع - العدد الثاني

سبتمبر ١٩٩٢م - ص ٢٢ وما بعدها. وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عمايره -

ط. (١) ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م - الفصل الثالث.

الجملة، فهم يرون أن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند. ويقول سيويه في موضع آخر عند وضعه حد المبتدأ على أساس الإسناد: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لبني عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"^١.

ويتحدث سيويه في موضع آخر عن العلاقة بين ركني الجملة وحاجة كل منهما إلى الآخر فيقول: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدءاً من الآخر في الابتداء"^٢.

وأقام أبو العباس المبرد تحديد الجملة على المعنى والإسناد، يقول: "وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل، جملة يحسن السكوت عليها، وتجيب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"^٣. فالجملة عنده ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر وتؤدي معنى يحسن السكوت عليه.

ويبدو أن العلماء بعد ذلك قد شاع بينهم هذا الربط بين الجملة والمعنى، إلا أن منهم من خلط بين الجملة والكلام والقول، فقد عرف الزمخشري الكلام وجعله مرادفاً للجملة، يقول: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى

١ الكتاب ١٢٦/٢ .

٢ المصدر السابق ٢٣/١ .

٣ المقتضب - المبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة - دار الكتب، بيروت - ٨/١ .

... وتسمى الجملة "١". وجعل الأزهري حد الجملة مرادفاً للكلام، فيقول معرفاً الكلام: "والكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه، و(في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران (اللفظ والإفادة) و(المراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو(الصوت) من الفم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقاً) كزيد (أو تقديرًا) كألفاظ الضمائر المستترة ... (والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه)... (وأقل ما يتألف الكلام) خيراً كان أو إنشاءً، (من اسمين)، حقيقة: كهيهات العقيف، أو حكماً: (كزيد قائم)، (ومن فعل واسم: كقام زيد) ونعم العبد. (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم)"^٢. فالجملة عند بعض النحاة - كما ذكرنا - اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وبذا تكون عند من قال بهذا رديفاً لمصطلح الكلام، وهذا هو التعريف الذي يرتضيه جل النحاة حداً للكلام، يقول ابن جني: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون: الجمل"^٤.

وتقوم الجملة على الأركان الآتية:

١- المسند إليه (المبتدأ - الفاعل - نائب الفاعل).

٢- المسند (الخبر - الفعل).

١ الفصل في علم اللغة ص ١٥. وينظر: شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب: بيروت، مكتبة المتنبّي: القاهرة - ٢٠/١.

٢ وللباحثة رأي في تصنيف هيهات في الكلم سيرد في الباب الخامس من هذه الرسالة.

٣ شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهري - دار إحياء الكتب العربية: القاهرة. ٢٠/١ - ٢٢.

٤ الخصائص - ابن جني - تحقيق: محمد علي النجار - دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان - ١٧/١.

٣- الإسناد وهو عنصر معنوي" وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة "١.

فمن الواضح أن النحاة قد اهتموا بالإسناد اهتماماً بالغاً، واعتمدوا المسند والمسند إليه ركنين أساسيين لإقامة الجملة العربية، فوضعوا بذلك أسس بناء الجملة التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه في إطار ضيق وأدخلوها في أحد قسمي الجملة: اسمية أو فعلية، تحقيقاً لفكرة الإسناد، فلا تكون الجملة العربية لديهم إلا به، يبحثون في الجملة عن ركنيه، وإن لم يوجد ركن منها قدروا المحذوف، وأولوا الحركة لتلائمه. فقلّت بذلك القواعد التي تهدف إلى إبراز القيمة الدلالية للحركة الإعرابية على الكلمة في الجملة الواحدة أو لتفسيرها دلاليًا. ولم يعدوا الكلمة التي تؤدي معنى يحسن السكوت عليه من غير وجود إسناد، جملة، وهي التي أخذ يسميها علماء اللغة المعاصرون الكلمة الجملة، فلم تكن عند النحاة في عداد الجملة إلا بتقدير محذوف، مع أن المعنى واضح اعتماداً على الحركة الإعرابية أحياناً، بالإضافة إلى معنى الكلمة ومعناها المعجمي في إطار السياق الذي ترد فيه. وفي المقابل ظهر كثير من القواعد التي تهدف إلى المحافظة على ركني الجملة الأساسيين، فقام عدد من الأبواب النحوية، وفقاً لهذا المنهج، لتسويغ الحركة على الركنين، فأصبح في بنودها الحذف الواجب، كوجوب حذف الاسم (المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل أو ما ينوب عنه). كما نشأت مسائل حذف الفعل وجوباً في عدد من الأبواب كما في الإغراء والتحذير والاختصاص ... وغيرها. وظهرت مجموعة من القواعد التي تحدد العلاقة بين الفعل والفاعل على ضوء نظرية العامل، فلا بد لكل فعل من فاعل، ولا بد لكل معمول من عامل، ولا يجتمع عاملان لمعمول واحد... الخ. وعلى الرغم من أهمية فكرة الإسناد، وأهمية ركنيهما في تفسير بناء الجملة في اللغة العربية، إلا أنها قد أوجدت عدداً آخر من القواعد والقوانين التي

١ شرح الرضي على الكافية - الرضي - تحقيق: يوسف حسن عمر - منشورات جامعة بن غازي - ٣٣/١.

أدت إلى كثير من التأويلات والتقديرات خلافاً لما تتسم به العربية في مباني جملها،
وخلافاً لما نصَّ عليه كثير من النحاة من أن الأصل عدم التقدير والتأويل، كما يقول
الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"^٢. ويقول الرضي: "الأصل
عدم التقدير بلا ضرورة ملحثة إليه"^٣، ويقول: "الإضمار خلاف الأصل"^٤.

ولكن من يدرس الأبواب سالفة الذكر وغيرها في النحو العربي، يجد أنه لا
سبيل إلى تفسيرها أو إدراجها في بابها إلا بتقدير ما لا حاجة بالمعنى إلى تقديره، في
حين لو دُرستُ القيمة الدلالية للحركة الإعرابية في تلك الأبواب، لما كان التركيب
الجملي بحاجة إلى القول بالمحذوف حذفاً واجباً لا يجوز إظهاره، الذي اتخذ النحاة
لتفسير الحركة الإعرابية وفقاً لقواعد نظرية العامل ومعطياتها، ولأمكن بذلك تجنب
جمع تراكيب متباعدة تحت إطار واحد، ولأمكن جمع أهمية إعراب الجملة أو التركيب
مع قيم أحر تسهم في وضع كل كلمة وكل تركيب في إطاره الدلالي السليم، فيكون
توجيه الإعراب على ضوء المعنى؛ لأن الإعراب لا يكون إلا في جمل وتراكيب،
والجمل كلمات تفيد معنى وترابط في إطار جملي لتحقيق قيمة دلالية كلية، تؤدي كل
كلمة فيه دورها الدلالي بمبناها وحركتها، وتحقق في مجملها معنى يحسن السكوت
عليه^٥، من غير تكلف تأويل أو تقدير أو حذف، فذكر المبني في التركيب الجملي له
معناه، وحذفه له معناه، والزيادة تشير إلى دلالة، والتغيير في موقع المبني أو التغيير في

١ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عميره - مجلة جنود (التراث) - العدد الرابع المجلد الثاني -

جمادى الآخرة ١٤٢١هـ / سبتمبر ٢٠٠٠ - ص ١٤٦، ١٤٧.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف - أبو البركات الأنباري - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية

الكبرى: مصر - ٢٤٩/١.

٣ شرح الكافية - ٣٠٣/١.

٤ المصدر السابق - ٥١٨/١.

٥ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عميره - ص ١٥٢.

حركته يؤدي دلالة أيضاً، يقول ابن جني: " إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معني، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ... ألا ترى أنه لو نُجشِم إظهاره فقليل: أدعو زيدا، وأنسادي زيدا لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا كذب؟" ^١ من هذا يتضح أن تعريف الجملة عند النحاة بحاجة إلى دراسة، وأن تقسيمها الثنائي في حاجة إلى مراجعة لتقوم على أساس إفادة المعنى الذي يحسن السكوت عليه، سواء كان ذلك في جملة تقوم على أركان الإسناد، أو في الجمل غير الإسنادية، بل في الجمل التي تقوم على كلمة واحدة، وتحمل معنى يحسن السكوت عليه، مع الاهتمام بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية^٢. يقول ابن جني معرفاً الجملة: " كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه " ^٣، فهو يدرك الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الجملة، وهو إفادة المعنى، وقد أورد مجموعة من التراكيب المختلفة وعدّها نماذج للحمل دون أن يلجأ فيها إلى التأويل والإضمار والتقدير، وليس لهذه التراكيب سوى ركن واحد مثل: صه ومه ورؤيد وحاءٍ وعاءٍ وحسّ ولبّ وأفّ وأوه، فكل واحدة من هذه الكلمات التي تقوم مقام جملة مستقلة بنفسها، يجني المستمع منها ثمرة معناها.

١ الخصائص - ١ / ١٨٦ .

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عمارة - ص ١٤٦ .

٣ المصدر السابق - ١ / ١٧ .

الباب الأول أسلوب المدح والذم

الفصل الأول

أسلوب المدح والذم عند النحاة

قسّم النحاة الجملة العربية إلى اسمية وفعلية- كما ذكرنا- وزاد بعضهم الجملة الظرفية^١، وقد جعلها الزمخشري أربعاً، يقول: "والجملة على أربعة أضرب؛ فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكرٌ إن تطعه يشكرك، وخالدٌ في الدار"^٢.

ورد ابن يعيش تقسيم الزمخشري هذا، قائلاً: "وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل"^٣.

ومهما تعددت أقسام الجملة واختلفت الآراء في تحديدها وتقسيمها، فإنه يبقى للجملة صورتان: الاسمية والفعلية. وهما نمطان تقاس بهما كل التعابير وأنماط التراكيب اللغوية المختلفة، وما خرج عن دائرة هذين النمطين رُدُّ بالتقدير والتأويل، ومرجع ذلك التقدير قائم على مراعاة نوع الكلمة ومبناها، فإن كانت الكلمة التي في صدر التركيب (فعالاً) فالجملة فعلية، وإن كانت الكلمة (اسماً) فالجملة معها اسمية. وتقوم هذه القسمة الثنائية على تقسيم الكلم عند النحاة إلى، الاسم والفعل والحرف، فراعوا في تقسيم الجملة أمرين: تصنيف الكلمة التي في صدر الجملة، ودورها في الإسناد. ولما

١ المغني - ابن هشام - تحقيق: ح. الفاخوري - دار الجيل: بيروت - ط. (١) ١٤١١هـ، ١٩٩١م - ٧/١.

٢ الفصل في علم اللغة - ص ٣٦.

٣ شرح المفصل - ٨٨/١.

كان الحرف لا يتعلق به إسناد خرج عن إطار تقسيم الجملة إلا ما ذهب إليه الزمخشري في قوله بالجملة الظرفية. إن القسمة الثنائية للجملة قد استوعبت كثيراً من التراكيب المختلفة التي تبدو متنافرة مضموناً ومعنى ولا يجمع بينها إلا الشكل، وقد يخرج من هذه التراكيب قسم لا ينطبق عليه هذا التقسيم ولا يخضع له، وسنحاول في هذا البحث أن نلقي الضوء على بعض أنماط هذه التراكيب التي تأتي أن تندرج في هذا التقسيم، لعدم قبولها الأسس الرئيسية لتقسيم الكلم الذي اعتمده النحاة. ولنبدأ في هذا الباب بأسلوبي المدح والذم، وفيه نتناول آراء النحاة واللغويين قديماً وحديثاً، وآراء طائفة من المفسرين في القسم الذي ينتمي إليه هذان الأسلوبان من أساليب العربية؛ أهر في الاسمية أو في الفعلية أو من الممكن أن تدرس في إطار آخر يعتمد على تفسير مباني التركيب من حيث الدلالة.

انقسم النحاة في أسلوبي المدح والذم إلى قسمين: أحدهما يذهب إلى اسمية هذين الأسلوبين، وهو مذهب جمهور الكوفيين وعلى رأسهم الفراء، والآخر يقول بفعليتهما وهو رأي جمهور البصريين والكسائي، وإليك تفصيل القول في ذلك:

ذهب نحاة البصرة إلى أن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان، كان أصلهما، نَعِمَ وبئس فكسرت الفاءان فيهما من أجل حرفي الحلق، وهما العين في (نعم) والهمزة في (بئس) فصار: نَعِمَ وبئس^١.

وقد احتج البصريون لفعليتهما بالحجج الآتية:^٢

(١) اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: "نعمًا رجلين، ونعموا رجالاً" وحكى ذلك الكسائي. وقد

١ الأصول في النحو - أبو بكر ابن السراج - تحقيق: عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة: بيروت -

ط. (٣) ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨ م ١١١/١ - ١١٤ - ١١٥.

٢ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/٩٧.

رفعا مع ذلك المظهر في نحو "نعم الرجل، وبئس الغلام" والمضمر في نحو "نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو".^١

(٢) اتصالحما بناء التانيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء، وذلك قولهم: نعمت المرأة، وبئست الجارية؛ لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.^٢

(٣) أهما مبنيان على الفتح.^٣

(٤) جواز استعمال جميع باب فَعَلَ مع فعلَيْته، استعمال نِعَمَ وبئسَ، وهذا يقوي فعلَيْتهما كما يذهب الرضي.^٤

(٥) دخول لام القسم عليهما، نحو: لنعم الرجل أنت.

(٦) عطفهما على الفعل الماضي.^٥

١ ينظر: الكتاب - ١٧٨/٢ - ٢٦٦/٣، والمقتضب ١٤٦/٢، والتبصرة والتذكرة - الصبيري - تحقيق: فتحي علي الدين - جامعة أم القرى: مكة المكرمة - ط. (١) ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م - ٢٧٥/١، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٩٧/١، وأسرار العربية - أبو البركات الأنباري - تحقيق: محمد بهجت البيطار - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - ص ١٠٤، ٩٦، وشرح المفصل - ١٢٧/٧، وشرح التسهيل - جمال الدين محمد بن مالك - تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر: القاهرة ط. (١) ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - ٥/٣، وشرح الرضي على الكافية - ٢٤١/٤، ٢٤٢، واتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - عبد اللطيف الزبيدي - تحقيق: طارق الجنابي - مكتبة النهضة العربية - عالم الكتب: بيروت - ط. (١) ١٤١٧هـ، ص ١١٥-١١٨، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٦/٥، وحاشية الصبان على شرح الأشوني - الصبان - دار إحياء الكتب العربية: القاهرة - فصل عيسى البابي الحلبي - ٢٦/٣.

٢ ينظر: التبصرة والتذكرة - ٢٧٥/١، وشرح الرضي على الكافية - ٢٤١/٤.

٣ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١١١/١.

٤ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٤٢/٤.

٥ ينظر: شرح التسهيل - ٥/٣.

٦ ينظر: شرح التسهيل - ٥/٣.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى اسميتهما مستدلين بالأدلة الآتية: ^١

١. دخول حرف الخفض عليهما، فانه قد جاء عن العرب أنها تقول: ما زيد بنِعْمَ الرجلُ. وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال: نِعْمَ السَّيْرُ على بئس العَيْرُ. فأدخلوا عليهما حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان لأنه من خصائص الأسماء ^٢. كما استدلوا في دخول حرف الجر على (نِعْم) بقول الشاعر:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِاَكْرٍ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ ^٣

وقول الشاعر:

فقد بُدِّلَتْ ذاك بنِعْمَ بالٍ وأيامٍ ليلِها قِصَّارُ ^٤

٢. دخول حرف النداء عليهما، فالعرب تقول: يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصيرُ. فنداؤهم نِعْمَ يدل على اسميتها ^٥.

٣. لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول: نِعْمَ الرجلُ أمس، ولا: نِعْمَ الرجلُ غداً. وكذلك أيضاً لا تقول: بئس الرجلُ أمس، ولا: بئس الرجلُ غداً. فلمَّا لم يحسن اقتران الزمان بهما علِمَ أنهما ليسا فعلين ^٦.

١ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٩٧/١.

٢ ينظر: شرح المفصل - ١٢٧/٧، وشرح حمل الزجاجي - ابن عصفور - تحقيق: صاحب أبو جناح - الفيصلية: مكة المكرمة - ٥٩٨/١، والتبصرة والتذكرة - ٢٧٥/١، وشرح التسهيل - ٥/٣، وشرح الرضي على الكافية - ٢٤١/٤، ٢٤٢، ومع المواعع في شرح جمع الجوامع - ٥/٢٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني - ٢٦/٣.

٣ شرح حمل الزجاجي - ابن عصفور - ٥٩٩/١.

٤ المصدر السابق.

٥ ينظر: شرح حمل الزجاجي - ابن عصفور ٥٩٨/١، ومع المواعع ٥/٢٦.

٦ ينظر: أسرار العربية - ص ٩٨.

٤. أنهما غير متصرفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال. كما أنه لا يأتي منهما المصدر^١.

٥. جاء عن العرب (نَعِمَ الرجلُ زيدٌ) وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلٌ ألبتة، فمدلّ على أنهما اسمان، وليسا بفعالين.

٦. دخول لام الابتداء عليهما في خبر (إنّ) ولا تدخل على الماضي^٢، نحو: إنّ محمداً لنعم الرجل.

٧. الإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسي: فيك نَعِمَ الحَصَلَةُ^٣.

٨. عطفهما على الاسم فيما حكى الفراء: الصالحُ وبئسَ الرجلُ في الحق سواء^٤.

يبين هذا الجمل الحجاج التي احتج بها كل فريق لرأيه في توجيه هذا الأسلوب، فاعتمد كل فريق لإثبات حجته على قدرته في نقض ما أقامه الفريق الآخر من الأدلة، وليس على قوة أدلته في الحكم عليه، فانظر إلى الحوار في الحجة ونقضها مثلاً: °

اتخذ البصريون دليلاً لفعلية (نعم، وبئس) اتصالهما بالثناء، فردّ الكوفيون حججهم هذه بأن هذه التاء لا يختص بها الفعل، لأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم: رَبَّتْ، وَتَمَّتْ، ولات. فاتصالها بالحرف يُبطل اختصاص الفعل بها، فمدلّ على بطلان

١ ينظر: الأصول في النحو - ١/١١١، واللباب في علل الإعراب و البناء - أبو البقاء المعكري - تحقيق: غازي مختار ظلمات - دار الفكر المعاصر: بيروت - لبنان - دار الفكر: دمشق - سورة ط - (١) ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م - ١/١٨٣، وشرح المفصل - ٧/١٢٧، والتبصرة والتذكرة - ١/٢٧٥، وشرح التسهيل - ٣/٥٠، ومع الجوامع في شرح جمع الجوامع - ٥/٢٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني - ٣/٢٦.

٢ ينظر: مع الجوامع في شرح جمع الجوامع - ٥/٢٧.

٣ ينظر: السابق.

٤ السابق.

٥ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/٩٧.

الاستدلال به لفعليتهما؛ لأن ما تطرق إليه الاحتمال فُسد به الاستدلال كما يقول أهل الأصول. هذا بالإضافة إلى أن نَعَمْ، وبِسْ لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال، فلا يجوز أن تقول، قام المرأة، بخلاف قولك: نَعَمْ المرأة^١.

ويرد الكوفيون حجة البصريين في فعليتهما بأنهما غير متصرفتين، والأصل في الأفعال التصرف.

وأما القول بفعليتهما بسبب بناءهما على الفتح (إذ لو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما) فيعارض الكوفيون هذا الدليل بأنه تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة^٢.

كما ردّ الكوفيون حجة فعليتهما بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فلا يقال: نَعَمْ الرجلُ أمس، ولا يجوز تصرفهما. فرد البصريون عليهم بأن (نَعَمْ) موضوع لغاية المدح و(بِسْ) موضوع لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع.

كما اعترض الكوفيون على فعليتهما (بأنه قد جاء عن العرب نَعِيمَ الرجل، وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلُ البتّة). فرد البصريون اعتراضهم بأن هذا مما ينفرد بروايته أبو علي قطرب، وهي رواية شاذة، ولئن صحت فليس فيها حجة، لأن نَعَمْ أصله نَعِمَ على وزن فَعَلَ - بكسر العين - فأشبع الكسرة فنشأت الياء^٣.

ثم انظر مثلاً آخر يبين كيف ردّ البصريون الحجج التي قدمها الكوفيون دليلاً لاسميتهما، وهو دخول حرف الجر عليهما، فردّ البصريون بأن ذلك ليس بحجة؛ لأن

١ السابق ١/١٠٤، ١١٤.

٢ السابق ١/١١١.

٣ السابق ١/١١٩-١٢١.

الحكاية فيه مقدرة، فالتقدير في قول بعض العرب: نَعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْسِ الْعَيْرِ؛ [نعم السير على عيرٍ مقول فيه بيس العير] ^١. وأما قولهم: بِنَعَمٍ طَيْرٍ، وَبِنَعَمٍ بَالٍ، فذهبوا إلى أن "نعم" اسم للخير الباكر واسم للعافية في قوله: بِنَعَمٍ بَالٍ، بدليل إضافتهما إلى ما بعدهما، ولا يضاف إلا الاسم، وكأتهما في الأصل: نَعَمَ الَّتِي هِيَ فَعَلٌ فَسَمِّيَ بِهَا وَحَكِيَّتٌ، ولذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها. ونظير ذلك: قِيلَ وَقَالَ، فَإِنَّ الْعَرَبَ لَمَّا جَعَلْتَهُمَا لِلْقَوْلِ حُكْمًا ^٢.

كما اعترضوا على حجة الكوفيين في دخول حرف النداء عليهما، إذ المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يَا اللَّهُ نَعَمَ الْمَوْلَى وَنَعَمَ النَّصِيرُ أَنْتَ ^٣.

هذا جانب من حجج كلٍّ من الفريقين، يؤيد كل فريق حجته بمعارضة أدلة الفريق الآخر، ولكن يبدو أن عند كل فريق منهم نقطة قوة في حجته، فقد كان الإسناد إلى الضمير في هذه التراكيب عند البصريين هو موضع القوة، وأما الكوفيون فموضع قوة حججهم إنما سبقت بحرف جر مع إضافته.

فيضطرب كل فريق أمام حجج الفريق الآخر، بل إنك لتجد من البصريين من ذهب إلى فعليتهما دون أن يقدم دليلاً واضحاً وحجة مؤيدة بأدلة، فهذا العكبري يقول مدلاً على فعليتهما من خلال إبراز حجة أنهما ليسا باسمين، كأنه يقول إن لم تكونا من هذا القسم فهما من القسم الآخر، لأن أمامه نوعين اثنين ليس غير: "ولا يجوز أن تكون اسماً، إذ لو كانت اسماً لكانت إما أن تكون مرفوعة ولا سبيل إلى ذلك، إذ ليست فاعلاً ولا مبتدأ، ولا ما شَبَّهَ بهما، وإما منصوبة ولا سبيل إليه أيضاً،

١ السابق ١١٣/١ .

٢ شرح حمل الزجاجي - ابن عصفور - ٥٩٩/١ .

٣ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١١٧/١ .

إذ ليست مفعولاً ولا ما شُبَّه به، وإما مجرورة، ولا سبيل إليه" ^١. فمن الواضح من هذا النص، أنه لو كان ثمة خيارٌ ثالث لدى العكبري لوضعها فيه.

فإن كان الحكم على الجملة وتصنيفها في الاسم أو الفعلية يعتمد عند جل النحاة على فكرة الإسناد وطرفي الإسناد، فإن هذين الأسلوبين يفتقران إلى فكرة الإسناد؛ لأنهما يفتقران إلى أسس إلحاقهما بالاسم أو بالفعل أصلاً استناداً إلى ما وضعه النحاة من معايير الاسم أو الفعلية، ووفقاً لما جاء عند سيبويه في وضع حدٍّ للاسم والفعل، أو ما جاء عند ابن مالك في خصائصهما.

يقول سيبويه معرفاً (الكلم في العربية): "فالكلم: اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل و فرس، وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" ^٢. فأقسام الكلم لدى سيبويه ثلاثة، هي: الاسم والفعل والحرف، ولم يجد سيبويه (الاسم) بالتعريف، ولكنه حدّه بأمثلة توضح مقصده، ويشرحه أبو سعيد السيرافي قائلاً: "كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل، من مضى أو غيره فهو اسم" ^٣. فشرط الاسم، وفقاً لهذا، أن يدل على معنى أو مسمى في ذاته غير مقترن بزمان محصل. أما الفعل لدى سيبويه، فهو أمثلة؛ أي أبنية أخذت من (أحداث الأسماء) أي المصادر، ويقسم الفعل إلى ماضٍ ومستقبل وكائن في وقت النطق؛ وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى وبمضى، كما يفسر ذلك السيرافي ^٤.

١ اللباب في علل الإعراب والبناء ١٨٠/١ .

٢ الكتاب - ١٢/١

٣ شرح كتاب سيبويه - أبو سعيد السيرافي - تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم

عبد الدلم - الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م - ٥٣/١ .

٤ ينظر: المصدر السابق - ٥٧/١ .

ويحدد ابن مالك علامات الأسماء، فيقول^١:

بالجرِّ والتنوين والندا وأل مسند للاسم تميِّزٌ حصلُ

فان حكم الكوفيون باسميتهما لقبولهما حرف الجر، وكذا حرف النداء في بعض استعمال العرب، وهذه بعض من علامات الأسماء فان بقية خصائص الاسم؛ التنوين، وقبول أل، والإسناد، والدلالة على مسمي، ليست مما تنطبق على هذين اللفظين. ولا نقصد بذلك أنها يجب أن تقبل الخصائص كلها في آن واحد، ولكنها يجب أن تقبل في أمثلة مستقلة، الوقوع موقع الاسم، وبخاصة الإسناد والدلالة على مسمي.

أما فعليتهما فنناقشها وفقاً لكل من تعريف سيويه وخصائص الأفعال التي نصَّ عليها ابن مالك في الألفية، في قوله^٢:

بِتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ، وَيَا أَفْعَلِي
وَوُونَ أَقْبَلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي

فلئن حكم البصريون بفعليتهما لدخول تاء التأنيث عليهما، وهي من علامات الأفعال، فإنهما تفتقدان أهم خاصية من خصائص الأفعال وهي الدلالة على الحدث والزمان، وليس لهما من المصادر ما يمكن أن تكونا منها، ولا تدل أي من الصيغتين على أية مرحلة من مراحل الزمن، وقد صرَّح ابن أبي الربيع بخلو الصيغتين من زمن وحدث، يقول: "فأما (نعم) و(بئس) فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث"^٣. وقد ناقش ابن فارس أقوال عدد من النحاة في الأسماء والأفعال مناقشة جادة ونافعة فقال في الأفعال: "قال الكسائي: "الفعل ما دلَّ على زمان" وقال سيويه: "أما الفعل فأمثلة

١ شرح ألفية ابن مالك - أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين بن مالك - تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل: بيروت - ص ٢٢ .

٢ السابق - ص ٢٥ .

٣ البسيط في شرح جمل الزجاجي - ابن أبي الربيع - تحقيق: عياد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي: بيروت - لبنان - ط (١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م - ٥٨٠/١ .

أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع". فيقال لسببويه: ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن (ليس) و(عسى) و(نعم) و(بئس) أفعال، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر. فإن قلت: إني حددت أكثر الفعل وتركت أقله، قيل لك: إن الحد عند النظر ما لم يزد المحدود ما ليس له، ولم ينقصه ما هو له^١. وهذا رد فيه وجهة نظر قوية. وعليه، نرى أن الكلمات المعترض بها ينبغي إخراجها من طائفة الأفعال لتسلم حدود النحو من الاعتراض. ويكتفي أن نقول هنا ما قال ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً"^٢. ولما لم تكن هاتان اللفظتان تدلان على حدث أو زمن، ولم تقبلا جل علامات الأفعال؛ كناء فعلت أو ياء افعلي أو نون أقبلن، ولم يتصرفا كما تتصرف الأفعال، فهما ليستا من الأفعال. وقد أدرك فريق من النحاة ماهية هاتين اللفظتين، فيذهب ابن يعيش إلى أن: "نعم للمدح، وبئس للذم العام"^٣، وبمثل ذلك يقول الأشموني: "على سبيل المبالغة لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الإطلاق وعدم التقيد بمخصوص"^٤. ويذهب الصبان إلى أنهما استعمالاً في هذا الباب لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهها الحروف^٥.

وهكذا فإن من يدرجهما في الأسماء يجد أنه يفتقر إلى الدليل، وكذلك من يجعلهما في الأفعال ينقصه الدليل، بل إن كلاً من هذين اللفظين يفتقر إلى أهم ما يقوم عليه كل من هذين القسمين. ومن ثمَّ فإن تصنيف جملتيهما في الفعلية أو الاسمية

١ الصاحبي- ابن فارس- تحقيق: أحمد صقر- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة- ص ٩٣.

٢ الرد على النحاة- ابن مضاء- تحقيق: شوقي ضيف- دار المعارف: مصر- ص ١٤١.

٣ شرح المفصل- ٢٧/٧. وينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٨.

٤ ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية- ٣/٢٧.

٥ السابق ٢٦/٣.

تصنيف يفتقر إلى روح الدليل وجوهره، وما وضعهما أحد في قسم إلا لأنه أفلح -
فيما يرى - في نقض وضعهما في القسم الآخر، وليس لتوفر عناصر القسم فيهما،
ولعل أبلغ ما يعبر عن هذه الحيرة في توجيه تصنيفهما ما أوردناه عن العكبري في ما
سبق.

وهذا الاختلاف في تصنيف ألفاظ المدح والذم وما ترتب عليه من اختلاف في
توجيه تقسيم جملتيهما أدى إلى أن يعيد بعض علماء العربية من القدماء والمحدثين النظر
في كل ما يتعلق بهما من حيث المبنى والمعنى. وسنفصل القول في ذلك فيما بعد.

ولعل من المفيد أن نمضي هنا في تحليل مكونات هذين الأسلوبين، اللذين نصَّ
العلماء على أنهما قد جعلتا للغاية في المدح والذم والمبالغة في هذا المعنى. فيعتمد
التركيب مع الكلمتين الرئيسيتين على الأركان الآتية :

١. صيغة المدح أو الذم.

٢. الاسم المرفوع بعده ويسمى الفاعل، أو الاسم المنصوب ويسمى التمييز.

٣. المخصوص بالمدح أو الذم.

صيغة المدح أو الذم - وهي نَعَمْ وَبِئْسَ، أو حَيْدًا وَلَا حَيْدًا، أو غيرها مما ألحق
بها من أساليب استعملت استعمالها كساء وغيرها^١. وقد بينا اختلاف النحاة القدماء
في [نَعَمْ وَبِئْسَ] من حيث الاسمية أو الفعلية^٢.

١ وما ألحق ببئس في العمل (سَاءَ) ينظر: ابن عصفور - شرح الجمل ١/٦٠٧، شرح الكافية - الرضي - ٢٥٥/٤،
وحاشية الصبان ٣/٣٩.

ويقوم مقام (نعم، وبئس) ويستعمل استعمالهما في الأحكام: (فَعَلٌ مَوْضُوعًا كَلَوْمٌ وَظَرْفٌ، أو محولاً من
فَعَلٌ وَفَعِلٌ إِلَى فَعَلٍ كَفَعَلٌ وَبِئْسَ، ينظر: الأصول - ١/١١٥، وارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان
- تحقيق: مصطفى النماس - ط. (١) ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م - ٢٦/٣، وشرح التسهيل ٣/٢١).

٢ وسنفرده فضلاً مستقلاً في نهاية هذا الباب عن آراء النحاة واللغويين العرب قديماً وحديثاً في (حَيْدًا وَلَا حَيْدًا).

أما الاسم المرفوع بعدهما فله أنواع مختلفة، يقول ابن مالك: "والغالب في فاعل نَعَمْ وَبِئْسَ أن يكون معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى المعرف بهما، أو مضافاً إلى المضاف للمعرف بهما، أو ضميراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز".^١

ووفقاً لاختلاف الصورة التي يرد عليها الفاعل في جملة المدح أو الذم، جعل النحاة (نَعَمْ) و(بِئْسَ) على ضربين^٢: ضرب يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام على معنى الجنس، ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم، نحو: نَعَمْ الرجلُ زيدٌ، وَبِئْسَ الرجلُ عبدُ الله. والضرب الثاني: أن تضمّر فيها المرفوع وهو اسم (الفاعل) وتفسره بنكرة منصوبة. وفي هذا يقول سيبويه: "نَعَمْ تكون مرة عاملة في مضمّر يفسره ما بعده، وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه"^٣.

أما الركن الثالث من أركان أسلوب المدح والذم فهو المخصوص، وقد وقع بين النحاة اختلاف في موقعه من الإعراب؛ فيسوغ ابن السراج رفعه على ضربين:^٤

أحدهما: أنك لما قلت: نَعَمْ الرجلُ، فكأنَّ معناه، محمودٌ في الرجال، وقلت: (زيدٌ) ليعلم الذي أتى عليه، فكأنه قيل لك: مَنْ المحمودُ؟ قلت: هو زيدٌ.

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقدّم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعاً بالابتداء، ويكون (نَعَمْ) وما عملت فيه خبره.

وقد يستنتج من كلام ابن السراج أنه يعيد الجملة إلى أصل دلالي انبثقت عنه، بل نراه يسير في منهجين: دلالي يفسر الجملة به قائلاً: محمود في الرجال، وهذا تفسير

١ شرح التسهيل - ٨، ٩/٣ - وينظر: همع الهوامع - ٢٩/٥ - وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني -

٢٨/٣ - وينظر: شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - ٦٠٠/١.

٢ ينظر: الأصول في النحو - ١١١/١، ١١٢.

٣ الكتاب - ١٧٧/٢.

٤ الأصول في النحو - ص ١١١/١، ١١٢.

لفظة (نعم)؛ وتركبي يعتمد فيه العامل النحوي كغيره من العلماء لتسويغ حركة الرفع على ما بعد هذه اللفظة.

ويجعل الأشموني إعراب المخصوص على ثلاثة أوجه: "أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبر، أو يكون خبر اسم مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف وجواباً". ثم يعلق على ذلك قائلاً: (والأول هو الصحيح). ثم يشير إلى أن سيويه أجاز الأول والثاني منهما، ويميز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري، أما الثالث فقد أجازاه ابن عصفور.^٢

ولا يميز ابن مالك إلا الرأي الأول في إعراب المخصوص؛ أي أن يكون المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر، وعلّة ذلك عنده صحته المعنوية، وسلامته عن مخالفة الأصل، وفي المقابل لا يميز أن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأنه متى كان هذا الإعراب، فإنه يلزم أن ينصب لدخول (كان) إذا قيل: نعم الرجل كان زيداً، ولم تعدل العرب عن الرفع، ويلزم النصب أيضاً إذا دخلت ظننت على (نعم): نعم الرجل ظننت زيداً، وأن يقال إذا دخلت (وَجَدَ) على نعم الرجلان أنتما: نعم الرجلان وجداً يأكما، لكن العرب لم تقل إلا نعم الرجال كان الزيدون، ونعم الرجل ظن زيد، ونعم الرجلان وجدتما. ثم يقول ابن مالك: "فعلم بهذا أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبراً عنه بجملة المدح أو الذم"^٣.

كما لا يميز أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، على رأي ابن عصفور، فيقول: "وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا

١ ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية - ٣٧/٣.

٢ ينظر: السابق. واللباب في علل البناء والإعراب - ١٨٥/١، و شرح الكافية - ٤٠٤/٤.

٣ شرح التسهيل ١٦/٣. وينظر: مع الموامع ٤١/٥.

وهو مشغول بشيء يسد مسدّه، كخبر المبتدأ بعد لولا وهذا بخلاف ذلك، فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور^١.

ويرجح ابن يعيش الإعراب ذاته؛ أي أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة قبله خبره، منكر القول بوجود حذف في الجملة؛ أي على المذهب الثاني، ويقدم لما يذهب إليه حجة يتبين فيها عنايته بالجانب الدلالي الذي يقتضيه تركيب أسلوب المدح أو الذم، فيقول: "لأن المبتدأ قد يحذف كثيراً إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، وأما حذف المبتدأ والخبر جميعاً فبعيد"^٢. إذ إن المخصوص قد ورد في الاستعمال اللغوي محذوفاً في غلط من أنماط التركيب الجملي مع نَعَمَ أو بئسَ مع دلالة السياق على المحذوف. ومن ثم فإن القائل بأن المخصوص بالمدح مبتدأ لخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف، فإن الجملة على هذا الرأي ستعرض لحذفين؛ المبتدأ والخبر، وهذا كما يقول ابن يعيش: (بعيد).

ويؤيد أبو حيان هذا الإعراب؛ أي أن يكون المخصوص مبتدأ مؤخرًا والجملة قبله خبراً مقدماً، ويعلل إنكاره مذهب القائلين بالحذف، قائلاً: "لأنه يلزم من حذفه حذف الجملة بأسرها من غير أن ينوب عنها شيء؛ لأنها تبقى جملة مفصلة من الجملة السابقة قبلها، إذ ليس لها موضع من الإعراب، ولا هي معترضة ولا تفسيرية، لأهمها مستغنى عنهما، وهذه لا يستغنى عنها، فصارت مرتبطة غير مرتبطة، وذلك لا يجوز، وإذا جعلنا المحذوف من قبيل المفرد، كان فيما قبله ما يدل على حذفه، وتكون جملة واحدة كحالها إذا تقدم"^٣.

١ شرح التسهيل - ١٧/٣. وينظر: شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - ٦٠٥/١، وأسرار العربية - ص ١٠٥.

٢ شرح المفصل - ١٣٥/٧.

٣ البحر المحیط - أبو حيان الأندلسي - تحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض - دار الكتب

العلمية: بيروت، لبنان - ط. (١) ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م - ١٢٧/٢.

ويقول ابن يعيش في موضع آخر معللاً ما ارتضاه من توجيه جملة المدح أو الذم: "وإنما آخر مبتدأ وحقه أن يكون مقدماً لأمرين: (أحدهما) أنه لما تضمن المدح العام أو الذم جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها. (الأمر الثاني) أنه كلام يجري مجرى المثل، الأمثال لا تغير"^١.

ويبدو من المفيد أن ناقش في هذه المقالة عدة حقائق على النحو الآتي:

(١) إن قول ابن يعيش بأن (نعم) أو (بئس) جاءت في تركيب المدح أو الذم لمعنى زائد يفيد المدح العام مع (نعم)، والذم العام مع (بئس)، فيه ما يشير إلى أنهما غير فطنين؛ لأن الفعل يكون عادة في الجملة الفعلية هو البيورة أو الركن الرئيس، وهو موضع الفائدة والإخبار وموطن الإسناد، فلا يمكن الاستغناء عنه. وهذه على حد قول ابن يعيش - يمكن الاستغناء عنها. ولعل ظاهر النص يشير إلى أن ابن يعيش قد أدرك ذلك بوضوح.

(٢) إن (نعم) و(بئس) في تركيب هذا الباب تلتزم الصدارة، والصدارة موقع تقع فيه الحروف، يقول ابن يعيش: (فكما أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها). وفي ذلك إشارة إلى التماثل الوظيفي بين حروف الاستفهام وما يمكن أن يسمى بحروف المدح أو الذم في ما نص عليه ابن يعيش.

(٣) لعل من الواضح في نص ابن يعيش هذا أنه يرى أن من المقومات الرئيسية لهذين الأسلوبين أنهما قد جرى مجرى المثل في ترتيب المياني الصرفية في إطار التركيب الجملي فيهما. وهذا ما يحتاج منا إلى أن نعهده من العناصر المكونة للأسلوب ذاته من حيث الدلالة على المبالغة في المدح أو الذم، كما سنبين ذلك في حينه.

١ شرح الفصل - ١٣٥/٧.

ويرجع السهيلي توجيه المخصوص على الوجه الذي سار عليه كثير من النحاة؛ أي أن يكون المخصوص مبتدأ مؤخرًا، والجملة قبله خبراً مقدماً، وفقاً لما تقتضيه دلالة التركيب، واتساقاً مع مراد المتكلم المادح أو الذام. فيرى أن الخبر إذا أفاد معنى دلاليّاً خرج عن إطار الخبر المحض المجرد، فحسُن تأخير المبتدأ وتقدم الذي هو أهم، وهذا يوجه السهيلي منع الخليل تقدم الخبر على المبتدأ قياساً على النعت والبدل والتوكيد وجهة أخرى، يقول: " لا يخفى على الخليل مثل هذه الشواهد! ولكنه أراد منع تقدم الخبر الذي هو خير محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم وغير ذلك؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسنت تأخير المبتدأ، لأنه قد صار بسببها مفعولاً في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (حَسَنٌ زيد!)، فإن المعنى: أَسْتَحْسِنُ زيداً. وإذا قلت: (مسيءٌ عمرو!)، فالمعنى أذم عمراً... وأشعرت هذه الصفات كلها بهذا المعنى الذي لو لفظ به مصرحاً لكان مقدماً والاسم مؤخرًا، وذلك الاسم هو المبتدأ في اللفظ وهو المذموم أو المرجوم في المعنى. وأمّا إذا تجرد الخبر من هذه القسراتن كلها مثل قولك: (قائم زيد) و(ذاهب عمرو) و(خيّاط أخوك) فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه، والله أعلم " ١.

وعلى هذا، فإن الخبر إذا كان يحمل معنى هو مركز العناية في الجملة فإنه يقدم على بقية الجملة وتتأخر هذه عنه لغاية دلالية وفقاً لقولهم: العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته.

وهناك إعراب رابع للمخصوص يذهب إليه ابن كيسان وأبو سعيد صاحب المُستوفى، وهو أن يكون المخصوص بدلاً من الرجل في قولك: نَعَمَ الرجلُ زيدٌ. ٢

١ نتائج الفكر في النحو - أبو القاسم السهيلي - تحقيق: محمد البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع -

ط. (٢) ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م - ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

٢ ينظر: ارتشاف الضرب - ٢٥/٣.

وعلى الرغم مما في هذا الرأي من غرابة إلا أنه يحمل وجهة نظر دلالية، فالجملة في أصلها: زيدٌ الرجلُ، ثم قُدِّمَ الذي هو مناط الخير والفائدة فأصبحت: الرجلُ زيدٌ، والمعنى إنما هو مدح زيد بأنه رجل في كمال الرجولة، ثم دخلت على الجملة (نعم) لإعطاء معنى المدح مبالغة وتفخيماً، فالرجل الممدوح هو زيد؛ أي أن زيداً قد خُصَّ بالمدح دون غيره، فعندما تقول: نعمَ الرجلُ، إنما يعني قولك: الرجلُ زيدٌ، مع زيادة ومبالغة في المدح، فكلمة (زيد) خصصت كلمة (الرجل)؛ لأن المتكلم لا يستطيع القول (نعمَ الرجلُ) بل يحتاج أن يبين الرجل الممدوح فيقول (زيد).

كانت تلك مجموعة من أهم آراء النحاة في التركيب الذي يبنى منه أسلوب المدح والذم، وهي آراء اختلفت فيها القول في تحليل المبنى ومواقع الكلم لتسوية الحركة الإعرابية بقليل من توجيه المعنى، مع عناية واضحة بتسوية الحركة الإعرابية.

الفصل الثاني

أسلوبا المدح والذم في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها

يعد المفسرون من أهم العلماء الذين بحثوا في الدلالة؛ لأن عملهم كان في معاني التراكيب القرآنية وربطها بسياقها وأسباب نزولها والناسخ والمنسوخ منها، لذا فإننا نرى أن نستكمل بحثنا في أسلوب المدح والذم بالبحث في وجهة نظر علماء التفسير في معاني هذا التركيب، لنعتمد على أقوالهم فيما سنذهب إليه من آراء، وبخاصة أن القرآن الكريم هو الأتمودج المثالي الذي نستقي منه اللغة العربية العالية.

إن المتأمل في آيات القرآن الكريم التي تضمنت أسلوب المدح بـ(نعم)، أو الذم بـ(بئس)، يرى أنها وردت في خمسة أطر، هي:

الأول: وهو ما يمكن أن نعهده التركيب الأصل؛ صيغة المدح أو الذم + اسم مرفوع محلي بـ(أل) + المخصوص بالمدح أو الذم.

الثاني: صيغة المدح أو الذم + اسم مرفوع محلي بـ(أل).

الثالث: صيغة المدح أو الذم + اسم مرفوع مضاف إلى ما فيه أل.

الرابع: صيغة المدح أو الذم + اسم منصوب على التمييز ومضمرة يعود إلى الممدوح.

الخامس: وهو على ضربين :

أ - صيغة المدح أو الذم + (ما) ويليه اسم.

ب - صيغة المدح أو الذم + (ما) ويليه فعل.

هذه هي أهم الأطر التي جاءت فيها تراكيب المدح أو الذم في القرآن الكريم،
ولسنا بصدد تفصيل ما جاء في أقوال المفسرين عنها، وإنما الذي نرمي إليه هو الإطار
الدلالي لهذا الأسلوب، فتكتمل النظرة إليه تركيباً ودلالة.

ورد الإطار الأول في القرآن الكريم في ثلاث آيات هي:

قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ الْوَرِدُ الْمُرُودُ﴾^١. وقوله تعالى: ﴿بِئْسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾^٢.

وقوله تعالى: ﴿بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾^٣.

دأب جل المفسرين ومعربي آيات القرآن الكريم عند تفسير وإعراب الآيات
الكريمة، على البحث في مباني جملها وأحكام تركيبها، وإعراب مفرداتها، على النحو
الذي سار عليه نخاة العربية، وعلّة ذلك أنهم كانوا من النحاة. يقول النحاس في هذا
الصدد موجهاً قوله تعالى: ﴿بِئْسَ الْوَرِدُ الْمُرُودُ﴾؛ توجيه إعراب: " (بئس الورد) رفع
بيئس. (المورود) رفع بالابتداء على إضمار مبتدأ. وكذا بئس (الرفد المرفود)"^٥. ويقول
عن قوله تعالى (بئس الاسم الفسوق): "رفع بالابتداء، والتقدير: الفسوق بعد أن آمنتم
بئس الاسم"^٦.

ويذهب فريق آخر عند تفسير معنى الآية، إلى بيان دلالة عناصر التركيب التي
ترد فيها، وقد جمع الفخر الرازي في آيات هذا الإطار بين دراسة تركيب الجملة

١ هود آية ٩٨.

٢ هود آية ٩٩.

٣ الحجرات آية ١١.

٤ هود آية ٩٨.

٥ إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق: زهير زاهد - عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: بيروت - ط.

(٣) ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م - ٣٠٠/٢.

٦ المصدر السابق - ٤١٢/٣.

وأحكام مبانيها، ودلالة الآية ومعنى الألفاظ الواردة فيها، كما ركز على القيمة الدلالية التي تؤديها كلمة (بئس) ففي قوله تعالى: ﴿بئس الاسمُ الفسوقُ بعدَ الإيمانِ﴾^١، يقول الفخر الرازي: "قيل فيه إن المراد: بئس أن يقول للمسلم يا يهودي بعد الإيمان؛ أي بعد ما آمن فبئس تسميته بالكافر. ويحتمل وجهاً أحسن من هذا: وهو أن يقال هذا تمام للزجر، كأنه تعالى قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قومٌ من قومٍ﴾^٢، ولا تلمزوا^٣، ﴿ولا تنازروا﴾^٤ فإنه إن فعلَ يفسق بعد ما آمن، والمؤمن يقبح منه أن يأتي بعد إيمانه بفسوق"^٥.

ويبدو من الواضح في هذا النص أن الفخر الرازي لم يقف في تفسير هذه الآية عند مقتضيات صنعة الإعراب، والبحث في فعلية بئس أو اسميتها إنما هو بحث في معنى الأسلوب مبيناً القيمة الدلالية التي تؤديها (بئس)، فمعناها، كما يرى، لا يقف عند حد دلالة الذم العام إنما المبالغة في الذم إلى حد الزجر، وهو المعنى الذي يقتضيه سياق الآية الكريمة. وهذا هو الذي نرمي إليه عند القول بضرورة أن يتجاوز الباحث الاعتماد على مسوغات وجود الحركة الإعرابية من حيث المبنى، وأن يتجاوز معتمداً عليه لبيان القيمة الدلالية للفظ وما يتبعها من عناصر في التركيب الجملي كله، وأن يوجه الحركة الإعرابية للغاية ذاتها^٦.

١ المحرات آية ١١.

٢ المحرات آية ١١.

٣ المحرات آية ١١.

٤ المحرات آية ١١.

٥ التفسير الكبير - الفخر الرازي - المطبعة البهية المصرية لصاحبها: عبد الرحمن محمد - ط. (١) ١٣٥٤هـ،

١٩٣٥م - ١٣٣/٢٨.

٦ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحر العربي - خليل عمارة - مجلة جذور التراث.

أما الإطار الثاني من أطر تركيب أسلوبي المدح والذم، فقد ورد على نسقه كثير من الآيات في القرآن الكريم، منها: قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾^١، وقوله تعالى: ﴿فَرَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾^٢، وقوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^٣، وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرِ الْمَهَادُ﴾^٤، وقوله تعالى: ﴿فَلَنِعْمَ الْمَجِيبُونَ﴾^٥.

وبتتبع أقوال المفسرين في آيات هذا الإطار وغيره من أطر التركيب الجملي لأسلوب المدح والذم، نجد أن جل أقوالهم تتصل ببناء التركيب وفقاً لما توجهه الصنعة النحوية، إذ يلجأون إلى تقدير المحذوف وتحديد أركان الأسلوب مع عدم الخروج عن إطار فعلية الأسلوب كثيراً، فهذا الزمخشري يقدر المحذوف، أو هو يفسره في قوله

١ البقرة آية ١٢٦.

٢ آل عمران آية ١٧٣.

٣ ص ~ آية ٤٤، ٣٠.

٤ ص ~ آية ٥٦.

٥ الصافات آية ٧٥. وينظر الآيات التي ترد فيها (نعم) على نمط هذا التركيب: الأنفال آية ٤٠ ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾، والكهف آية ٣١ ﴿نِعْمَ الثَّوَابُ﴾، والحج آية ٧٨ ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾، والذاريات آية ٤٨ ﴿نِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾، والمرسلات آية ٢٣ ﴿نِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾.

وينظر الآيات التي ترد فيها (بش) في هذا التركيب: البقرة آية ٢٠٦ ﴿وَلْيُبَشِّرِ الْمُهَادُ﴾، وآل عمران آية ١٢ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمُهَادُ﴾، وآل عمران آية ١٦٢ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾، وآل عمران آية ١٩٧ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمُهَادُ﴾، والأنفال آية ١٦ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾، والتوبة آية ٧٣ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾، والرعد آية ١٨ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمُهَادُ﴾، وإبراهيم آية ٢٩ ﴿وَيُبَشِّرِ الْقَرَارُ﴾، والكهف آية ٢٩ ﴿بَشِّرِ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا﴾، والحج آية ١٣ ﴿لِيُبَشِّرِ الْمَوْلَىٰ وَلِيُبَشِّرِ الْعَشِيرُ﴾، والحج آية ٧٢ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾، والنور آية ٥٧ ﴿وَلِيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾، وص ~ آية ٦٠ ﴿فَيُبَشِّرِ الْقَرَارُ﴾، والزخرف آية ٣٨ ﴿فَيُبَشِّرِ الْقَرِينَ﴾، والحديد آية ١٥ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾، والمجادلة آية ٨ ﴿فَيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾، والتغابن آية ١٠ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾، والتحریم آية ٩ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾، والملک آية ٦ ﴿وَيُبَشِّرِ الْمَصِيرُ﴾.

تعالى: ﴿وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾^١: نعم الموكل إليه هو^٢. وفي قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^٣، يقول: "وقريء نِعَمَ الْعَبْدُ عَلَى الْأَصْلِ وَالْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ مَحْذُوفٌ"^٤.

وفي الآية ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾^٥، يقول أبو حيان: "المخصوص بالمدح محذوف: أي الله أو هو، والمعنى: فتقوا بمولاته ونصرته"^٦. وعن قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^٧ يقول: "والمخصوص بالذم محذوف لفهم المعنى؛ أي: وبئس المصير النار، إن كان المصير اسم مكان وإن كان مصدرًا على رأي من أجاز ذلك فالتقدير: وبئس المصير صيرورة صيرورته إلى العذاب"^٨.

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَنِعْمَ الْمَجِيبُونَ﴾^٩، يقول العكبري: "المخصوص بالمدح محذوف، أي: نحن"^{١٠}. ويقول النحاس: "فلنعم المجيبون له كئنا"^{١١}. وفي قوليهما بحث عن المحذوف وتقديره.

هذا من حيث التركيب وتحليل مباني الجملة، أما من حيث الدلالة فإننا نرى أن عدداً من المفسرين قد تناولوا الدلالة إلى جانب التركيب، ولكنه عند كثير منهم بحث

-
- ١ آل عمران آية ١٧٣.
 - ٢ الكشاف - أبو القاسم الزجاجي - دار الفكر - ط. (١) ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧ م - ٤٨١/٢.
 - ٣ ص ٤٤، ٤٤.
 - ٤ الكشاف - ٣/٣٧٣.
 - ٥ الأنفال آية ٤٠.
 - ٦ البحر المحيط - ٤/٤٨٩.
 - ٧ البقرة آية ١٢٦.
 - ٨ البحر المحيط - ١/٥٥٨.
 - ٩ الصفات آية ٧٥.
 - ١٠ التبيان في إعراب القرآن - أبو البقاء العكبري - تحقيق: علي البحاي - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ١٠٩٠/٢.
 - ١١ إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - ٣/٤٢٦.

دلالي موجز، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَنَعَمَ الْمُجِيبُونَ﴾^١، يقول الزمخشري: "والسلام الداخلة على (نعم) جواب قسم محذوف، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره: فوالله نعم المجيبون نحن. والجمع دليل العظمة والكبرياء، والمعنى: إنا أجبناه أحسن الإجابة وأوصلها إلى مراده وبغيته من نصرته على أعدائه والانتقام منهم بأبلغ ما يكون"^٢. فقد نبه الزمخشري إلى أن اللام لام قسم، أدرك ذلك من خلال النظر إلى السياق والمعنى العام للآية، كما نبه إلى استخدام صيغة الجمع مع القسم لتعطي معنى العظمة والكبرياء مع قوة الإجابة، وصاغ هذا المعنى بعبارة أتم ما توحى بحسن الاستجابة، فتصدرت التركيب صيغة تعطي معنى المدح العام بل المبالغة فيه وهي (نعم)، فكأن الزمخشري أدرك أن (نعم) ما هي إلا وسيلة تعبر عن حسن الاستجابة، إذ لا يناسب صيغة القسم، مع الجمع للعظمة، إلا صياغة الأسلوب بواسطتها.

وقد استطاع الفخر الرازي الوصول إلى البعد الدلالي الكامن في الآية على أحسن وجه، يقول: "... وبيانه في وجوه:

(الأول) أنه تعالى عبّر عن ذاته بصيغة الجمع فقال (ولقد نادانا نوح)، والقادر العظيم لا يليق به إلا الإحسان العظيم.

(والثاني) أنه أعاد صيغة الجمع في قوله (فلنعم المجيبون) وذلك أيضاً يدل على تعظيم تلك النعمة، لاسيما وقد وصف تلك الإجابة بأنها نعمت الإجابة.

١ الصافات آية ٧٥.

٢ الكشاف - ٣/٣٤٣.

(والثالث) أن الفاء في قوله ﴿ فلنعم المجيئون ﴾ يدل على أن حصول هذه الإجابة مرتب على ذلك النداء، والحكم المرتب على الوصف المناسب يقتضي كونه معللاً به، وهذا يدل على أن النداء بالإخلاص سبب لحصول الإجابة^١.

وينص القرطبي على ما يبين اهتمامه بدلالة الجمع في هذه الآية، مدركاً معنى العظمة والكبرياء في الجمع، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَسِنِّمَ الْمَاهِدُونَ ﴾^٢: "أي: فِنِّمَ

الماهدون نحن لهم، والمعنى في الجمع التعظيم"^٣.

كما استقصى المفسرون في الآيات التي يعنون بتفسيرها، في البحث عن دلالة المبالغة في عناصر التركيب الجملي التي تصدرها (نعم، أو بئس)، ففي قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾^٤، استبطنوا قوة معنى (حسبنا الله) ودور صيغة (فَعِيل) في قوله: (وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)، وما تحمله من معنى المبالغة وضرورة الحرص على التوكل على الله عز وجل^٥، يقول أبو حيان في هذا الصدد: "ثم أنشوا عليه تعالى بقوله (وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) فدل على أن قولهم (حسبنا الله) هو من المبالغة في التوكل عليه وربط أمورهم به تعالى، فانظر إلى براعة هذا الكلام وبلاغته، حيث قوبل قول بقول، ومتعلق قلب بمتعلق قلب"^٦.

١ التفسير الكبير - ١٤٤/٢٦.

٢ الذاريات آية ٤٨.

٣ الجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله القرطبي - تصحيح: أحمد البردوني - ط. (٢) ١٣٧٣هـ - ٥٣/١٧.

٤ آل عمران آية ١٧٣.

٥ ينظر: البحر المحيط - ١٢٤/٣.

٦ البحر المحيط - ١٢٤/٣.

ولم يغفل المفسرون في ثنايا ما يفسرون ما تحويه (نعم، وبئس) من معنى تضيفه إلى الآية فتحول المعنى من استحسان إلى مدح عام بل إلى المبالغة فيه، ومن استقباح إلى ذم يفرغ عليه طابع البأساء والشدة، يقول القرطبي في معنى المبالغة التي تدل عليهما هاتان اللفظتان: " (بئس) في كلام العرب مستوفية للذم، كما أن (نعم) مستوفية للمدح"^١. فلئن كان ثمة مُستحسن فلا بد أن يكون سبباً قوياً حتى يعبر عنه بالاستحسان المبالغ فيه، وقد أدرك ذلك المفسرون فبحثوا عن علة الاستحسان في قوله تعالى: ﴿نعمَ العبدُ﴾^٢، فتصور الفخر الرازي أن هناك سائلاً يسأل: لِمَ هو نعمَ العبدُ؟

يقول " قال (نعمَ العبدُ) ثم قال بعده (إنه أوَّابٌ) وهذه الكلمة للتعليل. فهذا يدل على أنه إنما كان (نعمَ العبدُ) لأنه كان أوَّاباً، فيلزم أن كل من كان كثير الرجوع إلى الله تعالى في أكثر الأوقات وفي أكثر المهمات كان موصوفاً بأنه (نعمَ العبدُ)، وهذا هو الحق الذي لا شبهة فيه"^٣.

وفي المقابل لمعنى الاستحسان، معنى الذم والاستقباح، ففي قوله تعالى: ﴿والذين كَفَرُوا وكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أولئك أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وبئسَ المصيرُ﴾^٤، جاءت (بئس المصير) بعد قوله (خالدين فيها)، ولعل وصف طائفة من البشر كذبت بآيات الله بصفة الخالدون في النار، ليعد القمة في ذم فعلهم الظالم في حق العزيز الجبار، ولتأكيد هذا الذم وردت عبارة (وبئسَ المصيرُ) لتؤكد ذمهم بسوء المصير الذي ينتظرهم. وقد أدرك الزمخشري معنى التأكيد الذي تحويه عبارة (وبئس المصير) والسقي

١ الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٧.

٢ ص آية ٣٠.

٣ التفسير الكبير - ٢٦/٢٠٣.

٤ التغابن آية ١٠.

تناسب معنى الذم العام الذي يدل عليه السياق، فقال: " إنه وإن كان في معناه إلا أن التصريح مما يؤكد^١."

وفي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدُ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾^٢، تُصَوِّر الآية حال من أغرته زينة الدنيا ونعيمها عن طاعة الله وإخلاص العبادة له، فكان جزاؤه عند ربه أن قِيض له الشيطان قريناً، فصدّه عن السبيل وأغواه باقتراف السيئات. ومن كان الشيطان قرينه فقد بَاءَ بغضب من الله عز وجل، وساءت عاقبته في الدنيا والآخرة. ولتأكيد سوء هذا القرين جاءت عبارة (فَبِئْسَ الْقَرِينُ) لتؤكد معنى الذم الذي يدل عليه السياق، وقد أدرك أبو حيان هذا المعنى الذي تحويه كلمة (بِئْسَ) في هذا المقام، فقال: "(فَبِئْسَ الْقَرِينُ) مبالغة منه في ذم قرينه إذ كان سبب إيراده النار"^٣.

فالتعبير بِـ(بِئْسَ) للذم يعطي المعنى قوة وشدة، وكثيراً ما تستخدم (بِئْسَ) مع لفظة جهنم، و(جهنم) وحدها لفظة تدل على معنى العقوبة، إلا أن استخدام (بِئْسَ) معها يعطي المعنى دلالة أقوى، يقول الفخر الرازي في قوله تعالى: ﴿وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾^٤: " وذلك لأنه تعالى لما ذكر حشرهم إلى جهنم وصفه فقال (وَبِئْسَ الْمِهَادُ)، والمهاد: الموضع الذي يتمهد فيه وينام عليه كالفراش. فلما ذكر الله تعالى مصير الكافرين إلى جهنم أخبر عنها بالشر؛ لأن بئس مأخوذ من البأساء، والبأساء هو الشر والشدة"^٥.

١ ينظر: التفسير الكبير - ٢٥/٣٠.

٢ الزخرف آية ٣٨.

٣ البحر المحیط ١٧/٨.

٤ آل عمران آية ١٢.

٥ التفسير الكبير - ٢٠١/٧.

ولم يغفل المفسرون البحث عن أسباب حذف المخصوص، إذ إن من أسبابه أن يكون الحذف أولى وأجدر لبناء المعنى كما يرى الجرجاني؛ فترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، فرب حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التحويد^١. يقول الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ المولى وَنِعْمَ النَّصيرُ﴾^٢، مشيراً إلى الفائدة من الحذف: "قوله (فَنِعْمَ المولى) لأنه لو كان كما يقول أهل السنة من أنه خلق أكثر عباده ليخلق فيهم الكفر والفساد ثم يعذبهم لما كان نعم المولى، بل كان لا يوجد من شرار المولى أحد إلا وهو شر منه. فكان يجب أن يوصف بأنه بئس المولى وذلك باطل، فدل على أنه سبحانه ما أراد من جميعهم إلا الصلاح. فان قيل: لم لا يجوز أن يكون نعم المولى للمؤمنين خاصة كما أنه نعم النصير لهم خاصة؟. قلنا: إنه تعالى مولى المؤمنين والكافرين جميعاً، فيجب أن يقال إنه نعم المولى للمؤمنين وبئس المولى للكافرين. فان ارتكبوا ذلك فقد ردوا القرآن والإجماع وصرحوا بشتم الله تعالى"^٣.

ومن أسباب حذف المخصوص، العلم به، كما يقول أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَبئسَ المهادُ﴾^٤: "والمخصوص بالذم محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: وبئس المهاد جهنم، وكثيراً ما يحذف لفهم المعنى"^٥. بل إن في حذف ما هو معلوم زيادة في البلاغة وسرعة وصول الخبر، وقوة في التعبير الذي يناسب الموقف. ومن المعلوم أن العربية تعتمد على الحذف اعتماداً كبيراً في القيمة الدلالية للتركيب الجملي، حتى إن ابن جني عقد له باباً كاملاً في خصائصه أسماء باب في شجاعة العربية^٦. ولعل من أبرز العلماء الذين أجادوا في توجيه القيمة الدلالية للحذف من القدماء عبد القاهر

١ ينظر: دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - تصحيح: محمد رشيد رضا - دار المعرفة: بيروت، لبنان -

ط. (١) ١٣٢١هـ - ص ١١٢.

٢ الحج آية ٧٨.

٣ التفسير الكبير - ٧٥/٢٣.

٤ آل عمران آية ١٢.

٥ البحر المحيط - ٤١٠/٢.

٦ الخصائص ٣٦١/٢ وما بعدها.

الجرجاني في (دلائل الإعجاز)، وقد التقط الفخر الرازي في نهاية الإيجاز كثيراً مما في فوائد دلائل الإعجاز، معدداً أغراض الحذف وأهميته البلاغية في الدلالة^١. ومن المحدثين خليل عمایره، حيث عدّ الحذف عنصراً من عناصر التحويل في دلالة التراكيب، فالحذف عنده عنصر دلالي أراد المتكلم حذفه لغاية بلاغية، من حق السامع أو المتلقي أن يقدره، وليس من حقه أن يظهره حفاظاً على البعد الدلالي الذي يرمي إليه المتكلم^٢.

وأما الإطار الثالث من أطر أسلوب المدح والذم في القرآن الكريم، فقد وردت

على نسقه عدد كبير من الآيات، منها:

قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^٣، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^٤، وقوله تعالى: ﴿فَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^٥، وقال تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^٦.

١ ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز - فخر الدين الرازي - تحقيق: بكرى شيخ أمين - دار العلم للملايين - لبنان، بيروت - ط. (١) أكتوبر ١٩٨٥م - ص ٣٣٧ وما بعدها.

٢ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عمایره - ص ١٣٤ وما بعدها. ورأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها - خليل عمایره - التواصل اللساني: المغرب، فاس - المجلد الثاني - العدد الأول - مارس ١٩٩٠م - ص ٢٢، ٢٣. وفي تحليل لغة الشعر - خليل عمایره - التواصل اللساني: المغرب، فاس - المجلد السادس العدد ٢، ١ - ص ٣٩. وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي - طاهر سليمان حمودة - الدار الجامعية: الإسكندرية - ١٩٩٨م.

٣ النحل آية ٢٩.

٤ النحل آية ٣٠.

٥ الزمر آية ٧٢.

٦ الجمعة آية ٥. وينظر: آل عمران ١٣٦ ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾، آل عمران ١٥١ ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾، الرعد ٢٤ ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾، العنكبوت ٥٨ ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾، الزمر ٧٤ ﴿فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾، غافر ٧٦ ﴿فَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

وقد وردت (ساء) في آيات من القرآن الكريم على هذا النمط، فجاءت على نسق (بئس) تركيباً

ودلالة، ومنها: الشعراء ١٧٣ ﴿فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذِرِينَ﴾، الصافات آية ١٧٧ ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذِرِينَ﴾.

وقد ربط المفسرون فيها بين المعنى والمبنى، يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى:
﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^١:

"أي دار الآخرة فحذف المخصوص بالمدح لتقدم ذكره"^٢. ويقول الفخر الرازي في الآية ذاتها: "أي لنعم دار المتقين دار الآخرة، فحذفت لسبق ذكرها، هذا إذا لم يجعل هذه الآية متصلة بما بعدها، فإن وصلتها بما بعدها قلت: ولنعم دار المتقين جنات عدن، فترفع جنات على أهما اسم لنعم"^٣.

ويقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^٤: "اللام في (المتكبرين) للجنس؛ لأن مثنوى المتكبرين، فاعل بئس، وبئس فاعلها اسم معرف بلام الجنس أو مضاف إلى مثله، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره: فبئس مثنوى المتكبرين جهنم"^٥.

وكل هذه الأقوال تشير إلى بحث عن المحذوف، وإلى تقديره في إطار التركيب والبنية. وفي المقابل كان هناك اهتمام بالدلالة، إذ نظر المفسرون في المضمون الذي تؤديه كلمة (بئس) وما له من تأثير في تقوية معنى الذم. وقد عبّر عن هذا المعنى الفخر الرازي عند تفسير قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثْوَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^٦، إذ نجد في هذه الآية أن الله تعالى شبه اليهود وهم يحملون التوراة ولا يعملون بها بحمار يحمل كتاباً، وليس له من ذلك إلا ثقل ما يحمل من غير انتفاع به، كذلك اليهود ليس لهم من كتابهم إلا وبال الحجة عليهم، يقول الفخر الرازي: "وبالحملة لما بلغ كذبهم مبلغاً

١ النحل آية ٣٠.

٢ الكشف - ٤٠٨/٢.

٣ التفسير الكبير - ٢٤/٢٠.

٤ الزمر آية ٧٢.

٥ الكشف - ٤١٠/٣.

٦ الجمعة آية ٥.

وهو أنهم كذبوا على الله تعالى كان في غاية الشر والفساد، فلهذا قال (بئس مثل القوم)^١.

ففي هذا الأسلوب تؤدي (نعم) و(بئس)، زيادة مبالغة في معنى المدح والذم على ما يؤديه السياق، دون تقييد بزمن ماضٍ أو حاضر يكتسبه التركيب بهما. فـ(بئس مثوى المتكبرين) هي عبارة تستخدم للتعبير عن معنى الذم لكل متكبر دون أن يكون الذم مقصوراً على زمن دون آخر، وهذا هو المعنى بعينه الذي فسّر به المفسرون الآيات التي تتضمن هذه الصيغة، وذلك يبدو واضحاً في تفسير أبي حيان قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^٢، يقول: "واللام في (فلبئس) لام تأكيد، ولا تدخل على الماضي المتصرف، ودخلت على الجامد لبعده عن الأفعال وقربه من الأسماء"^٣.

ولئن عدّها أبو حيان أقرب إلى الاسمية، ولا دلالة فيها على مسمى، كما بينا سابقاً، إلا أن في كلامه هذا ما يشير إلى إدراكه أن (نعم) لفظة جيء بها للمبالغة في المدح، و(بئس) لفظة جيء بها للمبالغة في الذم، ولا علاقة لهما بالفعلية.

وهذا يؤكد ما نذهب إليه في هذه الأطروحة من أن الألفاظ خدم للمعاني في ذهن المتكلم وإدراك السامع، فلا بد من أن ينصرف الباحث في تحليل التراكيب إلى ما هو خلف تفسير الحركة الإعرابية تعليمياً، وهو أمر هام أيضاً، وبغير ذلك سيكون من العسير على الباحث إدراك قوة توكيد المبالغة في المدح أو الذم في نعم أو بئس، أو في اللام الداخلة عليهما، أو في (أل) التعظيمية الداخلة على الاسم بعدهما.

١ التفسير الكبير - ٥/٣٠.

٢ النحل آية ٢٩.

٣ البحر المحيط - ٤٧٢/٥.

أما الإطار الرابع من أطر هذا الأسلوب، فقد ورد على نسقه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ اللَّهُ بِالسَّاءِ﴾، ولقد تناوله المفسرون تارة تركيبياً تحكمه الصنعة النحوية، وأخرى يحتكمون فيه إلى المعنى العام لمضمون الآية. ويقول العكبري في هذا: "يَسْأَلُكَ" اسمها مضمرة فيها. والمخصوص بالذم محذوف، أي يسأل بالبدل هو وذريته، و(للظالمين) حال من (بدلاً) وقيل: يتعلق بيسأل^٢.

وتناول أبو حيان تركيبها مع ظاهر معناها، يقول: "والمخصوص بالذم محذوف؛ أي يسأل للظالمين بدلاً من الله إبليس وذريته، وقال (للظالمين) لأنهم اعتاضوا من الحق بالباطل، وجعلوا مكان ولايتهم إبليس وذريته، وهذا نفس الظلم؛ لأنه وضع الشيء في غير موضعه"^٣.

وإن من يدرس أقوال العلماء في هذا النمط يجد أنها في مجملها تشير إلى أن هناك محذوفاً اختلفوا في تقديره، ويبدو أن السياق يقتضي هذا المحذوف، ولكنه لا يقتضي قطعاً إظهار هذا المحذوف؛ لأن كلمة (بدلاً) جاءت لتشير إلى مضمونه بوضوح، وقد ترك ذكر هذا المحذوف لغاية دلالية عبر عنها الجرجاني بقوله: "فإنك ترى به

١ الكهف آية ٥٠.

وقد وردت (ساء) في آيات من القرآن الكريم على هذا النمط، ولم نبحث في أقوال المفسرين فيها إذ هي صيغة من صيغ الذم لا يختلف البحث فيها عما بحثناه في (يسأل)، فهي توافقها دلالة وتركيباً، وما جاء منها على هذا الإطار، الآيات الآتية: النساء ٢٢ ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾، النساء ٣٨ ﴿فَسَاءَ قَرِينًا﴾، الأعراف ١٧٧ ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾، الإسراء ٣٢ ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾، طه ١٠١ ﴿وَسَاءَ لِمِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ حِمْلًا﴾. وما ورد على لفظه (ساءت) من هذا الإطار، النساء: ٩٧ ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾، النساء: ١١٥ ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾، الكهف: ٢٩ ﴿يَسْأَلُ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾، الفرقان ٦٦ ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾، الفتح: ٦ ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾.

٢ الثبيان في إعراب القرآن - ٨٥١/٢.

٣ البحر المحيط - ١٢٩/٦.

(بالحذف) ترك الذكر، أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة^١.
وسياقي تفصيل القول في دلالة هذه الآية في فصل قادم إن شاء الله..

أما الإطار الخامس من أطر أسلوب المدح والذم، فيرد الاستعمال فيه، (نعم أو بئس) يليهما(ما)، ثم يأتي ما بعدهما على نوعين: إما أن يكون اسماً، أو فعلاً، وهذه نماذج من الآيات التي وردت على هذا النمط:

قال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^٢، وقد ورد ما بعد (نعماً)؛ اسم (ضمير).

أما الآيات التي ورد فيها بعد (بئسماً) فعل، فمنها: قوله تعالى: ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغياً﴾^٣، وقوله تعالى: ﴿ولبئس ما شروا به أنفسهم﴾^٤، وقوله تعالى: ﴿لبئس ما كانوا يعملون﴾^٥، وقوله تعالى: ﴿لبئس ما كانوا يصنعون﴾^٦، وقوله تعالى: ﴿لبئس ما كانوا يفعلون﴾^٧.

١ دلائل الإعجاز - ص ١١٢.

٢ البقرة آية ٢٧١.

٣ البقرة آية ٩٠.

٤ البقرة آية ١٠٢.

٥ المائدة آية ٦٢.

٦ المائدة آية ٦٣.

٧ المائدة آية ٧٩. وينظر: البقرة ٩٣ ﴿قُلْ بئسما بامرئكم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين﴾، آل عمران ١٨٧ ﴿فبئس ما يشترون﴾، النساء ٥٨ ﴿نعماً يعظكم به﴾، المائدة ٨٠ ﴿لبئس ما قدمت لهم أنفسهم﴾، الأعراف ١٥٠ ﴿بئسما خلقتُموني من بعدى﴾.

وقد جاءت (سَاء) في آيات من القرآن الكريم على هذا التركيب، ولا يختلف القول فيها عما قلناه عن (بئس). ومن هذه الآيات: المائدة ٦٦ ﴿سَاء ما يعملون﴾، الأنعام ٣١ ﴿ألا ساء ما يزرُونَ﴾، الأنعام ١٣٦ ﴿سَاء ما يحكمون﴾، التوبة ٩ ﴿سَاء ما كانوا يعملون﴾، النحل ٢٥ ﴿ألا ساء ما يزرُونَ﴾، النحل ٥٩ ﴿ألا ساء ما يحكمون﴾، العنكبوت ٤ ﴿سَاء ما يحكمون﴾، الخاتمة ٢١ ﴿سَاء ما يحكمون﴾، المحادلة ١٥ ﴿سَاء ما كانوا يعملون﴾، المنافقون ٢ ﴿سَاء ما كانوا يعملون﴾.

وقد شغل هذا الإطار مكاناً واضحاً في النحو العربي، فاختلقت الأقوال في إعراب (ما) باختلاف مدارس العلماء ونظرتهم إلى هذه الكلمة، على ضوء ما يليها اسماً كان أو فعلاً. فذهب البصريون إلى أن (ما) إذا وليها اسم نحو (بئس ما تزويج ولا مهر) تكون تمييزاً نكرة غير موصوفة، والفاعل مضمراً، والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم، وقيل (ما) معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه^١ والمبرد^٢ وابن السراج^٣ والفارسي^٤ وأحد قولي الفراء^٥. وأما الرأي الآخر للفراء فهو أن (ما) بعد نعم وبئس كالشيء الواحد لا موضع لها من الإعراب فالمرفوع بعدهما فاعل^٥.

وكذلك إن وقع بعد (ما) فعل فقد تعددت الأقوال في (ما) وما بعدها،^٦ فإما أن تكون (ما) فاعلاً، اسماً تاماً معرفة، والمخصوص محذوف والفعل صفة له. أو أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفة لمخصوص محذوف. أو أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز والفعل بعدها صفة لـ(ما) والمخصوص محذوف. أو أنها موصولة والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. أو أنها موصولة وهي المخصوص

١ الكتاب - ٧٣/١.
 ٢ المقتضب - ١٧٥/٤.
 ٣ المسائل المشككة (البغداديات) - أبو علي الفارسي - تحقيق: صلاح الدين عبد الله - مطبعة العاني: بغداد - ص ٢٥١.
 ٤ ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي - البطلبوسي - تحقيق وتعليق: حمزة النشرفي - دار المريخ - الرياض - ط. (١) ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م - ص ٣٦٠.
 ٥ ينظر: شرح التسهيل ٩/٣.
 ٦ ينظر: المسائل المشككة (البغداديات) - ص ٢٥١، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص ٣٥٩، ٣٦٠، وشرح التسهيل ٩/٣، ١٢، ١٣، شرح الكافية - ٢٥٠/٤، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام - ٤٨٣/١ - ٥١٤، وارتشاف الضرب - ١٧/٣، ١٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية - ٣٦، ٣٥/٣.

و(ما) أخرى تمييز محذوف. وإما أن (ما) تمييز، والمخصوص (ما) أخرى موصولة، والفعل صلة لـ(ما) الموصولة المحذوفة. أو أن تكون (ما) مصدرية، أو أن تكون (ما) فاعلة موصولة يكفى بها وبصلتها عن المخصوص. أو أن تكون (ما) كافة لـ(نعم). وقد تكون (ما) نكرة موصوفة مرفوعة.

على ضوء هذا التعدد الإعرابي لـ(ما) وما بعدها، وعلى ضوء إجماع علماء العربية على القول: (الإعراب فرع المعنى)، نتساءل: أليس هناك من اختلاف في الدلالة بين أن تكون (ما) نكرة منصوبة، أو موصولة، أو معرفة تامة؟. ونتساءل مرة أخرى: أليس هناك من فرق دلالي بين أن تكون الكلمة بعد (ما) لها موقع من الإعراب أو لا موضع لها من الإعراب؟.

ولعل السبب في هذه الاختلافات الإعرابية لكلمة واحدة، فيما نرى، يعود إلى تعدد آراء العلماء في توجيه العامل في الحركة الإعرابية قياساً على توجيه تركيب آخر قد لا يكافئه في المعنى. فنعم وبئس فعلاً قد يُضمَر فاعلهما فيُعَدُّ ما بعدهما نكرة تمييزاً، وقد يحتاجان إلى فاعل فتعد الكلمة التي بعدهما (ما) فاعلاً، دون أن يكون للدلالة سبيل في التفريق بين المعاني التي يقتضيها التركيب.

وقد تناول المفسرون آيات هذا التركيب متأثرين بالتوجيه النحوي في كثير من الأحيان، فمع أنهم أبرزوا جوانب من المعنى الدلالي فيها، إلا أنهم لم يوجهوا الإعراب كما يقتضي المعنى الدلالي، فهذا الفخر الرازي عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾، يعتمد رأي الزجاج تارة في أن (ما) معرفة وتقديرها (الشيء). وتارة أخرى يعتمد رأي أبي علي في أن (ما) نكرة في تأويل شيء، ويحتج بأنها نكرة على ضوء الموجود، فالموجود بعد (ما) مفرد (هي) والمفرد لا يكون صلة،

إذ لو كانت معرفة لاحتاجت الصلة، فلما لم يكن هناك ما يمكن أن يكون صلة، فإن
(ما) نكرة لا معرفة.^١

وقد أعرب أبو حيان الآية متكثراً على العامل في تحليل مفردات الآية، (فنعماً)
الفاء جواب الشرط، و(نعم) فعل لا يتصرف، فاحتيج في الجواب إلى الفاء، والفاعل
بنعم مضمّر مفسّر بنكرة والتقدير - لديه - في (فنعماً هي) فنعم الصداقات المبدأة.
(هي) مبتدأ وجملة المدح خير عنه، والرابط هو العموم الذي في المضمّر المستكن في
نعم.^٢

أما القرطبي فيقف على دلالة (نعم) في هذه الآية، وما تؤديه من معنى اتساقاً مع
مقام المدح على إبداء الصدقة، فيقول: " قوله تعالى: " (فنعماً هي) ثناء على إبداء
الصدقة، ثم حكم على أن الإخفاء خير من ذلك"^٣.

وفي المقابل نجد هناك في أقوال فريق من المفسرين اهتماماً بدلالة الآية،
مستقصين فيها معاني عناصر التركيب الجملي ومدى ملاءمة تخريجها لدلالة الآية التي
ترد فيها، وفي أقوالهم ما يشير إلى اعتراضهم على مذاهب النحاة في التعدد الوظيفي
الذي جعلوه لـ(ما) في التركيب الواحد، يقول أبو حيان عند عرضه مذاهب النحاة
المختلفة في توجيه (ما) في قوله تعالى: ﴿بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾^٤: " وهذا كله تفرّيع
على قول من جعل لـ(ما) وحدها موضعاً من الإعراب"^٥.

١ التفسير الكبير - ٧٧/٧ (بتصرف).

٢ البحر المحيط - ٣٣٧/٢، ٣٣٨ (بتصرف).

٣ الجامع لأحكام القرآن - ٣٣٤/٣.

٤ البقرة آية ٩٣.

٥ البحر المحيط ٤٧٧/١.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نَعَمًا يُعْظِمُكُمْ بِهِ﴾^١، يوجه ابن عطية (ما) وجهة دلالية^٢ تخالف ما ذهب إليه النحاة، يقول: "و(ما) المردفة على (نعم) إنما هي مهية لاتصال الفعل بها كما هي في (رُبَّمَا، وَمِمَّا)"^٣. وكأنه في هذا يميل إلى أن (ما) أداة تردف بنعم لتهيئ اتصالها بالفعل. واللفظة إذا كانت مهية فهي أقرب إلى الحرفية.

ولعل من الآراء الطريفة عن الفراء ما نقله النحاس عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾^٤، يقول: "يقول الفراء: يجوز أن تكون "ما" مع بئس بمنزلة كلمًا"^٥. ولا ندري هل يقصد أنها كتلة لغوية واحدة في هذا الاستخدام مثل "كلما" أو أنها تفيد معناها، مع أن من الواضح أن معنى الآية لا يقبل الاحتمال الثاني، فيبقى الأول، وهو احتمال راجح عندنا.

كما بحث المفسرون في دلالة الأدوات التي تتصل بـ(نعم، أو بئس) ودورها في تأكيد معنى المدح أو الذم. فبحثوا عن دلالة اللام في قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^٦، ومع أنهم يختلفون في توجيهها، حيث ذهب كل من العكبري والزنجشيري إلى أنها للقسم، وذهب النحاس إلى أنها لام توكيد^٧، إلا أنهم يجمعون على أنها تفيد معنى المبالغة في الذم وتؤكد، إذ يؤكد الله عز وجل مقسماً بأنهم قد فعلوا فعلاً سيئاً يُذَمُّون عليه أسوأ ذم، والقسم معناه التوكيد ولا فرق بين لام القسم ولام التوكيد في مثل هذا القول إلا في توظيف المصطلح النحوي.

١ النساء آية ٥٨.

٢ ينظر: البحر المحیط ٢٨٩/٣.

٣ البقرة آية ٩٠.

٤ إعراب القرآن - النحاس - ٢٤٧/١.

٥ المائة آية ٧٩.

٦ ينظر: الكشاف ٦٣٦/١، والبيان في إعراب القرآن ١٠١/١ والتفسير الكبير - ٦٤/١٢، وإعراب القرآن

- أبو جعفر النحاس - ٣٥/٢.

ونرى أن من المفيد أن نورد هنا تحليل الفخر الرازي لهذه الآيات^١، فقد حاول استخراج المعاني الداخلية للتركيب، مشيراً إلى مناسبة الألفاظ في الآية لمعناها؛ وذلك بأن اللفظ القوي فيها قد أُعطي للمعنى القوي، يقول: "والمعنى أن الله تعالى استبعد من علماء أهل الكتاب أنهم ما هموا سفلتهم وعوامهم عن المعاصي، وذلك يدل على أن تارك النهي عن المنكر بمنزلة مرتكبه؛ لأنه تعالى ذم الفريقين في هذه الآية على لفظ واحد، بل نقول: إن ذم تارك النهي عن المنكر أقوى لأنه تعالى قال في المقدمين على الإثم والعدوان وأكل السحت: (لبئس ما كانوا يعملون)، وقال في العلماء التاركين للنهي عن المنكر: (لبئس ما كانوا يصنعون) والصنع أقوى من العمل؛ لأن العمل إنما يسمى صناعة إذا صار مستقراً راسخاً متمكناً، فجعل جرم العاملين ذنباً غير راسخ، وذنبت التاركين للنهي عن المنكر ذنباً راسخاً"^٢.

وفي تفسير آيات هذا النمط من التركيب، يقف الفخر الرازي موقفاً رائداً في بيان القيمة الدلالية التي تتضمنها (بئس، ونعم) في التعبير عن الغاية في المدح أو الذم، فيبحث في تفسير قوله تعالى: ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم﴾^٣ في عدة مسائل، تخص واحدة منها أصل نعم وبئس، فيذهب إلى أنه يجوز فيها أربع لغات:

الأول: على الأصل أي بفتح الأول وكسر الثاني. والثاني: اتباع الأول للثاني [أي بكسر النون والعين]. والثالث: إسكان الحرف الحلقي وترك ما قبله على ما كان فيقال: نَعَمَ وبئس، بفتح الأول وإسكان الثاني. والرابع: أن يسكن الحرف الحلقي وتنقل كسرتة إلى ما قبله فيقال نَعَمَ بكسر النون وإسكان العين.

١ المائة: ٦٢ - ٦٣ - ٧٩.

٢ التفسير الكبير - ٣٩/١٢.

٣ البقرة آية ٩٠.

ثم يقول: "واعلم أن هذا التغيير الأخير وإن كان في حد الجواز عند إطلاق هاتين الكلمتين إلا أنهم جعلوه لازماً لهما لخروجهما عمماً وضعت له الأفعال الماضية من الإخبار عن وجود المصدر في الزمان الماضي وصيرورتهما كلمتي مدح وذم ويراد بهما المبالغة في المدح والذم، ليدل هذا التغيير اللازم في اللفظ على التغيير عن الأصل في المعنى".^١

ولكن كتبنا لا نوافق الفخر الرازي في ضرورة وجود أصل ترجع إليه هاتان اللفظتان، الفعلية أو الأسمية، على حد اختلاف أصحاب المذهبين، إلا أن في قوله هذا ما يشير إلى إدراكه البعد الدلالي الذي تؤديه (نعم، وبئس) [بكسر فسكون] في المبالغة في المدح أو الذم، وهو معنى لا تؤديه الأفعال. ولعله يريد أنهما عنصران من عناصر التعبير عن المبالغة في المدح مع (نعم)، وفي الذم مع (بئس)، بعيدتان عن إطار الفعلية والدلالة على حدث أو زمن، وهو الوجه الذي ترتضيه الدلالة، وسنفصل القول فيه في مكان آخر.

ونستطيع، مما أوردنا سابقاً من آراء المفسرين، أن نشير إلى العنصر الأساس الذي اعتمد عليه المفسرون في توجيه صيغتي المدح أو الذم (نعم، وبئس)، وهو لزوم المبالغة الخارجة عن إطار ما وضعت له الأفعال في الإخبار، فأدى خروجهما الشكلي التركيبي، وهو اللزوم، إلى تغيير في المعنى والدلالة من الإخبار إلى إنشاء معنى المدح أو الذم. ومن ثم أخذ المفسرون إزاء سياق المدح والذم مع الصيغ التي تزيد المعنى مبالغة- نعم، وبئس- يفسرون الحروف الداخلة على جملة أسلوب المدح أو الذم أنها حروف قسم أو تأكيد، لمناسبة المعنى وسياق الحال، فاقتضى ذلك أن يتوجهوا إلى ضمائر الجمع فيحملوها معاني العظمة والكبرياء مع إسباغ تاج النعمة عليها من الله عز وجل، وكل ذلك لتناسب معنى المبالغة في المدح أو الذم مع (نعم، وبئس).

١ التفسير الكبير - ٢٠٢/٣.

هذا جانب من آراء العلماء المفسرين في لفظي هذا الباب (نعم، وبئس)، وقد كانت أحكامهم فيها تسير وفق التركيب ومقتضى تحليل مباني الجملة، اتساقاً مع مذاهب النحاة في دراسة الجمل والتراكيب على ضوء النحو التعليمي، غير أننا لمسنا جوانب عديدة للمفسرين اعتمدوا الدلالة في معالجة التركيب وتحليل عناصر الأسلوب. ولعل هذا المنهج الذي اتبعوه جزئياً في الملائمة بين مطالب الدلالة والتركيب، هو المنهج الذي نرتضي في دراسة الأساليب، وهو ما سنعتمده عند تحليل النصوص في الفصل القادم، بعد أن نفرغ من دراسة مذاهب فريق من العلماء المحدثين ومناقشة آرائهم، إن شاء الله.

الفصل الثالث

أسلوبا المدح والذم لدى المحدثين

اختلفت آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوب هذا الباب، فكانت لهم فيه وجهات نظر متعددة ومتباينة في كلمي المدح والذم وتصنيفهما في أقسام الكلم، وفي دلالة الكلمات ودلالة الأسلوب كله، وفي تركيب الأسلوب؛ فمتهم من تمسك بما جاء في التراث البصري لا يجيد عنه، ومنهم من ترك التراث خلفه وأخذ بما لدى الغربيين من أقوال وتوجيه، ومنهم من أعاد النظر في التراث فأفاد مما قاله علماء المدرستين وغيرهم وكون وجهة نظر جديدة يستقيها مما أثر عنهم. وسنحاول في هذا الفصل أن نقف على قسم من الآراء المختلفة لعلماء اللغة المحدثين من العرب، الذين نجد لهم آراء تركت آثارها في البحث اللغوي المعاصر.

كانت المحاولات الأولى لتحديد النحو متمثلة في محاولة وزارة المعارف لتكوين لجنة هدفها تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، وقد كانت لها وجهات نظر في إصلاح النحو وتيسيره، وكان من بين ما رأته اللجنة - طلباً للاختصار والتيسير - اختراع مصطلح (الأساليب) ليضموا تحته مجموعة من التراكيب وصفوها بأنها أنواع من العبارات تعب النحاة في إعرابها وتخريجها على قواعدهم مثل التعجب والمدح والذم... والتحذير والإغراء^١. وقد ظهرت كثير من الكتب وفقاً لهذه المحاولة^٢. ويبدو أن محاولة التحديد هذه لم تفصل القول في تحليل الأسلوب، ولم تبد الرأي فيه دلالة

١ ينظر: النحو الجديد - عبد المتعال الصعيدي - دار الفكر العربي - ص ٩١، وفي إصلاح النحو العربي - عبد

الوارث مبروك سعيد - دار القلم: الكويت - ط (١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م - ص ١١٧.

٢ ينظر: السابق.

وتركيباً، فقد أغفلت حقيقة مكونات التركيب، وما لوظائفه من دلالة لا يمكن الاستغناء عنها، وقد كفتنا لجنة دار العلوم في الرد عليهم^١.

وإذا ما تجاوزنا هذه المرحلة من مراحل التجديد في النحو، بحثاً عن توجيه أسلوب المدح والذم في إطار تجديدي يتناول الأسلوب كاملاً في ما يحويه من عناصر لغوية، فإننا نقف هنا على بعض آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوب المدح والذم ممن كانت لهم فيه آراء ارتفعت أصداؤها في الدرس اللغوي الحديث:

يعد تمام حسان من الرواد في الدرس اللغوي في النصف الثاني من هذا القرن، وقد تناول أسلوب المدح والذم في إطار ما يسميه (الخالفة)^٢، وهي أحد الأقسام السبعة التي قسم الكلم إليها^٣. وقد خرج عن الإطار الثلاثي الذي سار عليه القدماء في تقسيم الكلم؛ لأن تقسيم الكلم على هذا النحو: اسم و فعل وحرف، فيما يرى، لا يقوم على الأداء الوظيفي للكلم، إنما يجب أن يتم على أساس بنيوي ووظيفي؛ لأن "التفريق على أساس من المبني فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني"^٤.

١ ينظر: النحو الجديد - ص ١٠٦.

٢ وهي لديه على أربعة أنواع: ١- خالفة الإخالة ويسميتها النحاة (اسم الفعل) ٢- خالفة الصوت ويسميتها النحاة (اسم الصوت). ٣- خالفة التعجب ويسميتها النحاة (أفعال التعجب) ٤- خالفة المدح والذم ويسميتها النحاة (أفعال المدح والذم).

٣ قسّم الكلم إلى سبعة أقسام: اسم، صفة، ضمير، خالفة، فعل، ظرف، أداة.

٤ اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ط. (٣) ١٩٨٥ م. الهيئة المصرية العامة للكتاب - ص ٨٧.

والخوالب عند تمام حسان هي "كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه"^١. وقد أدرج مجموعة من الأساليب تحت هذا القسم؛ لأن ثمة مميزات تجمع بينها، وأولى هذه المميزات أن معناها جميعاً الإفصاح عن تأثير وانفعال، انفعال دعا إلى المدح أو الذم، أو التعجب، أو التوجع والتألم والاندھاش من أمرٍ ما، أو التأثير بمحاكاة الأصوات، يقول: "والقسط المشترك في معاني هذه الخوالب... أن لها طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس. فكلها يدخل في الأسلوب الإنشائي... وجميعها يحسن بعده في الكتابة أن نضع علامة تأثر(!)"^٢. يقول الساقى في هذا الصدد: "فلماً كان الإفصاح هو المعنى الصري العام للخالفة، وهي وظيفتها في الكلم التي تستعمل للتعجب والمدح والذم، تتصف هي الأخرى بطابع الإفصاح الذاتي عن موقف من المواقف الانفعالية أو التأثيرية"^٣.

ولم يكن تمام حسان أول من استعمل هذا المصطلح - الخالفة - إنما سبقه إليه قديماً بعض علماء الأندلس ممن خرجوا على التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم (اسم، فعل، حرف) فأضافوا إلى هذه الأقسام قسماً رابعاً أسموه (الخالفة) وقد نادى بهذا القسم، ابن صابر^٤، أثناء حديثه عن أسماء الأفعال، يقول أبو حيان عن مذهب من جعل أسماء

١ السابق - ص ١١٣.

٢ السابق - ص ١١٦.

٣ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - فاضل مصطفى الساقى - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٩٧، ١٩٧٧ - ص ٢٥٢.

٤ وقد ذكر بعض الباحثين من المحدثين بأن هذه التسمية قد قال بها النحاس وغيره. ولعله قد قرأ بأن أبا جعفر قد قال بهذه التسمية، والمشهور بأبي جعفر هو النحاس لا ابن صابر. ولسنا بصدد تحقيق القول في هذا. ينظر: رسالة كتاب سيوييه - عبد الله الجهاد - جذور "التراث" - النادي الأدبي الثقافي بمكة - العدد (١) - فبراير ١٩٩٩ م - ص ٣٠٩.

الأفعال قسماً رابعاً من أقسام الكلم وسمّاه (الخالفة): "إذ إنها ليست أفعالاً ولا أسماء ولا حروفاً، فهي خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة"^١.

ولعل تمام حسان أبرز من تمسك بهذا المصطلح، ووضع في إطار نظرية ودافع عنها بقوة، فكسر الطوق الذي فرضه النحاة بالقسمة الثلاثية، واضعاً إشارة الدعوة إلى إعادة النظر في هذا التقسيم، فتبعه بعض الباحثين المحدثين ممن تأثروا به أو ساروا على منهجه في تقسيم الكلم، ومنهم فاضل الساقى، إذ أدخل في إطار الخالفة كل ما يحمل معنى إفصاحياً عن موقف انفعالي أو تأثري، متأثراً بالمنهج الذي سار عليه تمام حسان، يقول: "فإننا نرتضي ما ذهب إليه الأستاذ تمام حسان من أن قسّم الخالفة يشمل الأنواع الآتية:

١. خالفة الإحالة.

٢. خالفة الصوت.

٣. خالفة التعجب.

٤. خالفة المدح أو الذم"^٢.

ومن المعلوم أن محمد حماسة عبد اللطيف قد اعتمد (الخالفة) عند تصنيفه الكلم متأثراً بتمام حسان، مع أنه وسّع دائرة مضمونها قليلاً، فأدخل في إطار الخالفة أقساماً أخرى غير الأربعة التي ذكرها تمام حسان، وهي النداء والقسم والإغراء والتحذير. وسنعود إلى تفصيل ذلك في ما بعد إن شاء الله.

١ ارتشاف الضرب - ١٩٧/٣. وينظر: همع الموامع - ١٢١/٥. وسنفضل القول في مصطلح (الخالفة) فيما بعد

عند دراسة باب (أسماء الأفعال) في هذا البحث، إن شاء الله.

٢ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - ص ٢٥٢.

ويذهب تمام حسان في خالفتي المدح والذم مذهباً مختلفاً عما عليه جل النحاة، فيرى أن (نعمَ وبئسَ) لا تعدان من الأفعال، كما يرى البصريون، ولا من الأسماء، كما يرى الكوفيون، فيرد على من قال بفعاليتها بأن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا التاء الساكنة، إذ لا تقبلان تاء فعلتَ وياء افعلي ونون أقبلنَّ، هذا إلى جانب عدم تصرفهما إلى مضارع وأمر، وكل ذلك يطعن في فعاليتهما، يقول: "ورصدوا للفعل علامات يأبأها كثير مما عدوه من قبيل الأفعال. نسبوا الفعل إما إلى التعدي وإما إلى الزوم وليس فيما سبق [يقصد أساليب المدح والذم والتعجب] دلالة على تعد أو لزوم"^١. ويفصل رأيه هذا قائلاً: "وخالفنا المدح والذم أبعد ما تكونان عن الفعلية، لعدم ورودهما على صيغ الأفعال وأوزانها، ولعدم دلالتيهما على الزمن والحدث، ولعدم قبولهما الدخول في جدول يستندان فيه إلى ضمائر الرفع المتصلة كما تسند الأفعال، ولعدم قبولهما أن تدخل عليهما قد والسين وسوف ولم ولن وبقية ما يدخل على الأفعال، ولورودهما في النصوص العربية مع حروف الجر، ولأن الاسم الدائم الرفع بعدهما لا يعرب فاعلاً، وأن مرفوعهما الذي تدعى له الفاعلية قد ينصب على التمييز فلا يكون لهما فاعل. ومن هنا يصبح في القول بفعاليتها بعض التعسف ويصبح من الأفضل فيهما أن يعتبرا من قسم آخر من أقسام الكلم غير الأفعال"^٢.

كما ينكر أن تكون هاتان اللفظتان من الأسماء، فيرد على من قال باسميتهما بأن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية، هذا إلى جانب عدم قبولهما بقية علامات

١ إعادة وصف اللغة العربية ألسياً - تمام حسان - أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية (تونس ١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨) سلسلة اللسانيات (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية - المطبعة الثقافية: تونس) - ص ١٥٥.

٢ القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي - تمام حسان - مجلة اللسان العربي - الرباط: المغرب - المجلد الحادي عشر - الجزء الأول - ص ٣٠. وينظر: البيان في روائع القرآن - تمام حسان - عالم الكتب: القاهرة - ط. (١) ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م - ص ٤٠.

الأسماء. ثم يعتمد في دعم رأيه هذا على ما فيهما من معنى، فيقول: "زد على ذلك أن هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضي كما زعم القائلون بذلك، وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم".^١

ويبدو أن تمام حسان قد أثار نقطة هامة عندما أخرج الكلمات المستخدمة في المدح أو الذم من باب الاسمية والفعلية، معتمداً على الحجج التي ينقض بها كل فريق من النحاة حجج الفريق الآخر المخالف. كما نبه إلى نقطة هامة عندما جعل هذا الأسلوب مسكوكاً، إذ يقول: "وإنما يقوم التعبير بهذه الخوالف ... مقام التعبيرات المسكوكة"^٢. فلصيغة المدح أو الذم ضميمة تحتفظ برتبة لا تقدم عليها، يقول: "وخير إعراب لهذه الخوالف أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة، إذ قد يتقدم أو يتأخر، وما سواه في التعبير خير. فإذا نظرنا إلى هذا الخبر وجدناه يشتمل على الخالفة وضميمتها التي تعتبر دائماً أعم من المخصوص ويعتبر المخصوص من جنسها، ولذلك تقف دائماً منه موقف التفسير ... وبين الخالفة وهذه الضميمة رتبة محفوظة، فلا تتقدم الضميمة على الخالفة"^٣.

وقد أورد الساقبي قول تمام حسان في أن الخوالف صيغ مسكوكة، وهذا ما يميزها عن الأفعال، يقول: "إن الخوالف لا توصف بتعدٍ ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات، ولا تدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات، ذلك لأنها صيغ مسكوكة تعبر عن لغة افصاحية لموقف انفعالي تأثري، وقد رأى الأستاذ تمام أن هذا هو الذي يميزها أيضاً عن الأفعال على الرغم من أن بعضها يقوم بدور المسند كما تقوم الأفعال، وأضيف إلى ذلك أن الخوالف لا تقوم بالوظائف الصرفية الفرعية التي

١ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٥.

٢ السابق ص ١١٥.

٣ السابق ص ١١٦.

تقوم بها الأفعال والتي تتعدد بتعدد الحالات التي تقبل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة والواصلق الأخرى، فالتعددية والصيرورة، والمشاركة والموالة، والإزالة والمطاوعة، والاتخاذ، والطلب، والتحول وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالمختار من الواصلق والزوائد بينما تعجز الخوالف عن أداء مثل هذه الوظائف، وهذا في رأيي فرق أساس يضاف إلى جملة الفروق التي تميز الأفعال عن الخوالف ثم لا تكون منها^١.

ونرى أن اصطلاح (تعبير مسكوك) على جملة المدح أو الذم تصنيف مقبول؛ لأن التعابير المسكوكة Expression figees، كما يذهب محمد الخناش، ترتبط بالمجال الدلالي أكثر منها بالمجال التركيبي^٢. ولا يخفى أن أسلوب المدح أو الذم قائم على التعبير عن انفعال ما مدحاً أو ذماً، ومن هنا جاء التنبيه إلى أهمية هذه التعابير في اللغات وضرورة دراستها منعزلة عن التعابير العادية، أو بعبارة أخرى تسميتها في الدرس اللغوي بالأساليب. يقول الخناش: "ونظراً لتمييز هذه التعابير عن البنيات العادية في النظام اللغوي فإن إغفالها يجعل كل وصف نقوم به للنظام اللغوي ناقصاً وغير مكتمل ومن ثم استحالة بناء نحو شامل للغة التي نريد وصفها. إن هذا النوع من التعابير جزء ضروري في قاعدة المعطيات اللغوية التي يملكها الأفراد عن لغتهم. وما كان لنا أن نبي المعجم التركيبي للغة العربية دون الاهتمام بهذه التعابير"^٣.

١ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - ص ٢٥٧.

٢ ينظر: ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية - محمد الخناش - التواصل اللساني - المغرب: قاس

- المجلد (٣) - العدد الأول - مارس ١٩٩١م - ص ٢٩.

٣ السابق - ص ٣١.

ولعل قول تمام حسان (مسكوكة) يتفق مع ما ذهب إليه القدماء عن مثل هذه الأساليب بقولهم، إنها: (جارية مجرى المثل) ^١، أو كما قال ابن مالك "فهو يضاهاهي المثالا" ^٢.

ذكرنا فيما سبق أن تمام حسان قد عد الخوالف وما هي فيه من أساليب جملاً إنشائية إفصاحية ^٣، وهي - كما يرى - تختلف عن بقية أقسام الكلم، لذا حق لها أن تشغل قسماً خاصاً من أقسام الكلم، يقول: "إن جميع الجمل المركبة من الخوالف

١ الأصول في النحو - ١/١١٥، ١١٩.

٢ شرح ألفية ابن مالك - أبو عبد الله ابن الناظم - ص ٤٧٥. وينظر: شرح ابن عقيل على الألفية - ابن عقيل - تحقيق: محمد محي الدين عبدالحاميد - دار القلم: بيروت، لبنان - ١٧١/٢.

٣ يبدو واضحاً أن إطلاق (الإفصاحية) على قسم من الجمل العربية يعد تصنيفاً حديثاً للجمل، إذ من المعلوم أن النحاة واللغويين العرب القدماء قد فوجوا لتصنيف الجملة في اللغة العربية ودراستها منهجين: =

= تركيبي، تقسم الجملة في ضوءه إلى قسمين: اسمية وفعلية، ثم وصفوها بالكبرى والصغرى، وقد وضعوا قواعد لتحديد كل نوع منهما. (مع الهوامع ١/٣٧، ٣٦)

وبلاغي، يتعلق بالمعنى، وتقسم الجملة في إطاره إلى إنشائية وإخبارية. وقد وضعوا تعريفاً لكل نوع

منهما. (ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة - القزويني - شرح: محمد خفاجي - دار الجليل: بيروت - ط ٥ (٣)

١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - ص ٥٥ وما بعدها. وينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي - عبد السلام هارون

- ط ٥ (٢) ١٩٨٥م - ص ١٣).

ولقد فصل اللغويون المحدثون في هذا التقسيم، فجعل تمام حسان الجمل الإنشائية على ثلاثة أنواع:

(١) الطلبية؛ وأدخل فيها (النداء - الترجي - التمني - التحضيض - العرض - النهي - الأمر - الاستفهام)

(٢) الشرطية، وهو قسم قد قال به الزمخشري وغيره من القدماء، وجعلها في نوعين:

أ. امكاني. ب. امتاعي في لو ولولا.

(٣) الإفصاحية؛ وأدخل فيها (أسماء الأصوات - المدح والذم - التعجب - أسماء الأفعال - الندبة والاستغاثة -

القسم). وقد ميز بين هذه الأنواع في الجمل الإفصاحية، فارتضى قسماً منها في الخالفة دون القسم الآخر،

يقول: "فهي جميعاً تستعصي على الدخول في جدول إسنادي أو تصريفي ما، وهي جميعاً تستعمل في

الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثري الاتفعالي الذي يسمونه affective language" ينظر: اللغة

العربية معناها ومبناها - ص ٨٨. وينظر: رأي في أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة

المعاصر - تحليل عماره - ص ٥٨ - المجلة العربية للعلوم الإنساني - العدد الثامن - المجلد الثاني - ١٩٨٢م.

وضمائمها حمل إفصاحية إنشائية، وبهذا تختلف الخوالب عن بقية أقسام الكلم^١. إلا أنه أخرج الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء من هذه الطائفة من الخوالب، رغم أنها تحمل معنى إفصاحياً، فيرى أنها تختلف عن الخوالب في المزايا الصرفية، يقول: "ولربما كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الإفصاحية، الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء. ولكن ضم هذه الأساليب إلى ما ذكرنا لا يتم على المستوى الصرفي؛ لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالب، فلها مثل الإفصاح المذكور لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف"^٢. وإن كنا نرى أنها جميعها ترتبط بمزايا مشتركة في الإفصاح وإظهار الانفعال تعجباً، أو مدحاً أو ذمماً، أو توجعاً وتأوهاً، أو افتخاراً فيما نرتضي فيها أسلوب الاختصاص، وسنبين ذلك فيما بعد إن شاء الله.

أمّا مهدي المخزومي فيقف بين اتجاهين: نظرية حديثة ترفض الأخذ بالعامل وتوجيه الحركات الإعرابية والأبواب النحوية على سبيلها، وأداء عملي تطبيقي لا يخرج فيه كثيراً عن إطار النحو التقليدي في تقسيم الجملة، أو تقسيم الكلم، أو في إدراج قسم من الجمل في إطار الفعلية أو الاسمية سائراً وراء ما قاله النحاة القدماء^٣.

١ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٨.

٢ السابق - ص ١١٧.

٣ حاول مهدي المخزومي من علماء اللغة المحدثين أن يضع معياراً يحدد فيه الجملة العربية، ولكنه قد وضع معايير عدة، اختلط بعضها ببعض ولا تستند إلى عنصر واحد تقوم عليه، فتارة الجملة عنده هي " ما يعبر التركيب فيه عن فكرة تامة، ويدل على معنى تام يصح السكوت عليه " [في النحو العربي قواعد وتطبيق على النهج العلمي الحديث-مهدي المخزومي ط. (٣) ١٩٨٥م - ص ٨٢]، وتارة هي الصورة الذهنية التي تتركب بعضها مع بعض يعبر عنها بمركب لفظي، يقول: " الجملة هي الصورة اللفظية للفكرة " [السابق-ص ٨٣]. وأخرى تتصل بالتركيب وعناصره ووحدهاته فيما تقوم عليه من مسند ومسند إليه، وأخيراً يقف عند طول الجملة أو قصرها، ليجعل الجمل بسيطة وكبرى. [السابق- ص ٢٢٦].

ومما يصور هذا الاضطراب أقواله المختلفة في كتبه، يقول " والجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها، فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً، أو من المسند، لوضوحه وسهولة تقديره،... وقد تخلو الجملة من المسند إليه، لأن المستكمل لم يعن بذكره، أو لأن الكلام لا يهدف إلى الإشارة إليه " [في النحو العربي نقد وتوجيه - مهدي المخزومي - =

ويُعد أسلوبها المدح والذم من الأساليب النحوية التي ناقشها المخزومي على ضوء النحو القديم، ولكنه قد بدا فيهما مضطرباً، يقول: " و (نعمَ وبئسَ) عند البصريين فعلان بدلالة قبولهما تاء التانيث الساكنة التي هي من علامات الأفعال، وإن لم يكن بناؤها من أبنية الأفعال، وذهبوا يتمحلون التعليقات لهما، ... وهما عند الكوفيين اسمان بدلالة دخول حرف الجر عليهما، فيما رواوا من قول بعضهم : والله ما هي بنعم الولد ...، وكلا الفريقين كان قد تشبث في تأييد مذهبه باعتبارات لفظية،

= دار الرائد العربي، بيروت: لبنان-ط. (٢) ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م - ص ٣٣]. ثم يصور مدى أهمية دراسة الجملة ودورها في التعبير والإفصاح، فقد كان حظها من عناية النحاة قليلاً جداً، يقول: "لعل لذلك سبباً هو أنهم إنما عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر العامل، كما يظهر في الكلمات العربية المبررة، ولذلك كان البحث في تقسيم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، وإلى المعرب والمبني، وإلى غير ذلك أساس علمهم ومباحثهم" [السابق- ص ٣٤]. وفي موضع آخر أشار إلى أهمية الإسناد، يقول: "لأن الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة" [السابق- ص ٥٣]. ويقول: "والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يضح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: ١- المسند إليه، أو المتحدث عنه، أو المبني عليه. ٢- المسند الذي يبنى على المسند إليه، ويتحدث به عنه. ٣- الإسناد، أو ارتباط المسند بالمسند إليه" [السابق- ص ٤١]. ويبدو أن المخزومي قد قصد بتعريف الجملة هذين أهما من قبيل الترادف، إلا أن الواقع أفضأ لا يفيدان الشيء ذاته، فاعتماد الجملة على معنى تمام ليس بالضرورة أن تعتمد فيه على أركان الإسناد لتؤدي معنى تاماً.

كما أنه لم يلتزم منهجاً محدداً في تقسيم الكلم، فهو يبدو متبعاً سيبويه في تقسيم الكلم، فالكلم اسم وفعل وحرف. وإن كان يظهر متأثراً بمنهج أهل الكوفة في عدد من المواضع وهذا أمر يناهض به بوضوح، فيقول: "هذه النتائج التي توصل إليها الكوفيون ... تشير بوضوح إلى أن النحو الكوفي إذا لم يكن هو نحو العربية، فهو أكثر تماثلاً له" [مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - مهدي المخزومي - دار الرائد العربي: بيروت، لبنان- ط. (٣) ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م - ص ٣٢٥]. فيجده على سبيل المثال يتبعهم في تقسيم الفعل، إذ عد اسم الفاعل أو كما يقول الكوفيون (الفعل الدائم) قسماً من أقسام الأفعال، ثم يضيف المخزومي إلى أقسام الكلم قسماً رابعاً وهو (الكنايات) إلا أننا نجد في ثنايا هذا القسم مضطرباً فيعد أدوات الاستفهام وأدوات الشرط من الكنايات وإن كان قبل ذلك قد عدّها أدوات الاستفهام وأدوات الشرط- من الأدوات. ومن جانب آخر سمى الإشارة والموصولات (أسماء) في كتابه (مدرسة الكوفة ص ٢٠٠) وجعلها من الكنايات في كتابه (النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٤٧ وما بعدها).

وعندما حدد المخزومي أقسام الكلم، استدرك على القدماء اعتمادهم على هذا التقسيم الثلاثي، فيقول: "...ومهما يكن من أمر فقد غير القوم متشبهين بهذا التقسيم الثلاثي، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه أو يشير إليها في تقسيمه" [في النحو العربي قواعد وتوجيه- ص ٤٥]. وعلى الرغم من أن رأيه هذا له مؤيدوه في الدرس الفلوي الحديث، إلا أنه لم يقدم جهداً في تطبيقه، فلم يجدد الأبواب النحوية، والجملة العربية التي لا تنتمي إلى اسمية أو فعلية، لأنه لم يخرج في تقسيمه أصلاً عن التقسيم القديم للجملة، فهي جملة اسمية وفعلية مع أنه يشير إلى أنه أوجد قسماً ثالثاً وهي الجملة الظرفية، إلا أنه يعود بعد ذلك عن هذا القسم الثالث للجملة، ويستند إلى القائل به وهو ابن هشام، معارضياً في ذلك التكرير في أقسام الجمل يقول: "لأن الجملة الظرفية التي عدّها قسماً ثالثاً إن كان الظرف معتداً فجدير بما أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتداً فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة بنا إلى تكثر الأقسام" [في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٥١، ٥٢].

لا تنهض دليلاً على صحته، فقد تمسك البصريون في ذهابهم إلى فعليتهما بدخول تاء التأنيث الساكنة، وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأفعال الأخرى. وتمسك الكوفيون في ذهابهم إلى اسميتهما بدخول أداة الخفض عليهما ... وسكتوا عن عدم قبولهما علامات الأسماء الأخرى^١. ورغم صحة ما ذهب إليه في مناقشة كلا الرأيين لم يوجهها توجيهاً دقيقاً لدى التطبيق، إذ لم يخرج في إطار تصنيفها عن البصريين، فجعل صيغ المدح والذم قسماً من أقسام الأفعال، ولما كانت هذه الصيغ ينقصها التصريف كما هي عليه الأفعال المتصرفة، فقد عدّها أفعالاً شاذة. يقول عن نعم وبئس: "هما فعلان شاذان جامدان متخلفان عن سائر الأفعال، فليس في أمثلة الأفعال، وأبنيتهما مثال على (فعل)^٢. وإن كان يدرك أنهما ليسا من الأفعال، لأنهما يستخدمان لغرض المدح والذم، يقول: "وإذ تخلفت (نعم وبئس) عن سائر الأفعال اتخذتا أسلوباً خاصاً، واستعمالاً خاصاً، فهما تستعملان في العربية لتأدية معنى جديد، وهو المدح والذم"^٣. ولكنه رغم ذلك لا يخرج عن التقليد فيجعلهما عند التطبيق فعلين، وينص على أنهما يحتاجان إلى:

١. فاعل.

٢. مخصوص بالمدح في (نعم)، وبالذم في (بئس). يقول: "أما فاعلهما فمعرف بأل ... وقد يضم فاعلهما، فلا يصرح بلفظه، ويفسر بنكرة منصوبة ... وقد يجيء فاعلهما على غير ما ذكر، نحو قوله تعالى: [إن تبدو الصدقات فنعماً هي] ..."^٤.

١ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ١٩٧.

٢ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ١٣٦.

٣ السابق ص ١٣٦.

٤ السابق ص ١٣٧.

أما المخصوص بالمدح والذم فيرجح المخزومي أن إعرابه عطف بيان يقول:
"ويبدو أن إعرابه عطف بيان يتفق مع ما للمخصوص بالمدح أو الذم من وظيفة لغوية،
وهي كونه مفسراً لما قبله، ومبيناً له"^١.

وهكذا يبدو تردد المخزومي في صيغ المدح والذم، فتارةً هي من قبيل الأفعال،
وأخرى خارجة عن الفعلية لأداء معنى ما في المدح والذم. وبصور الساقى هذا التردد
بقوله: "لم يتطرق الدكتور المخزومي في تقسيمه للكلم إلى كثير من الكلمات التي
تداولها اللغة، وبالتالي فلم تتمكن من معرفة رأيه فيها، فما موقع صيغ المدح والذم
والتعجب، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال، وكان وأخواتها مثلاً بين أقسام
الكلم؟"^٢.

ونرى أن آراء مهدي المخزومي تحتاج إلى مناقشة، نوجزها في ما يلي:

١. لم يقف عند حدود الأفعال وعلاماتها ومدى انطباقها على (نعم، بئس، حبذا،
لا حبذا)، لاسيما وأنه قد صرح بما يفيد أن وزنها على غير وزن الفعل "وليس في
أمثلة الأفعال وأبنيتها، مثال على (فعل)"^٣ كما يرى المخزومي، مع أن بعض النحاة
القدماء قد قالوا بوجود مثل هذا الوزن. ويبدو أن الذي دعاه إلى جعلهما من الأفعال
اتصالهما ببناء التانيث الساكنة حين يكون الفاعل مؤنثاً، وإن كان يعلم أنهما لا تقبلان
من علامات الأفعال سواها. وتارةً يجعلها متخلفة عن سائر الأفعال، متخذة أسلوباً
خاصاً لتأدية معنى جديد في العربية وهو المدح والذم.

١ السابق ص ١٣٧.

٢ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - ص ١٣٥.

٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ١٣٦.

٢. أراد المخزومي أن يضع تصوراً جديداً للجملة، إلا أنه لم يخرج عن الإطار النحوي القدم في أن الجملة أصلاً هي ما قامت على مسند ومسند إليه، لا على ما حملت فيه معنى يحسن السكوت عليه.

٣. اضطرب المخزومي، كما هو واضح فيما بيننا، في محاولة تطبيق المنهج اللغوي الحديث على تحديد الجملة كما جاء في التراث القديم، فأدى ذلك إلى خلل في الحكم والنتائج.

أما إبراهيم السامرائي فقد عدَّ أسلوب المدح والذم مما يسميه —(الأساليب الخاصة)، يقول: "نقصد بالأساليب الخاصة، التي يؤلف الفعل المادة فيها، أسلوب التعجب وأسلوب المدح والذم"^١. ويرى أن ألفاظ المدح والذم - نعم، بئس، جيداً، لاجبداً - ما هي إلا أفعال "تفرغت من الدلالة الفعلية وهي الحدث المقترن بالزمان للدلالة على المدح أو الذم في أسلوب خاص"^٢، ويقول: "إن هذه الألفاظ أفعال خاصة تحولت من فعليتها الصريحة فتفرغت عن مادة الفعل من حيث الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما للإعراب عن أسلوب خاص من أساليب الكلام، وهو المدح أو الذم ولذلك فقدت التصرف فجمدت على حالتها المعروفة"^٣. ولسنا ندري أية علاقة تبقى تربطها بالأفعال وهو يقر بأنها قد تفرغت من مادة الفعل فلا حدث فيها ولا زمن!!؟.

وقد سار في رأيه هذا على نهج كثير من النحاة القدامى، الذين عدوا ألفاظ المدح والذم أفعالاً غير متصرفة، يقول ابن السراج: "نعم وبئس فعلاً ماضياً،... وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف"^٤. ويقول الصبان في حديثه عن نعم

١ الفعل زمانه وأبنيته - إبراهيم السامرائي - مؤسسة الرسالة: بيروت - ط. (٢) ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م - ص ٧٢.

٢ السابق - ص ٧٤.

٣ السابق - ص ٧٩.

٤ الأصول في النحو - ١/١١١.

وبئس واستعمالهما لإنشاء المدح والذم: "وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان"^١. ويصرح الصيمري بعدم تصرف نعم وبئس فيقول: "ولا تتصرف (نعم) و (بئس)؛ لأنهما نقلتا من الخبر إلى معنى المدح والذم فلما تضمنا ما ليس لهما في الأصل مُنعا من التصرف"^٢.

ولعل من المفيد أن نقول هنا تعليقاً على قول الصبان والصيمري إن العلماء عندما قسموا الكلام إلى: فعل واسم وحرف، جعلوا لكل خصائصه، ومن أهم خصائص الفعل الدلالة على الحدث والزمن، وهذان العالمان يقران بأن ألفاظ المدح والذم قد فقدت هذه الخصيصة، فماذا يبقى فيهما بعد ذلك من روابط تربطها بالأفعال؟ وقد مُنعت نعم وبئس من التصرف أيضاً، وهذا عنصر آخر يوهن ارتباط أهم لفظين في الباب بالفعلية، وقد فصلنا القول في هذا سابقاً.

وأما ما نخرج به إبراهيم السامرائي عن منهج القدماء من النحاة في أسلوب المدح والذم، فهو رفض تعيين كل من الفاعل والمخصوص، وكذا إعراب مكونات الجملة، وكون الفاعل ظاهراً أو مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوباً على التمييز، يقول: "ومن المفيد ألا تدخل هذه في اختلافات النحويين وجدلهم فتضيع في متاهات الفاعل وضمير الظاهر، والمبتدأ وخبره المحذوف أو الخبر ومبتدئه المحذوف. وإن محاولاتهم في إيجاد هذه المسميات في هذه الجمل التي أفادت التعجب والتي أفادت المدح أو الذم إضاعة للغرض الذي أطلقت من أجله"^٣.

ومجمل القول، أن هذه الألفاظ - لدى إبراهيم السامرائي - أفعال خاصة، تحولت من فعليتها الصريحة، فتفرغت عن مادة الفعل من الدلالة على الحدث المقترن

١ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - ٢٦/٣.

٢ التنصير والتذكيرة - ٢٧٥/١.

٣ الفعل زمانه وأبنته - ص ٨٠.

بزمان ما، للإعراب عن أسلوب خاص من أساليب الكلام، وهو المدح أو الذم، ولذلك فقدت التصرف فجمدت على حالتها المعروفة.

وفي موضع آخر يذهب إبراهيم السامرائي إلى أن صيغ المدح والذم ألفاظ جمدت على نحو خاص من غير أن يلحقها بالأفعال، يقول: "فليست هي من قبيل الأسماء الأخرى، كما هي ليست من سائر الأفعال، ولكنها لفظة يعرب بها العربون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئاً أو يستحسنونه"^١. فهي عنده (لفظة) فلم يصنفها في الأسماء أو في الأفعال، أو لم يتمكن من تصنيفها، ويقوي ذلك كيفية إعرابه مثل هذه الكلمات كما في الفقرة التالية:

فيذهب إبراهيم السامرائي في إعراب أسلوب المدح والذم مذهباً مختلفاً عن النحاة القدماء، يقول في آرائهم: "إن هذه الآراء المختلفة المتضاربة لتبدي للباحث الحديث أن معترك النحاة كان ميدان اجتهادٍ وكأهم وحدهم يملكون هذه اللغة فيصرفون أمرها ويفرقون أصولها ويجمعون شتاتها، ولذلك فقد كثرت أقوالهم في (حبذا) ولم يقتربوا من الحقيقة اللغوية"^٢. ويعرب المثال: (نعم الولدُ محمدٌ)، (نعم): من ألفاظ المدح مبنياً على الفتح. و(الولدُ): اسم مرفوع واقع في حيز المدح. و(محمد) بدل من (الولد).

وهكذا فقد خلط السامرائي في الكلمات الرئيسية في أسلوب المدح والذم، فتارة هي ألفاظ علاقتها ضعيفة جداً بالاسمية أو الفعلية فلم يدرجها في أي من القسمين: الاسم أو الفعل، ولم يضعها في الأدوات، وتارة أخرى يعود ليجعلها من الأفعال التي جمدت، إلا أنه لم يعاملها في إعرابه معاملة الأفعال من حيث وجود المسند والمسند إليه

١ النحو العربي نقد وبناء - إبراهيم السامرائي - دار عمار: عمان، دار البيارق: لبنان، بيروت - ط. (١)

١٤٤٨هـ، ١٩٩٧م - ص ١١٩.

٢ السابق - ص ١١٩.

شأن الجملة التي يكون فيها فعل، وقد ظهر ذلك في تحليله جملة (حبذا الهواء)، إذ يقول: "فلا يعني هذا أن فيها إسناداً من قبل الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، بل إن القائل أراد أن يبدي إعجابه بالهواء مستحسناً فأرسل هذه العبارة"^١. ومن المعلوم أن الفعل إن وجد في الجملة فلا بد من وقوع الإسناد، فلما كان يرفض فكرة الإسناد في أسلوب المدح أو الذم، فإن قوله هذا يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنه يشير إلى عدم الثبات في تحديد قسم من أقسام الكلم تنتمي إليه هذه الألفاظ.

أما محمد حماسة عبد اللطيف، فقد كان متأثراً بمنهج تمام حسان في تقسيم الكلم، والاعتماد على القرائن في تحديد الجمل، فقد ذكر أن انشغال النحاة بدراسة الإعراب والحركة المخصصة لأحواله المختلفة، قد صرفهم عن دراسة التراكيب الجمالية ودلالة النصوص دراسة جيدة، يقول: "وقد كان بوسع نحاتنا - رحمهم الله - أمام النصوص المتعددة التي بنوا عليها استشهادهم أن ينظروا في أنواع التراكيب، وأمطاط التعبير، ويمنحوا كل نوع ما يستحقه من استقلال وتفرد، دون أن يحشروا كل طائفة في قالب معين مع مجافاة بعضها لهذا القالب أو ذاك، ولم يكن ذلك يُعجزهم، لولا أنهم شُغلوا عن دراسة الجملة دراسة تشعر بتمييزها واستقلالها بمعرفة الإعراب"^٢. وهو يرتضي تعريف ابن جني للجملة بأنها "كل لفظ مستقل، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويين الجمل"^٣، وبأنها "في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها"^٤. فهو بهذا يريد أن يخرج عن الإطار المألوف للجملة وهو ضرورة قيامها على الإسناد، فيقسم الجملة، على ضوء ما ارتضاه، إلى ثلاثة أقسام:

١ السابق - ص ١١٩،

٢ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - محمد حماسة عبد اللطيف - دار الفكر العربي: مصر - ص ١٧.

٣ الخصائص - ١٧/١.

٤ المصدر السابق ٣٢/١.

١. جملة إسنادية.

٢. جملة موجزة.

٣. جملة غير إسنادية.

ويرى أن هذا التقسيم "يخلصنا من كثير من التأويلات البعيدة لنحائنا التي تُخرج العبارة عن ظاهرها، كأن تخرجها من الإنشاء إلى الطلب، أو تفقدها ما تدل عليه من إفصاح معبر عن حالة من حالات الدهشة والاستغراب، أو التوجع والألم".^١

ولئن كنا لا نتفق مع محمد حماسة في ما يذهب إليه في هذا التقسيم، ولا نجد مجالاً لتفصيل القول في الاعتراض على ذلك، إلا أننا نجد أن القسم الثاني (الجملة الموجزة) يحتاج من الباحث إلى وقفة يبين فيها ما في هذا القسم من اضطراب؛ إذ إن حماسة قد وقع في الخلط بين حدود هذا القسم والقسمين الآخرين، ونرى أن هذا التقسيم (الجملة الموجزة) يحتاج إلى مناقشة من جانبيين:

١. من حيث التسمية، إذ ذهب إلى تسمية الجملة التي حُذِفَ منها ركن حذفاً واجباً بالموجزة، وهو اسم، كما نرى، لا يقوم حدّه على أساس نحوي يُعتمد في تصنيف الجمل وتقسيمها، إنما هو اسم له ارتباط بالمعنى والبلاغة، فكلمة (الموجزة) تعني الاختصار من كلام أو من جملة مطبئة مطولة، لتصبح موجزة مختصرة، أما وقد عدّ الجملة الموجزة صنفاً من أصناف الجمل التي قامت على أساس حذف ركن من أركانها حذفاً واجباً، فقول لا يقرّه عليه البحث العلمي الحديث ويفتقر إلى قاعدة يعتمدها من القلم.

٢. من حيث التقسيم نفسه، إذ أقام هذا النوع من الجمل تحت قسم منفصل إلا أنه لم يخلصه من الاشتراك مع خصائص القسم الأول من الجمل التي صنّفها، فالتقسيم

١ العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث - ص ٦٣.

الأول من الجمل (التامة الإسنادية) تقوم على أساس الإسناد، مسند ومسند إليه، وإن حُذِفَ ركن منها فهو حذف جائز - لديه - يحتاج إلى قرينة تدل على الحذف، والقسم الثاني - الذي نبحثه الآن - (الجمل الموجزة) أيضاً يقيمه على الإسناد وإن لم يصرح بذلك لأنه عدّه هذا القسم من الجمل مما حُذِفَ منه ركن إسنادي حذفاً واجباً لا يجوز إظهاره.

ومن جانب آخر، أخرج الجملة من إطار الإسناد، إذ عدّه هذا المحذوف كأن لم يكن، فالجملة دونه تحمل معنى يحسن السكوت عليه. فهي عنده إسنادية وغير إسنادية في آن واحد، وما ذاك إلا لأنه يدرك خلط تصنيف النحاة ولا يقرهم عليه، ولكنه لم يتمكن من وضع مصطلح يقوم على منهج سليم. والجمل - كما نعلم - إما أن تكون إسنادية أو غير إسنادية، فإن كانت إسنادية يعني أنها تقوم على مسند ومسند إليه، فقد يحذف أحدهما حذفاً جائزاً أو واجباً مع وجود القرينة التي تدل على المحذوف. وبذا تكون الجمل التي حذفت منها ركن حذفاً واجباً جملاً إسنادية تنتمي إلى التصنيف الأول الذي صنّف. وإن كانت الجملة غير إسنادية؛ أي أنها تخلو من الإسناد وعناصره ومن ثم لا ترتبط بفكرة الحذف الواجب أو الجائز، إنما بمقدار ما تؤدي فيه معنى يحسن السكوت عليه.

والذي يهمنا من هذه الأقسام التي وضعها حماسة، فيما يرتبط بأسلوب هذا الباب، هو القسم الثالث (الجمل غير الإسنادية). ويريد به "الجمل التي يمكن أن تعد إفصاحية؛ أي أنها كانت في أول أمرها تعبيراً انفعالياً يعبر عن التعجب أو المدح أو الازم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة. ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال"^١.

١ السابق - ص ٩٧.

وبعض جمل هذا النوع عنده يشتمل على الخوالف، والخوالف مصطلح قد اعتمد في تقسيمه على منهج تمام حسان، إلا أنها عنده سبعة أقسام، فيضيف ثلاثة أقسام إلى ما كان تمام حسان قد وضع، أمّا الأربعة التي وضعها تمام فهي: خالفة اسم الفعل وهي التي يسميها تمام حسان خالفة الإحالة، وخالفة التعجب، وخالفة المدح أو الذم، وخالفة الصوت. وأمّا الأقسام الثلاثة التي يضيفها حماسة فهي: جملة النداء، وجملة القسم، وجملة الإغراء والتحذير، كما أسلفنا.

ولنا في هذا التقسيم وجهة نظر، نبرزها في إطار حديثنا عن (أسلوب المدح أو الذم). فقد صنف حماسة جملة المدح والذم في الجمل غير الاسنادية، تلك التي تحمل معنى افصاحياً إنشائياً، وجعل كل ما يحمل معنى الافصاحية قسماً بذاته يختلف عن التقسيمين اللذين وضع، إلا أنه لم يخلص هذا القسم من خصائص القسمين الآخرين بحيث يميزه عنهما، إنما اشترك مع (الجمل الموجزة) في بعض خصائصها.

والجمل الموجزة - كما ذكرنا - هي التي حذف منها ركن حذفاً واجباً لا يجوز إظهاره، وأسلوب المدح والذم لا يخلو من حذف واجب في أحد تفسيري إعراب المخصوص فهو (خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أو مبتدأ محذوف خبره وجوباً)، وقد عدّ حماسة نعم وبئس من الأبواب التي حذف فيها المبتدأ وجوباً. فتساءل هنا هل يعد أسلوب المدح والذم على هذا التفسير بتقدير محذوف، جملةً موجزة، أو هو من الجمل غير الإسنادية ١؟

ونتوقف هنا مع رأي حماسة في عنصر المدح أو الذم (نعم، أو بئس)، فهي عنده لا تعد من الأفعال ولا من الأسماء، يقول: "قد يكون اختلاف النحاة حول المعنى التقسيمي لـ(نعم وبئس) إحساساً منهم بأن هاتين الصيغتين لا تنتميان إلى قسم الفعل

١ ينظر: في بناء الجملة العربية - محمد حماسة عبد اللطيف - دار القلم: الكويت - ط. (١) ١٤٠٢هـ -

كما يرى البصريون والكسائي، ولا إلى قسم الاسم كما يرى الكوفيون، وعدم الاتفاق مسوغ لعهما من قسم آخر لا هو الاسم ولا هو الفعل، بل هما خالفتان إحداهما للمدح هي نَعَم، والأخرى للذم هي بئس، كما يرى - بحق - الدكتور تمام حسان^١. وهو في هذا يسير على منهج تمام حسان، كما أنه يتبعه في الاعتداد بجملة المدح أو الذم من التعبيرات المسكوكة، يقول: "ولما كان التعبير بهذه الخوالب الأربع جميعاً يلزم طرقاتاً مخصوصة بحيث لا تتغير صورتها، ولا يتغير ما تقررها من الرتبة؛ لأنها جارية مجرى الأمثال، حق لنا أن نعدها من "التعبيرات المسكوكة" على حد تعبير تمام حسان"^٢.

وجملة المدح والذم تتكون لديه من: خالفة المدح أو الذم، والضميمة أو التمييز، والمخصوص بالمدح أو الذم. ويرتضي في إعراب المخصوص إعراب ابن كيسان، فيرى أنه بدل من الضميمة (الفاعل لدى النحاة)، ويعد المخصوص هو الضميمة في الجملة التي حذفت فيها الضميمة وعوض عنها بالتمييز، نحو (زيد) في: نعم رجلاً زيداً.

ومما سبق تبين لنا، أن حماسة قد سار على منهج تمام حسان، ولكن حاول أن يضيف إلى تصنيفه بعض الجمل ويدرجها تحت قسم من الأقسام - كما فعل في الخالفة - إلا أنه هذا حذوه في اعتماد المبنى والمعنى معاً في تقسيم الجمل، ولم يتمكن من إفراد نفسه بما يمكن أن يجعله مستقل بوجهة نظر تخرجه من إطار مدرسة تمام حسان، بل نرى في تقسيم تمام حسان من الدقة والاتساق، وبخاصة في فكرة الإسناد، ما لا نجد في تقسيم كثير ممن ساروا على منهجه.

أما خليل عمارة أحد علماء اللغة المحدثين فقد كانت له في أسلوب المدح والذم وجهة نظر فاحصة مختلفة عن غيره من المحدثين، فقد تناول هذا الأسلوب في إطار

١ العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث - ص ١٠٢، ١٠٣.

٢ السابق - ص ١٠٣.

نظريته التوليدية والتحويلية^١، في مبحثي الزيادة والترتيب، وهما عنصران مهمان من عناصر التحويل والدلالة. ويرى أن الجملة (نعم القائد خالد) جملة تحويلية، أصلها التوليدي (خالد قائد)؛ وهي جملة اسمية جاء فيها كل من المبتدأ والخبر طبقاً لإطار من أطر الجملة التوليدية الاسمية، ولكن دخلها عنصر من عناصر التحويل (الزيادة) لغرض في المعنى: خالد القائد، وذلك لتفيد معنى التخصيص الذي فيه التعظيم أو التبجيل أو الثناء أو المدح...، فكأنما أراد المتكلم أن يخصص المتحدث عنه بمعنى خاص ومرتبة خاصة في القيادة، فقال: خالد القائد، وليس غيره مثله بنجاحاً أو إلهاماً أو مقدرة في القيادة، فكان دور عنصر التحويل الذي هو دخول (ال) هو دور التخصيص للتعظيم، فأصبحت الجملة:

١ لقد ارتضى خليل عناية للجملة أن تكون هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وسماها الجملة التوليدية أو الأصل، وهي عنده في قسمين يتفرع عنهما قسمان آخران في حال التحويل: أحدهما الجملة التوليدية الاسمية، وقد حصرها في أطر أهمها:

أ. اسم معرفة + اسم نكرة.

ب. اسم معرفة + اسم معرفة هو ذاته المتقدم.

ج. شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة.

وبعد هذه أطر الجملة الاسمية التوليدية، أما أطر الجملة التوليدية الفعلية، فهي عنده:

أ. فعل + اسم (أو ما يسد مسده ظاهراً أو مستتراً كما في فعل الأمر).

ب. فعل + اسم مرفوع + اسم منصوب، (أو اسم مقترن بحرف جر).

ج. فعل + ضمير متصل + اسم مرفوع.

وقد يجري في هذه الأطر تغيير، في مبادئها الصرفية (المورفيمات) أو فيما فيها من فونيمات ثانوية (النبر والتنغيم)، فيترتب على ذلك تغيير في المعنى يتبعه انتقال في تسمية الجملة من حيث دلالتها، فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها ولكنها تبقى اسمية أو فعلية في مبنائها. وعناصر التحويل عنده: الترتيب، والزيادة، والحذف، وتغيير الحركة الإعرابية، والتنغيم.

والتحويل عنده لا يخرج الجملة عن تسميتها في إطارها التوليدي الأصل، فتقدم الفاعل لا تتحول بسببه الجملة من فعلية إلى اسمية ليكون الفاعل فيها مبتدأ، إنما هو فاعل مقدم للعناية والإهتمام، وهذا يضارع أهل الكوفة. أما الزيادة فتدخل على الجملة النواة، اسمية كانت أم فعلية، فتؤدي معنى جديداً يضاف إلى الجملة ولا تنقل الجملة الاسمية إلى الفعلية أو العكس، يقول: "ولكن إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل... فإنها تصبح جملة تحويلية ولكنها تبقى كما كانت اسمية أو فعلية لأن العبرة بصدر الأصل "العامل النحوي- خليل عناية- دار ثروت للنشر و التوزيع: جدة، المملكة العربية السعودية - ص ٣٣ وما بعدها. وينظر في التحليل اللغوي- خليل عناية- مكتبة المنار: الأردن، الزرقاء - ط. (١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م - ص ٨٧. وفي نحو اللغة وتراكيبها - ص ٨٧. وفي تحليل لغة الشعر- ص ٣٦٠]. وكل تحويل له قيمة في الدلالة إذ إن التحويل عنده يعني الدلالة، فإذا قال جملة تحويلية اسمية أو فعلية، فانه يقصد أنها في الأصل كانت اسمية أو فعلية لتفيد الإخبار ليس غير، ولكنها قد تحول معناها باستخدام أحد عناصر التحويل السابقة، وكل عنصر له دلالة ومعناه. وهو بذلك يختلف عن العالم الأمريكي نعوم تشومسكي اختلاقاً كلياً وإن اتفقاً في استعمال المصطلحات. ينظر: العامل النحوي- خليل عناية.

اسم معرفة (مسند إليه + مسند اكتسب التعريف بدخول (أل) التي تفيد التعظيم).

ولما كانت كلمة (القائد) في هذا السياق هي موضع التركيز لإبراز ما فيها من معنى، فقد جرى على الجملة تحويل آخر بالترتيب (التقدم والتأخير) فقدم المتكلم موضع الاهتمام والتركيز، وهي الكلمة التي أدخل عليها (أل) التعظيم، فتحوّلت الجملة من إطارها الأصل: اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه (مبتدأ) + مسند (خبر). إلى: اسم معرفة مسند (أو خبر مقدم للعناية) + اسم معرفة (مسند إليه أو مبتدأ). فأصبحت الجملة:

ال قائدُ خالدُ

ولما أراد المتكلم مزيداً من المدح والثناء أو التعظيم والإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين، هو القيادة هنا، فقد أدخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل وهو الأداة التي تفيد ذلك وهي (نعم) بكسر وسكون أو حينذا التي تفيد المدح.

أما عن صيغة المدح أو الذم (نعم، أو بئس)، فقد أخرجهما خليل عمايره مما ذهب إليه القدماء؛ أي من الاسمية أو الفعلية، وقد ناقش هذه المسألة مفيداً مما جاء في كتب النحو القديمة، من اختلافات العلماء وآرائهم في اسمية هذه الصيغ أو فعليتها. فالفعل ما يشير إلى حدث وزمن، والاسم ما يشير إلى مسمى، وليس في صيغ المدح والذم ما ينطبق عليه ذلك، يقول: "فهذا الصراع والجدل الطويل بين العلماء قائم على إحساسهم بضرورة تصنيف هذه الكلمات في الاسمية أو الفعلية، اعتماداً على عناصر شكلية هشة يتسوغها في مباني الكلمات، مع إغفال تام لمعناها في تراكيبها".^١

١ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١١١. وينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عمايره - ص ١٤٧.

فمعايير تحليل عمارة هي معايير سيبويه ومن جاء بعده من العلماء، ولكن توجيهه يختلف عن توجيههم في تصنيف هذه الألفاظ والجمل التي هي فيها، كما أنه يختلف عن تمام حسان وغيره ممن قسموا الكلم إلى أكثر من الأقسام الثلاثة المعروفة.

ولعل من الواضح أن هذا التحليل الذي اعتمده تحليل عمارة لأسلوبه هذا الباب، يهتم بالمعنى اهتماماً كبيراً، استند فيه تحليل عمارة على ما جاء عن اللغويين القدماء: بأن العرب إذا أرادت العناية بشيء قَدَّمته. كما استند على ما قاله الجرجاني بخاصة "... وأنتك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ...، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"^١، إلى غير هذه النصوص التي اعتمدها في بناء رأيه.

فجمل المدح أو الذم لدى تحليل عمارة جمل اسمية، جاء فيها كل من المبتدأ والخير طبقاً لإطار من أطر الجملة التوليدية الاسمية، ولكن دخلها عنصر من عناصر التحويل لغرض في المعنى. فارتبط هذا العنصر (نعم، وبئس) ببؤرة الجملة وهي (المبتدأ) - كما أوضحنا في تحليل قولهم: نَعَمُ القَائِدُ خَالِدٌ - فليست (نعم أو بئس) من الأفعال، ولم تكن الحركة الإعرابية للاسم بعدهما حركة فاعلية، إنما هي حركة الابتداء قبل دخول عنصر المدح أو الذم. يقول تحليل عمارة عن (نعم وحبذا): "فليست الأولى مأخوذة من (نَعِم) بفتح وكسر، ولا لغات فيها تصل إلى ثمان كما يرى ابن جني وابن عصفور وغيرهما، ولا الثانية مكونة من حبّ التي هي فعل ماضٍ وفاعل الذي هو (ذا) فتصبح الكلمة بكاملها فعلاً لقوة الفعل أو اسماً لشرف الاسمية، فكل منها كلمة بذاتها لها دورها في المعنى ولا أثر لها في المبنى، وهي عنصر تحويل بالزيادة"^٢. ويقول: "هناك عدد من الألفاظ في العربية قد أدرجت في الفعلية وهي في الحقيقة تفتقر

١ دلائل الإعجاز - ص ٤٤.

٢ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١١٣.

إلى الخيط الذي يربطها بها، فـ(ليس) مثلاً، فعل ماضٍ، و(نعم) فعل، و(بئس) فعل، وأجمل وأجمل فعلان،... وغير ذلك في العربية والدرس النحوي كثير، وقد ترتب على ذلك عدم الربط بين عناصر الجملة ربطاً دلاليّاً، مما ترتب عليه عدم القدرة على الدخول في عمق النص للوقوف على حقيقة الزمن الفعلية للحدث والكلام وليس الاكتفاء بالوقوف مع الصيغة وما صنفت فيه^١. ويقول: "وأما قول النحاة نعم وبئس فعلان جامدان متحولان من: نعم وبئس، فقول مردود؛ لأنه لا سبيل إلى الإثبات بأن هذا الفرع من ذاك الأصل، فالتباين بينهما واضح في المستوى الدلالي وفي المستوى الصري^٢". فيرى أن ما يسمى بأفعال المدح أو الذم (نعم، وبئس، وحبذا، ولاحبذا) عناصر زيادة، تنقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية اسمية لتحقيق غرضاً بعينه وهو المبالغة في المدح أو الذم، يقول خليل عمارة: "والذي نحن بصدده هنا أن نعيد النظر في هذا الأسلوب، لنبين أنه من أبواب التوكيد ولا علاقة للألفاظ التي يقوم عليها بالفعلية أو الاسمية"^٣. ويقول: "والجملة تخلو من فعل، ونرى بأن نعم لا تزيد على أنها عنصر توكيد"^٤.

لقد أخرج خليل عمارة كلمتي المدح والذم في دائرة التحليل عن إطار اسميتهما أو فعليتهما كما ذهب القدماء، إذ لا دلالة فيهما على مسمى فيعدان اسمين، ولا تشيران إلى زمن وحدث فتعدان فعلين، وفقاً للشروط التي وضعها سيويه، أو الخصائص التي وضعها ابن مالك. كما أخرج تحليل جملتيهما عما ذهب إليه القدماء من ضرورة ربط الإسناد بهما، فهي عندهم إما مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، أي أن

١ اللغة بين الإنسان والفكر - خليل عمارة - مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء: اليمن ١٩٩٨م - ص ١٤.

٢ في التحليل اللغوي - ص ٢٧٠.

٣ السابق - ص ٢٦٩.

٤ السابق - ص ٢٧١.

الإسناد مرتبط بهما لا محالة، ولكنهما عنده على غير ذلك، فهما زيادة على مبنى قائم وتركيب تام في معناه.

فأدار التحليل حول المعنى الجملي الذي يحسن السكوت عليه في جملة المدح أو الذم سواء تكونت من مسند ومسند إليه، يتقدم المسند على المسند إليه، نحو: نَعَمْ الرجلُ خالداً. أو يتقدم المسند إليه على عنصر المدح أو الذم، نحو: خالداً نَعَمْ الرجلُ. أو قامت على أساس حذف المسند والمسند إليه مع دلالة السياق على الحذف، نحو: فَنِعَمْ أو فَنِعِمًّا، عند إرادة المتكلم مدح خالداً بين الرجال. فالجملة لا تقوم - لديه - على أساس الإسناد كما يفعل كثيرون في محاولاتهم وضع الجملة في أحد إطاريهما الاسمى أو الفعلية، وتحميل الجملة ما لا تحتمل من تقدير محذوف أو تأويل، لما في هذا من إغفال الدلالة أو المعنى المراد، وإنما الجملة عنده هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه^١، بقطع النظر ما إن كانت كلماتها تقوم على فكرة الإسناد أو غيره. فالإسناد عنده يصلح في تحليل الجمل التي تتكون من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، أو لتحليل الجمل على ضوء معطيات النحو التعليمي، ولكنه ليس بالضرورة أن يكون في التركيب الجملي ليؤدي دلالة. إذ إن الدلالة ذاتها غاية يتوصل إليها بالإسناد، فإن اتضحت من غيره فلا حاجة إليه^٢. وإن هذا النوع من التراكيب

١ ولم يكن في ذلك فريداً بين المحدثين الذين شغلتهم الجملة وتحديدها وتعريفها وتصنيفها أسوة بما كان عليه القدماء. فإن وضع تعريف علمي دقيق للجملة بعد من أشق مباحث درس اللغوي، وقد ذكر حلمي خليل أن بعض علماء اللغة يرون أن الهدف النهائي من الدراسة النحوية لأي لغة من اللغات هو تحديد الجمل وأنواعها في هذه اللغة. [ينظر: العربية وعلم اللغة النبوي (دراسة في الفكر اللغوي الحديث) - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية ١٩٨٨م - ص ٧٥]. وقد حاول كثير من العلماء المحدثين الوقوف مع هذه النقطة، وقد بينا محاولة مهدي المخزومي في تقديم تعريف علمي للجملة مع اضطرابه في ذلك. ينظر هامش (١) ص (٤٧، ٤٨).

٢ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي - خليل عمارة - مجلة كلية الآداب: جامعة صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية - عدد ٢٤، ١٩٩٧م - ص ٢ من النسخة المرقونة على جهاز الحاسوب.

الجمالية يأتي عنده في إطار الحد الأدنى من الكلمات الذي اعتمده حداً للجملة خلافاً لابن جني وغيره من العلماء القدماء الذين اعتمدوا حد الجملة بأنه الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه^١.

بعد أن عرضنا الآراء المختلفة في أسلوب المدح والذم، ورصدنا الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما، وأوجزنا القول في آراء بعض العلماء المحدثين من العرب، والدراسات التي تناولت التراث العربي مجدّدة أو مؤيدة. نرى أن نبي رأياً نعتمده في هذين الأسلوبين معتمدين على ما جاء في كتب النحو القديمة، وما ورد عن المفسرين واللغويين، آخذين بالحسبان اختلاف آرائهم وأقوالهم، مع الإفادة مما نراه يتسق مع العربية من آراء الباحثين المحدثين.

فقد اعتمد النحاة العرب في بناء الجملة العربية وإقامة أركانها على فكرة الإسناد، فجعلوا المسند والمسند إليه الركنين الرئيسين في بناء أية جملة، فإذا لم يظهر أحدهما فسّر بفكرة الحذف الواجب الذي لا يجوز إظهاره، أو بالحذف الجائز الذي يدل عليه السياق. فليست الجملة التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه جملة، فيما يرى النحاة، إلا إذا كان في ثناياها ركناً للإسناد، فإن لم يكن أحد الركنين مذكوراً فالملجأ إلى التقدير والتأويل والتعليل^٢.

ولعل هذه الفكرة؛ أي فكرة الإسناد، هي التي جعلتهم يضيّقون تصنيف التراكيب اللغوية في أحد الإطارين: الفعلية أو الاسمية، مما أدى إلى جمع تراكيب متباعدة في إطار واحد. ولعل تسويغ وجود الحركة الإعرابية على ضوء نظرية العامل هي أبرز أسباب الجمع بين جملي، الرابط الدلالي بينها ضعيف، إذ تنص القواعد على

١ ينظر: النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي - خليل عمارة - المحلة العربية للدراسات اللغوية -

المجلد الرابع - العدد الأول - ذوالقعدة ١٤٠٥هـ، أغسطس ١٩٨٥م - ص ٤٦.

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عمارة - ص ١٤٦، ١٤٧.

أنه لا معمول من دون عامل، ولا حركة إلا بسبب عامل اقتضاها، ومن ثم جاء القول بفعلية (نعم وبئس) - عند حديثنا عن أسلوب المدح والذم - لتسوية حركة الرفع على الكلمة التي بعدها في نحو: نعم الرجل خالدٌ، فأعربوا (الرجل) فاعلاً للفعل (نعم). ثم اختلفوا في توجيه حركة الرفع على كلمة (خالد) بعدها، فتارة هي مبتدأ، خبره محذوف، وثانية هي خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو خالد. وفي ثالثة هي مبتدأ مؤخر، والجملة الفعلية قبلها - نعم الرجل - خبر مقدم، كما بينا.

ولعل من الواضح أن الحركة الإعرابية في اللغة العربية ذات قيمة دلالية في التراكيب الجمالية، بما يستطيع المتكلم والمتلقي إدراك مضمون الجملة، وقد كان ذلك للعربي القديم سليقة، أي من غير معرفة بالتحريجات النحوية التي جاءت في عصر التعليم النحوي. وربما كان عمل النحاة في تسوية الحركة الإعرابية وفقاً لنظرية العامل مما يمكن الدفاع عنه تعليمياً، إذ إنهم قد جمعوا في باب واحد كل ما تماثل في الحركة الإعرابية، كما في كان وأخواتها، أو إن وأخواتها، ليتم بذلك تعليم الشادين آنذاك منهج اقتفاء العرب في كلامهم. ولكن ذلك لا يقف حائلاً عندهم أيضاً دون إدراك ما للحركة الإعرابية من دلالة، فتتضافر بذلك معطيات التركيب مع ما فيه من دلالة.

وقد أدى البحث في تسوية الحركة الإعرابية على ضوء العامل في قولهم: (لا بد لكل معمول من عامل)، إلى التقدير والبحث عن المحذوف في جمل تحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه، فقدروا المخصوص في جملة المدح أو الذم في نحو قولهم: نعم الرجل. ويقدر الفاعل والمخصوص معاً في مثل: نعماً أو بئسماً. وتبعاً لذلك تم التداخل بين الجمل، وحصل تفسير جملة خبرية بجملة إنشائية.

وما سار عليه القدماء مسوغ بل مدافع عنه إذا كان لأمر تعليمية، ولا سيما أن النحو قد نشأ أصلاً لضبط العربية في ألسنة الناطقين بها، وتعليم من اعتنقوا الإسلام من غير العرب ليحلوا حذو العرب في كلامهم، لذا جاء النحاة القدماء بفكرة الإسناد

لتيسير مهمة التعليم وتفسير الحركة الإعرابية، بل من أجل ذلك كانت فكرة العامل التي هي جوهر النحو العربي، وهي التي يسرت تعليم النحو فيما يمكن أن نسميه النحو التعليمي وليس نحو الدلالة. أو عبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفيّاً، ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبني أساساً. ولما كُنّا في هذه الدراسة بصدد البحث عن القيم الدلالية للجمل في النصوص، اعتماداً على ما جاء به السالف الصالح من النحاة القدماء وإكمالاً لجهودهم في الربط بالبحث الدلالي، فإننا نرى أن الحاجة ماسة إلى دراسة التراكيب للبحث عن الدلالة فيها في إطار ما يصبو إليه العلماء المحدثون في نحو النص، فهم يرون، بالإضافة إلى وجود حركة ثابتة أو متغيرة على كل كلمة في الجملة، أن لكل كلمة معنى في الجملة، كما أن لكل جملة في النص معنى، في منهجين متكاملين هما النحو التعليمي والنحو الدلالي، وهو المنهج الذي تنادي به النظريات اللغوية الحديثة في ضرورة المزاجية بين دراسة التركيب والدلالة عند التحليل اللغوي، يقول Baker: "يقول Frege على المحلل أن يأخذ بالحسبان شيئين عند الحكم على الجملة، الأول: الحكم وفقاً لقواعد وقوانين تكوين الجملة. والثاني: المضمون الذي تشير إليه كلمات الجملة"^١. ويقول في موضع آخر: "لا بد لكل نظرية لغوية تقدم تصوراً لتحليل نص لغوي من أن تعتمد على عنصرين رئيسيين: تركيب الجملة، وما في الجملة من دلالة"^٢. وسنحاول هنا أن نبين بعض جوانب التركيب الجملي الذي ترد فيه نعم أو بئس على ضوء ما ذكرنا، ويقتضي ذلك أن ننظر للتركيب من جانبين:

١ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ص ١٢. وينظر: التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة - منية الحمامي - ص ١٠، ١١ - مجلة التواصل اللساني - المغرب: فاس - المجلد ٢ - العدد ٢ -

١٩٩٠م.

2 Language, Sense and Nonsense- G.P.Baker & P.M.S. Hacker- Great Britain by T.J.press Ltd., pad Stow- Oxford, 1984- p.35.

٣ السابق - ص 80.

الجانب الأول، تفسر على ضوءه المنهج التعليمي في النحو، الذي يقول بفعلية نِعَمَ أو بِنِسْ، ليتمكن النحوي من الاتساق مع القاعدة التي وضع، ومضمونها: لا بد لكل عامل من معمول، ولا بد لكل حركة من مسبب، ولكل فاعل من فعل. وقد بين غير واحد من النحاة أن صلتها بالفعلية واهية، كما ذكرنا سابقاً. ولكن القول بفعاليتها أو باسميتها، وفقاً لاختلاف آراء العلماء القدماء في ذلك، قد يكون مقبولاً من وجهة نظر تعليمية ليس غير، أما من حيث انطباق الحد الذي ارتضاه النحاة للاسم والفعل، ومن حيث الخصائص التي لكل منهما، فقد اتضح من المناقشة السابقة أنه لا ينطبق عليهما. وبذا تعددت فيهما الآراء واختلفت من طرف إلى الطرف الآخر الذي يناقضه. ونقتبس هنا بعض النصوص التي تبين وجهة نظر فريق من النحاة العرب في هذا. يقول العكبري في نِعَمَ: "وإنما كان هذا الفعل ماضياً غير متصرف لوجهين:

أحدهما أنه لما خرج إلى معنى، أشبه الحرف في دلالة على المعنى، فحمد كما حمد الحرف.

والثاني أنه موضوع للمبالغة في المدح والذم".^١

فكان النحاة قد وضعوا نِعَمَ ونِسْ أصلاً افتراضياً هو الفعلية، تؤديان فيه معنى الخبرية، ثم تحول المعنى من خبري إلى إنشائي، فحمدت معه (نِعَمَ وِنِسْ) ولم تتصرفا لأنهما التزمتا المعنى الجديد، والأصل في إفادة المعاني إنما هي للحروف، فوجب أن تكون هاتان اللفظتان قد خرجتا من أصلهما في الفعلية إلى الحرفية ليتسق وضعهما مع ما انصرفنا إليه من المعاني.

ولعل القول بالأصل الافتراضي هذا ناجم عن النحو التعليمي الذي سار عليه النحو والنحاة العرب، في أن الجملة لا بد فيها من إسناد، ولا إسناد إلا في اسم أو

١ الباب في علل الإعراب والبناء- ١/١٨٣.

فعل^١، وعلى هذا فأصل (نعمَ وبئسَ) لدى النحاة فعلان ماضيان من نَعِمَ و بئسَ، فكسرت الفاءان فيهما من أجل حرّفي الخلق، فأشبهها التعجب في المعنى وترك التصرف^٢. وعلة عدم تصرفهما "أثما تضمنا ما ليس لهما في الأصل وذلك أنهما نقلتا من الخير إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف"^٣. والتصرف من خصائص الأفعال، قال النحاس: "الفعل ما دل على المصدر وحسن فيه الجزم والتصرف مثل: قام ويقوم وقعد ويقعد وما أشبه ذلك"^٤. ولما كان التصرف من خصائص الأفعال، ولا تصرف في نِعَمَ و بئسَ، حاول أحد النحاة إيجاد تخرّيج لعدم تصرف (نعمَ و بئسَ) فجعل لهما استعمالين، إبقاءً للفعلية على اللفظتين. يقول الصبان: "واعلم أن لِنِعَمَ و بئسَ استعمالين: أحدهما أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرهما، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس... الثاني أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهها الحرف"^٥.

ولكن القول بأن نِعَمَ من نَعِمَ، و بئسَ من بئسَ، قولٌ لا دليل عليه إنما هو أصل مفترض لإثبات الإسناد في جملة المدح أو الذم كما ذكرنا، وليس من المنهجية أن نبحث للجمل أو الكلمات عن أصل ثم نمنحها تصنيفاً ما احتكاماً للأصل

١ ينظر: كتاب سيبويه ١/١٩، والمفصل - ص ١٥، ومع الموامع ١/٣٣، وينظر (الإسناد في الجملة العربية) فيما كتبناه تمهيداً لهذه الرسالة.

٢ ينظر: الأصول في النحو - ١/١١١، شرح التسهيل - ٣/٥، شرح الرضي على الكافية - ٤/٢٣٨-٢٣٩، التفسير الكبير - ٣/٢٠٢.

٣ شرح المفصل - ٧/١٢٧.

٤ التفاحة في النحو - أبو جعفر النحاس - تحقيق: كور كيس عواد - مطبعة العاني: بغداد - ١٣٨٥هـ - ص ١٤٦٥.

٥ حاشية الصبان - ٣/٢٦.

المفترض، وقد تنبه إلى هذا طائفة من علماء اللغة المعاصرين، يقول David Crystal: "إن البحث في الجمل أيهما يسبق الآخر، أو أي معنى مما في الجملة هو الأصل للثاني أمر قد تجاوزه البحث لأنه افتراضي، وقد صرف كثير من العلماء جهوداً كبيرة له وليس من جدوى أن نطيل الحديث عنه"^١. ومن ثمَّ فإن القول بالتحول في الجملة من خبرية إلى إنشائية تفيد المدح أو الذم قول مفترض أيضاً صادر من افتراض التحول من الأصل إلى الفرع. فضلاً عن أن الجمل التي تجري بجرى المثل، أو ما يعبر عنها المحدثون بالجمل المسكوكة، كما هي عليه جمل هذا الباب، لا تخضع للعمليات التحويلية أو التوزيعية التي تخضع لها الجمل العادية؛ لأن هذا النوع من التعابير لا يعرف دائماً الفرق بين الأصل والفرع في التوليد التركيبي، وذلك لانخراطه التعبيري في المستوى البلاغي والشفافية الدلالية، كما يقول الحناش.^٢

فجملة أسلوب المدح أو الذم، فيما نرى، تعتمد على نِعَمَ للمدح وبُئسَ للذم بكسر فسكون، لا تتغير وزناً ولا معنى في أي صورة من أنماط التعبير بهما، ولم يرد عن العرب أنهم استعملوها تارة (نِعَم) بكسر فسكون، وأخرى نِعَمَ بفتح فكسر، وثالثة نِعَمَ بفتح فضم وكان يريدون منها ما يريدون بـ(نِعَم) أي إنشاء المدح. فهي على صيغة واحدة وزناً ومعنى. فليس مما يتفق مع المنهج العلمي السليم، فيما نرى، أن يقال بلا دليل إنهما في الأصل فعلان ثم تحولتا عن الخبرية إلى معنى إنشائي جديد فأشبهتا الحرف، ونحن نتفق مع النحاة في أن هاتين اللفظتين تؤديان معنى الحروف أو الأدوات، بل نذهب إلى أنهما من الحروف، وقد كانت الجملة قبل دخول أحدهما عليها جملة خبرية تتكون من مسند إليه ومسند، ثم دخلت عليها (نِعَم) في سياق المدح

1 The Melody of Language –edited by: Linda R.Waugh and C.H. Van Schooneveld –University Park Press, Baltimore, 1980- p.56.

٢ ينظر: ملاحظات حول التعابير المسكوكة - ص ٣٢، ٣٣. وينظر: ملاحظات حول التعابير المسكوكة (تتمة)

- ص ٥ - المجلد ٣ - العدد ٢ سبتمبر ١٩٩١ م.

لتفيد معنى المدح والمبالغة فيه، وهو ما عبّر عنه بعضهم بإنشاء تأكيد المدح. ويبدو أن النحاة القدماء قد أدركوا ذلك وقالوا بما يفيد، ولكنهم امتنعوا من الأخذ به ليتفقوا مع افتراض الأصل. فـ(نعم، وبئس) إنما هما أداتان، لأنهما تحملان معنى الإنشاء، والإنشاء معنى من معاني الحروف، وهما غير متصرفتين، إذ لا ترجعان إلى أصول تصريفية اشتقاقية أو إلى صيغ تصريفية، وقد صرح ابن أبي الربيع بذلك، فقال: "والفعل إذا لم يكن متصرفاً فليس بفعل حقيقي وإنما هو بمنزلة الحروف، ويدلك على ذلك أن الأفعال التي لا تتصرف أربعة: نعم وبئس، وفعل التعجب، وعسى. فأما (نعم) و(بئس) فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث وإنما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدهما، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك. هذا إنما للحروف وهو الدلالة على معنى في الغير^{٣١٢}.

وهذا قول سديد نرى أن نفيد منه بإبراز الأمور الآتية:

١. إن الفعل ما كان متصرفاً، فجاء منه المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، كما نص العلماء فيما بينا، ونعم وبئس غير متصرفين، فليسا بفعلين. ولئن قيل إن عسى وليس فعلا لى النحاة وهما غير متصرفين، فلم لا تكون (نعم وبئس) فعلين لذلك؟ نقول: إن القول بفعلية (عسى وليس) أمرٌ يحتاج إلى مناقشة ولا مجال إلى تفصيل القول فيه هنا. ومن جانب آخر، فإن الفعل ما وجدت فيه خصائص الأفعال على نحو ما وصفه جمهور النحاة، و(نعم وبئس) لا تنطبق عليهما أي من هذه

١ هكذا وردت.

٢ هكذا وردت، والصواب: في غيرها.

٣ البسيط في شرح الجمل للزجاجي - ١/٥٨٠.

٤ وقد نقلنا عنهم نصوصهم التي تبين ما ارتضوه في حد كل قسم منها. وينظر: دراسات في الفعل - عبد الهادي

الفضلي - دار القلم - بيروت: لبنان - ط. (١) - ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م - ص ٧ وما بعدها.

الخصائص، وفي ذلك يتفق ابن أبي الربيع مع جوهر ما نذهب إليه في مناقشة القول بالحق هذه الألفاظ بالفعلية أو بالاسمية عند النحاة القدماء.

٢. إن الفعل ما دلَّ على حدث وزمن، ولا دلالة فيهما على ذلك كما نصَّ ابن

أبي الربيع^١.

٣. لم يرد عن العرب، فيما وصلنا عنهم، أنهم قد استعملوا نِعَمَ أو بَيْسَ في صيغة الماضي لإفادة معنى المبالغة وتأكيد إنشاء المدح أو الذم، وما القول بالفعلية نِعَمَ وبَيْسَ استناداً إلى هذا الأصل الصرفي الافتراضي إلا محاولة، تكون مقبولة تعليمياً، ولكنها لا تقوى على الثبات في البحث العلمي القائم على الربط بين التركيب ودلالته.

٤. إن نعم وبئس أدتا معنى زائداً في الجملة (وإنما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً) كما

يقول ابن أبي الربيع، والتعظيم أو التحقير لا يعينان المدح العام أو الذم العام، إنما المبالغة فيهما، والمبالغة معنى من معاني التوكيد، والتوكيد معنى من معاني الحروف، إذ إن الأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف لا الأفعال، وذلك يعزز ما نذهب إليه بحرفية نعم وبئس، وبأن تراكيبيهما من تراكيب التوكيد، كما سنبين بعد قليل.

وقد أدرك المفسرون، وهم من حذّاق البحث في الدلالة، أن (نِعَمَ وبَيْسَ) ليستا من الأفعال، فلا يرى الفراء - مثلاً - فيهما معنى (فَعَلَ) يقول: "ألا ترى أن لفظهما لفظ (فَعَلَ) وليس معناهما كذلك"^٢. ولا توافق الفراء على القسم الأول من مضمون قوله، فليس لفظ نِعَمَ وبَيْسَ على لفظ فَعَلَ كما يقول إلا إذا كان يعود بهما إلى الأصل الذي يفترضه أهل البصرة، كما أسلفنا، فيخرج بذلك عن إطار مدرسته الكوفية التي

١ ينظر: البسيط في شرح الجمل للزجاجي - ٥٨٠/١، وقد أوردنا نصه سابقاً.

٢ الفراء - معاني القرآن - ١٤١/٢.

تعد هاتين اللفظتين من الأسماء. وقد نقلنا عدداً من النصوص التي تبين اهتمامهم بتوجيه التركيب على مقتضى الدلالة، وجل هذه النصوص تعضد ما نذهب إليه^١.

وبإنعام النظر فيما أوردنا من نصوص، نجد أن معظم آراء العلماء وأقوالهم تلحقهما بالحرفية عند البحث في دلالتهما، فضلاً عن أنهما لا تدلان على مسمى الاسم، ولا دلالة فيهما على حدث أو زمن الفعل، كما عرضنا سابقاً. وبذا ينطبق عليهما حد الحرف الذي وضعه سيويه ومن حداً حذوه. فقد حد سيويه الحرف بقوله: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"^٢. وإلى مثل هذا الحد ذهب أبو القاسم فقال: "والحرف ما دل على معنى في غيره، نحو: من، وإلى، وتم، وما أشبه ذلك"^٣. وقد ميز ابن مالك الحروف بخلوها من علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، فقال:^٤

.....

سواهما الحرف كهل وفي ولم

١ ينظر الفصل الثاني من هذا الباب.

٢ الكتاب - ١٢/١. والباحثة على بينة من أن بعض الباحثين المعاصرين يفهم من كلام سيويه بأن الحرف ليس بالضرورة أن يكون مرادفاً لكلمة (الأداة) في الاستعمال اللغوي بعد سيويه، وذلك استناداً إلى قول سيويه "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل". فهم يقسمون الحرف استناداً إلى ذلك إلى حرف خال من المعنى وحرف له معنى ولكنه اسم، كإطلاق (تم) على شخص يكثر استعمال هذه الأداة. وحرف له معنى ولكنه فعل مثل (ق) و(ع). وحرف له معنى وليس باسم ولا فعل وهو ما مثل له سيويه — (تم) و (سوف) وواو القسم، ولام الإضافة. والباحثة لا ترى ذلك ولا تقره وتراه تقسيماً ليس في موضعه ولا يشير إلى ما كان سيويه قد ذهب إليه. وإن القول بأن عبارة سيويه تحمل هذا المعنى، هو استيطان للنص وإخراج لما ليس فيه، فهو يقصد بذلك الحرف كقسم من الأقسام أمام القسمين الآخرين الاسم والفعل، وليس هنا موضع تفصيل القول في ذلك. ينظر: مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي - محمد شعيرات - ص ٢٢. وينظر: رسالة كتاب سيويه - عبد الله الجهاد - ص ٣٠٥.

٣ الجمل في النحو - أبو القاسم الزجاجي - تحقيق: علي الحميد - مؤسسة الرسالة: بيروت - ط. (٥)

١٤١٧هـ، ١٩٩٦م - ص ١.

٤ شرح ألفية ابن مالك - أبو عبد الله ابن الناظم - ص ٢٦.

وقد لخص ابن يعيش خصائص الحروف في ثلاثة أشياء، فقال: "وجملة الأمر أنه (أي الحرف) دخل الكلام على ثلاثة أضرب: لإفادة معنى فيما دخل عليه، ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به، ولزيادة ضرب من التأكيد"^١.

ومن المعلوم أن الحروف تدل على معانٍ معجمية قيل أن توضع في إطار تركيبي في جملة، وبعد وضعها في جملة تدل على معانٍ وظيفية عامة كالنفي، والتأكيد، والإستفهام، والأمر باللأم، والنهي، والتمني، والترجي، والقسم... وغيرها. ويقول المخزومي في هذا الصدد: "وليس للأدوات في الكلام ما نُسب إليها من عمل، أو تأثير فيما بعدها. كل ما تؤديه هو التعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجملة، مما يقتضيه حال الخطاب، ومناسبات القول"^٢. ويقول حلمي خليل: "وللحرف دلالية ذاتية ومستقلة هي الدلالة الوظيفية للحرف وهي ما أشار إليه بعض القدماء تحت مصطلح حروف المعاني"^٣. وإذا ما طبقنا هذا على نعم وبئس، فإننا نجد أنهما قد جيء بهما لمعنى التعظيم أو التحقير إذ "هما لفظتان مجرد إنشاء المدح أو الذم على سبيل المبالغة"^٤. والمبالغة تأكيد للمدح أو الذم، والتأكيد من معاني الحروف، ولما كانت نعم وبئس من الألفاظ التي لا تفيد معنى في ذاتها وبخاصة في إطارى الاسمى والفعلىة، أو بعبارة أخرى الدلالة على مسمى، أو على حدث وزمن، بل تفيدان معنى تأكيد المدح أو الذم والمبالغة فيه فإن القول بحرفيتهما لا يجانب الصواب.

أما من حيث الشكل، فنعم وبئس غير متصرفتين، وعدم التصرف يجعل الكلمة أقرب إلى الحرفية، كما ذكرنا. فضلاً عن أن نعم وبئس مبنيتان على حركة وأحسدة

١ شرح المفصل - ٤/٨.

٢ في النحو العربي قواعد و تطبيق - ص ٣٨.

٣ ينظر هامش: نظرية تشو مسكي اللغوية - جون ليونز - ترجمة وتعليق: حلمي خليل - ط. (١) ١٩٨٥م - دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية - ص ٥٣.

٤ شرح التسهيل - ٥/٣.

وهي (الفتحة) لا تتغير عنها عند الضبط، ومن المعروف أن البناء يقرب الكلمة من الحرف، بل إن الأصل في البناء أنه للحروف، وما جاء على الأصل عُفي من الدليل، كما يقول الأصوليون^١.

ومن المعلوم أيضاً أن نعم وبئس تأخذان في التركيب موقعاً معيناً، وهو الصدارة، ورتبة أدوات الجمل جميعاً هي الصدارة "فكل أداة في اللغة الفصحى تحتفظ برتبة خاصة، وتعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة"^٢.

فنعم وبئس وفقاً لما ذكرنا سابقاً، لفظتان توديان في الجملة التي تدخل عليها معنى زائداً عمماً كان فيها، وهو المبالغة، وسنبين ذلك بتحليل بعض الشواهد من القرآن والشعر.

أما الجانب الثاني الذي تعالج فيه التراكيب، فهو الاعتماد على العلاقات الكامنة في الجملة للوصول إلى الغاية الدلالية التي تكمن فيها؛ لأن اللغة لها غايتها ولها أساليبها في الوصول إلى تلك الغاية، وغايتها وضوح الفكرة بين المبدع والمتلقي أو المتكلم والسامع، ووسيلتها ترابط الوحدات اللغوية في نسق التراكيب الجمالية، يقول خليل عمائره: "ومن عناصر سبك النص ونسجه تحقيق التضام بين أركان الجملة، أي بين الممثلات الصرفية للأبواب النحوية في الجملة، وصولاً إلى تحقيق الاتساق الدلالي للجملة وارتباطها بغيرها من جمل النص، فيتحقق بذلك نسيج النص، وبذا يتم التضافر بين نحو الجملة ونحو النص"^٣. ويقول Joan L.Bybee: "يتحدد المعنى بالعلاقة بين

١ الإتيان في مسائل الخلاف - ٣٠٠/١.

٢ دراسات في الأدوات النحوية - مصطفى النحاس - شركة الربيعان للنشر والتوزيع - ط. (١) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ص ٣٠. وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ص ١٢٥، والقرائن النحوية ومسألة إطراح العامل والإعرابين التقديري والخطي - تمام حسان - ص ٣٤.

٣ من نحو الجملة إلى الترابط النصي - خليل عمائره - ص ١١. وينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عمائره - ص ١٥٢.

مكونات الجملة فكلما كانت هذه أكثر انسجاماً من حيث المعنى المعجمي والتماسك النحوي كانت نتيجة التحليل الدلالي أقوى وأوضح وربما كان ذلك من العناصر الرئيسية في تحديد معالم أسلوب المتكلم عند التعبير عما في نفسه^١. ويقول عبد العزيز حمودة: "إن النسق الفردي، وهو في مجال اللغة جملة مكتملة أو مجموعة من الجمل، يتكون من عناصر أو وحدات لغوية صغيرة قد تكون أصواتاً أو كلمات تكتسب معناها وأهميتها من علاقاتها النسقية داخل ذلك النسق... ويتمثل المنهج اللغوي على هذا الأساس في دراسة العلاقات التي تمثل وحدة النسق"^٢. ولكن الأخذ بالمنهج التعليمي في تحليل التراكيب لا يحقق الوصول إليه. لذا نرى أن المقام يقتضي أن يحلّل التركيب لمعرفة دور كل كلمة وما عليها من حركة في المنظومة الجمالية بقصد الوصول إلى الغاية الدلالية، أخذاً بالمنهج الذي يرى أن التركيب يقوم على علاقة بين أركان صرفية في مبنى جملي أصل، وما زاد على هذا الأصل أو نقص منه فيجب أن يكون لغاية بلاغية دلالية. وعليه، فإن من ينظر في أي تركيب وردت فيه ألفاظ المدح أو الذم، يرى أن هذه الألفاظ لم تكن من الجملة الخبرية أصلاً، فلا بد عندئذ من محاولة معرفة القيمة الدلالية لهذه الألفاظ وما أضافته إلى الجملة الأصل. ولنحاول في هذا المقام أن نطبق ذلك على بعض أبيات من الشعر، وبعض الآيات من القرآن الكريم، نبحث فيها عن القيمة الدلالية لهذه المفردات في التركيب الجملي:

ونأخذ النموذج الأول من نماذج التحليل التركيبي لأسلوب المدح والذم من

التراث الشعري ويتمثل في قول الشاعر يزيد بن قنافة:

1 Linguistics [an interdisciplinary Journal of language sciences]-1986-
volume 24-6 (286), Book reviews- p.1136.

٢ المرايا المحدثية من البنيوية إلى التسكيك- عبد العزيز حمودة -عالم المعرفة- رقم: ٢٣٢ -ص ٢٥٢.

استعمل الشاعر في هذا البيت كلمة (بئس) في سياق مملوء بالمواقف التي تقتضي تحويل المعنى من إبطاره في الجملة الخبرية إلى معنى مؤكد بقوة، فعمد إلى أسلوب القسم أتبعه بأسلوب النفي التقريري، فقال (لعمري) و(ما عمري) وضع بعدها الجار والجرور (عليّ) قيلاً محددًا^٢ ليربط الأمر به ذاته، فالعمر بعامة ليس هين فضلاً عن أن يكون لمن استهل كلامه بالقسم، والقسم أرفع درجات التوكيد عند العلماء^٣. ثم أدخل الشاعر حرف الباء في خير (ما) النافية التي يسميها النحاة حرف جر زائد وينصون على أنها تكون للتوكيد^٤. فالموقف بعامة هو موقف توكيد؛ بالقسم، والنفي التقريري، وزيادة الباء، ثم بالتقدم والتأخير في تركيب الجملة في عجز البيت^٥. إذ تقتضي الجملة أن تتقدم كلمة (حاتم) فهي الجثة، كما يسميها النحاة، تصلح لأن تكون المبتدأ، أو المسند إليه كما يسميها البلاغيون، أو الموضوع كما يسميها المناطقة، ولكن الشاعر أراد أن يخص صفة معينة في حاتم فقال (الفتي المدعو بالليل)، ثم قدم

١ ينظر: خزانة الأدب - عبد القادر البغدادي - تحقيق: عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي: القاهرة - ط. (٣) ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م - ٤٠٥/٩.

٢ اعتماداً على ما ذهب إليه خليل عميره في أن (الجار و الجرور) في الجملة يعد قيلاً محددًا أو مخصصاً. ينظر: في

نحو اللغة وتراكيبها، وفي التحليل اللغوي، وفي تحليل لغة الشعر - ص ٣٥، ٣٨.

٣ ينظر: الكتاب ١٠٤/٣، وشرح المفصل ٩/٩٠، ومع الفواعل ٤/٢٤١، ٢٤٢. وينظر: في التحليل اللغوي - ص ٢٤٧ وما بعدها.

٤ ينظر: الكتاب ٢٦/٢ - ١٧٥ - ٣١٦، ٤/٢٢٥، وشرح المفصل ١/١٠٩، ومعني اللبيب عن كتب

الأعاريب - ١/١٨٠، ومعاني الحروف - أبو الحسن الرماني - تحقيق: عبد الفتاح شلبي - مكتبة الطالب الجامعي:

مكة المكرمة - ط. (٢) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م - ص ٤٠، وشرح التصريح ٢/١٣. وينظر: في التحليل

اللغوي - ص ١٦٥، ورأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها - خليل عميره - ص ٢٢، وفي تحليل لغة الشعر -

ص ٣٩، والنظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي - خليل عميره - ص ٤٤.

٥ ينظر: دلائل الإعجاز - ص ٨٣، ٨٦، و الكتاب ١/٣٤. وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عميره -

ص ٨٨ وما بعدها، وفي تحليل لغة الشعر - خليل عميره - ص ٣٧.

عليها(بئس) ليزيد المبالغة التي جاءت في صدر البيت وعجزه للمعنى المستقر في الجملة الخيرية الأصل وهي: حاتم الفتي المدعو بالليل، إذ إن الجملة الخيرية في وضعها الأصل تحمل معنى الذم العام، وزاد معنى الذم توكيداً، التقدّم والتأخير والزيادات التوكيدية، كما بينا. ولما كان المعنى المراد هو المبالغة في الذم، جاء الشاعر بكلمة تبئ عن الاستهانة والتحقير ليوافق المبني المعنى، إذ إن كل زيادة في المبني تؤدي إلى زيادة في المعنى، فأدخل على التركيب لفظة(بئس) لتفصح عن المعنى الكامن في النص، وهو المبالغة في تأكيد الذم، فتحوّلت الجملة من المعنى الإخباري العام إلى معنى آخر يحقق به الشاعر رغبته في المبالغة بالذم وتأكيد التحقير والاستهانة، وكل هذه معانٍ " والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف " كما نصّ علماء العربية^١. ونميل في هذا إلى ما ذهب إليه خليل عمائره في أن(بئس) أداة توكيد لمعنى الذم، فيقول: " تفييد بئس استغراق الذم، فتكون مستوفية الذم الذي يكون في سائر جنسه، فهي عنصر طارئ على الجملة ليفيد استغراق الذم، ولا علاقة لها بفعلية أو اسمية. وما كان القول فيها بالفعلية أو الاسمية، وهو أمر شغل النحاة كثيراً وما يزال، فانقسموا فيه إلى بصريين وكوفيين ومناصر هؤلاء وأولئك، ما كان القول بالفعلية أو الاسمية إلا من الإحساس بضرورة تصنيف كل كلمة في قسم من أقسام الكلمة: اسم أو فعل أو حرف، قبلت الكلمة خصائص الاسم أو الفعلية أم رفضت. فالاسم ما دل على مسمى، والفعل ما دل على حدث أو زمن، وهذه الألفاظ: بئس ونعم وحبذا ولا حبذا لا تدل على حدث أو زمن، فما مقياس إلحاقها بالاسمية أو الفعلية سوى ما ذكرنا"^٢.

١ ينظر: شرح المفصل ٢٧/٧، واللباب في علل الإعراب والبناء ١/١٨٣، والبسيط في شرح جمل الزحاجي

٥٨٠/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٧.

٢ إعراب المعنى ومعنى الإعراب -- خليل عمائره - التواصل اللساني - المجلد ٤ - العدد ١ - مارس ١٩٩٢ م

ولمّا كان هدف هذه الدراسة البحث عن القيم الدلالية لمفردات التركيب الجملي، ترتيبها في الجملة وما تؤديه الزيادات فيها من تغيرات في الدلالة، فهناك نص آخر نبحت فيه عن قيمة ألفاظ المدح أو الذم الدلالية في إطار التركيب الجملي الذي ترد فيه.^١

يقول زهير بن أبي سلمى:^٢

نَعَمْ الفَتَى المَرِيءُ أَنْتَ إِذَا هُمُ
حَضَرُوا، لَدَى الحِجْرَاتِ، نَارَ المَوْقِدِ

البيت من قصيدة زهير بن أبي سلمى يمدح بها سنان بن أبي حارثة المَرِيءَ بالكرم وحسن الضيافة^٣، فيعتمد على مقومات لفظية ترتبط مع بعضها البعض لأداء غايته في المدح.

فاستخدم الشاعر في عجز البيت كلمة (نار)، والنار من الكلمات التي تتردد في الشعر العربي في سياق المدح، إذ تُعَدُّ رمزاً للضيافة، وأن المدوح يطلب من خادمه إيقاد النار على مرتفعٍ قرب مضاربه ليقبل عليها من رآها، فَيُعَدُّ داره داراً للضيافة. ولتأكيد المدح يستعمل الشاعر فاصلاً، وهو المضاف والمضاف إليه (لدى الحجرات) بين الفعل والفاعل (حضرُوا) من جهة والمفعول به (نار الموقد) من جهة أخرى. إلا أن هذا الفاصل مما يرتبط ببؤرة الجملة وهو الفعل (حضر)، فأدى الفاصل (لدى

١ قد يبدو في الأمثلة التي نحللها شيئاً من الإطناب، ولكننا قصدنا من هذه الإطالة أن نضرب مثلاً لكيفية تطبيق ما نذهب إليه، فوجدنا لزماً علينا أن نعدد الشواهد لنضرب بذلك مثلاً لإمكانية تطبيق ما نقول في الشعر والنثر، فضلاً عن اختلاف الأطر التركيبية التي نعالج، كما هو واضح.

٢ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - شرح وتحقيق: حجر عاصي - دار الفكر: بيروت - ط. (١) ١٩٩٤م - ص ٤١. وينظر: خزانة الأدب - ٩/٤٠٤، وأصول ابن السراج - ١/١٢٠، ومعنى اللبيب - ٢/٣٠٢، وحاشية

الصبان على شرح الأشموني - ٣/٣١.

٣ ينظر: خزانة الأدب - ٩/٤٠٤.

الحجرات) دوراً دلاليًا يحدد به^١ مكان الحضور ويربطه بحجراته ذاته ليتسنى له القيام بخدمة الضيوف وقراهم بعد أن اهتمدوا إلى الحجرات بنار الموقد. كما استخدم الشاعر أسلوباً آخر ليحسد دلالة توكيد كرم الممدوح إذا ما حلّ ضيوفاً في داره، فقدم الفاعل [الضمير(هم)] على فعله(حضر)، إذ إن الضمير(هم) في الحقيقة ومكون القول فاعل الفعل حضر، ولعل ذلك يتفق جزئياً مع ما يذهب إليه علماء الكوفة في جواز تقدم الفاعل على فعله للعناية والتوكيد^٢، تحقيقاً لقول العلماء: والعرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته، وفي هذا الصدد يقول براجشتراسر مبيناً الدور الدلالي الذي يؤديه تغيير الترتيب العادي لعناصر التركيب الجملي: " فكل شيء يخالف العادة، هو أكثر تأثيراً في الفهم من المؤلف"^٣. ويقول Bohumil Trnka: " يجب أن ننظر إلى ترتيب الكلمات في الجملة على أنه من أهم العناصر التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحليل علاقة الكلمات بعضها ببعض للوصول إلى المعنى الإجمالي للتركيب"^٤. ويقول محمد الشرفات: " ولعل من الفروق البينة بين الإنجليزية والعربية أن التركيب في العربية يحمل دلالة معينة إذا وقعت فيه الكلمات في تتابع معين يختلف هذا المعنى لو تغيرت مواقع

١ اعتماداً على ما ذهب إليه خليل عماره بأن (الجار والمجرور) في الجملة يعد قيداً محددًا أو مخصصاً. ينظر: في نحو

اللغة وتراكيبها، وفي التحليل اللغوي، وفي تحليل لغة الشعر- التواصل للسان-ص٣٨، ٣٥.

٢ ينظر: شرح التسهيل ١٠٨/٢، ومع الهوامع ٢٥٤/٢، وحاشية الصبان ٤٦/٢. وينظر: مهد، المخزومي مدرسة الكوفة.

٣ التطور النحوي للغة العربية- براجشتراسر- تصحيح: رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي: القاهرة- ط.(٣)

١٤١٧هـ، ١٩٩٧م- ص ١٣٣.

4 Selected Papers in structural linguistics- Bohumil Trnka – Berlin, New York, 1982p.348

الكلمات في الجملة "١". أما واو الجماعة المتصلة بالفعل (حضروا) فتعد تأكيداً دلاليّاً للضمير (هم) المتقدم على الفعل "٢".

فالوقوف بعامة موقف مدح وتأكيد للثناء، زاده الترتيب والتخصيص في صدر البيت، إذ إن الجملة: نعم الفتيّ المريُّ أنت، الأصل فيها أنّها جملة خبرية مكونة من: أنت فتى مري، أي أنّها مكونة من مبتدأ وخبر، أو من مسند إليه ومسند. وهذه هي الجملة الرئيسة، إذ "إن أي تركيب يتضمن المعنى الأصل فهو الجملة الرئيسة، وأن الصيغ الأخرى التي تستعمل مع هذا التركيب مكونات ثانوية"٣.

ولمّا كان المعنى المراد هو المدح والتعظيم، دخل الخبرُ عنصرُ زيادة لغرض التخصيص في الثناء والتبجيل أو المدح، فكأن الشاعر أراد أن يخص المدح بمعنى خاص فقال: أنت الفتىّ المري، بزيادة (أل) على الخبر وهي التي يمكن أن تسمى أل التعظيم أو التبجيل كما يسميها الزجاجي، فيقول: "وأهل الكوفة يسمون الألف واللام... تبجيلاً لأنّها الألف واللام الداخلة للتعريف والتبجيل"٤. ولعل هذا ما يرمي

1 Case Assignment in Arabic and The GB case Theory – M.odeh Alshorafat – p.23. العدد الثاني ١٩٩١م. - المجلد الثالث - مجلة التواصل للسان

٢ ينظر: الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث - تحليل غمايره - دار البشير: عمّان - ط. (١) ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م - ص ٢٤ وما بعدها. كما ينهب إلى ذلك المخزومي متبعاً رأي الكوفيين في هذا، وقد دافع عن مذهبه في أن الفاعل إذا تقدم على الفعل يعد فاعلاً مقدماً للعناية والتوكيد لا مبتدأ، وقد مثل لهذا بجملة (البدر طلع) فجعل الجملة فعلية؛ لأن ذلك فيما يرى "بجئنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي" [في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٤٢]. وينظر: وفي النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٨٨ مدرسة الكوفة - مهدي المخزومي].

3 Language- Leonard Bloomfield - London-George Allen and Unwin LTD-Museum street - p. 172.

٤ اللامات - أبو القاسم الزجاجي - تحقيق مازن المبارك - دار صادر: بيروت - ط (٢) ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م - ط (١) - دمشق ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م - ص ٢٥. وينظر: اللامات - أبو الحسن الهروي النحوي - تحقيق: يحيى علوان البداوي - مكتبة الفلاح - الكويت - ط (١) ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م. واللامات - عبد الهادي الفضلي - دار القلم: بيروت، لبنان - ط (١) ١٩٨٠م.

إليه محمد صلاح الدين عندما قال: " (أل) الدالة على الإحاطة بأفراد الجنس في صفة واحدة لا في صفاته كلها، وذلك على سبيل المبالغة نحو: أنت الرجل علماً، وأنت الإنسان نبلاً، وأنت الفتى شجاعاً، فالمقصود من هذه الأمثلة، أنت الجامع لصفة العلم في كل الرجال، ولسفة النبيل في كل أفراد الإنسان ولسفة الشجاعة في كل الفتية. وذلك أمرٌ المقصود به المبالغة لا الحقيقة "١. ويقول في موضع آخر عند حديثه عن أنواع (أل): " تدخل (أل) لإفادة المعنى الأصلي الذي أنتقل من التسمية إلى المسمى... وأن المسمى قد بلغ الغاية في هذه المعاني "٢. ويبين عباس حسن أن هناك مواضع تزداد فيها الألف واللام على الكلمة " لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً فوق دلالة على المعنى الجديد... لتشير إلى معانيها القديمة التي تحوي المدح أو الذم، والتفاؤل أو التشاؤم "٣. ويقول فندريس فيما يمكن أن يفيد في هذا الصدد: "وتستطيع الصفة أن تصير اسماً. وهذا يحدث كلما أضيف الوصف العام الذي يعبر عنه بالصفة إلى فرد خاص؛ أي كلما صارت الصفة-وهي شائعة بطبيعتها- معرفة... فعندما تلحق الأداة بالصفة لا يكون المعنى فقط أن هذا الشخص موصوف... ولكن سر هذه الصفة تتركز فيه، وهي التي تصنفه وتعيّنه "٤.

وبعد أن خصَّ الشاعر الممدوح بزيادة (أل) على (الفتى) تعظيماً، زاد تخصيص الخبر (الفتى) بوصفه فقال (المري) تخصيصاً بذكر اسم هذه القبيلة لما لها من علو كعب ولما تتصف به من تعظيم في نفس الشاعر. ولا يخفى أن هذه الألفاظ التي انتقاهما المتكلم الشاعر في هذا البيت وما فيها من دلالات توكيدية قد جاءت وفقاً لما في نفسه من معانٍ يرغب التعبير عنها كالمبالغة في المدح في هذا المقام. يقول الجرجاني:

١ النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم- محمد صلاح الدين مصطفى - مؤسسة علي جراح الصباح: الكويت، دارغريب للطباعة: القاهرة - ص ٤٣٢.

٢ السابق-ص ٤٣٦.

٣ النحو الوافي- عباس حسن- دار المعارف: مصر ط (٥) - ٤٣١/١.

٤ اللغة- ج. فندريس - ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص - ص ١٧٥.

"... أنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ،... وإن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"^١. ويقول أحد علماء اللغة الغربيين في هذا الصدد: "... وإن قواعد تنظيم الكلمات في الإطار الجملي ذات صلة بما في ذهن المتكلم وما يريد التعبير عنه"^٢. ويقول M.K.A.Halliday: "يختار المتكلم كلماته ويبنى عبارته ويحدد مواقع كلماته وفقاً لأهميتها في نفسه"^٣.

ولما كان مضمون كلمة (الفتى) هو موطن التركيز لإبراز ما فيها من معنى المدح والتعظيم، جرى عليها تغيير آخر بالترتيب، بتأخير المبتدأ وتقديم الخبر الذي هو موطن الفائدة، "وشأن العرب تقدم الأهم"^٤، فهم "يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى"^٥. ويبين الجرجاني دور الترتيب في إبراز المعنى، فيقول: "لا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"^٦. فتحوّلت الجملة بتقديم الخبر موطن الفائدة إلى: الفتى المرّي أنت. ولا يخفى قيمة الترتيب بتقديم بعض الكلمات على بعض في الجملة من تأثير في إظهار الانفعالات والعواطف، وقد صرّح العلماء المحدثون بأهميتها، فعدوا ترتيب الكلمات وتغيير مواقعها سبباً في التأثير على السامع من بين مؤثرات لغوية مختلفة، يقول ستيفن أولمان: "وقد تسهم كل جوانب اللغة فيما يحدثه

١ دلائل الإعجاز - ص ٤٤.

2 Selected Papers in structural linguistics- p. 345.

3 Function and Context in linguistics analysis – edited by: Allerton, D.G. /Carly,Edward/ Holdcroft,David- Cambridge University press: Cambridge ,1979.p.60.

٤ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - ١/١٤٥.

٥ الكتاب ١/٣٤.

٦ دلائل الإعجاز - ص ٨٣.

الكلام من تأثير عاطفي أو انفعالي. فالنبر والإيقاع والتنغيم واختيار الكلمات واللواحق ونظام ترتيب الكلمات ومواقعها في الجمل والعبارات، هذه الأشياء كلها لها نصيب في إحداث هذا التأثير^١. ولاشك أنه يقصد بالتأثير المعنى المتبادل بين المبدع والمتلقي في الصيغة التي تؤول إلى السامع أو القارئ. ويقول آخر: "هناك عنصران دلاليان لهما أهمية بارزة في دلالة الجمل، وهما: ترتيب الكلمات في الجملة، والتنغيم"^٢.

وبذا فإن الجملة (أنت فتى) هي على الأصل، جرى عليها تحويل بالترتيب والزيادة، لغرض المدح والثناء، فالترتيب يتقدم الخير مركز العناية، والزيادة بزيادة (أل) التعظيمية على الخير، مع زيادة الصفة (المري) لتخصيص مدح الفتى بصفة عظيمة في نفس المتكلم.

ولما أراد الشاعر مزيداً من المدح والتعظيم أو الثناء والإشادة بالممدوح، أدخل على الجملة عنصراً جديداً من عناصر التحويل وهي (نعم)، لتنبئ عن الحمد والثناء المستحق الشائع في الجنس^٣، ولتأكيد المدح العام الذي أدته الجملة الأصل والمبالغة فيه وهي التي أجمع النحاة واللغويون تقريباً على أنها للمبالغة في المدح العام. فارتبطت كل كلمة في الجملة بالبوررة فيها وهي المبتدأ (أنت) والخير (الفتى المدعو) بعلاقة معينة، وبذا يتحقق النظم في الجملة "ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"^٤. فأثرت (نعم) في الجملة لأنها دخلت على بوررة الجملة

١ دور الكلمة في اللغة - ستيفن أولمان - ترجمة: كمال بشر - مكتبة الشباب: المنيرة، ١٩٩٠م - ص ١٠٤.

2 Linguistics journal - volume 24/4, 1968- p.820.

٣ ينظر: حروف المعاني والصفات - الزجاجي - ت. حسن شاذلي فوهود - دار العلوم للطباعة والنشر - ١٩٨٢م،

١٤٠٢هـ - ص ٣٠.

٤ دلائل الإعجاز - ص ٤٤. وينظر: الإشارة - البنية - الأثر - قراءة في (دلائل الإعجاز) في ضوء النقد الحديث -

عبد الله بن أحمد الفيهي - مجلة جذور التراث - العدد الرابع - المجلد الثاني - جمادى الآخرة ١٤٢١هـ /

سبتمبر ٢٠٠٠ - ص ١٥.

وارتبطت بما دلالة، فامتد تأثيرها إلى الجملة بأكملها، فحولت معناها من الخيرية إلى إنشاء المدح، إذ "نعم كلمة تنسئ عن المحاسن كلها"^١، وهي عنصر تأكيد" قائمة بذاتها لها دورها في المعنى ولا أثر لها في المبنى"^٢. ولعل هذا يندرج تحت ما يقصده بلومفيلد بقوله: "تستعمل بعض اللغات كلمات معينة قبل أو بعد مكونات الجملة لتؤكد، وتسمى أدوات توكيد"^٣. وهذا ما أدركه علماء اللغة العرب قديماً عندما قالوا عن (نعم) أنها "العمدة في إفادة الإنشاء"^٤، والإنشاء من معاني الحروف- كما بينا- وهذا يعزز ما تذهب إليه الباحثة من أن نعم و بئس وما استعمل استعمالهما أدوات زيدت في الجمل لغاية دلالية لا علاقة لها بالأسماء ولا بالأفعال كما فصلنا سابقاً.

وبعد أن أوردنا ألفاظ المدح والذم في بعض أبيات الشعر مبينين قيمتها الدلالية، فإننا نرى أن نعرض دورها الدلالي في بعض آيات القرآن الكريم :

قال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^٥.

في هذه الآية اختلاف طويل في اسمية نعم أو فعليتها، وفي ماهية (ما) المتصلة بها، وفي فاعل (نعم)، وفي المخصوص بالمدح، وقد بينا مسائل الخلاف فيها مفصلة في مكان سابق. والذي يهمنا أن نناقشه في هذه الآية، لاستنباط ما يمكن أن نقوله في تركيب المدح أو الذم مع (ما)، هو أقوال النحاة في (ما) ومدى تأثير اختلافاتهم في الحكم على ما بعدها، مع التذكير الموجز بما قلناه في ذلك من قبل^٦، ثم عرض معنى

١ الصاحبي في فقه اللغة- ابن فارس - ص٢٧٨.

٢ في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عمارة - ص١١٣.

3 Language - Leonard Bloom field -p.171.

٤ حاشية الصبان - ٢٦٦/٣.

٥ البقرة آية ٢٧١.

٦ ينظر: الفصل الثاني من هذا الباب.

الآية في سياقها قبل دخول (نعم) عليها، ثم مدى تأثير دخول (نعم) عليها من حيث الدلالة. وإليك تفصيل القول في هذا:

اختلف العلماء في (ما) بعد نعم كما يلي:

أولاً: ذهب سيويه^١ إلى أن (ما) تامة معرفة لا تفتقر إلى صلة، أي ليست كالموصولة، وواقفه الميرد^٢، والأخفش^٣، واعتمده السيرافي وابن خروف^٤، وجوزه الكسائي والفراء^٥.

ثانياً: قيل إن (ما) نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل نعم مضمرة، والاسم المرفوع بعدها مخصوص بالمدح. يقول أبو حيان: "فنعماً هي) جواب شرط، ونعم فعل لا يتصرف، فاحتيج في الجواب إلى الفاء، والفاعل بنعم مضمرة مفسر بنكرة لا تكون مفردة في الوجود... وقد أعربوا (ما) هنا تمييزاً لذلك المضمرة الذي في نعم، وقدره (شيئاً)، فما نكرة تامة ليست موصوفة ولا موصولة، و(هي) ضمير عائد على الصدقات، وهو على حذف مضاف، أي فنعماً إبداءها، ويجوز ألا يكون على حذف مضاف، بل يعود على الصدقات بقيد وصف الإبداء، والتقدير في (فنعما هي) فنعما الصدقات المبداء، و(هي) مبتدأ على أحسن الوجوه، وجملة المدح خير عنه، والرابط هو العموم الذي في المضمرة المستكنة في نعم^٦. وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري فقال: " (ما) في نعماً نكرة غير موصولة ولا موصوفة، ومعنى (فنعماً هي)

١ الكتاب - ٧٣/١.

٢ المقتضب - ١٧٥/٤.

٣ ينظر: المسائل المشكلة - أبو علي الفارسي - ص ٢٥١.

٤ ينظر: شرح التسهيل - ١٢/٣.

٥ ينظر: المصدر السابق - ١٣/٣.

٦ البحر المحيط - ٢ / ٣٣٧.

فنعَم شيئاً إبتداؤها ^١ . وإليه ذهب أبو علي الفارسي فقال: "ومما جاءت (ما) فيه غير موصوفة قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا﴾ ^٢ ، ودليله على أنها منكورة وغير موصوفة: "أن صفتها لا تخلو من أن تكون مفرداً، أو جملة، وإذا كان مفرداً وجب أن يكون نكرة لإبهام الموصوف، وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون وصفاً، فقد ثبت أنها غير موصوفة وأنها منكورة، فإذا كانت منكورة فوجب أن تكون منصوبة الموضع، وتقديرها عندي: إن تبدوا الصدقات فالصدقات نِعَم شيئاً؛ أي: نعم الشيء شيئاً إبتداؤها، فحذف الإبتداء وأقيم الضمير المضاف مقامه للدلالة عليه ^٣ . ثم يقول: "ولا تكون (ما) في هذه الآية إلا تفسيراً لفاعل (نعَم) ^٤ ."

ثالثاً: قيل: (ما) بمعنى الذي، أي موصولة، مكثفياً بها وبصلتها عن المخصوص ^٥ .

رابعاً: قيل: ^٦ فاعل (نعَم) محذوف، و(ما) بمعنى شيء، وهو المخصوص بالمدح؛ أي نعم الشيء شيئاً، و"هي" خير مبتدأ محذوف، كأن قائلًا قال: ما الشيء المدحوح؟ فيقال: هي، أي المدحوح الصدقة.

خامساً: وأجاز الفراء أن تتركب نِعَم مع (ما) تركيب حَبَّ مع (ذا) فيليهما مرفوع بهما كقول العرب: بتسما تزويج ولا مهر. كما أجاز أن تكون (ما) حشواً ^٧ . وظاهر هذا ما ذهب إليه أبو حيان بأن (ما) لا وضع لها من الأعراب ^٨ .

١ الكشاف - ١ / ٣٩٧.

٢ البقرة آية ٢٧١.

٣ البغداديات - ص ٢٥٨.

٤ المصدر السابق - ص ٢٥٩.

٥ المصدر السابق.

٦ ينظر: شرح التسهيل ٩/٣، وينظر: إصلاح الخلل ص ٣٥٩، والبغداديات - ص ٢٥١.

٧ ينظر: التبيان في إعراب القرآن - ١ / ٢٢١.

٨ ينظر: معاني القرآن - الفراء - ١ / ٥٧، وينظر: شرح التسهيل - ابن مالك - ٩/٣.

٩ ينظر: البحر المحيط - ١ / ٤٧٢.

ولا شك أن هذا الخلاف والتعدد الوظيفي لهذه اللفظة (ما) بعد نَعْمَ والانتقال بها من اسم نكرة إلى معرفة، إلى موصولة، إلى موصوفة، إلى إنها حرف، أو هي حشو، كان سبباً في تعدد وجهات نظر العلماء في توجيه المعنى في التركيب الجملي كله، وقد ظهر ذلك في أقوال العلماء منذ زمن سيويوه، ومنها ما يحتاج إلى مناقشة من جوانب أهمها:

١- إن (ما) لفظة لا تدل على مسمى، ففي إعرابها إعراب الاسم تجاوز لواحدة من أهم أسس التصنيف الصرفي، إذ إن " الاسم كلمه تدل على معنى في نفسها مفرد، وغير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه"^١. ولما كانت لا تحمل معنى في نفسها، اختلف النحاة في توجيه إعرابها، فتارة هي بمعنى الشيء؛ أي فنعم الشيء إبداء الصدقات فتعرب فاعلاً. وأخرى بمعنى شيئاً فتعرب تمييزاً للفاعل المضمر في نَعْمَ، وهكذا دواليك كما مضى تفصيله. وينص الأشموني على هذا الاختلاط وإن كان لا يقره، معدداً ثلاثة أقوال في (ما) إذا اقترنت بنعم فوليهما اسم: " أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص. وثانيها أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيويوه. ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء. وثالثها أن (ما) مركبة مع الفعل، ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم وأجازه الفراء"^٢. فعلى هذا (ما) تحتل وجوهاً متعددة ولكل وجه منها أثره في توجيه الجملة بعدها، والشيء إذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به، فلا يكون فيه حجة، كما يقول الأصوليون^٣، وهذا يضعف القول باسميه (ما) بعد نَعْمَ.

١ إصلاح الخلل الواقع في الجمل - ص ١٤.

٢ ينظر: حاشية الصبان - ٣/٣٦.

٣ الإنصاف في مسائل الخلاف - ٢/٧٢٦.

٢- القول بأن (ما) فاعل، أو أنها تمييز، قول قائم على افتراض فعلية (نعم)، أما وقد بينا خلوه (نعم) من دلالة الفعل؛ أي الدلالة على حدث أو زمن، فإنه لا حاجة في (ما) إلى أن تعرب إعراب معمول الفعل.

٣- إن التعدد الوظيفي في (ما) بأن تكون فاعلاً عند فريق، وتمييزاً عند فريق آخر، يلحقه تعدد دلالي في النص الواحد، إذ إن الإعراب فرع المعنى، ولما كانت الآية تدل على معنى واحد فقط، فإن التعدد في توجيه إعراب كلماتها لا يتسق مع تناول النص القرآني بخاصة.

٤- من العلماء من عد (ما) حشواً لا محل لها من الإعراب، وهو رأي لا يتسق مع سمة الكلمة الاسم، إذ الاسم يحتمل موقِعاً من الإعراب في الجملة، ولا مجال في النحو إلى أن يأخذ الاسم موضعاً يكون فيه حشواً، ولعل هذا الرأي يضعف انتماء (ما) إلى الاسم ويقوي ما تذهب إليه الباحثة بإلحاقها بالحروف.

وما سبق عرضه من اختلاف أقوال العلماء في إعراب (ما)، وفي (نعم) قبلها، يدل دلالة واضحة على أن النحاة ذهبوا في تحليل الجملة التي تتكون من [نعم+ما] إلى منهج يتسق مع النحو التعليمي الذي يرمي إلى تفسير الحركة الإعرابية على ضوء العامل، وليس على مقتضى البحث في دلالة الألفاظ وما تؤديه الزيادات في الجملة من معنى. والذي ترمي إليه الباحثة هو دراسة الألفاظ وفقاً للعلاقات التي تربط أجزاء التركيب الجملي الأصل، ثم ما تؤديه الألفاظ الزائدة الداخلة عليها من معنى. ففي قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^١، حثُّ على إعطاء الصدقة، وثناء على إبدائها، ثم حكم على أن الإخفاء خير من الإبداء، "ولذلك قال بعض الحكماء: إذا اصطنعت المعروف فاستره وإذا اصطنعت إليك فانشره"^٢. فالجملة قبل دخول (نعم)

١ البقرة آية ٢٧١.

٢ الجامع لأحكام القرآن- القرطبي ٣/٣٣٤.

عليها جملة تامة تحمل معنى المدح العام، بمعنى إن أعطيتم الصدقات الفقراء ومن يحتاج المعروف وأبدتيم ما أتيتموه من غير رياء يشوبها أو سمعة، فهي الصدقة، أي الممدوحة التي يؤتي الله صاحبها الجزاء ثناءً على حسن ما فعل. ويتضح هذا المعنى من خلال السياق الذي جاء فيه هذا التركيب، وهو سياق مدح وثناء على الصدقة.

كما يمكن أن يكون لعنصر التنغيم اللفظي دور في إبراز دلالة المدح في الآية، إذ لو تسنى لنا إخضاع هذا التركيب للمختبرات الصوتية فحوّلنا الجملة المكتوبة إلى صوت منطوق، لكان للدلالة الإنشاء ومعنى الإفصاح عن المدح دور في ارتفاع نغمة الصوت عند النطق بكلمة (هي)، وقد عبّر تمام حسان عن أهمية التنغيم في الأساليب الإفصاحية، وأسلوب المدح أحدها، مشيراً إلى أن هذه الأساليب "تتقرن بهيكل تنغيمي عربي مخصوص يعرف به الأسلوب المعين فتكون النغمات مشتركة في الدلالة مع البنية والعلامة الإعرابية...".^١ ويذهب تحليل عمائره إلى أن التنغيم في مثل هذه التراكيب يعد ركناً رئيساً من أركان الجملة، إذ به وبترتيبها تكتمل دلالة التركيب. والتنغيم عنده في مثل هذه الجملة تنغيم صاعد، خلافاً للجملة الخبرية التي تفسر بها، فتتنغيمها يكون مستوياً.^٢ ويقول أحد علماء اللغة المعاصرين في هذا الصدد مبيناً أهمية التنغيم في تنويع الدلالة: "إن اختلاف تنغيم التركيب المنطوق بين صاعد وهابط يمكن أن ينقل النص من دلالة إلى دلالة أخرى مختلفة عنها كلياً".^٣

ولا يخفى أن من يقرأ جملة (فنعماً هي) يجد أن الجملة تحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه، دون حاجة إلى تقدير محذوف خاضع للتأويل والاختلاف في إعرابه،

١ القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي - تمام حسان - ص ٥٠.

٢ ينظر: في التحليل اللغوي ص ٢٦٩، و في نحو اللغة وتراكيبها - الفصل الثالث، ومحاضرات في علم اللغة جامعة الملك عبد العزيز بجدة - عام ١٩٩٢م.

فليست (هي) مبتدأ خبره محذوف، ولا خبر ومبتدؤه محذوف، ولا مبتدأ خبره الجملة الفعلية قبله، وما القول بهذا التقدير إلا لتحقيق القول بالإسناد في الجملة. ولكن المعنى فيما نرى- في الآية- يكون جملة تامة يحسن السكوت عليها، وهو الحد الذي تقوم عليه الجملة، سواء أدت معناه مجموعة من الكلمات، أو كلمة واحدة بما تحمله دلالة الأصوات، وقد نصّ عدد كبير من اللغويين المحدثين على ذلك، يقول أندريه مارتينييه: "على الرغم من أن العلاقة مسند- مسند إليه هي الأكثر شيوعاً في لغات العالم، إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأنها تصلح في جميع اللغات دون استثناء. وتوجد لغات تتألف فيها الجملة العادية من وحدة دالة واحدة دون أن تكون هذه الجملة على سبيل الاختصار أو في صيغة الأمر."^١ ثم يبين أن التنغيم له دور هام في إيضاح دلالة مثل هذه الجمل التي تتألف من وحدة دالة واحدة، يقول: " لكن هذه الجمل التي تتألف من وحدة دالة واحدة تتمتع بمنحنى التنغيم ذاته الذي تتمتع به الجمل الطويلة... لذلك قد يعجز المرء لأن يتكلم عن وحدة دالة تحصيلية يكون دالها في التنغيم"^٢. وينكر Firth مذهب القدماء في أن تمام المعنى لا يكون إلا بجملة مكتملة الأركان فيما يمكن أن نسميه في العربية بالإسناد، يقول في اختلاف مذاهب العلماء في تحديد المعنى الذي يكون معنى تاماً في الجملة: "... ونظر إليها آخرون في جملة متكاملة، إذ إن ذلك عندهم يمثل الطريقة الفضلى للبحث الدلالي في معزل عن السياق، فهم يفترضون أن الجملة تتضمن مبتدأ وخبر، فيما يرون أن ذلك يؤدي معنى تاماً، ولكن ذلك يعد منهجاً كان ناجحاً في فترة سابقة لأنه يعتمد على النظرة القديمة في التحليل النحوي. وهذه الوجهات تعد ليست كافية فيما نرى للنظر إلى الحدث الكلامي. إذ إن المعنى فيما نرى في أية جملة يجب أن يعتمد على ما في داخلها من دلالة صوتية وما تؤديه الكلمات من دلالة في

١ هيداي اللسانيات العامة- أندريه مارتينييه- ترجمة: أحمد الحمو-المطبعة الجديدة : دمشق-

١٤٠٤هـ، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥، ١٩٨٤م- ص ١٢٦.

٢ السابق- ص ١٢٧.

المجتمع" ^١. ويقول بلومفيلد مثلاً: " إن إيضاح ما في ذهن المتكلم، وهو من الأمور التي يعنى بها النحو، يعتمد على الكلمات والأصوات التي يختارها لتؤدي المعنى الدلالي الذي يريد " ^٢. ويشير فنديريس إلى أن الكلمة الواحدة متى ما اكتمل معناها تعدُّ حداً للجملة ^٣. وهذا ما ذهب إليه فرانك بالمر عندما أشار إلى وجود تعابير تقتصر في تكوينها على ألفاظ مفردة، إذ يرى: " أن من المفيد عد هذه التعابير وما يشبهها جملاً ولو تكونت من كلمة واحدة، إذ يصطلح عليها بعض النحويين بالـ (الجملة المختزلة minor sentences) " ^٤، وهو ما يسميه محمد حماسة بالجملة الموجزة كما أسلفنا. أو ما عبر عنها عبد الرحمن أيوب بالجملة ذات الركن الواحد، وفي بيان ذلك يقول منكرًا ضرورة البحث عن المسند إليه والمسند في الجملة: " هل من الضروري وجود لفظ يدل على المسند إليه، ووجود لفظ يدل على المسند، حتى يمكن القول بوجود جملة كاملة تقابل هذه القضية الخارجية ؟".

الجواب لا، فليس من اللازم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد أجزاء الرموز إليه. ومن الجائز جداً أن أرمز إلى عدد عديد من الدلالات برمز واحد، ... من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد " ^٥. ويقول في موضع آخر: " وإذا كان من الصحيح أن أحد ركني الجملة - المبتدأ أو الخبر - واجب الحذف في الحالات التي ذكروها، فإن من الطبيعي أن نقول بأن في الجملة في مثل هذه الحالات ركنًا إسنادياً واحداً هو المبتدأ أو الخبر. وليس من

1 Selected Papers of J.R. Firth - 1952 -59 - edited by F.R. Palmer- Longmans Burnt Mill, Harlow 1968 P.P.12,13.

2 15 Leonard Bloomfield - p. Language -

٣ اللغة - ص ١٠١.

٤ مدخل إلى علم الدلالة - فرانك بالمر - ترجمة: خالد محمود جمعة - مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع: الكويت - ط (١) ١٩٩٧م - ص ١٨٥.

٥ دراسات نقدية في النحو العربي - عبد الرحمن أيوب - مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة - ١٩٥٧م - ص ١٥٨، ١٥٩.

الضروري الخضوع لضرورات نظرية، تستوجب مثل هذه التأويلات المتعسفة، لمجرد الرغبة في أن تتساوى أركان الجملة اللغوية بأركان القضية المنطقية " ١ .

فالجملة إذاً قبل دخول (نعم) عليها تحمل معنى المدح العام الذي يحسن السكوت عليه، ولما أراد الله عز وجل أن يخص مبدي الصدقات بدرجة عالية من الثناء دخل الجملة عنصر التوكيد (نعمًا)، لتحقيق زيادة في المعنى، فكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، و(نعم) كلمة طارئة على الجملة، تتحول معها من معنى المدح العام إلى إنشاء معنى يفيد التعظيم وينص عليه بجلاء. و(نعمًا) كتلة لغوية واحدة تفيد المبالغة في الثناء والإشادة، تماثل في استعمالها (نعم)، كما يذهب خليل عمايره^٢، فيما يخضعها للعادات اللهجية، يقول: " ونرى أن بعض القبائل كانت تنطق بها ومعها ما، وقبائل أخرى كانت تنطق بها من غير (ما)، طبقاً للعادات اللغوية السائدة عند القبائل العربية ونرى آثارها واضحة في كثير من أشعار العرب وأقوالهم " ٣ . ومن يتتبع الخلافات اللهجية في التراث العربي سيجد أنه أمام باب متسع كبير ليست الإحاطة به من الأمور الميسورة. ولعل هذا الاختلاف اللهجي في (نعمًا) كان هو السبب الذي دعا السامرائي أن يقول: " وهذا التركيب من الأداتين مما لا نعرفه في العربية الحديثة " ٤ .

ونتناول هنا آية أخرى من آيات القرآن الكريم التي وردت فيها (بئس) على نمط مختلف عما جاءت عليه في الأمثلة التحليلية السابقة، لنتمكن على ضوء اختلاف أنماط التحليل اللغوي الدلالي من توضيح الدور الدلالي الذي تؤديه نعم أو بئس في التركيب

١ السابق - ص ١٦٥ .

٢ ينظر: في التحليل اللغوي - ص ٢٧١ .

٣ إعراب المعنى ومعنى الإعراب - ص ٧٣ .

٤ (الذاهب من مواد النحو القديم في العربية الحديثة) - إبراهيم السامرائي - ص ٦٢ - مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - العدد ٣٩ - ذو القعدة، ربيع الثاني ١٤١١ هـ، عموز كانون أول ١٩٩٠ م - السنة الرابعة عشرة .

الجملي، وما يترتب على وجودهما فيه من علامات دلالية قائمة على ترابط أسلوبه
تركيبى: يقول تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^١.

ذهب جمهور نحاة البصرة الذين يقولون بفعلية نعم وبئس، إلى أن (بئس) فعل
اسمها مضمرة فيها، والمخصوص محذوف، و(للظالمين): حال من (بدلاً) وقيل: يتعلق
بئس. وتقدير المخصوص المحذوف: بئس البديل هو وذريته^٢.

والدم، كما بينا، ويتحون هذا الإطار من: بئس + جار ومجرور (للظالمين) + اسم نكرة
تمييز (بدلاً).

فإن كان لنا أن نعد التركيب المألوف الشائع في الاستعمال: بئس + اسم معرفة
مرفوع + اسم معرفة مرفوع، هو التركيب الأصل، فإن التركيب الجديد الذي في الآية
الكريمة قد جرى فيه تغيير في المبني يقتضي أن يؤخذ في الحسبان عند النظر في معنى
التركيب للوصول إلى قيمته الدلالية، إذ إن أي تغيير في المبني الجملي يكون ناجماً عن
تغيير في نفس المتكلم يرمي توصيله إلى سامعه، فالنظم هو " تأليف الكلمات والجمل
مرتبة المعاني، متناسبة الدلالات، على حسب ما يقتضيه العقل " ^٣.

ولعل في الوقوف مع الإطار العام لمعنى الآية ما يلقي الضوء على تحليل التركيب
الجملي فيها. فالآية في ذم فريق من البشر يسمهم الله بالظالمين، يضع أحدهم الباطل
مكان الحق ويؤمن به، فيجعل عبادة الشيطان وولاية إبليس وذريته مكان عبادة الله

١ الكهف آية ٥٠.

٢ التبيان في إعراب القرآن - ٨٥١/٢.

٣ تعريفات الجرجاني - الجرجاني - الدار التونسية للنشر - ١٩٧١م ص ١٢٦.

الواحد القهار، "وهذا نفس الظلم لأنه وضع الشيء في غير موضعه"^١. والجملة فيما نرى، قد حُذِفَ عنصر من عناصرها، وكل حذف يكون لغرض دلالي يتحول إليه التركيب الجملي دلالة وتبقى الجملة باسمها الذي كان لها قبل أن يجري عليها الحذف، فالجملة الاسمية إذا حذِفَ منها المبتدأ فهي جملة اسمية لا يتغير اسمها، وكذلك الجملة الفعلية إذا حذِفَ منها الفعل تبقى فعلية كما كانت قبل الحذف.

والحذف باب واسع قد جاء الحديث عنه في كتب التراث، وقد ورد تطبيقه في كثير من آيات القرآن الكريم ويدل على ذلك قرائن السياق في الآيات، وليس هنا موضع حصر ذلك. ولكن مما ريب فيه أن كل محذوف يقتضي من المتلقي البحث عن البعد البلاغي لحذفه. ولقد عبّر الجرجاني عن أهمية الحذف في المواضع التي يكون الحذف فيها أفصح وأبين من الذكر فقال: "رُبَّ حذِفٍ هو قلادة الجيد، وقاعدة التحويد"^٢. وقد عرّف النحاة واللغويون القدماء أهمية الحذف في التركيب الجملي وتحدثوا عن قيمته الدلالية، وعن القرائن التي تشير إلى المحذوف ودلالته، يقول ابن جني: "... وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب، من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً كريماً، أو نحو ذلك،... وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألتناه وكان إنساناً، وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن

١ البحر المحيط - ١٢٩/٦.

٢ المصدر السابق ص ١١٦.

قولك : إنساناً لثيماً أو لجزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك " ١ . فجمع ابن جني في هذا النص قسماً من القرائن التي تدل على المحذوف، فبالإضافة إلى السياق هناك التبرؤ وهو الضغط على مقطع معين من مقاطع الكلمة ليصبح بارزاً في ذهن السامع ٢ . وهناك التنعيم، وهو ارتفاع الصوت وانخفاضه للتعبير عن معنى معين ٣ . وهناك حركات المتكلم بشفتيه أو بوجهه أو بعينه... ونحو ذلك مما يكون التعبير بأحدها وسيلة للتعبير عن معنى تام مستغنياً عن ذكر بعض أركان الجملة.

وإذا ما حاولنا تطبيق شيء من هذا التراث لاستكناه ما في الآية ﴿بئس للظالمين بديلاً﴾ من بُعد دلالي، فإننا نرى أنها في الأصل جملة اسمية تقوم على ركنين :

الركن الأول وهو المسند إليه أو المبتدأ، محذوف، وقد دل السياق على الكلمة المحذوفة، إذ إنها حذفت لغاية دلالية، للسامع أو القارئ أن يقدر مكانها الكلمة التي يجوز إدراجها في هذا الموضع من غير التصريح بها أو نطقها، وذلك لتبقى إمكانية المحافظة على البعد الدلالي للحذف في التركيب، فالسامع يرى كما يقول عبد القاهر الجرجاني: "ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجسّدك اللفظ ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين" ٤ .

١ الخصائص - ٣٧١/٢.

٢ ينظر: أسس علم اللغة - ماريوباي - ترجمة: أحمد مختار عمر - عالم الكتب: القاهرة - ط(٢) ١٩٨٣م - ص ٩٣. وعلم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا) - عصام نور الدين - دار الفكر اللبناني : بيروت ط. (١) ١٩٩٢م - ص ١١٠. ووقفه مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع - خليل عميره - مجلة أقلام - وزارة الثقافة: العراق - ١٩٨٢م - ص ١ (من النسخة المخطوطة بخط اليد).

٣ ينظر: التطور النحوي - براجشتراسر - ص ٧١، وأسس علم اللغة - ماريوباي - ص ٩٣، وعلم اللغة العام (الأصوات) - كمال بشر - دار المعارف: مصر - ط. (٧) ١٩٨٠م - ص ١٦٢، وعلم وظائف - الأصوات اللغوية - عصام نور الدين - ص ١٠٨ وما بعدها. ومبادئ اللسانيات العامة - أندريه مارتينييه - ص ٨٢.

٤ دلائل الإعجاز - ص ١١٢

أما الركن الثاني في الجملة، وهو الخبر (بدلاً)، وقد ورد على صيغة التنكير وهو منصوب، وفي الخروج عن الأصل أبعاد دلالية مختلفة، كما يأتي :

١- جاءت كلمة (بدلاً) مسبوقه بقوله تعالى (للظالمين)، فيؤدي الجار والمجرور دوراً دلالياً هاماً في التركيب، فهو قيد، الغرض منه التحديد والتخصيص^١. فكأن المعنى يخص فئة من البشر قد أبدلوا الحق بالباطل، أي ما كان تقدير هذا الباطل، فوسموا بالظلم، والظلم من أبتع ما يمكن أن يُذمَّ به المرء؛ لأنه إنقاص الشيء بوضعه في غير نصابه، وهو عمل من لا عقل له من غير ذوي الألباب والنهي التي عليها الفطرة الإنسانية السليمة، ولعل هذه الكلمة تعد إرهاباً لاستخدام كلمة ذم كبرى تعطي معنى المبالغة وتأكيد الذم، وهي (بئس) بما تحويه من دلالة تؤثر على الجملة الأصل، فيما سنوضحه.

٢- وردت (بدلاً) بصيغة التنكير، على خلاف ما يرد عليه الاسم بعد نغم أو بئس في جمل المدح أو الذم - كما ذكرنا- والنكرة أوسع من المعرفة في المعنى، لأن النكرة هو " الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه "، فهو أعم من المعرفة، لذا عدَّ هو الأصل والمعرفة فرع عليه؛ لأن " الاسم نكرة في أول أمره مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ الواحد دون سائر جنسه "٣. ولقد ناسب هذا الاتساع في استخدام التنكير الاتساع في المعنى الذي تعبر عنه الكلمة المحذوفة، إذ لما كان على السامع أو القارئ ألاَّ يقدر المحذوف لاتساع المعنى الذي تطويه الكلمة المحذوفة، جاءت النكرة لتوائم هذا الاتساع، فكأن اللفظة (بدلاً) متحولة

١ اعتماداً على ما يذهب إليه خليل عماره بأن الجار والمجرور في الجملة يعد قيداً محددًا أو مخصصاً. ينظر كتابه في نحو اللغة وتراكيبها.

٢ ارتشاف الضرب - ٤٥٩/١.

٣ شرح المفصل - ٨٥/٥. وينظر: الرضي في شرح الكافية ٧٢/٢.

عن المعرفة (البديل) اقتضاءً للمعنى المتسع الناتج عن حذف الكلمة المحذوفة، والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد^١. ولعل هذا هو السبب جعل النحاة يعربون (بدلاً) تمييزاً؛ لأن التمييز تفسير وتبيين، فالمراد به رفع الإهام وإزالة اللبس عن "لفظ يَحتَمِل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض"^٢.

٣- النصب في (بدلاً) جاء لقيمة دلالية يناسب التوكيد من جانب، والحذف من جانب آخر، إذ لما كانت النكرة هي أحف الأسماء^٣، لتعبر عن معنى الاتساع والشمول الذي يلائم ما في الجملة من حذف، يناسبه من الحركات ما يحمل معنى الشمول والاتساع، فكانت الفتحة لتقوية دلالة التوكيد؛ لأن الفتحة أحف الحركات، فأعطي الأُحْف للمتعدي^٤، فجاء المبني موافقاً للمعنى، لأن "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"^٥، و"لأن هذه الحركات وُضِعَت في الأصل لفهم هذه المعاني"^٦، كما أن "الدلالة تتغير بتغير هذه الحركات"^٧. فالذي يرمي إليه المتكلم من التركيب اللغوي الذي يستعمل هو أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، لذا فإنه إن شاء أن يغير هذا المعنى وجب عليه أن يغير في مكونات هذا التركيب، ومن بينها الحركة الإعرابية. فالحركة هنا ذات بعد دلالي وليست بأثر من عامل^٨، كما أشار ابن مضاء إلى أن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة، وإنما جاءت لتدل على معانٍ في نفس

١ شرح المفصل - ٧٥/٢.

٢ المصدر السابق ٧٠/٢.

٣ المصدر السابق.

٤ ينظر: الرد على النحاة - ابن مضاء - ص ١٣٠، وينظر: شرح المفصل ٧٠/٢.

٥ الخصائص - ٣٥/١.

٦ البسيط في شرح الحمل - ١٧١/١.

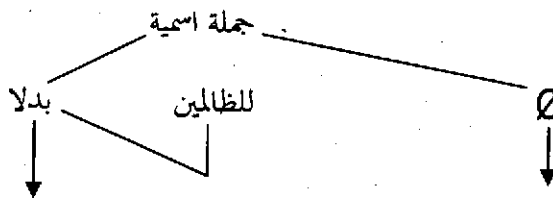
٧ مقدمة ابن خلدون - دار الكتاب اللبناني، بيروت: لبنان - مكتبة المدرسة، بيروت: لبنان - ص ١٠٥٧.

٨ ينظر: إعراب المعنى ومعنى الإعراب - تحليل عمايره - ص ٦٣.

المتكلم^١. ويقول المخزومي في هذا الصدد: " فليست الحركات آثاراً لعوامل، ولكنها عوارض لغوية عربية، اقتضاها أسلوب العربية في الوصول إلى الغرض من تفاهم بين المتكلمين، واقتضاها تركيب العربية العضوي"^٢.

وعلى هذا، فالجملة القرآنية- في هذه الآية- قائمة على ركنين: (المسند إليه) وقد حذف من الجملة ودل عليه السياق، و(المسند) وهو الخبر، وقد خرج عن الأصل في الخبر وهو الرفع لغاية دلالية كما ذكرنا، يقول ابن يعيش: " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا إنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالاتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز الأ تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً"^٣. ولقد فصل خليل عمارة- أحد علماء اللغة المحدثين- في القيمة البلاغية لحذف ركن من أركان الجملة، يقول: " فإنه (أي الحذف) يقع في كثير من المباني الصرفية التي تمثل أبواباً نحوية في التراكيب الجمالية"^٤.

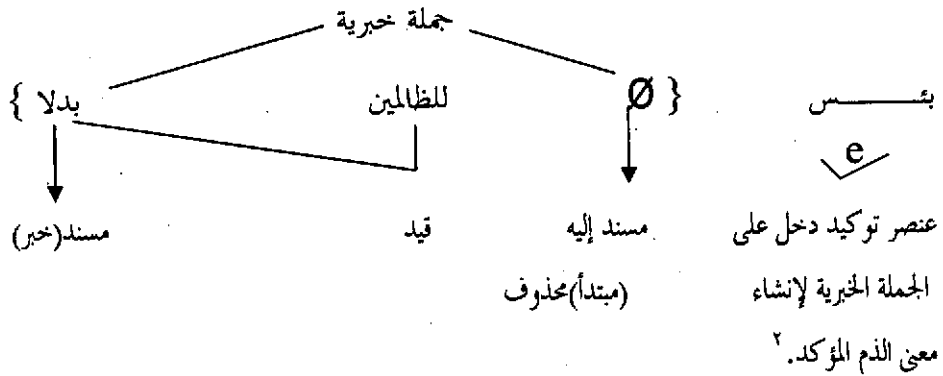
ويحذف المسند إليه من الجملة التي نحن بصدد تحليلها لم يخل التركيب من معنى تام يحسن السكوت عليه، إذ فيه ذم الذين يبدلون نصاب الأمور من الحق إلى الباطل، فيبدلون عبادة الله عز وجل ظلماً. وإذا أردنا أن نمثل ترابط الجملة التي حذف منها المبتدأ بالرموز، فإن تحليلها يكون كالآتي:



- ١ شوقي ضيف - نقلاً عن: الرد على ابن مضاء - ص ٣٤.
- ٢ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ٢٣١، ٢٣٢.
- ٣ شرح المفصل - ٩٤/١.
- ٤ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٣٧، ١٣٨.

مسند إليه (مبتدأ) محذوف قيد مسند (خير) تحولت حركته من ضمة إلى فتحة
لمناسبة الاتساع في المعنى = جملة خبرية^١.

ولما كانت دلالة السياق في الجملة القرآنية هذه، ذم الظالمين لسوء ما صنعوا، دخلت على الجملة لفظة جديدة لإعطاء المعنى بعداً جديداً، الغاية منه توكيد الذم والمبالغة في تحقير شأن من يصنع مثل هذا الصنيع في انتكاس الفطرة البشرية السليمة التي سواها الله عز وجل، فجاءت (بئس) لتفيد معنى استغراق الذم لهذه الطائفة من البشر، فهي عنصر توكيد دخل على الجملة الأصل لزيادة في المعنى بتوكيد الذم أو التحقير والمبالغة فيه، فيكون تحليل التركيب كما يلي:



ويأنعام النظر في الشواهد التي أوردنا، من القرآن الكريم أو الشعر العربي، نرى أن ألفاظ المدح أو الذم التي دخلت على الجمل، هي عناصر لتوكيد المبالغة في المعنى العام الذي يحمله السياق مدحاً كان أو ذماً، في الجملة الأصل، وفي هذا نجد أننا نتسق

١ ولقد اعتمدنا على رموز خليل عميره التي يستخدمها في تحليل أركان الجمل التي يعالج، فاعتمدنا على أسهم تحليل الجملة عنده، بالإضافة إلى الرمز \sqrt{e} للتعبير عن التوكيد، والرمز (\emptyset) للتعبير عن المحذوف في الجملة. ينظر كتابه: في نحو اللغة وتراكيبها (الفصل الثالث).

٢ (بئس) أداة توكيد دخلت على الجملة الخبرية لتحويل معناها من الإخبار بالذم إلى إنشاء توكيد الذم والتحقير والمبالغة فيه، وقد رمزنا له بالرمز \sqrt{e} اعتماداً على رمز خليل عميره - كما بينا.

مع ما أدركه العلماء قديماً عندما قالوا هي للمبالغة في المدح أو الذم العام- كما أوردنا عنهم- ولعل هذا يقوي ما تذهب إليه الباحثة، من أن هذه الألفاظ أدوات زِيدت في الجملة الأصل لغاية دلالية، ليس غير. وما ذهب إليه النحاة في تحليل الجملة التي تتكون من (نعم، وبئس) وما بعدها يتسق مع منهج النحو التعليمي الذي يرمي إلى تفسير الحركة الإعرابية وليس إلى البحث في دلالة الألفاظ. لذا فهم يخلطون الجملة وفقاً لما يسمى في النحو بالإعراب الذي هو رديف لتسوية الحركة الإعرابية، استناداً إلى قول المتأخرين " النحو علم بأقيسة تغيّر ذوات الكلم وأواخرها " ١.

ولما كان النظام النحوي هو النظام التركيبي في اللغة، وهو المسئول عن البحث في بناء الجملة " كان ذلك النظام هو صاحب السلطان على سائر الأنظمة في اللغة، بل إن اللغة لم تنشئ سائر الأنظمة إلا من أجله، فهي قد جندت النظامين الصوتي والصرفي ليصوغا له صيغاً متعددة الاحتمالات في الاستعمال النحوي " ٢. فلم يكن هناك اهتمام كبير بالنحو الدلالي، أو بعبارة أخرى نحو المعنى، الذي يحكم فيه على القيمة الدلالية للألفاظ المكونة للتركيب على ضوء العلاقات القائمة في الجملة، وما تضيفه الألفاظ الزائدة على الجملة الأصل من دلالة، أو ما يطرأ على الجملة الأصل من حذف أو غير ذلك. وإذا ما طبقنا نحو الدلالة على جمل المدح أو الذم، واعتماداً على ما جاء عن السلف في كتب التراث، فسنجد أن ألفاظ المدح والذم ألفاظ زائدة على الجملة الخبرية الأصل، حولت الجملة من معناها الخبري إلى معنى إنشاء المدح أو الذم والمبالغة فيه، إذ أثرت هذه الألفاظ على بؤرة الجملة الأصل، فامتد تأثيرها إلى التركيب

١ ينظر: الاقتراح في أصول النحو- السيوطي- تعليق: أحمد الحمصي - محمد قاسم- ط. (١) ١٩٨٨ م ص ٢٣، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني- ١/١٦، والإيضاح في علل النحو- أبو القاسم الزجاجي - تحقيق: مازن مبارك- دار النفائس: بيروت، لبنان- (١) ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م - ط(٥) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م- ص ٩١.

٢ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية- مصطفى حميدة - مكتبة لبنان: ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لوجمان- ط(١) ١٩٩٧م ص ١٣١.

بأكمله، فالتزمت مع الاسم بعدها ترتيباً لا تغير عنه، أما المخصوص فقد يتقدم على أداة المدح نعم أو بئس مع الاسم بعدها للعناية والاهتمام بالاسم المخصوص كما نص النحاة على ذلك. ولعل هذا ما ذهب إليه النحاة القدماء من العرب، فقالوا: "وهذه الأشياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه"^١. وعدها بعض علماء اللغة المحدثين من العرب، (أساليب خاصة) يقول كمال بدري: "وكما لا ينبغي أن نعرب (المثل) نحو: الصيف ضيقت اللبن، فكذلك لا ينبغي أن نعرب هذه الأساليب"^٢. وعدها بعض المحدثين، من الجمل المسكوكة^٣، وهذا ما تذهب إليه الباحثة في أن الجملة وحدة دلالية متكاملة، تؤدي معنى المبالغة في المدح أو الذم من غير اقتران بزمن أو حدث، ولا تدل على مسمى، لأن التعبيرات المسكوكة Expression Figges غير قابلة للإجراءات التصريفية، إلى جانب عدم خضوعها لسائر التفسيرات الزمنية التي توظف البنيات في النظام اللغوي. فضلاً عن أن هذه التعبيرات غير قابلة للتفكيك إلى وحدات معجمية^٤، وذلك لأنها كما يشير محمد الحناش، تقع في حيز الصور البلاغية من حيث دلالتها، دون أن تخضع للعمليات التوزيعية التي في التعبيرات العادية، فهي كتلة لغوية مترابطة العناصر يستحيل تفكيكها أو تجزئتها^٥. ولعل ذلك ما كان يرمي إليه فرانك بالمر في قوله: "إن الأقوال المأثورة والأمثال السائرة وحدات

١ الأصول في النحو - ١١٩/١، ١١٥، ١١٤. وينظر: شرح المفصل - ٧/١٥٠.

٢ الزمن في النحو العربي - كمال إبراهيم بدري - دار أمية للنشر والتوزيع: الرياض، ط (١) - ص ٩٩. وينظر: الفعل زمانه وأبنته - إبراهيم السامرائي - ص ٧٢.

٣ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان ص ١١٥. وينظر: رأي في أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر - خليل عمارة - المجلة العربية للعلوم الإنسانية. وينظر: linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes - AMAIRE, K.A- 1979- Manchester University- UK- Linguistics Department.

٤ ينظر: ملاحظات حول التعبيرات المسكوكة - ص ٣٤.

٥ ينظر: السابق - ص ٣٩.

دلالية مغلقة، وليست وحدات نحوية لعدم معرفتها صيغة الماضي^١. فأدى التركيب معنى جلياً تاماً يحسن السكوت عليه، يفصح المتكلم به للسامع أو القارئ عن شعور كامن بالمدح مع نَعَم أو الذم مع بَسْ، تخالطه رغبة في تأكيد ما يعبر عنه مدحاً أو ذمّاً. وربما كان توسيع البحث في أبواب النحو العربي على ضوء نحو الدلالة أمراً تقبله اللغة، وسبيلاً إلى إمكان الوصول إلى ما في التراكيب من معان، وهذا ما سنتبعه في الأبواب القادمة من البحث إن شاء الله.

١ مدخل إلى علم الدلالة - فرانك بالمر - ص ٨٦، ٨٥.

الفصل الرابع

حَبَّذا ولا حَبَّذا

ونرى، استكمالاً لعرض أسلوب المدح والذم بنعم وبئس، أن نناقش صيغتين آخرين من أكثر صيغ المدح والذم استعمالاً بعد نعم وبئس، وهما: حَبَّذا ولا حَبَّذا. وقد نص اللغويون العرب على أن (حَبَّذا) تجري مجرى (نعم) في العمل وفي المعنى، وقد أشار النحاة إلى أن فيها زيادة معنى في أن الممدوح بها محبوب للقلب، و(لا حَبَّذا) تجري مجرى (بئس) في العمل والمعنى كذلك، إذ تتضمن بعد المذموم من القلب وليس في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك^١.

وقد تعددت آراء النحاة في (حَبَّذا) مع اتفاقهم على أنها مكونة من مادة (ح.ب.ب)، يقول أبو البقاء العكبري: " (حَبَّ) فعل ماض، وأصله (حَبَّبَ) مثل: ظَرَّفَ"^٢. ويقول الرضي: " أصل (حَبَّ): حَبَّبَ، كظَرَّفَ؛ أي صار حبيياً، فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف"^٣.

ذهب فريق من النحاة إلى أن حبذا غير مركبة مكونة من (حَبَّ)، وهو فعل ماض جامد، و(ذا)، وهو اسم إشارة للمفرد مبني على السكون، في محل رفع فاعل للفعل (حَبَّ). ف(حَبَّ) فعل باق على فعليته و(ذا) باق على فاعليته من غير تركيب^٤.

١ يجري كلام النحاة العرب فيهما مجرى نعم وبئس، إلا أننا ندرسهما هنا بفصل مستقل لما تراهما في كثير من كتب النحاة تدرسان بمسائل مستقلة.

٢ ينظر: مع المرواع ٤٥/٥، والأشباه والنظائر ٢/٢٤٨، وشرح المفصل ٧/١٣٨.

٣ اللباب في علل الإعراب والبناء - ١/١٨٨.

٤ شرح الرضي على الكافية - ٤/٢٥٥.

وذهب آخرون إلى أنهما ركبا وصارا فعلاً وما بعده فاعل.

وذهب آخرون إلى أنهما ركبا وصارا اسماً واحداً، محله الرفع على الابتداء.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أبو علي الفارسي وابن يعيش وغيرهما إلى أن حبذا فعل وفاعل، فـ(حب) فعل، و(ذا) فاعل، ولكنهما لزمنا طريقة واحدة، حيث جمد الفعل، وجُعِلَ الفاعل مفرداً مذكراً على كل حال^١. وقد نسب أكثر النحاة هذا الرأي لسيبويه، يقول ابن مالك: "الذي اخترته من كون حبّ باقياً على فعليته وكون ذا باقياً على فاعليته، هو مذهب اختيار أبي علي، ذكر أبو علي كون حبذا فعلاً وفاعلاً في البغداديات الفارسي وابن برهان وابن خروف، وهو ظاهر قول سيبويه. وزعم قوم، منهم ابن هشام اللخمي، أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبراً عنه بما بعده. قال ابن خروف: حبّ فعل، وذا فاعله، وزيد مبتدأ، وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم عليه غير ذلك"^٢.

أما أبو علي الفارسي فقد صرح بأن (حبذا) فعل وفاعل^٣، ورد على من زعم أن (حبذا) اسم، فقال: "زعموا أن الفعل في (حبذا) مبني على الاسم، وأنهما جميعاً بمترلة شيء واحد"^٤، ويقول في الرد عليهم: "وليس يوجب امتناعك من الفصل بينهما كون الاسم مبنياً مع الفعل، فكذلك (حبذا) لا يجب أن يكون مبنياً، وإن لم يفصل بينهما".

١ ينظر: شرح المفصل ١٣٩/٧، والمسائل المشككة (البغداديات) ص ٢٠١، وشرح التسهيل ٢٣/٣.

٢ شرح التسهيل ٢٣/٣. وينظر: شرح جمل الزجاجي - ابن خروف الأشيلي - تحقيق: سلوى عرب - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ - ٥٩٩/٢.

٣ وهو رأي جمهور البصريين.

٤ البغداديات ص ٢٠١.

وهذا التأويل كأنه أقرب؛ لأننا لم نجد الاسم يُبنى مع الفعل، كما يبني الحرف مع الاسم، والاسم مع الاسم. وإن قامت على بنائه معه دلالة أتبع ولم يُدفع^١.

ومذهب النحاة هذا يحتاج إلى مناقشة من عدة أمور:

أولاً: إن حد الفعل لا ينطبق على (حبذا) لافتقارها إلى أهم عنصرين فيه، وهما الدلالة على الحدث والزمن.

ثانياً: إن (حبذا) لا تتصرف، والأفعال من خصائصها التصرف، يقول النحاس في تعريف الفعل: "الفعل ما دلَّ على المصدر، وحسُن فيه الجزم والتصرف، مثل: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"^٢.

ثالثاً: إن قولهم إن (ذا) اسم إشارة هو غير مسلم؛ لأن اسم الإشارة لا بد أن يشير إلى مسمى، ولا دلالة في (ذا) مع (حبذا) على مسمى، يقول الرضي: "وخلع منه الإشارة"^٣. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن (ذا) ليست اسم إشارة، وإنما هي زائدة، يقول الرضي: "وقال الربيعي: (ذا) زائدة، كما في: ماذا صنعت، والمخصوص فاعل (حب)"^٤. ويقول السيوطي: "وقال دُرَيْدٌ: (ذا) زائدة وليست اسماً مشاراً به"^٥.

١ السابق ص ٢٠٤.

٢ التفاع في النحو ص ١٤.

٣ شرح الكافية ٢٥٦/٤.

٤ السابق.

٥ هو عبد الله بن المنذر الأندلسي القرطبي النحوي، الملقب بدُرَيْدٍ، يفتح الدال والواو بينهما راء ساكنة، وورعاً صُغْرُ فُقَيْلٍ: دُرَيْدٌ. كان معروفاً بالنحو والأدب، وكان أعمى. شرح كتاب سيبويه وله شعر كثير. توفي لثلاث بقين من رجب سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. ينظر: السيوطي - بغية الوعاة - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا، بيروت - ٤٤/٢.

٦ المجمع ٤٦/٥.

رابعاً: إن قولهم إن (حبذا) فعل جامد، يناقضه دخول (لا) عليها؛ إذ إن (لا) لا تدخل على الفعل الجامد، يقول الأزهري: "لأن (لا) لا تدخل على فعل ماض جامد"^١.

أما أبو الحسن الأخفش وخطاب الماردي^٢ فقالا بفعلية (حبذا)^٣، بالاعتداد بها كتلة لغوية واحدة، ركبت من الفعل (حب) والاسم (ذا)، وما بعد (حبذا) يكون مرتفعاً على الفاعلية — (حبذا)، وقد استدلا بالأدلة التالية:^٤

الأول: أن الفعل أسبق وأكثر حروفاً من الاسم لذا ينبغي أن يُغلب على الاسم.
الثاني: أنهم صرفوه، فقالوا (لا يحبّذه).

الثالث: عدم الفصل بين (حب) و(ذا) وعدم تصرف (ذا) بحسب المشار إليه.

ويبدو أن رأي الأخفش وخطاب الماردي يحتاج إلى مناقشة على الوجه الذي بيناه في المذهب السابق، حيث لا ينطبق حد الفعل على (حبذا)، إذ لا تشير إلى حدث وزمان، بالإضافة إلى أن خصائص الأفعال من التصرف، ودخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث مفقودة فيها.

أما قولهم (لا يحبّذ) فقد قال العلماء إنه حكاية للفظ (حبّذا)، مثل حمدل وسبحل، ولولا، يقول ابن يعيش: "وقولهم: (لا يحبّذ)، كأنهم اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة، كقولهم: حمدل في حكاية الحمد لله، وسبحل في حكاية سبحان الله"^٥.

١ شرح التصريح ٩٩/٢.

٢ هو خطاب بن يوسف بن هلال الماردي، كان من جلة النحاة ومحققيهم، وهو صاحب كتاب الترشيح، وقد اختصر الزاهر لابن الأنباري. مات بعد الخمسين والأربعمئة. ينظر: بغية الوعاة ٥٥٣/١.

٣ الارتشاف ٢٩٩/٣.

٤ ينظر: شرح المفصل ١٤١/٧، شرح الجمل - ابن عصفور - ٦١٠/١.

٥ شرح المفصل ١٤١/٧.

وقد ضعف ابن مالك هذا الرأي، يقول: "وهو قول في غاية الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة من الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقواهما ومن إدعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم، كبرق نجره، وتأبط شرا".^١

أما مذهب الخليل ومن تبعه كالمبرد وابن السراج، فقد ذهبوا إلى أن (حبذا) اسم مركب من (حب) و(ذا)، وصارا كتلة لغوية واحدة، لزمّت طريقة معينة، يقول المبرد: "وأما (حبذا) فإنما كانت في الأصل: حبذا الشيء؛ لأن (ذا) اسم مبهم، يقع على كل شيء، فإنما هو (حب هذا)، مثل قولك: كرم هذا، ثم جعلت (حب) و(ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة".^٢

وقد استدلوا لمذهبهم بالأدلة التالية:^٣

الأول: إنه يستخدم للمذكر والمؤنث على حالة واحدة، ولو كان فعلاً لدخلت عليه تاء التانيث.

الثاني: إنه لا يجوز الفصل بين (حب) و(ذا)، ولو كان فعلاً لجاز، إذ يفصل بين الفعل وفاعله، نحو: ضرب زيداً عمرو.

الثالث: أن الاسم أقوى من الفعل، والفعل أضعف، فلما ركبا وجعلا شيئاً واحداً غلب جانب الاسمية.

الرابع: كثرة ندائه نحو: يا حبذا.

١ شرح التسهيل ٢٤/٣.

٢ المقتضب ١٤٥/٢.

٣ ينظر: الباب ١/١٨٨، و شرح المفصل ١٤٠/٧، و شرح التسهيل ٢٤/٣، و شرح الجمل - ابن عصفور ١/٦١٠،

و شرح الرضي على الكافية ٢٥٦/٤، والجمع ٤٦/٥.

الخامس: أنهم قالوا: (ما أحبيده!) فصغروه تصغير المفرد.

السادس: أنه قد وجد من الأسماء ما هو مركب نحو: بعلبك، ورام هرمز، وخمس عشرة، وأمثال ذلك كثير، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب.

ونرى أن هذا الرأي يحتاج إلى مناقشة من الأوجه الآتية:

أولاً: الاسم ما دلّ على مسمى في نفسه، وهذا الدليل مفقود في (حبذا) إذ تدل حبذا على معنى في غيرها، وقد أدرك العكيري ذلك فقال: "لأن حبذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل".^١

ثانياً: إن (حبذا) لا تقبل علامات الأسماء التي نصّ عليها ابن مالك؛ وهي التنوين، وأل التعريف، والإسناد إليه، والإضافة، والجر وحروفه، وعود الضمير عليه، أما دخول حرف النداء عليه فقد تأوله العلماء، حيث قالوا إن المقصود بالنداء محذوف، يقول العكيري: "وهذه الأوجه لا يعتمد عليها؛ لأن المنادى محذوف، تقديره (يا قوم) كما قالوا:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلا
ولا زال منهالاً بجرعائك القطر^٢

فادخلوها على الفعل "٣".

ثالثاً: لقد استشكل النحاة دخول (لا) على حبذا، وفي هذا يقول ابن عقيل:
"وفي دخول (لا) على حبذا خروج عما استقر في كلامهم؛ لأنه إن كان (حب) فعلاً، فاعله (ذا)، أو كان (حبذا) كله فعلاً، لزم دخول (لا) على الماضي الذي لا يتصرف،

١ الباب ١/١٨٨.

٢ ديوان شعر ذي الرمة - مطبعة كلية كمردج - تصحيح: كارل هنري هيس - ١٩١٩م، ١٣٣٧هـ - ص ٢٠٦.

٣ الباب ١/١٨٩.

وهي لا تصحبه، وإن كان حبذا كله اسماً لزم تكرار (لا) داخلة على المبتدأ، ولا يجوز إلا في الشعر، بخلافه للأخفش والمبرد؛ ولا يجوز كون لا ناصبة (حبذا)، نحو: لا رجل في الدار؛ لأن (حبذا) خصوص^١.

رابعاً: نص فريق من النحاة على أن قولهم: (ما أحبيدها!) بتصغير حبذا تصغير المفرد يعد " من الشذوذ الذي لا يستدل به على أصل "٢.

ولم يقف الخلاف في جملة حبذا ولا حبذا عند ما أثر عن القدماء من النحاة فحسب، وإنما امتد الخلاف فيهما إلى العصر الحديث، فأبدى بعض اللغويين المحدثين آرائهم فيهما استكمالاً لآرائهم في نعم وبئس:

فذهب تمام حسان إلى أن معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم، ولا معنى فيهما للاسمية أو الفعلية، يقول: " والذي يقال في نعم وبئس يقال في حبذا ولا حبذا فلا صلة لهما بمعنى مشتقات مادة (ح ب ب) وإنما يقوم التعبير بهذه الخوالب الأربع جميعاً مقام التعبيرات المسكوكة "٣. ويجري في إعرابها مجرى ما ارتضاه من إعراب جملة نعم وبئس، إذ المخصوص لديه هو المبتدأ، والخبر يشتمل لديه على الخالفة وضميمتها^٤.

وقد أدرك تمام حسان أن (حبذا) لا ترتبط بعنصر الزمان، فيقول: "على الرغم مما نسبته النحاة إلى الخوالب من معنى الزمن الماضي، فجعلوا خوالب المدح والذم

١ المساعد على تسهيل الفوائد - ١٤٢/٢.

٢ اللباب ١/١٨٩.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٥.

٤ السابق ص ١١٦ (بتصرف).

والتعجب على معنى الماضي، وقسموا خوالف الإخالة بين الماضي والحالية والاستقبال، فإن هذه الخوالف لا ترتبط بمعنى زمني خاص، ولا تتصرف تصرف الأفعال^١.

ولم يخرج مهدي المخزومي كثيراً عمّا ذهب إليه القدماء، إذ يرى أن (حبّذا) " فعل مركب جامد، ليس له إلا استعمال واحد، فقد ألحقت به (ذا)، وصارت معه بمنزلة الكلمة الواحدة، واستعمل استعمال (نعم) في إرادة المدح... ولا حبّذا، مسبوقة بأداة نفي، ولذلك يستعمل استعمال (بئس) في إرادة الذم^٢."

ويبدو أن المخزومي قد اقتضى في هذا الرأي أثر علماء العربية القدماء وسار على منهجهم، ولا جديد فيما يذهب إليه.

أمّا إبراهيم السامرائي فقد أنكر فيهما الاسمية و الفعلية مخالفاً القدماء، يقول: "ولذلك فقد كثرت أقوالهم في (حبّذا) ولم يقترّبوا من الحقيقة اللغوية^٣". ويرفض أن تكون (ذا) فاعلاً، فيقول: "أما القول بأن (ذا) فاعل فليس بسديد أيضاً، وذلك أن تركيب (حب) مع (ذا) جعلها كلمة واحدة، ولا يمكن أن تتصرف (حبّذا) إلى جملة... ثم إن (حبّ) لم يتضح أنّها أسندت إلى (ذا) فيؤدي هذا الإسناد إلى فائدة ما^٤". ويرتضي أن يعدها "لفظة يعرب بها العربون عن الحالات التي يمدحون فيه شيئاً أو يستحسنونه. فإذا قالوا: (حبّذا الهواء) فلا يعني هذا أن فيها إسناداً من قبل الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، بل إن القائل أراد أن يبدي إعجابه بالهواء مستحسناً طيبه فأرسل هذه العبارة^٥".

١ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١٨٨.

٢ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ١٩٩.

٣ النحو العربي نقد وبناء - ص ١١٩.

٤ الفعل زمانه وأبنيته - ص ٧٩.

٥ النحو العربي نقد وبناء - ص ١١٩.

ولمَّا أدرك السامرائي معنى الجملة في حبذا ولا حبذا، أراد أن يحللها على ضوء المعنى الكامن فيها، فقال: "وكم يكون أقرب إلى الحقيقة الوصفية أن نقول أن (حبذا) كلمة يراد بها المدح، و(الهواء) هو الممدوح مرفوع لأنه واقع في حيز جملة المدح"^١. ويبدو أنه تحليل عام لم يقف السامرائي فيه على تحديد ماهية كل عنصر في الجملة، ولو فعل لارتضينا مذهبه في أسلوب المدح أو الذم: حبذا ولا حبذا.

أمَّا خليل عمايرة فيذهب فيهما المذهب الذي يرتضيه في نَعَمَ وبِئْسَ، وقد فصلنا القول برأيه فيهما، إذ الجملة فيما يرى تخلو من فعل، و(نعم) لا تزيد على أنها عنصر توكيد^٢، ثم يقول: "وما ينطبق على نَعَمَ ينطبق على بِئْسَ وعلى حبذا ولا حبذا إلا أن (لا حبذا) قد دخل عليها عنصر تحويل آخر لنقلها من الإثبات إلى النفي أو من المدح إلى الذم"^٣.

والذي نراه لا يختلف عمَّا ذهبنا إليه في نَعَمَ وبِئْسَ، إذ هما، حبذا ولا حبذا، أداتا توكيد -مرتضين مذهب خليل عمايرة- لا علاقة لهما بالاسمية أو الفعلية، ولا معنى للإسناد فيهما، إنما جاءت (حبذا) لتفيد المدح، و(لا حبذا) لتفيد الذم والمبالغة في هذين المعنيين. ولقد كان الخلاف بين النحاة فيهما بين الاسمية أو الفعلية، أكبر دليل على بعدهما عن الاسم والفعل، إذ ما يتسم به الفعل من خصائص يختلف عما يتسم به الاسم، فضلاً عن عدم قبول حبذا ولا حبذا سمات القسمين وحدودهما معاً. وقد نصَّ بعض النحاة على عدم اتساق (لا حبذا) مع الاسمية أو الفعلية، بسبب دخول (لا) عليها، يقول السيوطي: "وقال أبو حيان: ودخول (لا) على حبذا لا يخلو من إشكال لأنه إن قُدِّرَ (حب) فعلاً، و(ذا) فاعله، أو حبذا كلها فعلاً، فـ(لا) لا تدخل على

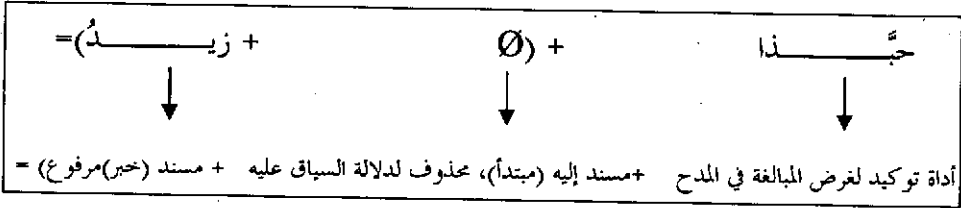
١ السابق.

٢ ينظر: في التحليل اللغوي - ص ٢٧١.

٣ السابق - ص ٢٧٢.

الماضي غير المتصرف، ولا على المتصرف إلا قليلاً. أو كلها اسماً، فإن قدّر في محل نصب لم يصح، لأنه على العموم نحو: لا رجل، وهو هنا مخصوص، أو رفع فكذلك لوجب تكرار (لا) حينئذ "١". كما لَمَحَ النحاة القدماء سمات الحرفية في (حَبِّذا، ولا حَبِّذا) وكادوا يصرحون بذلك لولا افتراض الأصل الذي تحولت عنه الأدواتان، واعتماد فكرة الإسناد لتمام الجملة، كما بينا. فهذا سيبويه يقرن حبذا بـ(لولا)، ولا خلاف في حرفية (لولا) لدى النحاة، يقول سيبويه: "ولكن (ذا) و(حبّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا"٢. ويقرنها العكبري بالحرف في لزومها معناه، ووقعها موقعه، فيقول: "لأن حَبِّذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل"٣.

وعلى هذا، فإن (حَبِّذا) كتلة لغوية واحدة، جاءت لتمنح الجملة الأصل معنى توكيد المدح والمبالغة فيه. إذ الاسم المرفوع بعدها طرف إسناد، فهو خير لمبتدأ محذوف دلّ السياق عليه، تقديره في (حَبِّذا زيدٌ): هو أو الممدوح زيدٌ، فالتركيب الجملي على هذا التحليل، يتمثل في :^٤



١ المص ٥١/٥.

٢ الكتاب ١٨٠/٢.

٣ الباب في علل الإعراب والبناء ١٨٨/١.

٤ استعرنا رموز خليل عمارة في تحليل التراكيب، كما ارتضينا منهجه في معالجة أسلوب المدح والذم على النحو

الذي طبقنا. ينظر: في التحليل اللغوي - ص ٢٧١.

= جملة اسمية مؤكدة لغرض المدح مع (حبذا) أو الذم مع (لا حبذا) المبالغ فيهما. ولا يجوز فيها الفصل بين أجزائها ولا تقلبم أحد أجزائها على الآخر، وقد أدت معنى تاماً يفصح عنه المتكلم مدحاً أو ذماً، فجرت في تركيبها مجرى الأمثال^١، أو هي من التعبيرات المسكوكة على حد تعبير بعض علماء اللغة المحدثين^٢.

أمّا (لا حبّذا) فهي أداة جاءت لأداء معنى (بئس) أي الذم والمبالغة فيه، وهي مركبة من (لا) التي تنفي مضمون (حبّذا) التي هي أصلاً للمبالغة في المدح ملحقة بنعم. فاستخدمت ككلمة واحدة تنفي المدح أو بعبارة أخرى تؤدي معنى الذم المبالغ فيه. مثلهما في هذا، حبذا ولا حبذا، مثل (نعم) التي تستخدم تعبيراً عن الإيجاب، و(لا) التي تكون لنفي هذا الإيجاب، فتقلب الأداة كلها بذلك إلى الذم بعد أن كانت للمدح.

١ ينظر: الكتاب ١٨٥/٢، الأنباري - أسرار العربية ص ١٠٨، ابن عصفور - شرح الجمل ٦٠٩/١.

٢ تمام حسان، وخليل عمايره. تنظر آراؤهما في: الفصل الثالث من هذا الباب.

الباب الثاني

أسلوب التعجب

الفصل الأول

أسلوب التعجب القياسي، وآراء النحاة فيه

أولاً: صيغتا التعجب القياسيتان بين الاسمية والفعلية عند النحاة:

لعل من المفيد قبل أن نبدأ دراسة هذا الأسلوب، أن نقدم له تعريفاً لغوياً كما جاء عند أصحاب المعاجم واللغة. يقول ابن منظور: "والتعجب أن ترى الشيء يعجبك، تظن أنك لم تر مثله. وقولهم: لله زيد! كأنه جاء به الله من أمر عجيب، وكذلك قولهم: لله دره! أي جاء الله بدره من أمر عجيب لكثرتة"^١. ويعرفه الجرجاني بأنه "انفعال النفس عما خفي سببه"^٢. ويكاد يتفق بعض النحاة العرب في تعريف التعجب مع مضمون ما ذهب إليه أرباب المعاجم، فيقول ابن عصفور مفصلاً تعريفه: "هو استعظام زيادة في وصف الفاعل، خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره"^٣، ثم قال: "وقولنا زيادة؛ لأن التعجب لا يجوز إلا مما يزيد و ينقص. فأما الخلق الثابتة فلا يجوز التعجب منها إلا ما شذ. وقولنا: وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره؛ لأنه لا يجوز التعجب إلا مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير، وإن وجد فقليل"^٤.

١ لسان العرب - ابن منظور - المكتبة التجارية، الشامية: مكة المكرمة - ط (١) ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م - مادة (عجب).

٢ التعريفات - الجرجاني - ص ٣٣.

٣ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - ٥٧٦/١، وينظر: شرح الرضي على الكافية - ٢٢٨/٤، واللباب في علل الإعراب والبناء ١٩٦/١، والتبصرة والتذكرة ٢٦٥/١، و شرح الفصل ١٤٢/٧.

٤ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - ٥٧٦/١.

والحقيقة أن التعجب لا يقتصر على الإعجاب فقط بل يشمل ما يذهب إليه علماء اللغة الغربيون المعاصرون بالتعجب وهو: الاستغراب Astonishment والدهشة Surprise والإعجاب Admiration. وهذا ما نجده ماثلاً بقوة في تعريف ابن يعيش: "اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدّهشة والحيرة، مثال ذلك أنا لو رأينا طائراً يطير لم نتعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع التعجب منه؛ لأنه خرج عن العادة وخفي سبب الطيران ولهذا المعنى لا يصح التعجب من القديم سبحانه لأنه عالم لا يخفى عليه شيء"^١.

ويأتي التعجب على أساليب ومعان عديدة، فهناك تعجب يؤدي بالتسبيح^٢، كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^٣. وقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا﴾^٤. وهناك تعجب يؤدي بالاستفهام^٥، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^٦، وقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^٧، وقوله: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾^٨. وتعجب بالقسم، فتقول: "تالله رجلاً، وسبحان الله رجلاً"^٩، "وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب"^{١٠}.

١ شرح المفصل - ١٤٢/٧.

٢ ينظر: الكليات - أبو البقاء الكفوي - دار الكتاب الإسلامي: القاهرة ط (٢) ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م - ٧٨/٢.

٣ مرم: ٣٥.

٤ الزخرف: ١٣.

٥ ينظر: مع الفواعم - ٦٤/٥.

٦ البقرة: ٢٨.

٧ النبأ: ١.

٨ الحاقة: ١، ٢.

٩ الكتاب: ٢٩٣/٢.

١٠ الكتاب: ٤٩٧/٣.

وغيرها كثير مما يسمى بالتعجب السماعي^١. إلا أن الذي يهمنا في هذه الدراسة، ما بُوب له في كتب النحو العربي تحت قسم التعجب القياسي، وله صيغتان هما: (ما أفعله) و(أفعل به)، وتسميان صيغتي التعجب القياسي.

انقسم النحاة العرب في صيغة التعجب القياسي (ما أفعل) إلى قسمين؛ أحدهما يذهب إلى أنها من الأسماء وهو مذهب جمهور الكوفيين، والآخر يقول بفعاليتها وهو رأي جمهور البصريين والكسائيين من الكوفيين.

واحتج الكوفيون لما يذهبون إليه بحجج نوجز أهمها، كما يأتي:^٢

١. الدليل على أن كلمة التعجب (أفعل) اسم أنها جامدة لا تتصرف، ولو كانت فعلاً لوجب أن تتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال. وقد اعترض البصريون على حجة الكوفيين هذه، فذهبوا إلى أن عدم التصرف لا يدل على اسمية الكلمة، فقد اجتمع القول على فعلية (ليس وعسى) وهما مع هذا لا يتصرفان. وإنما لم يتصرف فعل التعجب لأمرين:

أحدهما؛ أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف، لتكون أمانة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مضمن معنى ليس في أصله.

١ ينظر: شرح التصريح ٨٦/٢، مع الهوامع - ٥٦، ٥٥/٥، حاشية الصيان ١٧/٣.

٢ ينظر: الجمل في النحو - الخليل - تحقيق: فخر الدين قباوة - ط (١٤١٦هـ)، ١٩٩٥م - ص ٧٨، الأصول في النحو ١٠٠/١ - ١٠١، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٦، أسرار العربية ص ١١٣، اللباب في علل الإعراب والبناء ١/١٩٧-١٩٨-١٩٩، شرح المفصل ٧/١٤٣، التبصرة والذكرة ١/٢٧١، شرح الجمل - ابن عصفور ١/٥٨٣ - ٥٨٤، شرح التسهيل ٣/٣١، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٠، البسيط في شرح الجمل ١/١٨٠، اتلاف النصرة - ص ١١٨، شرح التصريح ٢/٨٨، الجمع ٥٤/٥٥، الأشباه والنظائر - السيوطي - مراجعة: فايز ترحيني - دار الكتاب العربي: بيروت - ط. (٣) ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - ١٣٣، ١٦٠/٤.

والثاني: أن المضارع يحتمل زمانين: الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يتعجب من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن، فكهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال، لئلا يصير اليقين شكاً.

٢. أنه يدخلها التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء.

وقد رد البصريون معترضين عليهم بأربعة أوجه^١:

أحدها: أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء، فإن التصغير على اختلاف ضروبه: من التصغير والتقليل والتعطف والتمدح يتناول الاسم لفظاً ومعنى، أما التصغير الذي يلحق فعل التعجب فإنما يتناوله لفظاً لا معنى.

الثاني: إنما دخله التصغير حملاً على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة.

الثالث: إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة، فأشبهه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عنه أصله.

الرابع: أن هذا الفعل أشبه الاسم في جموده.

٣. أن عينها تصح نحو "ما أقومه وما أبيعه" كما تصح العين في الاسم نحو "هذا أقوم منك، وأبيع منك" ولو أنها فعل لوجب أن تعل عينها بقلبها ألفاً. وقد اعترض البصريون فقالوا: التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح من حيث أنه غلب عليه شبه الأسماء

١ ينظر: الإنصاف ١/١٢٦، الأصول: ١/١٠٠، البسيط في شرح الجمل ١/١٨٠، شرح التسهيل ٣/٤٠،

التبصرة والتذكرة ١/٢٧٢، الأشباه والنظائر ٢/١٦٠.

بأن أُلزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله. كما احتجوا بأن هناك من الأفعال ما هو كذلك، كقوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾^١.

٤. الدليل أنها ليست بفعل وأن التقدير فيها ليس (شيء أحسن زيدا)، قولهم: (ما أعظم الله) إذ يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل.

أما رد البصريين فموجزه: أن معناه، إنما هو: أعظم الله؛ أي وصفه بالعظمة لا أن هناك شيئا صيره عظيماً.

٥. لا تلحقها الضمائر، ولا تاء التانيث. وقد رد البصريون محتجين بأنه إنما كان كذلك لأن فيه ضمير (ما)، وهي مفردة بكل حال. وكذلك امتناع تاء التانيث لأن (ما) مذكر.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى فعليتها مستدلين بالأدلة الآتية:^٢

١. دخول نون الوقاية عليها إذا وصلت بالياء نحو (ما أحسنني) ونون الوقاية تدخل على الفعل وليس على الاسم. وقد نص الصيمري على فعليتها؛ وذلك لأن ضمير المنصوب يتصل بها في قولك: ما أحسنني. إذا رددته إلى نفسك^٣. وقد رد الكوفيون بأن دخول نون الوقاية على الكلمة ليس دليل فعلية، إذ قد تدخل على الاسم نحو (قدني وقطني). فاحتج عليهم البصريون بأن (قدني، وقطني) من الشذوذ الذي لا يعول عليه، وإنما حسن دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول: " قدك

١ الجادلة: ١٩.

٢ ينظر: الأصول في النحو/١/١٠١، الإنصاف في مسائل الخلاف/١/١٢٦، أسرار العربية ص ١١٣، اللباب في علل الإعراب والبناء/١/١٩٧-١٩٨-١٩٩، شرح المفصل/٧/١٤٣، شرح التسهيل/٣/٣١، شرح الرضي على الكافية/٤/٢٣٠، ارتشاف الضرب/٣/٣٧، شرح التصريح/٢/٨٧-٨٨، مع المواع/٥/٥٤-٥٥، الأشباه والنظائر/٤/١٣٣-١٦٠.

٣ ينظر: التبصرة والتذكرة - ٢٧١/١.

من كذا، وقطك من كذا " أي اکتف به، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل، فكذلك حسن دخول هذه النون عليهما.

٢. ودليل فعليتها أنها تنصب المعارف والنكرات، وأفعل إذا كانت اسماً لا تنصب إلا النكرات خاصة على التمييز. فرد الكوفيون عليهم بعدد من الشواهد التحوية التي جاء فيها التمييز معرفة منصوباً بأفعل التفضيلية، يقول الحارث بن ظالم:^١

فما قومي بثعلبة بن بكرٍ
ولا بفزارة الشعر الرقابا

فنصب الرقابا بالشعر وهو جمع أشعر.

وقال الآخر:^٢

ونأخذ بعذه بذناب عيشٍ
أجب الظهر ليس له سنامٌ

إلا أن البصريين ردوا عليهم استدلالهم بهذه الأبيات، قائلين: إن هذه الأبيات وإن صححت روايتها فإنها من باب (الحسن الوجه) تشبيهاً بالضارب الرجل، وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز.

٣. أن آخرها مفتوح، وهذه علامة الفعل الماضي، ولو كانت اسماً لما كان لبنائها على الفتح وجه، ولكانت مرفوعة لكونها خيراً لـ(ما). كما ذهبوا إلى إن (أفعل) هذه تنصب المتعجب منه على أنه مفعول به، ولا تجوز إضافته إليه على الفتح أبداً، ولو كان اسماً لأعرب.

١ الإنصاف في مسائل الخلاف - ١/١٣٣، ١٣٤.

٢ المصدر السابق.

إلا أن الكوفيين يرون أن فتح آخره على أن التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر أفعل في التعجب ونصبوا زيدا فرقا بين الاستفهام والتعجب. ومن وجه آخر فانه فتح لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره، إلا أنهم لم ينطقوا بحرف التعجب وضمّنوا معناه فاستحق البناء. إلا أن البصريين قد ردوا اعتراضهم هذا، فذهبوا إلى أن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما، والتعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب، والاستفهام لا يحتمل الصدق والكذب، فلا يصح أن يكون أصلاً له.

أما الصيغة الثانية للتعجب (أفعل) فقد أجمع النحاة على فعليتها لأنها: "على صيغة لا تكون إلا للفعل"^١. أما عن اسميتها فقد أورد السيوطي وأبو حيان رأيا لابن الأنباري يذهب فيه إلى اسمية (أفعل)، يقول السيوطي: "زعم ابن الأنباري (الثانية) أي: أفعل به اسماً لكونه لا تلحقه الضمائر"^٢. وأورد ابن أم قاسم المرادي عنه ما يؤيد ذلك فقال: "وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على اسمية. قال: وأحسن لا يتنى ولا يجمع ولا يؤثث لأنه اسم"^٣. ويبدو أن هذا الرأي المنقول عن الأنباري فيه شك، ولاسيما أن الأنباري نفسه قد صرح بفعلية (أفعل) في إنصافه^٤.

هذه أبرز آراء النحاة العرب من البصريين والكوفيين في صيغة التعجب القياسية، وقد فصلنا آراء كل فريق منهما وحججه في اسمية أو فعلية كلمة التعجب (أفعل)، لنتمكن من مناقشة هذه الآراء ومحاورتها ورد بعضها واعتماد قسم منها في بناء ما نراه:

١ شرح التصريح ٢ / ٨٨ .

٢ مع المواع- ٥٥/٥، وينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٣٤.

٣ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - المرادي - تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات

الأزهرية: القاهرة- ط. (١) ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م- ٣/ ٦٣.

٤ الإنصاف في مسائل الخلاف- ١٤٦/١.

ولعل ما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة في النقاط الآتية:

أولاً: نحاول في هذا البند أن نطبق المعيار الذي حدده النحاة وارتضوه حداً لكل من الاسم أو الفعل أو الحرف، استناداً إلى ما ذهب إليه سيبويه وتبعه فيه العلماء إلى يومنا هذا.

نعلم أن الفعل - كما أوردنا تعريفه سابقاً لدى سيبويه والسيرافي وغيرهما^١ - ما دل على حدث وزمن. وقد ذكر ابن مالك خصائص الفعل فقال: ^٢

بنا فَعَلْتُ وَأَتَتْ، ويا افْعَلِي ونون اقْبَلْنَ فَعْمَلٌ يَنْجَلِي

وقد زعم نحاة البصرة أن كلمة التعجب فعل في الزمن الماضي، وهو قول لا يتفق مع الحد الذي وضعه النحاة العرب للفعل، استناداً إلى ما نصَّ عليه فريق منهم، يقول ابن أبي الربيع: "وأما فعل التعجب فقد أجرته العرب مجرى الاسم في تصغيره وتصحيحه، وليس فيه دلالة على الزمن الماضي"^٣، "ولا حدث فيه أصلاً"^٤. وهذا ما يُعرف به الفعل عن سائر الكلم.

وقد ذهب جماعة من النحاة، فيما رواه البطليوسي^٥، إلى أن الفعل ما حسنت فيه تاء التأنيث. ومن المعلوم أن هذه التاء لا تدخل على كلمة التعجب، ولما كانت التاء من العلامات الشكلية التي تدل على فعلية الكلمة ولم يكن منها شيء في صيغتي التعجب، فإن ذلك مسوغ لإخراج أفعال التعجب من طائفة الأفعال.

١ ينظر الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث.

٢ شرح ألفية ابن مالك - أبو عبد الله بن النازم - ص ٢٥.

٣ البسيط في شرح الجمل - ٥٨٠/١.

٤ حاشية الصبان ٢١/٣.

٥ إصلاح الخلل - ص ٢١.

كما أننا إذا عرضنا كلمة التعجب على بقية خصائص الأفعال، فإننا لا نجدها تقبل تاء الفاعل ولا نون النسوة، ولا ياء المخاطبة، ولا تدخل عليها أدوات النصب أو الجزم. ولما لم تكن هذه الكلمة تقبل خصائص الفعل ولا حذّه، فإن إدراجها في الفعلية تصنيف يحتاج إلى دراسة.

ثانياً: نعلم أن التصرف إلى المضارع، والأمر، واسم الفاعل، من خصائص الأفعال. يقول النحاس: "الفعل ما دل على المصدر وحسن فيه الجزم والتصرف مثل: قام ويقوم وقعد ويقعد وما أشبه ذلك"^١. وكلمة التعجب (أفعل، أو أفعل) لا تتصرف على النحو الذي ارتضاه النحاس وغيره للفعل، فلا يأتي منها فعل مضارع ولا أمر ولا مصدر... الخ، يقول ابن يعيش: "و أما أفعل في التعجب ففعل ماضٍ غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل، فلا تقول في: ما أحسن زيداً، ما يُحسن زيداً، ولا نحوه من أنواع التصرف"^٢. ويقول أبو حيان: "ولا تتصرف هذه الصيغ، لا تستعمل من (ما أفعله) مضارع ولا أمر، ولا من (أفعل) (به) ماضٍ ولا مضارع"^٣. وقد نبّه سيبويه من قبل إلى هذا الأمر، فقال: "ولا تقول فيه: ما يُحسن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا"^٤. ويقول عن كلمتي التعجب: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجز مجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه"^٥. ويتضح من قول سيبويه هذا، أمران:

أولاً: أن صيغتي التعجب غير متصرفتين، والأفعال متصرفة، فهما بهذا على خلاف الأفعال.

١ التفاحة في النحو - ص ١٤.

٢ شرح المفصل - ١٤٣/٧، وينظر: الأصول في النحو ٩٨/١، وشرح التسهيل ٤٠/٣.

٣ ارتشاف الضرب - ٣٧/٣، وينظر: شرح التصريح ٩٠/٢.

٤ الكتاب ٧٣/١. وينظر: حاشية الصبان ٢١/٣، وكتاب الجمل في النحو - أبو القاسم الزجاجي - ص ٩٩.

٥ الكتاب ٧٢/١.

ثانياً: أن سبويه لم يصرح بفعليتهما، إنما أراد أنهما يجريان مجرى الفعل من حيث العمل؛ وذلك لتسوية حركة (الفتحة) على الاسم المنصوب بعد صيغة التعجب (ما أفعل)، على ضوء نظرية العامل وما يقتضيه النحو التعليمي. ومن ثم فإن ما يجري مجرى الفعل ليس بالضرورة أن يكون فعلاً، إذ لا خلاف في أن اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما يعملان عمل الفعل وهي غير أفعال عند جمهور البصريين.

ولما كان التصرف مما يختص به الفعل، ولا تصرف في كلمة التعجب، أخذ جمهرة من البصريين يعللون عدم تصرفها، فذهب المراد إلى أن التعجب معنى من المعاني، والمعاني لا تصرف، والأفعال متصرفة، يقول: "وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف، لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمثابة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك"^١. وقال ابن السراج: "وإنما لزم فعل التعجب لفظاً واحداً ولم يتصرف ليدل على التعجب"^٢. وقال الصيمري: "إنما لم يتصرف؛ لأنه تضمن ما ليس له في الأصل، إذ أصله الخبر دون التعجب، وهو (حسن زيداً جداً) فلما نقل عن الخبر (المحض) إلى التعجب ألزم لفظاً واحداً ولم يصرف"^٣.

ولما كانت صيغة التعجب تلتزمان صورة واحدة لا تتغيران عنها، أخذ النحاة يبحثون لهما عن أصل تحولتا عنه، فذهبوا إلى أن الأصل في صيغة التعجب الأولى (ما أفعل)، في نحو: ما أحسن زيداً؛ حسن زيداً، يقول ابن السراج: "ثم نقلناه [من] (فعل) فقلنا: شيء أحسن زيداً"^٤. ويقول ابن يعيش: "فان قيل: ولم يختص هذا الفعل ببناء أفعل؟ فالجواب: لأنه منقول من الفعل الثلاثي للتعدي فهو بمثابة ذهب وذهبته، فإذا

١ المقتضب - ١٧٥/٤.

٢ الأصول في النحو - ٩٨، ٩٩/١.

٣ التبصرة والتذكرة - ٢٧٢/١.

٤ الأصول في النحو - ٩٩/١.

قلت: ما أَحْسَنَ زيداً، فأصله: حَسُنَ زيدٌ، فأردت الإخبار بأن شيئاً جعله حسناً فنقلته بالهمزة^١.

كما أخذ النحاة يبحثون عن أصل لصيغة التعجب الأخرى (أفعل بـ)، يقول ابن أبي الربيع: "من إصلاحهم اللفظ قولهم: أحسن زيد، والأصل: أحسن زيد، ثم لما أرادوا التعجب غيروا اللفظ إلى أفعل، فصار: أحسن زيد، فكهوا اللفظ فادخلوا الباء ليزول ذلك القبح، فصار: أحسن زيد^٢". ويقول الصبان: "أصل أحسن زيد، أحسن زيد؛ أي: صار ذا حُسن، فهمزته للضرورة (قوله ثم غُيِّرَت الصيغة) أي عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء، هذا ما ظهر لي^٣".

وبإنعام النظر في مجمل هذه الأقوال، نجد أن النحاة كأنهم قد وضعوا لصيغة التعجب (أفعل أو أفعل) أصلاً افتراضياً وهو الفعلية، تؤدي الجملة فيه معنى الخبرية، ثم تحول المعنى من خبري إلى إنشائي، فجمدت معه ولم تتصرف لأنها التزمت المعنى الجديد. ولعل القول بالأصل الافتراضي هذا ناجم عن الأخذ بالمنهج التعليمي في النحو الذي سار عليه النحاة العرب في تقسيم الجملة وفقاً لفكرة الإسناد، التي يرون أنها تعد ركناً رئيساً لا بد منه في تكوين الجملة، ولا إسناد إلا في اسم أو فعل. وعليه، بحثوا عن أصل لـ(أفعل أو أفعل) في التعجب، كما بينا.

والذي نراه أن القول بهذا الأصل قول لا دليل عليه، إنما هو أصل مفترض، إذ لم يرد فيما جاء عن العرب التعبير عن التعجب مع المبالغة فيه في جملة الأصل المقدر؛ أي: حَسُنَ زيدٌ، ويقصدون بها معنى ما أَحْسَنَ زيداً، ولا أَحْسِنَ زيدٌ. بمعنى أحسن زيد،

١ شرح المفصل ١٤٣/٧.

٢ البسيط في شرح الجمل - ٧٤٤/٢.

٣ حاشية الصبان ١٨/٣-١٩ وينظر: مع الموامع - ٥٨/٥.

ولعل هذا ما دعا أحد النحاة عند تقدير الأصل أن يقول: "هذا ما ظهر لي"^١، وليس بالضرورة أن ما يظهر له هو الواقع الفعلي للاستعمال اللغوي، وإنما هو تعبير عن إحساس، وليس الإحساس من الأمور التي تحكمها القوانين والقواعد.

ثالثاً: إن المشاهدة الصرفية لكا "تعجب (أفعل) بالفعل الماضي، و(أفعل) بالأمر، كانت إحدى القرائن التي اعتمد عليها جمهرة البصريين في الحكم على فعليتهما. ولعل فيما نص عليه سيبويه ما يؤيد ذلك، يقول سيبويه: "وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل. ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل. فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبداً"^٢. وعلى هذا، نرى أن التماثل في الصيغ لا يصلح لتعميم الحكم، إذ نجد أن اسم التفضيل جاء على وزن أفعل ولا خلاف في إسميته، وهي حجة الكوفيين كما بينا.

وقد كان النحاة يدركون بُعد معنى (ما أفعل) عن معنى الفعل الماضي الموضوع له أصلاً، وبُعد (أفعل) عن معنى فعل الأمر، معللين وجودهما على هاتين الصيغتين، لغاية إنشاء التعجب، يقول الرضي: "وإنما لم يصرف على هذا القول، أفعل، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقل: أحسنا، أحسنوا، أحسني، أحسن، لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهل ذلك انحاء معنى الأمر فيه كما انحى في: ما أفعل، معنى الجعل، وصار معنى أفعل به كمعنى ما أفعل، وهو محض إنشاء التعجب."^٣.

١ حاشية الصبان ١٩/٣.

٢ الكتاب ٩٨/٤.

٣ شرح الرضي على الكافية - ٢٣٥/٤.

وقد تساءل أحدهم عن سبب استخدام صيغة الأمر في التعجب وليس بأمر حقيقة، فقال مجيباً " إنما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح"^١. وتساءل آخر فقال: " فان قيل: فلاي شيء جاء فاعله مظهراً وهو أمر؟ فالجواب: إنه إنما جاء ذلك لأنه ليس بأمر صحيح، ألا ترى أن معناه التعجب"^٢. وقد صرح ابن يعيش بأن استخدام صيغة الأمر في (أفعل) لا تدل على أنه فعل أمر، ويعمل ذلك قائلاً: " فان قيل: فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر وإدخال الباء معه؟ قيل: أرادوا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى. أما التوسع فظاهر لأن تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد، وأما دخول الباء فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب إذ لو أريد الأمر لكان كسائر الأفعال، ويتعدى بما تتعدى تلك الأفعال فكنت تقول في: أحسن يزيد؛ أحسن إلى زيد، لأنك تقول: أحسنتُ إلى زيد ولا تقول: أحسنتُ يزيد"^٣. ويصرح السيوطي بأن أفعل في باب التعجب ليس أمراً، يقول: " وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة، وليس بأمر حقيقة"^٤. ويقول الأزهري في هذا الصدد: "وليس أفعلُ أمراً من أفعلَ لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور لأنها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل"^٥.

ويبدو واضحاً من النصوص التي نقلنا، أن علماء العربية قد تنبهوا إلى الاختلاف الدلالي بين فعل الأمر وصيغة التعجب (أفعل بـ)، وأن التماثل بينهما لا يتجاوز الشكل والاتساق في الرسم الإملائي. وفي هذا ما يؤيد ما نذهب إليه في أن صيغة

١ أسرار العربية - ص ١٢٢ - ١٢٣.

٢ شرح جمل الزحاجي - ابن عصفور - ٥٨٨/١.

٣ شرح المفصل - ١٤٨/٧.

٤ مع الهوامع ٥/٥٧.

٥ شرح التصريح ٢/٩٠.

٦ دار خلاف بين النحاة في صيغة التعجب (أفعل بـ)، سنينته في موضعه من هذا الباب.

التعجب (أفعلٌ بـ) ليست منقولة عن فعل الأمر، فضلاً عن أنها لا تقبل خصائص الأفعال ولا ينطبق عليها حد الفعل، كما بينا.

رابعاً: لقد دافع البصريون عن فعلية صيغتي التعجب (أفعلٌ أو أفعلٌ بـ) مع عدم تصرفهما، بأن (ليس وعسى) غير متصرفتين ولم يخرجهما ذلك عن كونهما من الأفعال، وقد بينا حججهم، يقول الأزهرى: " (فالأول) وهو ما أفعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة الماضي. (والثاني) وهو أفعلٌ به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وملازمة صيغة الأمر".^١ نقول إن إجماع البصريين على فعلية ليس وعسى أمر فيه نظر، إذ نجد أن بعض النحاة من أصحاب الترجمة البصرية قد قالوا بحرفيه (ليس وعسى) ومنهم ابن السراج وأبو علي الفارسي، يقول السيوطي: "وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس، مستنداً إلى عدم تصرفهما. ووافقه في الأولى ثعلب، وفي الثانية الفارسي وابن شقير".^٢

خامساً: أجاز النحاة الفصل بين (ما) و(أفعلٌ بـ) (كان) وعدوها زائدة، والزيادة في المبني، كما نعلم، تؤدي إلى زيادة في المعنى، ولا معنى في (كان) غير دلالة الزمن الماضي، ودخولها في تركيب التعجب يصرف المعنى إلى الماضي؛ إذ إن التعجب يكون مما هو مشاهد مائل أمام المتكلم، ولا دلالة في هذا على زمن ماض، ومن ثم فإن القول بأن صيغة التعجب (ما أفعلٌ) فعل ماض يتناقض مع ورود بعض الجمل التعجبية مفضولة بـ(كان)؛ إذ إن (كان)، كما نعلم، فعل في زمن ماض، وليس من المؤلف في العربية أن يدخل فعل ماض على فعل ماض ليحمله يفيد معنى الماضي. ولعل ما نصّر عليه كثير من النحاة العرب من خلو فعل التعجب من دلالة الزمن الماضي يؤيد ذلك.

١ شرح التصريح ٩٠/٢.

٢ مع المواضع ٢٧/١.

يقول سيبويه: "وتقول: ما كان أحسنَ زيداً، فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى"^١.
 ويقول ابن مالك: "ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على الماضي، وكان التعجب
 منه صالحاً للمضي أجازوا زيادة (كان) إشعاراً بذلك عند قصده نحو: ما كان أحسنَ
 زيداً"^٢. ويقول أبو حيان: "وأفعل مسلوب الدلالة على الماضي وزمانه حال، وما حكاه
 ابن بابشاذ^٣ وابن الدهان^٤ عن المبرد، فإذا أردت الماضي المنقطع قلت: ما كان أحسنَ
 زيداً"^٥. أما إذا أردت الدلالة في التعجب بالاستقبال "جيء بيكون"^٦.

ولا نجد أن النحاة العرب قد اجمعوا على تحديد زمن ما لكلمة التعجب "فمنهم
 من ذهب إلى أنه بمعنى الحال، واستدلوا بأنك لا تقول: ما أحسن زيداً، إلا وهو في
 الحال حسن ... ومنهم من ذهب إلى أنه بمعنى الماضي، إبقاء للصيغة على بابها"^٧.
 ومنهم من علل إخراجها عن معنى الحال فقال: "لأن فعل الحال لا يتكامل حتى
 ينتهي"^٨. ومنهم من أخرجها عن الدلالة على المستقبل: "إذ المستقبل معدوم"^٩. ومنهم
 من عدّها ماضياً دون دلالة على الحال أو المستقبل فقال: "لأن التعجب إنما يكون مما
 وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون"^{١٠}. ولعل أكثر النصوص

١ الكتاب - ٧٣/١.

٢ شرح التسهيل - ٤٢/٣.

٣ هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ، من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، المختب في النحو، شرح النخبة. ينظر:
 بغية الوعاة - ١٧/٢.

٤ هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام. ينظر: بغية الوعاة - ٥٨٧/١.

٥ ارتشاف الضرب ٣/٣٨، وينظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٦٩، و شرح المفصل - ١٥٠/٧، و شرح الرضي
 على الكافية ٤/٢٣٣.

٦ حاشية الصبان ٣/٢٥.

٧ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - ٥٨٤/١.

٨ اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٩.

٩ اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٩.

١٠ الأصول في النحو ١/٩٩.

إيضاحاً لاختلاف النحاة في تصوّر زمن محدد لكلمة التعجب، بل في تصور دلالة زمن فيها أصلاً، ما أورده السيوطي جامعاً الأزمنة الثلاثة في صيغة واحدة، فقال: "يدل على الثلاثة: الحال، الماضي، والاستقبال. ويقيد في الماضي بكان وأمسى، وفي الحال بالآن، وفي الاستقبال بيبكون ونحوه من الظروف المستقبلية... قاله ابن الحاج".^١ ولعل في هذا النص ما يدعم القول بأن كلمة التعجب لا دلالة فيها على زمن، وإنما معنى الزمن يظهر في التركيب من دلالة العناصر الزمنية التي تسند إليها نحو: كان، أمسى، الآن، يكون... الخ. إذ لو كانت صيغة التعجب تدل على الماضي بنفسها لما كان ثمة غرض من إدخال (كان) عليها فتصبح (كان) عندئذ من الحشو الذي تأباه العربية وتفخر بعدم ميلها له. ولو كانت تدل على الحال بصيغتها لما كانت هناك حاجة لوجود (الآن) في جملتها، ومن المعلوم أن الآن ظرف يشير إلى الحال بلا مواربة. أما عندما أدخلت عليها (يكون) فقد أصبحت تدل على الاستقبال. وبذا يتضح، بلا ريب، أن الذي دل على الاستقبال هو دخول (يكون) على الصيغة وليس الصيغة بذاتها.

ولئن كان النحاة ينصون على أن صيغة (أفعل) لا تحمل دلالة على الماضي، ولا تشير بذاتها إلى الحال أو الاستقبال، فإن قولهم بأنها في التعجب فعل ماضٍ، أمر مردود بهذا الذي ينصون عليه. وإن كانت تخلو من الإشارة إلى زمن، وهي حقاً كذلك، ولا حدث فيها، لأنها تعبر عن انفعال نفسي لدى المتكلم تجاه موقف معين، قد يكون في الماضي أو الحال أو الاستقبال، فإنها بذلك تكون قد دخلت من العنصرين الرئيسيين في حدّ الفعل، ويكون بذلك إلحاقها بالفعلية ضرباً من القسرية في التصنيف ترتب عليه قسرية في البحث عن فكرة الإسناد، وترتب على هذا محاولة تفسير وجود الحركة الإعرابية على الاسم بعد الصيغة الأولى، ولتفسير حرف الجر أمام الاسم بعد الصيغة الثانية.

١ مع المواع ٦١/٥، وينظر: حاشية الصبان ٢٥/٣.

سادساً: من المعلوم أن من خصائص الفعل تصرفه في نفسه - كما بينا - وفي جملته، كأن يتقدم المنصوب عليه، فتقول: زيداً ضرب عمرو، أو يتقدم فاعله عليه، (عند أهل الكوفة)، فتقول: عمرو ضرب زيداً. إلا أن كلمة التعجب لا تقدم فيها لأحد أجزاء جملتها على الآخر، يقول سيبويه: "ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه"^١. ويقول ابن يعيش: "صيغة التعجب تجري على مناج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقدم المفعول فيه على (ما) ولا على الفعل، فلا يجوز ذلك في ما أحسن، ولا ما زيداً أحسن، كما يجوز ذلك في غير التعجب من نحو: زيداً عبدُ الله أكرم، وعبدُ الله زيداً أكرم"^٢. ويقول أبو علي الشلوين جامعاً حكم منع التصرف بالتقدم في كلتا الصيغتين من التعجب: "ولا يتقدم المنصوب بعد (ما أفعل) على (أفعل)، فلا تقول: ما زيداً أحسن، ولا زيداً ما أحسن، ولا المجرور بعد (أفعل) على (أفعل) باتفاق، فلا يقال في (أحسن به): به أحسن"^٣.

ومن خصائص الأفعال أيضاً؛ جواز الفصل بين الفعل ومعموله، كأن يُفصل بالظرف، فتقول: جاء اليوم زيد، أو بالحال فتقول: جاء ركباً زيد، أو بالنداء: جاء يا عبد الله زيد، أو بالقسم: رأيت والله عبد الله....

والحكم في التعجب على خلاف ذلك، فالفصل بالظرف أو نحوه بين فعل التعجب والمتعجب منه مختلف فيه، فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى منع ذلك واحتجوا بأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم:

١ الكتاب ١/٧٣.

٢ شرح المفصل ٧/١٤٩، وينظر: شرح التصريح ٢/٩٠، والأشباه والنظائر ١/٩٢.

٣ التوطئة - أبو علي الشلوين - تحقيق: يوسف المطوع - ١٤٠١هـ، ١٩٨١م - ص ٢٦٩، وينظر: شرح

الكافية ٤/٢٣٢، والارتشاف ٣/٣٨، ومع المراجع - ٦١/٥.

"الصيفَ ضيعت اللبَن" ^١، ومنها: أن هذه الصيغة لما جُعِلت إنشاءً للتعجب التزم فيها طريقة واحدة؛ لأن كل لفظ صار عَلماً لمعنى من المعاني، فالقياس ألا يُتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم، ومنها: قياس امتناع الفعل على التقدم والتأخير ^٢. وذهب آخرون كالجرمي والفراء والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور، نحو قولك: ما أَحَسَّنَ اليومَ زيداً، وما أَجْمَلَ في الدارِ بكرةً. واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة (إن) في الحروف وأنت تجيز الفصل في إن بالظرف من نحو: إن في الدارِ زيداً، وليت لي مثلكَ صديقاً، وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز وإن ضعف لأنه لا يتقاصر عن الحروف ^٣.

أما الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، فلا خلاف في امتناع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه كالحال والمنادى، وهو رأي ابن مالك، وقد نقضه أبو حيان فقال: "ذهب الجرمي وهشام إلى جواز الفصل بينهما بالحال، والجرمي إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر نحو: ما أَحَسَّنَ إحساناً زيداً، ومذهب الجمهور المنع في المسألتين" ^٤.

-
- ١ ينظر: شرح المفصل ١٥٠/٧، واللباب في علل الإعراب والبناء ٢٠٢/١، والتبصرة و التذكرة ٢٦٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢، وشرح التسهيل ٤٠/٣، وارتشاف الضرب ٣٧/٣.
 - ٢ ينظر: الفصول الخمسون لابن المعطي - زين الدين أبي الحسن يحيى بن عبد المعطي المغربي - تحقيق: محمود محمد الطناحي - مكتبة الإيمان: مصر ١٩٧٧م - ص ١١٧.
 - ٣ ينظر: شرح المفصل ١٥٠/٧، واللباب في علل الإعراب والبناء ٢٠٢/١، والتبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢، وشرح التسهيل ٤٠/٣، وارتشاف الضرب ٣٧/٣.
 - ٤ ارتشاف الضرب ٣٧/٣.

وأما الفصل بالمنادى فقال بدر الدين بن مالك لا خلاف في منع ذلك، وقد
جوّزه أبوه، أبو عبد الله بن مالك، محتجاً بقول علي بن طالب رضي الله عنه لما قتل
عمار بن ياسر: "اعزّز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدّلاً".^١

وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو: ما أحسن لولا بخله زيداً. فرد
عليه أبو حيان والمرادي فقالا: ولا حجة له على ذلك.^٢

وبإنعام النظر في مجمل هذه الأقوال، نجد أنّ الخلاف بين النحاة جاء في الفصل
بين المتعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور أو الظرف. فالذين يمنعون الفصل يذهبون
إلى أن التعجب يجري مجرى المثل للزومه طريقة واحدة، وتركيباً محدداً فلا يجوز فيه
الفصل. أما المحيزون فقد قاسوا فعل التعجب بـ(إن)، وهي مما يجوز الفصل بينها وبين
معمولها بالظرف أو الجار والمجرور. ونميل إلى رأي الفريق الأول، أي المانعين؛ لأنه
الوجه في الاستعمال اللغوي، إذ لم يرد عن العرب نظير بخلافه، إنما اعتمد المحيزون على
أمثلة مصنوعة لم يثبت ورودها عن العرب، ولئن جاء عن العرب منها شيء، فإن
ذلك، في ما نرى، لا يخلُ بدلالة التعجب ولا يكون جملة التعجب تجري مجرى المثل
وتلزم طريقة واحدة؛ لأن الجار والمجرور والظرف هما قيدان محددان للزمان أو المكان،
وعند دخول أحدهما جملة التعجب فذلك لأن دلالة الجملة تقتضيه. ففي قولك: ما
أحسن في الدار زيداً، جاء الجار والمجرور بين كلمة التعجب والمتعجب منه، ووروده
في ثانيا الجملة يقتضي دوراً دلاليّاً تحتاج إليه جملة التعجب، وهو تحديد مكان المتعجب
منه. وكذلك عندما نقول: ما أحسن اليوم زيداً، فإن الظرف (اليوم) يُعدّ محدداً زمانياً
في جملة التعجب. ويؤيد ما نذهب إليه ما قاله محمد الحمصي في هذا الصدد: "وإنما

١ ينظر: الارتشاف ٣/٣٨، والمجموع ٥/٦١.

٢ ينظر: شرح التصريح ٢/٩٠، والمجموع ٥/٦١، والارتشاف ٣/٣٨.

يفيد الظرف والجار والمجرور حين يقعان هذا الموقع قيد التعجب بما يجملانه من دلالة الزمان أو المكان^١.

أما القول بجواز الفصل بالحال أو المصدر أو لولا الإمتناعية، فلا يعدو أن يكون آراء فردية لا حجة فيها^٢، ولا تثبت أمام مذهب الجمهور المانع لها^٣. فضلاً عن أن المحيز منهم قد اعتمد على أمثلة مصنوعة لم يرد لها نظير في الاستعمال اللغوي.

أما الفصل بالنداء، وقد أجازته أبو عبد الله بن مالك، فلا نرى فيه العلة التي ذهب إليها بعض النحاة المانعين الفصل فيما احتجوا بأن ذلك يؤدي إلى فصل أجزاء الجملة وخروجها عن السبك الذي وضع لها؛ لأن النداء لا يعدو أن يكون وسيلة لتبنيه المخاطب، أو لفت انتباهه، أو هي وسيلة تقريب المخاطب إلى النفس أو التحبب له^٤، قد يأتي في بداية الجملة، في نحو: يا زيدُ ما أجملَ السماء!، أو في نهايتها، نحو قولك: ما أجملَ السماء يا زيدُ!، وقد يرد في ثنايا الجملة نحو: ما أجملَ يا زيدُ السماء!، ومن ثم فإن ورودها في الجملة لا يؤدي إلى فصل أجزاء التركيب أو تغيير سبكه، ولا يؤثر ذلك في بقاء الجملة على معناها وتلاحم عناصرها، ويؤيد ذلك أن النحاة عدوها (جملة معترضة) عندما تتوسط في الجملة، ومن المعلوم أن (الجملة المعترضة) قد تقع بين شيئين متكاملين متلازمين يحتاج كل منهما للآخر، كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونحو ذلك. وضابط هذا النوع من الجمل معنوي، فيصح سقوطها من التركيب دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في التركيب الأصل، كما أن اعتراضها بين الشئيين يأتي

١ الجملة بين النحو والمعاني - محمد طاهر الحمصي - رسالة دكتوراه بإشراف مازن المبارك - جامعة دمشق،

١٩٨٩م - ٢٢٩/٢.

٢ ينظر: شرح التصريح ٩٠/٢، ومع الهوامع ٦١/٥، وارتشاف الضرب ٣٨/٣.

٣ ينظر: ارتشاف الضرب ٣٧/٣.

٤ ينظر: التعريفات - ص ١٢١، والكليات - ٣٦٤/٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٤٤/١.

لغرض بلاغي، كإفادة الكلام وتقويته وتحسينه فلا تُخلُّ في الجملة التي تعترضها.^١
ولعل في ما ورد عن علي بن أبي طالب، مسوغاً لهذا النوع من الاستعمال اللغوي.

مما سبق، يتضح أن تركيب التعجب قد جاء على ترتيب مخصوص في جملة مسبوكة على نسق لا تتغير عنه، وهي بهذا تختلف عن الجملة الفعلية التي لا تلتزم ترتيباً وتركيباً محددتين، فحادثات كل لفظة في جملة التعجب ترتبط بأختها لتؤدي معنى تاماً لإنشاء دلالة التعجب، وقد نبه الرضي الاسترأبادي إلى ذلك، فقال: "كل لفظ منها (جملة التعجب) صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يُتصرّف فيه، احتياطاً لتحصيل الفهم، كأسماء الأعلام، فلهذا، لم يُتصرّف في: نَعَمْ وبِئْسَ، وفي الأمثال"^٢. فكأن الرضي يرتضي، في هذا النص، أن جملة التعجب لها تركيبها الذي تتميز به عن سائر الحمل، بحيث لا تؤدي كل لفظة معنى إلا بارتباطها بتركيبها، دون أن يتقدم أحد أركانها على الآخر، وهو ما عبّر عنه بـ(عدم التصرف)، فالجملة على هذا التركيب الملتزم تجرئ مجرى المثل، والأمثال لا تتغير على حد قول النحاة، وهذا هو الرأي الذي نرتضي.

وعلى هذا فليس في (أفعل، وأفعل) حكم الفعل في جملته، فضلاً عن أن حد الفعل وخصائصه لا تتمثل فيهما، كما بينا.

سابعاً: احتج البصريون على فعلية كلمة التعجب (ما أفعل)، بكونها مفتوحة الآخر، ولو كان اسماً لما كان لبنائه على الفتح وجه. وهذه حجة غير كافية لإثبات فعلية صيغة التعجب؛ إذ لا يخفى على نحاة العربية أن البناء على الفتح لا يقف على الفعل الماضي، ليكون دليلاً على فعلية الكلمة المبنية على الفتح، إنما هو بناء يلحق الاسم والفعل والحرف على حدّ سواء، كما لا يخفى عليهم أن الأسماء المعربة قد ترد

١ ينظر: معني اللبيب عن كتب الأعراب ٢/٢١.

٢ شرح الرضي على الكافية ٤/٢٢٨.

منصوبة في غير حالات النصب كما هو عليه الاسم المنوع من الصرف. إلا أنه يمكننا أن نلتمس لنحاة البصرة مسوغاً لهذه الحجة، وهو أنهم في مقابل رد دعوى الكوفيين بالاسمية، انطلاقاً من أن الاسم إذا كان في بداية الجملة ولم يسبقه ناصب أو جار فحقه الرفع لا النصب، وهذه حجة مقبولة إذا كانت في هذا الإطار، إلا أننا إذا توسعنا قليلاً متبينين خصائص كل قسم من أقسام الكلم وحدوده، ومدى تقبل صيغة التعجب لأي منها، فحيث نذكر إلى ما يسوغ (الفتحة) على صيغة التعجب (ما أفعل) على ضوء حالات ورودها في الاسم والفعل

والحرف على حد سواء، ومن ثم يظل الاستدلال بما على الفعلية وحدها لاحتمال وجودها في الاسم أو الحرف.

ومن جانب آخر، فإن الحركات الإعرابية لا تقف عند حدود تسويغها على ضوء المبني وما يقتضيه العامل المعنوي أو اللفظي فحسب، إنما تقوم الدلالة بارزة في تسويغ كثير من الحركات الإعرابية لبعض التراكيب، والحركات دوال على معان كما ورد عن النحاة وأرباب اللغة، فالمتكلم إذا أراد أن يغير في المعنى، فغالباً ما يلزم تغييراً في الحركة ليناسب المبني المعنى، ولما كانت الحركة الإعرابية تصدر عن معنى في نفس المتكلم في هذا التركيب، فإن لها دوراً دلاليّاً يجب أن نبحث عنه على ضوء المعنى، وليست هذه الحركة علامة على فعلية أو من تأثير عامل معنوي أو لفظي، كما أسلفنا. وسنحاول في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على معنى الحركة الإعرابية ودورها الدلالي في هذا التركيب، في فصل قادم من هذا الباب.

ثامناً وضع النحاة ثمانية شروط لصياغة الفعل في جملة التعجب، على

النحو الآتي:^١

الأول: أن يكون فعلاً، فلا بينان من الجلف والحمار، فلا يقال: ما أجلفه وما أحمره... الخ.

الثاني: أن يكون ثلاثياً، فلا بينان من دحرج وضارب واستخرج.

الثالث: أن يكون متصرفاً، فلا بينان من نعم وبس، وشذ: ما أعساه وأعس به.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا بينان من فني ومات.

الخامس: أن يكون تاماً، فلا بينان من نحو: كان وظل وبات وصار وكاد.

السادس: أن يكون مثبتاً، فلا بينان من منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو: ما

عاج بالدواء، أي ما انتفع به، أم غير ملازم كما قام.

السابع: أن لا يكون فاعله على أفعل فعلاء، فلا بينان من عرج وشهل وخضر الزرع.

الثامن: ألا يكون مبنياً للمجهول، نحو: ضرب.

وعلى ضوء هذه الشروط التي وضعها النحاة في صياغة فعل التعجب، نرى أهمية

دراستها ومناقشتها من الوجوه الآتية:

١. اشترط النحاة لصياغة فعل التعجب أن يكون فعلاً ثلاثياً مجرداً، وقد استدل

الفخر الرازي بهذه الحجة لإنكار فعلية صيغتي التعجب القياسية، فقال: "إن الأمر لو

كان على ما ذكرتم لكان ينبغي أن يجوز التعجب بكل فعل متعدد مجرداً كان أم مزيداً،

ثلاثياً كان أو رباعياً، وحيث أنه لم يجوز إلا من الثلاثي المجرد دل على فساد هذا

القول"^٢. فدل ذلك على أن القول بالفعلية يحتاج إلى تفكير ومناقشة.

١ ينظر: الجمل في النحو - الخليل: ص ١٠٠-١٠١، الكتاب - ٩٧/٤-٩٨-٩٩، الأصول في النحو ١/١٠٢-

١٠٣، اللباب ١/١٩٩، شرح التسهيل ٣/٤٤،٤٥، شرح المفصل ٧/١٤٤، ارتشاف الضرب ٣/٤١-٤٩،

شرح التصريح ٢/٩٢-٩٣، حاشية الصبان ٣/٢١.

٢. التفسير الكبير ٥/٣٤.

٢. ورد عن العرب من أمثلة التعجب: ما أصبح أبردُها وما أمسى أدفأها، على خلاف ما وضعوا من شروط، وقد أوَّل النحاة ذلك ليوافق الشروط، فقالوا: "فان التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان"^١. وإن هذه الحجة تؤيد ما ذهبنا إليه من أن صيغة التعجب لا دلالة فيها على زمن، وأن دخول (كان) أو (أصبح) أو (أمسى) إنما جاء للدلالة على الزمن الماضي.

٣. لقد وضع جمهور النحاة شروط صياغة التعجب على نسق صياغة شروط أفعل التفضيل، اعتماداً على تماثلهما في الوزن وتشابههما في الدلالة، إلا أننا لا ندري ما وجه العلة في وضعهما في صنفين مختلفين من الكلم، فجعلوا أفعل التفضيل اسماً، وأفعل التعجبية فعلاً^{١٩}.

٤. لقد ورد ضمن شروط صياغة صيغة التعجب، أن تكون متصرفة، "ولا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب"^٢ لا في نفسيهما، إذ لا يجيء منهما مضارع أو أمر أو اسم فاعل أو... الخ، ولا في جملتهما إذ لا يتقدم المتعجب منه على كلمة التعجب ولا يفصل بينهما بفواصل، كما بينّا وهذا يخرجهما من الشروط المنصوص عليها.

ولقد تضمّن التراث العربي كثيراً من الصيغ التي خالفت ما وضع النحاة من شروط في صياغة فعل التعجب، فجاء في التراث العربي: ما أعساه واعس به^٣، وقالوا: ما أعطاه الدرهم وأولاه للخير، وقالوا ما أذرع فلانة من امرأة ذراع، أي

١ حاشية الصبان ٢١/٣.

٢ شرح التسهيل - ابن مالك - ٤٠/٣.

٣ ينظر: حاشية الصبان ٢١/٣.

٤ ينظر: شرح الفصل ٧/١٤٤.

خفيفة اليد في الغزل. وقالوا: ما أخصره، من اختصر فهو من غير الثلاثي المجرد مبني للمجهول^١. وغيرها، ولكنهم قد حكموا عليها بالشذوذ.

ولعل في ذلك ما يتسق مع القول بأن هذا الاختلاف عما وضعوا له القاعدة، يرجع إلى تعدد لهجات القبائل العربية قبل اتحادها، فمنها ما كانت تقبل هذه الصيغ، ومنها ما كانت ترفضها. ويبدو أن النحاة العرب قد أخذوا بالشائع من اللغات وتركوا غيرها، فوضعوا عليها القاعدة وجعلوا ما سواها مما يخالفها شاذاً. والذي نراه، فيما له صلة بهذا البند، أن هذه الصيغ كلها وردت عن العرب على اختلاف لهجاتهم، إذ نجد أن المسموع من اللغة في عصورها المتلاحقة يميل إلى الأخذ بمثل هذه الصيغ، مع أن القواعد تمنعه وتعدّه مخالفاً شاذاً، فقد ورد في الاستعمال: ما أموته، وما أحمّره، وما أعورّه... الخ. ومن ثم فإننا نميل إلى توسيع استخدام هذا التركيب في اللغة، وفقاً للمسموع، ليلتئم اتساع المعاني التي يريد المتكلم أن يعبر عنها في الإفصاح عن غايته في التعجب.

٥. ومن الأفعال التي منعوا صياغة التعجب منها، الأفعال المشتقة من الألوان لأن فعلها زائد على الثلاثة، وهو ضمن ما يعبر عنه النحاة: ألا يكون فاعله على أفعل فعلاء - كما بيّنا - فمنعوا: ما أحمّره وما أسودّه، ثم قالوا: "لا تقول ما أسود فلاناً من السواد الذي هو اللون فإن أردت السُود جاز، وكذلك ما أحمّره إن أردت الحمّرة لم يجز، وإن أردت البلادة جاز"^٢. ولعل ذلك ما نرمي إليه في أن التعجب يمثل دلالة انفعالية يفصح عنها المتكلم. والتعجب من البلادة أو من السيادة في هذين المثالين، إنما هو تعبير عن انفعال غريزي، لا علاقة له بالفعلية من وجه، ولا علاقة لمنشئ هذا

١ ينظر: المص - ٤٦/٦.

٢ شرح المفصل ١٤٥/٧، وينظر: الباب في علل الإعراب والبناء - ٢٠٢/١.

التعبير بالخيرية من وجه آخر. وقد أدرك المتقدمون هذا المعنى في التعجب، يقول العكبري: "الأصل في فعل التعجب أن يكون من أفعال الغرائز"^١.

تبين لنا فيما سبق، آراء النحاة البصريين القائلين بفعلية صيغتي التعجب القياسية، ونود هنا استكمالاً للعرض أن نناقش الكوفيين في الأدلة التي اعتمدها دليل اسمية صيغتي هذا الأسلوب، متكئين على المعيار ذاته الذي اعتمده في مناقشة البصريين القائلين بفعلية الأسلوب، وهو المعيار الذي وضعه سيويه ومن جاء بعده في حد الاسم:

لقد اعتمد الكوفيون على بعض خصائص الأسماء فحكموا على الصيغة بالاسمية، إذ (أفعل) قد وردت مصغرة في ما جاء عن العرب، والتصغير من خصائص الأسماء، وقد جاءت جامدة غير متصرفة، مع صحة عينها في "ما أقومَه، وما أبيعَه" كما تصح العين في الاسم. وغيرها مما بيناه سابقاً عند عرض الأدلة والحجج.

وعلى هذا نقول: إن وجود التصغير في كلمة ما مع ما فيها من الجمود، وسلامة عينها مصححة من غير علة، لا يقوم حجة كافية تدعم القول باسميتها. لذا، فإن البحث يقتضي أن نطبق خصائص الأسماء التي نصّ عليها العلماء، لنرى إلى أيّ حدّ يمكن أن تتطابق معها:

إذا عرضنا كلمة التعجب (أفعل أو أفعل) على خصائص الأسماء التي وصفها ابن

مالك:^٢

١ اللباب في علل الإعراب والبناء - ١٩٩/١.

٢ شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم - ص ٢٢.

بالجر والتنوين والندا وألّ ومسند للاسم تمييز حصل

نجد أنّها لا تقبل الّ، ولا التنوين، كما أنّها لا تنادى، ولا تقع في حالة المسند إليه^١، ولا تدل على مسمى، وهو حدّ الاسم.

مما سبق عرضه من خصائص الفعل والاسم ومحاولة تطبيقها على صيغتي التعجب، نرى أنّ تصنيفهما في الفعلية، على رأي أهل البصرة، ينقضه رأي الكوفيين، فضلاً عن عدم دلالتهما على زمن أو حدث، اعتماداً على ما نص عليه فريق من علماء البصرة أنفسهم ممن يقولون بفعليتهما. كما أنّ تصنيفهما في الاسمية، على رأي الكوفيين، ينقضه رأي البصريين، فضلاً عن عدم دلالتهما على ما يدل عليه الاسم من مسمى. وعلى هذا، فإنّ جاز لنا أن نستدل بقاعدة الأصوليين؛ بأن ما تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال^٢، جاز لنا أن نخرج صيغتي التعجب من الفعلية لاحتتمال أن تكونا من الأسماء عند فريق، ونخرجهما من الاسمية لاحتتمال أن تكونا من الأفعال عند الفريق الآخر. ومن ثمّ يتوجب أن ندرجهما في التقسيم الذي يمنحهما الدلالة التي جاءتا تعبران عنها، وهو ما سندرسه في فصل قادم من هذا الباب إن شاء الله.

١ وسنين ذلك عند عرض خلاف النحاة في (ما) التعجبية، ودورها في الإسناد.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢٦/٢.

ثانياً: الخلاف النحوي في صيغة التعجب (أفعل ب) وما بعدها:

وقع خلاف بين النحاة القدماء في الصيغة الثانية (أفعل ب) من حيث تصنيفها، فذهب جمهور البصريين إلى أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخير، وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف إلى أن لفظه ومعناه الأمر^١.

وقد دافع الجمهور عن رأيهم بأن الصيغة في الأصل فعل ماضٍ على وزن (أفعل) بمعنى صار ذا كذا، ثم غيّرت الصيغة من الماضي إلى الأمر فصارت أحسن زيداً بالرفع، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر فزادت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المحرور بالياء ولذلك التزمت زيادتها صوتاً للفظ عن الاستفتاح^٢.

أمّا الفريق الثاني، الذي عدّ الصيغة والمعنى أمراً حقيقياً، فقد جعل فيه ضميراً مستتراً مرفوعاً على الفاعلية، والياء للتعديّة داخلّة على المفعول به لا زائدة، ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في (أفعل)، فقال ابن كيسان: الضمير للّحسّن، كأنه قيل: أحسّن يا حسّن بزيد؛ أي دم به وألزمه، ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال؛ لأن ضمير المصدر لا يثنى ولا يجمع، واستحسنه ابن طلحة، وذهب الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين، والزمخشري من المتأخرين، إلى أن الضمير المستتر في (أفعل) للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأنيث أحسني وفي التثنية أحسنا وفي الجمع أحسنوا وأحسن، وإنما التزم إفراده وتذكيره لأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير عن حالها^٣.

١ ينظر: البسيط في شرح الحمل ٧٤٤/٢، ٨٥٥/٢، وشرح التصريح - ٨٨/٢، والأشبه والنظائر ١٩٦/٢ - ١٩٧.

٢ ينظر: البسيط في شرح الحمل ٧٤٤/٢، وشرح التصريح - ٨٨/٢، وحاشية الصبان - ١٨/٣ - ١٩.

٣ ينظر: شرح التصريح - ٨٨/٢ - ٢٨٩، وجمع الهوامع ٥٨/٥.

ولقد رُدَّ رأي أصحاب الفريق الثاني بحجج مختلفة، كما يلي:

١. لو كان الناطق بصيغة أَفْعَلُ المذكورة أمراً بالتعجب لما كان متعجباً، قياساً على أن الأمر بالخلف والتشبيه والنداء لا يكون حالفاً ولا مشبهاً ولا منادياً. ولا خلاف في أن الناطق بصيغة أَفْعَلُ المذكورة متعجب، وإنما الخلاف في انفراد التعجب وبجامعة الأمرية.

٢. لو كانت الصيغة فعل أمر لوجب إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع كما يلزم مع كل فعل أمر، ولا يغيّر ذلك أنه مثلٌ أو جارٍ مجرى المثل؛ لأن صيغة (أَفْعَلُ) في الأمر لا تلزم لفظاً واحداً لا تتغير عنه في الأمر، بل تلحقها الضمائر: أكرمى، أكرما، أكرموا. ولو كانت جرت مجرى المثل لما جاز غير ذلك أنى كانت.

٣. إن (أَفْعَلُ) المذكور لو كان أمراً مسنداً إلى المخاطب لما جاز أن يليه ضمير المخاطب نحو: أحسن بك؛ لأن ذلك يفضي إلى إعمال فعل واحد في ضميرين؛ فاعل ومفعول، وهما لمسمى واحد.

٤. لو كان (أَفْعَلُ) بمعنى الأمر وليس بمعنى أَفْعَلَ الذي يلي "ما" لوجب له الإعلال إذ كانت عينه ياء أو واواً كما وجب لابن وأقم ونحوهما ولم يُقل: أين وأقوم، فيلزم مخالفة النظائر.

٥. من المعلوم أن الأمر طلب إيقاع الفعل، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وجد. وهذه حجة ترتضيها، إذ إن الأمر طلب إيقاع الشيء بوجود طالب ومطلوب منه، وليس التعجب بهذا المعنى، إذ التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، كما نص العلماء، فيما بينا.

١ ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٣-٣٤، واللباب في علل الإعراب والبناء ١/٢٠٣، وجمع الهوامع ٥/٥٨.

ومن جانب آخر، إن (أفعل) التعجبية لو كانت أمراً حقيقياً صيغة ومعنى، لاختلط الأمر على السامع هل يريد المتكلم التعجب أم الأمر، أو بعبارة أخرى هل يريد المتكلم: أكرّم بزيد، أم أكرّم زيدا؟

٦. كما ردّ القول بأنها أمر، بأن التعجب لا يجاب بالفاء بخلاف الأمر.

أما القائلون بأن الصيغة فيها للأمر والمعنى للخبر في الدلالة على الماضي، إذ الكلام في التعجب محتمل للصدق والكذب كغيره من الأخبار، وأن لفظ الأمر وقع هنا للخبر كما وقع لفظ الخبر للأمر والدعاء نحو قولك: "لقي زيداً شراً، وغفر الله لزيد"١. فلا يسلم لهم به، ويأتي الرد عليه كما يلي:٢

١. لم يعهد استعمال الأمر بمعنى الماضي والمعهود عكسه، فقد ورد الماضي بمعنى الأمر، كما في قولهم: اتقى امرؤ ربّه، كفاك استهانة بالقوانين، ومثلها كثير.

٢. استعمال (أفعل) بمعنى صار ذا كذا قليل في اللغة، ولو كان منه، لجاز أكرم بزيد وأشحم بزيد.

٣. زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرّد زيادتها في المفعول.

٤. إن معنى التركيب الجملي بكامله هو التعجب، والتعجب من قبيل الإنشاء، ولا صحة للحكم عليه بالخبرية. فقد نص فريق من النحاة على إنشائيته٣، فهو كما ينصون، فيما بينا سابقاً؛ شعور وانفعال يعرض للمتحدث عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله. والمتعجب من أمر ما لا يصح لنا بحال أن نقول له حيال هذا الانفعال صدقت أو كذبت.

١ المسائل المشكّلة (البغداديات) - ص ١٦٦.

٢ ينظر: شرح التصريح ٨٩/٢، ومهامشه (حاشية يس بن زين الدين العلمي الحمصي ٨٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٤.

٣ ينظر: شرح الكافية ٢٣٣/٤، ٢٣٥، ٢٢٨، وحاشية الصبان ١٧/٣.

مما سبق، يتضح أن صيغة التعجب (أفعلٌ بـ) قد تعددت فيها الآراء واختلفت فيها حجج النحاة، بل تعارضت، فمن قال بأنها فعل أمر مبني ومعنى نقضه الفريق الآخر وذهب إلى أنها ماض جاء على صيغة الأمر، وأقام الحجج لذلك. وقد قال أصحاب الأصول، إن ما تطرق إليه الاحتمال فسُدَّ به الاستدلال^١. هذا ومن المعلوم أنه لم يقل أحد من علماء العربية بأنها من الأفعال المضارعة، وبذا، فإن تصنيفها تحت أي قسم من أقسام الفعل الثلاثة يصبح أمراً منقوضاً بحجج النحاة أنفسهم.

وقد أدى الخلاف في (أفعلٌ) إلى خلاف في الجار والمجرور بعدها، فاختلَفوا في موضعه، هل هو في موضع نصب فيعد مفعولاً به لـ (أفعلٌ)، أم في موضع رفع فيكون فاعلاً لـ (أفعلٌ).

فالقائلون بالفاعلية، إنما يسيرون وفقاً لفكرة العامل، إذ إن (أفعلٌ) فعلٌ، والفعل لا يبد له من فاعل، وليس هناك بعدها ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا الجار والمجرور، فقالوا: "لأنه لا فعل إلا بفاعل وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجرور بالباء"^٢، والباء الداخلة على الفاعل لازمة "لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار"^٣، أو زائدة ليكون "فرقاً بين لفظ الأمر الذي للتعجب، ولفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب"^٤.

والقائلون بالمفعولية، يسيرون وراء صيغة (أفعلٌ) التي على وزن فعل الأمر، ومن ثمَّ حكموا لها بأحكام فعل الأمر للمشاكلة الصرفية بينهما في الوزن، فأدخلوا الباء على

١ الإنصاف ٧٢٦/٢.

٢ شرح المفصل ١٤٨/٧، وينظر: الأصول في النحو ١٠١/١-١٠٢، المسائل المشككة (البغداديات) - ص ١٦٦، وشرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٥٨٨/١.

٣ شرح المفصل ١٤٨/٧، والأصول ١٠١/١.

٤ أسرار العربية - ص ١٢٤.

الاسم الظاهر المرفوع، إذ إن أصل أحسنَ يزيدٍ عندهم، أحسنَ زيداً، ثم لما أرادوا التعجب غيروا اللفظة إلى: أفعل، فصار: أحسنَ زيداً. ولما كان فعل الأمر لا يرفع الاسم الظاهر فاعلاً، إذ فاعله مضمَر فيه، والاسم بعده إما منصوب على المفعولية نحو: اضربَ زيداً، أو مجرور نحو: امرِ يزيدٍ، فزادوا الباء والتزموا زيادتها في اللفظ، ليوافق التعجب بـ(أفعل) فعل الأمر في الحكم كما وافقه في الصيغة.

وعلى هذا، فما بعد الباء بعد (أفعل) التعجبية موضع خلاف، إذ هي في موضع فاعل عند فريق، وفي موضع المفعول عند فريق آخر، والفاعل والمفعول باهتان في النحو العربي لكلٍ منهما حدّه وتعريفه، فما صلح أن يكون فاعلاً في جملة ما لا يصح أن يكون مفعولاً في الجملة ذاتها، والمتعجب منه في عُرف النحاة هو الفاعل، إذ لا يجوز التعجب من المفعول به^١، والمتعجب منه في (ما أكرمَ زيداً) هو المفعول به، وهو الفاعل عند فريق في قولهم: أكرمَ يزيد، كما بيّنا. ولعل هذا الاختلاف كان باعثاً لسؤال أحدهم: "فإن قيل: فكيف صار هنا المتعجب منه فاعلاً وهو في قولك: ما أكرمَ زيداً مفعولاً؟"^٢، ولكنه استدرك بإجابة ليس فيها حجة مقبولة تدعم وضع إعرابين مختلفين لكلمة واحدة، إذ يقول: "فالجواب أن الفاعل هنا ليس شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسنَ زيداً، فتقديره: شيءٌ حسنٌ زيداً، وذلك الشيء غير زيد... فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ وفاعلاً في هذا اللفظ إذ المعنى واحد"^٣. وفي هذا احتكام واضح للمبنى واللفظ دون اهتمام بالمعنى ودلالة التراكيب.

١ ينظر: البسيط في شرح الجمل ٧٤٤/٢.

٢ ينظر: الأشباه والنظائر - ٩٦/١.

٣ ينظر: الجمل في النحو - الخليل - ص ١٠٠.

٤ شرح المفصل - ١٤٨/٧.

٥ المصدر السابق. وينظر: الأصول في النحو ١٠١/١ - ١٠٢.

وبدراسة الاختلافات النحوية السابقة في هذا الأسلوب، يتبين أنه يحتاج إلى إعادة النظر في تصنيف صيغته في الفعلية؛ إذ لا تنطبق عليهما خصائص الفعل أصلاً، ومن ثم، فلا حاجة للبحث عن موقع للاسم بعدهما يقتضيه الفعل سواء الفاعلية أم المفعولية. ولا صحة في الاستعمال اللغوي السليم أن يكون المتعجب منه تارة فاعلاً وأخرى مفعولاً، إذ إن البون بينهما كبير، وهما مختلفان ولا يجوز أن تجمع في اسم واحد علامتان متضادتان^١. واستناداً إلى ذلك نرى أن ندرس هذا الأسلوب وأن نحلل عناصر تركيبه وتوجيه جملته وجهة يقتضيهما المعنى وترتضيها دلالة التعجب. وذلك في الفصول اللاحقة من هذا الباب.

ثالثاً: الخلاف النحوي في (ما) التعجبية:

يبدو من المفيد في هذا المقام، بعد أن بيّنا التركيب الجملي الذي ترد عليه صيغة التعجب (أفعل ب) في العربية، أن نتعرض إلى التركيب الجملي الذي وردت عليه صيغة (ما أفعل) التعجبية، في نحو: ما أجمل السماء!، فقد نص النحاة العرب على أنها مكونة من (ما) التعجبية، وصيغة التعجب (أفعل)، والاسم المنصوب بعدها (السماء). وكان لهم في كل عنصر من عناصر التركيب آراء وأقوال اختلفوا فيها، وقد بينا الخلاف الذي دار بينهم في صيغة (أفعل) التعجبية، وإليك تفصيل القول في (ما) التعجبية، واختلاف النحاة في تحديد ماهيتها:

ذهب جمهرة من البصريين وعلى رأسهم سيبويه وابن السراج والفارسي، والأخفش في أحد آرائه، ومن تبعهم من المتأخرين إلى أنها نكرة تامة بمعنى شيء، في محل رفع مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها المكونة من: الفعل والفاعل المستتر والمفعول به،

١ الإنصاف في مسائل الخلاف ٤١/١.

خير (ما)١، يقول سيويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنه، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدَ الله. زعم الخليل أنه بمثولة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به"٢. ويقول ابن السراج فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً، فـ"ما" اسم مبتدأ، وأحسنَ خبره وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به. و"ما" هنا اسم تام"٣.

وعند دراسة مذهب سيويه ومن تبعه من النحاة في (ما) التعجبية، على ضوء ما ينصون عليه، يتبين عدة جوانب، أهمها:

الأول: نعلم أن الاسم في بداية الجملة لا بد أن يكون معرفة، إذ لا يجوز في العربية الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ أو بسماع عن العرب، و"ما" التعجبية، في تفسيرهم، نكرة تامة بمعنى شيء، والابتداء بها مطرد، وقد لاحظ النحاة بعد سيويه ذلك، يقول الرضي: "وقوله ("ما" ابتداء) أي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيويه"٤.

وسنذكر هنا آراء عدد من العلماء وتفسيرهم فكرة التنكير التي جاءت في نص سيويه. ومن الجدير بالذكر أن كثرة الأقوال وعدم اتفاقها دليل على عدم اتفاق النحاة في ماهية (ما)، وأن القول بأنها اسم مبتدأ، يحتاج إلى مناقشة:

١ ينظر مذاهب النحويين في "ما": الكتاب ١/٧٢، الأصول في النحو ١/٩٩، المقتضب ٤/٧٣، المسائل المشككة (البغداديات) ص ٢٥٥، اللباب في علل البناء والاعراب ١/١٩٦-١٩٧، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٣٤٦، أسرار العربية ص ١١٢، شرح المفصل ٧/١٤٩، شرح الجمل-ابن عصفور ٢/٤٥٦، التوظفة ص ٢٦٩، شرح التسهيل ٣/٣١، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨١، شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٣، ارتشاف الضرب ٣/٣٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٨٤، شرح التصريح ٢/٨٧، المجمع ٥٥/٥٥-٥٧، حاشية الصبان ٣/١٧-١٩.

٢ الكتاب - ٧٢/١.

٣ الأصول في النحو - ١/٩٩.

٤ شرح الرضي على الكافية - ٤/٢٣٣.

يقول الرضي: "وذلك لأن التعجب، كما ذكرنا، إنما يكون فيما يُجهل سببه، فالتنكير يناسب معنى التعجب"^١. ويقول العكبري: "إنما جاز الابتداء بهذه النكرة، لأن الغرض منه التعجب لا الإخبار المحض. وإنما عدل عن (شيء) إلى (ما)، لأن (ما) أشد إهاماً، إذ كانت لاثنى، ولاتجمع، ولا تقع للتحقير، ولأنها تؤكد بما إهام (شيء) فيقال: ما أخذت منه شيئاً ما"^٢.

ويوجهها ابن يعيش توجيهاً آخر فيجعلها بتقدير النفي، يقول: "وإنما جاز الابتداء هنا - (أي بالنكرة) - لأنه في تقدير النفي وذلك أن المعنى في قولك: ما أحسنَ زيداً، شيءٌ جعله حسناً، والمراد ما جعله حسناً إلا شيء، كما قالوا (شرُّ أهرَّ ذا ناب)"^٣. وهو قياس، فيما نرى، لا يستقيم، إذ إن (ما) النافية أداة، والأدوات حقهها الصدارة، أما (ما) التعجبية فقد صنفها النحاة العرب في الاسمية، ولا يتبدأ باسم نكرة.

الثاني: إن الاسم ما دل على مسمى، يقول البطليوسي في حد الاسم: "أشبه الأقوال بأن يكون حداً أن يقال: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، مفرد، غير مقترن بزمان محصل، يمكن أن يفهم بنفسه"^٤. وعليه، فإن "ما" لا تحمل خاصية الاسم المذكور في النص، إذ إنما لا تدل على معنى مفرد في ذاتها، فضلاً عن أنها لا تحمل خصائص الأسماء التي ذكرها ابن مالك بقوله:

بالجر والتنوين والتدا وال
ومسند للاسم تمييز حصل

علاوة على أن سببويه عندما وضع (ما) موضع الاسم وفسرها بـ(شيء)، كان يدرك أن هذا مجرد التمثيل ولم تنطق به العرب، فقال: "زعم الخليل... وهذا تمثيل ولم

١ المصدر السابق.

٢ اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٧.

٣ شرح المفصل - ١٤٦/٧.

٤ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي - ص ١٤.

يتكلم به"^١. وقد أدرك المتأخرون من النحاة من قوله (تمثيل) أن (ما) لا يمكن أن يوضع مكانها (شيء) فتدل بمدلولها، يقول ابن عقيل: "فلا يقولون: شيء أحسن زيداً؛ لأن شيئاً لا يعطي إهام (ما) نصاً، فإن قيل: فلا يفسر بشيء، وقد قلتم: بمعنى شيء، قيل: هو تقريب للتعليم"^٢. وفي هذا إشارة واضحة إلى أن النحاة القدماء قد أدركوا الفرق بين بناء اللغة واستعمالها من جهة، ووضع القواعد لتعليم غير الناطقين بها ليحتذوا حذو الناطقين بها من جهة أخرى، ولكن هذه القواعد قد أصبحت فيما بعد هي الغاية والهدف مع أنها كانت في بداية الأمر للمساعدة في وضع منهج أو طريقة تساعد في صرف اللحن عن ألسنة الناطقين الجدد، فما كانت هذه القواعد المعيارية إلا نطفاً مما يمكن أن نسميه في الوقت الحاضر بالنحو التعليمي يلتزم به الطالب والمعلم وليس بالضرورة أن يقتضي أثرها الباحث الذي يود الوصول إلى كنه اللغة في استعمالها الفطري في ألسنة الناطقين بها. وهذا حقاً ما أدركه أحد علماء اللغة المحدثين عندما أراد أن يجد منطقاً مقنعاً يتفق مع ما ذهب إليه النحاة قديماً عند تفسير (ما) بكلمة (شيء) وما نجم عن ذلك من خلط بين مستويي البنية العميقة والبنية السطحية، فيقول: "وهو ليس أكثر من لبس وقع فيه المؤولون النحويون الذين خلطوا بين تفسير المعنى الذي أراده الخليل وتقدير الإعراب الذي تقتضيه مواضع النظام النحوي كما فهمه المنظرون"^٣. ومن ثم فقد أدى خروج النحو التعليمي عن الغاية التي جاء من أجلها، وهي دراسة اللغة وتسهيل حفظ قواعدها، إلى كثرة التأويل والإسراف في التعليل. ومن ذلك تفسير (ما) بمعنى شيء، فقالوا: "التنكير يناسب معنى التعجب، فكأن معنى ما أحسن زيداً، في الأصل: شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً، ثم نُقل

١ الكتاب ٧٢/١.

٢ المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٨/٢.

٣ (التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي) - صاحب أبو جناح - ص ٦٥ - مجلة جامعة الملك سعود: الرياض - كلية الآداب - المجلد الثاني - ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

إلى إنشاء التعجب، وانحى عنه معنى الجعل"^١. وقد أدرك سيويوه ذلك فأخذ يبحث في كلام العرب عن اسم ينظر (ما) في التعجب ويكون نكرة تامة يشير إلى مسمى ويستغني بنفسه، فقال: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إنِّي مما أنْ أصنع؛ أي من الأمر أنْ أصنع، فجعل ما وحدها اسماً. ومثل ذلك غَسَلْتُهُ غَسَلًا نِعْمًا، أي نِعْمَ الغسل"^٢. ومن الواضح أن هذا القياس لا يستقيم لعدم التطابق بين المقيس والمقيس عليه في علة جامعة، إذ إن الأمثلة التي أوردتها سيويوه لـ(ما)، ليست (ما) التي تأتي في أول الكلام في موقع المبتدأ، بل جاءت في وسط الجملة وفي آخرها. والحكم هنا مختلف؛ لأن جملة التعجب وردت فيها(ما) في أول الكلام في تركيب مخصوص، على صورة واحدة لا يقبل التقدم ولا التأخير^٣.

أما الأخفش فقد تعددت آراؤه في (ما) التعجبية، والمشهور عنه أنها عنده اسم موصول، وقد نقل رأيه هذا أكثر من نحوي، قال الأشموني: "وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة، بمعنى الذي، وما بعدها صلة فلا موضع له"^٤.

والرأي الآخر الذي ينسب إليه أنها نكرة موصوفة، وقد ذكر ذلك أكثر من نحوي، يقول ابن يعيش: "وحكى ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرة (ما) في التعجب بمعنى الذي إلا أنه لم يؤت لها بصلة، ومرة يقول هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة، وذلك لما أريد فيها من الإهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر"^٥. ويقول ابن هشام: "والتامة تقع في ثلاثة أبواب: أحدها: التعجب نحو: (ما

١ شرح الرضي على الكافية - ٢٣٣/٤.

٢ الكتاب ٧٣/١.

٣ ينظر: السابق.

٤ ينظر: حاشية الصبان - ١٨/٣. وينظر: الأصول في النحو/١٠٠، وشرح التسهيل ٣١/٣، وشرح المفصل -

١٤٩/٧ وشرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٤، والمجموع ٥٥/٥ - ٧٥.

٥ شرح المفصل ١٤٩/٧.

أَحْسَنَ زَيْدًا) المعنى: شيءٌ حَسَنٌ زَيْدًا، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأَخْفَشَ فحَوَّزَه، وحوَّزٌ أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع، نعتاً، وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوباً تقديره: شيءٌ عظيمٌ، ونحوه"^١.

والرأي الثالث له، وقد تضمنه نص ابن هشام، فقد ذهب الأَخْفَشَ فيه مذهب جمهور البصريين في أن (ما) تامة بمعنى شيء، وقد سبق أن عرضنا مذهبهم.

وما قاله الأَخْفَشَ يحتاج إلى مناقشة من عدة وجوه:

الأول: إن التعجب فيما يذهب إليه النحاة باب إهام وهو ما يناسبه (ما) كما يقول النحاة، يقول ابن يعيش: "فان قيل: ولم خصوا التعجب بما دون غيرها من الأسماء قيل لإهامها، والشيء إذا أهم كان أفخم لعناه وكانت النفس متشوقة إليه لاحتماله أموراً. فان قيل: فإذا قلت: إن تقدير: ما أحسنَ زيداً، شيءٌ أحسنه وأصاره إلى الحسن، فهلا استعمل الأصل الذي هو شيء، فالجواب: إنه لو قيل: شيءٌ أحسن لم يفهم منه التعجب؛ لأن شيئاً وإن كان فيه إهام إلا أن (ما) أشد إهاماً، والتعجب معظم للأمر، فإذا قال: ما أحسنَ زيداً، فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحسنُ متكاملة فيه، ولو قال: شيءٌ أحسنَ زيداً، كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن لأن الشيء قد يستعمل للقليل"^٢.

والذي قاله الأَخْفَشَ بموصولية "ما" يخالف الإهام اللائق بالتعجب، لأن (ما) الموصولة تحتاج إلى الصلة، والصلة مع الموصول كالشيء الواحد، والصلة باب إيضاح، ومن هنا حصل التناقض.

١ مغني اللبيب - ٤٨٦/١.

٢ شرح المفصل ١٤٣/٧.

الثاني: أن الخبر في الجملة يحذف إذا دل دليل على حذفه، ولا دليل هنا، يقول الرضى: "وفيه بُعدٌ (أي القول بحذف الخبر وموصولية "ما")؛ لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده"^١. وضَعَفَه ابن يعيش لأمر منها: "أنه يعتقد أن الخبر محذوف والخبر إنما ساغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدل عليه ولا دليل هنا فلا يسوغ الحذف، (ومنها) أنهم يقدرّون المحذوف بشيء والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة وهذا لا فائدة فيه"^٢.

الثالث: ردُّ "بأنه سيلزم مخالفة النظائر من وجهين؛ أحدهما: تقلص الإفهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدم الإبهام"^٣.

أما الفراء وابن درستويه فقد ذهبا إلى أنها استفهامية تحمل معنى التعجب، وما بعدها خبرها، وقد قيل إنه منسوب للكوفيين^٤. واحتج أصحاب هذا الرأي فقالوا: "وإنما وضع هذا في التعجب؛ لأجل أن التعجب فيه إبهام، وذلك أن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحد المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنه لا يبلغ وصفه، ولا يوقف على كنهه فقولك: ما أحسنَ زيداً في المعنى، كقولك: أيُّ رجلٍ زيدٌ، إذا عنيت أنه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك"^٥.

ولم يكن لهذا الرأي قبول عند العلماء لأسباب منها:

-
- ١ شرح الرضى على الكافية - ٢٣٣/٤.
 - ٢ شرح المفصل ١٤٩/٧.
 - ٣ شرح التصريح - ٨٧/٢.
 - ٤ ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٣٤/٤، الممع ٥٦/٥، حاشية الصبان ١٧/٣.
 - ٥ شرح المفصل ١٤٩/٧.

أولاً: أنه يؤدي إلى مقابلة جملة إنشائية بأخرى إنشائية، إذ الاستفهام والتعجب جملتان إنشائيتان، وهذا ما يرفضه العلماء، يقول الرضي: "قيل مذهبه ضعيف، من حيث أنه نَقَلَ من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت"^١. وقد ورد عن الرضي ما يشير إلى ارتضاء مذهب الفراء ومن نَحَج منهجه، يقول: "وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه"^٢.

ثانياً: يرفض ابن يعيش مذهب الفراء فيقول: "وما ذكره من أن (ما) استفهام فيعيد جداً؛ لأن التعجب خير محض يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً وإنما يخبره بأنه حسن، ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسغ فيها صدق أو كذب؛ لأن الاستفهام ليس بخبر"^٣. وفي قوله نظر، في ما نرى؛ لأن التعجب ليس خبراً محضاً كما ذهب، وإنما هو إنشاء، كما أشار إلى ذلك فريق من النحاة فيما بيّنا، والإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب، فضلاً عن أن التعجب تعبيرٌ عن انفعالٍ بالإعجاب بشيء ما.

ثالثاً: إن "ما" الاستفهامية لا يليها إلا الأسماء، وهو قول موافق لرأي أهل الكوفة القائلين باسمية أفْعَلَ التعجبية، يقول ابن مالك: "وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح؛ لأن قائل ذلك إما أن يدعي تجردها للاستفهام وإما أن يدعي كونها للاستفهام والتعجب معاً، كما هي في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾^٤. فالأول باطل بإجماع؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم، (وما أفْعَلَهُ) صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام. والثاني أيضاً

١ شرح الرضي على الكافية - ٢٣٤/٤.

٢ المصدر السابق.

٣ شرح المفصل - ١٤٩/٧.

٤ الواقعة: ٨.

باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾^١. و"ما" المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فلم أتمها غير المتضمنة استفهاماً^٢. والواقع أنه لا وجه في مقارنة (ما) في هاتين الآيتين بـ(ما) التعجبية؛ لأن هناك شبه إجماع بين العلماء على أن (ما) هنا (في الآيات) للاستفهام^٣، فلتن كان في الجملة معنى التعجب، فإنما خرج إليها بعد أن كان للاستفهام، ولا يقتضي ذلك أن تخرج (ما) من بابها في الاستفهام إلى باب آخر كالتعجب.

رابعاً: إن (ما) لو كانت استفهاماً لجاز أن يخلفها (أي)^٤. وهو مما لم يرد به استعمال.

أما الكسائي فقد ذهب إلى أن (ما) لا محل لها من الإعراب^٥. ولا تكون اللفظة لا محل لها من الإعراب إلا إذا كانت حرفاً، وهو رأي غملي إليه وترتضيه، لما فيه من تصنيف ترتضيه دلالة جملة التعجب. ووجهه أن (ما) لا تحمل ما سبق بيانه من خصائص الاسم وحده، ولا تدل على معنى بنفسها إنما معناها يتضح باقترانها بجملة، وهذا معنى الحرف، وما القول باسميتها إلا تحقيق لفكرة العامل في أن (أفعل) في ما يرى البصريون، فعل، والفاعل ضمير مستتر، ومتى كان الفاعل مستتراً وجب أن يعود على اسم ظاهر، والجملة تخلو منه، فحكّموا على (ما) بالاسمية لذلك، ويؤيد هذا ما قاله الأزهرى: "فاجمعوا على" اسميتها لأن في (أحسن) ضميراً يعود عليها اتفاقاً والضمير لا يعود إلا على الأسماء"^٦.

١ الواقعة: ٢٧.

٢ شرح التسهيل ٣/٣٢.

٣ ينظر: التفسير الكبير ٢٩/١٤٤، والكشاف ٤/٥٢، والجامع لأحكام القرآن ١٧/١٩٩، الدر المنثور ٦/٢٥٣.

٤ شرح التسهيل ٣/٣٢.

٥ ينظر: الممع - ٥/٥٦.

٦ شرح التصريح ٢/٨٧.

والقول باسمية (ما) بعيد من وجه آخر فيما نرى، إذ إن (ما)، كما يعربها النحاة، مبتدأ خبره الجملة بعده - على رأي أصحاب المذهب الأول الذي بيناه سابقاً- فكأن مبنى الجملة وتركيبها لديهم يوازي قولنا: محمدٌ حَضَرَ أبوه، فـ(محمد): مبتدأ، و(حضر أبوه): جملة فعلية خبر المبتدأ، وبين الجملتين، في ما نرى، فرق كبير، إذ إن الخبر في (محمدٌ حضر أبوه) هو: حضر أبوه، وهي جملة يحسن السكوت عليها، فنقول: حضر أبو محمد. ولكننا إذا حذفنا المبتدأ (ما) في جملة التعجب (ما أجمل السَّمَاءُ!)، فإن المستمع لـ(أجملَ السماء!) لا يجني منها ثمرة معناها، وفقاً لما ارتضاه ابن جني حداً للجملة.

كما أن (ما) تحتل الصِّدَارَةَ في جملة التعجب، والصدارةُ موقع يغلب على الحروف، وهي مبنية، والبناء مما يقرب الكلمة إلى الحروف، والحروف لا موضع لها من الإعراب، ولعل هذا ما أراده الكسائي، أو ما أراده ابن الأنباري عندما حكم بزيادة (ما) التعجبية، والزيادة حكم لا يقع على ركنٍ أصلٍ في الجملة الإسنادية، عند من عدَّ (ما) مبتدأ [مسند إليه]. يقول ابن الأنباري: "إن قال قائل: لِمَ زيدت (ما) في التعجب نحو: (ما أحسنَ زيداً) دون غيرها، قيل: لأن (ما) في غاية الإهام، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النفس، لاحتماله أموراً كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها"^١.

مما سبق، يتضح أن (ما) في التعجب ليس لها معنى في ذاتها لتكون في تصنيف الأسماء، كما أنه ليس من المقبول دلالة أن تفسر (ما) هنا بـ(شيء)، أو أن تكون من الموصولات، أو أداة استفهام، إنما هي في باب التعجب "تفارق الموصولة والموصوفة في

١ أسرار العربية - ص ١١٢.

جرسها ونغمتها والنبر الذي يرافقها "، فهي "أمة (أي متفردة) وضعت وحدها للتعجب"؟ أي لأداء معنى التعجب، والتعجب معنى، والمعاني إنما تؤدي بالحروف^٢.

ويبدو أن استخدام لفظة واحدة كـ(ما) للتعبير عن معانٍ مختلفة، هو الذي أدى إلى هذا الاختلاف. ونحن نعلم أن المعاني التي تجوب في نفس المتكلم أوسع من أن نعبر عنها بالألفاظ والكلمات، إذ إن اللغة في مبانيها وأشكالها اللفظية تقصر عن أن تعبر عن كل ما يحويه ذهن الإنسان بألفاظ توازيها في سعتها وتنوعها، "لأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وزّع لزم الاشتراك"^٤. يقول إبراهيم أنيس في هذا الصدد: "الأصل في الألفاظ أن يختص كل لفظ بمعنى معين، بهذا جرت الكثرة الغالبة من ألفاظ اللغات في العالم، غير أننا نعرف أن أمور الحياة الدنيا متداخلة متشابكة. تكون في مجموعها نظاماً متماسك الأطراف، ولا غرابة إذن أن نرى معنى يقترب من آخر، أو أن جزءاً من معنى يشترك في عدة ألفاظ"^٥. ومن هنا جاءت مبان كثيرة متشابهة في شكلها ووزنها مع أنها تختلف في معناها باختلاف السياق الذي ترد فيه، ولقد تنبه العلماء قديماً إلى هذا فوضعوا مباحث لغوية تبين ذلك مثل (الاشتراك اللفظي)، ومن بين هذا المشترك اللفظي لفظة (ما)، في ما نحن بصددده، فمنها (ما) الاستفهامية، و(ما) الموصولة، و(ما) التعجبية. وإن السياق أو المقام هو الكفيل بالتفريق بينها، يقول براجشتراسر في هذا الصدد: "فالنتيجة أنه وإن كانت (ما) تؤدي

١ التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي - صاحب أبو جناح - ص ٦٧.

٢ ينظر السابق.

٣ ينظر: شرح المفصل ١٢٧/٧.

٤ المزهري في علوم اللغة - السيوطي - شرح وتصحيح: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل، علي محمد البحاري -

ط. (٣) - مكتبة دار التراث: القاهرة - ٣٦٩/١. وينظر: علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية - فريد حيدر -

مكتبة النهضة المصرية: القاهرة - ط. (١)، ١٩٨٨م - ص ١٣٧ وما بعدها، ودلالة الألفاظ - إبراهيم أنيس -

مكتبة الأنجلو المصرية - ط. (٤) ١٩٨٠م - ص ٢١٤.

٥ دلالة الألفاظ - ص ٢١٠.

معاني متعددة في العربية، فلا موضع للشك أيها المراد، وذلك لثبات القواعد النحوية، ووضوحها، الرافعين للعربية فوق أخواتها السامية^١. وهو ما يعبر عنه العلماء المعاصرون بالتعدد الوظيفي للمبنى الصرقي، وهو موضوع كبير وفيه بحوث كثيرة.

رابعاً: الخلاف النحوي في الاسم المنصوب بعد (ما أفعل):

أما الاسم المنصوب بعد (ما أفعل)، كما في: ما أجمل السماء، فقد اختلف النحاة في إعرابه على حد اختلافهم في فعلية (أفعل) أو اسميتها.

فهي مفعول به لدى جمهور البصريين والكسائي، فعلها (أفعل) المضمر فيه فاعله وهو يعود على (ما) المتقدمة، يقول ابن يعيش: "وأحسن فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى (ما)، و(زيداً) مفعول به"^٢. وقد اعتمدوا الهمزة في (أفعل) همزة تعدية للقول بمفعولية الاسم المنصوب بعدها، يقول السيوطي: "وينصب المتعجب منه بعد (ما أفعل) مفعولاً به على رأي غير الفراء، والهمزة فيه للتعدية، والفاعل ضمير مستتر عائداً على (ما) مفرد مذكر"^٣، بل يعود على (ما) بالإفراد أو التثنية أو الجمع تذكيراً وتأنيثاً.

وقد كان للحركة الإعرابية دورٌ في توجيه نصب الاسم بعد (ما أفعل)، فالنصب علامة المفعولية، إذ إن المفعولية أم الباب في النصب، ولما لم تكن الكلمة منصوبة بحرف نصب يسبقها فقد حُكِمَ عليها بالمفعولية، أي ألحقت بأمرها، ومن ثم جاء البحث عن عامل النصب، ولا بد أن يكون هذا العامل فعلاً، ولا بد لهذا الفعل من أن يكون متعدياً، فلما لم يسبقها إلا (أفعل)، جعل فعلاً ماضياً متعدياً، وعُلت همزته بأنها همزة تعدية، كما ذكرنا، وعُلت الحركة عليه بأنها لبناء الفعل الماضي، ثم اجتهد

١ التطور النحوي - براجشتراسر - ص ١٧١.

٢ شرح الفصل ٧/١٤٩، وينظر: الأصول في النحو ١/٩٩، والباب في علل الإعراب والبناء ١/١٩٧، وشرح

التسهيل ٣/٣١، وارتشاف الضرب ٣/٣٣، وشرح التصريح ٢/٨٧، وحاشية الصبان ٣/١٧.

٣ همع المراجع ٥/٥٥.

النحاة باحثين عن حجج تعلل لهم إدخال هذه اللفظة (ما أفعل) في مدارج الأفعال من أقسام الكلم. والفعل ما دل على حدث وزمن، بناء على الأسس التي وضعها النحاة، وقد بينا سابقاً أن هذه اللفظة تخلو من الدلالة على الحدث أو الزمن، اعتماداً على ما يقره النحاة أنفسهم. فإذا كان الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، كما يقول ابن يعيش^١، فلا بد أن لكل لفظة في هذا التركيب دوراً دلاليّاً تؤديه، ولما كانت الحركة الإعرابية من بين ما يعبر به المتكلم عن نفسه في هذا التركيب، فإن لها دوراً في المعنى يجب أن نبحث عنه دلاليّاً، وليس تحت تأثير عامل يسوغ وجود الحركة، فيتسق القول مع الفطرة اللغوية عند العربي الذي كان يعبر عما في ذهنه من غير معرفة لا بالحركات ولا بأسمائها ولا بعواملها. ولو نظر باحث إلى التركيب من وجهة دلالية بمعزل عن المبني وتسويغ الحركة الإعرابية على ضوء العامل، لما كان ثمة وجه يؤيد كون الاسم المنصوب بعد (ما أفعل) مفعولاً به، ولما كانت هناك ضرورة لإيجاد فعل يعمل فيه، ولا حاجة إلى القول بأن (أفعل) فعل، فضلاً عن أن يكون فعلاً ماضياً، ولعل هذا المعنى هو ما عبر عنه الرضي بقوله: "ولولا انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده، انتصاب المفعول به، لكان مذهبهماً جديراً بأن يُنصَر". وهذا تعبير صريح يمكن أن يُحمل على قول الرضي، في أن الذي يتحكم في توجيه تركيب الجملة، وما يمكن أن تُصرف إليه كلماتها ممثلة لأبواب نحوية، هو الحركة الإعرابية وليس القيمة الدلالية التي تؤديها الكلمة في الجملة. فهو ينص على أن الرأي الأول أكثر وجهة ويمكن أن يُنصَر لولا الاحتكام إلى الشكل وتسويغ الحركة الإعرابية على ضوء العامل. ويؤيد هذا ما نص عليه أحد النحاة في عدم اتفاق الاسم المنصوب في هذا الباب مع أحكام المفعول به، يقول الصبان: "لهذا المفعول أحكام خالف فيها

١ ينظر: شرح المفصل ١/٧٢.

٢ شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٠.

أصل المفاعيل، منها أنه لا يحذف إلا للدليل، ولا يتقدم على عامله، ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح، ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة^١. وهو نص صريح يمكن أن يُحمل عليه في ضرورة توجيه الاسم المنصوب في هذا الباب على غير المفعولية، وهو ما سنتناوله بالدراسة والتحليل في فصل قادم من هذا الباب.

والرأي الآخر في توجيه الاسم المنصوب بعد صيغة التعجب، وهو مذهب الفراء والكوفيين غير الكسائي، أي الذين يقولون باسمية (أفعل) في التعجب، فمذهبهم أن "أفعل" اسم، وانتصب الاسم بعده، في قول الفراء ومن وافقه من الكوفيين، على حد ما انتصب في قولهم: زيدٌ كريمٌ الأب، فأصله في نحو: ما أظرفَ زيداً، زيدٌ أظرفُ من غيره، إلا أنهم أتوا بـ(ما) فقالوا: ما أظرفَ زيداً على سبيل الاستفهام، نقلوا الصفة من زيد وأسندوها إلى ضمير(ما)، وانتصب (زيد) بأظرف فرقاً بين الخبر والاستفهام، والفتحة في (أفعل) فتحة إعراب، وهو خير عن (ما) وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو(ما) إذ هو في الحقيقة خير عن زيد وإنما أتى بـ(ما) ليعود عليها الضمير، والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان منتصباً بالخلاف على مذهب الكوفيين في زيد خلفك، وزعم بعض الكوفيين أن (أفعل) اسم مبني لتضمنه معنى التعجب^٢.

وقول الكوفيين هذا يحتاج إلى مناقشة، لعدة أسباب:

الأول: إن القول بأن (ما) مبتدأ، يؤدي إلى القول باسميتها، وكما أسلفنا فإن (ما) لا تدل على ما يدل عليه الاسم من مسمى، كما أن خصائص الأسماء لا تنطبق عليها، ومن ثم فإن وضعها في الأسماء مخالف لما عليه حد الاسم وخصائصه، فضلاً عما بيناه من قبولها خصائص الحرف..

١ حاشية الصبان ١٥/٣.

٢ ارتشاف الضرب ٣٣/٣-٣٤، وينظر: مع المراجع ٥٥/٥-٥٦، وحاشية الصبان ١٩/٣.

الثاني: لما كانت (ما) ليست اسماً، انتقض كونها مبتدأ [مسند إليه]، فدل ذلك على أن الإسناد في الجملة غير قائم، ومن ثم فإن القول بأن (أفعل) خبر قول مرفوض، لخلو الجملة من الإسناد أصلاً.

الثالث: جملة (ما أجمل السماء!) لا يكمن فيها إسناد بين المبتدأ والخبر، إنما هي جملة تقوم على ترتيب معين، وحركة معينة يؤديان في الجملة معنى تاماً يحسن السكوت عليه، وهو التعبير عن انفعال ما بقصد إنشاء التعجب.

فيما سبق، تبين لنا آراء النحاة العرب واللغويين من القدماء في تركيب صيغتي أسلوب التعجب القياسيتين، وقد حاورنا فيها مذاهب النحاة المختلفة وما يحتاج منها إلى مناقشة؛ رداً أو تأييداً. ونرى استكمالاً لهذه الدراسة وتمهيداً لإبداء الرأي في ما يوافق أسلوب التعجب تركيبياً ودلالة، أن ندرس آراء المفسرين في أسلوب التعجب فيما يرد منها في آيات القرآن الكريم، ثم محاورة آراء علماء اللغة المحدثين، وهو ما سنفصل القول فيه في الفصلين القادمين من هذا الباب، إن شاء الله.

الفصل الثاني

صيغتا أسلوب التعجب القياسيتان في القرآن الكريم

تعددت الآيات التي تحمل دلالة التعجب في القرآن الكريم، ولكنها كانت بصيغ وأساليب مختلفة، فمنها ما كان على صيغة الاستفهام، ومنها ما جاء على نمط المفعول المطلق، وغير ذلك من أساليب التعجب السماعية، مما عرضنا له في مستهل الفصل السابق من هذا الباب. ونعتمد في هذا الفصل دراسة الآيات التي وردت على صيغتي التعجب القياسية (ما أفعلُ، وأفعلُ به)، وأبرز آراء المفسرين في تفسيرها، لتتحرى فيها ما يمكن أن يعين على فهم الأسلوب دلالة وتركيباً.

والآيات التي وردت على هذا القياس قليلة في القرآن الكريم، فقد جاءت على

نمطين هما:

الأول: ما أفعلُه، وقد جاء على نمطها قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^١، وقوله تعالى: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ﴾^٢.

الثاني: أفعلُ به، وقد جاء على نمطها قوله تعالى: ﴿اسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^٣، وقوله: ﴿ابْصِرْ بِهِ وَاسْمِعْ﴾^٤.

١ البقرة: ١٧٥.

٢ عبس: ١٧.

٣ مريم: ٣٨.

٤ الكهف: ٢٦.

ولا تقصد في هذا الفصل من الباب تفصيل كل ما ورد عن المفسرين في هذه الآيات، وإنما الذي يهمنا أن نبحث في أقوالهم وما ذهبوا إليه في تفسير دلالة الآيات ومعاني التراكيب والجمل التي تتضمنها، ليعيننا في توجيه دراسة دلالة تركيب التعجب، وتوجيه المبني ليتوافق مع المعنى، لتوضح المعنى التام لهذا الأسلوب، فيكون جملة من حيث إنه يحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه.

دأب كثير من المفسرين عند تفسير الآيات السابقة، البحث في التركيب الذي تقوم عليه الجملة موضع التفسير، وفقاً لما توجهه الصنعة، ولاسيما أن جل المفسرين كانوا من أرباب اللغة والنحو، فبدأ أثر المبني والاهتمام بتسوية الحركة الإعرابية على ضوء العامل واضحاً في توجيه الآيات. فإذا ما تناولنا آيتي النمط الأول من صيغة التعجب القياسية (ما أفعلَه) فإننا نجد المفسرين يستهلونها بالبحث في التركيب، يقول العكبري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^١: "(ما) في موضع رفع، والكلام تعجبٌ عجبٌ الله به المؤمنين. (وأصبرَ) فعل فيه ضمير الفاعل، وهو العائد على ما. ويجوز أن تكون (ما) استفهاماً هنا، وحكمها في الإعراب كحكمها إذا كانت تعجباً. وهي نكرة غير موصوفة تامة بنفسها. وقيل: هي نفي: أي فما أصبرَهُمُ اللهُ على النار"^٢. كما عدد أبو حيان والسمين الحلبي أنواع (ما) واختلاف العلماء في توجيه (ما) التعجبية، وقد بينا في الفصل السابق المسألة مفصلة مما يغني عن تكرار أقوالهم هنا.

١ البقرة: ١٧٥.

٢ التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٢.

كما بحثوا في أوجه الخلاف في (أفعل) فيما دار بين البصريين والكوفيين،
وتوجيه الاسم المنصوب بعدها، وقد سبق تفصيل القول فيها.

كما فصل المفسرون القول في تعدد معاني الآية بتعدد الحكم على نوع (ما)
فيها، ففي قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^٢، فُسِّر المعنى على التعجب تارة،
وعلى الاستفهام ثانية، وعلى النفي ثالثة. واختلفوا في معنى الصبر في التعجب، أحقيقة
هو أم مجاز؟

فذهب الأصم^٣ إلى أنه صبر يحصل لهم حقيقة إذا كانوا في النار، وقال: إذا قيل لهم:
"اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ"^٤، سكتوا وانقطع كلامهم وصبروا على النار
ليأسهم من الخلاص.^٥

وذهب الجمهور إلى أنه صبر يوصفون به في الدنيا^٦.

١ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٣٦، البحر المحيط - ١/٦٦٨-٦٦٩، الدر المنثور في علوم الكتاب المكنون
- السمين الخليلي - إعداد: جمال طلبة - دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ،
١٩٩٥م - ١/٤٤٥.

٢ البقرة: ١٧٥.

٣ وبعد بحث واستقصاء، ثبت للباحث أن الأرجح في هذا الأصم أنه أبو بكر الأصم، وقد جاء في سير أعلام
النبلاء أن ثمامة بن أثرس يتغالي فيه، ويطنب في وصفه، وكان ديناً وقوراً، منقبضاً عن الدولة. مات سنة
إحدى وميتين. وله تفسير، وكتاب (خلق القرآن) وكتاب (الحجة والرسول) وكتاب (الحركات)، وكتاب (الرد
على الملحدة)، و(الرد على الجوس)، و(الأسماء الحسنى)، و(افتراق الأمة)، وأشياء أخرى. ينظر: سير أعلام
النبلاء - شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - تحقيق: شعيب الأروؤوط - كامل الخراط - مؤسسة
الرسالة: بيروت: لبنان - ط. (١١) ١٤١٧هـ، ٢١٩٩٦م - ٩/٤٠٢.

٤ المؤمنون: ١٠٨.

٥ ينظر: البحر المحيط - ١/٦٦٩، التفسير الكبير ٣١/٥.

٦ السابق.

والقائلون بأنه حقيقة قالوا: معناه ما أصبرهم على عمل يؤديهم إلى النار لأنهم كانوا على علم بأن من عاند النبي صلى الله عليه وسلم صار إلى النار، قاله المورج^١. وقيل: التقدير (ما أصبرهم على عمل أهل النار) وهو قول الكسائي وقطرب^٢. وقيل: (أصبر) هنا بمعنى (أجرأ) وهي لغة يمانية فيكون لفظ (أصبر) إذ ذاك مشتركاً بين معناها المتبادر إلى الذهن من حبس النفس على الشيء المكروه، ومعنى الجرأة؛ أي ما أجرأهم على العمل الذي يقرب إلى النار، قاله الحسن وقتادة والربيع وابن جبير^٣.

والقائلون بأنه مجاز، قالوا: مجاز أريد به العمل؛ أي: ما أعملهم بأعمال أهل النار، قاله مجاهد. وقيل: هو مجاز أريد به قلة الجزع؛ أي ما أقل جزعهم من النار. وقيل: هو مجاز أريد به الرضا وتقديره أن الراضي بالشيء يكون راضياً بمعلوله ولازمه إذا علم ذلك اللزوم، فلما أقدموا على ما يوجب النار وهم عالمون بذلك صاروا كالراضين بعذاب الله والصابرين عليه. وقال الزمخشري: "(فما أصبرهم على النار) تعجب من حالهم في إلتباسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم"^٤.

والقائلون بأن (ما) استفهامية، وجهوا المعنى على الاستفهام، وهو استفهام على معنى التوبيخ؛ أي: أي شيء أصبرهم على النار حتى تركوا الحق واتبعوا الباطل؟. وقد ذهب إلى هذا القول ابن عباس والسدي وعطاء وأبو عبيدة معمر بن المثنى، فالمعنى لديهم على وجه الاستهانة والاستخفاف بأمر هؤلاء^٥.

١ ينظر: البحر المحيط - ٦٦٩/١.

٢ ينظر: البحر المحيط - ٦٦٩/١، الكشاف ٣٢٩/١، معاني القرآن للفراء ١٠٣/١.

٣ ينظر: البحر المحيط - ٦٦٩/١.

٤ الكشاف ٣٢٩/١، وينظر: التفسير الكبير ٣٢/٥، البحر المحيط - ٦٦٩/١.

٥ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٣٦/٢، البحر المحيط - ٦٦٩/١.

وذهب قوم إلى أن (ما) نافية، يقول أبو حيان في تفسير الآية ذاتها: "وذهب قوم إلى أن (ما) نافية، والمعنى: أن الله ما أَصْبَرَهُمْ على النار، أي: ما يجعلهم يصبرون على العذاب"^١.

وبتبع أقوال المفسرين في قوله تعالى: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ﴾^٢ نجد أنهم يختلفون في (ما) ويوجهون معنى الآية بتعددتها، على النحو الذي عرضناه في الآية السابقة، فمعنى الآية لدى المفسرين في مضمونين:^٣

الأول: التعجب، و(ما) فيه هي التعجبية. يقول الفخر الرازي: "اعلم أنه تعالى لما بدأ بذكر القصة المشتملة على ترفع صنديد قريش على فقراء المسلمين، عجب المؤمنين من ذلك، فكأنه قيل: وأي سبب في هذا العجب والترفع مع أن أوله نظفة قدرة وآخره جيفة مذرة، وفيما بين الوقتين حمال عذره، فلا جرم ذكر تعالى ما يصلح أن يكون علاجاً لعجبهم، وما يصلح أن يكون علاجاً لكفرهم، فإن خلق الإنسان تصلح لأن يستدل بها على وجود الصانع، ولأن يستدل بها على القول بالبعث والحشر والنشر"^٤. ويقول القرطبي: "قيل: (ما) تعجب، وعادة العرب إذا تعجبوا من شيء قالوا: قاتله الله ما أحسنه! وأخزاه الله ما أظلمه!، والمعنى: اعجبوا من كفر الإنسان

١ البحر المحيط - ٦٦٩/١، وينظر: الدر المنثور في علوم الكتاب المكنون ٤٤٥/١.

٢ عيس: ١٧.

٣ ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٧٢/٢، التفسير الكبير ٥٩/٣١، معاني القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق:

محمد الصابوني - مركز إحياء التراث الإسلامي: مكة المكرمة - ط. (١) ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م - ١٥/٥،

الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/١٩، معاني القرآن - القراء - تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار - دار

السرور: بيروت - لبنان - ٢٣٧/٣، البحر المحيط - ٤٢٠/٨، الدر المنثور في علوم الكتاب المكنون ٤٨٠/٦.

٤ التفسير الكبير ٥٩/٣١.

لجميع ما ذكرنا بعد هذا. وقيل: ما أكفره بالله ونعمه مع معرفته بكثرة إحسانه إليه، على التعجب أيضاً، قال ابن جريج: أي ما أشد كفره!^١

الثاني: الاستفهام، وقيل: " (ما) استفهام؛ أي: أي شيء دعاه إلى الكفر، فهو استفهام توبيخ"^٢. ويقول أبو حيان: "وقيل: (ما) استفهام توقيف. أي: أي شيء أكفره؟ أي: جعله كافراً؟ بمعنى: لأي شيء يسوغ له أن يكفر"^٣.

ويذهب الفراء والنحاس إلى أن المعنى استفهام " ثم عجب فقال (من أي شيء خلقه) ثم فسّر فقال: (من نطفة خلقه فقدّره) أطواراً: نطفة، ثم علقه إلى آخر خلقه، وشقيماً أو سعيداً، وذكرراً أو أنثى"^٤.

إن من يتبع أقوال المفسرين في هاتين الآيتين، وبالرجوع إلى أقوال النحاة في التعجب في ما أوضحنا سابقاً، يجد أن المعنى العام الذي يستفاد من هاتين الآيتين هو التعجب، وهو أكثر اتساقاً مع السياق القرآني العام الذي وردت فيه.

وإذا عرفنا أن التعجب استعظام الشيء، فأى معنى في صبر الكفار على عمل يؤديهم إلى النار غير الاستعظام، وأي معنى في كفر المخلوق بنعم خالقه وأوله نطفة وآخره جيفة قدرة غير الاستعظام ذاته؟. وقد صرح الزمخشري لدى تفسيره (ما أكفره) في قوله تعالى: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ﴾^٥ عن تمام معنى التعجب، إذ جاء اللفظ معبراً عن معنى الاستعجاب، ملائماً لدرجة الاستعظام من هذا الكفر، يقول: " (ما أكفره) تعجبٌ من إفراطه في كفران نعمة الله، ولا ترى أسلوباً أغلظ منه، ولا

١ الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/١٩، وينظر: البحر المحيط - ٤٢٠/٨.

٢ الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/١٩.

٣ البحر المحيط - ٤٢٠/٨.

٤ معاني القرآن - الفراء ٣٧/٣، وينظر: معاني القرآن - النحاس ١٥١/٥.

٥ عبس: ١٧.

أحسن مسأً، ولا أدل على سخط، ولا أبعد شوطاً في المذمة مع تقارب طرفيه، ولا أجمع للأئمة على قصر مته"^١.

ولم يغفل المفسرون البحث عن حقيقة تركيب التعجب، والألفاظ الدالة عليها في اللغة في هذه الآيات التي يفسرون، فُبحثوا عن دلالة (ما)، وحقيقة أصل الكلمة (أفعل)، وفي توجيه حركة الاسم المنصوب بعدها بمقتضى المعنى ودلالة السياق، ويعد الفخر الرازي من أبرز من فصل في هذه المباحث اللغوية من المفسرين. ولعل المقام يقتضي أن نورد هذه المسائل اللغوية التي أوردها الرازي، لما فيها من حجج تستحق الدراسة، وما يكمن فيها من حقائق تستوجب النظر، وما يظهر فيها من استقصاء واضح لدلالة التركيب الجملي للتعجب وما يقتضيه مبناه:

تناول الرازي تركيب التعجب (ما أفعل) مبدياً آراءه اللغوية من خلال تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^٢، وقد ذهب إلى أن في صيغة التعجب (ما أفعله) ثلاثة مذاهب، هي كالآتي:^٣

المذهب الأول، وهو اختيار البصريين، إن (ما) اسم مبهم يرتفع بالابتداء، و(أحسن) فعل وهو خير المبتدأ، وزيداً مفعول، وتقديره: شيءٌ حسنٌ زيداً؛ أي صيره حسناً.

وهو مذهب قد رفضه الكوفيون، إذ لا يصح لديهم أن تفسر (ما) بشيء في التعجب من صفات الله تعالى كما في: ما أكرمَ الله، وما أعظمه، وما أعلمه. كما يحتاج الرازي على فساد هذا المذهب بالحجج الآتية:

١ الكشاف ٤/٢١٩.

٢ البقرة: ١٧٥.

٣ التفسير الكبير ٥/٣٢-٣٥.

الحجة الأولى: يقول الرازي: "فإن قيل: هذه اللفظة إذا أطلقت فيما يجوز عليه الحدوث كان المراد منه الاستعظام مع خفاء سببه، وإذا أطلقت على الله تعالى كان المراد منه أحد شطريه وهو الاستعظام فحسب، قلنا: إذا قلنا: ما أعظم الله. فكلمة (ما) هاهنا ليست بمعنى شيء. فلا تكون مبتدأ، ولا يكون (أعظم) خبراً عنه، فلا بد من صرفه على وجه آخر. وإذا كان كذلك ثبت أن تفسير هذه الآية بهذه الأشياء في مقام التعجب غير صحيح".

ويبدو أن حجة الرازي هذه تؤيد ما ذهبنا إليه سابقاً، فهو:

(١) يرفض أن تكون (ما) تدل على معنى (شيء)، ويمكن أن نحمل على هذا أن (ما) لا تدل على معنى في ذاتها، ومن ثم فقدت سمة من سمات الاسمية وهي الدلالة على مسمى، فخرجت عن أن تكون اسماً.

(٢) لما بُعدت (ما) عن حد الاسم، بُعدت عن احتلال موقعه، وهو المسند إليه (المبتدأ) هنا.

(٣) لما لم يكن في (ما) إسناد؛ فلم تكن مبتدأ، فقد خرجت الكلمة التي بعدها عن الخبرية، كما جاء في قول الفخر الرازي: "ولا يكون (أعظم) خبراً عنه"، إذ لا خبر بلا مبتدأ في اللغة.

(٤) إن تفسير (ما) بمعنى شيء لا يجوز في حق الله تعالى، وقد تساءل المراد عن ذلك، فقال: "فإن قال قائل: رأيت قولك: ما أحسن زيداً، أليس في التقدير والإعمال - لا في التعجب - بمثلة قولك: شيء حسن زيداً، فكيف تقول هذا في قولك: ما أعظم الله يا فتى، وما أكبر الله؟".

١ السابق ٣٢/٥.

٢ التفسير الكبير ٣٢/٥.

قيل له: التقدير: على ما وصفت لك. والمعنى: شيءٌ عَظَّمَ اللهُ يا فتى، وذلك الشيءُ الناسُ الذين يصفونه بالعظمة^١. وهذا قولٌ حقٌّ في أوله؛ لأن الله عظيم ولا سبيل إلى القول بأن شيئاً قد عَظَّمَ اللهُ. أما القسم الثاني من هذا النص، ففيه تأويل كبير يخرج الجملة عن معناها الذي جاءت تعبير عنه، وقد أدرك الميرد تماماً هذا البعد بين تأويل الجملة ودلالاتها على التعجب، ودليل ذلك قوله في النص السابق: "... في التقدير والإعمال لا في التعجب". وقد أدرك ذلك غيره من النحاة، لولا محاولة تسويغ الحركة الإعرابية على صيغة التعجب (ما أفعل) وحركة النصب على الاسم بعدها، على ضوء نظرية العامل فيما يقتضيه النحو التعليمي.

٥) أراد الرازي صرف (ما) على وجه آخر غير تفسيرها بـ(شيء)، أو اعتمادها في موقع المبتدأ (المسند إليه)، كما يظهر في نصه. وقد قدمنا في الفصل السابق ما ارتضيناه من توجيهها وجهة الحروف. وفي مضمون ما ذهب إليه الرازي ما يؤيد ذلك.

الحجة الثانية: ينكر الرازي فيها تفسير (ما) بمعنى شيء بحجة أخرى، فيقول: "إنه لو كان معنى قولنا: ما أحسنَ زيداً. شيء حسنَ زيداً، لوجب أن يبقى معنى التعجب إذا صرحنا بهذا الكلام، ومعلوم أنا إذا قلنا: (شيء حسنَ زيداً) فإنه لا يبقى فيه معنى التعجب البتة، بل كان ذلك كالهذيان، فعلمنا أنه لا يجوز تفسير قولنا: ما أحسنَ زيداً، بقولنا: شيء حسنَ زيداً"^٢. وقد أدرك النحاة سابقاً البعد الدلالي بين معنى (ما) التعجبية وتفسيرها بكلمة (شيء)، فنَبّه إلى ذلك كثير منهم، يقول الميرد: "فإن قال قائل: فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً، فكان بمرتلة: شيء حسنَ زيداً، فكيف دخله معنى التعجب، وليس ذلك في قولك: شيء أحسنَ زيداً؟"^٣.

١ المقنضب ١٧٦/٤.

٢ التفسير الكبير ٣٢/٥.

٣ المقنضب ١٧٥/٤.

ولعل الرازي يقصد في هذا أن الباب في التعجب باب إنشاء، يفصح المتكلم فيه عن معنى التعجب والاستعظام، وتفسيره بـ(شيء) إنما هو تفسير أسلوب إنشائي بأسلوب خبري، وذاك بعيد؛ لأنه لا يبقى وفقاً لهذا التفسير، وجه للتعجب.

الحجة الثالثة: يتابع الرازي فيها إنكار تفسير(ما) فيقول: "إن الذي حسن زيداً والشمس والقمر والعالم، هو الله سبحانه وتعالى، ولا يجوز التعبير عنه بـ(ما)، وإن جاز ذلك لكان التعبير عنه سبحانه بـ(مَنْ) أولى، فكان ينبغي أننا لو قلنا: مَنْ أَحْسَنَ زيداً. أن يبقى معنى التعجب، ولما لم يبقَ علمنا فساد ما قالوه"^١. ويبدو من البين أن البحث عن(ما) أو(مَنْ) حسن زيداً والشمس والقمر والعالم، إنما هو من قبيل التساؤل عن فاعل التحسين، ولا معنى للتعجب على هذا البتة.

الحجة الرابعة: وهي حجة تؤيد ما ذهب إليه في الحجج السابقة، فيقول فيها: "إن على التفسير الذي قالوه لا فرق بين قوله: ما أحسنَ زيداً، وبين قوله: زيدٌ ضرب عمراً، فكما أن هذا ليس بتعجب وجب أن يكون الأول كذلك"^٢. والتعجب هو إنشاء استعظام يشعر به المتكلم فيعبر عنه بعبارة تؤدي معناه، وأي تحويل في هذه العبارة، بتغيير مواقع كلماتها، أو تفسير شيء منها، يخرج الكلام من بابه وهو هنا إنشاء التعجب، إلى ضرب من الخير العام الذي يحسن فيه الصدق أو الكذب، مثله مثل قولك: زيدٌ ضرب عمراً، على حدّ سواء.

الحجة الخامسة: يقول الرازي فيها: "إن كل صفة ثبتت للشيء فثبوتها له إما أن يكون له في نفسه أو من غيره، فإذا كان المؤثر في تلك الصفة نفسه أو غيره، وعلى التقديرين فشيء صيره حسناً، إما أن يكون ذلك الشيء هو نفسه أو غيره، فإذاً،

١ التفسير الكبير ٥/٣٢، ٣٣.

٢ السابق ٥/٣٣.

العلم بأن شيئاً صيرَه حسناً علم ضروري، والعلم بكونه متعجباً منه غير ضروري،
فإذن لا يجوز تفسير قولنا: ما أحسن زيداً! بقولنا: شيءٌ حسنٌ زيداً^١.

الحجة السادسة: يقول فيها الرازي: "إنهم قالوا: المبتدأ لا يجوز أن يكون نكرة
فكيف جعلوا هاهنا أشد الأشياء تنكيراً مبتدأ؟. وقالوا: لا يجوز أن يقال: رجلٌ كاتبٌ؛
لأن كل أحد يعلم أن في الدنيا رجلاً كاتباً، فلا يكون هذا الكلام مفيداً، وكذا كل
أحد يعلم أن شيئاً ما هو الذي حسنٌ زيداً، فأى فائدة في هذا الإخبار؟"^٢.

وقد بينا حجج النحاة في جواز الابتداء بالنكرة في هذا الباب، تعليلاً لمذهب
سيبويه ومن تبعه من النحاة ممن قالوا بتفسير (ما) بـ(شيء)، وهي حجج لا يسندها
مسوغ يجيز الابتداء بالنكرة في هذا الموضع، ولا سماع عن العرب، وتصدرها هنا في
جملة التعجب مطرد وليس شاذاً. فضلاً عن أن ما نصَّ عليه الرازي يؤيد ما ذهبنا إليه؛
في أن (ما) ليست اسماً، وليس في الجملة إسناد أصلاً.

ويتابع الرازي تقديم الحجج لإنكار مذهب البصريين القائلين بتفسير (ما)
بـ(معي) (شيء)، ومذهبهم في فعلية (أفعل) التعجبية، وإليك أبرز أدلته في إنكار
فعليتها:

أولاً: دخول التصغير الذي هو من خاصية الأسماء، يقول الرازي في هذه الحجة:
"فإن قيل: جواز دخول التصغير إنما كان لأن هذا الفعل قد لزم طريقة واحدة، فصار
مشابهاً للاسم، فأخذ خاصيته وهو التصغير.

قلنا: لاشك أن للفعل ماهية وللتصغير ماهية، فهاتان الماهيتان: إما أن تكونا
متنافيتين، أو لا تكونا متنافيتين، فإن كانتا متنافيتين استحال اجتماعهما في كل

١ السابق ٥/٣٣.

٢ السابق ٥/٣٣.

المواضع، فحيث اجتمعا هاهنا علمنا أن هذا ليس بفعل، وإن لم يكونا متنافيتين وجب صحة تطرق التصغير إلى كل الأفعال، ولما لم يكن كذلك علمنا فساد هذا القسم^١. وهذا تعبير صريح من الرازي على رفض فعلية صيغة التعجب، يمكن أن نعتد به حجة قوية تدعم ما نذهب إليه، في ما بيناه في أكثر من موضع.

ثانياً: ويذهب الرازي في هذا الدليل مذهب فريق من الكوفيين في إنكار فعلية كلمة التعجب، وهو يكمن في تصحيح هذه اللفظة وإبطال إعلائها، فإنك تقول في التعجب: ما أقومَ زيداً بتصحيح الواو، كما تقول: زيد أقوم من عمرو. ولو كانت فعلاً لكانت واوه ألفاً لفتحة ما قبلها، ألا تراهم يقولون: أقام يقيم. ويقول الرازي في هذا الصدد: "فإن قيل: هذه اللفظة لما لزمّت طريقة واحدة صارت بمترلة الاسم، وتمام التقرير أن الإعلال في الأفعال ما كان لعله كونها فعلاً ولا التصحيح في الأسماء لعله الاسمية. بل كان الإعلال في الأفعال لطلب الخفة عند وجوب كثرة التصرف، وعدم الإعلال في الأسماء لعدم التصرف، وهذا الفعل بمترلة الاسم في علة التصحيح والامتناع عن الإعلال. قلنا: لما كان الإعلال في الأفعال لطلب الخفة، فكان ينبغي أن يجعل خفيفاً ثم يترك على خفته فإن هذا أقرب"^٢. ولئن كان الرازي يميل إلى القول باسمية (أفعل) في هذه الحجج، وقد بينا سابقاً خلو صيغتي التعجب من حد الاسم وخصائصه، إلا أن ما ذهب إليه في هذا البند يقوم حجة أخرى نعتدها في نقض فعلية (أفعل)، كما بينا سابقاً.

ثالثاً: يقول الرازي: "إن قولك (أحسن) لو كان فعلاً. وقولك: (زيداً) مفعولاً، لجاز الفصل بينهما بالظرف، فيقال: ما أحسنَ عندك زيداً، وما أجملَ اليومَ عبد الله،

١ السابق ٣٣/٥.

٢ السابق ٣٣، ٣٤/٥.

والرواية الظاهرة أن ذلك غير جائز، فبطل ما ذهبتم إليه^١. وقد فصّلنا هذه المسألة في الفصل السابق بما يعني عن إعادتها هنا، إلا أن ما يهمننا هو أن هذه الحجة تعد زيادة برهان نعتمده في أن جملة التعجب إنما هي جملة تجري مجرى المثل، والأمثال لا تتغير، كما صرّح بذلك لغويو العرب، أو بعبارة أخرى هي جملة مسكوكة على حد تعبير اللغويين المحدثين^٢، فلا يجوز فيها التقدّم أو التأخير، كما لا يجوز الفصل فيها بين (ما) ولفظة التعجب، أو بين لفظة التعجب والمتعجب منه، والفعل على خلاف ذلك، إذ يجوز الفصل بينه وبين معموله بلا خلاف.

رابعاً: وقد أوردنا مضمون هذه الحجة سابقاً^٣، ونورد نصها هنا توثيقاً، يقول فيها الرازي: "إن الأمر لو كان كما ذكرتم لكان ينبغي أن يجوز التعجب بكل فعل متعد، مجرداً كان أو مزيداً، ثلاثياً كان أو رباعياً، وحيث لم يجز إلا من الثلاثي المجرد دل على فساد هذا القول"^٤.

خامساً: يذهب الرازي إلى أن بناء (أحسن) وإن كان على وزن الفعل "فهو أيضاً قد يكون اسماً، حينما يكون كلمة تفضيل، وأيضاً فقد دللنا بالوجوه الكثيرة على أنه لا يجوز أن يكون فعلاً وأنتم ما طلبتمونا إلا بالدلالة"^٥. وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه سابقاً.

سادساً: في الرد على البصريين، بأن (أفعل) فعل لاتصاله بالضمير المنصوب به، نحو قولك: ما أحسنه، جاء رد الرازي على هذه الحجة بحجة أهل الكوفة، كما بينا،

١ السابق ٣٤/٥.

٢ ومنهم: تمام حسان، وخليل عماره.

٣ ينظر: الفصل الأول من هذا الباب.

٤ التفسير الكبير ٣٤/٥.

٥ السابق.

يقول: "إنه منتقض بقولك: لعلي وليتي والعجب أن الاستدلال بالتصغير على الاسمية أقوى من الاستدلال بهذا الضمير على الفعلية، فإذا تركتم ذلك الدليل القوي، فبأن تتركوا هذا الضعيف أولى".^١

المذهب الثاني، ويقدم فيه الفخر الرازي حجته وأدلته لتضعيف ما ذهب إليه الأخصش إذ يرى أن (ما) اسم موصول، والمذكور بعدها صلة لـ(ما)، ويكون خير(ما) مضمراً. فيقول الرازي رداً على هذا المذهب: "وهذا أيضاً ضعيف لأكثر الوجوه المذكورة، منها أنك لو قلت: الذي أحسن زيداً، ليس هو بكلام منتظم، وقولك: ما أحسن زيداً، كلام منتظم".^٢ وقد قدمنا سابقاً آراء فريق من النحاة العرب في تضعيف مذهب الأخصش ممن ينكرون أن تكون(ما) اسماً موصولاً.

المذهب الثالث، وهو اختيار الفراء، بأن تكون (ما) استفهامية و(أفعل) اسم للتفضيل، فيبدو أن الرازي قد مال إلى تأييده، إذ يقول: "إن كلمة (ما) للاستفهام، و(أفعل) اسم، وهو للتفضيل، كقولك زيداً أحسن من عمرو. ومعناه: أي شيء أحسن من زيد، فهو استفهام تحته إنكار أنه وجد شيء أحسن منه. كما يقول من أخبر عن علم إنسان فأنكره غيره، فيقول هذا المخير: ومن أعلم من فلان؟ إظهاراً منه بأن ما يدعيه منازعه على خلاف الحق، وأن لا يمكنه إقامة الدليل عليه، ويظهر عجزه في ذلك عند مطالبتي إياه بالدليل، ثم قولك (أحسن) وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً كما في قولك: ما أحسن زيد، إذا استفهمت عن أحسن عضو من أعضائه، إلا أنه نُصِبَ ليقع الفرق بين ذلك الاستفهام وبين هذا، فإن هناك معنى قولك: ما أحسن زيد؟ أي عضو من زيد أحسن؟ وفي هذا معناه: أي شيء من الموجودات في العالم أحسن من زيد، وبينهما فرق كما ترى، واختلاف الحركات موضوع للدلالة على اختلاف المعاني.

١ السابق.

٢ السابق.

والنصب قولنا (زيداً) أيضاً للفرق؛ لأن هناك خفضاً لأنه أضيف أحسن إليه، ونصب هنا للفرق، وأيضاً ففي كل تفضيل معنى الفعل، وفي كل ما فُضِّل عليه غيره معنى المفعول، فإن معنى قولك: زيدٌ أعلمُ من عمرو، أن زيداً جاوز عمراً في العلم، فجعل هذا المعنى معتبراً عند الحاجة إلى الفرق^١.

وإن من يدرس قول الرازي هذا، يستطيع الوقوف مع نقطتين هامتين، هما:

الأول) تفسير معنى (ما) التعجبية بمعنى (ما) الاستفهامية.

الثاني) البحث عن دلالة الحركات على أواخر (أحسن) و (زيداً) في قولك: ما أحسنَ زيداً.

ولا نرتضي الشق الأول منهما؛ لأنه لا خلاف في أن معنى (ما) في قولنا: ما أحسنَ زيداً! هو التعجب، وما محاولة تفسيرها بالاستفهام إلا وسيلة قسر تفسير أسلوب إنشائي بأسلوب إنشائي آخر، وهو تفسير لا تقبله اللغة ولا قواعد اللغويين.

أما الجانب الثاني مما ذهب إليه الرازي، وهو مذهب أهل الكوفة، في البحث عن دلالة الحركات، فهو منهج دلالي نرتضيه في ما يمكن الاستفادة منه في تحليل هذه الأساليب بعامة، وفي أسلوب التعجب على وجه خاص، إذ إن الحركات الإعرابية دوال على معان، كما نص اللغويون العرب قديماً، " والإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"^٢. ولئن وجه الرازي القول في دلالة الحركات وتغيرها ليعلل بها مذهب الفراء الذي ارتضاه في أن جملة التعجب في أصلها استفهام ثم تحولت إلى تعجب، وما دل على هذا التغيير إلا التغيير في الحركات الإعرابية، وهو مذهب لا نميل إليه كما

١ السابق ٣٤/٥، ٣٥.

٢ الخصائص - تحقيق: محمد النجار ٣٥/١.

أوضحنا سابقاً، إلا أن فيه ما يعيننا، وفقاً لهذا المنهج الدلالي، على توجيه التركيب الجملي للتعجب مبنًى ومعنى، فيما ستريده تفصيلاً في الفصل القادم من هذا الباب.

وتعليقاً على ما أورده الرازي من مسائل لغوية، نرى الآتي:

أولاً: إن هناك فرقاً في الدلالة بين أن تكون (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، أو نكرة ناقصة، أو اسماً موصولاً، أو موصوفة بالجملة بعدها، وهناك فرق بين معنى الاستفهام والتعجب بأن يفسر أحدهما بالآخر، ومن ثم فهناك اختلاف بين جملة إنشائية يفصح المتكلم بها عما يشعر به كالتعجب مثلاً، ومحاولة تفسيرها في إطار جملة خبرية تحتل الصدق والكذب. وعليه، فإن اختلاف النحاة في تفسير (ما) التعجبية يبرز فيه اهتمام واضح بالمبنى مع إغفال بين للدلالة، في ما يمكن أن يكون مقبولاً إذا لم يخرج عن إطاره التعليمي، أما ونحن نهتم في هذه الدراسة بدلالة التراكيب والعلاقات بين عناصر الجملة في التركيب، فإننا نرى أن ننظر في كل ما يؤثر في المعنى ودلالة المتكلم المعبر عما يجول في فكره.

ثانياً: إن توجيهه (أفعل) على الفعلية أو الاسمية، فيه خلاف قد عاجناه سابقاً، كما عرضنا عليه حد الاسم والفعل وخصائص كل منهما، وقد فصلنا القول فيه سابقاً.

ثالثاً: إن حركة الفتحة على (أحسن) في قولنا: ما أحسن زيداً!، يمكن أن تناقش كما يلي:

(١) ليست حركة بناء، كما ذهب نحاة البصرة حين ارتضوها حركة بناء على الفعل الماضي، إذ لو كانت حركة بناء لما تغيرت بتغير المعاني، في قولنا: ما أحسن زيداً! وما أحسن زيد؟، وما أحسن زيداً.

٢) وليست حركة إعراب، سواء وجهت فيه على الاسمية أو الفعلية؛ لأن(ما أفعل) في التعجب جاءت على شكل واحد لا تتغير عنه، إذ لم يرد في ما جاء عن العرب أن دخل عليها ناصب أو جازم أو رافع أو خافض، فتتغير حركتها الإعرابية بتغير العوامل الداخلة عليها، وإنما بقيت على حركة واحدة لا غير. وسنفصل القول فيها في موضع آخر من هذا الباب إن شاء الله.

رابعاً: إن الفتحة على (زيداً) في قولنا: ما أحسنَ زيداً!، هي التي جعلت النحاة يقولون بفعلية(أفعل)، إذ إن(زيداً) جاءت منصوبة، ولا أداة تعمل فيها النصب، ومن ثم وجهت على أم. الباب في النصب وهي المفعولية، والقول بالمفعولية يحتاج إلى فعل، وقد فصلنا هذه المسألة في الفصل السابق من هذا الباب^١.

خامساً: إن (أفعل) التعجبية لا دلالة فيها على الفاعلية بذاتها؛ لأن فاعلها يؤول تذكيراً أو تأنيثاً على حسب ما بعدها، فنقول: ما أجملَ السماء!، والفاعل (هي)، ونقول: ما أجملَ الفتى!، والفاعل (هو)، ونقول: ما أكرمَ الرجلين!، والفاعل (هما). فتحديد الفاعل في (ما أحسن) لا يتم إلا بمعرفة الكلمة التي بعدها، على خلاف ما عليه الأفعال، إذ لا حاجة لمعرفة الكلمة التي بعدها لتحديد الفاعل. ولعل في هذا ما يزيد قوة القول بأن (أفعل) التعجبية ليست من الأفعال.

وبإنعام النظر في النقاط التي ذكرنا، وفي نص الرازي الذي نعتد عليه في البحث عن دلالة الحركات نقول: إن حركة الفتحة على(أجمل) مع الحركة الإعرابية على (السماء) في باب التعجب، ليست حركة مبنى بأثر من عامل لفظي أو معنوي، وإنما هي حركة معنى جاءت لأداء معنى معين خلاف المعنى الذي يكون لها لو تغيرت الحركة الإعرابية؛ إذ إن الحركة الإعرابية ظاهرة في اللغة العربية تمثل أداة طيعة تساعد

١ في المبحث الرابع من الفصل الأول..

المتكلم ليتسع في كلامه معبراً عما في نفسه من معانٍ، والعربي الذي كان يتكلم العربية سليقة كان ينظم كلمات الجمل التي ينطق بها فيرفع وينصب دون أن يعرف الفاعل والمفعول، أو العامل والمعمول، إنما ينطق كلماته على حركة ما ليفيد معنى معيناً، ثم يغيرها ليفيد معنى جديداً، وغالباً ما تقوم دلالة التراكيب على اختلاف الحركات الإعرابية، والتعجب أحد التراكيب النحوية التي تختلف دلالتها عن دلالة جمل أخرى تماثلها في تركيبها باختلاف الحركات التي تمثلها، فحين يقول المتكلم: ما أحسن زيداً!، بفتحة على آخر (أحسن) وآخر (زيداً)، فإنما يقصد بذلك أداء معنى التعجب والاستعظام من حسن زيد، وعندما يقول: ما أحسن زيد؟، برفع (أحسن) وخفض (زيد) فإنما يقصد بذلك الاستفهام عن أي عضو في زيد أحسن. وعندما يقول: ما أحسن زيد، بفتح آخر (أحسن) ورفع (زيد) فإنما يقصد بذلك النفي؛ أي أن زيداً لم يُحسن. ولم يبين هذه المعاني المختلفة إلا اختلاف الحركات الإعرابية التي تلونها.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد كان لترتيب الجملة على نسق معين، دون تقدم أحد أجزائها على الآخر، ودون أن يفصل بينها بفواصل، دور دلالي يساند الدور الذي تؤديه الحركة الإعرابية في تركيب التعجب، فيؤديان معاً معنى تاماً يحسن السكوت عليه فتحني منه ثمرة معناه، كما يرتضي ابن جني حداً للجملة^١.

أما الصيغة الثانية من صيغتي التعجب (أفعل به)، فقد ورد عليها قوله تعالى: ﴿اسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتَنَّا﴾^٢، ولقد بحث المفسرون في أصلها ومعناها، فمنهم من ذهب إلى أنها على صيغة الأمر ومعناها التعجب، ومنهم من ذهب إلى أنها

١ ينظر: الإيضاح في علل النحر - ص ٦٩، ٧٠.

٢ ينظر: الخصائص ١/٢٧.

٣ مرع: ٣٨. وقد ورد عليها قوله تعالى: "ابصر به واسمع". الكهف: ٢٦.

على صيغة الأمر لفظاً ومعنى، يقول السمين الحلبي: "هذا لفظ أمر، ومعناه التعجب، وأصح الأعراب فيه كما تقرر في علم النحو: أن فاعله هو المحرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحاً للفظ،... ولنا قول ثان: إن الفاعل مضمّر والمراد به المتكلم، كأن المتكلم يأمر نفسه بذلك، والمحرور بعده في محل نصب"^١. وقد بحثنا هذه المسألة بتفصيل القول في ما ورد عن النحاة، وحججهم وأدلة معارضة كل فريق منهم للآخر مما يعني عن دراستها في هذا الفصل. إلا أننا نستعين من أقوال المفسرين في مثل هذه المسائل اللغوية بما يفيدنا في دراسة أسلوب التعجب تركيباً ودلالة:

يعد الفخر الرازي من أكثر المفسرين تفصيلاً لتأويلات النحاة لصيغة التعجب (أفعل به) في هذه الآية، فقال: "والنحويون ذكروا له تأويلات (الأول) قالوا: أكرم زيد، أصله: أكرم زيداً؛ أي صار ذا كرم، كأغد البعير؛ أي صار ذا غدة، إلا أنه خرج على لفظ الأمر ومعناه الخير... والباء زائدة. (الثاني) أن يقال أنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي يصفه بالكرم، والباء زائدة... (الثالث) وهو أن قولك: أكرم زيد، يفيد أن زيداً بلغ في الكرم إلى حيث كأنه في ذاته صار كريماً حتى لو أردت جعل غيره كريماً فهو الذي يلصقك بمقصودك ويحصل لك غرضك، كما أن من قال: أكتب بالقلم، فمعناه: أن القلم هو الذي يلصقك بمقصودك ويحصل لك غرضك"^٢. ولعل التأويل الثالث الذي ذكره الرازي يعد من الصق المعاني الملائمة لدلالة التعجب التي يقتضيتها مراد المتكلم المتعجب، فجاء التعبير عنه بتركيب مخصوص في ترتيب معين يجري مجرى المثل، كما ذكر النحاة. وليس للمحلل، فيما نرى، أن يقف عند لفظة (أفعل) فيعدها للأمر لفظاً وللماضي دلالة، اتساقاً مع مذهب فريق من النحاة القائلين بذلك، أو أن يجعلها فعل أمر لفظاً ومعنى، كما يرى الفريق الآخر، لما

١ الدر المصون ٥٠٧/٤، وينظر: البيان في إعراب القرآن ٨٧٥/٥، وإعراب القرآن - النحاس ١٨/٣.

٢ التفسير الكبير ٢١/٢٢١.

يترتب على ذلك من الاختلاف في توجيه إعراب الاسم المحرور بعدها. ولا سبيل إلى ذلك إلا المشاهدة الصرفية بوزن فعل الأمر مع الاختلاف الدلالي بين جملة التعجب وما فُسِّرَتْ أو أوَّلَتْ به.

وقد تعددت توجيهات المفسرين في تفسير معنى هذه الآية، فأجاز بعضهم التعجب من الله عز وجل أو أي صفة من صفاته على سبيل الاستعظام، وهي هنا التعجب والاستعظام من إدراكه المسموعات والمبصرات إدراكاً يخرج عن حدِّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين من البشر. فيقول السيوطي فيما ينقل عن الزمخشري قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿اسْمِعْ بِهِمْ و أَبْصِرْ﴾^١: "أي جاء بما دل على التعجب من إدراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حد ما عليه إدراك السامعين والمبصرين؛ لأنه يدرك ألطف الأشياء وأصغرهما كما يدرك أكبرها حجماً وأكثفها جرماً، ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر"^٢.

ووجه الزمخشري هذه الآية وجهة أخرى؛ وهي أن الله تعالى لا يوصف بالتعجب، وإنما المراد أن أسماعهم وأبصارهم يومئذ جدير بأن يُتَعَجَّبَ منهما بعد ما كانوا صمّاً وعمياً في الدنيا.^٣

وذهب علي بن عيسى في ما ينقله عنه أبو حيان، أن المعنى تهديد ووعد، أي: سوف يسمعون ما يخلع قلوبهم ويصرون ما يسود وجوههم.^٤

١ مريم: ٣٨.

٢ الأشباه والنظائر ٤/١٣٥.

٣ الكشاف ٢/٥٠٩، و ينظر: معاني القرآن - النحاس ٤/٣٣١.

٤ ينظر: البحر المحيط ٦/١٨٠.

وذهب الجبائي في ما ينقله عنه الرازي، وأبو العالية في ما ينقله عنه أبو حيان:
أن المعنى أمر حقيقة للرسول عليه الصلاة والسلام؛ أي: اسْمِعِ الناس بهؤلاء وأبصرهم
بهم ليعرفوا أمرهم وسوء عاقبتهم فيترجروا عن الإتيان بمثل فعلهم.^١

وقال القاضي، فيما ينقله عنه الرازي: "ويحتمل أن يكون المراد اسْمِعِ هؤلاء
وأبصرهم أي عرفهم حال القوم الذين يأتوننا ليعتبروا ويترجروا".^٢

وبدراسة الأقوال السابقة من كتب التفسير في توجيه الآيات التي وردت على
صيغتي التعجب القياسيتين، نستطيع أن نخلص إلى أن جل أقوالهم لم تعتمد تفسير (ما)
بمعنى (شيء) ولا سيما في حق الله تعالى، وكأن في أقوالهم ما يتضمن أن (ما) لا تصلح
وحدها لأن تفيد معنى محددًا، ومن ثم، فإن ذلك يمكن أن يحمل على رفض أن تقع
(ما) في موضع الإسناد. وعليه، فلا وجه لأن تصنف في الأسماء.

ويجد الدارس أيضاً في أقوال المفسرين ما لا يجده لدى النحاة، فيجد عندهم قولاً
ثالثاً في توجيه التعجب بصيغة (أفعلْ بـ) قائماً على ما تؤديه الصيغة من دلالة وليس
الاقتصار على شكلها وصورة مبناها على النحو الذي كان عليه خلاف النحاة بكونها
أمراً أو ماضياً على صيغة الأمر. يقول الفخر الرازي في القول الثالث الذي ذهب إليه:
"إنما قولك أَكْرَمُ يزيدٌ يفيد أن زيداً بلغ في الكرم إلى حيث كأنه في ذاته صار
كراً^٣". وليس في هذا المعنى صدقٌ أو كذب، وليس المتكلم أمراً السامع أن يكرم
زيداً، وإنما المعنى استعظام كرم زيد، وليس في الاستعظام معنى إلا التعجب. ولا يؤدي
التعجب هذا المعنى إلا وقد ركبت جملة على صورة خاصة، لا علاقة لها بما دار عليه

١ السابق. وينظر: التفسير الكبير ٢٢١/٢١.

٢ التفسير الكبير ٢٢١/٢١.

٣ التفسير الكبير ٢٢١/٢١.

الخلاف النحوي اعتماداً على المبني والصنعة النحوية، ولا على التحليلات والتفسيرات التي أخرجت جملة التعجب من معناها الإنشائي الإفصاحي إلى معنى يبعد عن المعنى الذي أراده المتكلم. هذا إلى جانب إغفال الدور الدلالي الذي تؤديه الحركة الإعرابية، والذي كان للمفسرين الدور البارز في الاعتماد عليه عند التفريق بين المعاني، مما يقرب فائدة دراسة دلالة تركيب التعجب بالربط بين المبني والمعنى، فيما كان له أبلغ الأثر لإبداء رأي نعتمده في تركيب جملة التعجب معنى ومبنى، في ما سنبين فيما بعد إن شاء الله.

الفصل الثالث

آراء المحدثين في صيغتي أسلوب التعجب القياسيتين

للمحدثين آراء متعددة في صيغتي أسلوب التعجب القياسيتين، وفي تصنيف تركيبهما ضمن أقسام الجملة، وفي دلالة الأسلوب. وسنحاول في هذا الفصل أن نقف على قسم من آراء علماء اللغة المحدثين من العرب في هذا الأسلوب، ممن كانت لهم وجهة نظر أثرت في الباحثين من طلابهم، فتركت آثارها في البحث اللغوي المعاصر:

ولعل من أوائل من اهتم بهذا الأسلوب في القرن الحالي لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية، فقد ذهبت اللجنة الموكلة من وزارة المعارف المصرية، إلى أن هناك جملاً عربية لا يمكن أن تطبق عليها أركان الاسناد: المسند إليه والمسند، أو الموضوع والمحمول كما يذهب إلى تسميتها المناطقة، فجمعوا هذه الجمل تحت مسمى (أساليب)، ويقصدون بهذه الأساليب: الاستفهام، والنفي، والتوكيد، والقسم، والتعجب، والتفضيل، ونعم وبئس، والنداء، والاستثناء، والتحذير والإغراء. فذهبوا إلى أن في العربية أنواعاً من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على قواعدهم، ومن بين هذه العبارات، التعجب بصيغتيه: (ما أجمل زيداً، وأجمل زيد)، فكان خلاف النحاة في إعرابهما، وعناء المعلمين في شرحهما وفهمهما سبباً في طلب التيسير في هذا الأسلوب، فقالوا: "وقد رأيت اللجنة أن تدرس هذه العبارات على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها، أما إعرابها فسهل، ما أحسن: صيغة تعجب، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح، وأحسن: صيغة تعجب أيضاً، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة".^١

١ ينظر: النحر الجديد - عبد المعال الصعيدي - ص ٩١، وفي إصلاح النحو العربي - عبد الوارث مبروك سعيد - ص ١١٧.

وقد أنكرت لجنة كلية دار العلوم ما ذهبت إليه لجنة التيسير في حكمها على هذه الأساليب من التراكيب اللغوية، فجاء رأيهم في تركيب أسلوب التعجب عند محاورتهم لجنة التيسير في ما ذهبت إليه، فقالوا: "ومعنى هذا أننا إذا قلنا لتلميذ أعرب (ما أجملَ الحديقةَ) يقول مكتفياً هذا تعجبٌ من الحديقة، ونحن لا نرى في هذا رأي اللحنة، ولا نوافقها عليه؛ لأن هذا جواب عن سؤال عن معنى هذه الصيغة لا إعراب لها، ولا بيان لحكم حركتها... ولو قالت اللحنة: يؤتى للتلميذ بالأساليب العربية في صورها المختلفة وينبّه إلى وجوه النطق بها ولا يكلف إعرابها لكان قولاً سائغاً مقبولاً، أما أن نقول له أعرب ثم يكتفي في الإعراب بأن يقول هذه جملة للتحذير... وهذه للتعجب... فإن الجهال والمتعلمين جميعاً سيستون في إدراك ذلك، ولا فائدة إذن من التعليم والتثقيف، والعمل على إحياء اللغة والنهوض بها، وجعلها لغة دراسة وكتابة وترجمة ووفاء بمطالب الحياة كلها كما يجب أن تكون"^١. ولعمري إن ما قالته لجنة دار العلوم (فان الجهال والمتعلمين جميعاً سيستون في إدراك ذلك) ليعد رداً حكيماً على ما ذهبت إليه لجنة التيسير، إذ إن حكمهم في تحليل جملة التعجب لم يقم على حكم صرفي ولا تركيبى ولا دلالي، فيصدق عليهم ما قالته لجنة دار العلوم، كما يحسن فيهم ما قاله عبد الوارث مبروك: "وإذا كان مثل هذا التبسيط يمكن قبوله ويمكن أن يفيد بالنسبة للمبتدئين فلا ينبغي أن نؤمن بأن ذلك يكفي في درس هذه الأساليب، إذ لا بد من تحليلها ومعرفة حقيقة مكوناتها والنظام الذي يحكمها - إن أمكن - وصلة ذلك كله بما لها من دلالة وظيفية هي أساس لا غنى عنه لفهم المعنى في كل أسلوب منها"^٢.

١ ينظر: النحو الجديد - ص ١٠٦، ١٠٧.

٢ في إصلاح النحو العربي - ص ١١٨.

أما يعقوب عبد النبي^١ فقد كانت محاولته التجديديه تمثل مرحلة مبكرة على ضوء المنهج اللغوي الحديث، ومحاولة وضع منهج نحوي جديد، ومن بين ما أقره في هذا المنهج رفض إقامة التصنيف على أساس المشابهة اللفظية، إذ إن العربي - كما يرى - كان يسند لبعض الوحدات الوظيفية في اللغة وظائف وحدات أخرى حين يلمح - ولو عن طريق الوهم أو القياس الخاطئ - نوعاً من المشابهة اللفظية بين النوعين. وهو يرى أن هذه المشابهة تؤدي في قواعد اللغة عملاً خطيراً، وتحدث تغييرات وانقلابات غريبة، فبواسطتها يصير الاسم فعلاً، والفعل اسماً، والحرف فعلاً، وبسببها تنتقل أحكام وتغير أصول. ثم يضرب أمثلة لما يقول، من بينها: صيغتنا التعجب: ما أفعلُه وأفعلُ به، فيطبق عليهما المنهج الذي يرتضيه، رافضاً مذهب جمهرة البصريين في فعليتها رغم المشابهة الصرفية بوزن الفعل الماضي في (أفعلُ) والأمر في (أفعلُ)، فهما لديه ليسا فعلين لخلوهما من الزمان وعدم تصرفهما، وهما - فيما يرى - وصفان جاءا مخالطين لأقيسة الأوصاف وشبهين بالأفعال^٢. ونحن لا نرى فيهما معنى الوصفية التي ذهب إليها، مع أننا نقر إدراكه ما سار عليه فريق من النحاة في كثير من مسائل اللغة بالحكم على الصيغة وتصنيفها في أقسام الكلم بما ليس لها مجرد المشابهة اللفظية أو الصرفية.

ومع أن هذه المحاولات قد عمدت إلى التجديد في بحث التراكيب اللغوية، إلا أنها توقفت في كثير من الأحيان عند النقد من غير إيجاد بناء بديل لكثير من الأساليب، فلم تبحث في تحليل صيغتي التعجب ما أفعلُ وأفعلُ به، تحليلاً تركيبياً دلالياً، إذ لم نعثر في ما جاء عنهم على إعراب لـ(ما)، وأفعلُ وأفعلُ، والاسم المنصوب أو المحرور بعدهما. ولعل محاولة عبد المتعال الصعيدي تعد واحدة من أبرز المحاولات في التحليل والإعراب، تلك التي أوردتها في الرد على رأي لجنة تيسير قواعد اللغة العربية سالف

١ وله كتاب (النحو الجديد) ينظر: النحو الجديد - عبد المتعال الصعيدي - ص ١٢٥.

٢ ينظر: السابق.

الذكر، مقتضياً أثر رأي لجنة دار كلية العلوم في نقض ما ذهبت إليه لجنة التيسير، فيقول الصعدي: " وإني أرى أن هذا إعراب ناقص لا يبين معنى الجملتين... وأسهله في إعراب صيغة التعجب الأولى أن: (ما) فيها مبتدأ بمعنى شيء، وأحسن فعل ماضي، وزيداً مفعول به، ومعناها على هذا الإعراب: شيءٌ عظيمٌ أحسنٌ زيداً. وأسهله في إعراب صيغة التعجب الثانية أن: (أحسن) فيها فعل أمر، وفاعله ضمير المخاطب، والجار والمجرور متعلق بأحسن، ومعناه على هذا الإعراب: أعجبٌ بحسن زيد، وهذا هو الإعراب التام الذي يبين حقيقة معنى الصيغتين، ويبين سبب إفادتهما معنى التعجب، ولا صعوبة فيه أصلاً^١. ويبدو أن الصعدي قد اختار مذهباً من مذاهب القدماء في إعراب جملي التعجب، ولست أدري ما الفرق بين ما يقوله وما قال به نحاة البصرة قديماً، ولو اكتفى بنقل آراء القدماء لكان أولى وأحدرًا!.

وإذا ما تجاوزنا هذه المرحلة من مراحل التجديد في النحو، بحثاً عن توجيه أسلوب التعجب في إطار تناول تجديدي، فإننا نقف هنا على بعض آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوب التعجب ممن كان لهم اعتماد مباشر على نظريات علم اللغة الحديث ومناهجه.

وإذا ما تتبعنا آراء علماء اللغة المحدثين في (ما) التعجبية الواردة في الصيغة الأولى (ما أفعل) فإننا نجد أن تمام حسان يُعدُّ من أبرز رواد التفكير اللغوي الحديث الذين تناولوا أسلوب التعجب بالدراسة دلالة وتركيباً، وقد سبق أن بينا تصنيفه لأقسام الكلم، وأنه سمي قسماً منها (الخوالف)، ومن بين هذه الخوالف: خالفنا التعجب.

وقد ذهب إلى أن (ما) في التعجب من الأدوات^٢، جاءت متصدرة جملة التعجب لتؤدي فيها معنى التعجب، فكان تصدُّرها في الجملة من أهم الركائز التي

١ النحو الجديد - ص ١٣٧.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١٦٤، ١١٤، وإعادة وصف اللغة العربية ألسياً - تمام حسان - ص ١٥٨.

جعلته يذهب إلى أنها أداة، فيقول: "ونضيف هنا أن رتبة أدوات الجمل هي الصدارة"^١. كما يذهب إلى أن (ما) مبني صرفي لا يتضح معناه إلا باقترانه بجملة أو ضميمة، على حد تعبيره، فيقول: "والأدوات جميعاً ذات افتقار متأصل إلى الضمائم إذ لا يكتمل معناها إلا بها"^٢.

أما إبراهيم السامرائي فينكر الاختلاف الذي ذهب إليه النحاة في (ما) التعجبية، ويرفض مذهب سيويه وجمهرة البصريين القائلين بأن (ما) نكرة تامة مسند إليه (مبتدأ)، فيقول: "ولا أدري ما معنى التمام في هذه النكرة، ولعله أراد بالتمام مسوغاً للابتداء بالنكرة"^٣. ويقول في موضع آخر منكرًا تفسير (ما) بمعنى (شيء): "وهذا قولٌ متاهفتٌ بادٍ ضعفه"^٤. كما يرفض مذهب الأخفش في أن (ما) التعجبية موصولة، والجمله بعدها صلتها، والخبر محذوف، تقديره: (الذي أحسنَ زيداً شيئاً عظيماً)، فيقول: "وما أظن أن في هذا التفسير شيئاً من التعجب"^٥.

ويرفض في موضع آخر أن تكون (ما) استفهامية، والجمله بعدها خبراً عنها، فيقول: "وما أظن أن أسلوب الاستفهام يفيد التعجب، وهذا لم يقله إلا النحوي المتبذل الذهن الذي لا يميز بين أسلوبين مختلفين كل الاختلاف"^٦. وهو هنا يسير باتجاه يختلف فيه عن رأي المخزومي القائل بأن (ما) التعجبية في أصلها استفهامية، يقول المخزومي: "فـ(ما) فيها... هي (ما) التي يكئى بها عن غير العاقل، المستعملة في الاستفهام، ثم

١ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١٢٦.

٢ السابق.

٣ النحو العربي نقد وبناء - ص ١١٧.

٤ الفعل زمانه وأبينته - ص ٧٣.

٥ النحو العربي نقد وبناء - ص ١١٧.

٦ الفعل زمانه وأبينته - ص ٧٣.

ضاع الاستفهام منها باستعمالها مع (أفعل) متلازمين في التعجب^١. والحكم بأن (ما) التعجبية في أصلها استفهامية، حكم يحتاج إلى إعادة نظر؛ إذ لا دليل مما جاء في التراث - فيما نرى - يؤيد أن تكون (ما) التعجبية في أصلها كانت استفهامية، ثم تحولت عنها للدلالة على التعجب، ولا يخفى أن التعجب معنى يؤدي بتركيب معين مستعمل في العربية وله بابه النحوي الذي قننه النحاة واللغويون، والاستفهام باب آخر من أبواب النحو العربي لا علاقة له بالتعجب من حيث الدلالة أو التركيب. ولا نرى ما يسوّغ مذهب القائلين بأن (ما) التعجبية استفهامية إلا النظر إلى المبنى من حيث المشابهة اللفظية بين اللفظتين من غير اهتمام كبير بدلالة الجملة ومقتضى السياق الذي تردان فيه، يقول H.A.Gleason: "قد يُحكّم على جملتين بأهما متماثلتان وذلك للتماثل في المكونات الرئيسية Immediate Constituents ولكنهما في الحقيقة تفرقان من حيث الدلالة، ولو صنّف المحلل تركيبين من هذا القبيل في إطار واحد فإنه يكون قد أخذ بوجهة نظر تركيبية وقد جانبه الصواب من حيث الدلالة"^٢.

ويبدو أن السامرائي أنكر كل هذه المذاهب في (ما)، إذ يقول: "وهذا الإعراب كله باطلٌ ومحض تلفيق لأني أسأل كيف تكون (ما) مسنداً إليه مبتدأ؟ وأين هي الجملة الاسنادية وأين طرفاها؟"^٣. ولعله في ذلك قد أدرك بُعد (ما) التعجبية عن معنى الاسمية، ومن ثم لا يحق لها أن تحتل ما يحتله الاسم في بداية الجملة، فلم تكن مبتدأ. وعليه، لا يصح أن تكون في موقع المسند إليه. وهو الرأي الذي نرتضيه كما ذكرنا سابقاً.

أما خليل عمايره، فأنكر صراحة أن تكون (ما) التعجبية اسماً، إذ لا دلالة فيها على مسمى أصلاً، وهذا من أهم خصائص الاسم عند سيويه ومن سار على منهجه

١ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ٢١٥.

2 An Introduction to Descriptive Linguistics-Gleason, Henry, Allan- New York, 1969- p.139.

٣ النحو العربي نقد وبناء- إبراهيم السامرائي- ص ١١٦.

من النحاة. فيقول: "ولا(ما) فيه اسم، فلا هي دال للمدلول، ولا هي تحمل علامة من علامات الاسم، ولا أقر أن لها بما يلحقها علاقة بالأسماء"^١. فليست(ما) لديه نكرة تامة ما بعدها خبر لها، وليست نكرة ناقصة اسماً موصولاً أو صفة وخبرها في كلا التقديرين محذوف، أي:(شيءٌ عظيمٌ). ولعل رفضه هذا ناجم من إنكار المعنى الذي تفسر به في حالة تمامها أو نقصها الذي يخرجها عن المقصود المراد منها وهو إنشاء التعجب والاستعظام، إذ أداء المعنى على هذا القصد، لا فرق فيه بين أن تكون (ما) ناقصة أو تامة!!^٢.

وبذا فهو يرى أن (ما) لا تصلح لأن تكون مبتدأ، إذ ليس فيها من مقومات الاسم شيء، فلا تدل على مسمى تحتها، وليس فيها من خصائص الاسم شيء أيضاً كما ذكرنا سابقاً. ودليل آخر يأخذه من تقدير الخبر (شيءٌ عظيمٌ)، وهذه نقطة كانت موضع اعتراض بعض النحاة القدماء، كما بينا، فإن كان من المقبول أن يقال: شيءٌ عظيمٌ جعل السماء جميلة، خيراً لمن قال: ما أجمل السماء!، فإنه من غير المقبول البتة أن يبحث عن خبر هذا الضرب لمن قال: ما أعظم الله!!، هذا فضلاً عن أن الجملة تخرج كلياً من إطارها التعجيبي إلى إطار خبري لا تربطه بالتعجب روابط وثيقة، وإن من ينظر في التركيبين التاليين يدرك ذلك:

ما أجمل السماء!

شيءٌ عظيمٌ جعل السماء جميلةً.

١ رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها - خليل عمارة - ص ١٦.

٢ ينظر: في التحليل اللغوي - ص ١٤٤.

فيرى خليل عمايره أن (ما) أداة تعجب ليس غير، تتضافر مع عدد من العناصر الأخرى في الجملة: الترتيب والحركة الإعرابية والتنغيم، لإعطاء المعنى الدلالي للتركيب الذي جرى مجرى المثل من حيث تركيبه وارتباطه بدلالته^١.

أما عن صيغتي التعجب (أفعل) و(أفعل)، فقد جعلهما تمام حسان من الخوالب^٢، لما فيها من طبيعة الإفصاح الذاتي الذي يكشف عن انفعال ما^٣. فهو بهذا يخرج عن مذهب النحاة القائلين بفعاليتها، رافضاً كونهما من الأفعال، يقول: "ليس هناك من دليل على فعاليتها"^٤. إذ لا دلالة فيهما على الزمن، ولا على التعدي أو اللزوم، ويقول: "إن ما سماه النحاة (الفعل) يبدو أيضاً في صورة مرقعة تحتاج إلى كثير من العناية والنظر. لقد اشتمل الفعل على... والتعجب والمدح والذم ولا دلالة فيهما على الزمن. ورصدوا للفعل علامات يابها كثير مما عدوه من قبيل الأفعال. نسبوا الفعل إما إلى التعدي أو إلى اللزوم، وليس فيما سبق دلالة على تعد أو لزوم"^٥. ويذهب الساقى مذهب أستاذه تمام حسان في الخوالب مؤيداً رأيه بإفراها في قسم مستقل برأسه لا علاقة له بالفعالية^٦.

كما رفض تمام حسان أن تكون صيغتا التعجب من الأسماء، على مذهب الكوفيين، لعدم اتساقهما مع حد الاسم وخصائصه، كما أنه لم يرتض كونهما من

١ ينظر: رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها - ص ١٦، ودعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - مجلة جذور-

ص ١٤٧. وينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes-AMAIRE, K.A-1979- Manchester University-UK- Linguistics Department

٢ وهي من أقسام الكلم السبعة، على حد تصنيفه، وقد بينا ذلك سابقاً في الباب الأول من هذا البحث.

٣ ينظر: اللغة العربية معناها ومنها - ص ١١٣.

٤ السابق - ص ١١٤.

٥ إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً - ص ١٥٥، وينظر: البيان في روائع القرآن - ص ٤٠.

٦ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - ص ٢٥٧.

الحروف، فيقول: "ومن هذا نرى أن الخوالب [والتعجب خالفة] تشارك من حيث الإلصاق الأفعال حيناً، والأسماء والصفات حيناً، والأدوات حيناً ثالثاً، ولكنها لا تعد واحدة من أي قسم منها"^١.

ولئن رفض تمام حسان الأصل الفعلي الذي ترجع إليه صيغتا التعجب فيما ذهب إليه جمهور البصريين، إلا أنه لم ينكر ضرورة البحث عن أصل لهذا التركيب، مقتنياً أثر نحاة العربية القائلين بفكرة (التحول) أو (النقل) وإن اختلف عنهم في المصطلح، فقد عبّر عن ذلك بـ (التعدد الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد)^٢، وهو على نوعين عنده:

أحدهما، يأتي فيه المبنى الصرفي الواحد مشتركاً في عدد من المعاني، إلا إن هذا التعدد لا يلزم معه التحول من قسم من أقسام الكلم إلى قسم آخر، ويمثل له بـ (ما)؛ فقد تكون استفهامية أو نافية أو شرطية أو زائدة أو تعجبية، إلا أنها جميعاً تخضع لقسم واحد وهو (الأدوات)^٣.

أما النوع الثاني، ففيه "تخرج البنية عن استعمالها الأصلي إلى استعمال آخر لم ينسب لها في تقسيم الكلم فيتعدد معناها الوظيفي"^٤، ويسمى هذا النوع (تعدد المعنى بحسب النقل)، وقد فسّر صيغة التعجب (أفعل) على هذا الإطار، إذ يرى أن الأصل فيها هو (أفعل التفضيل) ثم خرج عنه إلى التعجب.

١ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٨.

٢ السابق - ص ١٦٣، وينظر: البيان في روائع القرآن - ص ١٠، ١١.

٣ وقد بينا رأيه في (ما) التعجبية.

٤ البيان في روائع القرآن - ص ١١.

ويبدو أن تمام حسان يلتقي في هذا مع من قال بذلك من أهل الكوفة^١، كما بينا مذهبهم، وإن اختلف عنهم في الأصل الذي يُرجعون إليه صيغة التعجب؛ إذ يرى أن أصلها (الوصفية)، في حين يراه أهل الكوفة (الاسمية). يقول تمام حسان مبيّناً رأيه هذا: "بل إن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة"^٢. ويقول: "عندي أن هاتين الصيغتين ذواتا رحمٍ وقربى تصل بينها وبين صفة التفضيل سواء من حيث المعنى ومن حيث المبنى"^٣. ومن ثم فإن تركيب التعجب (ما أفعلَه) - كما يرى تمام حسان - يتكون من: (ما) وهي أداة تعجب، و(أفعل) وهي خالفة منقولة عن التفضيل، و(زيداً) يعده مفضلاً وقد أصبح متعجباً منه. أما تركيب التعجب الآخر: (أفعلُ به) فيتكون لديه من: (أفعلُ) وهي صورة أخرى من أفعل التفضيل، و(ب-) وهي مضمنة معنى اللام عنده، و(زيد) وهو المفضَّل، وقد أصبح متعجباً منه، على حد قوله^٤.

ولئن كان البحث عن أصل للتراكيب اللغوية مفيداً من الناحية التعليمية إلا أنه لا يعدو أن يكون حكماً ظنياً في اللغة وليس قطعياً. وقد يكون مقبولاً الأصل الذي جعله تمام حسان لصيغتي التعجب، إلا إنه قبول لا يقوم على أساس ما بين الصيغتين (صيغة التعجب وأفعل التفضيل) من تشابه في الصيغة الصرفية، بل إلى المعنى الكامن في النص وهو إمكانية الحمل على المفاضلة، وظهور معنى الزيادة فيهما؛ كأن تكون

١ كما يظهر أن تمام حسان كان متأثراً برأي ابن يعيش أيضاً، يقول ابن يعيش: "وإنما جرى (هذا أفعل من هذا)

بجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى" شرح المفصل ٩١/٦.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٤. وينظر: البيان في روائع القرآن - ص ٥٥.

٣ القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمخلي - ص ٣٠.

٤ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٤.

(العلم) في مثل قولنا: ما أعلمُ محمداً، أو أن نقول مفاضلين: محمدٌ أعلمُ من زيدٍ. إلا أننا لا نميل إلى هذا الرأي للأسباب التالية:

١. ليس من اليسير أن نجد في التراث العربي ما ورد على نسق التفضيل ويقصد به التعجب.

٢. إن جملة التفضيل تحتاج لإتمام معنى المفاضلة؛ إلى طرفي التفضيل: مفضّل ومفضّل عليه، وليس في أسلوب التعجب هذان الطرفان.

٣. إن جملة التفضيل جملة خبرية تحتمل التصديق والكذب، في حين أن المتكلم المتعجب ينشئ المعنى الكامن في نفسه للإفصاح عن الإعجاب والاستعظام أو الاستهجان، ولا علاقة لما يقول بتصديق أو تكذيب. وفي هذا الصدد يقول كمال بدري رداً على ابن يعيش حين ربط بين أسلوب التعجب وأسلوب التفضيل: "وغير خاف ما في قول ابن يعيش من بُعد وإغراب؛ لأن كلاً من التعجب والتفضيل أسلوب له خصائصه التي ينفرد بها، وله دلالاته التي يرمي إليها. وهو يخلط بين أسلوبين أحدهما خبر والثاني إنشاء، أحدهما تعامللي، والثاني إفصاحي".^١

٤. صيغة التعجب تأتي على حركة واحدة وهي الفتحة في (أفعل)، أو السكون في (أفعل)، بينما هي متغيرة على اسم التفضيل بتغير المواقع التي يقع فيها.

٥. إن حركة الاسم بعد أفعل التفضيل أو التعجب، وإن كانتا على صورة واحدة فيهما - أي الفتحة - إلا أن المعنى بينهما مختلف؛ إذ إن الفتحة على الاسم بعد صيغة التفضيل جاءت مقتضية لمعنى المفعولية بعد أفعل التفضيل المشابه للفعل في دلالاته على حدث، في حين إن الفتحة على الاسم بعد صيغة التعجب (ما أفعله) جاءت للدلالة على معنى يختلف فيما إذا اختلفت حركته الإعرابية في جمل غيرها.

١ الزمن في النحو العربي - ص ٣٣٥.

وبإنعام النظر في أقوال تمام حسان عن الأصل الذي جعله في تركيب التعجب، نرى أنه تناول جانبين: اتكأ في الأول منهما على البحث عن اللفظة المفردة في تركيب التعجب وهي صيغة التعجب مع المقارنة بينها وبين صيغة أفعل التفضيل من حيث المعنى والمعنى، جاعلاً التفضيل أصل التعجب.

وتناول في الثاني التركيب بعامة، جاعلاً الأصل في جملة التعجب الإنشائية غير الإسنادية، هو الجملة الخبرية الإسنادية، يقول: "والمخالفة قرينة إرادة معنى غير إسنادي يقابله معنى إسنادي له غمط يخضع لقاعدة من قواعد الجمل، فحين يستعمل النمط نفسه لا على سبيل الإسناد يختلف المعنى عما كان في الإسناد، وتشير اللغة إلى هذه المخالفة لاختلاف في الإعراب، فتفرق بين عنصر في التركيب في حالة الإسناد وهذا العنصر في غير الإسناد بالضممة هنا والفتحة هناك. قارن: ما أحسن زيداً - وما أحسن زيداً!...". فكأنه قد جعل الأصل في جملة التعجب هو النفي؛ وبذا فإنه يجعل الجملة الخبرية في معناها منفية، هي الأصل الذي تنبثق عنه الجملة الإنشائية، ونحن لا نتفق معه في هذا الأصل الذي يضعه؛ لأنه اعتمد، فيما نرى، على التماثل التركيبي في بناء جملي التعجب والنفي، وهو متأثر في ذلك برأي أحد النحاة القدماء في أن أصل معنى (ما) التعجبية هو النفي - كما بينا - ولكن هذا التباين في المعنى لا يأذن بقبول هذا الأصل المفترض، فكأن تمام حسان قد قاس مبنى على مبنى [أي تركيب التعجب على تركيب النفي] ولا علة جامعة بينهما، ومن ثم فلا حكم. ونحن نوافق فيما يذهب إليه عن جملة التعجب، بأنها جملة ذات معنى غير إسنادي، مخالفاً بهذا الرأي مذهب جمهور البصريين في فعليتها والكوفيين القائلين باسميتها، وفي كلا المذهبين حكمٌ بالإسناد في جملة التعجب. كما نوافق من جانب آخر في إدراكه القيمة الدلالية للحركة الإعرابية وأثرها في المعنى في كلا الأسلوبين، الضمة في النفي في قولنا: ما أحسن زيداً، والفتحة

في التعجب في قولنا: ما أحسنَ زيداً!، برفع (زيد) ونصبها، ولكن لا دليل على فكرة التغير من أسلوب إلى أسلوب، بل يجب أن ينظر إلى كل تركيب في إطاره الدلالي وبابه النحوي من غير اعتبارٍ لأصلِ انبثق عنه فرع كما يقول تمام ومن قال بمثل رأيه من قبل.

أما السامرائي ففي حكمه على صيغتي التعجب أمران مختلفان:

أحدهما: ينص فيه على بُعد صيغة التعجب عن الفعلية، إذ لا تشتمل على أية فكرة زمنية، كما يرفض مذهب جمهور البصريين القائلين بفعاليتها لمجرد لزومها نون الوقاية إذا اتصلت بها ياء المتكلم نحو: (ما أفقرني إلى الله)، يقول: "والذي نعرفه أن نون الوقاية لا تختص بالأفعال، فهي تلزم حرفي الجر (من) و(عن) إذا اتصلت بهما ياء المتكلم نحو: (مني وعني) كما تلزم (إن) و(ليت) و(لكن) و(لعل) و(قد) والظرف (لدى) عند اتصال ياء المتكلم بهذه الأدوات جميعها".^١

الثاني: يذهب فيه إلى أن صيغتي التعجب (أفعل، وأفعل) فعلان لازمان، فيقول: "وأن (أحسن) فعل التعجب لا يصاغ إلا من الفعل اللازم".^٢

وإن كنا نوافق السامرائي على ما جاء في الأمر الأول، وقد ناقشنا ذلك مفصّلين القول في الحجج التي تؤيد بُعد صيغة التعجب عن الفعلية، إلا أننا لا نتفق معه في ما جاء في البند الآخر، ونرى أن السامرائي قد وقع في متناقضات، نفصل القول فيها كما يلي:

١. ذهب السامرائي إلى أن صيغتي التعجب من الأفعال اللازمة. وعليه، فالقول بوجود فعل في الجملة يؤدي إلى استحضار فاعل، ومنها يتكون طرفا الاستناد في

١ النحو العربي نقد وبناء - ص ١١٧.

٢ السابق - ص ١١٦.

الجملة. ومن جانب آخر فقد رفض، كما بينا، أن يكون في الجملة إسناد، فقال:
"وأين هي الجملة الاسنادية وأين طرفها؟"^١، وفي هذا تناقض.

٢. ذهب السامرائي إلى فعلية صيغة التعجب، إلا أنه لم يصرح بوجود الفاعل، بل أنكر على النحاة قولهم باستتار الفاعل في (ما أفعل). فقال: "وما معنى: الفاعل ضمير مستتر"^٢، أو أنه محل المجرور في (أفعل به). وهذا قول متناقض فيما نرى، إذ كيف يكون في الجملة فعل ولا فاعل فيها، والفعل لا يتم معناه في التركيب الجملي إلا إذا اقترن بفاعل ظاهر أو مستتر، والقول بوجود فعل دون فاعل في الجملة أمر لا تقره اللغة، لا تركيباً ولا دلالة.

٣. يرفض السامرائي قول النحاة القدماء بتعدي فعل التعجب، فقال: "وإنهم لبلوغ هذه الغاية وحسماً لهذه المعضلة نسوا أن تكون صيغة التعجب من فعل لازم ولكنهم جعلوه متعدياً ليستقيم لهم تفسيرهم"^٣؛ أي تسويغ حركة الفتحة في الاسم بعد (ما أفعل). ولئن كان في قول السامرائي هذا ما يتسق مع المنطق العقلي، إلا أننا لا نجد عنده أي تفسير أو توجيه للفتحة على الاسم الذي بعد صيغة التعجب (ما أفعل)، لا تركيباً ولا دلالة، في حين هي ظاهرة لغوية ماثلة في التركيب الجملي وفي الاستعمال اللغوي.

أما المخزومي فقد عالج كل واحدة من صيغتي التعجب على حده، ففي الصيغة الأولى (ما أفعله) يذهب إلى أن بناءها "هو بناء الأفعال، ولكنه باستعماله في التعجب جمد، وفقد دلالة الفعل"^٤. ويبدو أن المخزومي قد اعتمد على البناء الصرفي لـ (أفعل)

١ السابق.

٢ السابق.

٣ السابق - ص ١١٨.

٤ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ٢١٥.

في الحكم عليها بالفعلية، إذ إن وزنها وزن الفعل، ولما كان معناها على خلاف دلالة الفعل، قال - متبعاً لجمهور البصريين - إنها جمدت لأداء معنى التعجب. وقد ناقشنا في الفصل الأول من هذا الباب القضايا المختلفة في هذه الصيغة وبيننا بعدها عن الأفعال. فالصيغة وحدها لا تكفي للحكم على فعلية كلمة التعجب (أفعل)، فضلاً عن عدم قبولها خصائص الفعل وحدوده، علاوة على أن صيغة (أفعل) لا تختص بالفعل وحده، إنما يشترك الاسم معها في هذه الصيغة كما في أفعل التفضيل. هذا وإن القول بأن أصل (أفعل) التعجبية فعلي، ثم تحول لأداء معنى التعجب، حكمٌ ينقصه الدليل مما جاء في التراث، إذ هو أصل افتراضي تحكمت فيه بنية الكلمة الصرفية، فكان الحكم بمعزل عن الدلالة التي يحتويها التركيب، وليس من منهجية التصنيف أن نصنف كلمة اعتماداً على أصلٍ مفترض، إذ هو "أمر قد تجاوزه البحث لأنه افتراضي وقد صرف كثير من العلماء جهوداً كبيرة له وليس من جدوى في إطالة الحديث فيه".¹

ويبدو من هذا العرض الموجز لرأي المخزومي في صيغة (ما أفعل) التعجبية، أنه خلط فيها، وبدا في توجيهه متناقضاً على النحو الآتي:

أولاً: يظهر في رأيه تأييد فعليتها، محاولاً تحليل صيغة التعجب (ما أفعل) على الوجه الذي تحلّل به الجمل الاسنادية، فبراها تتضمن: (ما) وأصلها استفهامية عنده، و(أفعل) ويصرح بأنها فعل التعجب. ويُحمل على هذا التحليل ما يتضمن الإقرار بالاسناد في الجملة؛ لأن الفعل لا يتم إلا مع فاعل، والفعل مع الفاعل يكون جملة فعلية اسنادية، تتكون من مسند ومسند إليه.

ثانياً: يظهر في رأيه رفض مذهب النحاة في تحليل جملة التعجب، فيقول: "أما إلزام أنفسهم بتفسير (ما) وإعادة ضمير مستتر في (أفعل) عليها، والبحث عن

1 The Melody of Language - p.56.

مسوغات الابتداء، فتكَلَّفَ ينبغي أن يريحوا أنفسهم من عنائه^١. ويقول في رفضه تحليل الجملة على الوجه الذي تحلل فيه المركبات الاسنادية: "ومن العبث تحميله ما لا يحتمل، ومن غير المجدي تحليله إعرابياً كما تحلل المركبات الاسنادية، فإن تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر، لا دلالة فيه على التعجب"^٢. ولا يخفى التناقض بين الوجهين.

وبإنعام النظر في النقطتين السابقتين نرى أن الخلط والتناقض بدا واضحاً جلياً فيهما، ولئن كنا نوافق المخزومي، في قسم مما ذهب إليه، في أن جملة التعجب تركيب يستعمل في التعجب ومن العبث تحليله كما تحلل المركبات الاسنادية، إذ تخلو جملته - فيما نرى - من طرفي الاسناد، إلا أننا لا نوافق في الأصل الذي أعاد كلمة التعجب إليه، كما بينا. وفي أية حال، فإننا لم نتمكن من معرفة رأي المخزومي في تصنيف كلمة التعجب بين أقسام الكلم^٣؛ لأنه هو ذاته تجنب التصريح أو التلميح إلى ذلك.

أما الصيغة الثانية للتعجب، أفعلُ به، فقد عالجها المخزومي علاجاً صرفياً بعيداً عن دلالة التركيب، إذ إن صيغة (أفعلُ) جاءت على وزن فعل الأمر، ومن هنا جاء الحكم عليها بالفعلية، فقال: "وبناؤه هو بناء (أفعلُ) في الأمر من أفعلُ، نحو أكرمُ، وأحسنُ، وأسمعُ، وأبصرُ"^٤. وعد فاعله ضميراً مستتراً، أما الاسم المجرور بعدها فهو في محل نصب مفعول به لس (أفعلُ)، ليوافق التعجبُ الأمرُ بناءً وحكماً، يقول المخزومي: "ويبدو أن الاسم بعده ليس فاعلاً، كما زعموا، ولكنه مفعول، لازمته الباء في التعجب"^٥. وقد فات المخزومي وغيره من النحاة، أن فعل الأمر يتعدى إلى المفعول بنفسه لا بحرف جر، وفعل التعجب في هذا التركيب على خلاف ذلك، ومن هنا

١ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ٢١٦.

٢ السابق - ص ٢١٥.

٣ وقد نص على ذلك الساقى أيضاً. ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - ص ١٣٥.

٤ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ٢١٦.

٥ السابق.

حكموا على هذه الباء في التعجب بالزيادة دون النظر إلى المعنى أو ما يؤديه الاختلاف في المبني من اختلاف في المعنى، ولنا مع هذه الدلالة وقفة في الصفحات القادمة من هذا الفصل إن شاء الله.

أما خليل عمايره فينظر إلى تركيب التعجب على خلاف ما عليه مسألة الخلاف البصري والكوفي، فليست (أفعلَ أو أفعلُ) أفعالاً لديه، ولا أصلهما كذلك، كما يذهب سيبويه وجمهور البصريين، وليستا من الأسماء، ولا يعد تركيب التعجب من أنماط الجملة الاسمية^١ كما يذهب الكوفيون. وقد اعتمد في رفض كلا المذهبين على الأسباب التي يعتمد عليها أهل البصرة وأهل الكوفة كلٌّ في نقض رأي الفريق الآخر وإثبات رأيه بأنها من الأسماء أو من الأفعال، وقد أوردنا حججهم مفصلة في موضع سابق. ولناقشة رأي خليل عمايره في صيغتي التعجب يقتضي أن نذكر عدداً من النقاط الهامة التي يذكرها تمهيداً لمناقشة التركيبين اللذين ترد فيهما الصيغتان^٢.

فهو يرى أن التركيب بصيغة (ما أفعلُ) يتكون من مجموعة من العناصر المتلازمة المتكاملة لتوصيل معنى دلالي هو الإفصاح في باب التعجب، فهو مكون من:

ما + أفعل + حركة حالة النصب على الاسم الذي بعدها + النغمة الصوتية التي يؤدي بها التركيب كله + ملازمة الترتيب الذي جرى مجرى المثل. وإن دخل في هذا التركيب عنصر آخر فإنه لا يخلّ به لأنه لم يؤلف عن العرب الاتساع في هذا، فقد ورد عنهم:

١ رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها - ص ١٦.

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - ص ١٤٧. وينظر: Linguistics Study of Arabic - Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes - AMAIRE, K.A.-

ما + كان + ... الخ، و(كان) عنده عنصر زمن ينقل الجملة بتمام معناها إلى الزمن الماضي.

وأما صيغة (أفعل) في مثل: ما أجمل السماء!، فهي عنده أداة تحمل في دلالتها العميقة Deep Structure معنى اسم التفضيل (أفعل) وقد تكون متحولة عنه، بمعنى أن القائل: ما أجمل السماء!، يقصد أنها أجمل من كل مقارنة؛ أي أنه سيقول لكل من تحدّث عن جمالها، بل هي أجمل من ذلك، فاستقرت الصيغة في التعجب للتعبير عن الحد الأعلى مما في نفس المتكلم من مشاعر الإعجاب أو الإنكار أو الدهشة. وقد أصبحت الفتحة على هذه الصيغة (أفعل) دليلاً على أنها ليست باسم تفضيل؛ إذ إنه اسم ممنوع من الصرف، وحركته متغيرة. وهذا عند تحليل عماره سبب ليعد هذه الصيغة في الأدوات؛ لأن الحركة عليها حركة بناء الأدوات وليست حركة بناء الفعل الماضي^١، ولا هي حركة الاسم الذي تتغير حركته بتغير الموقع. فأخذت الفتحة عنده تؤدي دورين في تركيب التعجب؛ الأول، أنها أخرجت الصيغة من احتمال أن تُعدّ في مثل هذا التركيب من الأسماء. والثاني، أنها تعمل عنصراً مُميّزاً Distinctive Feature للتركيب كله عن تركيب الاستفهام؛ متضافرة مع العناصر الأخرى في التركيب في ما يسميه جملة مسكوكة جرت مجرى المثل^٢. وأما الفتحة على الاسم الذي يلي (أفعل) في تركيب التعجب، فهي عنده تجسيد للنغمة الصوتية التي يجب أن تؤدي بها الجملة الإفصاحية خلافاً لما عليه في جملة الاستفهام والإخبار بالنفي. فالجملة ما أحسن زيد، بتتوين الدال من (زيد)، تحمل قيمة خلافية (حركة حالة الرفع) توجه الجملة إلى أن تكون (ما) أداة نفي، و (أحسن) فعلاً ماضياً، و(زيد) هو الذي وقع منه الحدث،

١ وقد بينا سابقاً عدم اتفاق أهل البصرة والكوفة في تسوية الحركة عليها، بناءً على عدم اتفاقهم على فعليتها أو اسميتها.

٢ ينظر: رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها - ص ١٦. وينظر: Linguistics Study of Arabic

Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes.

وتكون النغمة الصوتية المستوية؛ أي، نغمة الجملة الخيرية المنفية، تكون مفتقرة في دلالتها إلى ما يفهم من السياق تنمة لها؛ أي، بتقدير ما أحسن زيدٌ صنْعاً، أو ما صنَع إلى الفقير أو غير ذلك مما يكشف عنه المقام.

ويرى خليل عمائره في صيغة التعجب الأخرى (أفعلُ بـ) أن الباء فيها هي من الصيغة ذاتها، وهي تمثل قيمة خلافية تحمل بعداً دلاليّاً في التركيب، إذ بغيرها يصبح التركيب طلبياً معتمداً على فعل الأمر (أفعلُ) الذي يتعدى إلى مفعوله مباشرة، وفاعله فيه واجب الاستتار.

فالباء قيمة خلافية Distinctive Feature تصرف التركيب للإفصاح في باب التعجب عن معنى جملة الطلب، وهي أيضاً ذات قيمة دلالية لها أثرها الدلالي بكونها لازمة للصيغة السابقة عليها تالية لها في الترتيب، كما أنها توجه النغمة الصوتية في التركيب ليؤدّي خلافاً لما تؤدّي به جملة الطلب بغير الباء.

وربما كان ما يذهب إليه خليل عمائره بشأن الباء في صيغة التعجب هذه يلتقي مع ابن عصفور في نقطة واحدة ويفترق عنه في عدد من النقاط، إذ إن ابن عصفور يرى أن الباء زادتها العرب والتزموا زيادتها لا يجيدون عن ذلك^١، ولكنه يعلل لذلك تعليلاً يرفضه خليل عمائره. فيقول ابن عصفور: "زيدت الباء في فاعل (أفعلُ بـ) في التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المحرور في نحو قولك: امرِرُ بزيد، إصلاحاً للفظ من جهة أن أفعلُ في هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً، نحو اضرب زيدا، أو محروراً نحو: امرر بزيد، فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد"^٢. وهذا عند خليل عمائره مرفوض لأسباب منها:

١ لقد أوردنا آراء النحاة في الباء في صيغة التعجب (أفعلُ بـ). ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٢ الأشباه والنظائر ٩٦/١.

١. إن الفعل عند فريق من النحاة فعل ماض جاء على صيغة الأمر وهو لا يعتد بذلك، بل يرى فيه خلطاً في المصطلحات وتوجيهها الدلالي.

٢. إن المثال الذي ضربه ابن عصفور، أمر بزيد، لا يخلو من أن يكون فعلاً لازماً في الأصل، قصد المتكلم جعله متعدياً كقولهم في: ذهب زيد، أذهب بزيد، ولا وجه للمقابلة بينهما في هذه الحالة. أو أن يكون أمر بزيد، للتعجب، ولا وجه لقياس الشيء بذاته. فتكون الباء عنده لازمة تركيباً ودلالة، ولا وجه فيما يرى إلى القول بأن الاسم بعد (أفعل بـ) مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل لفعل ماض جاء على صيغة الأمر. إذ إن في ذلك خلطاً بين المصطلحات التركيبية والدلالية لا مسوغ له^١.

ولما أخرج خليل عمائره جملة التعجب من الفعلية، ومن الاسمية، لمح أنها تحتل خصوصية تركيبية على خلاف ما يجري عليه التركيب الاسمي والفعلية، فقال: "ونرى أن الجملة تركيب أسلوبية جرى مجرى المثل^٢"، أو بعبارة أخرى تركيب مسكوك، يلتزم فيه بترتيب لا يتغير عنه، ولا فاصل يفصل بين عناصر التركيب، إنما يأخذ طابع المثل في التعبير عن معنى يفصح عنه المتكلم ليعبر عن الإعجاب أو الاستعظام.

وقد عبر تمام حسان عن خصوصية أسلوب التعجب، وجرئانه مجرى المثل، فجعله تركيباً مسكوكاً لا يتغير، يقول: "ولكن هذه الصيغة في تركيبها أصبحت مسكوكة لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات، ولا في جدول إلصاق كما يدخل هذا ومعهما الأسماء"^٣.

١ ينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes - AMAIRE, K.A- 1979.

٢ رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها - ص ١٦.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٤.

أما إبراهيم السامرائي فقد أدرك البعد الدلالي الذي تضمنه أسلوب التعجب، ولكنه كان في رأيه متأرجح الاتجاه بين المبني والمعنى، فحاول أن يصنّفه ضمن طائفة خاصة، سماها (أساليب خاصة) فقال: "ولو درس النحويون هذه المسائل على أنها أسلوب من أساليب الكلام لكانوا في غنى عن الذهاب في متاهات بعيدة عن العلم اللغوي"^١. إلا أنه لم يحدد كنه هذه الأساليب وطابعها اللغوي، ولعل ذلك ناجم من هذا التجاذب والتأرجح الذي ذكرنا، ولقد حاول الساقبي أن يبين موقف السامرائي من أسلوب التعجب، فقال: "حين عرض [أي السامرائي] لأساليب التعجب والمدح والذم وما يسمى بأسماء الأفعال، أبدى أفكاراً سليمة مستمدة من واقع استعمالها في اللغة، وكان الأولى أن يجمعها في قسم خاص من أقسام الكلم ليبرر نقده للنحاة في إلحاقهم إياها بأقسام مختلفة من الكلم، فحين نطلع على آرائه فيها نفهم أنه لا يميل إلى جعلها في طائفة الأسماء أو الأفعال، ومع ذلك لم يقرر حكماً بشأن انتسابها إلى أي من أقسام الكلم، علماً بأن هذه المواد تشترك في وظيفة الإفصاح الذاتي عما تريده النفس بأسلوب إنشائي تسيطر عليه إمارات التأثير، وتمتاز عن غيرها من أقسام الكلم بعلامات شكلية تبرز أفرادها بقسم خاص"^٢. ومرد ذلك أن الساقبي يأخذ بمذهب تمام حسان في تقسيم الكلم، يجمع هذه الأساليب الخاصة ضمن مسمى (الخالفة)، ولاسيما أن الساقبي اتبع تمام حسان في نظريته في تقسيم الكلم.

هذه أبرز آراء العلماء المحدثين في أسلوب التعجب، وهي آراء لها دورها البارز في التجديد النحوي، وإن بدا أكثرها متأثراً بالمذهب النحوي القديم، من حيث الاعتماد على الأصل في تحليل صيغة التعجب، سواء كان الأصل اسماً كما ذهب تمام حسان، أو فعلياً كما ذهب السامرائي والمخزومي، أو أصلاً طبيعياً اعتماداً على المنهج

١ الفعل زمانه وأبينته - ص ٧٢.

٢ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - ص ١٣٦.

التحويلي كما ذهب ولسن بشاي^١ في تحليله التراكيبي اللغوية، إذ يقسم الجمل إلى طبيعية وعليها أكثر الجمل العربية، وغير طبيعية ويمثل لها بجملة التعجب مثل (ما أجمل الجو)، ولما لم تحتل هذه الجملة ركني الجملة الأساسيين (مسند ومسند إليه)، كما يرى، عدها أسلوباً نحوياً خاصاً، متحولاً من جملة طبيعية هي، مثلاً، (الجو جميل جداً). ولا أدري ماذا يقصد بقوله غير طبيعية، فهل يرمي إلى أنها جمل اصطناعية لم ينطق بها العربي القديم، أو أنها ناجمة عن انفعال ما يُخرج المرء عن طبيعته. وكلاهما مردود، إذ إن التعجب أسلوب نطق به العربي وما يزال، والتراث العربي حافل به. ومن جانب آخر فإن تفسير جملة تعد طبيعية - كما يرى - يفقد الأسلوب معناه، إذ الجملة تعجبية إنشائية إفصاحية، وتفسيرها يُخرج الجملة إلى إطار خبري يحتمل الرد والتصديق، يقول H.A.Gleason: "ليس من المقبول دليلاً أن يقال في تركيبين يفسر أحدهما الآخر أنهما متماثلان؛ لأن التماثل جاء من حيث التفسير ليس غير، إذ إن في أحدهما دلالة داخلية تكمن في معاني الألفاظ وعلاقتها ببعضها لا سبيل لأن يعبر عنه التركيب الآخر"^٢.

وفي أية حال، فإن هذه الآراء تعد مرحلة من مراحل الدرس اللغوي التي تمهد لنا مع ما وصلنا من التراث النحوي، وما بحث فيه المفسرون من دلالة الآيات التي تناولت تركيب التعجب، الوصول إلى رأي نرتضيه في تركيب جملة التعجب.

بعد أن فصلنا القول في اختلاف آراء القدماء والمحدثين في صيغتي أسلوب التعجب القياسي، وما ترتب على ذلك من اتجاهات في توجيه النصوص بناء على

١ هذه محاولة ولسن بشاي في محاضرة ألقاها في جامعة القاهرة بمصر، بعنوان: النحو العربي على ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة. ينظر: إصلاح النحو العربي - عبد الوارث مبروك - ص ١٨٩.

2 An introduction to Descriptive Linguistics -p.137.

ذلك، وبعد أن ناقشنا بالتفصيل وجهات نظر القدماء بخاصة في اسميتهما أو فعليتهما، نرى أن نتوقف مع تنفيذ حجج البصريين والكوفيين في هذا البند بخاصة، كما يلي:

١. عدم التفكير في الخروج على تقسيم الجملة وفقاً لفكرة الاسناد، ولا إسناد عندهم إلا في فعل أو اسم^١. ومن ثم وجب أن تكون هذه الجملة إما اسمية أو فعلية. ولعل السبب في تفرّق مذاهب النحويين في إعراب جملة التعجب دليل حيرتهم في التوفيق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وهو كما يقول صاحب أبو جناح: "يعكس في جوهره الأزمة الناشئة عن محاولة النحويين قسر الأنماط اللغوية المختلفة في التعبير ضمن دائرة الاسناد المقفلة على قطبي المسند والمسند إليه، الأمر الذي ترتب عليه اشتداد الجدل حول الكثير من العبارات والأساليب التي استعصت على الانقياد لقانون الاسناد الصارم الذي يقتضي أن كل جملة أو عبارة لا بد فيها من مسند ومسند إليه"^٢. ويقول فارس محمد: "إن تقسيمات النحويين لم تستغرق صور التعبير المستخدمة جميعها، فطوّعوا بعضها لتساير هذه التقسيمات وتعود إليها (النداء، والتعجب، والإغراء والتحذير، والمدح والذم، والاختصاص، والاشتغال..."^٣. ويقول عبد الرحمن أيوب في هذا الصدد: "وقد جعلوا من الجمل الفعلية؛ جملة النداء وجملة نَعَمْ وبِئْسَ وجملة التعجب. ونحن لا نرى رأي النحاة هذا، فعندنا أن الجمل في العربية نوعان: اسنادية وغير اسنادية. والجمل الاسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية. أما الجمل غير الاسنادية، فهي جملة النداء وجملة نَعَمْ وبِئْسَ وجملة التعجب. وهذه لا يمكن

١ ينظر ما كتبناه في: الاسناد في الجملة العربية.

٢ التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي - صاحب أبو جناح - ص ٦٥-٦٦.

٣ ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية - رسالة دكتوراه - فارس محمد فارس عيسى - إشراف: رمضان عبد التواب - جامعة عين شمس كلية الآداب قسم اللغة العربية -

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م - ص ٢٢٨.

أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية^١. فهو يرى أن الحكم بفعلية جمل هذا الباب إنما جاء بتأويل معناها بعبارات فعلية وليس لدلالاتها في ذاتها على ما تدل عليه الأفعال. "وتأويل الجملة لمحاولة الوصول إلى ما فيها من معنى كامن هو أمر مختلف عن المعنى الدلالي الحقيقي فيها"^٢.

٢. الرغبة في تسوية الحركة الإعرابية وضرورة تفسير وجودها على ضوء نظرية العامل والمعمول، وهو اهتمام بوجه من وجهي تفسير الظاهرة اللغوية؛ أي من حيث المبني دون اهتمام بالقيمة الدلالية التي تؤديها فتختلف بها معاني الجمل^٣، يقول إبراهيم مصطفى في هذا الصدد: "ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصور المعنى. فإذا تمت لنا الهداية إلى هذا، وجدنا عاصماً يقينا من اضطراب النحاة، وحكماً يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى"^٤. ويقول المخزومي: "الواقع أن القول بالعامل، والتمسك بفكرة العمل، وما يستتبع ذلك من لجوء إلى الاعتبارات العقلية في تفسير تأليف، أو توضيح بناء، إنما يمثل عهداً كان يجهل طبيعة الدرس النحوي، ويجهل أن النحو درس لغوي يخضع لاعتبارات لغوية محضة، لا مكان بينها لحكم العقل، ولا لمنطق العقل"^٥. وينكر دافيد كريستل سلطان الإعراب على النحو، فيقول: "ويجب ألا ننظر إلى النحو على أنه مجرد طريقة لإعراب Parsing الكلمات

١ دراسات نقدية في النحو العربي - ص ١٢٩.

2 Language Sense and Nonsense - p.92.

٣ دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي ص ١٤٢، ١٥٨.

٤ إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - دار الكتاب الإسلامي: القاهرة - ط. (١) ١٩٣٧ - (٢) ١٤١٣ هـ - ص ٤١، ٤٢.

٥ في النحو العربي قواعد و تطبيق - ص ٢٢٩.

لأن ذلك - لسوء الحظ - هو كل ما يدل عليه النحو عند كثير من الناس؛ لأن الإعراب ليس أكثر من وسيلة آلية لتفتيت الجمل إلى أجزاء ثم إعادة تصنيفها^١.

فأخذ النحاة يسوغون حركة الفتحة على الاسم المنصوب بعد صيغة التعجب (ما أفعل)، ولما لم يكن هناك عامل يؤدي إلى حالة النصب، حكموا على حركتها بالفعولية - وهي عندهم أم باها - ولا مفعول بدون عامل يعمل فيه، فجاء الحكم عند بعضهم على صيغة (أفعل) التعجبية بالفعولية، مع إهمالهم القيمة الدلالية لحركة النصب في صيغة التعجب نفسها (أفعل).

ولمناسبة صيغة التعجب الثانية (أفعل) للصيغة الأولى (أفعل)، حكموا عليها بالفعولية كذلك، وأدخلوا الاسم المجرور بعدها في قضايا أصولية بعيدة عنها، فطبقوا عليها أصل تأويل الحركة، بأنها مجرورة لفظاً منصوبة على المفعولية أو مرفوعة على الفاعلية محلاً، على حد اختلافهم في صيغة أفعل التعجبية، كما بينا.

٣. الاعتماد في الحكم النحوي على الصيغة الصرفية وحدها، فصيغة (أفعل) صيغة الفعل الماضي، ومن هنا حكموا على التعجب الذي جاء على صيغتها بالفعل الماضي، وصيغة (أفعل) صيغة الفعل الأمر. وعليه، حكموا على التعجب الذي ورد على منوالها بأنه ألصق بفعل الأمر، وهذا كله حكم قائم على الشكل من غير وضع الصيغة في إطارها الجملي الذي يحدد بعدها الدلالي في سياقها. وقد فسّر إسماعيل عمائره السبب في هذا، يقول: "ولا يكاد يخلو درس من دروس النحو من هذه التفسيرات التي تسعى إلى إماطة ما يمكن أن يعترض مجرى القاعدة، وذلك حين يتعذر أن ينسجم التفسير الشكلي مع المضمون، ولكن النحوي في الغالب يميل إلى ترجيح ما يفسر الشكل. ولعل السبب في ذلك إحساس اللغوي أن الأشكال أثبتت من المضامين،

١ التعريف بعلم اللغة - دافيد كريستل - ترجمة وتعليق: حلمي خليل - ط (٢) ١٩٩٣م - دار المعرفة الجامعية:

وأكثر تحديداً منها^١. وعلّة ذلك عند عبد الوارث مبروك أن النحاة قد خلطوا في معنى الزمن، وعمموا الحكم فيه على مستوى الصرف فقط ثم حاولوا أن يحتفظوا بهذا المفهوم للزمن على مستوى النحو أيضاً، ولكنهم حين نظروا في بعض الجمل - كالجمل الإنشائية والمنفية - وجدوا أشياء تتعارض مع ما تواضعوا عليه في معنى زمني محدد للصيغ الصرفية^٢. ومرد ذلك كله هو الخلط بين المستويات اللغوية؛ صوتية وصرفية ونحوية وتركيبية ودلالية. إذ إن القواعد قامت علاجاً لظاهرة كان يخشى فيها من تفشي اللحن في اللغة، وامتداده إلى قراءة القرآن، ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبني معتمدة على المنهج التعليمي - كما ذكرنا - فوضعت القواعد، وقُسّم الكلم العربي على أساس من المبني وصيغة الكلمة، ومن ثم حددت خصائص وحدود كل قسم، فسارت دراسة النحو على تحليل أجزاء التركيب ومكوناته دون العناية كثيراً بالتركيب نفسه، ودون النظر إلى دلالة الجملة في سياقها اتساقاً مع المنهج التعليمي الذي وضعوا لتعليم اللغة^٣. يقول محمد حماسة: "وليس المعنى النحوي بطبيعة الحال منعزلاً عن النص أو يمكن أن يكون كذلك ولذلك ينبغي النظر دائماً إلى المعنى النحوي بوصفه الجديدة المزدوجة المفتولة بإحكام من المفردات والنظام النحوي معاً... ومن هنا تكون دلالة الكلمة حصيلة لاجتماع المعنى النحوي والمعنى المعجمي في سياق مخصوص"^٤. ويقول إسماعيل عمایره: "ولعل هذا الحس المعياري كان وراء إهمال اللغويين القدماء بعض الجوانب الصوتية التي تُبرز خلاف الناس في العادة، من لهجة إلى لهجة، فأهملوا مثلاً قواعد النبر والتنغيم، إلا من بعض اللمسات

١ بحث في الاستشراق واللغة - إسماعيل عمایره - دار البشير، عمان: الأردن ١٩٩٦م - مؤسسة الرسالة: بيروت -

ص ٨٥.

٢ ينظر: في إصلاح النحو العربي - ص ١٨٣، ١٨٢.

٣ دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عمایره - ص ١٥٢، ١٤٦.

٤ النحو والدلالة - محمد حماسة عبد اللطيف - ط. (١) ١٩٨٣م - ص ١٧٣.

العابرة، ولم يضعوا لأي منها علامات ضابطة"^١. وجاء التعارض بين مطالب التحليل الدلالي ومطالب التركيب والإعراب، فوقعوا في التباين بين مقتضيات التركيب وما تؤديه دلالاته، بل التباين في مقتضيات التركيب ذاته، فنظروا إلى التركيب النحوي من زوايا صرفية، ولم يطبقوا تركيب الجملة ونحوها على أساس مقتضاها في دلالة السياق، ف وقعت أخطاء منهجية، على حد قول تمام حسان "كان من أخطرها دراسة الزمن النحوي، من أن النحاة درسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفي وهي في عزلتها عن التراكيب، ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخيرية البسيطة، فرأوا الماضي ماضياً دائماً والمضارع حالاً أو استقبالاً دائماً، فوضعوا بذلك قواعدهم الزمنية ثم اصطدموا بعد ذلك بأساليب الإنشاء والإفصاح فنسبوا وظيفة الزمن إلى الأدوات وهي منه براء..."^٢. ويأخذ مالك يوسف المطلبي على النحاة اعتمادهم على الصيغة الصرفية وحدها في توضيح طبيعة زمن اللغة العربية، وينكر الوظيفة التي جعلوها له واعتمدوها في التفريق بين مباني الكلم في العربية، مشيراً إلى أن الفعل لا يقوم تحديده على اعتبار ما يدل عليه من زمن فحسب إنما "هناك عنصر ثان يعد من المفهومات النحوية للفعل، وهو انتساب الفعل إلى فاعله الذي يحدثه أو الذي يسند إليه... ويعني ذلك إمكان التفريق بين الاسم والفعل في ضوء هذا المقياس، وإمكان طرح المقياس الزمني بوصفه أداة تفريق وحيدة بين الاسم والفعل من جهة، وأقسام الفعل من جهة أخرى"^٣.

١ بحث في الاستشراق واللغة - ص ٨٢.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٧. وينظر: الخلاصة النحوية - تمام حسان - عالم الكتب - ط. (١) ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م - ص ٦١. وأقسام الكلام العربي - الساقى - ص ٢٣٢، وفي النحو العربي نقد وتوجيه - المخزومي ص ١٤٨، ١٤٩. والجملة بين النحو والمعنى - محمد طاهر الحمصي - رسالة دكتوراه - ٦٩/١ وما بعدها. ٣ السابق - ص ٦٢. وينظر: دلالة صيغة الفعل وبنيته - محمد خليفة الأسود - مجلة اللسان العربي، العدد: الثاني والثلاثون - ذو الحجة ١٤٠٩هـ، يوليو ١٩٨٩م - ص ٣٣.

وقد شعر إبراهيم أنيس من قبل بالخلط اللغوي بين التراكيب من جراء الاعتداد بالصيغ الصرفية، فيقول: "وهكذا نرى الربط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق في اللغات السامية"^١؛ لأن ذلك فيما يرى "يحملنا في اللغة العربية على كثير من التكلف والتعسف في فهم أساليبها، ومن الواجب أن نفصل بينهما وأن ندرس أساليب الصيغ مستقلة عن الزمن، دراسة لغوية لا منطقية"^٢.

وقد أدرك علماء اللغة المعاصرون أثر الخلط في المستويات اللغوية على تصنيف الكلمات وترتيبها، يقول Bohumil Trnka: "إن مما يستحق الذكر، أن هناك مشكلة في ترتيب الكلمات وتصنيفها إذا ما وقع خلط بين الاعتبارات التركيبية والاعتبارات الصرفية"^٣. كما نبه كثير من علماء اللغة المحدثين إلى أن الأساس في تقسيم الكلم لا يكون قائماً على الصيغة وحدها، يقول ماريوباي: "وفيما يخص أنواع الكلام - كما ذكرها علماء اللغة التقليديون - ما يزال علماء اللغة المحدثون يعترفون بها، ولكنهم يقيمون تقسيمهم للكلمات على أساس مجموع الوظيفة والصيغة، لا على أساس المعنى أو التاريخ الاشتقاقي"^٤. وقد أشار إلى ذلك الساقى، عند عرض تعريف الزمخشري لحد الفعل، فيقول الساقى: "قال الزمخشري (الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان)، معتمداً في التحديد على وظائفه الصرفية، وقد أخذ على الزمخشري أن الفعل لا يدل على الاقتران نفسه بل على الحدث المقترن بزمان. وهذا الاعتراض صحيح"^٥. ويذهب محمد حماسة إلى ضرورة الاعتماد على الدلالة في التصنيف، إلى جانب ما

١ من أسرار اللغة - إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة ط. (٦) ١٩٧٨م - ص ١٦٩. وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه - المخزومي - ص ١٤٦ وما بعدها.

٢ من أسرار اللغة - ص ١٧٢.

3 Selected Papers in structural linguistics - p.333.

٤ أسس علم اللغة - ماريوباي - ترجمة: أحمد مختار عمر - ص ١٠٢.

٥ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - ص ٧٤.

اهتم به القدماء في تصنيف الكلم اعتماداً على المبني، إذ الاعتماد على المبني وحده قد يوقع الكلمة في قسم لا يمثلها دلاليًا، يقول: "فقد تكون صورة الجملة اسمية ولكنها في الحقيقة فعلية... وهنا يكون المعوّل على العنصر الدلالي واضحاً في التصنيف"^١. كما اهتم علماء اللغة المعاصرون بالجانب الدلالي في التصنيف والتحليل ووضع القواعد، فيؤكد P.M.Haker: "بأن العلاقة وطيدة بين القواعد النحوية وقواعد الدلالة، فهما أمران متلازمان"^٢.

وعلى هذا نقول: إن النحاة لو نظروا إلى الصيغة الصرفية على أنها تؤدي معاني مختلفة تتحدد بالقرائن الدالة عليها، وموقعها من السياق^٣، ولو تعاملوا مع اللغة على أنها كيان متكامل به يتم حصول الكلام، وإن وجود العناصر اللغوية: صوتاً وصرفاً، ونحواً ودلالة، يقوم على التلازم ضرورة^٤، لما كان هذا التداخل في المستويات اللغوية، ولما أدى إلى وجود مذاهب مختلفة في صيغتي التعجب، وفقاً لمبناها في معزل عن الدلالة التي تؤديها في تركيبها. أو بعبارة أخرى - كما يقول حلمي خليل: "إن الصيغة الصرفية للكلمة، ووظيفتها النحوية والصرفية يتضافران جميعاً في النهاية لكي نتحقق من وجود الكلمة ومعرفة حدودها بدقة"^٥. ويقول محمد حماسة: "إن مدلول الكلمة في النص آت من صيغة الكلمة ووظيفتها النحوية وسياقها معاً، أو بعبارة أخرى من

١ النحو والدلالة - ص ١٥٠.

219- Language, Sense and Nonsense

- ٣ ينظر: اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية- محمد عبد الرحمن الريحاني - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة - ١٩٩٨م - ص ٣٩٥. وينظر: الكلمة (دراسة لغوية معجمية) - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ١٩٩٨م - ص ١٥٥ وما بعدها.
- ٤ ينظر: الدلالة وتلازم الحقول اللغوية- منذر عيَّاش- مجلة القافلة - حماد الأولى - سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٦م - ص ٩. وينظر: في تحليل لغة الشعر- خليل عمائير - ص ٦٠٧. وينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمائير - ص ١٥٦. وينظر: علم الدلالة - فريد حيدر- ص ١٦٧.
- ٥ الكلمة (دراسة لغوية معجمية) - حلمي خليل - ص ٦٦.

بنيها الصوتية الصرفية وتعليقها النحوي". وهذه هي المهمة التي تقتضي من الباحث دراستها^١، يقول C.L.Baker: "...وليست مهمة الباحث اللغوي وهو يصف اللغة أن يتعرض إلى مافي تراكييها فقط بل أن ينظر إلى تضافر أنظمتها اللغوية المختلفة؛ الصوتية، والصرفية، والفونولوجية (وظائف الأصوات اللغوية)، والدلالية (معاني الكلمات) في الترابط الجملي"^٢، مع ضرورة دراسة "علاقة الكلمات بعضها ببعض في الجملة وإلا كانت الدراسة مجانبة الصواب في إغفالها الجانب الدلالي"^٣.

ولعل هذه أهم الأسباب التي دعت أصحاب الخلاف من المذهبين إلى القول بالاسمية أو الفعلية. وبعد أن بينا بالأدلة خلو صيغتي التعجب من هذه وتلك، فإن إدراجهما في قسم ينتميان إليه أصبح أمراً يحتاج تحديده إلى عرض النصوص التي وردت عن النحاة أنفسهم في مواطن حديثهم عن التعجب ومناقشتها كما يلي:

صرّح كثير من النحاة العرب بعدم تصرف صيغتي التعجب على نحو تصرف الأفعال، وقد تعددت تعليلاتهم لذلك، فذهب الميرد إلى أن التعجب معني "فإن تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها"^٤. وذهب ابن يعيش إلى أن فعل التعجب غير متصرف لأنه "تضمن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجب، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف. فلما أفاد فائدة الحروف حمد جمودها وجرى في امتناع التصرف مجراها"^٥. ولعل هذا اعتراف بالحرفية لولا الأصل الافتراضي الذي وضعوه للأسباب التي قدمنا، وليس مما

١ النحو والدلالة - ص ١٧٦.

٢ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي.

3 Introduction to generative-transformational Syntax- Baker, C.L.-1978-p.3.

4 An Introduction to Descriptive Linguistics -p.149.

٥ المقتضب ٤/١٧٥.

٦ شرح المفصل - ٧/١٤٣.

يتفق مع المنهج العلمي السليم أن يقال بلا دليل أنهما في الأصل فعلان ثم تحولوا إلى معنى جديد فأشبهها الحروف، ونحن نتفق مع النحاة أن هاتين اللفظتين تؤديان معنى الحروف أو الأدوات، بل نذهب إلى أنهما حرفا التعجب اللذان وضعنا له، وقد نص نحاة الكوفة بما يُحمل على هذا التصنيف، فذهبوا إلى أن (أفعل) التعجبية فتح آخره لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والنفي والنهي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء، إلى غير ذلك، إلا إنهم لم ينطقوا بحرف التعجب وضمنوا معناه هذا الكلام فاستحق البناء^١. كما صرح بذلك نحاة البصرة، وإن كان ظاهر رأيهم على خلاف ذلك، كما بينا. فقالوا: "وعلة جمودها تضمنها معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع"^٢. وسيبويه إمام مدرسة البصرة قد أدرك من قبل المشاهدة التي تربط لفظي التعجب بالحروف، ولاسيما أنهما قد خلتا من خصائص الفعلية، فانطبقت عليهما سمات الحروف، يقول سيبويه: "فشبهوا هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما"^٣. وقد بينا الحد الذي ارتضاه النحاة للحرف^٤، فميزوا بينه وبين الفعل والاسم بخلوه من خصائصهما، فالفعل ما كان متصرفاً والحرف على خلاف ذلك، يقول ابن أبي الربيع: "والفعل إذا لم يكن متصرفاً فليس بفعل حقيقي وإنما هو بمنزلة الحروف"^٥، وقد عد صيغتي التعجب من بين الأفعال غير الحقيقية.

وإذا ما حاولنا تطبيق خصائص الحرف على لفظي التعجب، فإننا نجد لزماً أن ما فيهما من خصائص يقود إلى أن نلحقهما بالحرفية، فضلاً عن عدم قبولهما خصائص

١ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٣.

٢ شرح التصريح ٢/٩٠. حاشية الصبان ٣/٢١، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٠.

٣ الكتاب ١/٧٣.

٤ ينظر ما جاء في الفصل الثالث من أسلوبي المدح والذم، من هذه الرسالة.

٥ البسيط في شرح الجمل ١/٥٨٠.

الفعل والاسم مجتمعة، كما ذكرنا. فالأدوات جميعاً لا تدخل في علاقات اشتقاقية ولا ترجع إلى صيغ تصريفية مثل الأسماء والأفعال^١، ولفظنا التعجب - كما ذكرنا - من هذا الضرب. كما أن رتبة أدوات الجمل جميعاً هي الصدارة^٢، وأن لفظي التعجب موقعهما الصدارة في جملة التعجب.

ومن المعلوم أن المعاني التي تدل عليها الحروف هي المعاني الوظيفية التي تدل على وظيفة التركيب أو الجمل، وليس المعنى فيها معجمياً، يقول حلمي خليل مبيناً المقصود بالمعنى الوظيفي الذي يؤديه الحرف: "وأما الأدوات جميعاً فهي لا تدخل أيضاً في علاقات اشتقاقية مثل الأسماء أو الأفعال، إذ ليست لها صيغ معينة، وإنما هي مورفيمات لا تظهر وظيفتها الأساسية إلا من خلال التركيب، بمعنى أن الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة، وهذا هو معناها الوظيفي فالمعاني التي تؤديها حروف الجر والعطف وواو المعية وأدوات القسم والاستثناء والتمني، وغير ذلك ليست لها معانٍ معجمية، وإنما تؤدي جميعاً معناها الوظيفي، باعتبارها مورفيمات من خلال التركيب"^٣. ويقول تمام حسان: "فالأدوات التي تدخل على الجملة تربط كل ما يقع في حيزها من عناصر الجملة وتحمل عبء الأسلوب النحوي للجملة من تأكيد إلى استفهام إلى شرط.. الخ"^٤. ومن هذه المعاني الوظيفية: المبالغة والتأكيد والتمني والاستفهام... والدهشة أو الإعجاب والاستعظام وغيرها. والتعجب معنى إنشائي انفعالي يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويستعظم أمره، وهذا المعنى لا يرتبط بحدث أو زمن، يؤيد هذا قول ابن الحاجب: "والإنشاء لا دلالة فيه على

١ ينظر: الكلمة (دراسة لغوية معجمية) - ص ٥٨، ودراسة في الأدوات النحوية - ص ٢٨.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١٢٥، والقرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي - ص ٣٤.

٣ الكلمة - ص ٥٨.

٤ الخلاصة النحوية - ص ٨٩.

زمان"١. كما أن صيغتي التعجب لا تؤديان دلالة على مسمى، وإنما معنى التعجب فيهما هو معنى وظيفي يؤدّي في الجملة بطريقة ما، يعد الحرف أفضل ما يؤديها في هذه التراكيب.

ولعل من المحتمل أن يكون السبب في عدم تصريح فريق من النحاة بحرفية صيغتي التعجب، رغم وجود ما يؤيدها في عدد من أقوالهم، يعود إلى عدم وضوح حد الحرف وتعريفه عندهم، مما أدى إلى إلحاق كثير من التراكيب في أصناف لا تنتمي إليها ولا تؤدي دلالتها، يقول مصطفى النحاس في هذا الصدد: "يكاد يتفق النحاة العرب مع المحدثين، إلا أن هناك خلافاً بينهم حول مفهوم الحرف"٢. ويعجب إبراهيم أنيس من علاج القدماء للحروف فيقول: "أما علاجهم للحروف فأمره عجب، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعاني، وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال"٣، ويقول أيضاً: "يتضح... أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة، وأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة"٤. ويشير المخزومي إلى أن السبب في إهمال النحاة الحرف هو نظرية العامل وكون الحرف عاملاً لا معمولاً، يقول: "فالفاعل والاسم والأداة إذن، هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة، وليتهم كانوا قد وفّوا هذه الأقسام حقها من الدرس، ولكنهم لم يفعلوا، لأنهم كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية، أو النحوية، ولا صلة لها بها، وهم، إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة، لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل، وإذا كانت الأسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية، كان اهتمامهم منصباً عليها، لأنها (معمولات) يبدو تأثير

١ أمالي ابن الحاجب - أبو عمرو بن الحاجب - دراسة وتحقيق: فخر قداره - دار الخليل: بيروت - دار عمّار

عمّان، الأردن - ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م - ٨٣٦/٢.

٢ دراسة في الأدوات النحوية - ص ٢٤.

٣ من أسرار اللغة - ص ٢٨٠.

٤ السابق.

العامل فيها واضحاً... أما الفعل والأداة فلم يفوهما حقهما، ولم يتناولوهما بالدرس إلا بمقدار ما لهما من صلة بالعامل والمعمول، وإلا بمقدار ما لهما من تأثير في الأسماء: رفعاً، وخفضاً، ونصباً^١.

مما سبق، تبين لنا أن دراسة صيغتي التعجب القياسيتين قد كانت وفقاً لتحقيق ما يصبو إليه النحو التعليمي، الذي يقوم على دراسة عناصر التركيب ومواقعه الإعرابية في الجملة، وتصنيف ألفاظه على ضوء مطالب التركيب ومقتضيات المبنى^٢. ولكن إذا ما تجاوزنا هذا الطور إلى النظر في التركيب والكشف عن القيم الدلالية التي تحتويها عناصر الجملة، والحد الذي يلائمها تركيباً ودلالة، فإن ذلك يقتضي أن يُحلل التركيب الجملي الذي يقوم عليه أسلوب التعجب تحليلاً دلالياً، يعتمد على معرفة دور كل عنصر من عناصره للوصول إلى الغاية الدلالية، أخذاً بالمنهج الذي يرتضي أن ما في التركيب من ترتيب، وحركة إعرابية، وغير ذلك تعد من عناصر الدلالة الهامة في الكشف عن مراد المتكلم. ولنحاول على ضوء هذا المنهج التطبيق على بعض أبيات من الشعر، وعلى آية من القرآن الكريم ورد فيها تركيب التعجب، لنبحث في هذه التراكيب الجمالية عن القيمة الدلالية لهذه العناصر^٣:

يتناول الأنموذج الأول من نماذج التحليل، بيت شعر من قول الشاعر حنْدُج بن حنْدُج المرِّي، وهو:

- ١ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ٤٥.
- ٢ ينظر: (وقفة مع صلوات في هيكل الحب) للشابي - خليل عمايره - دراسات بمنية: مركز الدراسات والبحوث البعثة: صنعاء ١٩٩٨م - ص ٦ من النسخة المخطوطة بخط اليد.
- ٣ وتود الباحثة هنا أن تنوه بأن الإطالة في تعدد النصوص المختارة، ما كان إلا لتوضيح تطبيق منهج التحليل الدلالي على أكبر عدد من النصوص من الشعر والنثر، ولبيان إمكان الإفادة من هذا المنهج بجانب المنهج التعليمي القائم على تسوية الحركات الإعرابية لتعليم اقفاء العرب في كلامهم.

ما أقدَرَ اللهُ أن يُدبِّيَ على شَحَطٍ مَن دَارُهُ الحَزَنُ مَن دَارُهُ صَوْلٌ^١

البيت من قصيدة يصف فيها الشاعر طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه، فهو يحس بلوعة البعد والفراق عن حبيته التي وإن كان البعد المكاني قد حصل بينهما إلا أنهما في اتحاد وجداني روحي، والتقاء في المشاعر عميق، فيعجب من قدرة الله، مقرأً بها، وبأنها تستطيع تقريب أي متباعدين مهما كانت صعوبة ذلك. فما بالك وأن أمر الجمع بينه وبين حبيته لا تمثل هذه الصعوبة والعسر، فليس هناك إلا أن يجمع من كان سكنه الحزن إلى من كان سكنه صَوْل.

وإن كان لنا أن نخرج عن إطار هذا الشرح الأدبي المباشر إلى إلقاء الضوء على ما في كلمتي (حَزَن) و(صَوْل) لقلنا إنهما تعبير تلقائي عن الحزن الذي يعترى قلبه وعن رغبته في وصل محبوبته، والله قادر على أن يجمع بينهما. وهذا هو مضمون التعجب هنا.

وفي هذا البيت اختلاف طويل بين النحاة في إمكانية التعجب من صفات الله عز وجل، ومرد ذلك الاختلاف، ما دار من خلاف لدى النحاة في تفسير (ما) التعجبية. وما يهمنا هنا هو أن نبرز مدى تأثير المذاهب المختلفة، على دلالة التعجب التي نعالج، ومدى انسجامها مع الغاية التي يريد المتكلم أن يفصح عنها.

لقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين^٢ إلى أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وعلى هذا المذهب يكون تفسير قول الشاعر: (ما أقدَرَ اللهُ!): شيءٌ أقدَرَ اللهُ؛ أي: جعله

١ شَحَط - بفتح الشين والحاء: هو البعد. والحزن: موضع من بلاد العرب. وصَوْل: موضع كذلك. ينظر: الإنصاف - ١٢٨/١، والارتشاف ٤٤/٣، و شرح الجمل- ابن عصفور- ٥٧٨/١، وحاشية الصبان ١٠١/١، والأشباه والنظائر ٣٣/٤، والمجم ٤٦/٦.

٢ لقد أوردنا هذه الآراء في موضعها سابقاً، وما نكره منها هنا نقصد به إبراز ما نذهب إليه على ضوء ما قاله العلماء الأول في نقطة معينة.

قادراً. والتفسير على هذا الوجه لا يجوز في حق الله تعالى بل فيه خروج عما يريد
المسلم لنفسه؛ لأن ثمة فاعلاً قادراً في (أقدر)، ومعاذ الله أن يكون هناك من يجعل الله
قادراً. وعلى هذا التفسير أنكر الكوفيون فعلية صيغة (أفعل) التعجبية، وهو الرأي
السديد لولا افتراضهم اسميتها.

كما أن هذا التفسير بعيد من وجه آخر؛ لأن تفسيره بشيء يخرج من طابع
إنشاء التعجب إلى الإخبار المجرد، يقول محمد الحمصي في هذا الصدد: "فالقول إن
أصلها: شيء جعل زيداً حسناً، لا يصح تماماً؛ لأن هذا الأصل شكل إخباري رتيب
مفروق في الرتبة، وليس فيه ما يعطفه إلى أسلوب التعجب"¹. ويقول Malinowski:
"إن التعابير الإفصاحية أو التراكيب التي تعبر عن انفعال لا يمكن أن تفسر في ضوء جملة
أخرى؛ لأن ذلك في الحقيقة سيوجد نصاً آخر بمشاعر أخرى، وقد يكون بموروث
ثقافي آخر"². ويقول Baker مرجحاً رأي فريق من العلماء فيما يرون أن تعبير جملتين
عن معنى واحد لا يعني أنهما متماثلتان تركيباً ودلالة: "يرى بعض العلماء أن
الاختلاف في تركيب الجملة يؤدي إلى اختلاف في دلالتها وإن كانت تتفق مع غيرها
في التعبير عن شيء واحد"³.

ولما كان التفسير على هذا الوجه لا يستقيم، جاز التعجب من قدرة الله تعالى
ولا خلاف؛ لأن المعنى أن الله تعالى في غاية القدرة، والتعجب من قدرة الله إنما هو من
تمام الثناء عليه بالمقدرة.

وذهب الفراء إلى أن (ما) في باب التعجب استفهامية - كما بينا - ولا يستقيم
على مذهبه معنى البيت، لأن السؤال يحتاج إلى إجابة، ونزه الله تعالى من أن نتنظر

1 الجملة بين النحر والمعاني- رسالة دكتوراه - ٢٢٧/٢.

2 The meaning of meaning -C.K.Ogden and I.A Richard- London:
Routledge & Kegan Paul LTD, 1923- p.312, 313.

3 Language, Sense and Nonsense- p.81.

إجابة مجيب في: ما الذي جعل الله قادراً؟. والتفسير على الاستفهام - على مذهب الفراء ومن تبعه - يُدخل جملة التعجب في إطار أسلوبيين (التعجب والاستفهام)، ولكل منهما أحكامه التي يختلف بها عن الآخر دلالة وتركيباً، فضلاً عن أن الاستفهام في هذا السياق لا يستقيم ولا تتصل دلالاته بما هو مطلوب من البيت، يقول Firth في هذا الصدد: "إن من الأهمية بمكان أن نبين عدم إمكانية تحليل النص وصفيًا اعتماداً على شكل الكلمة أو معناها بمفردها، إنما يجب أن يحلّل النص في إطار أوسع، وذلك بالاعتماد على السياق اللغوي الذي يكشف عن البعد النفسي"¹.

وأما من عد(ما) التعجبية على تقدير النفي، فمذهب لا يستقيم في سياق التعجب، إذ إن تفسير البيت يتنافى مع مضمون النفي، فتعالى الله القدير العزيز أن تُنفي عنه القدرة في موازين كل ما خلق.

ويانعم النظر في كل محاولات التفسير التي قيلت في (ما) التعجبية، نجد أن لها دورها الدلالي الخاص في جملة التعجب، وأن أي محاولة لتفسيرها في غير هذا الإطار يخرجها عن الدور اللغوي الذي وضعت له، بل يتناقض مع مضمون الجملة ومراد المتكلم الذي ينطق بها، وفي هذا يقول أحمد الجواربي: "والذي ينبو عنه الفهم ولا يستسيغه الذوق اعتدادهم هذه الصيغة إخبارية، وتأويلهم إياها تأويلاً فيه ما فيه من الفجاجة والبعد عن القصد المراد بالتعجب"². ويقول Bloomfield عند تناوله دلالة التراكيب اللغوية في اللغة: "وفي التحليل اللغوي يتم تحليل التراكيب اللغوية بتحليل مكوناتها الرئيسية من أقسام الكلم، ويفترض أن تؤدي هذه التراكيب معاني محددة ثابتة

1 Selected Papers of J.R. Firth- p.18.

٢ نحو المعاني - أحمد عبد الستار الجواربي - مطبعة المجمع العلمي العراقي - ١٤٠٧هـ - ٢١٩٨٧م - ص ١٤٤.

ودقيقة، وفي كثير من الأحيان، عندما نحلل جملة بأن نعطيها المعنى الدلالي لجملة أخرى، نجد أننا قد أهملنا ملامح هامة لها دورها في دلالة التركيب"¹.

وأما صيغة التعجب (أقدرَ)، فإننا لا نستطيع أن نفهم معناها بم عزل عن التركيب الذي ترد فيه، إذ إن صيغتها هي صيغة (اسم التفضيل) الذي يرد في الجملة بمعنى: أن الله أقدر من كل شيء. كما أنها على صيغة الفعل الماضي. ومن ثم فإن معنى التعجب لا يتضح إلا باقتران (أفعلَ) أي (أقدرَ) في البيت —(ما) التعجبية، أو بعبارة أخرى فإن (أقدرَ) لا تدل على معنى في ذاتها إلا بسياقها التركيبي الذي يوضح دلالتها، إذ إن السياق هو المتحكم في توجيه معاني التركيب أو النص، يقول Firth: "يعد المعنى مركباً معقداً من عدد من العناصر في إطار سياقي، من هذه العناصر؛ الأصوات اللغوية، والأبواب النحوية، والمعاني المعجمية، والأبعاد الدلالية. وكل واحدة من هذه العناصر تمثل جانباً من جوانب السياق التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند التحليل"². ومن ثم ترتبط (ما) بـ(أقدرَ) ككتلة لغوية واحدة لأداء معنى التعجب، والتعجب معنى من المعاني، والمعاني لا تؤدَّى إلا بالحروف، كما نص النحاة، أو أنه معنى وظيفي يختص به الحرف دون الاسم أو الفعل.

فالسباق في هذا الميدان يؤدي دوراً واضحاً في تمييز المعاني وتحديد الدلالة التي يقصدها المتكلم، والنظرية السياقية كما يقول Firth: "تعد أنموذجاً للنظرية التي تبرز المعنى وتمكّن من تحليل اللغة وفهم معطياتها"³.

كما تؤدي الحركة الإعرابية (الفتحة) على صيغة التعجب (ما أفعلَ) والاسم بعدها، مهمة رائدة في إتمام معنى التعجب، فتؤدي الحركة الإعرابية (الفتحة) على آخر

1 Language- Leonard Bloomfield – p.158

2 Selected Papers of J.R. Firth- p.24.

3 Selected Papers of J.R. Firth-p.14.

صيغة التعجب (أفعل) الدور الدلالي الذي يقتضيه التعجب، إذ إن حركة الفتحة عليها ليست حركة بناء أو إعراب، وليست حركة الفتحة على الاسم بعدها-(الله) في البيت السابق- حركة مفعولية، كما ذهب البصريون، وإنما هما حركتا دلالة، جاءتا لأداء معنى المخالفة؛ أي المخالفة بينها وبين جمل جاءت تماثلها في التركيب، ونعني بهذه الجمل، التي تؤدي فيها الحركة الإعرابية دوراً بارزاً في التفريق بينها، وهي:

جملة التعجب: ما أحسنَ زيداً!، وجملة الاستفهام: ما أحسنُ زيداً؟، وجملة النفي: ما أحسنَ زيداً.

وقد شغلت هذه المسألة فريقاً من الباحثين اللغويين قديماً وحديثاً، ولما كانت دراسة القدماء قد اتجهت نحو تعليم من يرغب في التحدث بالعربية كيف يقتضي أثر العرب في كلامهم، وبخاصة في ما كان فيه اللحن أكثر من أي قسم آخر، صرني أو صوتي أو دلالي، فاهم قد اتسقوا تماماً مع منهجهم في تعليم تسويغ الحركة الإعرابية على ضوء نظرية العامل. أما المحدثون فقد أخذ بعضهم ينقد ما قاله القدماء ليبي ما يراه جديداً، مع إغفال النظرة التعليمية في منهج القدماء، يقول كمال بدري: "غير أن النحاة قد شغلوا بإعراب الكلمة الواقعة بعدها [ما أفعل وأفعل بـ] وشغلوا بتفسير الحركة التي عليها أكثر من اهتمامهم بوظيفتها في الجملة ودلالاتها. إذ لو لاحظوا ذلك لما فسّر بعض النحاة مثل (ما أحسنَ زيداً) بقولهم: شيءٌ حسنٌ زيداً، حتى يستقيم أن يكون (زيد) مفعولاً به، مع أن الواضح أن الجملة بتفسيرهم لا تفيد التعجب وتخرج من الإنشاء للخبر. وحتى لو أخذ بتفسير الأخفش أن (ما) موصولة وتأويل الكلام: الذي حسنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ، فإن التعجب يكون غير حاصل كذلك.

١ ينظر رأي خليل عماره كما أسلفنا. وينظر: إعراب المعنى ومعنى الإعراب- خليل عماره-ص ٦٣ وما بعدها.

وإذا أخذ برأي بعض النحاة أن (ما) استفهامية، والتقدير: أي شيءٍ حسنٌ زيدياً ؟ فإن التعجب دون شك غير حاصل أيضاً. ولعل أوضح دليل على انصراف بعض النحاة للناحية الإعرابية دون الدلالة، إعرابهم الهاء في قولهم (ما أحسنه) مفعولاً به، وإعرابهم الهاء ذاتها في قولهم (أحسن به) فاعلاً مع أن كليهما متعجب منه^١.

وقد أدرك فريق من النحاة واللغويين العرب القيمة الدلالية للحركة الإعرابية، فأوردنا بعض النصوص التي تبين اهتمامهم بها، ولعل من المفيد أن نقتبس ما قاله ابن فارس في هذا الصدد، يقول: "فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسن زيدًا) أو (ما أحسن زيدٍ؟) أو (ما أحسن زيدًا) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم؛ فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"^٢. ويقول الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"^٣. ويبين ابن خلدون تفرُّد اللسان العربي من بين اللغات بنقل المقصود بأكثر من وسيلة، من بينها الحركة الإعرابية، فيقول: "وكل معنى لا بد وأن تكتفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدلُّ عليها بالألفاظ تخصها بالوضع. وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات، في تراكيب الألفاظ وتأليفها، من تقديم أو تأخير أو حذف أو

١ الزمن في النحو العربي - ص ١٠٠، وينظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة

العربية - مازن الروع - طلاس للدراسات والترجمة والنشر: دمشق، سوريا - ط. (١) ١٩٨٧م - ص ٣٦.

٢ ينظر: باب (أسلوب المدح والذم) الفصل الثالث.

٣ الصاحبي - تحقيق: السيد أحمد صقر - ص ٣٠٩.

٤ الإيضاح في علل النحو - ص ٦٩.

حركة إعراب"^١. ولعل قمة التحريد الدلالي تكمن في ما يذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في أن الألفاظ وهي عارية من الإعراب مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها^٢.

ويبدو أن اهتمام كثير من اللغويين المحدثين بالدور الدلالي الذي تؤديه الحركات الإعرابية، دفع بعضهم إلى نسيان الدور التعليمي لها، وإلى المطالبة بإلغاء دور العامل في الحركة الإعرابية، يقول كمال بدري إبراهيم: "وفي رأيي إن تغيير أواخر الكلمات ليس بسبب عامل من فعل أو خلافه وإنما يتأتى لبيان معان نحوية مختلفة"^٣. كما أن فريقاً منهم قد بالغ في الاهتمام بدلالة الحركات الإعرابية، يقول العقاد: "ويرى أناس من مؤرخي اللغات أن الإعراب في اللغة العربية أثر من آثار استخدام الحركة في التعبير عن المعنى، وأن اللغة العربية تفرق بين لغات العالم في التعبير عن المعنى"^٤. وقد اعتمد علماء اللغة المعاصرون أهمية كبيرة للقيمة الدلالية لتغيير فونيم (صوت) في التراكيب اللغوية، والحركة الإعرابية تعد صوتاً منطوقاً في الكلمة، يقول بلومفيلد: "إن أيّ تركيب لغوي لا بد أن يؤدي معنى ثابتاً ومحددًا، فإذا تغير التركيب (أو أي شيء من فونيماته) فإن تغييراً دلاليًا يترتب على ذلك"^٥.

وليس المقصود هنا أن دلالة الحركة الإعرابية هي وحدها الأساس في التفريق بين جمل القاسم البنائي بينها مشترك [أي: التعجب، والاستفهام، والنفي] إنما تقاسمها رة أدائية أخرى، لها دورها في الدلالة اللغوية، وأعني بها (التنغيم)، وليس الهدف هنا الترخيص لهذه الظاهرة، أو التساؤل عن حقيقة اهتمام العرب قديمًا بدورها النحوي

١ مقدمة ابن خلدون - ص ١٠٧٣.

٢ ينظر: دلائل الإعجاز - تحقيق: محمد رشيد رضا - ص ٢٣.

٣ الزمن في النحو العربي - ص ٦٤.

٤ اللغة الشاعرة - عباس محمود العقاد - منشورات المكتبة العصرية - بيروت - ص ١٥.

أو الصرفي أو الدلالي^١، وإنما أقصد البحث عن قيمتها الصوتية ودورها في تحويل الجملة من باب إلى باب آخر، إذ إننا نستطيع التفريق بين جملة الاستفهام أو التعجب والجملة الخبرية سواهما بكيفية أداء الجملة صوتياً. فالتنغيم يقوم "بدور دلالي كبير يهدي إلى تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً"^٢، ونحن نتق تمام الثقة بأن للتنغيم دوراً هاماً في فهم كثير من الأبواب النحوية، وبخاصة تلك الأبواب التي تدل على التأثر والانفعال وما يتصل بالجملة الإنشائية في الدرس النحوي، ومن ثم ما يمكن أن يكون ذا أهمية في التصنيف النحوي، يقول H.Gleason: "ربما كانت جميع اللغات المنطوقة تشتمل على نظام للتنغيم له أثره في تصنيفها التركيبي"^٣. وقد تنبه كثير من الباحثين إلى قيمة التنغيم في دراسة الأساليب اللغوية، كأسلوب التعجب، يقول أحمد كشك: "فلا أحسب أن العلامة وحدها كانت المفرق بين أداة الاستفهام وإرادة التعجب في تلك القصة المشهورة التي يوردها الدارسون عند الحديث عن نشأة النحو العربي... إذا أدر كنا أن للاستفهام نعمة حين الاستخدام تختلف تماماً عن نعمة التعجب"^٤. وقد اهتم كثير من اللغويين المعاصرين بدور التنغيم وتأثيره في الدلالة، يقول Philip Liberman: "أرى أن التنغيم يعد ذا أهمية مركزية وقيمة فطرية وعنصراً هاماً في تراكيب الجمل في اللغات الإنسانية"^٥. ويقول Isamu Abe مبيناً أهمية التنغيم في التفريق بين التراكيب اللغوية المتماثلة: "إن الأطر التنغيمية هي التي تؤدي الفروق بين جمل متماثلة في التركيب ولكنها تختلف في الملامح الصوتية في الأداء مما يترتب عليه اختلاف في

١ ينظر: الأصوات اللغوية - إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة - ١٩٩٥م - ص ١٧٥، ومن وظائف الصوت اللغوي - أحمد كشك - ط. (٢) ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م - ص ٥٧، وفي نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٧٣.

٢ النحو والدلالة - محمد حاسة - ص ١١٨.

3 An introduction to descriptive linguistics - p.169.

٤ من وظائف الصوت اللغوي - ص ٧٤.

5 The Melody of Language - p. p.187, 188.

الدلالة"¹. ويقول H.A. Gleason في هذا: "قد تبدو بعض التراكيب الجمالية متماثلة من حيث البناء التركيبي إلا أن هذا التماثل يزول إذا ما قرئت، وذلك لأن النبر والتنغيم يؤديان دوراً رئيساً في تحديد دلالة الجمل"². و يقول بلومفيلد: "يختلف معنى الجملة باختلاف الأداء الصوتي عند النطق بها، فإذا نطقت جملة ما... فإنها ستكون مختلفة في معناها وفي أدائها عملاً إذا كانت للتعجب أو لمجرد الإخبار"³. وقد وُضع للتعجب رمز دلالي يؤدي دلالة المعنى الذي يفصح عنه المتكلم وهو (!)، يقول Bloomfield: "وبلا ريب فإن ابتكار فونيم ثانوي للتعبير عن جملة التعجب ووضعه في نهايتها (ا) أمرٌ مسوغ؛ وذلك لتعدد المعنى في أداء الجملة بتنوع التنغيم الذي تؤدّي به في التعبير عن حالات متعددة مقترنة بالشعور، كالغضب والدهشة والنداء والاستهانة والتحقير أو التعجب وما يماثلها"⁴. ويشير بلومفيلد في موضع آخر إلى أهمية دلالة هذا الفونيم، فيقول: "إن علامة التعجب (أو العلامة الإفصاحية) التي تأتي في آخر أية مفردة معجمية تنقلها إلى بعد دلالي نحوي قد يصعب علينا وصفه، إلا أنه يعبر عن حافز قوي (نحو المضمون)، ويمكن أن توضع علامة تشير إليه فتفرق بذلك بين مضمون التركيب بها أو بغيرها"⁵. وبذا يتضح أن نطق الجملة (ما أقدّر الله ا) في بيت الشعر سالف الذكر، على حركة معينة وبمستوى صوتي معين، يجعل السامع يحكم على الجملة بأنها تعجبية دون أن يخضع لتحليل قائم على المعيار لا الوصف، ودون أن يعتمد في حكمه على مبنى الصيغة وحدها دون معناها في نطاق السياق الذي ترد فيه.

١ السابق - ص 6.

- 2 An Introduction to Descriptive Linguistics - p.167.
- 3 Language - Leonard Bloomfield- - p.115
- 4 Language - Leonard Bloomfield- p.115
- 5 Language - Leonard Bloomfield- p.166

ونضيف إلى هاتين الظاهرتين- الحركة والتنغيم- ظاهرة أخرى اختصت بها الجملة التعجبية فتميزت بها عن غيرها من الجمل، وهي اتساقها على ترتيب معين، لا يتقدم فيه المتعجب منه على صيغة التعجب، "والترتيب الثابت للكلمات في الجمل هو عنصر نحوي هام جداً، وليس من العناصر المساعدة كما يظن بعض علماء اللغة، بل يعد العنصر الرئيس أحياناً في الوصول إلى المعنى" ١. بل إن علماء اللغة المحدثين قد عدّوا أهمية ترتيب الكلمات في مصاف أهمية دلالة الكلمات التي تكوّن الجملة، يقول M.A.K.Halliday: "إن اختيار المتكلم لترتيب الكلمات في إطار جملي معين يعبر عن المعنى الذي يكمن في النفس، على حدّ سواء مع اختيار الكلمات التي تعبر في مجملها عن معنى التركيب ذاته" ٢. ويقول H.A.Gleason: "يعد ترتيب الكلمات في الجملة والمكونات الرئيسة لها، هما العنصران الأساس في تصنيف الجملة لإدراك ما فيها من معنى داخلي" ٣. وعلى هذا فإننا لا نقول: ما الله أقدر، ولا: أقدر الله ما، إنما جاءت على تركيب جملي يقال فيه بأنه جرى مجرى المثل، وهو:

!	+	أقَدَر	+	حركة الفتحة	+	الله	+	حركة الفتحة	+	!
↓		↓		↓		↓		↓		↓
		أداة تعجب + أداة تعبر عن معنى		فونيم أو صوت يميز		+متعجب منه		+ صوت يميز		+ رمز تعجبي (وهو مكتوب
		الفعالي تعجبي.		الصيغة في باهما.		المتعجب منه.		تعارف عليه لغة صوتية منظورة)		

فاجتمعت الحركة الإعرابية على (أقَدَر) والمتعجب منه (الله) وهي الفتحة فيهما، والتنغيم، ويرمز له بعلامة التعجب (!)، والترتيب على نسق معين تجرّي الجملة فيها مجرى المثل، أو كما يعبر عنها علماء اللغة المحدثون بالجملة المسكوكة، فتعمل كل

- 1 Selected Papers in structural linguistics -Bohumil Trnka- p.349.
- 2 Function and context in linguistics analysis -p.61.
- 3 An introduction to descriptive linguistics - p.156.

٤ من أمثال: تمام حسبان، و تحليل عبارته.

هذه العناصر كأداة واحدة يعتمدها الباحث اللغوي عند التحليل، يقول H.A.Gleason: "يجب على الباحث في علم اللغة أن يُعنى دائماً بجميع العناصر التي لها دورها في دلالة الجملة موضع التحليل"¹. ويقول P. Hacker: "إن من الفرضيات الهامة التي تستحق النظر في التحليل الدلالي للغة هي تلك التي تنص على أن معنى الجملة لا يقف عند حد معاني الكلمات التي تتألف منها فحسب إنما يجب أن ينظر، فضلاً عن تلك، إلى مجموعة العناصر الأخرى الرئيسة المؤثرة فيها"². فتؤدي هذه العناصر اللغوية مجتمعة الدلالة التي يقصدها المتكلم، وهي التعبير عن الانفعال الذي يشعر به، ليفصح عن معنى استعظام قدرة الله وسعة تدبيره. ويبدو أن هذه العناصر اللغوية التي اجتمعت في جملة التعجب (دلالة الحركة الإعرابية، والتنغيم، ونظام ترتيب الجملة)، هي التي حددت معنى (ما أقدر) في تركيب البيت؛ لأن معنى كلمة ما كما يقول تزيفتان تودوروف: "يتحدد بالتركيبات التي يستطيع بها إكمال وظيفته اللغوية"³. ولعل هذا المعنى هو التركيب التحتي أو العميق لها، الذي يميزها عن الجمل الأخرى التي تشابه صورتها، على حد تصور ديفيد كريستال في التفريق بين الجمل المتشابهة، فيقول: "إذا كان هناك أكثر من جملة على هذه الصورة، فعلى النحوي أن يكون على حذر من النظر إليها حسب معانيها الظاهرة، كما يجب أن لا يضلله التشابه السطحي بين أي جملتين؛ لأن ذلك لا يعني بالضرورة أن لهما نفس التركيب التحتي أو العميق under lying structure"⁴.

1 An introduction to descriptive linguistics- p.196.

2 Language Sense and Nonsense – p.228.

3 علاقة الكلام بالأدب "في أصول الخطاب النقدي الجديد" - تزيفتان تودوروف - ترجمة: أحمد المديني - دار

الثقافة العامة - بغداد 1987م - ص 38. نقلاً عن: خليل عمايره - في تحليل لغة الشعر - ص 17.

4 التعريف بعلم اللغة - دافيد كريستال - ترجمة: حلمي خليل - ص 118.

ونتناول في النموذج الثاني من نماذج التحليل بيت شعر من نبط آخر من أنماط تركيب التعجب بـ (ما أفعل)، يدخل في تركيبه عنصر الزمان (كان)، لنبين أثره في المعنى بعد أن دخل في الجملة، ولنوضح تأثيره في دلالة التركيب، فيتضح بذلك معنى الجملة من غير حاجة إلى إسراف في ملاحظة فكرة الاسناد إليها.

يقول امرئ القيس:

أرى أمَّ عمرو دمعها قد تحَدَّرًا
بكاءً على عمرو وما كان أصبرًا^١

استعمل الشاعر في هذا البيت أسلوب التعجب: (ما كان أصبراً)، في سياق يحتوي على تصوير مشهد انفعالي يعبر عن موقف الدهشة والعجب من صورة لم يألفها، مصرحاً بما يجول في نفسه لينشئ كلمات متناغمة، يقصد منها إبراز ما تعجب منه نفسه، وليس مجرد إخبار السامع عن أمرٍ ما. فيستخدم للتعبير عن انفعاله، أفعالاً حسية مثل (أرى، تحَدَّرًا) في مقابل انفعالات معنوية مثل (أصبراً). فكأن المحسوس من هذه الأفعال يعد وسيلة للإفصاح عما يتعجب منه المتكلم، كما سئرى. ويستخدم مقابلات زمنية للتعبير عن الحاضر في قوله (أرى)، وفي التعبير عن الزمن الماضي بقوله (وما كان...).

يعبر الشاعر في هذا البيت عن حزن أم عمرو لموت ابنها عمرو، فبكت بكاء متواصلاً على فقيدها. ويصور الشاعر شدة بكائها باستخدام كلمة (تحَدَّرًا) تعبيراً عن شدة حزنها وتلاحق دموعها، و(التحدَّر) يعني الهبوط السريع من أعلى إلى أسفل، كالانحدار من جبل أو مكان عال^٢، وعلى هذا فالتحدَّر يلازمه معنى الضخامة، إلا أن الدموع ليست على هذه الضخامة المادية، ولكن الشاعر استعار لها هذه الصفة ليعطيها

١ ديوان امرئ القيس - تقدم: عمر فاروق الطباع - دار القلم للطباعة والنشر - بيروت: لبنان - ص ٤٨. وينظر:

خزانة الأدب - ٢١١/٩، وشرح ابن عقيل - ١٥١/٢.

٢ لسان العرب مادة (حدر).

معنى الشدة والغزارة معنوياً كأن دموعها تذكر بانحدار الصخرة الصماء في مجرى السيل من أعالي المرتفعات. فأراد الشاعر بذلك أن يؤكد حقيقة غزارة بكاء أم عمرو، ولم يعهد عنها البكاء، ولم تكن لتعرفه. فاعتمد على شاهدين لتأكيد ذلك، أحدهما: الفعل (أرى)، والرؤية هنا حسية. والثاني: استخدام حرف التحقيق (قد) قبل الفعل (تحدّر)؛ ليحقق ويؤكد حقيقة بكائها وغزارة دموعها. فالوقوف بعامة هو موقف تصوير لحالة يراها الشاعر ولم يكن يألفها، فيرى دموعاً بكاء متواصلًا، من امرأة عهد فيها الصبر على المكاره، والجلد أمام النوائب، فيقول (وما كان أصيراً)، وهو أسلوب تعجبي يفصح به المتكلم عن معنى انفعالي يطوي تحته معنى الاستعظام والتعجب مما يراه مخالفاً لما يعهده. ويتكون تركيب هذا الأسلوب في أصله من:

(ما) التعجبية + أفعل التعجبية + Ø (رمزاً لحذف المتعجب منه لدلالة السياق عليه)^١، وللمتلقي حق تقدير المحذوف وليس له أن يظهره أو أن ينطق به.

ثم دخل الجملة عنصر زيادة ليفيد معنى الزمن الماضي وهو (كان)^٢، لتستقيم للبيت دلالة التي يقصدها الشاعر، إذ يرى الشاعر صورة الحزن وعدم الجلد متمثلة بالبكاء الشديد والدموع المنحدرة، وهي صورة لم تؤلف لهذه الشكلية، فقد كانت مثلاً للصبر والتحمل. فأدخل المتكلم رمز الزمن الماضي (كان)، إذ لو كانت الجملة: (ما أصيراً) لأدى إلى اختلال في معنى البيت لأنه لا يستقيم أن نرى البكاء الشديد ثم نحكم على صاحبه بالصبر، فأفادت (كان) تحويل التعجب الذي يشعر به المتكلم من زمن حاضر يراه إلى زمن ماض يستعظم حال المتعجب منها فيه على ما هي عليه في

١ وهو رمز يستخدم للتعبير عن المحذوف في الجملة (Zero Morpheme).

٢ ارتضاءً للذهب خليل عميره في هذا النمط من تركيب التعجب مع (كان)، وقد عرضنا رأيه في مستهل هذا الفصل. كما عدّها عبدالرحمن أيوب لفظة لا تعبر إلا عن الزمن لا غير. ينظر كتابه: دراسات نقدية في النحو العربي - ص ١٨٢.

زمن التكلم. ويبدو أن زيادة (كان) في هذا المقام ودلالاتها على الزمن الماضي، تعيدنا إلى مسألة تحدثنا عنها سابقاً، وهي عدم دلالة (أفعل) التعجبية على الزمن الماضي، فضلاً عن عدم قبولها خصائص الفعل أصلاً، إذ لو كانت فعلاً ماضياً، كما يرتضي جمهور البصريين، لما كان ثمة تناقض في معنى البيت قبل دخول (كان) عليها، ومن ثم فقد أصبحت الحاجة ماسة لزيادة عنصر يفيد الماضي - كان - لتستقيم للبيت دلالته، وللشاعر مراده وغاياته.

فيكون تركيب جملة التعجب بعد زيادة (كان) عليها، على النحو التالي :

(ما) التعجبية + كان	+	أفعل	+	∅
↓		↓		↓
أداة + عنصر إشارة إلى		أداة تفيد التعجب.		+ المتعجب منه وقد حُذِف لدلالة
الزمن الماضي.		السياق عليه.		

= جملة إنشائية، تفصح عن معنى التعجب، جاءت على ترتيب لا تتغير عنه، يعبر فيه المتكلم عن معنى الدهشة أو الاستعظام والتعجب، ولا علاقة لها بالعامل والمعمول، ولا التحليل الإعرابي الذي أقاموه على عناصر الأسلوب، ولا بتصنيف أقسام الكلم الذي جعله النحاة لكل جزء من أجزاء التركيب، كما فصلنا سابقاً. إنما هي وحدة دلالية مغلقة؛ أي ليست وحدة نحوية تحليلية، فهي تجري مجرى الأمثال والأقوال التي لا يتغير ترتيبها. وفي هذا يقول محمد الحمصي، استناداً إلى ما جاء عن القدماء: "لا يُتصرّف في هاتين الصيغتين بتقدم ولا تأخير... لأن جملة التعجب لزمّت ترتيباً ثابتاً تمّت به، وحكمها في ذلك حكم الأمثال"^٢.

١ ينظر: مدخل إلى علم الدلالة - فرانك بالمر - ترجمة: خالد محمود جمعة - ص ٨٥، ٨٦.

٢ الجملة بين النحو والمعاني - رسالة دكتوراه - ٢٢٩/٢.

وبعد أن أوردنا صيغة التعجب (ما أفعل) في بعض آيات من الشعر وبيّنا قيمتها الدلالية، فإننا نرى أن نعرض في النموذج الثالث من نماذج التحليل قيمة الصيغة الثانية (أفعل بـ) تركيباً ودلالة، بآية وردت على نسقها في القرآن الكريم، وهي: قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾^١.

بدراسة أقوال المفسرين في هذه الآية وما تحتمله، نجد أنهم يذهبون إلى عدد كبير من التفسيرات، فمنهم من وجّه الآية للتعجب، ومنهم من فسرها بأمر صادر من الله تعالى إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وغير ذلك من الأقوال الواردة في كتب التفسير. والذي تميل إليه الباحثة من هذه التفسيرات هو ما يذهب إليه الزمخشري في أن الآية للتعجب إذ إن فيها تعجباً من إدراك العزيز الجبار للمسموعات والمبصرات. ولا نرى بأساً من إعادة نص الزمخشري في تفسير هذه الآية، لنعتمده في تحليل التركيب وبيان القيمة الدلالية له، يقول الزمخشري: "أي جاء بما دلّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حد ما عليه إدراك السامعين والمبصرين؛ لأنه يدرك اللطيف الأشياء..."^٢.

لقد ناقشنا من قبل مسألة اختلف فيها أرباب اللغة حول جواز التعجب من الله عز وجل، وبيننا جواز ذلك اعتماداً على توجيه المعنى على الاستعظام والثناء والتبجيل، وهو مضمون دلالة الآية التي بين أيدينا، إذ إن العزيز الحكيم قد أحكم شرعه، وبلغ خلقه، فأرسل فيهم رسولاً يهديهم إلى طريق الخير والهداية، فمنهم من صلح واهتدى، ومنهم من كفر واستغنى. وهو القادر المدرك الذي يدرك بواطن الأمور كما يدرك ظواهرها، ويعلم ما يخفون وما يعلنون، ويدرك ما سيكون عليه الكافرون يوم الحساب والجزاء. فجاءت هذه الآية تحمل في باطنها كل هذه المعاني، مع التعجب باستعظام

١ مرم: ٣٨.

٢ الأشباه والنظائر - ١٣٥/٤.

سمع الله وبصره، إذ إن إدراك الله عز وجل خارج عن حد ما عليه إدراك السامعين والمبصرين، فهو العالم عن حالهم في الدنيا، وما سيكونون عليه في الآخرة لدى الوقوف أمام حساب الله. ولإظهار صفات قدرة الله في السمع والبصر، وهي صفات تفوق سمع وبصر خلقه لأنهم يسمعون ويصرون ما هو مائل أمامهم أما الله عز وجل فإن سمعه وبصره لا يقف عند حد المشاهد منها أو المسموع، ورد في الآية ما يظهر كمال إدراكه وسعة علمه، في قوله (يوم يأتوننا) وهو قيد مخصص أو محدد^١ يُتَمَّم للآية دلالتها التعجبية التي تتناسب مع سياق الاستعظام والعجب من إدراك الله، الذي لا يقف عند حد.

وقد بينا فيما سبق ما دار بين النحاة العرب من خلاف حول صيغة (أفعل بـ)، فمنهم من ذهب إلى أن الصيغة فيها أمر والمعنى في أصله ماض، ومنهم من يعد الصيغة والمعنى أمراً حقيقياً، وقد قدم كل فريق منهم ما يناقض به رأي الآخر بالحجج والأدلة^٢، وقد علّق فريق من الباحثين المحدثين على اختلاف النحاة في صيغة التعجب (أفعل بـ) احتكاماً لمبناها وشكلها، يقول أحمد الجوارى: "على أن إعراب النحويين للصيغتين يخرج إلى كلام ينبو عنه الفكر، ولا يتقبله المنطق؛ ولا سيما حين يزعمون أن الفعل فعل ماض جاء على صيغة الأمر، وقولهم إن الباء حرف جر زائد، وأن الاسم المجرور فاعل مرفوع المحل وأن يكون مجروراً لفظاً. وواضح أن معنى الفاعلية ليس موجوداً فيه على الإطلاق. ثم إن صيغة فعل الأمر لا يرد بعدها الفاعل اسماً ظاهراً حتى في قواعد النحاة وحتى فيما يتكلمون من تحريج أو تأويل"^٣. ويقول كمال بدري في هذا الصدد: "فالتعجب يؤدّي بـ(ما) مع (افعل) ويؤدّي بـ(أفعل) مع (بـ)...

١ اتساقاً مع ما يذهب إليه خليل عميره بأن الجار والمجرور قيد محدد أو مخصص. ينظر في نحو اللغة وتراكيبها - الفصل الثالث.

٢ ينظر: المسألة الثانية من مسائل الفصل الأول من هذا الباب.

٣ نحو المعاني - ص ١٤٤.

فصيغة (أفعل) وحدها دون (ما) لا تفيد التعجب في أي تركيب، وصيغة (أفعل) دون (الباء) لا تفيد التعجب كذلك. والأولى دون أن تتصل (بما) تختلط بالفعل الماضي الذي على وزنها، والثانية تختلط بفعل الأمر الذي على وزنها إن لم توصل بالباء. ومن هنا يتضح تكلف بعض النحاة حين يعربون أحسن: فعلا ماضيا أتى على صورة الأمر، والباء حرف جر زائد داخل على الفاعل، والصحيح ألا تنفصل عن تركيبها وينبغي أن يقال أن (أحسن) بـ أسلوب للتعجب وأن (ما أحسن) أسلوب للتعجب، وكما لا ينبغي أن نعرب (مثل)... فكذلك لا ينبغي أن نعرب هذه الأساليب^١. فنحن وإن لم نتفق مع هذين الباحثين في قسوة عبارة النقد التي يوجهان بها أقوالهما، متناسين أن هذا شأن النحو التعليمي الذي يرمي إلى تعليم حركات كلام العرب، إلا أننا نجد في بعض أقوالهما ما يتسق مع ما ذهبنا إليه في أكثر من موضع بأن (أفعل) لا تؤدي دلالة التعجب دون اقترانها بـ (ما)، ومثلها (أفعل) مع (الباء). كما تؤيد من جانب آخر ما ارتضينا من عدم اتساق صيغتي التعجب مع حدود الأفعال^٢.

ووفقاً لذلك، نرى أن صيغة التعجب (اسمع، وأبصر) الواردة في الآية، لم تكن على معنى الماضي، إذ لا تتفق مع دلالة القيد الذي ورد فيها: (يوم يأتوننا) فيما بين عظمة الله وقدرته في إدراك حال الكافرين يوم الحساب. ولم تكن على معنى الأمر من الله تعالى لرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بأن يُسمع هؤلاء ويصبرهم و يعرفهم حال القوم ليعتبروا ويترجروا. إنما المعنى المراد هو التعجب باستعظام صفات الله ومنها السمع والبصر، والاستعظام لصفات الله لا يقف عند زمنٍ ماضٍ أو حاضرٍ فنستدل على فعليتها.

١ الزمن في النحو العربي - ص ٩٩.

٢ ينظر ما قدمنا من حجج وأدلة في الفصل الأول من هذا الباب.

ونرى على ضوء ما سبق، أن المذهب الثالث الذي نصَّ عليه الفخر الرازي، ضمن ذكره مذاهب النحاة في صيغة التعجب (أفعلُ بـ)¹، فيما بينا، هو الأكثر اتساقاً مع دلالة التعجب. وفي شرح هذا المذهب يقول: "هو أن قولك أكرمُ يزيدٍ يفيد أن زيداً بلغ في الكرم إلى حيث كأنه في ذاته صار كرمًا"². وهذا يعني شدة المبالغة في التعجب من كرم زيد، وهذا المعنى معني وظيفي لا تؤديه إلا الأدوات، كالتمني والترجي والاستفهام.... والاستعظام و التعجب أحد هذه المعاني، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن صيغة التعجب (أفعلُ) على هذا المعنى أداة من الأدوات، جاءت على صيغة فعل الأمر وبنائه لضرب من المبالغة في المدح والتوسع في المعنى³.

أما الباء الداخلة على الاسم بعدها، فليست، فيما نرى، الباء الزائدة الداخلة على الفاعل ليصير على صورة المفعول، فجيء بها صوتاً للاستقباح. وليست هي باء التعدية الداخلة على المفعول للمناسبة بين التعجب على هذه الصورة وفعل الأمر، كما جرى الخلاف على ما بينا، وكلاهما مناسبة القول بفعلية (أفعلُ بـ)، إنما هي أداة جاءت في التركيب لقيمة دلالية يقتضيهما أسلوب التعجب، إذ بواسطتها يزول التوهم الذي دار في أذهان النحاة بكون التعجب بـ (أفعلُ بـ) أمراً⁴، ومن هنا لزمتم الميزان في لفظة التعجب، فحين نزلنا في قوله تعالى (أسمعُ بهم) نقول: أفعلُ بـ، بالاعتداد بالباء جزءاً من كلمة التعجب، أما في الأمر فنقول في أكرمُ زيداً: فعل أمر على وزن أفعل.

أما الاسم الذي بعدها، وهو المتعجب منه، فقد أخذ حركة الجر، وهي حركة تقتضيهما الباء. ومن ثم فلا حاجة إلى التأويل أو التعليل بالقول إنها مجرورة لفظاً مرفوعة

١ ينظر: التفسير الكبير ٢١/٢٢١.

٢ السابق.

٣ ينظر: شرح المفصل ٧/١٤٨، وأسرار العربية - ص ١٢٢.

٤ ارتضاء للمذهب خليل عميره فيها، وقد فصلنا رأيه سابقاً.

أو منصوبة محلاً على حد اختلاف مذاهبهم^١، إذ إن تأويل الحركة لتلائم القول بالفاعلية أو المفعولية، تأويل يقتضي وجود فعل قبلها، ولما لم يكن في جملة التعجب فعل، اتساقاً مع ما قدمنا من أدلة، فإنه لا حاجة إلى التأويل والتقدير. إذ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة، كما يذهب الأصوليون^٢، كما أن التأويل "نوع من الحشو، ليست له القدرة على الوصول إلى المعنى الحقيقي الداخلي في الجملة"^٣.

ولو حاولنا أن نقف على رأي نرتضيه في تركيب التعجب، لما ذهبنا بعيداً عما نصَّ عليه علماء العربية قديماً، فجملة التعجب (اسمع بهم) - التي نحن بصدد تحليلها - أدت معنى تاماً يفصح عنه المتكلم فيما يستعظم أمره، ويحله ثناء وتبجيلاً، وأنه بلغ عز وجل الغاية في الإدراك سمعاً وبصراً، فقامت الجملة كتلة واحدة لأداء معنى التعجب، فلا يجوز التصرف فيها بتقدم أو تأخير؛ لأنها جرت مجرى المثل، وعلى هذا المعنى نصَّ الرضي فقال: "كل لفظ منها صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه، احتياطاً لتحصيل الفهم"^٤. فالتزمت ترتيباً لا تتغير عنه، وترتيب الكلمات في الجملة له دوره في المعنى، وهو عنصر له أهميته في الدلالة أيضاً، وقد شغل تفكير كثير من الباحثين العرب قديماً وحديثاً، كما شغل علماء اللغة المعاصرين، وينوه ماريوباي بهذا الدور الدلالي للترتيب، فيقول: "تتجمع الكلمات عادة في شكل مجموعات، وحينئذ فطريقة تنظيم هذه الكلمات تصبح مهمة، وربما متحكمة في المعنى كله"^٥.

حاولنا فيما سبق معالجته من نصوص، أن نعتمد منهجاً واضحاً في دراسة الأساليب اللغوية، يتكئ على إبراز دلالة كل كلمة في الجملة وما بينها من علاقة في

١ وهو رأي تتفق فيه مع خليل عماره، وقد بينا رأيه سالفاً.

٢ شرح الرضي على الكافية - ٣٠٣/١.

3 Language, Sense and Nonsense - p.92.

٤ شرح الرضي على الكافية ٤/٢٢٨.

٥ أسس علم اللغة - ماريوباي - ترجمة: أحمد مختار عمر - ص ٥٢.

التركيب الذي ترد فيه، مع الاهتمام بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية في الأسلوب الذي يقتضيها ليميز جملتها من عداد جملٍ مماثلها في البناء الصرفي، دون الاقتصار على دراستها ضمن إطار النحو التعليمي في ما تقتضيه نظرية العامل. إلى جانب ضرورة الاعتداد بالشق المنطوق في أداء اللغة، لما له من أهمية في إبراز مضمون الجملة ودلالة التركيب الذي يمثلها، لتتمكن على ضوء هذه المعطيات الدلالية من إعطاء الأسلوب حقه من التصنيف الذي يلائمه دلالة وتركيباً، ولتتجاوز منطقة الفصل بين نحو الإعراب ونحو المعنى وما فيه من تقطيع أوصال علم العربية.^١

١ ينظر: نحو المعاني - أحمد الجوارى - ص ١٢١. و من نحو الجملة إلى الترابط النصي - خليل عمارة.

الباب الثالث

أسلوب الاختصاص النحوي

الفصل الأول

التركيب الجملي في أسلوب الاختصاص، وآراء النحاة فيه

يقتضي البحث فيما نرى، قبل الشروع في مناقشة مسائل تركيب الاختصاص أن نبين بعض مسائل التداخل أو الخلط بين أسلوب الاختصاص والنداء، ذلك أن كثيراً من النحاة قد عدوا النداء اختصاصاً أو العكس، وقد صدر سيبويه عنوان باب الاختصاص بما يوحي بأنه من باب النداء، يقول: "هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له"^١، ثم يقول: "ولكنه اختص، كما أن المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خيرك، فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء"^٢.

ويذهب المبرد مذهب سيبويه في أن النداء اختصاص، يقول: "فإذا قلت: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. فأنت لم تدع العصابة، ولكنك اختصاصتها من غيرها، كما تختص المدعو"^٣. فهما بذلك يتفقان على أن النداء اختصاص، وأن أصل الاختصاص في بعض أمثاله نداء، يقول أبو علي الفارسي: "كل منادى مختص، وليس كل مختص منادى، ألا ترى أن قولك: (أيتها العصابة) مختص وليس بنداء"^٤.

١ الكتاب ٢/٢٣١.

٢ السابق ٢/٢٣٢.

٣ المقتضب ٣/٢٩٩.

٤ التعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٦١، وينظر: الأصول في النحو ١/٣٦٧.

إن أول ما يبدو من أوجه الشبه بين الاختصاص والنداء، استخدام (أيها، وأيتها) في الاختصاص كما جرى استخدامها في النداء، يقول المراد معلقاً على قولهم: اللهم اغفر لنا أيها العصابة: "فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة؛ لأن فيها الاختصاص الذي في النداء"^١. ويعني بحرف النداء استخدام (أيها) في الاختصاص. ويقول ابن يعيش: "جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى"^٢. ويقول الرضي في هذا: "ومما أصله النداء باب الاختصاص، وذلك أن تأتي بأي وتجره مجراه من ضمه، والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه ووصف (أي) بذي اللام"^٣.

ولعل التماثل في الحركة الإعرابية من أهم العناصر التي جعلت النحاة يجمعون بين النداء والاختصاص، يقول الصبان: "إن كلاً من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم وتارة منصوباً"^٤. فكلاهما فيه بناء على الضم، كما في (أيها، أو أيها)، وفيه نصب على نحو: يا عبد الله افعل كذا، في النداء. ونحن العرب نكرم الضيف، في الاختصاص.

وقد جمع النحاة مع المشاركة الشكلية بين البابين، مشاركة في المعنى، يقول الرضي: "إنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين"^٥. ومن هذه المعاني (التوكيد)، فقد نصَّ النحاة على وجوده في كلا البابين، يقول سيبويه: "أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال أنا، ولكنه أكد كما تقول للذي هو

١ المقتضب ٣/٢٩٨.

٢ شرح المفصل ١٧/٢.

٣ شرح الرضي على الكافية ٤٣١/١.

٤ حاشية الصبان ٣/١٨٥.

٥ شرح الكافية ٤٣١/١.

مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان، توكيداً^١. ويقول الأزهري في هذا: "إن الاختصاص واقع في معرض التوكيد، والنداء قد يكون كذلك، كقولك لمن هو مصغ إليك: كان الأمر كذا يا فلان"^٢.

وبدراسة الأسباب التي جمع النحاة فيها بين الاختصاص والنداء، نتبين ما

يلي:

١. إن النداء هو "إحضار الغائب، وتنبية الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول، وتهييج الفارغ. وهو في الصناعة: تصويتك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه. والمأمور بالنداء ينادى ليخاطبه الأمر فصار كأنه هو المنادى"^٣. ويعرفه الجرجاني بأنه: "هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب: أدعو لفظاً أو تقديراً"^٤. وهو على هذا التعريف ليس اختصاصاً؛ لأن المنادي يصوت لمن يقصده لشد انتباهه، قريباً كان أم بعيداً، أو لتقريبه إلى نفسه، على حد الاختلاف في استخدام أدوات النداء، وما تنطوي عليها من معان، يقول ابن يعيش: "الغرض بالنداء التصويت بالمنادى ليقبل، والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبية المدعو، فإذا كان المنادى متراحياً عن المنادي، أو معرضاً عنه لا يُقبل إلا بعد اجتهاد، أو نائماً قد استثقل في نومه، استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة، وهي: يا، وأيا، وهيا، و(أي) يمتد الصوت بها ويرتفع"^٥. وقد فصل النحاة القول في ذلك، ولسنا هنا بصدد هذا التفصيل.

١ الكتاب ٢/٢٣٢.

٢ شرح التصريح ٣/١٨٥.

٣ الكليات - أبو البقاء الكفوي - ٤/٣٦٤.

٤ التعريفات - ص ١٢١، وينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣٤٤.

٥ شرح المفصل ٢/١٥.

وتبين معنى شد الانتباه، في جملة النداء، في حرف النداء المذكوراً أو محذوفاً، وكذلك في الأمر الطلبي الذي يأتي بعد النداء، نحو قولنا: يا... افعَل الخير. وهذه العناصر اللغوية لا تكون في جملة الاختصاص ومن ثم لا يكون فيها هذا المعنى. أما ما ذهب إليه اللغويون والنحاة بأن معنى الاختصاص يظهر في جملة النداء على نحو نداء الله عز وجل المؤمنين في مثل قوله (يا أيها الذين آمنوا)، فلا نرى أن دلالة الآية تتفق مع ذلك، إذ إن الله عز وجل يلفت نظر المؤمنين إلى أمر يريد أن يبلغهم إياه، فيشد انتباههم بأبلغ عبارة وأجمل أداء، فيناديهم بصفة محبة إلى قلوبهم، وهي صفة الإيمان، إيذاناً منه بحبه لهم ورضاه عنهم.

والاختصاص " في الأصل مصدر اختصاصته بكذا أي خصصته به، وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف "١. وهو على هذا التعريف لا معنى فيه لنداء شخص ما أو لفت انتباهه لأمر يريد المتكلم. وقد تنبه النحاة قديماً إلى خلو الاختصاص من هذا المعنى، يقول سيويه: "وليس ينادى بنبهه غيره"٢. ويقول في موضع آخر: "ولا تُدخِل (يا) هاهنا لأنك لست تنبّه غيرك"٣. ويذهب أبو علي الفارسي إلى أن المشابهة بينهما تقتصر على اللفظ، ولا معنى للنداء في الاختصاص، وكأنه في ذلك يستدرك بعد أن تابع ما ذهب إليه النحاة القدماء من أن الاختصاص معنى يشترك النداء فيه معه، يقول: "قال: إلا أن هذا يجري على حرف النداء؛ يعني أن ما اختص قد يجري على حرف النداء نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وأنا أفعَل كذا أيها الرجل، ليس ينادي نفسه إنما يخصها"٤.

١ شرح التصريح ١٩٠/٢.

٢ الكتاب ٢٣١/٢.

٣ السابق ٢٣٢/٢.

٤ التعليق على كتاب سيويه ٢٦١/١.

ولما كان النداء هو شد انتباه المخاطب بالتصويت له لأمر يرده المتكلم، ولا وجود لهذا المعنى في الاختصاص. وكان الاختصاص هو تخصيص حكم علق بضمير يتقدم على اسم، وليس على هذا يجري النداء. فان القول بأن النداء اختصاص يحتاج إلى دراسة وتمحيص بناء على المعطيات التركيبية والدلالية التي تميز كل تركيبٍ منهما.

٢. من المعلوم أن النشأة الأولى للنحو العربي كانت لتعليم العرب الذين دخل اللحن ألسنتهم اقتفاء أثر العرب في كلامهم، وبخاصة في موضع اللحن؛ أي في الحركة الإعرابية، لذا، فإن الدراسات اللغوية العربية قد اتسمت في تلك المرحلة بسمة الاتجاه إلى المبنى فصار تعقيد النحو هو تعقيد أبواب المفردات، ولم تكن الحاجة كبيرة إلى دراسة أبواب الجمل، ومن ثم جاء الاختلاف في مذاهب النحاة في كثير من المفردات المتشابهة التي ترد في أبواب مختلفة تركيباً ودلالة، على نحو ما بينا من اختلاف النحاة في (ما)١. وهذا يؤدي إلى خروج الجملة في كثير من الأحيان من بابها إلى باب آخر. ونجد في هذا المقام أن لفظه (أيها) أو (أيتها) تشترك في باين مختلفين؛ هما: الاختصاص، والنداء، على أسس معيارية عمادها المبنى الصرفي والحركة الإعرابية على الاسم السذي يليها، لذا، ظهر التماثل بين هذين البابين، فعُدَّ النداء اختصاصاً عند بعض النحاة، وعُدَّ الاختصاص نداءً عند غيرهم، مع أن الاختلاف بين البابين تركيباً ودلالةً بين ظاهر.

٣. إن المعاني التي يعبر عنها المتكلم العربي أو غيره أوسع نطاقاً من الألفاظ المصوغة لها، لذا نجد في العربية ما يسمى بـ(الاشتراك اللفظي)، أو التعدد الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد؛ أي أن يتعدد المعنى للفظ الواحد باختلاف التركيب أو المقام الذي يرد فيه. ولقد بينا ذلك بوضوح في باب التعجب٢. ولا يختلف القول هنا عنه هناك، إذ جاء التركيب الذي نعالج في هذا الباب متماثلاً بين باين مختلفين في معنيين

١ ينظر باب التعجب الفصل الأول.

٢ ينظر الفصل الأول من باب التعجب.

متباينين: النداء والاختصاص، يقول ابن الحاجب: "العرب تأتي بالشيء لمعنيين، ثم تأتي به في أحد المواضع لأحد معنييه. مثاله قولك: يا أيها الرجل، إذا ناديت، فيه معنيان: أحدهما النداء، والثاني: تخصيص الشخص المنادى. ثم تأتي به لأحد معنييه في مثل قول القائل: أما أنا أيها الرجل فأفعلُ كذا. فهو ليس فيه سوى معنى التخصيص وليس فيه معنى النداء؛ لأن المتكلم لا ينادي نفسه".^١

٤. حاول النحاة أن يربطوا بين النداء والاختصاص في المعنى، ليتحقق مذهبهم في أن النداء اختصاص، وليس من مسوغ لهذا إلا المشابهة اللفظية في بعض أنماطهما، كما في أيها أو أيتها، فحكموا أن في كلٍّ من النداء والاختصاص تأكيداً، وقد عرضنا آراءهم قبل قليل. ولكن هذا يحتاج إلى مناقشة في ما نرى؛ إذ إن حد النداء هو شد انتباه المخاطب لأمر يريد المتكلم، وبذا فلا معنى للتوكيد فيه البتة، لا من حيث المعنى ولا من حيث المبني، فالتوكيد باب نحوي معلوم، له أقسامه وتراكيبه، وليس منها في النداء شيء، وإن ظهر شيء من معنى التوكيد في الاختصاص فهو معنى ضمني بعيد يحتاج الوصول إليه إلى تأويل قد يُخرج تركيب الاختصاص من بابه ويصرفه عنه. ويبدو ذلك في أن المختص يتصدره ضمير يجانسه ويدل عليه "لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه"، كالفخر، أو التواضع، أو بيان عدد، أو نوع، أو جنس... وما إلى ذلك، ولعل من الأفضل أن تسمى هذه المعاني اختصاصاً بدلاً من أن تكون توكيداً.

١ أمالي ابن الحاجب - ٦٨٦/٢.

٢ شرح الرضي على الكافية - ٤٣١/١.

٣ ينظر تفصيل ذلك في: الكتاب - ٢٣٤/٢، شرح المفصل ١٨/٢، حاشية الصبان ١٨٥/٣، شرح الرضي على

الكافية ٤٣١/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٦٢/٤، شرح التصريح ١٩٠/٢.

٥. لقد نص النحاة على أوجه الخلاف بين النداء والاختصاص، إدراكاً منهم لما بينهما من اختلاف عميق، نورد هنا بعض ما قالوه في أوجه الخلاف:^١

الأول: إن الاختصاص ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً بخلاف المنادى فإنه لا يخلو من ذلك.

الثاني: إن الاختصاص لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه كما في: (إنا معشر الأنبياء لا نورث)^٢. أو بعد تمام الكلام كما في: أنا أفعل كذا أيها الرجل، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

الثالث: يشترط في الاختصاص أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه في التكلم والخطاب، والغالب كون المقدم على المخصوص ضمير تكلم يخصه أو يشارك فيه، فالأول نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، والثاني نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم: بك الله نرجو الفضل.

الرابع: يقل كون الاختصاص علماً، وأنه يتصب مع كونه مفرداً معرفة، كما في: سبحانه الله العظيم، ويكثر كون المنادى علماً، ويضم إن كان مفرداً.

الخامس: أن يكون بـ(ال) قياساً كقولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف. والمنادى لا يكون كذلك.

السادس: ألا يكون المخصوص نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميراً، والمنادى يكون كذلك.

١ ينظر: الكتاب ٢/١٨٦، ٢٣٦، ٢٣٤، شرح المفصل ٢/١٨، شرح ألفية ابن مالك-ابن الناطم-ص ٦٠٦،

شرح التصريح ٢/١٩٢، ١٩١، مع الفروع ٣/٢٩، حاشية الصبان ٣/١٨٥.

٢ مسند أحمد بن حنبل - طبعة جديدة على الطبعة اليمينية: دار إحياء التراث العربي: بيروت، لبنان- ط. (٣)

١٩٩٤م، ١٤١٥هـ-٤٦٣/٢.

السابع: إن (أي) في الاختصاص لا توصف باسم الإشارة. وتوصف به في النداء.

الثامن: إن صفة (أي) هنا في الاختصاص واجبة الرفع بلا خلاف كما قال أبو حيان في الارتشاف، أما في النداء فقد وقع فيها خلاف فأجاز المازني نصبها.

التاسع: هناك اختلاف في الضمة على (أي) في الاختصاص؛ فهي ضمة إعراب أم بناء، أمّا في النداء فهي ضمة بناء بلا خلاف.

العاشر: العامل المحذوف هنا لم يعوّض عنه شيء وعوض عنه في النداء بحرف. ولنا في العامل وجهة نظر سببها في الصفحات القادمة من هذا الفصل.

تلك هي أهم الفروق التي بينت الاختلاف بين الاختصاص والنداء، في ما يرى نحاة العربية من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى فقد جعلوها في ثلاثة فروع:

أحدها: إن الكلام مع الاختصاص خبير ومع النداء إنشاء.

والثاني: إن الغرض من ذكر الاختصاص تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه.

والثالث: إنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء.

وبإنعام النظر في هذه الفروق الدلالية يتضح ما يلي:

١. إن القول بأن النداء إنشاء قول لا خلاف فيه، في حين إن القول بأن الاختصاص خبير، قول فيه نظر، فقد أخذ النحاة القائلون بالخبرية بالمبنى في الحكم على جملة الاختصاص بمعزل عن المعنى. أما باعتماد المعنى فيتضح أن منشئ جملة الاختصاص يقصد معنى نفسياً يفصح به عما يريد التعبير عنه مفتخراً أو متواضعاً... وما إلى ذلك،

١ ينظر: شرح التصريح، ١٩٢/٢، وحاشية الصبان ١٨٥/٣.

وهذه المعاني لا يحق للسامع أن يقول للمتكلم فيها صدقت أو كذبت، مثله في ذلك مثل باب التعجب أو المدح أو الذم. ومن ثم فإن القول، وفقاً لذلك، بأن جملة الاختصاص خير، قول لا يستقيم.

٢. إن القول بأن الغرض من ذكر الاختصاص هو تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه، وليس النداء على هذا المعنى، يمكن أن يفيد منه الدارس في القول بأن النداء لا معنى للاختصاص فيه إنما هو لفت انتباه السامع وشده إلى أمر يريده المتكلم منه. وقد أدى الأخذ بالمبني وترتيب أبواب النحو على أساس من المباني المفردة بمعزل عن معاني الجمل التي تؤديها، مع الاعتماد على المشابهة اللفظية في التبويب النحوي، أدى إلى الربط بين الأبواب لمجرد المشابهة اللفظية بينها، من غير اعتماد كبير على المعنى في التبويب النحوي. واستناداً إلى هذا المعيار فإن النحاة قد صنفوا النداء مع الاختصاص متأولين معناه دون أن يكون واضحاً بارزاً فيه، ودليل ذلك تصريح غير واحد منهم بخلو النداء من معنى الاختصاص كما ذكرنا. ومفاد هذا أن إطلاق حكم الاختصاص على باين مختلفين تركيبياً ودلالة لا يثبت في البحث العلمي، إذ إن (الاختصاص) مصطلح نحوي وعنوان لباب، و(النداء) مصطلح وعنوان لباب نحوي آخر، وإدخال أحدهما في الآخر، يعني عدم الوضوح في استعمال المصطلح، وليس الأمر كذلك، إذ إن مصطلحات النحو وأبوابه يجب أن تكون مستقرة كغيره من العلوم وإن الخلط في ذلك يؤدي إلى اضطراب لدى الناشئة الذين يتعلمون النحو في المراحل المدرسية، فيزيدهم عسراً في تحصيل أسس النحو ومعايير الخطأ والصواب في الحكم على التراكيب المنطوقة، أو في نطق التراكيب عند التعبير عملاً في النفس، ولعل من الواضح أن من يدرس أسباب الضعف في تحصيل مادة النحو العربي في المراحل المدرسية، مقارنةً بتحصيل طلاب اللغات الأخر لنحو لغاتهم، سيجد أن هذا الخلط القائم على المبني من غير اهتمام كبير بالمعنى يعد من أبرز الأسباب لذلك. يقول محمد

عيد في هذا الصدد: " فهذه المصطلحات إذن جزء من نسيج الثقافة العربية والإسلامية على امتداد الزمان، وهي جزء من العرف اللغوي العربي على امتداد المكان، فهي ثروة مفيدة أدت وتؤدي مهمتها بكفاءة ووضوح"^١.

ولما كان لكل من المصطلحين-النداء والاختصاص- باب خاص يمثلها تركيباً ودلالة، نرى أن المقام يقتضي أن نقف عند خصائص تركيب جملة الاختصاص التي تميزها، موضوع دراسة الباب، وعناصر التركيب الجملي فيها، وهي تتألف من:

١. ضمير متكلم يخصه أو يشاركه، فالأول نحو: أنا أفعل...، والثاني نحو: نحن العرب...، وقد يكون الضمير ضمير خطاب نحو: بك الله نرجو الفضل، ولا يكون ضمير غائب^٢.

٢. يليه المختص، وسنذكر أنواعه.

٣. يليهما جملة الاختصاص موضع الفخر أو التواضع أو... وقد تتقدم جملة الاختصاص على المختص فتقول: أنا أفعل كذا أيها الرجل. ولا يتقدمان على الضمير.

أما المختص في التركيب الجملي لأسلوب الاختصاص، فقد حصره النحاة في الأنواع الآتية:

١. أن يكون (أيها) في التذكير إفراداً وتثنية وجمعاً، أو (أيتهما) في التأنيث إفراداً وتثنية وجمعاً. وقد اختلفوا في إعرابها، فذهب الجمهور إلى معاملتهما معاملة (أي) في

١. قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية- محمد عيد - عالم الكتب: القاهرة- ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م- ص ٤٨.

٢. ينظر: الكتاب ٢/٢٣٥، شرح التسهيل ٣/٤٣٤، شرح الكافية ١/٤٣١، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٥٦٤، شرح التصريح ٢/١٩١، المجمع ٣/٣٢، حاشية الصبان ٣/١٨٧.

النداء، فيضمان لفظاً، وينصبان محلاً بفعل الاختصاص المحذوف، ويتصل بهما (ها) التنبية وجوباً، ويوصفان لزوماً باسم محلى بأل لازم الرفع مراعاة للفظيهما^١.

وذهب الأحفش إلى أن كلاً منهما منادى، وحجته في ذلك أن عمر رضي الله عنه قد نادى نفسه فقال: كل الناس أفعه منك يا عمر^٢.

وذهب السيرافي إلى أن (أي) في الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتل وجهين أحدهما: أن تكون خيراً مبتدأ محذوف، والتقدير: أنا افعل كذا أيها الرجل؛ أي المخصوص به، والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور^٣. وفي ذلك تأويل لا يتسق مع أي معيار من معايير العربية السليمة فضلاً عن أن يتحدث به عربي من أهل السليقة.

٢. أن يكون معرفاً بأل، ولا خلاف في نصبه^٤.

٣. أن يكون معرفاً بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم: (إننا معاشر الأنبياء لا نورث)^٥. قال سيويه: "وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان"^٦.

٤. أن يكون عَلَمًا وهو قليل، ومنه قول رؤبة:

١ ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٧٥/٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٦/٢، شرح التصريح ١٩٠/٢، حاشية الصبان ١٨٦/٣.

٢ ينظر: شرح المفصل ١٨/٢، شرح التصريح ١٩٠/٢، الممع ٣٠/٣.

٣ ينظر: شرح التصريح ١٩١/٢، والممع ٣٠/٣.

٤ ينظر: شرح المفصل ١٨/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٣٢/١، شرح التصريح ١٩١/٢، الممع ٣٠/٣، الأشباه والنظائر ١٢٨/٢، حاشية الصبان ١٨٦/٣.

٥ مسند أحمد بن حنبل ٤٦٣/٢. وينظر: شرح التصريح ١٩١/٢.

٦ الكتاب ٢٣٦/٢. وينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٣٢/١، حاشية الصبان ١٨٦/٣.

بِنَا تَمِيمًا يُكشِفُ الضَّبَابُ^١.

ولا يكون في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة ولا غيره.^٢

نستطيع أن نتبين مما سبق بعض النقاط الهامة للمناقشة:

١. إن اختلاف النحاة في إعراب (أي)، ناتج عن الاعتماد على المبنى دون المعنى في وضع القواعد النحوية والمعايير اللغوية، مع الأخذ بمنهج المشاهدة اللفظية بين الظواهر اللغوية في ظاهرها عند تصنيف الأبواب النحوية، كما بينا، ويقدم السيوطي دليلاً لذلك، يقول في سياق إيضاح رأي الأخصش: "إنها [يقصد أي] منادى، لأنها في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا على النداء"^٣. فكأنه في هذا يستعرض المواضع التي ترد فيها (أي) في اللغة، وهي (النداء، والاستفهام، والشرط)، فلما لم تكن دلالتها في جملة الاختصاص تقترب ولو من بعيد من جملة الشرط أو الاستفهام، ولا تكون في اللغة سواهما إلا في النداء، فقد صنفها فيه، وأول المعنى ليناسب دلالة النداء.

٢. قرن النحاة العرب بين النداء والاختصاص لاشتراكهما في واحد من أنماط التركيب الجملي، وهو التركيب مع (أي)، ولكنهم أغفلوا أوجه الخلاف بينهما في الأنماط الأخرى، من حيث إن النداء لا يكون بذي اللام، كما لا يكون المنادى علماً منصوباً، فاعتمدوا في حكمهم على القليل وتركوا الكثير، وفي هذا خلاف للأصل.

٣. إنه لو احتج قائل فقال: إذا كان تركيب الاختصاص يختلف عن تركيب النداء، فماذا تقولون لو كان القصد من: أنت أيها الرجل تفعل كذا، على يا مقدرة محذوفة، والتركيب يجري على الاختصاص والنداء؟

١ ينظر: الكتاب ٢/٢٣٦، شرح المفصل ١٨/٢، خزنة الأدب ٤١٣/٢، حاشية الصبان ١٨٧/٣.

٢ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٣٢/١، الممع ٣/٣٠، حاشية الصبان ١٨٧/٣.

٣ مع الموامع ٣/٣٠.

نقول رداً على هذه الحجة: يمكننا أن نستدل على معنى الاختصاص أو النداء في تركيب واحد، بأحد أمرين :

الأول: دلالة السياق، إذ إن السياق أو الحقل الدلالي الذي يتكون حول الكلمة يعد جزءاً لا يتجزأ من الكلمة^١، وهو قرينة دلالية كبرى^٢، كما أنه عنصر هام من عناصر الدلالة في التراكيب الجمالية، يؤدي دوراً بارزاً في تحليل الجمل. وقد كان محور اهتمام أحد علماء اللغة المعاصرين وهو العالم الإنجليزي Firth، فاعتمده في تفسير عدد من النصوص على ضوء نظريته المسماة نظرية السياق context of situation مصرحاً بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة، مشيراً إلى أن "الأطر الكلامية في البيئة الاجتماعية بعامة تعتمد على السياق وموقع الكلمة في التركيب الجملتي، وهذه منطقة اهتمام اللغوي في تحليله"^٣. ويعرف Lyons معنى الكلمة بأنه "محصلة علاقتهما بالكلمات الأخرى في التركيب الذي ترد فيه"^٤. والسياق هو الكفيل بإبراز دلالة الكلمة في علاقتهما مع غيرها، كما أنه "من العناصر الهامة في إزالة الغموض في الجملة"^٥. وعلى ضوءه يمكن

١ ينظر: اللغة ليست عقلاً - أحمد حاطوم - دار الفكر اللبناني - ص ١٩٥، ونظرية السياق عند اللغويين العرب وأثره في تحديد المعنى - صاحب أبو جناح - ص ٤٦ - مجلة (القافلة) - محرم ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، والكلمة - حلمي خليل - ص ١٥٥ وما بعدها. وعلم الدلالة - فريد حيدر - ص ١٦٠ وما بعدها. وأصول النحو العربي - محمد عيّد - ص ٢٢٥. وانجاز وأثره في الدرس اللغوي - محمد بدري عبد الجليل - دار النهضة العربية: بيروت - ١٩٨٠م - ص ١٧٤.

٢ ينظر: البيان في روائع القرآن - تمام حسان - ص ٢٢١.

٣ Selected Papers of J.R Firth - p 24. وينظر: علم الدلالة - أحمد مختار عمر - ط. (٣) - ١٩٩٢م - عالم الكتب: القاهرة - ص ٦٨.

4 Semantics- John Lyons-(Semantics field) -Cambridge University- volume 1-p.268

5 The Melody of Language - p. 58

أن نفسراً كثيراً من اختلافات النحويين في تحديد المعاني الوظيفية للكلمات، ومن ثم تحديد معاني الجمل ودلالة التراكيب^١.

الثاني: التنغيم؛ وهو " الحركة الصوتية للكلام صعوداً وهبوطاً، يستعمل في الكلام كـمميز دلالي"^٢. ولا يخفي دوره في التفريق بين المعاني، إذ به نفرق بين الجمل الخبرية والإنشائية، يقول أحد علماء اللغة المعاصرين في هذا الصدد: "وقد كانت العلاقة بين التنغيم والنحو موضع عناية كثير من العلماء والباحثين، وذلك للبحث في الفروق بين جملتين تبدوان متماثلتين عند الكتابة وقد تفسران بتفسير واحد، وإذا ما نطقنا فان الفرق بينهما يبدو واضحاً. وبناء على ذلك فان التنغيم يعد عنصراً نحوياً له وظيفته في التركيب الدلالي"^٣. ومن ثم " فهو وسيلة التفريق بين معاني تشترك في مبنى واحد"^٤. فقد تحذف أداة النداء قبل المنادى فتأخذ الكلمة حظها من التطويل والمط وما يقوم مقام الأداة، فتكون النغمة وحدها قرينة وعلامة على النداء، كما يكون مستوى النغمة وأداء الصوت قرينة تميز النداء عن الاختصاص على هذا المثال، إذ إن المنادي يتمثل الأداء الصوتي عنده بنغمة مرتفعة عند مثول التصويت أو النداء، في حين أن المفتخر-على سبيل المثال- يلتزم مستوى صوتياً يختلف عنه في النداء ليلتزم دلالة الشعور الذي يفصح عنه^٥. يقول تمام حسان في هذا الصدد: " فلولا النغمة لظل تعدد

١ ينظر: الجملة العربية - محمد عبادة - منشأة المعارف: الإسكندرية - ص ١٦٧. واتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية - محمد الريحاني - ص ٣٩٥.

2 The Melody of Language - p. 5 .

3 The Linguistics Encyclopedia- Edited By Kirsten Malmkjer-London, 1996-p.232.

4 The Melody Of Language - p. 6

٥ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها- تحليل عمارة-ص١٦٤. ومن وظائف الصوت اللغوي- أحمد كشك- ص١٠٤-١٠٦. والتنغيم في إطار النظام النحوي- أحمد الغريب-ص٣٠٦-٣١٠- مجلة جامعة أم القرى- السنة العاشرة - العدد الرابع عشر ١٤١٧هـ. وسنفضل القول في هذه المسألة في فصل قادم من هذا الباب.

احتمالي المعنى قائماً. وهذا التعدد في احتمال المعنى دون مرجح لأحد الاحتمالات هو الذي يسمى (اللبس) ^١.

وإذا أنعمنا النظر في جملة الاختصاص وفقاً لعناصر التركيب الجملي الذي تتألف منها، كما بينا، نرى أن المختص هو الركن الأساس فيها، ويتبع أقوال النحاة في حركة المختص نجد أنهم يجمعون على أن المختص منصوب على المفعولية لفعل واجب الإضمار، وقد بين سيبويه القول فيه فقال: "وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل" ^٢. وبعضهم زاد فجعل المخصوص معمولاً لأخص أو أمدح. ^٣

ولعل من المفيد في هذا المقام أن نحيل إلى ما ذكرنا سابقاً عن الإسناد في الجملة العربية ^٤، إذ إن النحاة قد اهتموا بالإسناد، واعتمدوا المسند والمسند إليه لإقامة الجملة العربية فلا تكون الجملة عندهم إلا بهما، فإن لم يذكر ركن منهما قدره ليلائم حركة الكلمة المذكورة لمناسبة الباب الذي يمثلها، يقول الجرجاني في هذا الصدد: "إنك لا يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إساده إلى شيء مظهر أو مقدر أو مضمّر وكان لفظك إذا أنت لم ترد ذلك وصوت تصوّته سواء" ^٥. وعليه، فقد ذهبوا إلى أن حركة فتحة (العرب) في: نحن العرب نكرم الضيف، حركة تمثل أم باهما، وأم الباب فيها (المفعولية)، وطبقاً للقاعدة التي تنص على أن لكل معمول عاملاً، قدّروا عاملاً يعمل النصب في (العرب)، فقالوا: هو مفعول لفعل محذوف تقديره: أخص، أو أعني، أو أمدح، كما بينا.

١ الخلاصة النحوية - تمام حسان - ص ٢٤.

٢ الكتاب - ٢/٢٢٣، وينظر: شرح المفصل ١٨/٢.

٣ ينظر: شرح التصريح ١٩٠/٢، وحاشية الصبان ١٨٦/٣.

٤ ينظر ما كتبه عن (الإسناد في الجملة العربية) في أول هذه الرسالة.

٥ دلالات الإعجاز - ص ١٣٣.

وعلى هذا التقدير، تكونت جملة فعلية-أخصُّ العرب- من فعل مع فاعله المستتر ومفعول ظاهر، فتمثلت ضمن جملة أخرى (نحن نكرم الضيف)، ومن ثم اختلفوا في موقع هذه الجملة^١؛ فمنهم من جعل لها موقعاً من الإعراب، فعدها في محل نصب على الحالية، والتقدير: مختصين بإكرام الضيف، ومنهم من عدّها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فجعلها جملة معترضة بين المبتدأ(نحن)، والخبر(الجملة الفعلية: نكرم الضيف).

وبإتباع النظر في توجيه نحاة العربية جملة الاختصاص والبحث لها عن موقع في الجملة، نرى الآتي:

١. قام تصنيف النحاة للجملة على أساس المبني، ولم يظهر اهتمام بالمعنى الذي تؤديه الجملة، ولم يوجهوا النظر إلى الدور الدلالي الذي تؤديه الكلمة بمبناها وحركتها لتحقق مع غيرها من الكلمات في الجملة قيمة دلالية كلية يحسن السكوت عليها، من غير تقدير محذوف، ومن غير إهمال للقيمة الدلالية للحركة الإعرابية التي تمثل الكلمة.

ومن وجه آخر فقد اهتم فريق من النحاة واللغويين العرب بقيمة الحركة الإعرابية دلاليًا، وما لها من دور في توجيه دلالة الجملة كليًا، وقد نقلنا عنهم نصوصاً تبين اهتمامهم بها، في أبواب سابقة^٢. ويعد باب الاختصاص من الأبواب النحوية التي تقوم فيه الحركة الإعرابية بدور دلالي يميز جملتها. ولتفسير دلالة الجملة مع بيان القيمة الدلالية للحركة الإعرابية فيها، فإن علينا أن نبحث لهذا الاستعمال عن نظير لدى العرب يماثل جملة الاختصاص في تركيبها ويختلف عنها في الحركة الإعرابية التي تناظرها، وما ينجم عن هذا الاختلاف من اختلاف دلالي يميز بين جمل تشابه في

١ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب ٢/٢٢، شرح التصريح ٢/١٩٠، حاشية الصبان ٣/١٨٧، ١٨٦.

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمارة - ص ١٤٦.

٣ ينظر باب أسلوب المدح والذم، الفصل الثالث - باب أسلوب التعجب الفصل الثالث.

مبناها دون معناها، فنقول: نحن العربُ نكرمُ الضيفَ؛ بضم (العربُ) ونقول: نحن العربُ نكرمُ الضيفَ؛ بفتح (العربُ). فلا فرق في المبنى بين هاتين الجملتين إلا في الحركة الإعرابية على كلمة (العربُ)، فأدى ذلك إلى تغيير كبير في المعنى، ترتب عليه إدراج كل جملة من الجملتين في باب نحوي مختلف عن الآخر، ومن المعلوم أن لهذه الحركات معاني في نفس العربي المتحدث بالعربية سليقة؛ لأن "العرب قد نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله"^١، وهي من الملكات التي اقتصت بها العرب، يقول ابن خلدون: "اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده... وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك من أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني. مثل الحركات التي تعين الفاعل من المفعول من الجورور أعني المضاف"^٢. ويقول محمد الشرفات: "ففي العربية تعد الحركة الإعرابية في كثير من الحالات ذات أثر بالغ في تحديد القيمة الدلالية للجملة بكاملها"^٣. ولما كانت الحركات الإعرابية أداة لها غايتها وهدفها تساعد المتكلم ليتسع في كلامه معبراً عما في نفسه من معانٍ^٤، وكان الإعراب هو الإبانة عن المعاني والإفصاح بها^٥، واعتماده في أواخر الكلمات العربية دالاً على المعاني من أحسن ما عمل في الكلام^٦، لم يكن ثمرة شك في أن اختلاف الحركات يؤدي إلى اختلاف في الدلالة، فالقائل: العربُ-بالضمة

١ الإيضاح في علل النحو - ص ٦٦.

٢ مقدمة ابن خلدون- ص ١٠٥٦. وينظر: الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون- ميشال زكريا- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت: لبنان- ط. (١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م- ص ٤٥ وما بعدها.

3 Cace Assignment In Arabic And The GB Cace Theory - M.Odeh AL-Shorofat p.24-

٤ ينظر: الإيضاح في علل النحو - ص ٦٩، ٧٠.

٥ ينظر: الخصائص ٣٦/١، شرح المفصل ٧٢/١.

٦ ينظر: البسيط في شرح الجمل ١٧٢/١.

في المثال الأول-يريد نقل خبر ليس غير، ولكنه إن قال: العرب-بالفتحة في المثال الثاني-فإن المعنى يتغير إلى معنى الاختصاص الذي يقصد منه المتكلم الإفصاح عن معنى الفخر، ويمثل الخليل لهذا الاختلاف في الدلالة الناجم عن اختلاف في الحالة الإعرابية، فيقول: "قولهم: إنا-بني عبد الله- نفعلُ كذا وكذا، نصب (بني)لأنه اختصاص... ولم يخبرهم أنهم بنو عبد الله"^١. فيكون تغيير الحركة الإعرابية محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد أن يعبر عنه ويفصح به، وفي هذا يقول ابن جني: "ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً"^٢. ومن ثم، فالحركة الإعرابية ذات أثر دلالي في التركيب الجملي، وليست عبثاً لغوياً، لذا فانه لا يكفي أن تجمع التراكيب أو الظواهر اللفظية اللغوية التماثلة في الحركة بسبب علة معينة وتصنف في أقسام نحوية كبرى(المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات) من غير اهتمام بما في التركيب من دلالة، إذ إن من شأن ذلك أن يقود إلى البحث عن مبرر لكل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجمل، والانصراف عن المعنى والبحث فيه، في حين يقتضي الأمر أن يُنظر إلى الحركة الإعرابية على أنها رمز هام لتغيير المعنى؛ لأن المتكلم عندما يتكلم إنما يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغيّر هذا المعنى غيّر الحركة^٣. وقد قال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الجزء الذي هو أصل الكلام. ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوع، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد"^٤.

١ الجمل في النحو- الخليل - ص ٩٣.

٢ الخصائص ١/٣٧.

٣ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عميره - ص ١٦٠، ١٥٩.

٤ الصاحي في فقه اللغة - ص ٧٦.

٢. إن القول بأن كل منصوب لا بد له من ناصب، قول لا يستقيم في باب

الاختصاص وذلك من وجهين:

أحدهما: إن حركة (الفتحة) على الاسم المختص في جملة الاختصاص ليس لها عامل مذكور في الجملة، كما أسلفنا، بل لها أثر في معنى تقتضيه الدلالة التي يريد أن يفصح عنها المتكلم، وفي هذا يقول محمد عيّد مشيراً إلى ضرورة دراسة الكلمة في سياقها من غير تفسير الحركة الإعرابية فيها على ضوء العامل: " فحق كل كلمة في الجملة أن تُدرّس مباشرة، وأن تركز النظر عليها لتعرف خصائصها ووظيفتها في سياقها ثم علاقتها بغيرها من خلال الفهم العام للكلام... فالجملة تعطي كل كلمة معناها، وما أحرى كل كلمة أن تُدرّس وحدها مستقلة عن عمل أو عامل لمعرفة وظيفتها وشكلها"^١. ولما كانت كثير من الأبواب النحوية تتشابه في تركيب ألفاظها وبناء جملها، فقد جعلت الحركة الإعرابية أحد العناصر التي تساعد في التفريق بين معانيها.

الثاني: يلزم هذا القول، تقدير عامل محذوف، ولو تجسّم المتكلم إظهاره فقال:

أخص العرب، لاستحالة أمر الإفصاح عن الفخر إلى لفظ الخير المحتمل صدقت أو كذبت. وتتمثل في هذا الوجه قول ابن مضاء رداً على من جعل نصب المختص على سبيل المثال - بأثر من عامل، يقول: " وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في نفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذا؟ وما الذي يُضمّر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال. فان قيل: إن معاني هذه الألفاظ

١ أصول النحو العربي - ص ٢٣٠.

المحذوفة موجودة في نفس القائل، وأن الكلام بها يتم، وأنها جزء من الكلام القائم بالنفس، المدلول عليه بالألفاظ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازاً. لزم أن يكون الكلام ناقصاً، وأن لا يتم إلا بها؛ لأنها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلنا عليه دليل إلا إدعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي"^١. كما أننا نرتضي ما ذهب إليه في قوله: "ووضع هذه العوامل لاشيء فيه من ذلك، بل تقدير وتخييل"^٢.

٣. إن في تقدير عامل محذوف يكون مع المختص جملة، يؤدي إلى اضطراب في الدلالة بين المعنى الذي يريده المتكلم، والمعنى الذي آلت إليه الجملة بعد تقدير المحذوف، ولا أدل على ذلك من اختلاف النحاة فيها: أهي جملة حالية فيكون لها موقع من الإعراب، أم هي جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، ولكل أثره في توجيه دلالة الجملة.

فمن ذهب إلى أنها جملة حالية، فمذهبه لا يستقيم؛ لأن:

أولاً: الحال - كما يعرفه النحاة - وصف هيئة الفاعل أو المفعول، و(نحن) في قولنا: نحن العرب نكرم الضيف، في موقع الابتداء عند جمهور النحاة، وليس فيها هيئة تبينها جملة (أخص العرب) عند من عدّها حالاً.

ثانياً: الحال فيما بين النحاة يقع في جواب كيف، يقول ابن يعيش: "واعتباره بأن يقع في جواب كيف فإذا قلت: أقبل عبد الله ضاحكاً، فكأن سائلاً سأله، كيف أقبل؟ فقلت: أقبل ضاحكاً"^٣. ولا تتسق مع هذا جملة الاختصاص.

١ الرد على النحاة - ص ٨٠.

٢ السابق - ص ٨٧.

٣ شرح المفصل ٢/٥٥.

ثالثاً: الحال يأتي " بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليها... ألا ترى أنك إذا قلت: قمت، فلا بد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال"^١. وجملة (أخص العرب) لا تعدُّ حالاً اتساقاً مع هذا الشرط، إذ جاءت بعد الضمير (نحن) الواقع مبتدأ، في مذهب جمهور النحاة، ولما يتم الكلام بعد. فضلاً عن أن الكلمة قبلها، لا دليل فيها على الحالية.

رابعاً: والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة، ولذلك شبهوها بظرف الزمان "وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقضى لا يبقى ويختلف غيره ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خلقه"^٢. ولا نرى أن في قول المتكلم: نحن العرب... أحوالاً تنتقل ليكون تارة عربياً وأخرى أعجمياً وهكذا دواليك!. وإذا طبقنا على الجملة بقية السمات التي يتعين فيها الحال، لما وجدنا ثمة شبهاً بينهما من حيث التركيب أو الدلالة.

ومن جانب آخر، فإنه لا وجه للاعتداد بلفظة (العرب) مع الفعل المقدر قبلها جملة اعتراضية؛ أي: نحن-أخص العرب- نكرم الضيف، فضلاً عن أن تكون جملة أصلاً. ويبدو من البين أن محاولات النحاة في ربط كلمة (العرب) بالجملة الحالية أو الاعتراضية، ناتج عن محاولة إيجاد مسوغ للحركة الإعرابية على ضوء نظرية العامل ليس غير، ولا وجه لاعتبارها جملة من حيث التركيب أو الدلالة. وقد بينا ذلك في غير موضع.

٤. يعد التنعيم عنصراً لغوياً بارزاً في تحديد دلالة الجمل، وقد بينا دوره في التفريق بين الجمل المتشابهة في بنائها التركيبي على نحو التشابه بين جملة النداء وجملة الاختصاص مع (أي). ولا يخفى أثره في التفريق بين الجمل الإنشائية والخيرية، أو حين

١ السابق.

٢ السابق.

يتلون أداؤه فتتبدل دلالات التراكيب اللغوية، وتتقل من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر، كأن تنتقل الكلمة المنطوقة من المدح إلى الذم، أو من الجدل إلى الهزل...^١. يقول عبد الرحمن أيوب في هذا الصدد: " وكلمة (محمد) يصح أن تنطق بحيث تفيد النداء، كما يصح أن تنطق بشكل آخر يفيد الإخبار أو التعجب أو الاستفهام. والفرق بينها في حالة وأخرى، ينحصر في الفرق بين نماذج النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها. ولا بد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبية المتداخلة لكل نوع من أنواع الجمل فيها. وهذا عمل يقتضي اتجاهًا جديدًا في البحث لم تكن جامعاتنا مع الأسف، على وفرة إمكانياتها، بالأخذ به"^٢. فالتنغيم عنصر له وظيفة هامة في تحليل الوحدات التركيبية تحليلًا دلاليًا، فعلى سبيل المثال حين نقول: نحن العربُ نكرم الضيفَ، بنغمة مستوية مع اتصال الأداء في: (نحن العربُ) ثم السكوت بعدهما، فإن السامع يدرك أن المتكلم يريد أن يجيز عن عروته، ومن ثم تبدأ جملة جديدة لإضفاء معنى جديد هو بيان حال العرب في هذا المثال فيقول: نكرم الضيفَ. أما إن اختلف موقع السكنة فجاءت بعد الضمير (نحن)، ثم جاءت مرة أخرى بعد كلمة (العربَ)، فإن دلالة الجملة تختلف باختلاف مستوى التنغيم الذي يحدد أركانها، فيما يفصح المتكلم بهذا الأداء التنغيمي أنه في معرض فخر لا إخبار يحسن فيه تصديق أو كذب.

١ ينظر: في الدلالة والتطور الدلالي - أحمد محمد قنور - مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - العدد ٣٦ - جمادى الأولى -

شوال ١٤٠٩ هـ - السنة الثالثة عشرة، كانون الثاني - حزيران ١٩٨٩ م - ص ١١٨.

٢ دراسات نقدية في النحو العربي - ص ١٢٦.

3 The melody of language - p.188. See:

٤ للدكتور كمال بشر وأحمد كشك حديث عن دور السكنة في أسلوب الاختصاص، ينظر: دراسات في علم

اللغة - كمال بشر - دار المعارف - ١٩٦٩ م - ص ٢٧ وما بعدها، وكتابه: علم اللغة العام (الأصوات) - ص

١٩٠ وما بعدها. ومن وظائف الصوت اللغوي - أحمد كشك - ص ١٠٦. والتنغيم في إطار النظام النحوي -

أحمد الغريب - ص ٣٠٧.

٥. ويؤدي تركيب جملة الاختصاص بترتيب ثابت في مبانیه الصرفية، دلالة تتضافر مع الحركة الإعرابية والتنغيم في أداء المعنى الذي يقصد المتكلم التعبير عنه، وفقاً للغرض الذي يود بيانه أو الإفصاح عنه. فيتقدم الضمير في جملة الاختصاص على المختص، ثم تتلوها تنمة الجملة التي بها يتعين موضع اختصاص الفخر أو التعظيم أو البيان... الخ. ولا يغير في ذلك أن تتقدم التنمة على المختص على نحو ما بينا.

ولا تخفى أهمية التنمة في جملة الاختصاص، لما لها من دور بارز في التفريق بين الجمل الإنشائية المتشابهة في بنائها التركيبي، فعلى سبيل المثال نجد أن قولنا (أُبها الرجل) تركيب يشترك بين النداء والاختصاص، كما بينا، وتعد التنمة هي الفاصل في التفريق بينهما في هذا التركيب، والموعول في ذلك على السياق أو على السبب الدلالية كما يسميها أحد الباحثين المحدثين؛ ويعني بها الحقل المتولد حول الكلمة، أي العلاقات الدلالية المصوغة من المعاني، أو بكلمة أدق، مصوغة مما ينشأ بين المعاني من علاقات^٢. وقد أشار Firth إلى أهمية السياق في تنويع الدلالة وتحديدتها، يقول: "هناك عدد من العناصر الاجتماعية ذات الصلة بفهم النص وتحليله، ومن أهمها السياق الذي ترد فيه الجملة والبعد الثقافي للمستعمل والمتلقي، إذ إن في ذلك ما يؤدي إلى تنويع أو تفسير معاني النص"^٣. ويقول في موضع آخر مبيناً أهمية الاعتماد على السياق في التحليل اللغوي: "إن الوقت قد حان لأن يُنظر إلى تحليل النص في إطار واسع وهو السياق اللغوي، مما يكشف عن البعد النفسي في اجتماع الكلمات في نسق جملي، يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تحليل النص اللغوي"^٤. وعلى هذا فإننا عندما نقول: أُبها الرجل

١ ينظر: شرح الفصل ١٨/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٣١/١، ارتشاف الضرب ١٦٨/٣، المصع ٣٢/٣،

شرح التصريح ١٩١/٢، حاشية الصبان ١٨٧/٣.

٢ ينظر: اللغة ليست عقلاً - أحمد حاطوم - ص ١٩٢.

3 Selected Papers of J.R Firth - p.13

٤ السابق - ص ١٨.

أفعلُ كذا؛ فإن المعنى نداء وطلب. أما قول القائل: أنا أيها الرجل أفعلُ كذا؛ فإن المتكلم أراد أن يخلص نفسه بالفخر أو التواضع... وهلم جرا، فهي على هذا جملة اختصاص.

وفقاً لذلك، فإن ترتيب الألفاظ على نمط محدد في التركيب الجملي لجملة الاختصاص، من حيث التزام الضمير موقع الصدارة، إذ لا يجوز أن يتقدم عليه المخصوص أو التتمة، أو كلاهما معاً، يُعدُّ عنصراً دلالياً يحدّد معنى الجملة، بحيث تجري مجرى المثل، فيقوم التركيب كله بأداء التعبير عن الباعث الإفصاحي الذي يود المتكلم التعبير عنه، وقد تصدّى كثير من اللغويين المحدثين لبيان الدور الدلالي للترتيب الجملي الملتزم، يقول H.A. Gleason: "في جميع اللغات هناك تراكييب ثابتة الترتيب لا تتغير فيها مواقع الكلمات، ومع أن هذا العنصر قد يبدو في بعض اللغات أقل أهمية دلالية منه في لغات أخر إلا أنه يؤدي فيها جميعاً قيمة دلالية يجب أن تؤخذ في الحسبان كعنصر نحوي"¹. ويقول Bohumil Trnka: "ونستطيع أن نقول بأن الترتيب الثابت للكلمات في الجمل هو عنصر نحوي هام جداً وليس من العناصر المساعدة كما يظن بعض علماء اللغة، بل يعد العنصر الرئيس أحياناً في الوصول إلى المعنى"². هذا إلى جانب تضافر العناصر الأخرى في تحديد المعنى، كما بينا.

والأمثلة التي تبين أهمية الحركة الإعرابية في الدلالة على معنى التركيب، أو التغير في نسق هذه الحركة كثيرة جداً في العربية بل في أرفع بيان جاء بالعربية، وهو القرآن الكريم، كما سيلي. وقد شهدت الحركة الإعرابية مناقشات متعددة فشغلت محاولات تسويغها حيناً واسعاً من المباحث النحوية، فحاجت محاولات التعليل والتقدير لخدمتها، ومن ثم تداخلت بعض الأبواب النحوية لاشتراكها في حركة إعرابية واحدة، وقد رأينا ذلك واضحاً في باب النداء مع باب الاختصاص، ولعل هذا هو السبب في تداخل باب

1 An Introduction to Descriptive Linguistics – H.A. Gleason - p.163

2 Selected papers in Structural linguistics – p.349

الاختصاص مع باب المنسوب على المدح أو التعظيم أو الذم، فجمعت معاً تحت باب (ما أضر فعله)، وقد أدرك سيبويه هذا التداخل، يقول: "لأن إنا بني فلان ونحوه بمنزلة النداء. وقد ضارعه هذا الباب"،^١ ويعني به باب ما ينتصب على التعظيم أو المدح. وقد مثل سيبويه بمجموعة من النصوص للمنسوب على المدح أو التعظيم، فأجراه مجرى ما ينتصب على الاختصاص، ومن هذه الأمثلة قولك: ^٢ الحمد لله الحميد، والملئك لله أهل الملك. ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِيخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^٣، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ، وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ، وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾^٤. وبعد عرض الأمثلة قال سيبويه في توجيه المنسوب: "ونصبه على الفعل، كأنه قال: اذكر أهل ذاك، واذكر المقيدين. ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره. وهذا شبيه بقوله: إنا بني فلان نفعل كذا؛ لأنه لا يريد أن يخرج من لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاً"^٥. وقد ذهب النحاة مذهب سيبويه في عقد المشابهة بين البابين، يقول ابن يعيش في باب الاختصاص: "ونصب هذه الأسماء [يعني ما ينتصب بأعني أو أذم...] كنصب ما ينتصب على التعظيم والشم بإضمار أريد أو أعني أو أختص فالاختصاص نوع من التعظيم والشم فهو أخص"

١ الكتاب ٦٦/٢.

٢ السابق ٦٢/٢.

٣ النساء: ١٦٢.

٤ البقرة: ١٧٧.

٥ الكتاب ٦٦/٢.

منهما؛ لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتيم يكون تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم، وسائر التعظيم والشتيم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم، فمن ذلك (الحمدُ لله الحميد، والملكُ لله أهل الملك) وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول: (أتاني زيدٌ الخبيثُ الفاسق). ومنه قراءة من قرأ (وامرأته حمالة الحطب)^١ بالنصب على الذم والشتيم؛ ومن ذلك (مررت به البائسَ المسكين)^٢.

وقد فصل الرضي القول في هذه المسألة، فجعل المنصوب بعد ضمير المتكلم والمخاطب مختصاً، يقول: " وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو: مررت به الفاسق، أو بعد الظاهر نحو: الحمد لله الحميد، أو كان المختص منكراً، فليس من هذا الباب بل هو منصوب إما على المدح... أو الذم... أو الترحم"^٣.

نقول في بيان هذه المسألة: إن منشأ هذه التوجيهات يعود إلى العامل النحوي ومحاولة تسوية الحركة الإعرابية استناداً إلى نظرية العامل، وتوجيه المبنى على ضوئها، ومن غير نظر إلى أن العربي كان ينطق على سجيته وطبعه، لا يعرف فاعلاً ولا مفعولاً، ولا يدرك ضرورة تقدير عامل محذوف هو أعني أو أخص أو أمدح... الخ. بل كان يؤدي التركيب بطريقة معينة معبراً عن فكرة معينة يغير هذا الأداء ليعبر عن فكرة جديدة في ذهنه، ونعني بهذا تغيير الحركة الإعرابية، فتؤدي هذه الحركة قيمة دلالية تحول الجملة من معنى إلى معنى آخر يقصده المتكلم. ولعلنا نرتضي ما ذهب إليه خليل

١ الآية في سورة المسد: ٤. قرأها بالنصب عاصم وحده، وقرأ الباقر بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات - ابن مجاهد - تحقيق: شوقي ضيف - ط. (٢) - دار المعارف: القاهرة - ص ٧٠٠. والنشر في القراءات العشر - ابن الجزري - دار الكتاب العربي - ٤٠٤/٢.

٢ شرح المنفصل ١٩/٢.

٣ شرح الكافية ٤٣٣/١. وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ٣٦٨/٢.

عمايرة عند توجيه آيات من الذكر الحكيم^١، مبيناً القيمة الدلالية للحركة الإعرابية وما لها من أثر في المعنى، يقول: "ونرى بأنها منصوبة على القطع كما يقول الكوفيون، ونعني بالقطع هنا أفراد هذه الكلمة بحركة إعرابية ذات بعد دلالي ينقل الدلالة من دائرتها الأولى إلى دائرة دلالية أخرى"^٢. ويبدو أن التعبير بالقطع يعد أجدود تعبير نوجه به الأمثلة في باب ما ينتصب على المدح أو التعظيم أو الشتم، إذ إن المنصوب في هذه الأمثلة كان عنصراً من عناصر الجملة يتبع الكلمة قبلها متمثلاً بحركتها عطفاً أو بدلاً... وما إلى ذلك، ثم انقطع عنها لأداء معنى مغاير، للمدح أو التعظيم أو الذم حسبما يؤديه السياق، وقد تمثلت دلالة الانقطاع في المعنى بالانقطاع في اتباع الحركة الإعرابية، فجاءت هذه الحركة عنصراً دلالياً يعبر عن تحول المعنى الذي يريده المتكلم. وتقوم حركة (الفتحة) على الاسم المختص في باب الاختصاص بأداء دلالة لا تقل أهمية عنها في الأمثلة السابقة، إلا أنه لا وجه لأن نحكم على ضوء تشابه الحركة الإعرابية بين البابين بأن هذه المنصوبة من تلك، إذ لكل منهما دلالة وتركيبه اللذان يختلف فيهما عن الآخر. فجملة الاختصاص تقوم على تركيب محدد في: مخصوص يتقدم عليه الضمير ويليه تنمة الجملة، لتؤدي الجملة بترتيبها وتركيبها وحركتها وتنغيمها المعنى الذي يريد أن يفصح المتكلم عنه. وهي في ذلك على خلاف المنصوب في الأمثلة التي ذكرنا.

١ يعد خليل عمايرة من أبرز رواد الفكر العربي الذين اهتموا بدلالة الحركة الإعرابية، وقد رأيت أن أنتهج منهجه هنا لما وجدت في تقديمه لهذه المسألة من دراسة فاحصة تمت صاحبها بالوعي اللغوي المدرك لطبيعة اللغة وقصد المتكلم العربي. ونحيل في بيان رأيه إلى كتابه: المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، وذلك عند معالجته آيات السور التالية: البقرة: ١٧٧، آل عمران: ١٧، آل عمران: ٣٤. وينظر كتابه: في نحو اللغة وتراكيبها (الفصل الثالث). وتنظر مقالاته: من نحو الجملة إلى الترابط النصي.

٢ المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب - خليل عمايرة - دار الكتب الإسلامية: عمان، الأردن - ص ٢٢٤.

تناولنا في هذا الفصل آراء النحاة العرب القدماء في تركيب جملة الاختصاص، واختلاف مذاهبهم فيها، وهو اختلاف قائم على المبنى ومحاولة تسويغ الحركة الإعرابية (الفتحة) على ضوء العامل، في حين يقتضي المقام الاهتمام بقيمة دلالة الحركة الإعرابية بالإضافة إلى التنعيم وترتيب مباني الجملة لما لذلك من أثر دلالي في توجه معنى الجملة. لذا، نتوجه إلى دراسة تراكيب هذا الباب معتمدين في تحليلها على المبنى والمعنى معاً، مستعينين بأقوال فريق من المفسرين ممن اهتموا بدلالة التراكيب في الآيات التي يفسرونها، وبآراء فريق من الباحثين اللغويين المحدثين، إذ هما مجال الدراسة في الفصلين القادمين من هذا الباب.

الفصل الثاني

أسلوب الاختصاص النحوي في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيه

وردت آيتان في القرآن الكريم على غمط يمكن أن يوجه التركيب فيهما إلى باب الاختصاص النحوي، ولكن المفسرين وبخاصة النحاة منهم، لم يتفقوا على إدراجهما في هذا الباب، فتعددت آراؤهم واختلفت أقوالهم فيهما، وإليك مجمل القول في هاتين الآيتين:

١. قال تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾^١.

٢. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^٢.

في الآية الأولى ردُّ على تعجب سارة زوج إبراهيم عليه السلام عندما بُشِرت بالولادة وهي زوجها شيخان هرمان، فردت عليها الملائكة مبينين قدرة الله على ذلك، فحاء الحوار في الآية على لسان الملائكة بالاستفهام منكرين عجبها؛ لأنها كانت في بيت الآيات، ومهبط المعجزات، وموضع الأمور الخارقة للعادة، قال الزمخشري: "فكان عليها أن تتوقر ولا يزدهيها ما يزدهي سائر النساء في غير بيت النبوة، وأن تسبح الله وتمجده مكان التعجب، وإلى ذلك أشارت الملائكة في قولهم (رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) أرادوا، إن هذه وأمثالها مما يكرمكم ربّ العزة ويخصكم

١ هود: ٧٣.

٢ الأحزاب: ٣٣.

بالإنعام به"^١. ويقول الفخر الرازي: "والمقصود من هذا الكلام ذكر ما يزيل ذلك التعجب، وتقديره: إن رحمة الله عليكم متكاثرة وبركاته لديكم متوالية متعاقبة، وهي النبوة والمعجزات القاهرة والتوفيق للخيرات العظيمة. فإذا رأيت أن الله خرق العادات في تخصيصكم بهذه الكرامات العالية الرفيعة وفي إظهار خوارق العادات وإحداث البيئات والمعجزات، فكيف يليق به التعجب"^٢، ويقول: "إذا كان من المعلوم أنه تعالى قادر على الكل وأنه حميد مجيد، فكيف يبقى هذا التعجب في نفس الأمر. فثبت أن المقصود من ذكر هذه الكلمات إزالة التعجب"^٣.

وقد وقع في هذه الآية تعدد في وجوه إعراب كلمة (أهل البيت) على الوجهين

التاليين:

أحدهما؛ إنه منصوب على النداء، والتقدير فيه: يا أهل البيت.

والثاني؛ منصوب على الاختصاص أو التعظيم؛ أي أخص أو أعني^٤. يقول أبو

حيان: "(أهل) منصوب على النداء، أو على الاختصاص"^٥.

ولنبداً بعرض وجه نصب (أهل البيت) على الاختصاص لنرى مدى اتساقه مع

سياق الآية:

لقد عرضنا في مستهل الفصل الأول من هذا الباب، التداخل الذي ذهب إليه

النحاة العرب بين النداء والاختصاص، حتى جعلوا أحدهما أصلاً للآخر، وأدخل

١ الكشاف ٢/٢٨١.

٢ التفسير الكبير ١٨/٢٨.

٣ السابق.

٤ التبيان في إعراب القرآن - ٢/٧٠٨. وينظر: التفسير الكبير - ١٨/٢٨، والجامع لأحكام القرآن ٩/٧١،

وإعراب القرآن - النحاس - ٢/٢٩٤.

٥ البحر المحيط ٥/٢٤٥. وينظر: الدر المنون ٤/١١٦، ١١٥.

بعضهم في كل واحد من البابين معنى يربط بينهما كالاختصاص أو التوكيد، وقد بينا أن التداخل بينهما يكون في تركيب جملي معين مثل (أيتها العصابة، أيها الرجل) لوجود أيها أو أيتها، إذ يستعملان كثيراً في باب النداء، وقد ناقشنا أيضاً أن التشابه كان بينهما تشابهاً لفظياً في بعض أنماطه. أما من حيث المعنى فهما مختلفان باختلاف السياق الذي يفصل بينهما، فضلاً عن اختلافهما في بقية أنماط تركيب جملة الاختصاص.

وقد ذكرنا أن للاختصاص تركيباً وترتيباً لا يخرج عليه، يتصدر فيه ضمير المتكلم المختص، وتليه جملة الاختصاص كتمة له، وقد أجاز بعض النحاة أن يكون الضمير للمخاطب، ومنهم من جعل وجوده في ضمير المخاطب شذوذاً، يقول الأزهرى: "وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم (بك الله نرجو الفضل) فـ(بك) متعلق بـ(نرجو) و(الله) منصوب على الاختصاص و(الفضل) مفعول نرجو، وفي هذا المثال شذوذان؛ كونه بعد ضمير خطاب، وكونه علماً".^١

وإذا نظرنا إلى دلالة هذه الآية الكريمة على ضوء تركيب جملة الاختصاص ودلالاتها، نجد أنها لا تتسق مع الأحكام التي وضعها النحاة لجملة الاختصاص، للأسباب التالية :

١. إن الأصل في ضمير باب الاختصاص، هو ضمير المتكلم، والضمير في قوله (عليكم) في الآية ضمير خطاب، وفي هذا خروج عن الأصل الذي عليه ضمير باب الاختصاص.

٢. تلتزم جملة الاختصاص ترتيباً لا تتغير عنه، وقد نص النحاة العرب على ضرورة تقدم الضمير على جملة الاختصاص، يقول أبو حيان: "المنصوب على

١ شرح الصريح ١٩١/٢.

الاختصاص لا يجوز أن يتقدم على الضمير، إنما يكون بعد الضمير، حشواً بينه وبين ما نُسب إليه، أو أخيراً^١. ويبدو واضحاً أن ضمير الخطاب في الآية (كم) قد تقدمته تمة الجملة في قوله تعالى: (رحمة الله وبركاته)، والأصل في جملة الاختصاص أن يتقدم الضمير على المختص وجملة تمة الاختصاص. وعليه، فإن هذه الآية الكريمة لا تعد شاهداً يمكن الاستشهاد به في باب الاختصاص.

٣. وهو من حيث الدلالة مختلف كذلك؛ لأن الاختصاص باب قائم لأداء معنى في نفس المتكلم ويغلب أن يكون الفخر أو التعظيم أو التواضع، ومعنى الآية على خلاف ذلك؛ إذ إنما تهدف إلى تقريب المخاطب من المتكلم عن طريق نداءه بأسلوب رقيق يوحي بعناية المتكلم وانتباهه إليه. ولئن اعترض معترض على تلك الوجهة من تفسير دلالة الآية فقال: لِمَ لا تكون (أهل البيت) منصوبة على الاختصاص لغاية التعظيم، بمعنى أن الله عز وجل ينكر تعجب زوج إبراهيم عليه السلام من نعمة رزقها بمولود وهي عجوز عقيم، وقد خصّها الله وزوجها قبل ذلك بالمعجزات العظيمة، وبالكرامات الرفيعة، فرحمهما وبارك فيهما، وجعلهما من آل بيته الكريم؟

فجوابه: إن الآية وإن كانت تحمل دلالة الاختصاص، إلا أنها للدلالة النداء أقرب وأنسب؛ لأن ما تعاضدت فيه أسباب كثيرة تدنيه من باب نحوي، أولى مما كان فيه سبب واحد فقط ليدخله في باب نحوي آخر، والأسباب التي تعاضدت في هذه الآية قد جعلت التركيب أكثر اتساقاً مع النداء منه في باب الاختصاص.

ومن المعلوم أن النداء تنبيه المخاطب لأمر يريد المتكلم بإحدى أدوات النداء (الهمزة، يا، هيا، أيا...). وقد يحذف ركن من أركان النداء، وبخاصة (الياء) ويفهم

١ ارتشاف الضرب ١٦٨/٣، وينظر: المجمع ٣٢/٣.

المحذوف من السياق، وقد أجاز النحاة ذلك، يقول ابن هشام: ^١ "حذف حرف النداء نحو: ﴿أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ ^٢، ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ ^٣، ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ ^٤".

ولعل من المفيد أن نذكر هنا بأن النداء يُقسم من حيث الحركة إلى قسمين: منادى معرب منصوب، ومنادى مبني على ما يرفع به. فالمنادى المعرب على ثلاثة أنواع، يقول السيوطي فيها: "إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو: يا عبدَ الله، يا رجلَ سوء. وشبههاً به نحو: يا خيراً من زيد... أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي".^٥

أما المنادى المبني فهو الذي يبني على ما يرفع به كالعلم المفرد، نحو: يا زيدُ، والنكرة المقصودة نحو: يا رجلُ^٦.

استناداً إلى ما بيننا من الخصائص التركيبية لجملة الاختصاص، ووفقاً لما تقتضيه الآية من دلالة، فإننا نميل إلى القول بأن (أهل البيت) في الآية نداء، للأسباب التالية:

١. إن الحوار في الآية جاء بين متكلم، وهم الملائكة، ومخاطب، وهي زوج إبراهيم عليه السلام، والأصل في النداء أن يكون كذلك على الخطاب. وعليه، فحمل الشيء على الأصل أولى، إذ لا حاجة إلى دليل وغير ذلك يفتقر إلى دليل كما يقول الأصوليون، يقول الأنباري: "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل"^٧. وبذا فإن

١ مغني اللبيب ٢/٣٨١.

٢ الرحمن: ٣١.

٣ يوسف: ٢٩.

٤ الدخان: ١٨.

٥ الجمع ٣/٣٧.

٦ السابق ٣/٣٨- بتصرف.

٧ الإنصاف ١/٣٠٠.

من أخذ بالأصل أخذ بما لا يحتاج إلى تأويل أو دليل. ولما كانت (أهل البيت) في الآية خطاباً، والأصل في الخطاب أنه للنداء، كان ترجيح توجيه معنى الآية على النداء.

٢. يجوز حذف حرف النداء من التركيب الجملي في الآية وتظل الآية في باب النداء في الاستعمال اللغوي طبقاً لمعايير النداء عند النحاة، كما بينا.

٣. المعنى في الآية يناسبه النداء، إذ إن النداء في هذا السياق له قيمة دلالية، تبدو في أن المتكلم يقرب المخاطب منه فيجعله يحس بعنائه، ورعاية مسيرته، وبخاصة أن المخاطبة في موضع هي فيه في أمس الحاجة إلى من يهتدي روعها، ويذكرها بعطاءه وتكريمه لها ولزوجها، وما أسبغ عليهما من جزيل رحمته وواسع بركته، فيغدق عليها النعم ويؤتيها الولد هي وزوجها وهما على كبر، ثم يتم هذه النعم بنداها بصفة محببة إليها، وهي انضمامها إلى أفراد أهل البيت، فكأنه يقول: رحمة الله وبركاته عليكم يا أهل البيت.

٤. ذهب بعض المفسرين إلى توجيه الآية على أنها تحتمل معني الاختصاص والنداء، إلا أن ترجيح جانب النداء كان أقوى وأوضح، يقول الزمخشري: "وإلى ذلك إشارات الملائكة صلوات الله عليهم في قولهم - رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت - أرادوا أن هذه وأمثالها مما يكرمكم به ربّ العزة ويخصكم بالإنعام به يا أهل بيت النبوة بمكان عجب".^١

والآية الثانية ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^٢، لا يختلف القول فيها عما ذهبنا إليه في الآية الأولى، والخطاب فيها موجه إلى نساء النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخل غيرهن من النساء في المعنى الموجه لهن،

١ الكشاف ١/٢٨١.

٢ الأحزاب: ٣٣.

ففي الآية أمر بلزوم البيت والانكفاف عن الخروج منه إلا لضرورة، وقد خاطب الله تعالى به نساء النبي صلى الله عليه وسلم تشريفاً لهن، ولهاهن عن التبرج لأنه من فعل الجاهلية^١، وأمرهن بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وطاعة الله ورسوله، "ثم بين أنه إنما لهاهن وأمرهن ووعظهن لئلا يقارف أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم المآثم، وليتصونوا عنها بالتقوى"^٢.

وقد وقع في هذه الآية تعدد في وجوه الإعراب في قوله تعالى: (أهل البيت)، على نحو ما جرى في الآية السابقة، كما يلي: "قال أبو إسحاق: (أهل البيت) نصب على المدح، قال: وإن شئت على النداء. قال: ويجوز الرفع والخفض. قال أبو جعفر: إن خفضت على أنه بدل من الكاف والميم لم يجوز عند محمد بن يزيد، قال: لا يُبدل من المخاطب ولا من المخاطب، لأهما لا يحتاجان إلى تبيين"^٣.

ولما كانت (أهل البيت) في الآية منصوبة، فإن تخريج الجر على البديلة لا يستقيم، وأما من جعلها على الوجه الذي وردت عليه في المصحف؛ أي بالنصب، وخرّجها على الاختصاص، فلا نراه يستقيم مع دلالة الآية، على نحو ما بينا في الآية السابقة، علاوة على أن التركيب الجملي الذي وردت عليه لا يتسق وتركيب جملة الاختصاص من حيث الضمير المستعمل في الاختصاص، والالتزام بترتيب الجملة في هذا الأسلوب، فضلاً عن أن الآية قد وردت لتوجيه نساء أهل البيت وجهة أخلاقية، تأمرهن بلزوم البيت والانكفاف عن الخروج منه، وتنهاهن عن خلق الجاهلية بالتبرج

١ الجامع لأحكام القرآن ١٨٠/١٤ يتصرف.

٢ الكشف ٢٦٠/٣.

٣ إعراب القرآن- أبو جعفر النحاس - ٣١٤، ٣١٥/٣. وينظر: الكشف - ٢٦٠/٣، والبيان ١٠٥٧/٢.

والجامع لأحكام القرآن ١٨٢/١٤، والبحر المحيط ٢٢٤/٧، والدر المصون ٤١٦/٥.

وإبداء الزينة لغير المحارم. وهو معنى لا يتسق مع دلالة جملة الاختصاص التي يرمي المتكلم فيها إلى الفخر أو التواضع أو التعظيم... الخ.

وبناء على ذلك، فإننا نميل إلى تخريج النصب في (أهل البيت) على النداء، لاتساقه مع الآية دلالة وتركيباً، ومن ثم فإننا نميل إلى الأخذ بمذهب النحاة والمفسرين الذين ذهبوا هذا المذهب أو رجحوه على ما سواه. يقول العكبري: "قوله تعالى (أهل البيت)؛ أي: يا أهل البيت. ويجوز أن ينتصب على التخصيص أو المدح؛ أي: أعني أو أخص"^١. فالعكبري يوجه إعراب الكلمة، في قوله هذا، على أنها في باب النداء ثم يميز النصب على التخصيص. وقد أخذ بهذا كثيرون، يقول السمين الحلبي: "قوله: (أهل البيت)، فيه أوجه: النداء والاختصاص، إلا أنه في المخاطب أقل منه في المتكلم، وسمع بك الله نرجو الفضل، والأكثر إنما هو في المتكلم كقولها:

نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقٍ نَمشي على التَّمَارِقِ^٢

وكقول الشاعر:

نَحْنُ بِنِي ضَبَّةٍ أَصْحَابِ الْجَمَلِ الموتُ أحلى عندنا من العسل^٣

كما نصَّ ابن هشام على أن النداء هو الأصوب، يقول: "قول بعضهم في (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت)"^٤، أن (أهل) منصوب على الاختصاص، وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب، مثل (بك الله نرجو الفضل)، وإنما الأكثر أن

١ التبيان ١٠٥٧/٢.

٢ شرح شواهد المغني - السيوطي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت: لبنان - ٨٠٩/٢.

٣ ينظر: حاشية الصبان ١٨٧/٣، والمجم ٣٠/٣.

٤ الدر المصون ٤١٦/٥.

٥ الأحزاب: ٣٣.

يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)^١، والصواب أنه منادى^٢. ولعل في استعمال كلمة (الصواب) إشارة إلى خطأ ما سوى النداء عنده.

من المفيد ونحن بصدد دراسة أسلوب الاختصاص في القرآن الكريم، أن توجه القول إلى اختلاف العلماء في توجيه قراءة النصب على الاختصاص في قوله تعالى: ﴿لئن رجعنا إلى المدينة لئخرجن الأعز منها الأذل﴾^٣، وهي قراءة الجمهور، فالأعز فاعل، والأذل مفعول، يقول أبو حيان: "وهو من كلام ابن سلول، ويعني بالأعز أصحابه، وبالأذل المؤمنين. والحسن وابن أبي عبله والمسيبي في اختياره (لئخرجن) بالنون ونصب الأعز والأذل، فالأعز مفعول، والأذل حال. وقرأ الحسن فيما ذكر أبو عمرو الداني (لئخرجن) بنون الجماعة مفتوحة، وضم الراء ونصب الأعز على الاختصاص، كما قال: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ونصب الأذل على الحال، وحكى هذه القراءة أبو حاتم^٤."

ويبدو أن القراءة الثالثة: (لئخرجن الأعز منها الأذل) التي وُجّهت على الاختصاص بنصب (الأعز) مختصاً، ونصب (الأذل) حالاً، لا تتسق مع دلالة الآية الكريمة، بل تؤدي إلى اللبس الذي يخرج عن المضمون، إذ معنى الآية كما يذكر الرازي: "قال المفسرون: اقتتل أجير عمر مع أجير عبد الله بن أبي في بعض الغزوات، فاسمع أجير عمر عبد الله بن أبي المكروه واشتد عليه لسانه، فغضب عبد الله وعنده رهط من قومه فقال: أما والله لئن رجعنا إلى المدينة لئخرجن الأعز منها الأذل، يعني بالأعز نفسه، وبالأذل رسول الله صلى الله عليه وسلم^٥". والمعنى في هذه القراءة على

١ وفي رواية أحمد بن حنبل في مسنده: ٤٦٣/٢. "إننا معاشر الأنبياء لا نورث".

٢ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ٢٤٨/٢.

٣ المناقون: ٨.

٤ البحر المحيط ٢٧٠/٨. وينظر: الدر المنصون ٣٢٣/٦. وقد أورد القراءة الثانية ولم يذكر القراءة الثالثة: الفراء -

معاني القرآن - ١٦٠/٣، النحاس - إعراب القرآن ٤/٤٣٥، الزمخشري - الكشاف - ١١١/٤، والفخر

الرازي - التفسير الكبير ١٧/٣٠.

٥ التفسير الكبير ١٧/٣٠.

خلاف ذلك، إذ الفعل (لَتَخْرُجَنَّ) فعل لازم، وإذا عددنا (الأعزَّ) مفعول لفعل محذوف تقديره أخص - كما يذهبون - فلا يمكن أن تفسر (الأذل) على غير ما تُحمل عليه (الأعزَّ). وعليه، سيؤدّي المعنى على هذا التوجيه الإعرابي إلى أن يخرج العزيز - ويقصد به نفسه - ذليلاً، وهو معنى لا يقبله مضمون الآية. ويؤكد ما ذهبنا إليه قول السمين الحلبي عند نقل هذه القراءة عن أبي حيان، فيقول معترضاً: "وفيه نظر، كيف يخرجون عن أنفسهم بأنهم يخرجون في حال الدل مع قولهم الأعز أي أخص الأعز، ويعنون بالأعز أنفسهم؟!".^١

ومن المعلوم أن هذه القراءة ليست من القراءات السبع إذ لم ترد في كتاب (السبعة في القراءات) لابن مجاهد، ولا هي من القراءات العشر إذ لم ترد في (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري، ولا في ما أورده الحسن بن أحمد الهمداني في (غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الامصار)، ولم يذكرها أيضاً ابن جني في شواذ القراءات في كتابه (المحتسب).

تلك هي الآيات التي اعتمد عليها النحاة واللغويون في الاستشهاد بالقرآن الكريم في باب الاختصاص، ولكنها ليست شواهد جليّة في باب الاختصاص، ولا يستطيع الباحث أن يعتمد عليها خالصة فيه، فهي موضع تعدد احتمالات في الإعراب. لذا فإنها لا تصلح لتقعيد القاعدة النحوية، ولا بد من التوجه في تقعيد قواعد هذا الباب إلى مادة لغوية أخرى كالشعر، أو النثر، أو الحديث الشريف عند من اعتمد الحديث مادة استشهاد.

١ الدار المصون ٦/٣٢٣.

٢ ولم ترد هذه القراءة لدى ابن خالويه في (الحجة في القراءات السبع - للإمام ابن خالويه - تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم - دار الشروق - ط. (٤) ١٩٨١م، ١٤٠١هـ)، ولا عند مكّي بن أبي طالب في (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - تحقيق: محي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - ط. (٣) ١٤٠١هـ، ١٩٨١م).

الفصل الثالث

آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوب الاختصاص

للمحدثين في تركيب أسلوب الاختصاص وجهات نظر متعددة، فقد تعددت آراؤهم واختلفت في الحركة الإعرابية (الفتحة) على الاسم المختص، وفي العامل الذي سببها؛ فمنهم من اعتمد على آراء القدماء في هذا الأسلوب، ومنهم من وجّه الأسلوب معتمداً على دلالة الحركة الإعرابية مع نظام التركيب الجملي. وستناقش في هذا الفصل آراء أهم العلماء العرب الذين بحثوا هذا الموضوع اعتماداً على معطيات النظريات اللغوية الحديثة، وسنعمد في بعض الأحيان إلى التفصيل في بعض الآراء مما قد يبدو للقارئ أنه خارج عن مقتضى الأسلوب موضع المناقشة، ولكن هذا يعدّ فيما نرى أمراً لازماً لبيان الإطار الكلي الذي يورد الباحث رأيه من خلاله، إذ بغير ذلك سيبدو الرأي مجتزأ ناقصاً.

كانت محاولة إبراهيم مصطفى من المحاولات التجديدية المبكرة في النحو العربي، وقد قامت نظريته على رفض كثير مما ذهب إليه القدماء وصنّفوا على ضوئه الأبواب النحوية، وهو أن الإعراب أثر يجلبه العامل، ومن ثم رفض إبراهيم مصطفى منهجهم في التقدير والتأويل اعتماداً على العامل، ويرى أن في ذلك صرفاً عن المعاني المختلفة في الكلام باختلاف الحركات الإعرابية التي تدل عليها، في حين يهتم بربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة. ولا نرى ضيراً في أن نستطرد قليلاً في مناقشة آراء إبراهيم مصطفى هنا، لما كان لها من أثر بالغ في حركة التجديد النحوي في هذا العصر، بين من اقتنعوا بها وهجوا منهج صاحبها، وهم قليلون، ومن رفضوها وردّوا عليها، وهم أكثر، يقول إبراهيم مصطفى: "ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه

العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى" ^١. وبذا فقد أخذ يبحث عن المعاني التي ترتبط بهذه الحركات، فجعل الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة وإشارة لارتباط الكلمة بما قبلها، " أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة " ^٢. ثم أخذ يطبق هذا المبدأ-الفتحة لا تدل على معنى- على الأبواب النحوية التي يرد في تراكيبها الجمالية الاسم منصوباً. فالكلمة -فيما يرى- إذا لم يكن داعٍ إلى رفعها، تدخل في الباب الأوسع الأشمل وهو النصب، ويذهب إلى أن الأسماء المنصوبة مثل قولهم (عمر الله، ونحن العرب- على الاختصاص، وإياك والأسد في التحذير) هي كلمات لا يتحدث عنها، فترتفع، ولا هي مضاف إليها فتجر، وليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب. ^٣

وإذا أنعمنا النظر في آراء إبراهيم مصطفى التجديدية، نرى الآتي:

(١) لم يكن مجدداً مبتكراً في رفضه العامل النحوي، فقد سبق إلى ذلك فريق من نخبة العربية، فتأثر برأي كل من ابن جني والرضي في القول بأن العامل هو المتكلم، كما تأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل، يقول في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل: " رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام: تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى

١ إحياء النحو- إبراهيم مصطفى - لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة- ط. (١) ١٩٣٧م، ط. (٢)

١٤١٣هـ، ١٩٩٢م- ص ٤٢، ٤١.

٢ السابق- ص ٥٠.

٣ ينظر: السابق- ص ٩٩.

شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها " ١ .

٢) تأثر إبراهيم مصطفى بالزمخشري في اهتمامه بدلالة الحركات الإعرابية، ويبدو أن ذلك كان سبباً في اعتراض المحدثين عليه ٢؛ لأن القدماء قد سبقوه في الاهتمام بدلالة الحركات الإعرابية، يقول الزمخشري: "... هي الرفع والنصب والجر وكل واحدة منها علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية... وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب... والجر علم الإضافة " ٣ .

ولعل من المفيد أن نقول في هذا البند، إن النجاة القدماء قد أدركوا المعاني التي تؤديها الحركات الإعرابية، يدل على ذلك ما وصلنا عنهم من نصوص بهذا الصدد، إلا أن أقوالهم هذه ظلت نظرية مجردة لم يأخذوا بها عند التطبيق وتصنيف الأبواب، واعتمدوا كلياً على فكرة العامل في الثبوت والتصنيف ٤، فظهرت من خلال التطبيق قواعد وأصول نحوية ترسخ فكرة العامل وقدرتها على تسويغ الحركة الإعرابية وتوجيه إعراب الكلمات في التراكيب الجمالية، اعتماداً على الحذف الواجب، والجايز، والتأويل، والتقدير، والتعليل، واستصحاب الحال، وغير ذلك ٥ .

١ السابق - ص ٣١ .

٢ ينظر رد محمد عرفة في كتاب: تجديد النحو - عبد المتعال الصعدي - ص ٦٥، ٦٤ . واللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ص ١٨٥، ١٨٦ . والعلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث - محمد حماسة - ص ٢٥٠ وما بعدها . والعامل النحوي - خليل عمارة - ص ٧٤ . والجملة النحوية - فحي الدحني - ص ٥٦، ٥٧ .

٣ الفصل - ص ٢٩ .

٤ وقد قدم فارس محمد فارس عيسى عدداً من النصوص التي تبين الاتجاه النقدي لطائفة من علماء اللغة قديماً وحديثاً في العامل ومحاولة تسويغ الحركة الإعرابية على ضوئه. ينظر: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية - رسالة دكتوراه - فارس محمد عيسى - إشراف: رمضان عبد التواب - جامعة عين شمس كلية الآداب قسم اللغة العربية - ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م - ص ١٥٢ .

٥ وقد ناقشنا في مستهل هذه الرسالة فكرة الإسناد في الجملة العربية وما ترتب عليها.

٣) قوله إن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة، وليست علامة إعراب ولا دلالة فيها على معنى، قولٌ غير موفق، وقد عارضه محمد عرفة، يقول عبد المتعال الصعيدي موضحاً رأي عرفة: "وقد رأى أن هذا لا يستقيم له حتى يقيم الدليل على أن الفتحة أخف الحركات، وعلى أنها أيضاً أخف من السكون، فأما أن الفتحة أخف الحركات فهو متفق عليه بين النحاة، فلا خلاف فيه بينه وبينهم فيه، وإنما الخلاف بينه وبينهم في أن الفتحة أخف من السكون، والراجح في هذا ما ذهب إليه النحاة، لأننا إذا راعينا السكون والفتحة عند النطق بحرف مثل الباء كأبكم نجد أن السكون لا يقتضي منا إلا التقاء الشفتين، أما الفتحة فتقتضي إطباق الشفتين وفتحهما، وما يقتضي عملاً واحداً أخف مما يقتضي عملين، ولأن الفتحة شروع في ألف، كما أن الضمة شروع في واو، والكسرة شروع في ياء، أما السكون فليس شروعاً في حرف آخر، فيكون أخف منها كلها، فلو كان غرض العرب من الفتحة الخفة لآثروا عليها السكون، وبهذا يتعين أن يكون لهم غرض آخر منها، وهو أنهم أرادوا منها ما أرادوه من أختيها من الدلالة على معنى إعرابي، فتكون علماً على معنى هو المفعولية، كما أن الضمة علم الفاعلية، والكسرة علم الإضافة" ^١.

وهو رأي غير موفق من وجوه أخرى، منها ما ذكره عبد الوارث مبروك في قوله: "وأول دليل على ذلك أنه يتعارض مع الفكرة الأساسية التي أقام عليها كتابه، وهي أن علامات الإعراب دوال على معانٍ في تأليف الجملة" ^٢. ثم يقول: "ومسألة الخفة والثقل والاستحباب وعدمه، من الأمور النسبية التي تبنى على الذوق الشخصي لا على أساس موضوعي. والمؤلف أجهد نفسه وأطال ليثبت أن الفتحة أخف الحركات، بل أخف من السكون، ولو كان ما ذهب إليه صحيحاً لما وقف العرب

١ النحو الجديد - ص ٦٦، ٦٧ .

٢ في إصلاح النحو العربي - ص ١٠١ .

بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة، ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة فوقوا
بها استمتاعاً بما يحبون^١.

ولعل من الواضح أن إبراهيم مصطفى لم يكن وجده الذي أنكر أن تكون
للفتحة قيمة دلالية^٢، إنما شاركه في ذلك إبراهيم أنيس، فأنكر دلالة الحركات
الإعرابية، نصباً ورفعاً وجرّاً، فزعم أن الحركات كانت من وضع النحاة، بعد أن
حيكت خيوطها وتم نسجها بطريقة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل
القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً امتنع حتى على الكتاب والخطباء
والشعراء من فصحاء العربية إلا على قوم سُموا فيما بعد بالنحاة^٣. وقد ضمّن أقواله
في فصل بعنوان (قصة الإعراب) من كتابه (من أسرار اللغة) وفيه يقول: "لم تكن
الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو
أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"^٤.
ويكفينا في الرد على هذا ما قاله موسى العبيدان في رده على هذا الفكر، قال: "فلو
كان الإعراب وسيلة يتوصل بها المتكلم للنطق لكفته حركة واحدة، ولكن لما كانت
متعددة ومتنوعة دلت على أن وجودها ليس مجرد الاستعانة بها على النطق بل جاءت
لأمر آخر وهو التفريق بين المعاني"^٥.

١ السابق.

٢ وقد سار على منهجه عدد من اللغويين المعاصرين. ينظر: رأي في نظرة العلماء للعامل المعنوي (الخالفة) من
منظور إعرابي - فارس فندي بطاينة - اللسان العربي - العدد ٣٨ - ١٩٩٤م - ص ١٤٧.

٣ ينظر: من أسرار اللغة - إبراهيم أنيس - ص ٢١٦، ١٩٨. وينظر: دلالة الألفاظ - ص ٢٠٧.

٤ من أسرار اللغة - ص ٢٣٧ وما بعدها. وقد نقلنا عنه عدداً من النصوص التي توضح مذهبه في أن الحركات
الإعرابية لا تدل على معنى، ولا يخفى مدى تأثره (بقطرب محمد بن المستنير: ٢٠٦هـ) عندما يقول: "إنما
أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزم السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان
يلزم الإسكان في الوقف والوصل (١٠٠). ينظر: الإيضاح - الزحاجي - ص ٧٠.

٥ في نحو القرآن والقراءات - موسى مصطفى العبيدان - دار سراء للطباعة - ط. (١) ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - ص ٦.

ولا نريد أن نطيل القول في مناقشة هذا الرأي، لأن ارتباط الحركة الإعرابية بالمعاني في اللغة العربية أمر بدهي لا يخفى على عربي، فالقائل: أكرم خالداً محمداً، يعني عند المتكلم أن الفاعل محمد، وإن تأخر، والمفعول خالد رغم تقدمه، وهذا ما يدركه السامع أيضاً. وفي حال اختفاء الحركة الإعرابية لأي سبب، مع انعدام القرينة، فإن الترتيب يقف قرينة وحيدة تشير إلى الفاعل والمفعول.

ولا نظن أن حركة الفتحة في قولنا: نحن العرب، ونحن العرب نكرم الضيف، تخفى على إبراهيم مصطفى على حد ما ذهب، ولا على إبراهيم أنيس فيما أنكز. ولعل ما ذكرنا في الفصلين السابقين من هذا الباب من قيمة الحركة الإعرابية يجزيء، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا في هذا الفصل، ويكفي أن نحيل في بيان هذا الموضوع وتفصيل مناقشته إلى ما كتبه خليل عمائره في هذا الصدد، فقد جعل الحركة الإعرابية من بين أهم عناصر تحقيق المعنى في التركيب الجملي، مطبقاً ذلك على كثير من أبواب النحو العربي^١.

ومما يجدر ذكره أن مهدي المخزومي قد تبين منهج أستاذه إبراهيم مصطفى، وقد بدا ذلك واضحاً في كتابيه: (في النحو العربي: نقد وتوجيه) وفي (النحو العربي: قواعد وتطبيق)، يقول: "... وقد اعتدت العربية بالضممة والكسرة اعتداداً خاصباً، فجعلت الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة. أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة

١ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عمائره - ص ١٤٩ وما بعدها ٠ والعامل النحوي - خليل عمائره ص ٧٨ وما بعدها. كما ناقش رمضان عبد التواب آراء إبراهيم أنيس مستنداً بالعديد من النصوص القديمة والحديثة التي تعارض ما يذهب إليه، ينظر: فصول في فقه العربية - رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي: القاهرة - ط. (٣) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م - ص ٣٧٣ وما بعدها ٠ وينظر: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية - محمد عيد - ص ٦٥.

المنصوبة من وظيفة لغوية" ^١. ولعل أبرز الأمثلة التي تبين اقتفاء التلميذ أثر أستاذه، قوله: " ليست الفتحة علماً لشيء خاص، ولكنها علّم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتميز والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً" ^٢.

ويبدو أن آراءه هذه لم تلق قبولاً، بل رُفِضَتْ ورُدَّتْ كما رُفِضَتْ آراء أستاذه من قبل، وقد كان فيها عدد من المتناقضات، وتبدو عناصر الضعف حلية في ما يأتي:

١- ذهب المخرومي إلى أن الفتحة ليست علماً لشيء خاص، ولكنها علّم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة.

٢- الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً.

٣- للمنصوبات دور في الجملة، إذ " إن المنصوبات في واقعها اللغوي جيء بها لتؤدي وظائف لغوية خاصة... " ^٣، فالمنصوب " قد يكون قوام المعنى، لا شيئاً على حرف المعنى وهامشه؛ وقد يكون عمدة وأساساً لا تكملة " ^٤.

٤- ينكر في كتابه (مدرسة الكوفة) مذهب إبراهيم أنيس في عدم دلالة الحركات الإعرابية على معنى، بل نجده يقر بضرورة الاهتمام بدلالة الحركات الإعرابية، ولا نراه يستثني منها الفتحة، يقول: " وعليه، فإن القول بأن الحركات إنما

١ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٦٧.

٢ السابق - ص ٨١.

٣ السابق - ص ٩٨.

٤ السابق - ص ٩٩.

هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يخالفه التوفيق.

ولا أدري ! لماذا لا تكون هذه الحركات أعلاماً للمعاني الإعرابية، فإن عقلية المجتمع في البيئة العربية... أرادت أن تكون الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة، والفتحة علماً للمفعولية^١.

وعلى هذا يبدو التناقض بين ما قاله في كتابه هذا، وما ذهب إليه في كتابيه اللذين ذكرنا سابقاً.

٥- يقول : " ولسنا من الذين يقولون بالعامل، وبأن النصب والرفع والجر آثار للعامل"^٢. ثم يقول في الأسماء المنصوبة مع إضمار فعلها: " فلم تنصب هذه الموضوعات لأنها معمولات لأفعال (مخدوفة)، كما تراءى ذلك للمتأخرين الذين لم يتبينوا وجهة نظر الخليل، بل لأنها وقعت في سياق فعلي "^٣.

ويبدو التناقض واضحاً في الفقرات السابقة، إذ إن القول بأن الفتحة ليست علماً لشيء وهي حركة خفيفة مستحبة توازي قولنا (سكن تسلم)، فيه تناقض مع ما ذهب إليه- كما بينا في الفقرة (٣) من أن المنصوبات لها وظائف لغوية خاصة وهي قوام المعنى، فضلاً عما نقلناه عنه في الفقرة (٤).

أما رأيه في العامل، فلا يسلم كذلك من تناقض في بعض النقاط نوزدها هنا ثم نعقبها بمناقشتها بإيجاز:

(١) يرفض المخزومي فكرة العامل لأن الحركات تؤدي وظيفة لغوية دلالية.

١ مدرسة الكوفة - ص ٢٥١.

٢ السابق - ص ٢٠٨.

٣ السابق - ص ٢١٠.

٢) يرفض في أبواب المنصوبات القول بإضمار فعل؛ لأنه من الواضح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشواً لا جدوى منه.

٣) لم تنصب هذه المنصوبات لأنها معمولات لأفعال (محدوفة) بل لأنها وقعت في سياق فعلي.

يبدو من هذه النقاط الثلاث أن المخزومي ليس لديه رأي أو فكرة قاطعة عن الوقوف مع العامل أو رفضه، مع أنه نظرياً يصرح بما يفيد برفضه، ولكنه عند التحليل أو التطبيق يأخذ به، ويبدو تناقض آرائه في مناقشة العوامل المحدوفة بخاصة، فهو يرفض أن تكون المنصوبات على إضمار فعل تقديره... الخ؛ لأن السياق يدل على المحذوف من غير حاجة إلى تقديره أو البحث عنه، لما يؤدي التقدير من حشو وتطويل لا جدوى منه، إلا أنه لم يستطع الخروج عن سيطرة العامل النحوي مع أنه دعا إلى رفضه، فاعتل لنصب المنصوبات كونها واقعة في سياق فعلي، ولو حللنا هذا السبب لما وجدناه يخرج كثيراً عن القول بفعل مضمّر لا يجوز إظهاره، وهو مذهب القدماء الذي يرفضه.

ومن الواضح أن المخزومي لم يفرّق بين المنصوبات على اختلاف أنواعها، فالمنصوب على الدعاء، وغير الدعاء، وعلى التشبيه، ونصب المشتقات الجارية بحرى الفعل، والمنصوبات على التحذير أو الإغراء، والمنصوبات على الشتم أو الترحم، والمنصوب على التحضيض أو التخصيص، تبدو جميعها لديه على نسق واحد. والذي نراه أنها تختلف، وقد بينا-على سبيل المثال- الاختلاف بين المنصوب على الاختصاص والمنصوب على المدح أو الشتم من حيث الدلالة والتركيب، وهما معاً يختلفان عن بقية الأسماء المنصوبة تركيباً ودلالة، ويبان ذلك يحتاج إلى بحث طويل ليس مجاله هنا.

ونرى من المفيد هنا أن نشير إلى أن مسألة السياق تعد ركيزة أساسية تقوم عليها جملة الاختصاص، وقد تنبه لها المخزومي لولا فكرة العامل التي حجته عن القول بها، ويبدو واضحاً مقدار الالتقاء بين أفكاره في هذه النقطة، وأفكار تمام حسان^١، مع أن تماماً كان متأثراً بفكرة (التعليق) لدى عبد القاهر الجرجاني، يقول تمام حسان: "إن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وإن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات فيها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي هذه المعاني الوظيفية النحوية"^٢، ويذهب إلى أن التعليق يكمن تحت عنوانين، أحدهما (العلاقات السياقية) ويقصد بها القرائن المعنوية^٣، والثاني: (القرائن اللفظية)^٤. ثم يذهب إلى ضرورة تضافر هذه القرائن والاعتماد عليها مجتمعة دون قسر العناية وإعطاء النصيب الأكبر منها للحركة الإعرابية وحدها في التصنيف النحوي، يقول تمام: "لقد أعطى النحاة العرب لإحدى هذه القرائن وهي (العلامة الإعرابية) نصيباً من العناية عظيماً أجمل ذكر القرائن الأخرى، فبدأ النحو العربي وكأنه إعراب خالص، وقامت على الإعراب فكرة العامل النحوي التي رأى فيها النحاة قمة نظريتهم، ويراها المنهج الوصفي المعاصر أكبر خدعة جارت على ذكاء النحاة العرب

-
- ١ لقد كان تأثر المخزومي بإبراهيم مصطفى هو السبب في تقديم مناقشتنا لآرائه على آراء تمام حسان.
 - ٢ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١٨٩ . وينظر: الإشارة- البنية- الأثر- قراءة في (دلائل الإعجاز) في ضوء النقد الحديث- عبد الله بن أحمد الفيغي- ص ١٥، ١٩، ٢٤.
 - ٣ القرائن المعنوية وهي عنده: ١- الإسناد ٢- التخصيص، ويضم عدة أبواب (التعدية- الغائية- المعية- الظرفية- التأكيد- التحديد- الملازمة- الإخراج- التفسير) ٣- النسبة، ويدخل فيه (معاني الحروف والإضافة) ٤- التبعية، وتضم: (النعى- العطف- التوكيد- البدل) ٥- المخالفة.
 - ٤ القرائن اللفظية، وتضم: ١- العلامة الإعرابية ٢- الرتبة ٣- الصيغة ٤- المطابقة ٥- الربط ٦- التضام ٧- الأداة ٨- النغمة. ينظر تفصيل ذلك في: اللغة العربية معناها ومبناها- تمام حسان - ص ١٩١ وما بعدها.

على مر العصور " ١. وعلى هذا القول يرى أن تضافر القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالتساوي بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية، لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس، وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه، وتبعد عن التأويل والتعليل.

وقد حاول تمام حسان أن يطبق هذه القرائن على الأبواب النحوية، فذهب في باب الاختصاص-الذي نحن بصدده- إلى أن(الاسم المنصوب) فيه مظهر من مظاهر المخالفة، والمخالفة قرينة معنوية تدخل في علاقة سياقية كبرى وهي(التخصيص)، يقول تمام حسان: " ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أننا نحس ارتياحاً إلى تفسير النحاة لمعنى الاختصاص، إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً لفعل محذوف تقديره: (أخص، أو أعني)، ومع أن تقدير(أخص) منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبيل ما يدخل تحت عنوان(الاختصاص) إلا أنني أحس عزوفاً تاماً عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ الاستتار من الضمائر إلى الأفعال " ٢.

وينكر في موضع آخر (وجوب حذف الفعل) الأمر الذي ذهب إليه النحاة عند تسويغ الحركة الإعرابية، إذ يرى أن المعنى في جميعه على غير تقدير الفعل، يقول تمام في نصب الاسم المختص: " وقال النحاة بحذف الفعل وجوباً في الاختصاص، والأوضح فيه أن نصب الاسم المختص على المخالفة؛ أي النصب قيمة خلافية تفرق بينه وبين الخبر في نحو(نحن العربُ نكرم الضيف) " ٣.

١ إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا- (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية-تونس ١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨ م) - ص ١٦٤.

٢ اللغة العربية معناها ومناها - ص ٢٠٠.

٣ السابق - ص ٢١٩.

وقد ربط تمام حسان في قرينة المخالفة بين فكرتين: إحداهما اعتبارها مظهراً من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية يجعلها قرائن معنوية على أوجه الإعراب المختلفة، كالقيمة الخلافية بين نصب الاسم المختص ورفع في حالة الاخبار. والثاني: "المخالفة قرينة إرادة معنى غير إسنادي يقابله معنى إسنادي له نمط يخضع لقاعدة من قواعد الجمل، فحين يستعمل النمط لا على سبيل الإسناد يختلف المعنى عما كان في الإسناد، وتشير اللغة إلى هذه المخالفة لاختلاف في الإعراب فتفرق بين عنصر من التركيب في حالة الإسناد وبين هذا العنصر في غير الإسناد، بالضمه هنا والفتحة هناك. قارن: نحن العرب،، نحن العرب نكرم الضيف" ^١.

وعلى ضوء ما نقلنا عن تمام حسان من آراء تبين وجهة نظره، نرى أنه بحاجة إلى مناقشة من الأوجه التالية :

أولاً: فسّر تمام حسان باب الاختصاص على ضوء قرينة المخالفة، إلا أننا نجد شيئاً من الاضطراب لديه في تحديد مكان قرينة المخالفة؛ فقد عدّها إحدى القرائن المعنوية الخمس الرئيسية ^٢، ثم ذكرها ثانية أحد فروع التخصيص، وعالجها وفقاً لذلك عند شرحه للدلول فروع قرينة التخصيص ^٣، في حين لم يشر إليها في مكانها المتوقع عند بيانه القرائن الرئيسية ^٤.

ومن الواضح أن فروع علاقة التخصيص هي وظائف معنوية تعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة؛ فالتعدية تشير إلى

١ إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا- (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية-تونس-١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨ م) - ص ١٦٠.

٢ وهي: ١-الإسناد ٢-التخصيص ٣-النسبة ٤-التبعية ٥-المخالفة. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها- ص ١٩٠.

٣ وهي: التعدية-الغائية-المعية-الظرفية-التوكيد-الملازمة-الإخراج-التفسير-المخالفة. ينظر: السابق- ص ١٩٤ وما بعدها.

٤ ينظر: السابق - ٢٠٤.

المفعول به، والغائية إلى المفعول لأجله، والمعية تشير إلى المفعول معه، والظرفية إلى المفعول فيه، والتوكيد إلى المفعول المطلق، والملابسة تشير إلى الحال، والتفسير إلى التمييز، والإخراج إلى الاستثناء. أما المخالفة فليست على هذا المعنى فهي تدل على الاختصاص وبعض تراكيب أخرى تكون المخالفة في الحركة الإعرابية لبعض مكوناتها قرينة على معنى معين يخالف معناها.

ثانياً: رفض تمام حسان سلطان العامل النحوي في تسوية الحركة الإعرابية، يقول: "غير أن فكرة العمل النحوي على جدواها في تفسير ظاهرة الإعراب تتناقى مع التفكير المنهجي المستقيم؛ لأن الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية تمكنها من إحداث تغير في أوضاع كلمات أخرى" ^١، واستعاض عنه بالقرائن، فكانت قرينة المخالفة هي عامل النصب لديه في الاسم المختص لا الفعل المحذوف وجوباً. إلا أنه لم يتخلص من العامل الذي رفضه، فبدأ ظاهراً في آرائه عند تحليل بعض الأبواب. ففي باب الاختصاص يرى أن تقدير (أخص) قبل الاسم المختص المنصوب منسجم مع باب الاختصاص، إلا أن هذا الانسجام، كما يبدو واضحاً، لم يكن انسجاماً معنوياً، إنما هو انسجام مع تفسير الحركة الإعرابية. وبناء على ذلك، فإن إدراك هذا الانسجام يقتضي القول بتقدير عامل، والعامل المقدر شرطه أن يكون متعدياً، ولا يخرج هذا القول عن التأثير بنظرية العامل. ولعل السبب الذي صرف تمام حسان عن اعتماد تقدير فعل محذوف وجوباً؛ أن الأصل في وجوب الاستتار إنما يكون في الضمائر، وهو "في الأفعال" ينقل مبدأ الاستتار من الضمائر إلى الأفعال ^٢.

ويبدو أن المخزومي عندما رفض تقدير عامل محذوف وجوباً كان متأثراً بتمام حسان في ذلك، معتمداً على السياق في معرفة المحذوف، إلا أنه لم يحسن تحليل عناصر

١ الخلاصة النحوية - ص ١١٠.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ٢٠٠.

الجملة، كما أنه ترك (الفتحة) على الاسم المختص في باب الاختصاص دون أن يوجه القول فيها دلالةً أو لفظاً، كما بينا.

ثالثاً: جعل تمام قرينة (المخالفة) السبب في نصب كثير من المنصوبات، يقول: "وأورد النحاة عبارات محفوظة قالوا إنها على حذف الفعل وجوباً وأكثر ما يرد من هذه المنصوبات يمكن تفسيره على معنى المخالفة، فتكون الفتحة قيمة خلافية تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب وبين معناها في حالة الرفع" ^١.

ويبدو من هذا أن تمام حسان لم يعر الحركة الإعرابية قيمة دلالية قائمة بذاتها، إنما ربطها بفكرة المخالفة في إطار أصل اختلفت عنه، والأصل الذي يرتضيه في جملة (نحن العرب نكرم الضيف) في باب الاختصاص، معناها الإخباري: نحن العرب، فلما تغيرت عن الخبر إلى معنى جديد يفصح عنه المتكلم تغيرت معه الحركة الإعرابية، ومن ثم سُميت هذه العملية التحويلية: المخالفة؛ أي الاختلاف في المعنى ومن ثم الاختلاف في الحركة الإعرابية.

والذي نراه أن كلتا الجملتين موضع المخالفة، متباينتان تركيباً ودلالةً وحكماً؛ فالجملة الأولى -الأصل كما يذهب تمام حسان- هي:

جملة خبرية يحسن فيها التصديق والتكذيب، وهي جملة عناصرها غير محفوظة الرتبة، إذ يجوز فيها التقلّم والتأخير، ولا تحتاج إلى تنمة لإكمالها، إذ يمكن أن يقال: نحن العرب.

أما الجملة الثانية فهي على نقيض ذلك؛ فهي جملة إنشائية افصاحية، لا يحسن أن يقال فيها للمتكلم صدقت أو كذبت، وعناصرها محفوظة الترتيب، وهي تحتاج إلى تنمة لاتمام معناها.

١ السابق - ص ٢١٩، ٢٢٠.

ولما كانت الجملتان على هذا الحد من التباين فإنه لا يحسن القول بأن أصل الجملة الثانية التي في باب الاختصاص، أنها منبثقة من الجملة الأولى الخبرية. والحقيقة أن الفتحة في جملة الاختصاص قد تضافرت مع الضمير الذي يتقدمها، وترتيب الجملة على نسق مخصوص، بالإضافة إلى ما يؤديه التنغيم فيها من دور دلالي، فأدت هذه العناصر مجتمعة المعنى الذي يفصح عنه المتكلم فخراً أو تواضعاً أو... الخ. ولئن كنا نتفق مع تمام حسان في أن فكرة المخالفة ذات قيمة في بيان الفرق بين الجملتين، إلا أننا نرى بأنهما لا توضح القيمة الدلالية للحركة الإعرابية، ولا دورها الحقيقي متضافرة مع غيرها من العناصر في توضيح المعنى الدلالي للتركيب، فضلاً عن أنه يصعب الاعتماد عليها لتصنيف باب نحوي؛ فقد اعتمد تمام حسان (الفتحة) رمزاً للمخالفة في كثير من الأبواب النحوية كالاختصاص، والتحذير والإغراء، وكم الخبرية والاستفهامية، فإذا صح أن نعد الفتحة رمزاً للمخالفة والتغير في المعنى في باب الاختصاص والتحذير والإغراء مع ما بينها من تباين دلالي، فهل تكون رمزاً للمخالفة في باب التعجب، في نحو قولنا: ما أحسن زيد، وما أحسن زيد؟، وما أحسن زيداً!. وهل نعد الفتحة على مميز (كم) الاستفهامية، في باب كنايات العدد، متغيرة عن ضمة أم عن كسرة!؟

إن الإجابة على هذا يقتضي بيان القيمة الدلالية للحركة الإعرابية ووظيفتها في التركيب الجملي من غير حاجة إلى الربط بين الجمل التي تماثلها، أو الجمل التي تخالفها في حركتها.

رابعاً: لقد عرّف تمام حسان (المخالفة)، في أحد معنيها فيما يرى، بأنها قرينة إرادة معنى غير إسنادي يقابله معنى إسنادي، وأدخل باب الاختصاص تحت قرينة المخالفة. فإذا حاولنا أن نطبق التعريف الذي وضع على باب الاختصاص فإننا لا نجد فيه معنى المخالفة على هذا الحد، إذ جعل المعنى الإخباري في مثل: نحن العرب؛ معنى إسنادياً، وجعل الاختصاص في مثل: نحن العرب نكرم الضيف، معنى غير إسنادي.

والذي نراه أن الجملتين كليهما لا تخلوان من إسناد؛ لأن الجملة الثانية-موضع الخلاف- تقوم على إسناد كذلك، ويبرز الإسناد فيها بين الفعل(نكرم الضيف) والفاعل المقدم للعناية والاهتمام، وهو الضمير(نحن) ^١.

ولعل من الراجح أن الاعتماد على الإسناد قرينة، لا يستقيم في باب الاختصاص، وإن لم يخل منه؛ لأن باب الاختصاص يعتمد على معايير أخرى في تمييز جملته؛ فتنهض فيه الحركة الإعرابية(الفتحة) متلازمة مع تركيب الجملة على نسق مخصوص، وكذلك ما يؤديه التنعيم، والمقام أو السياق من دلالة، فتجتمع كلها في معيار التصنيف النحوي لتسلم أحكامه ودلالته، ويمتاز عن غيره من الأبواب التي أُدخل فيها، وهذه العناصر الدلالية هي التي أخذ بعض علماء اللغة المعاصرين يهتمون بتطبيقها في التحليل والدراسة، يقول David Crystal: " هناك مصطلحات ثلاثة ذات أهمية في تحليل النصوص، مع أن استعمالها يحتاج إلى مزيد من العناية، وهي: السياق، ونظام الجملة(أي ترتيب مبانيها)، وعلاقة الجملة بغيرها من جمل النص. وهذه المصطلحات الثلاثة هامة في التحليل، فيجب أن يُهتم بها، لما تؤديه من دور في الكشف عن مضمون النص ودلالته " ^٢.

أما تحليل عمارة فيعد أحد علماء اللغة المحدثين الذين اهتموا بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية اهتماماً بالغاً، جاعلاً أقوال بعض علماء اللغة القدماء الذين اهتموا بدلالة الحركات الإعرابية قاعدة يطبق عليها كثيراً من الأبواب النحوية التي تمثل الحركة فيها قيمة دلالية، وقد أنكر على كثير من النحاة الذين يوجهون الحركة على أنها أثر لعامل نحوي، فأسرفوا في البحث عن العامل وأثره، فكان من نتائج هذا الإسراف " أن أخذ النحاة يبحثون عن مبرر لكل حركة إعرابية في أواخر الكلم في

١ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عمارة - ص ١٦٤، وسنبحث آراءه في الصفحات القادمة.

الجملة، وانصرفوا عن المعنى والبحث فيه انصرفاً كبيراً في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنها رمز لتغير في المعنى وليست بأثر؛ لأن المتكلم إنما يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغير هذا المعنى غير الحركة^١.

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن حركة(الفتحة)، أو حركة حالة النصب، قد كانت لها قيمة واضحة لدى خليل عمارة، فهو يرفض ما ذهب إليه كل من إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في إنكار القيمة الدلالية للفتحة، وينكر من وجه آخر على إبراهيم أنيس إغفاله القيمة الدلالية للحركات الإعرابية، يقول: "فالحركة موجودة في اللغة، وما كان عمل النحاة إلا محاولات لتبرير هذه الحركة، وليس كما يزعم بعض الباحثين من أن الحركات كانت من وضع النحاة، بعد أن حيكت خيوطها وتم نسجها بطريقة محكمة..."^٢. ويقول في موضع آخر لمن أنكر قيمة الحركة الإعرابية من النحاة العرب: "هؤلاء نقول: إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه"^٣. ولقد ميز خليل عمارة بين نوعين من الحركات الإعرابية:^٤

- ١ في نحو اللغة و تراكيبها - ص ١٥٩ وما بعدها . وينظر : العامل - ص ٩٢ وما بعدها.
- ٢ السابق ص ١٥٤، وقد قدم محمد البرازي آراء فريق من النحاة في الحركات الإعرابية والردود عليها، ينظر: مشكلات اللغة العربية المعاصرة-مجد محمد الباكر البزازي-مكتبة الرسالة الحديثة:عمّان، الأردن- ط(١)١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م-الوحدة الثالثة والرابعة-ص١٠٣.
- ٣ في نحو اللغة و تراكيبها - ص ١٥٧ .
- ٤ ينظر : في نحو اللغة و تراكيبها - ص ١٠١ وما بعدها، و في تحليل لغة الشعر- التواصل اللساني- ص٤١. والعامل النحوي : ص ٩٤، ٩٥.ومن نحو الجملة إلى الترابط النصي- مجلة كلية الآداب: صنعاء. وينظر: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية(رسالة دكتوراه)- ص١٤٣.

إحدهما تأتي اقتضاء لعنصر تحويل جديد؛ أي عنصر زيادة، ويقتضي هذا
العنصر الجديد حركة في المبتدأ أو الخبر أو الفعل، ولا يكون لهذه الحركة دور في
المعنى، وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير.

والثانية هي حركة إعرابية لا تأتي اقتضاء لعنصر تحويل جديد، إنما تمثل قيمة
دلالية فتتحول الجملة بواسطتها من معنى إلى معنى آخر. وقد ورد ذلك ضمن قوله:
"فليست الحركة الإعرابية بآثر عامل البتة، بل هي حركة اقتضاء إما لكلمة أو لحرف
جاء زيادة على الجملة التوليدية... أو هي حركة اقتضاء لمعنى جديد تنصرف إليه
الجملة بكاملها كما في التحذير والإغراء والاختصاص والمعية... الخ، وليست أثراً
لعامل ظاهر أو مقدر" ^١.

ولعل من الراجح أن التحديد الثنائي الذي وضعه خليل عماليه للحركات
الإعرابية قد عالج جانباً من الإشكال الذي وقع فيه كثير من علماء اللغة حديثاً، بين
مؤيد لقيمة الحركات الإعرابية دلالياً، ورافض لها. ولقد بدت هذه الازدواجية
بوضوح لدى عبد القادر المهيري؛ فهو من جهة لا يتخلى عن الإعراب باعتداده قرينة
من القرائن المعبرة عن المعنى، ومن جهة أخرى ينكر أن تكون الحركات الإعرابية دالة
على معنى، فيقول "إن نوع إعراب الكلمة ليس في غالب الأحيان سوى نتيجة لمرتبتها
في التركيب أو لورودها إثر بعض الأدوات" ^٢.

ويبدو أن هذه الازدواجية قد قادت المهيري إلى ضرورة تفسير الإعراب على
ضوء العامل، يقول: "إن النظام الإعرابي في العربية يبدو لنا متناسقاً إذا نُظِرَ إليه بصفة
إجمالية ولكن إذا نظر في جزئياته تبدو صعوبة التفسير الشامل الذي يفي بكل التفاصيل.

١ العامل - ص ٩٢ . وينظر: ص ٩٤.

٢ نظرات في التراث اللغوي - عبد القادر المهيري - دار الغرب الإسلامي - بيروت: لبنان ط. (١) ١٩٩٣م -
ص ٤٩.

ولعل هذا هو الذي قاد النحاة إلى البحث عن طريقة ثانية لتفسير الإعراب وضبط أسبابه وتمثل في مفهوم العمل؛ فمن المعلوم أنهم يعتبرون أن كل إعراب يحدثه عامل. لاشك أنهم حاولوا الربط بين مفهوم العمل والمعنى باعتبار أن العامل يحدث ما يحدثه من الإعراب لأنه يولد نوعاً من العلاقات^١، إلا أنه - كما ذكرنا - لا ينكر أن يكون الإعراب من القرائن المعبرة عن المعنى، لكنه ينص على أنه يريد: "أن نبرز صعوبة الاهتمام إلى منهج يمكن من كشف التطابق في كل الحالات بين الدال الإعرابي والمدلول المعنوي، ويسمح بضبط ذلك التطابق بصفة دقيقة لا مجال للخلاف في شأنها"^٢. وحسبه في المنهج الذي يسعى للاهتمام إليه في مسألة الحركات الإعرابية أن ينظر إلى التحديد الذي وضعه خليل عمارة في التفريق بين حركات المباني، وحركات المعاني المذكور سابقاً.

ولقد كان للحركات الإعرابية دور دلالي بارز في كثير من الأبواب النحوية مثل: الإغراء والتحذير، وأسماء الأفعال، وكم الاستفهامية والخيرية، والاختصاص... الخ. وقد عالج خليل عمارة باب الاختصاص معالجة نرتضيها، مبيّناً فيها القيمة الدلالية للفتحة على الاسم المختص، ولا علاقة لها بعامل محذوف، يقول: "ولا علاقة للفتحة على الاسم الذي يلي الضمير بعامل محذوف تقديره أعني أو أخص، وما كان ذلك إلا لرغبة النحاة في إيجاد مبرر لكل حركة على أواخر الكلم في الجمل، وأنتك إن أظهرت هذا العامل، فانك (المتكلم) لا تحس بالفخر والاعتزاز الذي تجده عند عدم إظهار هذا الفعل المقدر، أنا أعني الجندي أحمي الديار، نحن نخص المسلمين أقوياء بالإيمان، ولا يجد السامع من معنى الفخر والتعالي ما يجده في الجملة حال عدم

١ السابق - ص ٦٣.

٢ السابق - ص ٦٣.

ذكر هذا العامل، فالحركة الإعرابية(الفتحة) هي تعبير عن القصد وليست أثراً لتسليط عامل لفظي عليه "١.

فهو يفرق في منهجه بين المستويين التركيبي والدلالي في البحث النحوي، ويرى أن الخلط بينهما في كثير من كتب التراث النحوي، قد أدى إلى عسر الدرس النحوي بالإسراف في متابعة مقتضيات التركيب وإهمال الدلالة. لذا، فإنه يرى أن النحو التعليمي يناسبه المستوى التركيبي والبحث فيه، أما المستوى الدلالي فإنه يقتضي الخروج من نحو الجملة إلى نحو النص، أو من البحث في تسويغ الحركة الإعرابية إلى قيمتها الدلالية في التركيب وفي النص. ويرى أن الحركة الإعرابية رمز باب نحوي يرتبط بدلالة، فيأخذ الممثل الصرفي الحركة الإعرابية التي هي رمز الباب النحوي ولكنها تعبر عن دلالة وفقاً لما بيّنه من حركات الدلالة وحركات الاقتضاء في منهج علمي متكامل ٢.

وإذا تتبعنا رأي خليل عمايره في جملة الاختصاص، نجده يعدها في مثل: نحن العرب نكرم الضيف، جملة تحويلية اسمية معناها الرئيس الفخر والتعظيم، وجملتها التوليدية الأصل عنده هي: مسند إليه + مسند = نحن + العرب.

فمعناها في حالة الرفع الأخبار، ونغمتها هي النغمة الصوتية المستوية، وهي تامة المعنى والمبنى، فتحمل معنى يحسن السكوت عليه، " ولكن إذا أراد المتكلم أن يعتز بنفسه (فرداً أو جماعة)، فإنه يعتمد إلى تغيير حركة الاسم الذي يلي الضمير، من

١ في نحو اللغة و تراكيبها - ص ١٦٥.

٢ ينظر تفصيل القول فيها : في نحو اللغة و تراكيبها-ص ١٤٩ وما بعدها، ورأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها -ص٢٣، وفي التحليل اللغوي-ص٩٥ وما بعدها، والمعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب -ص ١٢٢، ١٤٣، ٢٢٤. والعامل النحوي - ص ٩٢، ووقفه مع(صلوات في هيكل الحب) -ص٦، ومن نحو الجملة إلى الترابط النصي.

الضمة التي كانت تحقق الإسناد بين الكلمة التي هي على آخرها، والضمير السابق، إلى فتحة، فيرتب على ذلك شيان: أحدهما: انتهاء الإسناد بين الضمير والاسم الذي يليه، الاسم الذي أصبح مركزاً للفخر وبؤرة لمعناه في الجملة، فأصبحت الجملة بغير الإسناد لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبذا لم تعد جملة تامة، بل ليست جملة. والثاني: حاجة المسند إليه إلى مسند، أي حاجة الجملة إلى تامة لتصبح جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فتتحول الجملة إلى جملة تحويلية تركيبية يكون تركيبها كما يأتي:

نحن العرب نكرم الضيف

فاعل مقدم + موضع الفخر + فعل + مفعول به " ١ .

ويانعم النظر في ما يذهب إليه خليل عميره في جملة الاختصاص، نجد أنه قد جمع في تحليلها عدة أمور:

١ . لم يغفل (التنغيم) وما له من دور في توجيه دلالة جملة الاختصاص، يقول: "ويتبع هذا تغير في النغمة الصوتية التي تصبح نغمة مرتفعة في أولها (صاعدة) لتعبر عن الأهمية والعناية التي جاءت بالتقدم، ثم تعود في خطها الأصل " ٢ .

فالنغمة المرتفعة قد ساعدت في إبراز مراد المتكلم فيما يفصح عنه مفتخراً أو متعاضماً... الخ، على خلاف ما إذا كانت نغمة الجملة مستوية فإن المعنى فيها يخلو من دلالة التعبير عن الفخر أو التعظيم، إلى معنى الإخبار المجرد.

١ في نحو اللغة و تركيبها - ص ١٦٤.

٢ السابق.

٢. لقد اعتنى بالقيمة الدلالية التي تؤديها الفتحة، وليست عنده بأثر من عامل كما ذهب النحاة، إذ إن المتكلم العربي عندما أراد أن يفتخر بصحبت الكلمة موضع الفخر حركة (الفتحة) لتكون معبرة عن المعنى الذي يريد أن يفصح عنه.

٣. لقد كانت تمة جملة الاختصاص، موضع عناية خليل عمايره، إذ بدونها لا يجد أن التركيب يكون جملة يحسن السكوت عليها، فعندما نقول: نحن العرب- بالضمّة- لم يكن السامع بحاجة إلى تمة حتى يدرك المعنى الذي يريد أن يخبر عنه المتكلم لاكتمال طرفي الإسناد فيها، أما إذا قال: نحن العرب- بالفتحة- فإن السامع بحاجة قوية إلى معرفة تمة الجملة ليتعين له تمام المعنى الذي يريد المتكلم أن يعبر عنه، إذ إن الإسناد في الجملة الخبرية قد تم بدون التمة، فلم يكن بحاجة إليها، أما في الجملة الثانية؛ فإن الإسناد- على حد تعبير خليل عمايره- قد انقطع بين الضمير (نحن) والاسم الذي يليه، فأصبحت الجملة بغير الإسناد لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبذا لم تعد جملة تامة، بل ليست جملة على حد تعبيره. وعليه، كانت حاجة المسند إليه إلى مسند، أي حاجة الجملة إلى تمة لتصيح جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه.

٤. تمكن خليل عمايره من تصنيف الجملة إعرابياً على الوجه الذي يرضيه المعنى متفقاً مع المبني، فلم يأخذ بمنهج القدماء، بأن تكون (نحن) : في محل رفع مبتدأ، والاسم الذي يليه مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أعني أو أخص، والجملة (نكرم الضيف) في محل رفع خبر المبتدأ، كما بينا. إنما عد الجملة فعلية قُدِّمَ فاعلها للعناية والاهتمام، إذ إنها: نكرم نحن الضيف، ثم تقدم الفاعل (الضمير) ووليه اسم هو موضع الفخر وقد ذكر على هيئة الصفة وليس على هيئة اسم العلم، إذ إن العرب، كما هو معلوم، ترى وروده اسماً علماً، من غير المألوف في الاستعمال، كقولهم: بنا تميما

يكشف الضباب،^١ وقد أخذت كلمة (العرب) حركة معينة لتتسق مع دلالة الفخر التي تتسق مع مضمون تلك الصفة والتي يريد المتكلم الإفصاح عنها، فجاءت:

نحن العرب نكرم الضيف

فاعل مقدم + صفة أخذت حركة الفتحة للإفصاح عن الفخر + فعل + مفعول به.

ويتضمن هذا التحليل وجهة نظر نرتضيها، لما نرى فيها من ربط قوي بين المبني الجملي ومعناه، أو كما يسميه خليل عمائره تحقيق المعنى وسلامة المبني كما جاء عن العرب.

ولعل من الواضح أن خليل عمائرة كان يعالج جملة الاختصاص معالجة المعلم لطلابه، فاعتمد على قاعدة إيضاح الشيء بضده، فعندما أراد أن يبين القيمة الدلالية للفتحة في جملة الاختصاص، استعان بالضممة في الجملة نفسها، ليكون حاصل المفارقة في المبني ناتج الاختلاف الدلالي بين الجملتين. ويبدو أنه قد تأثر بأستاذه تمام حسان في ذلك، إلا أن هذه الطريقة يجب ألا تخرج عن كونها وسيلة تعليمية، أما أن نعتمد على الضدين معاً ونحكم على الحركة الإعرابية (الفتحة) أنها للمخالفة كما بينا في مذهب تمام حسان، فهذا لا يثبت أمام المعاني التي يقصد المتكلم العربي التعبير عنها، فقد كان لهذه الحركات معانٍ في نفس العربي المتحدث بالعربية على سجيته وطبعه، فكان ينطق بالفتحة لأن المعنى الذي يقصده يؤدي إلى معنى بعينه، وينطق بالضممة في تركيب آخر لأن القصد الذي ينوي التعبير عنه قد تغير، أو هو معنى آخر، لم يكن التعبير السابق في ذهنه عند النطق بهذا، يقول G.p Baker: " ولما كانت اللغة الماثلة في العقل البشري هي أداة التعبير، فإن المتكلم عندما ينطق بتعبير ما دون آخر فذلك تحقيقاً لما يصبو إليه

١ ينظر: الكتاب ٢/٢٣٤، والمجم ٣/٣٠.

ويرمي إلى بيانه" ^١. ومن وجه آخر فإننا نرى أن القول بأن أصل هذا هو ذلك لا يعدو أن يكون أصلاً افتراضياً لا يثبت في البحث العلمي إذا خرج عن كونه تعليمياً، وهذا ما يذهب إليه تحليل عمايره في التفريق بين النحو التعليمي ونحو الدلالة ^٢.

تبين لنا مما سبق، تعدد وجهات النظر لدى اللغويين العرب من القدماء والمحدثين في باب الاختصاص، ولا نرى أن نستقصي العلماء الذين لهم آراء في هذا الباب، فهم أكثر، ونرى أن نكتفي بأبرزهم في هذا القرن لما ذكرنا سابقاً. ولكن هناك رأياً آخر ذكره شوقي ضيف من غير تفصيل فيه، يستحق الذكر، ولا نرى أنه يحتاج إلى مناقشة لأنه هو ذاته لم يفصل القول فيه، يقول: "ويلاحظ أن التمييز في الأمثلة جميعاً] (وامراته جمالة الحطب) - (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) - نحن المصريين أوفياء لأصدقائنا - أنا المحارب أقوم بواجبي ... وغيرها] معرفة إما بدخول الألف واللام وإما بالإضافة. وقد يعترض على ذلك بأن الأصل في التمييز أن يكون نكرة، غير أن الكوفيين أجازوا أن يكون معرفة، وبذلك يسقط الاعتراض. وبدون ريب إعراب تلك الكلمات تمييزاً أوضح وأبين من إعرابها مفعولاً به بفعل محذوف تقديره أخص أو أعني" ^٣.

وبعد أن ناقشنا آراء العلماء المحدثين في باب الاختصاص نرى أن المقام يقتضي أن نعالج التركيب الجملي لجملة الاختصاص باختيار نصين للتطبيق عليهما، أحدهما من الشعر والآخر من النثر، لبيان دور كل كلمة وما عليها من حركة في التركيب،

1 Language Sense and Nonsense – p.310.

٢ ينظر ص ٣٢١ من هذا الفصل وينظر ص ٩٣ من هذا البحث وما بعدها. ووقفة مع (صلوات في هيكل

الحب - للشايب) - ص ٦. ومن نحو النص إلى الترابط الجملي.

٣ تجديد النحو - شوقي ضيف - دار المعارف: القاهرة - ط. (٣) - ص ١٩٣.

لتحقيق دلالة ذلك التركيب بالتضافر مع عناصر دلالية أخرى؛ كالترتيب والتنغيم والسياق وارتباط الحركة الإعرابية بطريقة أداء الجملة.

يتضمن النص الأول مادة التحليل، رسالة طويلة كتبها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، يذكره فيها بأحقيقته في الولاية بعد عثمان رضي الله عنه، مفتخراً بانتسابه لأهل البيت إذ كانوا أول من آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم وصدقه فيما جاء به. ونقتبس من هذه الرسالة ما يحتاجه المقام في هذا الباب، يقول علي بن أبي طالب: " ولعمري إني لأرجو إذا أعطى الله الناس على قدر فضائلهم في الإسلام، ونصيحتهم لله ورسوله، أن يكون سهمنا في ذلك-أهل البيت- أوفر نصيب، إن محمداً صلى الله عليه وآله لما دعا إلى الإيمان بالله والتوحيد له، كنّا أهل البيت أول من آمن به وصدّقه فيما جاء "١.

إن السياق الذي وردت فيه الرسالة، هو التذكير بفضل أهل بيت رسول الهدى عليه أفضل الصلاة والتسليم، وما لهم من مكانة وعزة. فهم الذين نصرّوا رسول الله حين دعا إلى رسالة التوحيد، ومنعوا عنه عدوه، وذبوا عن حوزته، ودافعوا عن حرمة، وقاموا بأسيا فهم دونه في ساعات الخوف في الليل والنهار، سواء منهم من كان مؤمناً ينبغي بذلك الأجر، أم كافراً يحامي عن الأصل. وعندما أمر الله تعالى رسوله بالهجرة، وأذن له بعد ذلك في قتال المشركين، أقام أهل بيته فاستقدموا، فوقى بهم أصحابه حدّ الأسنة والسيوف.٢

وفي هذه الرسالة يدفع علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن نفسه تهمة معاوية له، بحسده الخلفاء وإبطائه عنهم وبغيه عليهم، وقطيعة رحم عثمان بن عفان رضي الله

١ جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة- أحمد زكي صفوت- المكتبة العلمية: بيروت، لبنان ط(١)، ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م - ٣٨٦/١.

٢ ينظر: السابق.

عنه، وتأليه عليه والأمر بقتله. وفي مظاهها يذكر بأحقية في الولاية لشرف انتسابه لأهل البيت فضلاً عن اعتراف أبي سفيان والد معاوية بأحقية في خلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيقول: " وقد كان أبوك أبو سفيان أتاني حين قبض رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: أنت أحق بمقام محمد، وأولى الناس بهذا الأمر، وأنا زعيم لك بذلك عن مَنْ خالف، ابسط يدك أبايعك، فلم أفعل، وأنت تعلم أن أباك قد قال ذلك وأراد، حتى كنتُ أنا الذي أبيتُ عليه... فأبوك كان أعرف بحقي منك، فان تعرف من حقي ما كان أبوك يعرف تُصِبْ رشدك، وإلا فنستعين الله عليك، والسلام لأهله"١.

يعد السياق إحدى أهم الركائز التي نعتدها في تحليل التركيب الذي نحن بصدد دراسته للوصول إلى دلالاته، وقد تنبه اللغويون قديماً إلى أهميته، كما اهتم به المحدثون في إطار علم الدلالة في علم اللغة الحديث، بما له من قيمة في تحديد المعاني وفهم الكلام^٢، وفيما يعد من " أهم العناصر المتحركة في المعاني، والتي تحول الجملة من معنى إلى معنى آخر"^٣. كما أنه المحدد الرئيس للحدث الكلامي فيما يرى Firth يقول: " وقد أوضحت في غير مكان أن المحدد الرئيس للحدث الكلامي ليس إنتاج الأصوات أو سماعها فقط ولكنه البعد السياقي الاجتماعي، أو بعبارة أخرى المعنى هو حصيلة لاختلاط مجموعة من العناصر التي منها الناس والكلمات في إبداع سياقي معين"^٤. كما يرى تمام حسان أن فكرة المقام هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة، وهو الأساس الذي يبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى^٥. ويرى حلمي

١ من رسالة علي بن أبي طالب إلى معاوية بن أبي سفيان - جبهة رسائل العرب - ٣٩٠/١ .

٢ ينظر: أسرار النظام اللغوي عند مصطفى صادق الرافعي - حامد شعبان - عالم الكتب : القاهرة ١٩٧٩م - ص ١١٢ .

3 The Melody of Language _ P. 56

4 Selected Papers of J. R Firth - p. 14.

٥ ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها - ص ٣٣٧ .

خليل " أن نظرية السياق تشكل ركناً هاماً من أركان علم الدلالة الآن؛ لأن التحليل اللغوي للنص أو الكلام لا يعطينا إلا معنى حرفياً، أو معنى ظاهر النص، وهو معنى فارغ تماماً من محتواه الاجتماعي والتاريخي". ويرى فندريس " أن السياق هو الذي يبين قيمة الكلمة، إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً. والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها"^٢.

ولما كان سياق النص يتضمن معنى الفخر بأهل البيت، واعتزاز علي بن أبي طالب بانتسابه لهم، جاء التركيب على نسق مخصوص يلائم دلالة السياق، فتصدر الضمير المشترك (نا) في: (كنا) جملة الاختصاص، ثم تلاه الاسم المختص موضع الفخر والاعتزاز (أهل البيت)، فاحتاجت الجملة لاتمام المعنى الذي يحسن السكوت عليه إلى التهمة، فكانت: كنا أول من آمن به.... وتعد التهمة في جملة الاختصاص قرينة تميز بها هذه الجملة عن الجملة الخيرية، إذ عندما يقول المتكلم (نحن أهل البيت) فإنه يحسن له أن يقف عند هذا التركيب ليؤدي تمام المعنى الذي يحبر عنه، ومن ثم فإن الجملة على هذا الحد لم تحتج في تمام معناها إلى التهمة: أول من آمن به. أما إذا قال (أهل البيت) فإن السامع لا يدرك معنى تاماً يفيد منه، فاحتاج التركيب إلى تهمة ليؤدي دلالة جملة الاختصاص. ولعل هذا التحليل هو تفسير قولنا: إن (التهمة) عنصر هام من العناصر المميزة للجملة في باب الاختصاص. وحسبنا في إيضاح أهميتها الإحالة إلى ما كتبه خليل عمايره بهذا الصدد فيما عرضنا سابقاً.

وللترتيب أهميته في تنوع المعاني وتلوين الدلالات، إذ يُعدّ التزام الكلمات في جملة الاختصاص على ترتيب مخصوص لا يتغير عنه عاملاً دلاليّاً يساعد على إيضاح

١ الكلمة دراسة لغوية معجمية - حلمي خليل - ص ١٦٢ وينظر: علم الدلالة - أحمد مختار عمر - ص ٦٨.

٢ اللغة - ص ٢٣١.

معنى الاختصاص بالفخر الذي أراد المتكلم أن يفصح عنه^١، يقول ماريوباي في بيان أهمية ترتيب كلمات الجملة بعامية: " فطريقة تنظيم هذه الكلمات تصبح مهمة، وربما متحركة في المعنى كله"^٢.

وتعد الحركة الإعرابية من أبرز العوامل الدلالية في جملة الاختصاص، وقد تنبه إلى أهميتها فريق من العلماء العرب، يقول الزجاجي: "... لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام، ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني..."^٣.

وقد أنكر فريق من الباحثين المحدثين القيمة الدلالية للحركة، من أمثال أنيس فريجة في كتابه (نحو عربية ميسرة)، والجندي خليفه في كتابه (نحو عربية أفضل)، ولطفي السيد، وقاسم أمين، وسلامة موسى، وقد ناقشنا سابقاً آراء إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة). وتعد هذه الآراء وما صاحبها من دعوات من أهم ما أثار الباحثين المعاصرين وحفزهم للرد عليهم وتفنيد آرائهم، يقول عبد الله الخثران: " لقد تمثل في مسرح أمتنا دعوات منحرفة للقضاء على لغتنا العربية... وكان من مظاهر هذه النزعات الهدامة الدعوة إلى ترك الإعراب وإسقاطه من العربية، أو اقامه بأنه ليس له دور في المعنى، ليكون الناس في زعمهم متساوين في النطق باللغة العربية"^٤. ويقول

١ وقد فصلنا في الفصل الأول من هذا الباب القول في الدور الدلالي الذي يؤديه ترتيب عناصر التركيب الجملي في باب الاختصاص ولا حاجة بنا إلى إعادة القول فيه.

٢ أسس علم اللغة - ماريوباي - ترجمة: أحمد مختار عمر - ص ٥٢. وقد أكد فندريس على أهمية الترتيب في دلالة التراكيب الجمالية، ينظر كتابه (اللغة) ص ١٨٧ - تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص.

٣ الجمل - الزجاجي - ص ٢٦٠. وينظر النصوص التي نقلناها في دلالة الحركة الإعرابية في: أسلوب المسدح والذم (الفصل الثالث)، وفي أسلوب التعجب (الفصل الثالث).

٤ ظاهرة التصرف الإعرابي في العربية وأهميتها في تحديد المعنى وتوضيحه - عبد الله الخثران - مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية - المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العدد السادس ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م - ص ١٦٨. وينظر: البيان في روائع القرآن - تمام حسان - ص ١٩٧.

محمد عيد منكرأ دعوات هؤلاء الذين أنكروا أهمية الإعراب ورأوا فيه بقية من بداوة^١:
 " إن دعاواهم في معظمها لا تعتمد على أسس علمية ذات قيمة، بل هي في معظمها
 أفكار سطحية تتملق الجماهير وتستفزها بكلام براق خادع، لا وزن له في مجال
 الحقيقة والعلم مع صرف النظر عن النيات الأخرى التي تكمن وراء كل ذلك، حتى إن
 رد الفعل أمام هذه الدعاوى لدى الجماهير العربية المثقفة كان أيضاً الرد المطلق"^٢.
 ويقول أحمد حماد: " والإعراب إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني، وهو يقوم بدور
 أساسي في تحديد الوظائف النحوية لكلمات من خلال الحركات التي تفرق بين كلمة
 وأخرى برفع هذه ونصب الثانية وجر الثالثة"^٣. ويقول فارس عيسى: " ويجب ألا
 نشك في علامات الإعراب الدالة على معانيها التي رُسمت لها وإلا لانهار ركن أساس
 من العربية ولفقدت أعرق سماتها التي تميز بها، وأن مجرد الزعم بأنها من صنعة المتأخرين
 لتفقدنا الثقة بتاريخ اللغة ونصوصها وروايتها وما كان من تصويها ودرء الشبهات من
 حولها"^٤. وخير مثال للرد على هؤلاء المنكرين ما قاله ابن جني: "ولو كان الكلام
 شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"^٥.

وعلى هذا، فالفتحة تؤدي دوراً دلالياً واضحاً في جملة الاختصاص في النص
 الذي بين أيدينا، ففي قول علي بن أبي طالب " كنا أهل البيت أول من آمن به وصدقه

١ ينظر: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية - ص ٦٤.

٢ السابق - ص ٦٤.

٣ علم الدلالة في الكتب العربية - أحمد عبد الرحمن حماد - دار القلم - الإمارات العربية : دبي - ط (١)
 ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م - ص ٦٢.

٤ ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحولية - رسالة دكتوراه - فارس عيسى - إشراف:
 رمضان عبد النواب - جامعة عين شمس كلية الآداب قسم اللغة العربية - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م - ص ١٤٢.
 وينظر: ص ٤١٠، ٤١١.

٥ أي : نوعاً.

٦ الخصائص ٣٥/١.

فيما جاء " كانت الفتحة على (أهل البيت) فرعا من المعنى على حد قول العرب قديماً " الإعراب فرع المعنى" ^١. ولو كانت جملة علي بن أبي طالب: (نحن أهل البيت) لأفسادت الإخبار بأنهم - وهو منهم - ينتمون لأهل البيت، ولما لم يكن يقصد هذا المعنى فإنه لم ينطق بالضم. واللغة كما يقول جسر سن: " نشاط إنساني يقوم به الفرد ليفهم ما في نفسه الآخرون" ^٢. والمرء، كما يذهب Halliday " يعبر عما في نفسه من معنى بكلمات تبين تجربته وإحساسه لما حوله من معان ولما في داخله من إحساس ومشاعر، فتكون الكلمات تصويراً لما هو كامن في الذهن" ^٣، " واللغة هي أداة التعبير؛ إذ إن المتكلم عندما ينطق بتعبير ما دون آخر فذلك تحقيق لما يصبو إليه ويرمي إلى بيانه" ^٤. والعرب تنطق على سجيتها وطبعها، فيجري الكلام على ترتيب معين، أو حركة مخصوصة اقتضاء للمعنى الذي ينشدون، ^٥ ولما كان (علي) يقصد معنى الفخر والاعتزاز بانتسابه لأهل البيت فقد نطق بالفتحة. والمتكلم هو وحده المتحكم في تنوع الدلالة، لذا يجب ألا نخفل دوره في تفسير المعاني؛ لأنه المؤثر في كل ما يتعلق بها، وبواسطته تنتج الجمل وتحدد أنواعها؛ خبرية أو إنشائية " إلا أن نخاة العربية أقاموا منهجهم على دراسة دور المتلقي وفهم معنى الجملة، لا دور المتكلم في إنتاج الجملة، ويتمثل هذا المنهج في استنباط أحكام النحو من استقرار كلام العرب، دون أن يدرسوا كيف أنتج العربي كلامه، فانطلقوا بهذا من المبني إلى المعنى، واغفلوا المرحلة الأولى

١ ينظر: علم الدلالة والمعجم العربي - عبد القدر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة - دار الفكر للنشر والتوزيع: عمان، الأردن - ط. (١) ١٤٠٩ هـ - ص ١٤، ١٥. وينظر: خليل عماره - معنى الإعراب وإعراب المعنى - التواصل اللساني - مجلد ٤ - عدد ١ مارس ١٩٩٢ م - ص ٦٣.

٢ The philosophy of grammar - Jespersan - London 1924 نقلًا عن: في تحليل لغة الشعر - خليل عماره - التواصل اللساني - ص ١٠. وينظر: الخصائص ١/٣٣.

3 Function and context in linguistics analysis -p.59 .

4 Language Sense and Nonsense -p.310.

٥ ينظر: اللغة بين الإنسان والفكر - خليل عماره.

المهمة التي يحوّل فيها المتكلم المعنى إلى مبنى وهي التي تتضمن عملية (التعليق) " ١، في حين " إن الغاية الرئيسة للباحث اللغوي هي أن يصف لغة ما بوصف ما يستعمله متحدث فطري بتلك اللغة " ٢.

فالحركة الإعرابية لم توجد عبثاً، ولم تكن وشياً في اللفظة، أو وصلاً للكلام إنما جاءت قرينة تفرق بين الألفاظ المتكافئة، يقول ابن قتيبة عن الإعراب: "... وفارق في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين " ٣، إذ إن المعاني في نفس المتكلم أكثر من أن يوضع لكل معنى منها لفظ خاص بها ٤، ولما كانت المعاني أوسع وأكثر من الألفاظ، جاء التصرف في الألفاظ، إما بتغيير ترتيب الكلمات في الجملة بتقدم أو تأخير أحد عناصرها، أو بتنوع الحركة الإعرابية على الكلمة في الجمل المتماثلة لتنوع الدلالة القائمة في نفس المتكلم، يقول جون لايتز: " إن اللغة المثالية كما يقول البعض هي اللغة التي يكون لكل بنية فيها معنى واحد فقط ويرتبط كل معنى منها أيضاً ببنية واحدة فقط، ويبدو أن هذه المثالية غير متحققة في أي لغة طبيعية. فقد يرتبط معنيان أو أكثر بنفس البنية... " ٥.

ولما كانت الحركة الإعرابية قرينة ٦ تفرق في بعض النماذج بين الكلامين المتكافئين، لم يكن حينئذ ثمة حاجة إلى القول بعامل مضمّر للاسم المنصوب على

١ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية - مصطفى حميدة - ص ٧٠. وينظر: ملامح النظر النحوي

الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية - رسالة دكتوراه - فارس محمد فارس عيسى - ص ١٦٠، ١٥٩.

2 Introduction to Generative Transformational Syntax - C.L.Baker- p.3

٣ تأويل مشكل القرآن- ابن قتيبة- تحقيق السيد أحمد صقر- المكتبة العلمية: بيروت، لبنان- (٣)

٤٠١هـ، ١٩٨١م ص ١٤.

٤ ينظر ما كتبناه بهذا الصدد في ص ٢٢٨ من هذا الباب، و ص ١٩٦ من باب أسلوب التعجب.

5 Semantics- John Lyons- volume 1 - p.21, 22 .

٦ وقد عدّها تمام حسان في باب الاختصاص، القرينة التي يتوقف عليها الكلام. ينظر: (القرائن النحوية)-

ص ٤٧ - اللسان العربي - المجلد الحادي عشر - الجزء الأول.

الاختصاص، يقول كمال بدري: "وفي رأبي أن تغيير أواخر الكلمات ليس بسبب عامل من فعل أو خلافة إنما يتأتى لبيان معانٍ نحوية مختلفة"^١. ويقول خليل عماره: " فلم يكن النحاة على حق حينما بحثوا بعد ذلك عن علل لهذه الحركات؛ لأنها فونيمات أو إشارات إعرابية تدل على الفاعلية أو المفعولية... ولها أثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، وإن تغيرت الإشارة فإن ذلك يؤدي إلى تغيير في الصورة الذهنية القديمة، وتتحول إلى صورة ذهنية جديدة لها صلة وثيقة بالصورة الأولى، أو بمعنى آخر، ما كان التغيير في الحركة إلا للتغيير في المعنى"^٢. فالقول بالإضمار يعود في حقيقة الأمر إلى سيطرة العامل الذي هيمن على التفكير النحوي العربي، والذي لا يعدو أن يكون في بدايته إلا لغاية تعليمية تهدف إلى تفسير تغيير حركة الإعراب، ليسهل تعلمها والالتزام بها في الكلام، إلا أنه اتخذ بعد ذلك صورة النظرية العلمية المرتبطة بنماذج تطبيقية وتوجيهات تعليمية "ومن ثم رأوا كما قال سيويه أن حركات الإعراب ماهي إلا أثر لمؤثر لا بد أن يكون قد أحدثها، ومعنى هذا أنهم تصوروا أن الإعراب طارئ نتيجة لوجود عامل"^٣.

ويبدو أن القول بأن المختص مفعول به لفعل محذوف تقديره...، أو القول بأن الفعل المحذوف مع فاعله والاسم المختص المنصوب على المفعولية في محل نصب على الحالية أو أنها جملة اعتراضية لا محل لها، كما أسلفنا، ما هي إلا أقوال كما يقول عفيف دمشقية: " دائرة في فلك نظرية العوامل من جهة، ونطاق التأويل والتقدير من جهة ثانية، ورتبة التحكم بمقدرات اللغة على الهوى من جهة ثالثة، وكلها لا تعود

١ الزمن في النحو العربي - كمال بدري - ص ٦٤.

٢ في تحليل لغة الشعر - ص ٤١.

٣ مقدمة لدراسة اللغة - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية-١٩٩٦م - ص ٢٧٨.

على التجديد بأي نفع " ١، أو أنها كما يقول فارس محمد فارس هي من ملامح "أخطبوط العوامل والعلل التي انتشر وترکز في أدمغة النحاة، وطبعوا بها النحو وجعلوها سمة له، ومصدراً من مصادره الأصول" ٢. أو أنها مظهر من مظاهر (نحو الصنعة) كما يذهب محمد عيد، يقول: "ومن مظاهر (نحو الصنعة) ما يطلق عليه (التخريج أو التأويل) وهو نوع من (المصالحة) التي يعقدها النحاة بين النصوص الصحيحة حين تصطدم بالقواعد ولا تتفق معها" ٣. ويذهب Baker في ظاهرة التأويل النحوي شأناً أبعد من ذلك فيما يعده مفسدة للدلالة ومثاراً للسخرية، يقول: "إن المحلل اللغوي إذا عمد إلى تأويل جملة للوصول إلى ما فيها من دلالة أو للتعامل معها وفقاً لقواعد نحو ليست ماثلة فيها فان ذلك لا يعد من التحليل اللغوي، بل هو أمر يستحق السخرية" ٤. ويذهب محمد عيد إلى أن الكلمات في الجملة "ليس فيها عامل ولا معمول، بل كلمات تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية" ٥.

ولا يخفى -ونحن في مقام العناصر الدلالية المميّزة لجملة الاختصاص- دور التنغيم وأثره الدلالي في اللغة بعامّة وفي باب الاختصاص على وجه الخصوص. وقد بيّنا دور السكّنة واختلاف مواقع النطق بها في إيضاح مراد المتكلم وغايته. وعن أهمية التنغيم في إيضاح الفروق الدلالية بين الجمل المتماثلة في مبانيها، يقول فندريس: "إن بعض

١ خطي متعثر على طريق تجديد النحو العربي - عفيف دمشقية - دار العلم للملايين: بيروت - ط(١) ١٩٨٠م - ص ١٥٢.

٢ ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية - رسالة دكتوراه - فارس محمد فارس عيسى - ص ١٦١.

٣ قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية - ص ٤٠.

4 Language Sense and Nonsense - p.93.

٥ أصول النحو العربي - ص ٢٢٥.

الصيغ المتماثلة تماثلاً تاماً لا يتميز بعضها عن بعض في الغالب إلا بالنغمة^١. كما أكد فريق من الباحثين المحدثين على أهمية التلوين الصوتي الذي يصاحب الجملة المنطوقة في بيان دلالتها التي تميزها، يقول أحمد الغريب مبيناً دور السمات الصوتية في تمييز جملة الاختصاص عما يماثلها في الشكل ويخالفها في الدلالة، فضلاً عن الخصائص البنيوية والتركيبية التي تتميز بها الجملة فيما نص عليه نحاة العربية، يقول: "وما قرره النحاة صحيح ولا غضاضة في ذلك، ولكن هناك سمات صوتية يمكن أن يتصف بها هذا المنطوق تتمثل في التلوين الصوتي الذي يصاحبه"^٢. ويقول أحمد حمّاد: "ومن مظاهر الدلالة الصوتية (النغمة الكلامية). وقد تحمل اللفظة الواحدة عدة دلالات نتيجة النغمة في النطق.... فتغيّر النغمة في الكلام قد يتبعه تغيّر في الدلالة في كثير من اللغات"^٣.

وكما أن للنغمة الصوتية دوراً في التمييز بين الجمل، فإن لها دورها في إبراز العاطفة الكامنة في الجملة أيضاً، فعلي بن أبي طالب أراد، في النص الذي نحّل، أن يفتخر وأن يعتز بانتسابه لأهل البيت، فجاءت النغمة عند التصويت بـ(أهل البيت) على مستوى صوتي معين لأداء الدلالة-فيما نرى-التي يقتضيهما المتكلم المفصح عن فخره، وذلك بالتضافر مع الحركة الإعرابية(الفتحة)، ومع ترتيب الجملة على نسق مخصوص. يقول إسماعيل عمارة في هذا الصدد: "فالحركة الإعرابية، مع الترتيب، والقرائن الأسلوبية الأخرى كلها وسائل مهمة في أداء المعنى"^٤، ويقول H.A.Gleason: "لتصنيف أي جملة في إطار تركيبى يجب أن تؤخذ جميع العناصر

١ اللغة - ص ١٠٩.

٢ التنغيم في إطار النظام النحوي - ص ٣٠٦. وينظر: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية (رسالة دكتوراه) - ص ٤١٣.

٣ علم الدلالة في الكتب العربية - ص ٥٨.

٤ بحوث في الاستشراق و اللغة - ص ١٣٦.

المكونة لها في الحسبان، وإلا كان التصنيف خاطئاً¹، ويقول D.Gibbon: " هناك عنصران دلاليان لهما أهمية بارزة في دلالة الجمل؛ الأول منها ترتيب الكلمات في الجملة، والثاني يعتمد، بالإضافة إلى ذلك، على نوعية التنغيم الذي تنطق به الجملة، وهو يعدّ قسماً من قوانينها النحوية"². فأدت هذه العناصر كلها المعنى التام الذي يقصده المتكلم ويحسن من السامع السكوت عليه، ويصدق عليها مسمى (الجملة) وهو الحد الذي ارتضاه ماريوباي تعريفاً للجملة، بأنها: " تتابع الكلمات والمورفيمات التنغيمية"³.

وبإنعام النظر فيما قدمنا نرى أن هذه العناصر الدلالية قد مثلت-مجتمعة- معياراً يمكن أن يُعتمد به لتمييز جملة الاختصاص عن غيرها من الجمل، فيؤخذ في ذلك قاعدة عند تصنيف الباب في الأبواب النحوية دون الاقتصار على معاني الكلمات التي تكوّن جملة الاختصاص أو القواعد النحوية التي تقتنّ جملتها، فيما يمكن أن يكون توظيف هذه العناصر في دراسة قسم من الأبواب النحوية نظرية تستحق التقدير فيما عبّر عنها بقوله: " إن النظرية التي تنص على أن معنى الجملة يتكون من مجموعة من Baker العناصر الأخرى الرئيسية زيادة عن معاني الكلمات التي تتكون منها الجملة هي نظرية تستحق التقدير "⁴. كما أن المعنى الانفعالي التأثري العاطفي الكامن في نفس المتكلم مبيناً H.A. Gleason منشئ الجملة غير بعيد عن أهمية هذا المعيار في التبويب، يقول أهمية هذا العنصر: " وهناك جانب هام في الأداء اللغوي، ولكن قوانين النحو لا تتعرض له، وهو الأحاسيس والمشاعر التي تتكوّن لدى المتكلم عندما ينطق جملته "⁵.

1 introduction to descriptive linguistics – p.153.

2 Linguistics journal – volume 24-4,1986- p. 820.

٣ أسس علم اللغة - ص ١١٢

4 Language Sense and Nonsense -p.228.

5 An Introduction to Descriptive Linguistics – H.A. Gleason- p.202-203.

ولما كانت الانفعالات الكامنة في نفس المتكلم مهمة في إيضاح الدلالة، فإنه من الواجب على المحلل ألا يغفلها عن دراسة الجمل وتحليل النصوص، ولبيان أهمية هذا المعيار في الدلالة فإننا نركز عليه في تحليل النموذج الثاني من نماذج التحليل في هذا الباب وهو النص الشعري الآتي:

قال الشاعر:

عنه ولا هو بالأبناء يشرينا	إنا بني نهشل لا ندعي لأب
تلق السوابق منا والمصلينا	إن تُبتدر غايَةً يوماً لمكرمة
نأسو بأموالنا آثاراً أيدينا	بيضٌ مفارقنا تغلي مراجلنا
قيلُ الكُمةِ ألا أين المحامونا	إننا لمن معشرٍ أفسى أوائلهم
من عاطفٍ خالهم إياه يعنونا	لو كان في الألفِ منا واحدٌ فدعوا
إلا انتلينا غلاماً سيداً فينا	وليس يهلكُ منا سيّدٌ أبداً

في هذه الأبيات يفتخر الشاعر بقبيلته (بني نهشل)، متشرفاً بانتسابه لهم، ومعتزراً بكل ما تحمله القبيلة من مفاخر وآثار، يصبو إليها كل سيد شريف، فضلاً عن الفقير الوضيع؛ لأن شرف الأبناء فيها لم يكن لانتسابهم لأب شريف، ولا شرف الآباء لأن من أبنائهم الباسل والصنديد، إنما شرفهم لأن الصغير فيهم كبير، والكبير فيهم كريم، إن دُعوا إلى مكرمة كانوا أوائل من يتسابقون، وإن تقابلوا في ميدان حرب نادى

١ اختلف في قائله، فقيل: بشامة بن حزن النهشلي، ينظر: خزاعة الأدب/١/٤٦٨، وقيل لنهشل بن حري النهشلي، ينظر: الشعر والشعراء-ص ٤٢٩، وروي بلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام-ص ٢٨٤. يذكر محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه شرح شذور الذهب لابن هشام؛ أن من الناس من ينسب الأبيات لرجل من قيس بن ثعلبة، من غير أن يعينه.

كَمَا العدو: أين المحامون؟ وإن تبادر السؤال عن شجاع أو كريم فواحد من قبيلتها الذي يعنون، وإن أهلكت الحرب أسيادهم أبداً كان الغلام منهم سيداً به يتباهون.

كل هذه المفاخر قد أبرز السياق بواطنها، فانتظمت مبانيها متسقة مع معانيها، لتؤدي الدلالة التي يقصدها المتكلم. والشاهد في هذه الأبيات هو البيت الأول، إذ يعد نموذجاً تطبيقياً لباب الاختصاص، فحاء التركيب على نسق مخصوص ليتسق مع دلالة الفخر والاعتزاز. وتكمن خصوصية التركيب في:

أولاً : ترتيب المباني الصرفية في الجملة موضع الفخر على نسق مخصوص لا يتغير عنه، فتصدر الضمير (نا) في (إننا)، ثم تلاه الاسم المختص (بني هُشَل) وهو موضع الفخر، ثم جاءت التثمة وهي (لا نؤيحي لأب...) التي بواسطتها اكتملت دلالة الفخر في الجملة. وحسبنا في بيان دورها وقيمتها الدلالية ما بيناه في المثال السابق الذي حللناه.

ثانياً : دلالة الحركة الإعرابية، وهي حركة حالة النصب وقد جاءت في هذا المثال (الياء) في (بني)، اقتضاء لجمع المذكر السالم، وهي نظيرة الفتحة في المفرد، فلا تختلف أهمية عنها، إذ تعد من أبرز العناصر التي تقوم عليها جملة الاختصاص دلالة وتركيباً، وبها يدرك السامع معنى الفخر الذي أراد المتكلم الإفصاح عنه، كما بينا.

ثالثاً : دلالة التنغيم في جملة الاختصاص المنطوقة، ولنا معها وقفة لما لها من صلة بعنصر مهم يرتبط بنفسية المتكلم ودلالة جملته، ألا وهو الانفعالية العاطفية أو بعبارة أخرى الإفصاحية على حد تعبير أحد علماء اللغة المحدثين^١.

١ ينظر ما كتبه فارس محمد عيسى في هذا الصدد: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية (رسالة دكتوراه) - ص ٤١٠.

٢ وهو خليل عماره. ويبدو أن تمام حسان لم يعتمد جملة الاختصاص من عداد الجمل الإفصاحية؛ لأنه قد اعتمد على معيارين في تحديد الجمل الإفصاحية : =

ولعل من البين أن الانفعالية قد بدت واضحة في البيت موضع الشاهد؛ سواء من حيث التركيب - كما بينا - أم من حيث مستوى النغمة ودرجة الصوت التي تلائم الفخر الذي يفصح المتكلم عنه، فالشاعر يفتخر، والفخر تفاعلٌ نفسي وشعور وجداني، وما التعجب والمدح والذم إلا صورة من هذا الانفعال والتأثر. وعليه، حَقَّ لنا أن نسمي تلك الأبواب التأثرية أساليب، إذ إنها تراكيب تعنى بالجانب العاطفي في الظاهرة اللغوية وتقف نفسها على استقصاء الكثافة الشعورية التي يشحن بها المتكلم خطابه في استعماله النوعي، وعلى هذا المعنى عزلت الأسلوبية عن دراستها الخطاب الإخباري الصرف وقصرت عليه الخطاب الفني التأثري^١. ويبدو أنه المنهج الذي ارتضاه علماء اللغة المحدثون حداً للأسلوب، فيذهب (مارتيني) في كتابه (المبادئ) إلى أن الأسلوب هو " اختيار طريف لعناصر لغوية القصد منها الرفع من المحتوى الإخباري في البلاغ " ^٢.

= أحدهما : عدم دخولها في جدول إسنادي ، والثاني : معناها الانفعالي التأثري .

وبناءً على هذين المعيارين؛ فالتعجب، وأسلوب المدح والذم، من الأساليب الإنشائية الإفصاحية لديه، إلا إنه لم يدخل التحذير، والإغراء، وأسلوب كم الخبرية، والاختصاص في الأساليب الإفصاحية الإنشائية رغم اتسامها بالمعنى الانفعالي التأثري. ولا غرو في أن أسلوب الاختصاص يقوم على الإسناد، والإفصاحية تخلو منه كما حدد، إلا أن الأسلوب لا يخلو من معنى التأثر والانفعال بل تقوم = دلالته عليهما، فضلاً عن أن الإسناد غير مقصود بذاته، ولا قيمة له في أداء معنى إفصاح الفخر الذي يقصده المتكلم، إذ إن القول بأن (نحن) في: نحن العرب نكرم الضيف، (مبتدأ) اعتماداً على القاعدة: إن الضمير إذا تصدر احتل مكان الابتداء، أو أنه (فاعل مقدم) اعتماداً بالمقولة: إن العرب إذا أرادت العناية بشيء قَدَّمته. فإن المعنى لا يتأثر بأيهما اعتمدته إعراباً للضمير (نحن)، إنما المعتدُّ به أن الجملة بترتيبها الذي التزمته وحركتها المخصوصة، مع معناها التأثري الانفعالي، قد أدت دلالة الفخر الذي يفصح المتكلم عنه.

١ ينظر: الأسلوبية والأسلوب - عبد السلام المسدي - الدار العربية للكتاب - ط ٠ (٢) ١٩٨٢م - ص ٤١ (بتصرف).

٢ ينظر: مفاتيح الألسنية - جورج مونا - تعريب: الطيب البكوش - منشورات الجديد : تونس، ١٩٨١م - ص ١٣٦.

ولعل من الواضح أن العاطفة الكامنة في نفس الشاعر، قد أدت دوراً واضحاً في تمييز الجملة الإنشائية الإفصاحية، موضع الشاهد، عن الجملة الخبرية، وقد تنبّه القدماء إلى الفرق بينهما عند شرح بيت ابن هُشَل، فنقل عبد القادر البغدادي عن الإمام المرزوقي شرح البيت، قائلاً: "الفرق بين أن تنصب بني هُشَل على الاختصاص وبين أن ترفع على الخبرية، هو أنه لو جعله خيراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكان فعله لذلك لا يخلو عن حمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم؛ وإذا نصب أمن من ذلك. فقال مفتحراً: أنا أذكر من لا يخفى شأنه، لأنه يفعل كذا وكذا"¹.

ولقد اعتمد علماء اللغة المعاصرون العاطفة التأثيرية معياراً للتفريق بين الجمل الإفصاحية والجمل الخبرية، يقول بلومفيلد: "وهناك عنصر آخر يجب ذكره في إطار الحديث عن المعنى الضمني للتركيب الجملي، وبخاصة في التراكيب الإفصاحية... وهو أن المتحدث يستعمل عادة كلمات هتاف معينة (تصحب الجملة)، فتعكس حافزاً قوياً نحو أمر معين يجعل الجملة تختلف في معناها ومضمونها عنها في حالة الإخبار، وتشير إلى أن الناطق بها متأثر في اتجاه دلالي معين"². وقد اهتم جون لايتز بالعوامل العاطفية في التمييز بين الجمل والعبارات، يقول: "ومن النقاط التي جرى تأكيدها كثيراً في كل المعالجات المتخصصة في الدلالة عند دراسة موضوع ما، أهمية العوامل العاطفية في السلوك اللغوي"³. وينكر فندريس أن يكرر المرء جملة واحدة بعينها مرتين دون أن نجد في إحداها قوة انفعالية تتميز عن الأخرى، ليكون لكل منهما مقامها الذي تقال فيه، يقول: "إذ لا يكرر المرء مطلقاً جملة واحدة بعينها مرتين؛ ولا يستعمل كلمة

١ حزانة الأدب - ٤٦٨/١.

2 Language- Bloomfield -p.156

3 Semantics- John Lyons - volume 1 - p.175

بعينها مرتين بنفس القيمة؛ لأنه لا توجد مطلقاً واقعتان لغويتان متماثلتان تمامًا تاماً. ويرجع السبب في ذلك إلى ظروف دائبة على التعديل من أحوال انفعالنا " ١ .

ومن البين أن الانفعالات المشحونة في التراكيب أو الجمل، تتلون بالأداء الصوتي، أو ما يعبر عنه بالتنغيم " ففي النحو العربي يوجد الكثير من الأبواب التي تحتاج في تحليل مادتها تحليلاً علمياً دقيقاً إلى موسيقى الكلام، وبخاصة الأبواب التي تدل على التأثير والانفعال " ٢ . والتنغيم هو الوسيلة التي تبرز درجة الانفعالات شدة وقوة، أو ضعفاً وهمساً، فهي مركز هام في الإبلاغ، كما يذهب جورج موانان، يقول: " والتي يمكن لشدها وحدتها أن تتغير على قدر درجة عاطفة وأخرى وحكم أو آخر يعبر عنه المتكلم، وهذا باعتبار قوة العاطفة أو الحكم على قدر قوة الدال التنغيمي " ٣ . ويقول Philip Lieberman: " يعد التنغيم العامل اللغوي الثاني في تحديد معاني التراكيب الانفعالية، على الرغم من أن الباحث اللغوي قد لا يعير أهمية كبيرة للتنغيم لأنه قد لا يعده من العناصر اللغوية " ٤ . والفخر من الانفعالات المتأججة، فيحسن لقارئ الأبيات أن يقف عند (بني ههشل) على درجة تنغيمية قوية تناسب مراد الشاعر في الإفصاح عن الفخر، وهي بلا خلاف درجة تختلف لوناً وموقفاً عنها في الإخبار. والتنغيم متشعب متنوع، ومتى أدركنا ذلك فإن التوصل -بواسطته- إلى أنماط متعددة

١ اللغة - ص ٢٠٢ .

٢ التنغيم في إطار النظام النحوي - أحمد الغريب - ص ٢٨٣ .

٣ مفاتيح الألسنية - جورج موانان - ص ٥٠ .

من الحمل أمر طبيعي، كما يقول بالمرء، وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها كما يقول ابن سينا^٢.

ولا يخفى أن موقع الكلمة-بني هُشَل- في الجملة بعد ضمير المتكلم، وما اقترن بها من وقع صوتي معين، يعد قوة عاطفية كانت خير وسيلة أبرزت كامن وجدان الشاعر الانفعالية، أو على حد تعبير استيفن أولمان "عاملاً من عوامل التأثير العاطفي للمعنى"^٣.

مما سبق يتضح أن التأثير الانفعالي يعد عنصراً هاماً يجب أن يضاف إلى جملة العناصر الدلالية الأخرى المميزة لجملة الاختصاص، ويبرز هذا العنصر تارة بالصوت الانفعالي-كما بينا- وتارة أخرى بالترتيب الملتزم به مع تصدر الضمير، فاجتمعت هذه مع دلالة الحركة الإعرابية لتؤدي المعنى التأثري الانفعالي وهو الإفصاح عن الفخر في هذين المثالين فيما انتقينا، فبدت "كلُّ يقدم للذهن انطباعاً عاطفياً لا أكثر ولا أقل"^٤، على حد تعبير فنندريس.

وبذا يمكننا القول: إن تصنيف الأبواب يجب أن ينهض على دعامة المبنى والمعنى معاً، ولكلُّ منهما فروع وأقسام، وحسينا من فروع المبنى الاهتمام بالقيمة الدلالية

١ مدخل إلى علم الدلالة - ترجمة: محمود جمعة - ص ٢٥٢ .

٢ اهتم ابن سينا بدور النبر والتنظيم في تلوين المعاني واختلاف الدلالات، وقد أبرز عيد السلام المسدي اهتمامه هذا، فنقل عنه قوله: "وربما أعطيت هذه النبرات بالحدة والثقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل انه متحير أو غضبان ... وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها مثل أن النبرة قد تجعل الخير استفهاماً، والاستفهام تعجباً وغير ذلك" التفكير اللساني في الحضارة العربية-عيد السلام المسدي- السدار العربية للكتاب: ليبيا - تونس ١٩٨١م - ص ٢٦٦ . [وقد نقله عن كتاب الشفاء لابن سينا، الفن السابع "الخطابة"] .

٣ دور الكلمة في اللغة - ستيفن أولمان - ترجمة: كمال محمد بشر - ص ١٠٤ .

٤ اللغة - ص ٢٠١ .

للحركة الإعرابية، ومن فروع المعنى الالتفات للتأثيرات الانفعالية الكامنة في العلاقات بين ألفاظ التركيب ومواقع الكلمات وترتيبها، وبها جميعاً يمكن أن يخلص أسلوب الاختصاص باباً منفرداً متميزاً في أبواب النحو العربي. ولعل هذا ما أراده علم اللغة الحديث في ضرورة المزاوجة بين المعنى والمبنى في التحليل اللغوي، وفي هذا الصدد يقول Bohumil Trnka: "يعتمد معنى الكلمات على عنصرين رئيسين في التحليل اللغوي، الأول: تكوين الكلمة صرفياً. والثاني: العلاقات النحوية للكلمات من خلال الأبواب النحوية التي تنتمي إليها وكيفية تعامل كل لغة مع هذه الأبواب"^١، ويقول H.A.Gleason: "يتوجب لفهم تركيب جملي ما معرفة العلاقات بين الكلمات لهذا التركيب، فإن حكم عليها من وجهة نظر نحوية من غير إدراك للمعاني التي تؤديها علاقة الكلمات ببعضها فيما يسمى بالمكونات الرئيسة للجملة، فإنه قد يجانب الصواب من حيث الدلالة"^٢.

1 Selected Papers in structural linguistics –Bohumil Trnka p. 326.

2 An introduction to descriptive linguistics – p.149.

الباب الرابع

أسلوب التحذير والإغراء

الفصل الأول

أسلوبا التحذير والإغراء، واختلاف النحاة العرب القدماء فيهما

قرن النحاة العرب كثيراً بين التحذير والإغراء لتشابههما حكماً وتركيباً في كثير من الأطر التي تجمع بين البابين، مما أدى ببعضهم إلى جمعهما في باب واحد. ويقتضي المقام في هذا الفصل أن نسلط الضوء على آراء النحاة العرب في هذين البابين واختلافهم في توجيه أحكام تراكيبيهما.

وبالنظر إلى النصوص التي نقلها النحاة عن العرب في تعبيرهم عن التحذير أو الإغراء، نجد أن تراكيبيهما قد جاءت في عدة أطر، انبثقت منهما القواعد الرئيسة التي تضمّنها البابان. فحاء التحذير في ثلاثة أطر هي:

١. التحذير بـ(إِيَّاكَ)، وهو الأعم الأغلب فيما ورد في اللغة، وهو يرد مفرداً؛ أي غير مكرر، كأن تحذّر شخصاً لئيتعد عن أمرٍ ما فتقول: إِيَّاكَ؛ أي: باعد. ويرد أيضاً مكرراً، نحو: إِيَّاكَ إِيَّاكَ.

١ ينظر: الجمل في النحو- الخليل- ص ٨٣، الكتاب ٢٥٣/١، المنتصب ٢١٢/٣، الأصول ٢٤٧/٢، الجمل في النحو- الزجاجي- ص ٣٠٧، اللباب ٤٦٣/١، شرح المفصل ٢٥/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٧٩/١، شرح جمل الزجاجي- ابن عصفور- ٤٠٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٣٧٧/٣، ارتشاف الضرب ٢٨٠/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٩/٢، شرح التصريح ١٩٢/٢، الجمع ٢٣/٣، حاشية الصبان ١٨٧/٣.

ويرد في صيغة أخرى بأن يكون معطوفاً عليه، نحو: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، أو من غير عطف أو تكرر نحو: إِيَّاكَ الشَّرَّ، أو متبوعاً بحرف الجر (من) مثل: إِيَّاكَ من الشر. ولنا مع هذا التركيب وقفة إن شاء الله.

وقد أجرى النحاة مجرى التحذير بإيائك في خطاب الواحد، تحذير المؤنث والمثنى والمجموع، فقالوا: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، وإِيَّاكُمْ وَالشَّرَّ، وإِيَّاكَ وَالشَّرَّ، والشائع في التحذير أن يكون للمخاطب، ولكنه قد ورد في اللغة، قليلاً، للمتكلم فقالوا: إِيَّايَ وإِيَّانَا. وكان للغائب قليلاً، أي في حكم النادر، فقالوا: إِيَّاهِ وَالشَّرَّ. ومن النحاة من جعل التحذير لغير المخاطب شاذاً. وسنفصل القول في هذه المسألة.

٢. التحذير بذكر المخذّر منه مكرراً، كقولهم: الأسدَ الأسدَ، الطريقَ الطريقَ.

٣. التحذير بالعطف على المخذّر منه، نحو: نفسك والشرّ، وقد حمل بعض النحاة على هذا قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^٢.

أما الإغراء فقد جاء في اللغة في إطارين، هما:

١. الإغراء بتكرار الاسم المعرّى به، نحو: النجاة النجاة.

٢. معطوفاً عليه، نحو: الأهل والأهل والولد.

وقد جاء عن النحاة أن العرب تغري بـ "عندك، ودونك، وعليك" فتنصب بها كقولك: "دونك زيداً" و"عندك عمراً" و"عليك زيداً" و"رويدك محمداً"^٣. والذي نراه

١ ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٧، المساعد في شرح التسهيل ٢/٥٦٩، شرح التصريح ٢/١٩٢،

المع ٣/٢٤، حاشية الصبان ٣/١٨٨.

٢ الشمس: ١٣.

٣ ينظر: الجمل - الخليل - ص ٨٢، الجمل في النحو - الزجاجي - ص ٢٤٤، شرح الجمل - ابن عصفور -

٢/٢٨٦.

أن هذه التراكيب جاءت وفقاً لمباني أسماء الأفعال، وليست على إطار تركيب أسلوب الإغراء، مع أن تلك التراكيب، المُرغى بها، عند العرب لا تخلو من دلالة الإغراء. وسنفصل القول فيها في باب أسماء الأفعال، إن شاء الله.

هذه مجمل الأطر التي وردت عليها التراكيب في باب التحذير والإغراء، وقبل تفصيل القول في كل إطار منها، والمسائل المتعلقة بها، نعرض آراء اللغويين والنحاة في مسألة تحذير المخاطب، وهو الأصل في التحذير، واختلافهم في تخريج ما ورد عن العرب في تحذير المتكلم والغائب:

ذهب النحاة إلى أن التحذير "إنما هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره، والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله"^١. فجعلوا المخاطب هو الأصل في التحذير وحذفوا الفعل معه، وقد عللوا سبب حذفه مع المخاطب وكراهية ذلك مع المتكلم أو الغائب، يقول سيبويه: "فلا يكون أن تضمّر فعل الغائب... لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع [الشاهد إذا قلت: زيداً] أنك تأمره هو يزيد، فكرهوا الالتباس"^٢. ويقول الأنباري: "لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام، نحو "أقم، واذهب" فلا يفتقر إلى لام الأمر، وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام، نحو: ليقيم زيد، ولأقم معه. فيفتقر إلى لام الأمر، فلما أقاموها مقام الفعل، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم، لأنها تصير قائمة مقام شيعين، اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في ناطب لأنها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل"^٣.

١ حاشية الصبان ٣/١٨٨، وينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٧، ١٣٧٩، شرح التصريح ٢/١٩٢، ارتشاف الضرب ٢/٢٨١.

٢ الكتاب ١/٢٥٥، ٢٥٤.

٣ أسرار العربية - ص ١٦٤.

وقد اختلفت مذاهب النحاة في تحريج ما ورد عن العرب في تحذير المتكلم، كقولهم: إِيَّايَ والشرَّ، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَـبَ)، وإليك مذاهبهم فيها:

١. مذهب سيويه: إن تقدير: إِيَّايَ والشرَّ، هو: لأَحْذَرُ، ونحوه، فيكون على هذا تَحْذُرًا لا تَحْذِيرًا، وقد ارتضى الرضي مذهب سيويه، يقول: "وقول سيويه أولى، ليكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً، كما في إِيَّاكَ والشرَّ، وقول عمر رضي الله عنه للجماعة: "إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَـبَ بالعصا، ولتُذَكِّ، لكم الأَسَل والرماح" يحتمل أمر المتكلم، أي لأُبْعِدَ نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب؛ أي: بَعُدوني عن مشاهدة حذفه"^١.

٢. مذهب الزجاج^٢: إن الخطاب ليس لنفسه ولا يأمرها، وإنما يخاطب رجلاً يقول له: إِيَّايَ بَاعِدْ عن الشر، وإليه يذهب في قول عمر بن الخطاب. فيرى أن الأصل فيه جملتان، والتقدير: (إِيَّايَ وحذف الأرنب، وإياكم وحذف الأرنب، فحذف من كل جملة ما أُثبت نظيره في الأخرى)^٤. وقد ضَعَّف الأزهري مذهب الزجاج، "بأن فيه دعوى حذف إياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل"^٥. ويذهب الجمهور إلى أن الأصل في قول عمر بن الخطاب هو: إِيَّايَ باعدوا عن حذف الأرنب وابعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول المحذور وهو حذف الأرنب، وحُذِفَ من الثاني المُحذَر وهو: باعدوا أنفسكم^٦.

١ ينظر: الكتاب ١/٢٧٤.

٢ شرح الرضي على الكافية ١/٤٨١.

٣ ينظر: التعليقة - الفارسي - ١/١٨٠، وشرح المفصل ٢/٢٦.

٤ ينظر: شرح المفصل ٢/٢٦، ارتشاف الضرب ٢/٢٨١، شرح التصريح ٢/١٩٤.

٥ شرح التصريح ٢/١٩٤.

٦ ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، شرح التصريح ٢/١٩٤، الهمع ٣/٢٦، حاشية الصبان ٣/١٩٢.

وقد علّق الأزهري رافضاً مذهبهم، فقال: "ففيه حذف من الأول لدلالة الثاني وهو قليل، وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في إِيَّاكَ والأسد أنه جملة واحدة"^١.

وقد تكلف فريق آخر من النحاة تخريج جملة عمر بن الخطاب، وقد نقل الأزهري مذهبهم في هذا، يقول: "وقيل: الكلام جملة واحدة ثم اختلف، فقيل حذف أربعة أشياء، وأصله إِيَايَ باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عني، فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذه المفعول المقيد فان الواو عطف شيئين على شيئين. وقال السيرافي حذف شيخان فقط وأصله: باعدوني وحذف الأرنب"^٢. وقد ضعّف الأزهري هذا المذهب قائلاً: "ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباحدهم له عن حذف الأرنب مباحدة لحذف الأرنب عنه، وكذا هو في قول السيرافي وإن لم يصرح به"^٣.

٣. ومنهم من أخرج الكلام من الإنشاء إلى الخير، فذهب إلى أن (إِيَايَ) ليس معمولاً لفعل أمر بل على معنى (إِيَايَ أَبَاعِدْ). فجعله خيراً وكأنه أجاب من قال: إِيَّاكَ من الشر؛ أي: إِيَّاكَ باعدْ، فقال: إِيَايَ، أي: إِيَايَ أَبَاعِدْ^٤. فالجملة منبثقة عن معنى خبري يتحدث فيه المتكلم عن نفسه، ولا يشخص من نفسه شخصاً آخر يطلب منه الحذر.

أما تحذير الغائب، فمن النحاة من رفضه بحجة أن التحذير لا يكون إلا للمخاطب^٥، ومنهم من اشترط في تحذير الغائب كونه معطوفاً، نحو قول الشاعر:

١ شرح التصريح ١٩٤/٢.

٢ شرح التصريح ١٩٤/٢. وينظر: المساعد ٥٦٩/٢.

٣ شرح التصريح ١٩٤/٢.

٤ ارتشاف الضرب ٢٨١/٢.

٥ ينظر: الأصول ٢٤٧/٢، وشرح التصريح ١٩٤/٢، وحاشية الصبان ١٩٢/٣.

فلا تَصْحَبْ أَمَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ^١

أما قول بعض العرب: "إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فإِيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابَ" فقد حكموا عليه بالشذوذ من أوجه هي:^٢

١. جاء التحذير فيه للغائب.
٢. ورد ضمير الغائب محذراً منه وهو غير معطوف، على خلاف ما اشترطوا له.
٣. إضافة (إِيَّاهُ) إلى الظاهر.

٤. إن التقدير فيه: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشوَاب، فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الثالث، فانتصب وانفصل، وأبدل أنفس إِيَّاهُ لأنها تماثلها في المعنى. وفيه شذوذ لاجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر، وحذف حرف الأمر وهو اللام مع أن لام الأمر لا تحذف إلا للضرورة.

وتعقياً على ما ذهب إليه النحاة في هذه المسألة نقول: إن الأصل في التحذير إنما يكون للمخاطب ولا يكون لمتكلم أو غائب. وهو مذهب جمهور نحاة العرب، إلا أن على الباحث، فيما نرى، أن ينظر لمسألة تحذير المخاطب أو الغائب على ضوء حقيقتين هامتين في هذا الإطار، وهما:

الأولى: إن المسموع عن العرب يبين ورود تحذير المتكلم^٣ والغائب. والمسموع هو الأصل الأول في تععيد لغة العرب، فضلاً عن أن يكون المسموع موضوع الاستشهاد قد ورد عن عمر بن الخطاب، ولا منازع في فصاحته وسليقته رضي الله عنه.

١ ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٨١، والمساعد ٢/٥٧١، والممع ٣/٢٦.

٢ ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، وشرح الرضي على الكافية ١/٤٨١، وارتشاف الضرب ٢/٢٨١، ٢/٢٨٢، والمساعد ٢/٥٧١، وشرح التصريح ٢/١٩٤، والممع ٣/٢٦، وحاشية الصبان ٣/١٩٢.

٣ ومن ذلك ما جاء في حديث عمر بن عبد العزيز: أنه دخل على سليمان بن عبد الملك فمازحه بكلمة فقال: إِيَّاهُ وكلامَ المِجَّةِ (ينظر: لسان العرب ٨/٣٣٣، ٣٣٤). ومنه ما ورد في خطبة الحجاج: إِيَّاهُ وهذه -

والثانية: إن من المألوف في اللغة التعبير بأتماظ خاصة وتراكيب جمالية لا تتسق مع ما عليه معظم الاستعمال، وذلك في التعبير عن المشاعر الإنسانية والإفصاح عمّا يكمن في النفس، فيتم فيها مثلاً التعبير بالمجاز بدلاً من الحقيقة، أو مخاطبة الغائب كأنه قائم حاضر، أو غير ذلك من الظواهر التي يكثر وجودها في علم المعاني من البلاغة، وقد أجاز علماء اللغة استعمال ذلك ودافعوا عنه.

واستناداً إلى ذلك، نرى أن استخدام عمر بن الخطاب صيغة المتكلم للتحذير يمكن تسويغه بأن المتكلم قد جعل من نفسه شخصاً آخر يخاطبه، فأنزل نفسه منزلة المخاطب الذي يتحدث معه في كل الأمور التي يُخشى منها، فيحذره من الوقوع فيها. ولا يخفى على الدارس كثرة هذا النمط من الاستعمال في التعبير الأدبي.

= الزرافات يعني الجماعات... فهاهم أن يجتمعوا فيكون ذلك سبباً لثوران الفتنة (لسان العرب ١٣٤/٩). ومنه قول الحجاج: إِيَّايَ وهذه السقفاء (لسان العرب ١٥٦/٩).

١ إن تشخيص النفس والحديث معها وكأنها مخاطب يتجاوز معها المتكلم أطراف الحديث، تُعدّ من الأمور التي يكثر ورودها في الحياة اليومية، فهي موضع استعمال عالم النفس الذي يُبدي عليها نظرياته، والباحث المفكر الذي يناقش حقائق بحثه وفرضياته، وموطن الحوار الذاتي للمعلم الذي يعدّ الدرس لطلابه، والطالب الذي يذاكر لنفسه، وملجأ الأم التي تناجي ولدها حين غيابه، ومنفذ الحب الذي يشتكي نوى محبوبته واضطراب نار قلبه اشتياقاً لوصولها، ومنه قول الشاعر:

عَدَّتْ مَا رُمْتُ إِذْ شَحَطْتُ سُلَيْمِي وَأَنْتَ لَذِكْرَهَا طَرِبٌ مَشْوِقُ

(الأصمعيات - تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون - ط. (٥) - بيروت: لبنان - ص ٢٠٠) وقول الشاعر:

هَلْ حَبْلُ حَوْلَةَ بَعْدَ الْحَجْرِ مَوْصُولُ أَمْ أَنْتَ عَنْهَا بَعِيدُ الدَّارِ مَشْغُولُ

(الفضليات - تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون - ط. (٨) - دار المعارف - ص ١٣٥)

كما أنّها موطن إصلاح النفس حين يتشخص من النفس مَنْ يُلوم، أو يعاتب، أو يُلزم. لذا كَرَّمَ اللهُ النَّفْسَ اللّوَامَةَ وَأَعَزَّهَا حِينَ أَقْسَمَ بِهَا عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ: ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللّوَامَةِ﴾ (القيامة: ٢). والنفس اللوامة هي التي تلسوم صاحبها على فعل ما لا يجوز فعله، في حوار ذاتي داخلي بينها وبين من هي في جوانحه.

أما التحذير بصيغة الغائب فيمكن تسويغه بأنه من قبيل إنزال الغائب مترلة
المخاطب، وهو كثير في الشعر العربي^١.

لقد أجمنا سابقاً الأطر التي وردت فيها تراكيب كل من بابي التحذير والإغراء،
وإليك تفصيل المسائل والأحكام المتعلقة بكل واحدة منها:

يعد التحذير بـ(إيّا) الإطار الرئيس في التحذير، وهو الإطار الذي يمثل
الموضوع الأساس الذي شغل نصيباً وافراً من اهتمام النحاة العرب، فاختلقت آراؤهم
فيه، وهو اختلاف نابع من الاعتماد على المبنى بمعزل عن الدلالة في توجيه الجملة مع
(إيّاك).

فقد ربط النحاة في (إيّاك) بين: التحذير بـ(إيّاك) وتأويلها عندهم: باعدْ أو نحْ
أو اتقِ... الخ، وضمير النصب المنفصل (إيّاك). فحُكِمَ عليها في باب التحذير بالمضمر
المنصوب على المفعولية^٢، ومن ثمّ جاء البحث لها عن عامل محذوف وقعت مفعولاً به
له، يقول ابن يعيش: "فمن ذلك قولهم: إيّاك والأسد، فإيّاك اسم مضمر منصوب
الموضع والناصب له فعل مضمر، وتقديره: إيّاك باعدْ وإيّاك نحْ وما أشبه ذلك"^٣.
ويقول ابن عصفور: "فأما إيّاك فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره"^٤. ولما كان

١ إن الشعر الجاهلي يخجل بمراسم يتميز بها، كالوقوف على الأطلال، ومناجاة الغائب من الأصحاب، كما فعل
امرؤ القيس عندما تخيل أنه يخاطب صاحبه، حين يقول:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فقد جعل من خيال ذاته، كما هو في رأي بعض النقاد، صاحبين يشاركانه البكاء على أطلال محبوبته
كانت بالأمس عامرة تركض محبوبته في عرصاتها وقيعاتها، وتوقد النار بين الأناني وتحت القدر، فأصبحت أترا
بعد عين خاوية خالية من كل مؤنس. كما أننا كثيراً ما نجد في الشعر العربي أو في التراث اللغوي من ينسادي
حبيباً أو صديقاً فيتخيل أنه يجب نداءه، مع أنه بعيد غائب عنه. وعلى هذا يمكن تبرير تحذير الغائب في اللغة.

٢ ينظر: اللباب ٤٦٣/١، شرح المفصل ٢٥/٢، شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤١٠/٢.

٣ شرح المفصل ٢٥/٢.

٤ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤١٠/٢.

عامل النصب محذوفاً، عللوا سبب حذفه، يقول سيوييه: "وحذفوا الفعل من إِيَاك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل"^١. ويقول الأزهرى: "لما كثر التحذير بلفظ (إِيَا)، جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل"^٢. ووفقاً لما تتضمنه هذه النصوص من آراء تؤيد توجيه (إِيَاك) في التحذير على الوجه الذي يقتضيه الضمير المنفصل للنصب (إِيَاك)، نرى أهمية دراسة هذه المسألة للأسباب الآتية:

أولاً: إن الاعتماد على المشابهة الشكلية أو الصرفية أو اللفظية في تصنيف الأبواب، ينبع من إغفال الدلالة التي تؤديها اللفظة في التركيب، مما يترتب عليه وضع الكلمة في باب لا يمثل دلالتها^٣، أو ربما يؤدي إلى اللبس في المصطلحات العلمية عند إدخال باب نحوي في باب نحوي آخر، وقد ناقشنا مثل هذا التداخل بين الاختصاص والنداء^٤. وقد تنبه عدد من علماء اللغة المعاصرين إلى هذا الخلط في التسمية النابع عن التشابه في المبنى الصرفي، يقول: Bohumil Trnka: "إن المكونات التركيبية لأي تركيب جملي يمكن أن تختلف وفقاً للاعتبارات الصرفية أو النحوية، ولكن المفترض ألا يحصل خلط بين تسمياتها في مستويات تحليلها حتى في ما يسمى بالكلمة الجملة، إذ يجب أن تدرس في إطار أكبر من إطار دراستها كمفردة صرفية"^٥. ولعل هذا ما نادى به خليل عماد لضرورة تحقيق الاتساق الدلالي مع التضام النحوي في النص، عن طريق تضافر عدة عناصر تحقق السبك في النص وتجلي الدلالة من غير لبس في

١ الكتاب ٢٧٤/١.

٢ شرح التصريح ١٩٢/٢.

٣ وسبق لنا - في باب التعجب - بيان الآثار الدلالية الناجمة عن ذلك، كما في توجيه دلالة جملة التعجب (ما أجمل السماء!)، تارة على الاستفهام وأخرى على النفي، بتنوع المعاني التي تدل عليها (ما) باختلاف التراكيب التي ترد فيها.

٤ ينظر باب الاختصاص، الفصل الأول.

5 - Selected Papers in structural linguistics - Bohumil Trnka p.334.

التركيب، أو أنها تحقق معنى الترابط النصي للمورفيمات في سياق جملي يرتبط بسياق نصي أوسع منه، وبخاصة إذا كان المجال يحتمل تعدد معاني المورفيمات في التركيب الواحد كما يبدو في هذا الباب^١.

ويبدو من المفيد أن نذكر هنا بأن نشأة النحو نشأة تعليمية، كانت سبباً في اتسام الدراسات اللغوية العربية بسمّة التوجه إلى المبنى، فحاء تصنيف الأبواب على أساس المباني المفردة، وليس على أساس النظر إلى الجمل ودلالة التراكيب مرتبطة بمبانيها. لذا، فقد حكموا على (إِيَّاكَ) في باب التحذير، بالنصب على المفعولية قياساً على ضمير النصب المنفصل (إِيَّاكَ)؛ وذلك للمشابهة الصرفية بينهما ليس غير.

ثانياً: صرح جمهور النحاة بأن لفظة (إِيَّاكَ) بدل من الفعل، يقول سيبويه: "فصار بدلاً من الفعل"^٢. وجعلوا ذلك علة لحذف الفعل، يقول ابن عصفور: "وإنما لم يظهر الفعل لأن (إِيَّاكَ) تنزل منزله، وتحمل الضمير كما يتحملة الفعل"^٣.

ولما كانت (إِيَّاكَ) في باب التحذير بدلاً من الفعل لأن معناها كما يقول الميرد: "إنما هو: احذر، واتق، ونحو ذلك"^٤، فإن القول بأنها في باب التحذير ضمير نصب منفصل فيه نظر؛ لأن ضمير النصب المنفصل (إِيَّاكَ) ضميرٌ دال على الذات كدلالة الضمير في قولنا: (نعبدك)، ولا يتحمل ضميراً كما يتحملة الفعل أو ما يقوم مقامه، ولما كان المفعول وهو الضمير (الكاف) موضع عناية، فقد انفصل عن الفعل فتقدم عليه؛ أي: (إياك نعبد). وعليه، فإن الحكم على (إِيَّاكَ) في التحذير بأنها ضمير نصب منفصل ينافي الدلالة الكامنة في كل لفظة منهما، فضلاً عن أننا لم نعثر على مذهب

١ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي - ص ١١، ١٢.

٢ الكتاب ١/٢٧٤، وينظر: المقتضب ٣/٢١٢، والأصول ٢/٢٥٠.

٣ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٢/٤١٠.

٤ المقتضب ٣/٢١٢.

نحوي يشير فيه صاحبه إلى أن (إياك) - الضمير المنفصل - يدل على معنى الأمر أو التحذير.

ثالثاً: إن الضمير المنفصل (إِيَّاكَ) كان موضع خلاف عند النحاة، فتعددت مذاهبهم واختلفت آراؤهم في موضع الضمير منه، وإليك بجملة ما ذهبوا إليه:

ذهب سيبويه إلى أن (إِيَّا) هو الضمير، والكاف حرف خطاب لا محل له، قال: "اعلم أن علامة المضمرين المنصوين إيَّا"^١. وقال في موضع آخر: "فجاز (أنت) هاهنا للفاعل كما جاز (إيا) للمفعول، لأن (إيا) و(أنت) علامتا الإضمار"^٢. وهذا رأي البصريين^٣ ونُسب إلى الأخفش^٤، والفراسي^٥، والزمخشري^٦، وابن يعيش^٧. واحتجوا بأن الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد، فوجب أن تكون (إِيَّا) هي الضمير^٨، وبأنه اسم مضمرة لا اسم مظهر، إذ إنه لو لم يكن مضمراً لما لزم النصب لأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما يلزم النصب إلا الظروف والمصادر غير المتمكنة^٩.

١ الكتاب ٢/٣٥٥.

٢ السابق ٢/٣٥٩.

٣ ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٥.

٤ ينظر: شرح المفصل ٣/٩٨، ارتشاف الضرب ١/٤٧٤، والجمع ١/٢١٢.

٥ السابق.

٦ ينظر: المفصل - ص ١٥٦.

٧ ينظر: شرح المفصل ٣/٩٨.

٨ ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٥.

٩ ينظر: شرح المفصل ٣/٩٨.

وقد رد بعض النحاة على رأي سيويوه بأن (إيّا) لا تدل على متكلم أو مخاطب أو غائب ولا تعود على شيء، كما أنه لا يتبدل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير. فأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة.^١

وذهب الفراء، وجمهور الكوفيين، وأخذ به بعض البصريين، كابن كيسان وتابعهم أبو حيان، في أن الضمير هو (الكاف)، و(إيّا) عماد ودعامة تعتمد عليها اللواحق.^٢

وذهب الخليل فيما نسبه إليه صاحب الإنصاف، أنه حكى أن (إيّاك) اسم مظهر ناب مناب المضمرة^٣، ورأى العكبري أن رواية الخليل: (إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيّا الشواب) تدل على أن رأي الخليل في إيّاك أن كليهما مضمرة، ولكن الأول أشبه المظهر لكثرة حروفه^٤، وهذه الرواية شاذة لا يحتج بها عند النحاة^٥.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن (إيّاك) بكاملها اسم مضمرة^٦، ونسب هذا الرأي لابن كيسان^٧، ورد النحاة "أنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره فيكون تارة كافاً وتارة ياء وتارة هاء نحو قولك: إيّاك وإيّاي وإيّاه"^٨.

١ ينظر: شرح التصريح ١/١٠٣، ورفض المباني - تحقيق: أحمد الخراط - ص ١٣٩.

٢ ينظر: اللباب ١/٤٨٠، الإنصاف ٢/٦٩٥، شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٥، ارتشاف الضرب ١/٤٧٤،

شرح التصريح ١/١٠٣.

٣ ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٥.

٤ ينظر: اللباب ١/٤٧٩.

٥ ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٥، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٨، ارتشاف الضرب ٢/٢٨١.

٦ ينظر: شرح الكافية ٢/٤٢٥، ارتشاف الضرب ١/٤٧٤، الجمع ١/٢١٢.

٧ ينظر: شرح المفصل ٣/١٠٠.

٨ المصدر السابق.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن (إِيَّأ) اسم ظاهر والكاف ضمير أضيف إلى الاسم^١.

وذكر صاحب الإنصاف أن المبرد ذهب إلى أن (إِيَّأ) اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره^٢.

وذكر المالقي أن من النحاة من ذهب إلى أن (إِيَّأ) تأنيث (أي) التي في النداء، ووجه المشاهدة بينهما أن (أي) وصلة في النداء، و(إِيَّأ) دعامة أو صلة للضمير الذي هو الكاف، وهذا ضعيف لعدم اطراده في غير هذا الباب^٣.

تلك هي أبرز الآراء التي قيلت في الضمير المنفصل (إِيَّأ)، وهي آراء تبرز جانباً من الخلاف النحوي في الضمير وتبين أن الضمير المنفصل (إِيَّأ) لم يكن موضع اتفاق بين النحاة. ولعل هذا الاختلاف كان سبباً في عدم الوصول إلى تحديد بـين يوضح كنه (إِيَّأ) في التحذير من حيث دلالتها أو معناها، أو بعبارة أخرى التصنيف النحوي الذي تقتضيه.

رابعاً: حَمَل النحاة لفظة (إِيَّأ) معنى فعل الأمر، لذا أوجبوا حذف الفعل معها، فكان تقديرهم لقول القائل: إِيَّأ والأسد، أَحذرك الأسد، فحذف الفعل والضمير المستتر معه، وبقي الضمير المتصل المنصوب على المفعولية منفصلاً لحذف فعله، ولما كان معنى (إِيَّأ) إنما هو: احذر، واتق، ونحو ذلك، جعل النحاة فيه ضمير رفع، وهو ضمير الفاعلية الذي في الفعل الذي نصبها، يقول ابن السراج: "لأن (إِيَّأ) بدل من الفعل، وذلك الفعل لا بد له من ضمير الفاعل المأمور"^٥.

١ ينظر: المصدر السابق.

٢ ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٥.

٣ ينظر: رصف المباني ص ١٣٩.

٤ المقتضب ٣/٢١١ (بتصرف).

٥ الأصول ٢/٢٥٠.

وعلى هذا التحريج، يكون في قولك: **إِيَّاكَ وَالشَّرَّ**، ضميران: أحدهما منصوب وهو **(إِيَّاكَ)**، والآخر مرفوع وهو المستتر في **(إِيَّاكَ)**، لقيامه مقام الفعل، وقد جرى تأكيد كل منهما، على الحال المقرر في غير هذا الباب^١، فتقول في تأكيد الضمير المنصوب: **إِيَّاكَ نَفْسُكَ وَالشَّرَّ**، وإِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ وَالشَّرَّ. فكلاهما جائز بغير لزوم إضمار (أنت). وتقول في تأكيد الضمير المستتر المرفوع: **إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ وَالشَّرَّ**، ولا تقول: **إِيَّاكَ نَفْسُكَ وَالشَّرَّ**، بغير إضمار (أنت) فيها^٢.

وعلى ضوء مسألة تأكيد ضميري **(إِيَّاكَ)** في جملة التحذير، على النحو الذي فصلنا، على مذهب من يحملها على القيام مقام الفعل، في ما يفهم من قول سيبويه ومن تبعه من النحاة، على حد قوله: "ولكنهم حذفوا [أي الفعل] لأنه [أي إياك] وما يسد مسدها في التحذير] صار بمتزلة أفعل، ودخول الزم وعليك على أفعل محال"^٣. نرى أن معاملتها معاملة الفعل في العمل بالضمير الفاعل وكيفية توكيده، يحتاج إلى مناقشة من جوانب، هي:

١. ذهب النحاة إلى أن **(إِيَّاكَ)** بمتزلة فعل الأمر، يقول الميرد: "ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر؛ لأن الأمر كله لا يكون إلا بفعل"^٤. وهذا يقتضي فيما نرى إخراج هذه اللفظة من إطار الفعل أو القيام مقامه، فلو كانت لفظة **(إِيَّاكَ)** فعلاً لما التزمت الدلالة على الأمر فحسب، ولجاز التعبير بها عن الماضي والمضارع.

٢. الفعل ما دل على حدث وزمن، وفقاً لما حدّه النحاة، ولفظة **(إِيَّاكَ)** لا دلالة فيها على أيّ منهما، ولم يقل أحد من النحاة بذلك.

١ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد - ٥٧٣/٢.

٢ ينظر: الكتاب ٢٧٧/١، المقتضب ٢١٢/٣، الأصول ٢٥٠/٢، الارتشاف ٢٨٢/٢.

٣ الكتاب ٢٧٦/١.

٤ المقتضب ٢١٢/٣.

٣. لو كانت (إِيَّاكَ) فعلاً لما كان ثمة وجه لتوكيد ضمير الرفع المستتر فيها بكلمة (نفسك) المحرورة في الوجه الذي قبله الخليل في ما ورد عنه في قوله: "لو أن رجلاً قال: إِيَّاكَ نَفْسِكَ، لم أعتفقه؛ لأن هذه الكاف محرورة"^١.

٤. إن القول بأن معنى (إِيَّاكَ) إنما هو: إحذر، واتق. وأن تأويل قولك: إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ؛ اتقِ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ، لا يعني بالضرورة أن تأخذ اللفظة أحكام الكلمة التي تؤدي دلالتها. فتقول في توكيد ضمير الرفع في (إِيَّاكَ): إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ وَالشَّرُّ، على نحو ما تقول: احذر أنت الشر؛ لأن ذلك يؤدي إلى تساوي المفسر والمفسر حكماً ودلالة وبناء، فتعادل كلمة (إِيَّاكَ) مع كلمة (احذر) مبنى ومعنى، ولم يقل أحد بذلك.

٥. ذهب جمهور النحاة إلى أن (إِيَّاكَ) في التحذير اسم مضمير منصوب الموقع بفعل مضمير تقديره: قِ أو احذر...، كما نقلنا عنهم، ثم جعلوا (إِيَّاكَ) تسد مسد الفعل، واضمروا فيها فاعلاً مستتراً، فأدى ذلك إلى أن يعمل فعل في فعل، ولا يجوز هذا في اللغة.

ومن جهة أخرى، فإن القول بأن (إِيَّاكَ) في التحذير ضمير نصب منفصل، قولٌ يحتاج إلى مناقشة كما يلي:

١. جمع النحاة في لفظة (إِيَّاكَ) بين حدين مختلفين من حدود الكلم، أحدهما الفعلية، إذ جعلوا (إِيَّاكَ) تقوم مقام الفعل فاضمروا فيه فاعله. والثاني الاسمية، فجعلوها ضميراً منفصلاً في موقع المفعول به لفعل محذوف. فكأنهم بذلك جمعوا في (إِيَّاكَ) بين الاسمية والفعلية، وهذا غير جائز في اللغة، كما يقول الأصوليون^٢، إذ إن لكلٍ منهما حدّاً يختلف عن حد الآخر.

١ الكتاب ١/٢٧٩.

٢ ينظر: الإنصاف ١/٣٧٧.

٢. إذا كانت (إِيَّاكَ) تقوم مقام الفعل وفيها فاعل مستتر، وهي عند الجمهور مفعول به، فإن ذلك يؤدي إلى أن يعمل الشيء في نفسه وهذا محال، كما يقول الأصوليون^١.

٣. إن لفظة (إِيَّاكَ) في التحذير، لا تعد ضمير نصب؛ أي ليست اسماً؛ لأنها لو كانت ضمير نصب منفصلاً لما جاز بوجه أن يقال: إِيَّاكَ أنت. إذ يؤدي ذلك إلى تأكيد ضمير النصب بضمير الرفع، ولا يجوز ذلك في اللغة.

ولا تعد اسماً لسبب آخر، وذلك لأن القول بأن فيها فاعلاً مستتراً يؤدي إلى القول بعملها، والأصل في الأسماء ألا تعمل، كما يقول الأصوليون^٢.

مما عرضنا سابقاً، نرى أن لفظة (إِيَّاكَ) بحاجة إلى دراسة على ضوء ما قدمنا من حجج، ليسلم لها الحد الذي يوافقها دلالة وتركيباً وفقاً للتركيب الذي ترد فيه. ولنا فيها وجهة نظر انفصلها في فصل قادم من هذا الباب، إن شاء الله.

وننتقل من هذا إلى عرض وجهة النظر في اختلاف النحاة في جملة التحذير بغير واو العطف، كما في قولهم: إِيَّاكَ الأسد، فقد عدوا الجملة مع الواو، مثل: إِيَّاكَ والأسد، أصلاً لها، ولما خرجت الجملة عن أصلها المفترض، أخذ بمبدأ التأويل لإخراج الجملة على الوجه الذي ترتضيه القواعد، وإذا ما خالفت تلك القواعد مسموعاً عن العرب، حُكِمَ عليه بالشذوذ والتأويل ليناسب القواعد، ولعله لو أخذ بهذه اللغة عند وضع القاعدة النحوية لكان فيه مندوحة تجنب الحكم بالتأويل والتقدير، يقول موسى العبيدان في هذا الصدد: "وحصر النحاة لقواعد النحو المستنبطة في عدد سبع من لغات العرب وعدم التفاهم إلى لغات القبائل الأخرى نتج عنه بعض الاضطراب في قواعدهم

١ ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٤.

٢ ينظر: الإنصاف ١/٤٧.

أدى بهم إلى التمثل والتكلف والتأويل والتعليل في الإعراب ... وإذا لم تكن الكلمة المعربة واقعة في دائرة اللغات المتعارف عليها بينهم فيلجأ إلى التقدير والتخريج حتى تخضع هذه الكلمة لقواعدهم. ولو اعترفوا بهذه اللغة التي جاءت الكلمة عليها لأراحوا أنفسهم من عناء التمثل والتكلف والتقدير البعيدة^١.

وقد جَوَّز النحاة في هذه المسألة حذف العاطف على أحد خيارات ثلاثة:

أحدها، الجر بمن، يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إِيَّاكَ زَيْدًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقول: من الجدارِ أو والجدار"^٢.

والثاني: صيغة (أن تفعل)^٣، يقول المبرد: "وأما قوله: إِيَّاكَ أن تقرب الأسد فحيد"^٤.

والثالث: "لا يحذف العاطف بعد إِيَّا، إلا والمخذور منصوب بإضمار ناصب آخر، نحو: إِيَّاكَ الشرُّ، فليس الشر منصوباً بإِيَّاكَ بل يعامل آخر"^٥. وقد ذهب ابن عصفور إلى جواز إضمار الفعل لا وجوب الإضمار عند العطف، يقول: "لو كان في الكلام لجاز إظهار الفعل"^٦. واختار أبو البقاء العكبري تقدير فعل يتعدى إلى اثنين،

١ في نحو القرآن والقراءات - ص ٣٠. ولنا في القول الذي أورده المؤلف عن لغات القبائل السبع المعتمدة في تقعيد القواعد رأي، فضلاً عن أن المؤلف قد أورد رأيه بعبارة لا تخلو من القسوة في الألفاظ، وقد استندنا في دراستنا إلى دراسة شواهد سيبويه وأقوال النحاة فيها، وقد كانت الدراسة بإشراف د. خليل عمارية، وتنتشر في مقالة في مجلة كلية الآداب في جامعة صنعاء.

٢ الكتاب ٢٧٩/١.

٣ ينظر السابق.

٤ المقتضب ٢١٣/٣، وينظر: الأصول ٢٥٠/٢، التعليق ١٨٠/١، شرح الكافية ٤٨٣/١، الارتشاف ٢٨٢/٢، المساعد ٥٧٢/٢.

٥ المساعد ٥٧٢/٢.

٦ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤١١/٢.

فتقدير: إِيَّاكَ الشَّرَّ: حَتَّبَ نَفْسَكَ الشَّرَّ^١. وقد تبعه ابن الناطم في ذلك^٢. وأجاز الأزهري تقدير (مِنْ) على رأي ابن الناطم وأبي البقاء، والتقدير في: إِيَّاكَ الأَسَدَ، على ما ذهبوا؛ أَحذَرُكَ مِنَ الأَسَدِ، فحذف أَحذَرُ وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله، وحذفت (مِنْ)^٣.

وقد ورد سماع يؤيد تلك الظاهرة اللغوية، وهو قول الشاعر:

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَاءٌ وللشَّرِّ جَالِبٌ^٤

وقد قال سيويه في تخريج البيت: "إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت... كأنه قال: إِيَّاكَ، ثم أضمر بعد إِيَّاكَ فعلاً آخر، فقال: اتقِ المِرَاءَ"^٥. أما الرضي فقد خرَّج البيت تارة على منهج سيويه بتقدير فعل آخر، وأخرى على منهج أكثر تكلفاً، فجعل (المِرَاءَ) مصدراً بمعنى: أن تماري^٦. ونرى أنه تقدير تأباه دلالة الجملة وسياق البيت.

١ ينظر: اللباب ١/٤٦٣.

٢ ينظر: شرح التصريح ٢/١٩٣.

٣ ينظر: شرح التصريح ٢/١٩٣.

٤ البيت من شواهد سيويه، يقول الأعلام الشتتمري: "الشاهد في نصب (المِرَاءَ) بعد (إِيَّاكَ) على إسقاط حرف العطف ضرورة، والمعروف في الكلام إِيَّاكَ والمِرَاءَ، وإِيَّاكَ والأَسَدَ. ولا يجوز إِيَّاكَ الأَسَدَ على ما بينه سيويه. ويجوز أن يكون (المِرَاءَ) منصوباً بإضمار فعل دلَّ عليه (إِيَّاكَ) كأنه قال: إِيَّاكَ تَحْتَبُّ المِرَاءَ، فلا تكون فيه ضرورة على هذا. ويجوز أن يكون مفعولاً له محذوفاً فيه حرف الجر تشبيهاً (بأن) وما عملت فيه... فكانه قال: إِيَّاكَ أعطَ أن تماري، ثم وضع المِرَاءَ موضعه. والمِرَاءُ: المخالفة والملاحة فيه". تحصل عين الذهب-الأعلم الشتتمري- تحقيق: زهير سلطان-مؤسسة الرسالة: بيروت-ط. (٣) ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م-ص ١٩٠. وينظر: شرح أبيات سيويه-النحاس-تحقيق: زهير غازي-عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: بيروت-ط. (١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م-ص ٩١.

٥ الكتاب ١/٢٧٩. وينظر: المقتضب ٣/٢١٣، الأصول ٢/٢٥٠، التعليق ١/١٨١، اللباب ١/٤٦٣.

٦ ينظر: شرح الكافية ١/٤٨٤.

يتضح مما سبق، أن التأويلات والتقديرات التي رصدها النحاة في جملة التحذير محذوفة العاطف، لا تخلو مما يُخرج الجملة عن مضمونها الذي أنشئت له، ولقد فطن بعض النحاة إلى ذلك لولا افتراض الأصل الذي قننوه لجملة التحذير، يقول ابن عقيل: "وَحُمِلَ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَعْنَى، بِجَعْلِ الْكَلَامِ حَيْرًا"^١. والذي نراه أبسط من ذلك، إذ إن الجملة (إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ) في بيت الشعر وردت مسموعة عن العرب في إحدى لهجاتهم، فهو بيت منسوب إلى الفضل بن عبدالرحمن القرشي^٢، وقريش من فصحاء العرب، يقول ابن فارس: "أجمع علماءنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالمهم، أن قريشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة..."^٣. ولسنا بصدد التحقيق في مَنْ هو أفصح العرب، إنما الذي يهمنا هنا أن نثبت فصاحة البيت وفصاحة صاحبه. وكون هذا النموذج من التركيب قليلاً في السماع، إذ لم يرد سواه فيما وصلتُ إليه إلا قول العرب: (أَعْوَرَ عَيْنِكَ الْحَجْرَ) أي: والحجرُ، فإن ذلك لا يمنع أن نعدّه إطاراً آخر من أطر تراكيب التحذير، فضلاً عن أن هناك من النحاة من أجاز هذا التركيب بلا شرط في الشعر، وهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي^٤، وقد أخذ العكبري بهذا الرأي، فجعل المحذّر منه منصوباً بفعل متعدّد لاثنين، فالناصب لـ(إِيَّاكَ) هو الناصب للمحذّر منه^٥، ومعنى ذلك أنه أجاز هذا التركيب، وجعله جملة واحدة.

ومما هو واضح أيضاً، أن التقديرات والتأويلات التي علل النحاة بها جملة التحذير في هذه المسألة، ترتبط بقضية العمل والعامل النحوي، فكان الهدف في

١ المساعد ٥٧٢/٢، وينظر: شرح التصريح ١٩٣/٢.

٢ ينظر: خزنة الأدب ٦٤/٣.

٣ الصاحي في فقه اللغة - ص ٣٣.

٤ ينظر: المساعد ٥٧١/٢، والجمع ٢٦/٣.

٥ ينظر: الكتاب ٢٧٩/١.

٦ ينظر: اللباب ٤٦٣/١.

التركيب كله الحركة الإعرابية وتسويغ ورودها، لذا فإن النحاة قد نصّوا على أن الواو في هذا الباب لازمة لتسويغ حركة الفتحة على الكلمة التي بعدها لتكون معطوفة على الكلمة المنصوبة قبلها، فأدّى تبرير الحركة الإعرابية على ضوء العامل، إلى صرف النحاة عن المعنى إلى المبنى، وتطبيق القاعدة مع إغفال دلالة الحركة الإعرابية التي تؤدّيها على الكلمة في التركيب الجملي "في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنها رمز لتغيير في المعنى وليست بأثر"^١.

ولما كانت الحركة الإعرابية وتسويغها هي الهدف الذي يسعى إليه المتكلم عند إنشاء التركيب الجملي، والمحلل عند تحليل الجمل والتراكيب، فقد اهتم النحاة بتسويغ وجودها على الكلمة وفقاً لنظرية العامل التي كانت عندهم أصلاً لغرض تعليمي يهدف إلى استقامة اللسان في النطق واقتفاء آثار العرب في كلامهم، فاختلقت مذاهبهم في حكم حذفه وموضع تقديره باختلاف الأطر التي وردت في الباب، وإليك صور خلاف النحاة في العامل في هذا الباب:

١. الخلاف في موضع تقدير عامل نصب (إِيَّاكَ).
٢. الخلاف في عامل نصب الاسم المحذّر منه أو المُغْرَى به المعطوف.
٣. الخلاف في عامل نصب الاسم المحذّر منه أو المُغْرَى به المكرر.
٤. الخلاف في وجوب أو جواز حذف عامل المحذّر منه أو المُغْرَى به المكرر والمعطوف.

ونثبت هنا شيئاً من تفصيل آرائهم في هذه المسائل:

١ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٥٩.

مسألة الخلاف الأولى)) اقترنت لفظة (إِيَّاكَ) في التحذير عند النحاة بصورة ضمير النصب المنفصل، كما بينا، فحكموا بأنها في حالة النصب، ولما لم يكن ثمة عامل يعمل فيها النصب، قدروا فعلاً متعدياً وجعلوه واجب الحذف، لتبرير وضع الكلمة في أم الباب من المنصوبات، فنصبوها على المفعولية. وقد اشترط النحاة في الفعل المقدّر أن يكون فعل أمر يليق بالحال، مثل: اتق، وابعُد، ونحّ، وحلّ، ودعّ، وما أشبه ذلك.^١ إلا أنهم اختلفوا في موضع الفعل المقدّر مع (إِيَّاكَ)، فقدره سيبويه بعد (إِيَّاكَ)، يقول: "كأنك قلت: إِيَّاكَ نحّ، وإِيَّاكَ باعد، وإِيَّاكَ اتق، وما أشبه ذا"^٢. ويعلل الأنباري سبب تقدير الفعل بعد (إِيَّاكَ) لا قبله، فيقول: "لأن (إِيَّاكَ) ضمير المنصوب المنفصل، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله، لأنك لو أتيت به قبله لم يجوز أن تأتي به بلفظه، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل، وهو الكاف، ألا ترى أنك لو قلت: (ضربت إِيَّاكَ) لم يجوز؛ لأنك تقدر على أن تقول: (ضربتك)"^٣. كما يعلل الأزهري تقدير الفعل بعد (إِيَّاكَ) لا قبله، فيقول: "يجب تقديره بعد إِيَّاكَ، والأصل إِيَّاكَ أحذر؛ لأنه لو قدر قبله لاتصل به فقيّل: أحذرك، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها"^٤.

وذهب المتأخرون من النحاة إلى تقدير الفعل قبل (إِيَّاكَ)، معتمدين على منهج التطويل وتكلف التقدير، يقول الأشموني: "والأصل: احذر تلاقي نفسك والشر، ثم

١ الجمع ٢٥/٣ - بتصرف.

٢ الكتاب ٢٧٣/١.

٣ أسرار العربية ص ١٦٩.

٤ شرح التصريح ١٩٢/٢، وينظر: التعليقة ١٧٩/١، شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - ٤١٠/٢، والمساعد

٥٧٠/٢، والجمع ٢٧/٣.

حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل^١. ويعلل الصبان منهج أستاذه، فيقول: "إن وجوب تقديره - أي الفعل - بعد إِيَّاكَ إنما هو على جعل الأصل إِيَّاكَ باعِدُ من الأسد والأسد عنك. وأما على جعل الأصل احذر تلاقي نفسك والأسد، وهو ما مشى عليه الشارح والموضح [الاشموني] فلا يجب تقديره بعد إِيَّاكَ لانتفاء المحذور المذكور نظراً إلى أن المفعول في الحقيقة (تلاقي) لا الضمير"^٢. وقد علّق الرضي على هذا الوجه فقال: "وأرى أن هذا الذي ارتكبه [يعني ابن الحاجب] تطويل مستغنى عنه"^٣. وهو قولٌ سديد يدل على أن الرضي قد لمس بُعد هذه التقديرات التي افترضها النحاة عن دلالة المتكلم المنشئ للتحذير، وإن كان ظاهر رأيه يؤيد إضمار فعل في جملة التحذير سيراً على منهج سيبويه ومن تبعه.

مسألة الخلاف الثانية)) اختلف النحاة في مسوغ نصب الاسم بعد الواو في نحو: إِيَّاكَ والأسد، وفي نحو: شأنك والحج. ولهم في ذلك عدة آراء، أهمها:

الأول: يذهب سيبويه، في أحد رأيه، إلى أن في: إِيَّاكَ والأسد، و رأسك والحائط، تحذيراً. و الأهل والولد، إغراء. أن المحذّر منه أو المغرّى به مفعول معه والواو للمعية^٤.

وهو مذهب ابن السراج^٥، كما أنه مذهب ابن يعيش^٦. وهو مذهب ابن عصفور^٧ في (رأسك والحائط) دون المعطوف على (إِيَّاكَ).

١ ينظر: حاشية الصبان ١٨٨/٣.

٢ السابق.

٣ شرح الرضي على الكافية ٤٨٢/١.

٤ ينظر: الكتاب ٢٧٤/١.

٥ ينظر: الأصول ٢٥٠/٢.

٦ ينظر: شرح المفصل ٢٦/٢.

٧ ينظر: شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤١١/٢.

ويجيز المعية كل من: ابن مالك^١، والرضي^٢، وأبو حيان^٣، والأشموني^٤.

الثاني: المشهور أن المحذّر منه معطوف على المحذّر، سواء كان ضميراً كما في: **إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ**، أو اسماً مضافاً إلى الضمير نحو: **رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ**، على التحذير، أو الأهل والولد على الإغراء. فالناصب للمحذّر منه هو الناصب للمحذّر مع وجود العطف، ولا يلزم هنا إلا تقدير فعل واحد، إذ الكلام جملة واحدة^٥، وهو رأي سيبويه^٦، والأنباري^٧. وهو مذهب ابن يعيش^٨ في المعطوف على الضمير خاصة نحو: **(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)**.

ويذهب الأزهري والسيوطي والأشموني إلى أن العطف لا يكون إلا بالواو، يقول السيوطي: "ولا يعطف إلا بالواو لدلالاتها على الجمع وهي للمقارنة في الزمان، بخلاف الفاء، وتُمّ لدلالاتها على التراخي، ولأن المعطوف هنا شبيه بالتأكيد اللفظي، لأن إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، معناه: **إِيَّاكَ أَبْعَدُ مِنَ الشَّرِّ، وَالشَّرِّ مِنْكَ**. والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يكون إلا بالواو"^٩.

-
- ١ ينظر: المساعد ٥٧٦/٢.
 - ٢ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٨٥/١.
 - ٣ ينظر: الارتشاف ٢٨٣/٢.
 - ٤ ينظر: حاشية الصبان ١٩١/٣.
 - ٥ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٨٣/١، والارتشاف ٢٨١/٢، والمساعد ٥٧٠/٢، والجمع ٢٥/٣.
 - ٦ ينظر: الكتاب ٢٧٨/١.
 - ٧ ينظر: أسرار العربية ص ١٦٩.
 - ٨ ينظر: شرح المفصل ٢٥/٢.
 - ٩ الجمع ٢٨/٣. وينظر: المساعد ٥٧٠/٢، شرح التصريح ١٩٥/٢، حاشية الصبان ١٩١/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - ٦٧/٤.

الثالث: وهو مذهب ابن طاهر وابن خروف، في أن الاسم المنصوب بعد الواو في نحو: **إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ**، منصوب بفعل آخر، والكلام جملتان؛ أي: **إِيَّاكَ** باعدُ من الأسد واحذرُ الأسد^١. وينطبق الكلام في هذا المذهب على الاسم المنصوب بعد الواو، نحو قولك: **نَفْسِكَ وَالشَّرَّ** (تحذيراً)، والأهل والولد (إغراء). وابن عصفور يذهب هذا المذهب في **(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ)** خاصة^٢.

الرابع: إن الناصب للمحذَر والمحذَر منه فعل متعد إلى مفعولين، والواو هنا مجرد الدلالة على الجمع، وهو مذهب السيرافي^٣، والعكيزي^٤، وابن الناظم^٥، يقول الخبيصي في الموشح: "وعن السيرافي والأندلسي أن معنى **(إِيَّاكَ وَالْأَسَد)**: **جَنَّبَ نَفْسِكَ الْأَسَدَ، (وَالْأَسَدَ) مَفْعُول تَائِن، والواو للدلالة على معنى الجمع**"^٦.

هذه هي أهم المذاهب التي تبين وجهات النظر المختلفة لدى النحاة في عامل نصب الاسم بعد الواو في جملة التحذير أو الإغراء، وهي في مجموعها قائمة على ضوء نظرية العامل النحوي لمحاولة تسويغ الحركة الإعرابية-الفتحة-على الاسم المنصوب بعد (الواو).

١ ينظر: الارتشاف ٢/٢٨١، والمساعد ٢/٥٧٠، والجمع ٣/٢٥.

٢ ينظر: شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٢/٤١٠.

٣ تم نقل هذا من شريف النجار عن رسالة دكتوراة بعنوان: موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية (من القرن السادس إلى القرن التاسع) دراسة لغوية معاصرة - جامعة صنعاء: اليمن - ١٩٩٩ م - ص ٤١٩ من الرسالة المخطوطة بخط اليد قبل الطبع. وذلك لتعذر الوصول إلى مخطوطة (الموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي - ص ٣٢ - وهو فيما يذكر صورة من مخطوطة بحوزة الأخ محمد صالح الحسني).

٤ ينظر: اللباب ١/٤٦٣.

٥ ينظر: شرح ألفية ابن مالك - أبو عبد الله بن جمال الدين بن مالك - ص ٦٠٧.

٦ تم نقل هذا الاقتباس من رسالة دكتوراة للباحث شريف النجار - سابقة الذكر - ص ٤١٩.

مسألة الخلاف الثالثة) اختلف النحاة في عامل النصب في إطار آخر من أطر التحذير أو الإغراء، وهو قولك: الأسد الأسد، أو الصدق الصدق. ولهم في عامله عدة آراء:

الأول: ما ذهب إليه معظم النحاة بأنه منصوب بفعل مقدر^١، والثاني تكرير له، وهو بمثلة التأكيد^٢، وهو مقدر بـ(احذر) في التحذير، و بـ(الزم) في الإغراء، أو أي فعل مناسب غير هذين الفعلين.

الثاني: أنهما معاً منصوبان بالفعل^٣، ويكون الثاني، على هذا الرأي، مفعولاً به، وليس تأكيداً.

الثالث: أن الاسم الأول نائب عن الفعل والثاني منصوب به على المفعولية، وهذا هو ظاهر رأي ابن يعيش، يقول: "لأن المفعول الأول لما كرر شبه بالفعل، فأغنى عنه وصار بمثلة (إيّاك) النائب عن الفعل، كما كانت المصادر كذلك في قولهم: الحذر الحذر والنجاء النجاء، جعلوا الأول بمثلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل، ويقبح دخول فعل على فعل"^٤. وهو مذهب الأنباري، إذ يقول: "فان قيل: فأبي الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل؛ قيل: أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني لأنه مفعول، فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً"^٥.

١ ينظر: الكتاب ٢٧٥/١، والأصول ٢٥٠/٢.

٢ ينظر: شرح التصريح ١٩٥/٢.

٣ تم نقل هذا من رسالة دكتوراه للباحث شريف النجار - سألقة الذكر - ص ٤١٩. وذلك لتعذر الوصول إلى مخطوطة (المحيط في الأصول والفروع) لابن يعيش الصنعاني، وهي مخطوطة محفوظة في جامعة صنعاء، الجامع الكبير - مكتبة الأوقاف برقم ١٨٣١، ١٨٤٢ (نحو) - ٨٦/٢.

٤ شرح المفصل ٢٩/٢.

٥ أسرار العربية ص ١٦٨.

مسألة الخلاف الرابعة)) اختلف النحاة في حكم إضمار الفعل وجوباً أو جوازاً في المحذّر منه أو المغرّى به المكرر أو المعطوف عليه، على النحو الآتي:

أوجب سيبويه إضمار الفعل في التحذير بـ(إِيَّاكَ)، والتحذير بالعطف^١. إلا أن من يتتبع قول سيبويه يجد أن له رأيين يبدو أن بينهما بعض التباين في التحذير بالتركرار، فتارة يجعل الاسم منصوباً على إضمار فعل مستعمل إظهاره، فيقول: "وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسد الأسد، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنما نهيته أن يقرب الجدارَ المخوفَ المائلَ، أو يقرب الأسدَ، أو يوطئ الصبيَّ. وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: ... لا توطئ الصبيَّ، واحذر الجدارَ، ولا تقرب الأسدَ"^٢. وتارة ينتصب لديه على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، فيقول: "ومما جُعِلَ بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة أَفْعَلْ، ودخول الزم وعليك على أَفْعَلْ محال"^٣.

وقد انتهج ابن السراج منهج سيبويه، فأوجب حذف الفعل مع(إِيَّاكَ)، كما سار على طريقته في حكم التحذير بالتركرار، على ما بينا، إلا أنه اختلف عنه في التحذير بالعطف فأدخله في ضربين من الكلام، كما فعل في التحذير بالتركرار، أحدهما: المضمّر المستعمل إظهاره، يقول: "هذا الباب [ويقصد به المضمّر المستعمل إظهاره] إنما يجوز إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بما تضمّره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضربٍ فتقول: زيداً ورأسه وما أشبه ذلك، تريد: اضرب رأسه. وتقول في النهي: الأسدَ الأسدَ، نهيته أن يقرب

١ ينظر: الكتاب ١/٢٧٣، ٢٧٤.

٢ السابق ١/١٥٣، ٢٥٤.

٣ السابق ١/٢٧٥، ٢٧٦.

الأسد^١. والثاني: من المضمر المتروك إظهاره، يقول: "ومن ذلك: (رأسه والحائط، وشأنك والحج، وامراً ونفسه) فجميع هذا المعطوف إنما يكون بمنزلة (إياك) لا يظهر فيه الفعل ما دام معطوفاً... ومما جعل بدلاً من الفعل: (الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضرباً ضرباً، انتصب على (الزم)، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمعنى (افعل) ودخول (الزم) على (افعل) محال^٢."

وقد خالف الرضي مذهب سيبويه ومن تبعه في جواز إظهار فعل المحذر منه المكرر، فيقول: "وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم، نحو احذر الأسد الأسد، وإياك إياك احذر، نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل،... ومنعه الآخرون وهو الأولي، لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه، ولا تقول إن كل معمول مكرر موجب لحذف عامله^٣". وقد أجمع على وجوب حذف الفعل في الأطر الثلاثة من التحذير عدد كبير من العلماء منهم: المبرد^٤، والفارسي^٥، والأنباري^٦، وابن مالك^٧، والعكبري^٨، وابن يعيش^٩، وابن عصفور^{١٠}، والرضي^{١١}، وأبو حيان^{١٢}،

١ الأصول ٢/٢٤٧.

٢ السابق ٢/٢٥٠.

٣ شرح الكافية ١/٤٨١، ٤٨٢.

٤ ينظر: المقتضب ٣/٢١٥.

٥ ينظر: التعليق ١/١٥١، ١٧٩.

٦ ينظر: أسرار العربية ص ١٦٨.

٧ ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٩.

٨ ينظر: اللباب ١/٤٦٣.

٩ ينظر: شرح المفصل ٢/٢٩، ٢٦، ٢٥.

١٠ ينظر: شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٢/٤١٠، ٤١١.

١١ ينظر: شرح الكافية ١/٤٨٠.

١٢ ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٨٢.

وابن عقيل^١، والأزهري^٢، والسيوطي^٣، والأشموني^٤.

كما أوجبوا^٥ إضمار الفعل في المنصوب على الإغراء في الإطارين الذين جاءا عليه، كما بينا.

ومن يبحث في تراكيب التحذير أو الإغراء، وما وضع من أحكام وقواعد على ضوء نظرية العامل لتسويغ الحركة الإعرابية، يجد أن ذلك يحتاج إلى دراسة ومناقشة؛ للأسباب الآتية:

١. لقد أقام النحاة باب التحذير والإغراء على الإسناد، إذ لا يكون التركيب جملة لدى النحاة إلا إذا قامت أركانه على الإسناد، ولا إسناد إلا في اسم مع اسم، أو في فعل مع اسم^٦، ولما كان الاسم في التحذير أو الإغراء منصوباً ولا أداة تسبقه تعمل فيه النصب، صار قربه من الفعلية أدنى، إذ إن أم باب النصب هي المفعولية. وعليه، فإن المفعول لا بد له من عامل فعلي يعمل فيه النصب، ولما لم يكن هذا موجوداً، فقد أدخلوا التركيب تحت مسمى (باب ما يضم في الفعل). ومن ثمَّ قدَّروا فعلاً مضمراً ملائماً للدلالة الأمر المتمثلة في كل من جملتي التحذير والإغراء، واختلفوا في موضع تقديره مع (أيّاك)، فتارة يجعلونه قبل المنصوب، وأخرى يقدرونه بعدها، كما بينا. فدخلت الجملة في تكلف التقديرات، مع أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة

١ ينظر: المساعد ٥٧١/٢.

٢ ينظر: شرح التصريح ١٩٢/٢.

٣ ينظر: الجمع ٢٤/٣.

٤ ينظر: حاشية الصبان ١٨٨/٣.

٥ ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٧٩/٣، شرح الرضي على الكافية ٤٨٥/١، المساعد ٥٧٤/٢، شرح التصريح

١٩٥/٢، الجمع ٢٨/٣، حاشية الصبان ١٩٢/٣.

٦ ينظر ما كتبناه في (الإسناد في الجملة العربية) في تمهيد هذا البحث.

إليه^١، إذ إن التقدير كما يقول أحمد مكّي الأنصاري: "يفسده ولا يصلح شيئاً فيه... وكان من الخليقة ألا نقبل كل تأويل أو تقدير"^٢، بل التقدير ومحاولة تأويل الجملة كما يقول G.p. Baker: "يمكن أن يعد نوعاً من الحشو، بل ليست له القدرة على الوصول إلى المعنى الحقيقي الداخلي في الجملة"^٣. فخرجت الجملة بهذا التقدير عن حقيقة المعنى الذي ينشئه المتكلم المفصح عن دلالة مراده، محذراً كان أم مغرياً. ولو نظر النحاة إلى الجملة خارج نطاق الاسناد، مع الاعتداد بالدلالة في تحليل المعاني التي تفيدها جملة هذا الباب، ودلالة المتكلم في سياق الإفصاح عن مراده، لما كان ثمة وجه للتقدير، أو التأويل^٤.

٢. إن القول بوجود فعل في الجملة لا يثبت؛ لأن النحاة قد اعتمدوا على المباني المفردة بمعزل عن الدلالة في إصدار الحكم، فحكموا على أن (إِيَّاكَ) في جملة التحذير هي (إِيَّاكَ) الضمير، ومن ثم جعلوا تلك الصيغة-إِيَّاكَ-علة لوجوب حذف الفعل معها، "لأنها لا تكون إلا في موضع نصب، لأنها ضمير المنصوب المنفصل، فصارت بنية لفظه تدل على كونه مفعولاً، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل، بخلاف غيره من الأسماء، فإنه يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، إذ ليس في بنية لفظه ما يدل على كونه مفعولاً، فاستعملوا معه لفظ الفعل"^٥. فكأنهم على هذا يقيسون جملة: (إِيَّاكَ الشَّرُّ) بقوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)، وهو قياس فاسد؛ إذ ليس من علة جامعة بين المقيس والمقيس عليه ومن ثم فلا حكم. ولقد تناولنا هذه المسألة سابقاً، إلا أن الحاجة ماسة إلى التذكير بها هنا.

١ ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣٠٣.

٢ نظرية النحو القرآني- مكّي الأنصاري- دار القبلة للثقافة الإسلامية - ط.١، ١٤٠٥هـ - ص٦٣.

3 Language Sense and Nonsense -p.9.

٤ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عميره - ص١٤٦، ١٤٧، ١٥٦.

٥ أسرار العربية ص ١٧٠.

٣. إن القول بالفعلية في جملة التحذير أو الإغراء، لا يثبت من وجه آخر، إذ إن النحاة قد اختلفوا فيما بينهم في حكم تقدير الفعل جوازاً أو وجوباً، والجملة، فيما نرى، لا تحتمل القول بالحذف الواجب أو الجائز، فضلاً عن احتمال تقدير فعل وفقاً لقول النحاة أنفسهم، يقول أبو حيان: "كلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار".^١ فالقائلون بجواز حذف الفعل في التكرار أو العطف يُردُّ رأيهم هذا بما ورد عن العرب، فلا نجد في ما ورد عنهم أنهم قالوا: الزم الحذرَ الحذرَ، أو غيرها مما قدَّره النحاة، علاوة على أن الدلالة، وهي الغاية من كل تركيب لغوي، لا تتحقق متساوية بين التركيب (الحذرَ الحذرَ)، وتفسيره، أو بعبارة أخرى بين الإفصاح عن معنى الانفعال بالتحذير عن أمرٍ ما أو الإغراء به، وبمجرد الطلب بقصد إنشاء الأمر، يقول H.A. Gleason: "إننا عندما نقابل بين تركيبين فيقال بأتهما تماثلان فإن الأمر ليس كذلك من وجهة نظر دلالية، وإنما التماثل من حيث التفسير ليس غير، إذ إن في أحدهما دلالة داخلية تكمن في معاني الألفاظ وعلاقتها ببعضها ولا سبيل لأن يعبر عنه التركيب الآخر".^٢ ويقول مكِّي الأنصاري منكرًا البحث عن تقدير في الجمل، لما فيه من إفساد المعنى الذي يريده المتكلم: "ومن الغريب أننا لسنا بحاجة إلى هذا التأويل أو ذلك التقدير... فالأسلوب جميل، والإعراب سليم، وله نظائر متعددة في القرآن الكريم، وفي غيره من الكلام الفصيح شعراً و نثراً على السواء... فلماذا نلجأ إلى التأويل؟"

لست أدري وإن كنت دارياً أن التعصب المذهبي للقواعد النحوية هو المسئول عن ذلك أولاً وأخيراً"^٣.

١ البحر المحيط ١/٢٨٨.

2 An introduction to descriptive Linguistics- p. 137 .

٣ نظرية النحو القرآني - ص٦٢.

أما القائلون بوجوب حذف الفعل، فمن الواضح أنهم يبحثون في أمر تعليمي ليس غير، وهو تسويغ الحركة الإعرابية (الفتحة) على ضوء نظرية العامل، التي تنص على أن لكل حركة إعرابية مسوغاً يحدثها. ولقد جهد كثير من الباحثين المحدثين في رد فكرة حذف الفعل باعتداده نمطاً من أنماط القواعد المعيارية، يقول عبد الفتاح الحموز: "يعد توهم المحذوفات ونيتها من الجوانب المعيارية التحويلية، وهي مسألة تشيع في النحو العربي في تقديرات النحويين وتأويلاتهم شيوعاً مفرطاً"^١.

٤. إن تفسير جملة التحذير أو الإغراء بتقدير فعل أمر، ينقل الجملة الإنشائية إلى جملة إنشائية أخرى، وذلك يعني التعادل في المعنى بين جملتين إنشائيتين في تركيب واحد، وهذا مما يرفضه العلماء، يقول الرضي: "فالنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت"^٢.

٥. إن الاختصار على الشكل وتسويغ الحركة الإعرابية في هذا الباب بمعزل عن القيمة الدلالية، كان هو السبب في اختلاف مذاهب النحاة في الاسم المنصوب بعد الواو العاطفة، كما بينا، فمنهم من ذهب إلى أن الجملة (إياك والشر، رأسك والسيف) من عطف المفرد، ومن ثم فالاسم المحذّر منصوب على المفعولية، والواو حرف عطف، والاسم بعدهما معطوف عليه منصوب.

ومنهم من جعل الجملة من عطف الجمل، وذلك بتقدير فعل قبل الاسم المحذّر، وتقدير فعل آخر قبل المحذّر منه، والجملة معطوفة على الجملة قبلها، وبذا، فالاسم بعد الواو مفعول به لفعل محذوف.

١ الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر - عبد الفتاح الحموز - دار عمار: عمّان، الأردن -

ط (١) ١٩٩٧م - ص ١٧٩.

٢ شرح الكافية ٤/٢٣٤.

ومنهم من جعل الواو بمعنى (مع)، فأعرب الاسم بعدها مفعولاً معه منصوباً.
كما سوغ بعضهم عند حذف الواو تقدير (من) فأعربوا الاسم المحذّر منه مفعولاً لأجله^١.

ومن المعلوم أن لكل توجيه إعرابي أثره في توجيه دلالة الجملة ومعناها، فانظر إلى التباين الدلالي الذي سيكون لهذه الجملة وفقاً للتوجيهات المتعددة المذكورة في اختلافات النحاة: مفعول به، معطوف عليه، مفعول معه، مفعول لأجله.

٦. إن القول بوجود فعل واجب أو جائز الإضمار لا يستقيم؛ لأن دلالة الجملة مع التقدير لا تؤدي دلالة جملة التحذير أو الإغراء التي يقصدها المتكلم. فالتحذير هو "إلزام المخاطب الاحتراز من أمرٍ مكروه أو ما جرى مجراه، والإغراء إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه"^٢، ومعنى الإلزام يقتضي عبارة موجزة تفي بغاية المتكلم المحذّر أو المغرّي، واستجابة السامع له. وقد تنبه إلى هذه الحكمة بعض النحاة، يقول الرضي: "وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرر، كون تكريره دالاً على مقارنة المحذّر منه للمحذّر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذّر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر"^٣. ويقول في موضع آخر: "وإنما وجب الحذف... لأن القصد أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق"^٤.

وعلى هذا نقول: إن القواعد والأحكام النحوية يجب أن تقوم على ركني المبني والمعنى، ولما كان المعنى في هذا الباب ينتقض مع القول بوجود عامل، فقد اختل ركن

١ ينظر: المساعد ٥٧٢/٢.

٢ ارتشاف الضرب ٢٨٠/٢.

٣ شرح الرضي على الكافية ٤٨٢/١. وينظر: المنتضب ٢١٥/٣.

٤ شرح الكافية ٤٨٣/١.

من ركني الأحكام النحوية، إذ إن "حق كل كلمة في الجملة أن تدرس مباشرة، وأن تركز النظرة عليها لتعرف خصائصها ووظيفتها في سياقها ثم علاقاتها بغيرها من خلال الفهم العام للكلام، فالجملة تعطي كل كلمة معناها، وما أخرى كل كلمة أن تدرس وحدها مستقلة عن عمل أو عامل لمعرفة وظيفتها وشكلها"^١. وبذا فإن القول بوجود عامل قول لا يتفق مع هذا الباب؛ لأن دلالة الجملة لا تؤيده.

٧. إن قَصُر الحركة الإعرابية على فكرة العامل قد أغفل الدلالة التي تؤيدها الحركات الإعرابية، وبخاصة (الفتحة) في هذا الباب، ولا تخفى أهمية الإعراب في الإبانة عن المعاني^٢. فقد أدت الفتحة في هذا الباب دوراً بارزاً في إيضاح دلالة الإفصاح الناجمة عن تأثر المتكلم واستجابة السامع، ولنا في بيان هذا الدور وقمة إيضاح وتفصيل عند تحليل نماذج من النصوص لجمل التحذير أو الإغراء في فصل قادم إن شاء الله.

٨. يمثل الأداء الصوتي أو ما يعبر عنه بالتنغيم وظيفة دلالية هامة مع ما تؤديه الحركة الإعرابية-الفتحة- من دلالة في جملة التحذير أو الإغراء، فبواسطته يتم التفریق بين المعاني^٣، كما "يعد عنصراً رئيساً في التعبير عما في داخل الإنسان من معان، بل ربما يعد المفتاح الحقيقي للكشف عما في التركيب من معنى في بعض الحالات"^٤؛ إذ إن الكلمة إذا نُطِقت بنغمة معينة يكون لها معنى يخالف معناها إذا نُطِقت بنغمة أخرى^٥، كما أنه كما يقول David Crystal: "له أهميته في نقل المعنى الكامن في الجملة،

١ أصول النحو العربي - محمد عيد - ص ٢٣٠.

٢ ينظر: الخصائص ٣٥/١.

3 See: The Melody of Language - p.5 .

4 Function and Context in Linguistic analysis-p.66.

٥ ينظر: (التنغيم في إطار النظام النحوي) - أحمد الغريب - ص ٢٨٦.

والذي قد يؤدي عدداً من المعاني كالاستفهام والتوكيد ...، مما يعد نقطة رئيسية في الدلالة"¹. كما أن دوره واضح في التفريق بين الجمل الإخبارية والإنشائية.

٩. يعدُّ الترتيب أو تنظيم عناصر الجملة على نسق معين لا تتغير عنه، عاملاً بارزاً من عوامل التحليل الدلالي للجملة، وقد نبّه إلى أهميته عدد من علماء اللغة المعاصرين، يقول Bohumil Tmka: "إن من الواضح أن التزام بعض الجمل بترتيب محدد للكلمات في إطارها الجملي يمكن أن يعد من أهم العناصر التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحليل المعنى الكلي للجملة"². ويقول محمد الشرفات: "إن الجمل التي تتبع نظاماً ثابتاً لا يجوز أن تتغير فيه مواقع الكلمات، تؤدي معنى محدداً لا أثر، غالباً، لبعض الكلمات على حركات الكلمات الأخرى في ذلك التركيب"³. وعليه، فإن هذا العنصر يعد من العناصر المعوّل عليها في تمييز جملة التحذير والإغراء، فيتعاوضد مع العوامل الأخرى، التي بيّناها، في تحديد دلالة جمل هذا الباب على مقتضى ميناها.

ولعل من المفيد القول إن الاعتداد بهذه العناصر الدلالية في تحليل تراكيب هذا الباب، يساعد على الاحتفاظ بدلالة الجمل، دون الحاجة إلى القول بالإسناد، أو مقارنة الباب بباب آخر مجرد المشاهدة اللفظية لبعض ألفاظها. وسنفضل القول في هذه العناصر عند تحليل نماذج من النصوص في فصل قادم من هذا الباب.

1 The Melody of Language- p.56

2 Selected Papers in Structural linguistics - p. 348.

3 Case Assignment in Arabic and The GB Case Theory-p.24 .

الفصل الثاني

أسلوبا التحذير والإغراء في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيهما

بعد أن عرضنا آراء اللغويين والنحاة العرب في تركيب جملة التحذير والإغراء، واختلاف أحكامهم في توجيه مباني العناصر التي تتكون منها، والقضايا التي تناولوها عند تحليلهم الأسلوب: كمنظرية العامل والمعمول، ومسألة حكم حذفه، وتسوية الحركة الإعرابية على ضوئه. نرى أن نلقت النظر في هذا الفصل إلى آراء المفسرين عند تفسير بعض آيات القرآن الكريم التي تتضمن آياً من هذين الأسلوبين:

ورد التحذير بالعطف في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^١.

وقد ورد الإغراء في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾^٢.

جاء المعنى في قوله تعالى: (ناقة الله وسقياها) على التحذير، إذ حذر الرسول صالح عليه السلام قومه من عقر الناقة، يقول الرازي في تفسير هذه الآية: "أي أنه أشار لما هموا بعقرها وبلغه ما عزموا عليه، وقال لهم هي (ناقة الله) وآيته الدالة على توحيده وعلى نبوت، فاحذروا أن تقدموا عليها بسوء، واحذروا أيضاً أن تمنعوا من سقياها"^٣. وقد كان لهذه الناقة شرب يوم، وكان لمواشي القوم شرب يوم، فاستضروا بذلك في مواشيهم، وهموا بعقرها. فجاء تحذيرهم بهذه العبارة القرآنية.

١ الشمس: ١٣.

٢ البقرة: ١٣٨.

٣ التفسير الكبير ١٩٦/٣١.

وقد وجه المفسرون إعراب لفظة (ناقة الله) على الوجه الذي ارتضاه النحاة، فجعلوها منصوبة على التحذير بإضمار: احذروا، أو ذروا...، يقول النحاس: "أي احذروا ناقة الله".^١ ويقول الرازي: " بإضمار ذروا عقرها واحذروا سقياها، فلا تمنعوها عنها، ولا تستأثروا بها عليها"^٢. وأوجب أبو حيان إضمار عامله؛ لأنه قد عطف عليها " فصار حكمه بالعطف حكم المكرر"^٣.

أما ابن خالويه فلم يقصر توجيه المعنى على دلالة التحذير، إنما جعل المضمرة تارة على معنى التحذير، فيقدره بـ: احذروا ناقة الله ولا تقتلوها، وأخرى على معنى الإغراء، فيقدره بـ: احفظوا ناقة الله^٤. إلا أنه لا يختلف عن مذهبهم في القول بوجود عامل مضمرة يعمل النصب في الكلمة التي بعده، ليكون سبباً في تسويغها.

من الواضح أن النحاة والمفسرين قد اعتمدوا منهجاً واحداً في تفسير جملة التحذير في هذه الآية وسواها، معتمدين على العامل في تفسير العلاقات النحوية في الجملة، أو بعبارة أخرى في تفسير اختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به هنا فكرة إضمار العامل وجوباً أو جوازاً، ومن ثم عملية تقدير معناه^٥.

١ إعراب القرآن ٢٣٨/٥. وينظر: معاني القرآن- الفراء- ٢٦٨/٣، الكشاف ٢٦٠/٤، الثيبان ١٢٩٠/٢، الجامع لأحكام القرآن ٧٨/٢٠.

٢ التفسير الكبير ١٩٦/٣١.

٣ البحر المحيط ٤٧٦/٨. وينظر: الدر المصون ٥٣٢، ٥٣٣/٦.

٤ ينظر: إعراب ثلاثين سورة- ابن خالويه- عالم الكتب: بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م- ص ١٠٤.

٥ وقد ذهب فريق منهم إلى تقدير المحذوف في الجملة وتأويل المعنى ليتفق مع ما ذهبوا إليه من تقدير، وقد أدى ذلك إلى افتراض قراءات لم ترد، فيقدر الفراء مثلاً محذوفاً في قوله تعالى (ناقة الله)، فيقول: "وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على ضمير: هذه ناقة الله، فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير، ألا ترى أن العرب تقول: هذا العدو هذا العدو فاهربوا، وفيه تحذير... فلو قرأ قارئ بالرفع كان مصيباً" معاني القرآن ٢٦٨/٣.

ولا وجه لما يذهب إليه الفراء؛ لأن تقدير عامل رفع يختلف عن تقدير عامل نصب في الدلالة والتركيب، فضلاً عن أن السياق سياق تحذير، والفتحة على المحذّر منه جزء من دلالاته. علاوة على عدم ورود قراءة بالرفع " ولا يجوز الابتداع في القراءات " كما يقول النحاس. ينظر: إعراب القرآن ٢٣٨/٥.

وإذا نظرنا إلى الدلالة لتسويغ الحركة الإعرابية (الفتحة) في هذا الباب على مقتضاها، لما احتجنا إلى القول بالتقدير أو التأويل الذي يصرف الجملة عن دلالتها التي أنشئت من أجلها. فكلمة (ناقة) وردت في هذه الآية منصوبة لتؤدي معنى آخر غير الذي كانت تؤديه في الجملة مرفوعة. فالعربي عندما كان ينطق الكلمة بالفتحة، لم يكن في ذهنه العامل، إنما كان ينطق الكلمة ويضبطها على الوجه الذي تؤديه دلالة الجملة وسياق التركيب، فينطق الكلمة بحركة حالة النصب ليؤدي دلالة التحذير، وينطق بها بالضمة ليؤدي دلالة أخرى مخالفة تماماً، وهو الإخبار عن الناقة، في سياق غير سياق الآية التي تحمل دلالة التحذير من عقر الناقة ومنع سقيها. وقد ناقش عدد من الباحثين اللغويين المحدثين فكرة العامل وتفسير الجمل وحركات أواخر الكلمات على ضوءه وما يترتب على ذلك من معايير لغوية، فذهب محمد عيد، مثلاً، إلى أن هذه "معايير ذهنية لا تتفق في طبيعتها مع طبيعة اللغة ولا مع موقف الباحث، فاللغة ليست مجموعة من القوانين والقواعد بل مسلك اجتماعي يقوم به المتكلمون تحقيقاً لصلاقتهم والتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم"^١.

واستناداً إلى هذا نجد أن دلالة التحذير قد استقرت لآية بتضافر عدة عناصر؛ وهي: دلالة الفتحة مقترنة بنغمة صوتية صاعدة، تعبر عن انفعال قوي تجاه موقف ما يحتاجها، كالتحذير من عقر الناقة ومنع سقيها في هذه الآية، مع خصوصية تركيب عناصر الجملة على نسق محدد وكيفية لا تتغير عنها. ويبدو أن بعض المفسرين قد لمس خصوصية هذا التركيب بأدائه معنى التحذير بأبلغ عبارة وأوجز أداء، فيقول الرازي عندما فسّر وجه تحذير صالح عليه السلام قومه عن عقر الناقة ومنع سقيها: "فاقتصر على أن قال لهم (ناقة الله) لأن هذه الإشارة كافية"^٢. ولا ندري ما الذي يقصده

١ أصول النحو العربي - ص ٢٣١.

٢ التفسير الكبير ١٩٦/٣١.

الرازي (بالإشارة الكافية) فقد يقصد بها دلالة الحركة الإعرابية (الفتحة) على كلمة (ناقَة) واتساقها مع معنى التحذير، أو لعله يقصد ترتيب الجملة على نسق محدد، أو خصوصية ورود الفتحة على الكلمة وعطفها، أو أنه يقصدها مجتمعة.

أما قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾^١، فقد اختلف المفسرون في تحديد المقصود من (صبغة الله)، فقالوا: دين الله، وسُمِّي صبغة لظهور أثر الدين على صاحبه كظهور أثر الصبغ على الثوب، أو فطرة الله، أو خِلقة الله، أو سنة الله، أو الإسلام، أو وجهة الله وهي القبلة، أو الختان لأنه يصبغ صاحبه بالدم، وأصل ذلك " أن النصارى كانوا إذا وُلد لهم ولد فأتى عليه سبعة أيام غمسوه في ماء لهم يقال له ماء المعمودية، فصبغوه بذلك ليطهره به مكان الختان؛ لأن الختان تطهير، فإذا فعلوا ذلك قالوا: الآن صار نصرانياً حقاً؛ فرد الله تعالى ذلك بأن قال: (صبغة الله)؛ أي: صبغة الله أحسن صبغة وهي الإسلام"^٢.

وفي هذه الآية جاءت كلمة (صبغة) منصوبة على الإغراء في واحد من توجيهات النحاة والمفسرين، وقد تعددت الأقوال في تسويغ الحركة الإعرابية على هذه الكلمة على وجوه أهمها:

الأول: إن انتصابها انتصاب المصدر المؤكد، وهذا اختيار الزمخشري، يقول: "وانتصابها على أنها مصدر هو الذي ذكره سيبويه، والقول ما قالت حدّام"^٣. فقيل: هو منصوب انتصاب المصدر المؤكد عن قوله: (قولوا آمنا بالله)، وقيل: عن قوله:

١ البقرة: ١٣٨.

٢ الجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢. وينظر: الكشاف ٣١٦/١، التفسير الكبير ٩٦/٤، البحر المحيط ٥٨٣/١.

٣ الكشاف ٣١٦/١.

"ونحن له مسلمون"، وقيل: عن قوله: " فقد اهتدوا ". وهذا هو الرأي الذي أخذ به أبو حيان^١.

الثاني: إنها بدل من (ملة)، وهو رأي الأخفش^٢، وقد رفضه أبو حيان بقوله: " وأما البدل فهو بعيد، وقد طال بين المبدل منه والبدل بجمل"^٣. واستحسن النحاس هذا الوجه فقال: "وهو قولٌ حسن؛ لأن أمر الله جل وعز ونهيه ودلائله مخالطة للمعقول كما يخالط الصبغ الثوب"^٤.

الثالث: انتصابها بإضمار فعل؛ أي: اتبعوا صبغة الله، ذكره أبو البقاء^٥. وهو رأي الكسائي^٦.

الرابع: انتصابها على الإغراء؛ أي: الزموا صبغة الله^٧. ويرده الزمخشري بقوله تعالى (ونحن له عابدون) المعطوف على (آمنا بالله) فقال: " لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام على التثامه واتساقه"^٨. ويقول أبو حيان: " أما الإغراء فتنافره آخر الآية، وهو قوله (ونحن له عابدون) إلا إن قُدِّرَ هناك قول، وهو إضمار لا حاجة تدعو إليه ولا دليل من الكلام عليه"^٩.

٢ ينظر: البحر المحيط ٥٨٤/١.

٢ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢.

٣ البحر المحيط ٥٨٤/١.

٤ النحاس - إعراب القرآن ٢٦٧/١.

٥ التبيين ١٢٢/١.

٦ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤٤/٢.

٧ ينظر: الكشاف ٣١٥/١، والتفسير الكبير ٩٧/٤.

٨ الكشاف ٣١٦/١.

٩ البحر المحيط ٥٨٤/١.

والوجه الأخير [أي النصب على الإغراء] هو الذي نرتضيه، ونعتمد (الفتحة) على كلمة (صبغة) حركة دلالة لا أثراً لعامل، إذ إنما قد جاءت تحمل بعداً دلاليّاً يختلف عنه لو كانت بالضمة، والحركات الإعرابية دلائل على المعاني - كما يقول الزجاجي - واختلافها سبيل الاتساع في الكلام^١. وقد كان العربي ينطق على سجيته وطبعه، فيغير الحركات لتغيّر المعنى في ذهنه معبراً عنها، وبذا تتلون المعاني وتتعدد، فينطق العربي كلمة (الصدق) - على سبيل المثال - والذي يحدد وجهة المعنى فيها هو الحركة الإعرابية التي تحملها، فإذا نطقها بـ (الفتحة) فإن المعنى هو التعبير عن الإغراء، وإذا كانت بـ (الضمة) فإن مجرد الإخبار هو المعنى الذي يعبر عنه المتكلم العربي، يقول Baker في هذا الصدد: "ولما كانت اللغة تزود العقل البشري بمجموعة من التراكيب فإن الإنسان عندما ينطق بتعبير معين فإنه يختاره من بين تعابير اللغة التي تحقق له دلالة يصبو إليها"^٢.

وبناءً على ذلك، فإن (الفتحة) أو (الضمة) هنا عنصران يحددان المعنى في الجملة، يختار المتكلم أحدها للتعبير عما في نفسه وفقاً لإدراكه ما تحمله من دلالة إلى السامع، وليستا بأثرٍ من عاملٍ واجبٍ أو جائزٍ الحذف، كما ورد في مذاهب النحاة المختلفة، فيما أسلفنا.

ولعل من المناسب أن نقدم وجهة نظر أحد علماء اللغة المعاصرين في مناقشة هذه الآية وتوجيه إعرابها، وهو خليل عمائره، إذ نرى أنه قدم منهاجاً سليماً يمكن أن يسهم في تحليل مثل هذه التراكيب وتفسيرها، يتضح ذلك في مناقشته آراء العلماء في هذه الآية، يقول: "نرى أن نشير إلى أن مرد الرأي الذي استحسنته أبو حيان سابقاً (أنه منصوب على المصدرية) يعود إلى ما نقول به وإن اختلفت تسمية التخريج،

١ ينظر: الإيضاح في علل النحو - ص ٦٩.

فمردده، فيما نرى، إلى أن أبا حيان قد اعتمد الحركة الإعرابية هنا (الفتحة) قيمة دلالية تختلف بها الجملة في معناها عن المعنى الذي تؤديه بالضمّة، ولكن انصرف إلى تخريجها بالنصب على المصدرية، والمصدرية هنا للتوكيد، وقد يلتقي التوكيد هنا، أي توكيد الإشارة إلى (صبغة الله) بالإغراء بما فكلاهما يشيران إلى الحث على الأخذ بها واتباعها واجتناب نواهيها... ولكن أبا حيان يمتنع عن القول بالإغراء لأنه يرى نقضه بآخر الآية، وكأني به يستحسن الإغراء لولا ما يراه في آخر الآية "١". ثم يرفض خليل عمائيرة مذهب أبي حيان، فيشير إلى أن آخر الآية لا يتناقض مع أولها على الإغراء مطلقاً، ويرى أن في الآية ثلاث جمل، هي:

صبغة الله = على الإغراء.

من أحسن من الله صبغة = على التعجب.

نحن له عابدون = قرار أو تقرير في جملة خيرية.

فإن الله عز وجل، في هذه الآية، يحث مغرباً بالاستمسك بصبغة الله التي هي ملة إبراهيم عليه السلام، بعد أن بين في الآية السابقة أن الذين يعرضون عن دين الله زاعمين أنهم على حق، أو أنهم على دين نبي آخر، هم في شقاق وسيكفيكم الله يا محمد وهو السميع العليم، وما شقاقهم وادعائهم أن كل فئة تتبع نبيها إلا كذب واتباع لهوى النفس، فكل الأنبياء على حق، وما جاؤا به جميعاً هو الحق الذي لا يفترق ولا يتفرق، وصبغة الله لا تتبدل، أنزلت على إبراهيم عليه السلام أو على غيره من الأنبياء إلى خاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم. صورها الله في بيان رفيع وتناسق عجيب لا يملكه ولا يستطيع وضع حياته في عقده إلا رب البشر^٢.

١ المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب - ص ١٢٣.

٢ السابق - بتصرف.

فالحركة الإعرابية في ذاتها عند تحليل عمائره، عنصر صوتي دلالي كان ينطقه عربي السليقة، ويفهم متلقيه ما يقول ويقصد، ويبدو أن العربي قد وظّف الفتحة لهذه الغاية الدلالية الهامة، يبين ذلك ما جاء في كثير من المواقع في القرآن الكريم وفي الشعر العربي القديم^١. ويشير تحليل عمائره إلى أن هذا الأمر يحتاج إلى النظر من زاوية أخرى غير وجهة العامل لتسوية الحركات، فعلى الرغم من قدرة نظرية العامل على إعطاء تفسير تعليمي للحركات الإعرابية يحتاج إليه المتعلمون نجد القيمة الدلالية في التركيب تحتاج إلى مزيد من التوضيح لتكتمل بذلك وجهتا النظر من حيث الشكل والضمون^٢. ثم يتوجه إلى دراسة القيمة الدلالية للحركات في عدد من الآيات القرآنية الكريمة، ومنها قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^٣.

وفي تحليل هذه الآية يذهب إلى أن الأداة (لكن) مخففة ليست عاملة فكان ما بعدها مرفوعاً، وهذا يقتضي أن يكون كل معطوف عليه مرفوعاً، ويبدو ذلك من الاتحاد في الحكم (سنؤتيهم أجراً عظيماً) ولكن كلمة المقيمين الصلاة، جاءت على غير ذلك رغم اتحادها مع غيرها في هذا الحكم وفي النسق بالواو، إلا أن المغايرة في المسبب حيث جاءت منصوبة تعني أنها تحمل قيمة دلالية جديدة على الرغم من المشاركة في الحكم. ونحن نعلم ما للصلاة من أهمية وقيمة عند المسلمين، فهي الفارق بين الإسلام والكفر، وهي التي هم الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يأمر أحدهم بإقامة الصلاة ثم

١ ينظر ما كتبه في هذا الصدد في الباب الثالث (الاختصاص) الفصل الأول.

٢ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي - ص ١٣، ١٢.

٣ النساء: ١٦٢.

يأمر بعقوبة كبيرة على من يتخلف عنها، وهي موطن اجتماع أركان الإيمان كلها. فقد خصها الله بحركة إعرابية مغايرة لما في سياقها ولاقتضاء النسق الذي هي في جملته.

ومثل ذلك جاء في قول الشاعر الخرتق:

لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُرُزِ^١
النازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ والطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَرْزِ

وغير ذلك كثير في كلام العرب. فالحركة الإعرابية المغايرة في هذه الأمثلة هي حركة دلالة، وليست بأثر من عامل يقتضيها^٢. وبذا فإن كلمة (صبغة الله) في الآية موضع البحث تأتي في إطار التابع البياني العجيب للنظم القرآني المعجز الذي تتوالى فيه الجمل كما ذكرنا، جملة الإغراء ثم العجب والتعجب ممن لا يأخذ بها وهو يعلم أن ليس هناك ما يمكن أن يكون أحسن من صبغة الله، وجملة الإقرار والإنخبار (نحن له عابدون)، في تركيب ونظم إلهي معجز حقاً^٣.

وإلى جانب هاتين الآيتين اللتين تمثلان هذا الباب دلالة وتركيباً، ورد في القرآن الكريم موضعان بالرفع، على القراءة السبعية في قراءة حفص عن عاصم، ولكن هناك من العلماء من ذهب إلى أنهما لو قرئتا بالنصب لوافق ذلك وجهاً من وجوه العريية؛ أي لوافق ذلك ما كانت تتكلم به العرب سليقة، فكان من توجيهاتهم النصب فيها على الإغراء، وهاتان الآيتان هما:

١ والشاهد في البيتين، قطع (النازلين) من الموصوف المرفوع وحملها على إضمار الفعل لما قُصِدَ به من معنى المدح دون الوصف. ينظر: الكتاب ٦٣/٢، الممع ١٨٣/٥، وشرح التصريح ١١٦/٢.

٢ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي - ص ١٢، ١٣.

٣ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي - ص ١٣، والمعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب - ص ١٢٣ ومسا بعدها.

قوله تعالى: ﴿بِرَاءةٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^١، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^٢.

ولسنا هنا بصدد مناقشة القراءة السبعية، فهي بالرفع فيهما، إذ إنها ليست مما يتصل بموضوعنا هذا، بل سنناقش الوجه الآخر فيهما؛ أي بالنصب، مع أنه لم يقل به ابن مجاهد في كتابه السبعة، ولا ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر، وقد نصَّ ابن جني على شذوذ قراءة النصب في (سورة)^٣. إلا أنه ورد عنهما في كتب التفسير^٤ أقوال تستحق المناقشة لما لها من صلة بموضوع دراسة هذا الباب: (التحذير والإغراء).

ومن المعلوم أن القراءات التي تزيد على العشرة عند كثير من العلماء ليست من القراءات التي يعتد بها في التعبد، ولا تُعتمد في قراءة القرآن، ولكنها توافق وجهاً من وجوه العربية. واستناداً إلى ذلك، نجد أن العلماء قد اختلفوا في قراءة النصب في (براءة)^٥ على وجهين:

أحدهما على إضمار فعل تقديره: اسمعوا براءة^٦.

١. التوبة: ١.

٢. النور: ١.

٣. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها- تحقيق: علي النجدي ناصف- عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلي- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة التراث الإسلامي- القاهرة ١٣٨٦م- ١٩٩٢/٢.

٤. ينظر قراءة النصب في قوله تعالى: (براءة من الله ورسوله) في: الكشاف ١٧٢/٢، والجامع لأحكام القرآن ٦٣/٨، والبحر المحيط ٧/٥، والدر المصون ٤٤٠/٣. وينظر قراءة النصب في قوله تعالى: (سورة أنزلناها) في: الكشاف ٤٦/٣، والتفسير الكبير ١٢٩/٢٣، والتبيان ٩٦٣/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٥٨/١٢، وإعراب

القرآن- النحاس ١٢٧/٣، والبحر المحيط ٣٩٢/٦، والدر المصون ٢٠٧/٥.

٥. قرأ بها عيسى بن عمر. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦٣/٨، والبحر المحيط ٦/٥.

٦. ينظر: الكشاف ١٧٢/٢.

والثاني على إضمار فعل (الزموا)، وفيه معنى الإغراء.^١

كما اختلفوا في قراءة النصب في (سورة) على أوجه، هي:^٢

الأول، أنها منصوبة بفعل مقدر غير مفسر بما بعدها، تقديره: اتل سورة أو اقرأ سورة.

والثاني، أنها منصوبة بفعل مضمّر يفسره ما بعده، والمسألة من الاشتغال، تقديره: أنزلنا سورة أنزلناها. والفرق بين الوجهين: أن الجملة بعد سورة في محل نصب في الوجه الأول، ولا محل لها في الوجه الثاني.

الثالث، أنها منصوبة على الإغراء أي دونك، قاله الزمخشري. ورده أبو حيان بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء. واستشكل أبو حيان أيضاً على وجه الاشتغال جواز الابتداء بالنكرة من غير مسوغ، ومعنى ذلك أنه: ما من موضع يجوز النصب فيه على الاشتغال إلا ويجوز أن يرفع على الابتداء، وهنا لو رفعت سورة بالابتداء لم يجز إذ لا مسوغ. ثم أجاب بأنه: "إن أعتقد حذف وصف؛ أي: سورة معظمة أو موضحة (أنزلناها) فيجوز ذلك"^٣.

الرابع، أنها منصوبة على الحال من الهاء في (أنزلناها)، والحال من المكثي يجوز أن يتقدم عليه، قاله الفراء. وعلى هذا فالضمير في (أنزلناها) ليس عائداً على (سورة) بل على الأحكام كأنه قيل: أنزلنا الأحكام سورة من سور القرآن فهذه الأحكام ثابتة بالقرآن بخلاف غيرها فانه قد يثبت بالسنة^٤.

١ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦٣/٨، البحر المحيط ٦/٥.

٢ ينظر: معاني القرآن- الفراء ٢/٢٤٤، الكشف ٣/٤٦، التفسير الكبير ٢٣/١٢٩، الجامع للأحكام القرآن ١٢/١٥٨، إعراب القرآن- النحاس - ١٢٧/٣، البحر المحيط ٦/٣٩٢، الدر المنصون ٥/٢٠٨، ٢٠٧.

٣ البحر المحيط ٦/٣٩٣.

٤ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٥٩، البحر المحيط ٦/٣٩٣، الدر المنصون ٥/٢٠٨.

والذي نراه أن الآيتين-على قراءة النصب فيهما- من باب الإغراء، جاءت
الفتحة مع النغمة الصوتية التي تجسدها، تحمل بعداً دلاليّاً يؤدي معنى الحث والإغراء
الذي يناسب دلالة السياق في قراءة النصب. وما القول بوجود فعل مع الاختلاف في
تقديره وتوجيه الجملة معه، إلا اقتضاء لقاعدة: أنه لا بد لكل حركة من مسوغ، ولا بد
لكل معمول من عامل، على ضوء نظرية العامل. وقد بينا ذلك في أكثر من موضع^١.

١ ينظر ما كتبناه في الصفحات ٣٧٤-٣٧٨ من هذا الباب.

الفصل الثالث

آراء علماء اللغة المحدثين في أسلوب التحذير والإغراء

بعد أن فصلنا القول في آراء العلماء العرب من النحاة والمفسرين في أسلوب التحذير والإغراء، نرى أن نستكمل البحث برصد آراء علماء اللغة المحدثين من العرب في الأسلوبين تركيباً ودلالة:

إن من يدرس آراء العلماء المحدثين في هذين البابين يجد أن المسألة الرئيسية في مناقشتهم وبحوثهم هي فكرة العامل؛ قبولاً أو رفضاً، وما يترتب على ذلك من تصنيف الجملة في أحد قسمي الجملة؛ اسمية أو فعلية. فمنهم من تابع الرأي الذي ذهب إليه النحاة القدامى بوجود فعل محذوف؛ لذا فالجملة عند هؤلاء جملة فعلية. ومنهم من أنكر وجود فعل في الجملة أصلاً، ومنهم من نادى بآراء جديدة نظيرياً ولكنه عند التطبيق سار على ما سار عليه القدماء وإن اختلف معهم في المنهج أو المصطلح. ومن أبرز من يمثل الفريق الأخير من المحدثين؛ مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وعبد المتعال الصعيدي، وشوقي ضيف، ومحمد حماسة. وستوقف هنا مع أهم آراء كل واحد منهم، فتتخذ من أسلوب التحذير والإغراء ميداناً للعرض والمناقشة.

تعرضنا في الباب السابق (الاختصاص) لآراء المخزومي في دلالة الحركات الإعرابية عامة ورأيه في (الفتحة) بوجه خاص، مقتفياً أثر أستاذه إبراهيم مصطفى، كما عرضنا موقفه من باب المنصوبات-أياً كان نوعها-وقد تراءى لنا أنه جمع فيها بين فكرتين متناقضتين: إحداهما تشير إلى وجود عامل، والأخرى ترفض القول بوجود

عامل أصلاً. ونكتفي لبيان هذه الآراء بالإحالة إلى ما ذكرناه عنه سابقاً. والذي يهمنا في هذا الباب أن نعرض لواحد من المنصوبات التي تناولها المخزومي؛ وهي الأسماء المنصوبة على التحذير والإغراء. وقد أنكر المخزومي فيها القول بأنها معمولات أو منصوبات لأفعال (محذوفة)، بل هي واقعة في سياق فعلي، غير محمولة على إسناد، ولا على إضافة^١. ويبين مراده من سياق الفعل، فيقول: "كثيراً ما يدور الكلام بين المتخاطبين، فيرسلون جملاً فعلية لم يظهر فيها فعل، ولم يصرح فيها بلفظه، اكتفاء بما يدل عليه من دلائل وملابسات، ولا يشعرون وهم يتخاطبون أنهم حذفوا أهم أجزاء الكلام، لأنهم اكتفوا بما يدل على الفعل من السياق"^٢. ويعلل سبب حذف الفعل في جملة التحذير، فيقول: "وإنما تقول مثل هذا حين ترى رجلاً يهيم بالقيام بعمل ما، وتذكر أن فيما يقدم عليه خطر^٣ ثم تريد إلى أن تنبهه إلى ما يواجهه، وتحذره منه في أقصر لفظ، وأوجز عبارة، فلا ترى لزاماً عليك أن تذكر فعلاً بعينه، بل لا تجد فرصة أن تذكر فعلاً بعينه، فيضمّر الفعل اكتفاء بقرائن الخطاب والملابسات المحيطة بالقول"^٤.

وأقوال المخزومي هذه تحتاج إلى مناقشة من عدة أوجه:

١) أنكر المخزومي أن تكون المنصوبات في هذا الباب منصوبة بأفعال محذوفة، وهو بهذا ينكر وجود عامل فعلي البتة. ولكنه في موضع آخر يجعل هذه المنصوبات في باب (إضمار الفعل)، يقول: "وترك إظهار الفعل ظاهرة واسعة الحدود في العربية،

١ ينظر الفصل الثالث من باب الاختصاص (آراء المخزومي).

٢ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٢١٠ بتصرف.

٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ١٢٦.

٤ هكذا وردت والصواب: خطأ.

٥ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٢١٢.

فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها فعل... ولا يكون بالمتكلم حاجة إلى تقديره؛ لأنه من الواضح في مترلة لو ذُكر معها لكان حشواً لا جدوى فيه^١. ونرى أن إنكار وجود فعل يتناقى مع القول بإضماره؛ لأن إضماره يعني أنه موجود ولكنه محذوف وجوباً، وهذا هو مذهب القدماء ولا اختلاف.

(٢) اعتمد المخزومي على السياق لتحديد دلالة التحذير في الجملة، وقد جعل السياق سياقاً فعلياً. ولو تتبعنا هذا القول لما وجدناه يختلف كثيراً عن القول بإضمار الفعل وجوباً، ومن ثم فإنه يؤدي إلى القول بالعامل، وهو مذهب النحاة العرب، كما نقلنا عنهم في الفصل الأول من هذا الباب.

(٣) علل المخزومي سبب إضمار الفعل في جملة التحذير، بعلل وحجج لا تختلف عما ذهب إليه النحاة قديماً، يقول الرضي في علة وجوب حذف الفعل: "... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور"^٢. ولعل من المفيد أن نذكر هنا قول السامرائي في رده لتعليل المخزومي هذا، بقوله: "إن هذا التفسير وهذا الإيضاح شيء قريب من الخيال والتصور، ذلك أن المتكلم يرى رجلاً بهم بالقيام بعمل فيدرك الخطر فيخطر له أن ينهه بأقصر لفظ وأوجز عبارة، فلا حاجة إلى فعل في هذه الحالة؛ لأنه لا يجد فرصة تكفي أن يذكر الفعل. وعلى هذا فماذا يصنع المتكلم في الإغراء إن وجد الفرصة مواتية وليس في السياق ما يشير إلى قرب وقوع الخطر؟"^٣.

(٤) لم يتخذ المخزومي منهجاً محدداً لنصب الأسماء في هذا الباب، إنما اكتفى بقوله: "الأسماء في هذه المواضع منصوبة على التحذير. والتحذير أسلوب يعتمد على

١ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ١٢٦.

٢ شرح الرضي على الكافية ٤٨٣/١.

٣ الفعل زمانه وأبينته - ص ١٢٩.

القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب، ويكتفى فيه بذكر ما يراد إلى التحذير منه، فلا يذكر معه فعل"^١.

وإذا حاولنا أن نعلل نصب الأسماء في هذين البابين، نجد أنه لا يخرج عن أحد خيارين:

الأول يقوم على المبنى بمعزل عن الدلالة، ويقوم الآخر على البعد الدلالي ومحاولة تحقيقه.

أما الأول؛ أي تفسير حالة نصب المبنى وفقاً لقواعد النحو التعليمي، انطلاقاً من الأخذ بمبدأ وجود عامل أدى حالة النصب، وهو فعل، ويجب أن يكون متعدياً. وهذا الرأي لم يأخذ به المخزومي، إذ إنه أنكر القول بوجود فعل في الجملة، فضلاً عن القول بوجود عامل أصلاً.

أما الثاني، وهو أن تكون الفتحة على الاسم المحذّر منه أو المغرى به فتحة دلالة، فلم يأخذ به المخزومي أيضاً؛ لأنه يرفض أن تؤدي الفتحة دلالة ما، إذ إن الضمة عنده علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فهي: "الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً"^٢.

وعلى هذا، فقد حاول المخزومي أن يستقل برأي في هذا الباب، ولكنه لم يتمكن فيما نرى من تحقيق ذلك، ولاسيما أنه أراد أن يخرج عن دائرة القدماء من النحاة، رافضاً نظريتهم (العامل) في تحليل التراكيب والمباني، إلا أنه وقع في التناقض. وقد نبّه السامرائي إلى كثير من أوجه التناقض هذه ولاسيما موقفه في العامل النحوي،

١ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٢١٣، ٢١٢.

٢ السابق - ص ٨١. وقد ناقشنا في باب الاختصاص مدى تأثره بأفكار إبراهيم مصطفى في هذا الجانب. ينظر الفصل الثالث من الباب الثالث (آراء المخزومي).

يقول السامرائي: " فأنت تشعر بسيطرة الفعل وقوته وعمله في عرض السيد المخزومي"^١، ولكنه، كما يذهب السامرائي، يحاول أن يجرد التراكيب التي يحللها من وجود عامل صراحة: " لئلا يقال: إن الباحث يثبت قوة الفعل وأصلته في العمل"^٢. ويتصدى السامرائي لمعالجة المخزومي جملة التحذير والإغراء، مشيراً إلى بعده عن المنهج الوصفي الذي أراد أن يأخذ به في المباحث النحوية، ويرى أن تفسيراته التي جاء بها أمر ياباه منهج جديد لا يكفي بوصف العلاقات بين الكلمات في الجملة^٣.

أما المنهج الذي يرتضيه السامرائي في هذا الباب فهو كما يذكر: " أننا نقول بتقدير الأفعال لأن الجمل فعلية، وقولنا بفعلية هذه التراكيب لا يفرض علينا-ونحن باحثون وفق منهج جديد- أن نتمسك بتأثير هذه الأفعال وعملها. وأن نصب هذه الأسماء الكثيرة لا يثير في أنفسنا حاجة للبحث عن عامل، فليس ذلك من منهجنا. فإننا نكتفي بالإشارة إلى ورود هذه الأسماء منصوبة ولا نقول بالعامل الناصب لها، ذلك أن المنهج الذي نأخذ أنفسنا هو وصف الكلام الذي يستعمله العربون"^٤.

ولعمري إن الذي ذهب إليه السامرائي هو عين التداخل الذي وقع فيه المخزومي، إذ يقتضي وجود فعل في الجملة أن تكون الفتحة على الاسم المنصوب فيها حركة بسبب ذلك الفعل، ولا أظن أن القول بوجود فعل في الجملة يمكن عزله عن الموروث اللغوي بارتباطه بالحركة على الاسم الذي بعده، وهذا تناقض يماثل ما وقع فيه المخزومي.

١ الفعل زمانه وأبينته - ص ١٢٥.

٢ السابق - ص ١٢٦.

٣ ينظر: السابق - ص ١٢٦، ١٢٩.

٤ السابق - ص ١٢٩.

أما عبد المتعال الصعيدي فقد فصلَّ القول في (الواو) الداخلة على تركيب التحذير في نحو: إِيَّاكَ والشرُّ، منكرًا على النحاة مذهبه في أنهما واو العطف؛ لأنه يرى أن واو العطف تقتضي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، ولو كانت الواو للعطف لكان كلُّ منهما محذراً، ولا يكون الأول محذراً والثاني محذراً منه، يقول معللاً رفضه أن تكون الواو للعطف: "والحق أن هذه الواو ليست للعطف كما فهموا خطأ؛ لأن واو العطف تقتضي دخول المعطوف في حكم المعطوف عليه... والواو في قولك (إِيَّاكَ والشرُّ) لا يصلح تسليط عامل ما قبلها على ما بعدها، لأنه لا يصلح أن تقول (وأحذَرُ الشرُّ)، كما تقول (أحذرك)؛ لأن الشر محذَرٌ منه لا محذَرٌ كالمخاطب، ولو أنك قلت (أحذرك الشرُّ) من غير واو لكان ضمير المخاطب مفعولاً أول، والشر مفعولاً ثانياً، ومقام المفعول الثاني من الأول كمقام المفعول من الفاعل، فلا يصح عطف أحدهما على الآخر، كما لا يصح عطف المفعول على الفاعل"^٢. فهو على هذا يرى أن اعتماد الواو في تركيب التحذير عاطفة يبعد عن الصواب، ويفتح باب التكلف في التأويل على مصراعيه، يقول: "فلما ذهبوا إلى أن تلك الواو في صيغة التحذير للعطف اضطربوا في تأويلها، فمنهم من ذهب إلى أن الأصل في قولك: (إِيَّاكَ والشرُّ) اتقِ نفسك أن تدنو من الأسدِ والشر أن يدنو منك... ومنهم من يذهب إلى أن الأصل فيه (احذر تلاقي نفسك والشر)... وهناك تكلفات لهم غير هذه التكلفات..."^٣.

ويرتضي عبد المتعال الصعيدي أن تكون (الواو) في التحذير أحد معنيين:

الأول: أن تكون (الواو) زائدة.

١ النحو الجديد - ص ١٥٥ بتصرف.

٢ السابق - ص ١٥٦.

٣ السابق - ص ١٥٥.

الثاني: أن تكون (الواو) بمعنى (من).

وكل منهما يحتاج إلى إعادة نظر؛ فالقول بأنها (واو) زائدة يحتاج إلى مناقشة على الوجه الآتي:

(١) أراد الصعيدي أن يخرج عن تكلف النحاة في تأويل الجملة مع العطف، إلا أن ما ذهب إليه لا يخلو من تأويل؛ إذ إن القول بأن (الواو) زائدة جعله يتأول تحريجاً يتناسب مع نصب الكلمة التي بعدها، فذهب إلى أن في الجملة فعلاً متعدياً محذوفاً، فتأول تقديره وجعل (إِيَّاكَ) مفعوله الأول، والكلمة المنصوبة بعد الواو مفعوله الثاني.

(٢) إن القول بأن الواو زائدة يؤدي إلى إمكانية إسقاطها من جملة التحذير، فنقول في إِيَّاكَ والشرُّ؛ إِيَّاكَ الشرُّ. والذي نراه أن (إِيَّاكَ الشرُّ) - من غير واو - نمطٌ آخر من أنماط التركيب في باب التحذير، فقد جاء عن العرب التحذير بإِيَّاكَ مع الواو، وجاء تارة أخرى بدونها^١.

(٣) إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، ومن ثم فإن الاعتداد بالواو زائدة في التحذير من غير أن تؤدي زيادتها معنى في التركيب الجملي الذي ترد فيه وجه لا يستقيم مع ما نصَّ عليه علماء العربية.

أما التحريج الثاني؛ أي القول بأنها بمعنى حرف الجر (من)، فنرى:

(١) أن الصعيدي قد تكلف على هذا الوجه تحريج الكلمة المنصوبة بعد الواو، إذ إن نصبها يقتضي عاملاً يسوغ النصب، والقول بأن الواو بمعنى (من) يقتضي الجر، فهما على هذا متخالفتان. ولما أراد أن يجمع بين المعنى واللفظ تكلف التحريج

١ تنظر المسألة مفصلة في الفصل الأول من هذا الباب.

فجعل الواو بمعنى (من) اقتضاء لدلالة الجملة، وجعلها عطفاً اقتضاء للفظ في محاولة تسويغ نصب الكلمة المنصوبة بعد الواو، وفي هذا تناقض.

(٢) خلط الصعيدي بين نمطين من أنماط التحذير وهما: إِيَّاكَ والشرُّ، وإِيَّاكَ من الشرِّ. والذي نراه أن (الواو) وإن كانت بمعنى (من) إلا أنه لا حاجة إلى القول بأن أصل هذا هو ذلك؛ لأن المسألة ترتبط بالاستعمال اللغوي الذي ورد عن العرب، ويبدو أن بعض القبائل كانت تحذّر بالواو فتقول: إِيَّاكَ والشرُّ، وبعضها تقول في التحذير: إِيَّاكَ من الشرِّ، في لهجة أخرى من لهجات العرب.

فيما سبق، يتضح أن الصعيدي قد لمس دلالة جملة التحذير بـ(إِيَّاكَ) عندما رفض أن تكون الواو عاطفة لعدم مناسبة دلالة العطف وجملة التحذير، إلا أنه لم يتخذ منهجاً واضحاً في توجيه الجملة على غير العطف.

أما شوقي ضيف فقد اقتضى أثر ابن مضاء في رفض العامل، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، يقول: "وإذا أخذنا نطبق هذه الفكرة عند ابن مضاء على أبواب النحو العربي لاحظنا أنها ترجحنا من ثلاثة أشياء؛ وهي إضمار المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات مبنية أو مقصورة أو منقوصة"، مرتضياً منهجاً جديداً في تبويب النحو العربي لا يقوم على أساس العامل أو القول بوجود محذوف فيها. ومن ثم جمع كل الأبواب النحوية المتفرقة التي قيل بوجود حذف فيها تحت باب واحد سماه باب (الصيغ الشاذة)، أو باب (شبه الجملة)، وقد قسم هذا الباب إلى ثلاثة أقسام، هي:

١ مدخل الرد على النحاة لابن مضاء - ص ٥٦.

١- شبه جملة مرفوعة، فأدخل تحتها مجموعة من الأبواب النحوية المرفوعة، التي قيل فيها بالحذف؛ كالاسم المرفوع بعد لولا، وفي جواب الاستفهام مثل (مَنْ قام؟، فيقال: زيد)... الخ.

٢- شبه الجملة المحرورة.

٣- شبه الجملة المنصوبة، وقد جعل منها: صيغة الاشتغال، وصيغة النداء المنصوب، وصيغة التحذير والإغراء... الخ.

وفي أقوال شوقي ضيف هذه ما يحتاج إلى مناقشة، على النحو الآتي:

أولاً: تناول شوقي ضيف صيغ التحذير والإغراء دون أن يفصّل القول في تركيبها، ودون أن يقدم مسوغاً لوجود الفتحة على الاسم المحذّر منه أو المُعْرَى به دلاليّاً أو تركيبياً، إنما اكتفى بالقول بأن جملة التحذير أو الإغراء من الصيغ الشاذة أو ما عبّر عنه بأنه شبه جملة منصوبة.

ثانياً: أغفل شوقي ضيف الفروق الاصطلاحية بين (الجملة) و(شبه الجملة)، إذ إن لكل منهما دلالة ومعناه، ومن ثم فإن إطلاق مصطلح شبه الجملة على التركيب الجملي للتحذير أو الإغراء يعد من قبيل الخلط في المصطلحات، ومن المعهود أن مصطلحات النحو العربي واضحة بينة منذ القرون الأولى.

ثالثاً: من المقرر أن (شبه الجملة) هو ما يتكون من جار ومجرور أو مضاف ومضاف إليه، وكلاهما لا يؤدي معنى تاماً يحسن السكوت عليه، وجملة التحذير أو الإغراء تحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه، فهما على هذا مختلفتان.

رابعاً: إن مصطلح (شبه جملة)، فيما يراه شوقي ضيف، يتضمن طائفة من أبواب النحو التي تعتمد على الحذف للتخلص من التأويل "ويطلعنا على

حقيقة العربية، وميلها إلى الإيجاز الشديد^١. إلا أنه في مواضع أخرى أخذ يبحث عن العامل ويقدره، يقول: "وللتحذير صورتان أخريان، هما: (إِيَّاكَ النَّارَ-إِيَّاكَ وَالنَّارَ) وتعرب (إِيَّاكَ) مفعولاً به أولاً في المثال الأول والنار مفعولاً به ثانياً، كأنك قلت: (أحذرك النار). وتعرب (إِيَّاكَ) في الصيغة الثانية مفعولاً به والواو حرف عطف والنار مفعول به لفعل محذوف تقديره: احذّر. كأنك قلت: أحذرك وأحذّر النار^٢. وهو في هذا يجري مجرى القدماء الذي سعى إلى نقضه^٣.

خامساً: إن إدراج تلك الأبواب تحت مسمى باب الصيغ الشاذة تصنيف مردود؛ لأن الشاذ هو الذي يكون مخالفاً للقياس^٤، ولا نجد في مذهب النحاة من قال بذلك في باب الإغراء أو التحذير.

سادساً: لا أعلم مسوغاً يجمع بين مصطلح (شبه الجملة) ومصطلح (الصيغ الشاذة) ليكون أحدهما مسمى لهذا الباب الذي وضع، مع اختلافهما في الدلالة والمصطلح اختلافًا تاماً.

أما محمد حماسة فقد عد التحذير والإغراء من المعاني التي تؤدّي بأشكال لغوية خاصة، وصنّفها في الجمل غير الاسنادية؛ أي التي يمكن أن تعد جملاً أفصاحية^٥،

١ السابق - ص ٦٢.

٢ تجديد النحو - شوقي ضيف - ص ٢٣٩.

٣ وإن من يدرس ما قاله شوقي ضيف يجد أنه قد تأثر إلى حد كبير بما قاله المستشرق براجشتراسر، وقد اقتضى أثره في مصطلحاته مع أنه لم يذكر ذلك، ولسنا في موضع متابعة هذه المسألة. لمزيد من التفصيل ينظر: التطور النحوي - ص ١٣١، ١٢٥. ومدخل الرد على النحاة لابن مضاء - ص ٦٢، ٦١، ٥٩. والنحو الجديد - عبد المتعال الصعيدي - ص ٢٣٠.

٤ ينظر: تعريفات الجرجاني - ص ٦٦، والخصائص ٩٦/١ - ١٠٠.

٥ ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٠٩.

فجعلها تحت قسم (الخالفة) من أقسام الكلم متأثراً بما قاله تمام حسان^١. وقد أنكر حماسة مذهب القدماء بوجود فعل وفاعل فيها " لأهما مضمران إضماراً واجباً لا ظهور له "٢، ثم يقول: "ولست أدري لماذا جعل سيبويه-والنحاة من بعده- (إِيَاكَ) في التحذير مفعولاً به لفعل مضممر مع أنه لمح لمحّة ذكية عندما قال إن (إِيَاكَ) بدل من الفعل، وقد أكد المبرد هذه اللمحة "٣، ثم يؤيد مذهبهم هذا فيقول: " فدلالة (إِيَاكَ) هي دلالة الفعل مع كاف الخطاب، ولكن قاتل الله البحث عن (العوامل) "٤.

ويحاول حماسة أن يقدم إعراباً سهلاً ميسوراً يتسق مع معنى تراكيب هذا الباب، فيذهب إلى أن (إِيَاكَ) للتحذير، أما الأسماء المنصوبة فيكتفي أن يقول عنها المَعْرِب: أنها منصوبة على التحذير أو على الإغراء، أو (مَحذَرٌ منه) و (مُعْرَى به)٥.

ويبدو من الواضح أن آراء حماسة لا تخلو من الاتجاه إلى المعنى في تحديد ماهية جمل هذا الباب، مقتفياً أثر أستاذه تمام حسان في استخدام بعض مصطلحاته، كقوله بالخالفة، والتنبية إلى ماهية الجمل الإفصاحية، متخذاً من جمل هذا الباب صورة من الصور التي تمثلها، وهو رأي سديد، إذ لا تخلو جمل التحذير أو الإغراء من انفعال يفصح به المتكلم عن مراده محذراً كان أم مغرياً. وعلى الرغم من اعتداد حماسة بتوجيه الجملة توجيهاً دلالياً، إلا أن مذهبه لا يخلو من التداخل الذي وقع فيه المخرومي والسامرائي في ما سبق عرضه، وإليك أبرز هذه النقاط:

١ الخالفة من مصطلحات تمام حسان، وقد جعلها في أربعة أنواع: خالفة اسم الفعل، وخالفة المدح والذم،

وخالفة التعجب، وخالفة الصوت. ثم أضاف إليها حماسة: جملة النداء، وجملة القسم، وجملة الإغراء والتحذير.

٢ العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٠٩.

٣ العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٠٩.

٤ السابق - ص ١١٠.

٥ السابق - ص ١١٠.

(١) أنكر حماسة وجود فعل وفاعل في جملة هذا الباب، لأن القول بها قول بوجود عامل، يقول: (وقاتل الله البحث عن العوامل)^١، إلا أنه في الوجه المقابل عند الفعل والفاعل مضميرين إضماراً واجباً لا ظهوراً لهما. وفيما نرى، إن القول بإضمار فعل تكمن فيه فكرة تبرير فتحة الكلمة بعده على ضوء نظرية العامل.

(٢) إن القول بإضمار الفعل مع الفاعل يؤدي إلى القول بأن الجملة فعلية، وهذا بدوره يؤدي إلى حضور فكرة الإسناد في الجملة، إذ إن النحاة يرون أن اجتماع فعل مع فاعل؛ أي فعل مع اسم يؤدي إلى وجود علاقة الإسناد؛ لأن الإسناد يكون بين اسم واسم، أو فعل واسم^٢. وهذا يناهني ما صرّح به حماسة بأن جمل هذا الباب من الجمل غير الإسنادية^٣.

(٣) لم يحدد حماسة ما يرمي إليه بما يسميه (التراكيب الخاصة)، ولم يبين تصنيف هذه (التراكيب الخاصة)، ففي كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة) يجعلها في إطار (الخالفة) ليميزها عن التراكيب اللغوية الأخرى^٤، في حين نجد ينكر وجود ما يسمى بالتراكيب الخاصة في كتابه (في بناء الجملة العربية)؛ لأن ذلك كما يقول: "سوف يفتح الباب واسعاً أمام كثير من الاضطراب؛ وذلك لأن كل تركيب منها سوف يكون نموذجاً بذاته، ومن هنا تتعدد النماذج بتعدد التراكيب المستعملة، ولا يمكن ضبط اللغة إذا لم تكن النماذج التي تحكم تراكيبها محصورة في عدد معين يمكن ضبطه"^٥.

١ العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١١٠.

٢ ينظر: الكتاب ٢٣/١، والمفصل - ص ١٥٥، والمجم ٣٣/١، وينظر ما كتبه في (الإسناد في الجملة العربية) في تمهيد هذه الرسالة.

٣ العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٠٩.

٤ ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة - ص ١٠٩.

٥ في بناء الجملة العربية - محمد حماسة - ص ٣٧٣.

٤) حاول حماسة أن يقدم لجملة هذا الباب إعراباً يبتغي به التسهيل والتيسير، إلا أن توجيه الإعراب قائم لديه على أساس النحو التعليمي. ونرى أن ما ذهب إليه القدماء في هذا الجانب أكثر دقة وأوفى مما يذهب إليه حماسة. وحبذا لو تابع حماسة ما نادى به في غير موضع من كتابه، من وجوب دراسة نحو التراكيب مما جاء فيها من معانٍ، ليتمكن الدارس من إبراز العلاقات الكامنة بين عناصر التركيب للوصول إلى الغاية الدلالية التي تكمن فيها، ومعالجة كل عنصر فيها اعتماداً على وضوح الفكرة بين المتكلم المبدع والمتلقي^١. وسنبين ذلك في موضع آخر من هذا البحث، إن شاء الله.

أما الفريق الآخر من اللغويين المحدثين، الذين أنكروا وجود فعل في جملة التحذير والإغراء، وأنكروا وجود عامل في الجمل باعتداده وسيلة تسويغ الحركات الإعرابية، فنذكر أبرزهم في هذا الميدان، وهما؛ تمام حسان، وخلييل عمارة:

تخلص تمام حسان من آثار العامل في معالجة التراكيب نظرياً وتطبيقياً، على خلاف ما وجدناه عند بعض الباحثين اللغويين الذين أرادوا طرح فكرة العامل ولكنهم لم يستطيعوا التخلص منها تماماً عند التطبيق، كما عرضنا سابقاً، ولعل هذا هو السبب الذي جعلنا نؤخر الحديث عن جهوده اللغوية في هذا الباب إذ إنه أقرب إلى ما نتجه إليه في تحليل التراكيب على ضوء مقتضى الدلالة.

خالف تمام حسان مذهب القدماء في أن (إِيَاك) معمول لفعل محذوف، اعتماداً على مبدئه الرافض لفكرة العامل النحوي. فـ(إِيَاك) في: إِيَاك والَأَسَدَ، ليست ضميراً ولا تحمل علامات الاسم، كما أنها ليست فعلاً أو ما يقوم مقامه، إنما هي أداة تؤدي معنى التحذير^٢. ولا تخفى وجهة هذا الرأي؛ لأنه يخرج عن إدراك تام للقيم الدلالية

١ ينظر ما كتبناه في النحو التعليمي ونحو الدلالة في الفصل الثالث من باب أسلوب المدح والذم. وينظر: من نحو الحملة إلى الترابط النصي - خليل عمارة. وينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عمارة - ص ١٥٦.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١٦٤ بتصرف.

لعناصر التركيب. إلا أن تماماً، رغم ذلك، قد سيطر عليه شكل الكلمة ومبناها الصرفي، وأثرت فيه المشابهة اللفظية في (إِيَّاكَ) على النحو الذي أثرت في النحاة العرب قديماً، فبحث لها عن أصل^١ نقلت عنه وجعل (إِيَّاكَ) أداة تحذير منقولة عن الضمير (إِيَّاكَ)^٢، فكأنه اعتمد (إِيَّاكَ) الضمير هو الأصل، وأن (إِيَّاكَ) في التحذير منقولة عنها. ولو اكتفى تمام حسان بتفسير (إِيَّاكَ) على ضوء تعدد المعنى الوظيفي للمسبب الواحد^٣، دون التعرض إلى فكرة النقل أو أن أصل هذا هو ذلك، لكان مذهبه جديراً بأن يُعتمد في هذا الباب.

وقد أنكر تمام حسان على النحاة القول بوجود فعل محذوف وجوباً في جملة التحذير أو الإغراء، ومن ثم فقد رفض فكرة تقديره، يقول: "وأما ما يسميه النحاة (وجوب حذف الفعل) فالمعنى في جميعه على غير تقدير الفعل"^٤. فجعل (المخالفة)^٥ وسيلته في تفسير جمل هذا الباب وغيره مما أدخله النحاة تحت باب المنصوب بفعل مضمر وجوباً. ولعل من المفيد والمناسب هنا أن نستطرد قليلاً في الحديث عن (المخالفة) أو (الخلاف) وذلك لبيان الفرق بين مدلول هذين المصطلحين عند مَنْ يستعملهما من القدماء والمحدثين خشية اللبس في الاستعمال، كما يلي:

١ تحدثنا عن فكرة (الأصل الافتراضي) الذي اعتمده النحاة في كثير من الألفاظ والتراكيب، وقد بينا وجهة النظر في تركيب أسلوب المدح والذم، والأصل الذي جعلوه لـ (نعم، و بنس): ينظر الفصل الثالث من باب أسلوب المدح والذم. كما بينا هذا في باب التعجب عند معالجة صيغتي التعجب (أفعل، وأفعل) والأصل الذي افترضه النحاة لهما.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١٦٤ بتصرف.

٣ لقد بينا فكرة تمام حسان في تعدد المعنى الوظيفي للمسبب الصرفي بحسب الأصل أو بحسب النقل. ينظر رأيه في الفصل الثالث من باب التعجب.

٤ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ٢١٩.

٥ تعرضنا سابقاً لمعنى المخالفة لدى تمام حسان في: باب الاختصاص، الفصل الثالث.

أولاً: النصب على الخلاف عند أهل الكوفة، ويعدونه من أهم العوامل

المعنوية، وقد قالوا به في عدد من أبواب النحو، أبرزها:

١- في الظرف المنصوب الواقع خيراً عن المتبدأ. ٢- في المفعول معه.

٣- في الفعل المضارع الواقع بعد (الواو) و(أو) و(ثم) ^١. وفي هذه الأبواب كلها

ينصبون الاسم على الخلاف. ^٢

ثانياً: المخالفة عند تمام حسان، ويبدو من الواضح أنه استعار مصطلح الكوفيين

لتعليل نصب الاسم، من غير اللجوء إلى القول بالعامل الفعلي، إلا أن معناها لديه

يختلف عما قصده الكوفيون منها، لأنه يربط فيها جملتين متشابهتين في التركيب

مختلفتين في الحركة الإعرابية، فيجعل الضمة هي حركة الاسم في التركيب الأصل،

والفتحة هي حركته في الجملة المخالفة، " فتكون الفتحة قيمةً خلافيةً تفرق بين معني

هذه المنصوبات في حالة النصب وبين معناه في حالة الرفع " ^٣. كما يربط فكرة المخالفة

بالإسناد، يقول: " والمخالفة قرينة إرادة معني غير إسنادي يقابله معني إسنادي له نمط

يخضع لقاعدة من قواعد الجمل... فتفرق بين عنصر من التركيب في حالة الإسناد

وبين هذا العنصر في غير الإسناد، بالضمة هنا والفتحة هناك. قارن: العملُ العملُ

(مبتدأ وخبر)، العملُ العملُ (إنشاء)... " ^٤.

١ ينظر: مدرسة الكوفة- المخرومي- ص ٢٩٣ وما بعدها.

٢ ومن صور الخلاف عند الكوفيين نصب المفعول معه، يقول الكوفيون في نصبه على الخلاف: " إنما قلنا أنه

منصوب على الخلاف، لأنه إذا قال: (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء،

واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في (جاء زيدٌ

وعمرُو) فقد خالف الثاني الأول، فاتصّب على الخلاف ". الإنصاف في مسائل الخلاف- مسألة ٣٠.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ٢١٩.

٤ الإسناد يخص التراكيب لا المعاني، ولعل تمام حسان كان يقصد ذلك.

٥ إعادة اللغة العربية ألسنياً- تمام حسان- ص ١٦٠.

ولا يخفى ما لهذا الرأي من وجهة، حيث أبرز القيمة الدلالية للحركة الإعرابية (الفتحة) في مقابلة مباني التركيب المختلفة باختلاف الحركة التي تمثلها، وقد لاقت نظريته هذه صدى لدى كثير من علماء اللغة العربية من المحدثين^١ ممن اهتموا بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية في التركيب الجملي، كما نجد لها لدى خليل عميره، الذي يبدو أنه كان متأثراً في توجيهه الأول بما يعنيه تمام من المخالفة في هذا الباب، ولكنه طوّر رأيه في مرحلة لاحقة وجعل الفتحة علامة دلالة مرتبطة بالنغمة الصوتية لأداء وظيفة دلالية. وسناقش آراءه فيما بعد لما لها من أهمية وأثر في الدرس اللغوي وبخاصة فيما نختاره في هذا البحث.

نقول: رغم وجهة مذهب تمام حسان هذا، إلا أننا لا نستطيع أن نعتمده في حل كل الظواهر التي تبرز فيها مسألة القيمة الدلالية للحركة الإعرابية، لأسباب منها:

١) يُعدُّ تمام حسان أن أصل قولنا: العملُ العملُ على الإغراء، هو: العملُ العملُ على الإخبار؛ أي أن أصل الإنشاء إخبار، وأن أصل (الفتحة) ضمة. ويبدو أن فكرة الأصل هذه لا تتفق مع القول بسليقة العربي في كلامه، ولا أظن أن العربي الذي كان يعبر عما في ذهنه من المعاني المختلفة بأساليب تعبير مختلفة كانت لديه جملٌ أصول وأخرى منقولة عنها مرتبطة بها، وإنما كان ينطق بهذا التركيب بالفتحة ليعبر عن معنى الإغراء- كما في المثال السابق- وينطق بالضمة ولا يريد إلا الإخبار عن العمل مثلاً. ولا نرى ما يسوّغ الاعتماد على فكرة المخالفة، أو أن أصل هذا هو ذلك، إلا الناحية التعليمية^٢.

١ وقد سار على فكرته في المخالفة، أحمد الجندي، يقول: "قالوا بحذف العامل في التحذير والإغراء، والمنصوب على الاختصاص، والحقيقة لا حذف، ولا تقدير... فلما اختلف المعنى كان النصب على المخالفة-وهذا رأي الكوفيين". ينظر مقالته: علامات الإعراب بين النظر والتطبيق-ص ٣١٢-مجلة معهد اللغة العربية-جامعة أم القرى - العدد الثاني- ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢ ينظر ما كتبناه عن هذا في الفصل الثالث من باب أسلوب الاختصاص.

(٢) إن فكرة وجود نموذج تركيبى مخالف، لا يمكن تطبيقه على الأطر المختلفة من جمل هذا الباب؛ لأن قولنا: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، لا يمكن أن نَعُدَّ أصله الذي خالفه: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، لأنه لا نظير له في التراث العربي، ولم يقل بمثله أحد من النحاة الذين يعتمدون على المثال المصنوع فضلاً عن يعتمدون الشاهد الموثق.

ثالثاً: المخالفة عند خليل عمارة: نادى خليل عمارة بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية، فجعل الدلالة هي علة نصب الكلمة في هذا الباب، منكرًا على النحاة القول بوجود عامل، يقول: "ولست أدري حقاً ما قيمة هذا العامل المحذوف الذي لا يجوز إظهاره، وإن ظهر فقد نقل التعبير إلى معنى غير الذي كان له، لست أدري ما قيمته غير محاولة تبرير الحركة الإعرابية التي هي الفتحة، التي يجب أن تكون أثراً لعامل، والعامل يجب أن يكون هنا فعلاً متعدياً"^١. وقد سارت نظريته في مرحلتين مختلفتين، وإليك إيجاز القول فيهما:

المرحلة الأولى: وقد كان فيها متأثراً بنظرية المخالفة لدى تمام حسان، معتمداً على فكرة البحث عن النموذج المخالف لإبراز معنى التركيب، إلا أنه لم يستعمل كلمة (المخالفة) واستعاض عنها بفكرته التوليدية التحويلية، فجعل جمل هذا الباب وهي تقوم على حركة الفتحة نموذجاً تحويلياً من جمل إخبارية تحمل حركة الضمة، وإليك تحليله لها:

١ - فجملة التحذير: الْأَسَدَ (بالفتحة) عدّها جملةً تحويليةً لجملة توليدية هي: هذا الْأَسَدَ (بالضمة)، ثم جرى عليها تحويل بالحذف اعتماداً على الإشارة أو على السياق الذي تقال فيه، فبقيت كلمة (الأسد) في حالة الرفع لتشير إلى جملة إخبارية لا يقصد منها المتكلم غير الإخبار بما جاء فيها من معنى، ولكن المتكلم عندما أراد أن يعبر

١ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٦٢.

عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية الأصل، وعنه في الجملة التحويلية بالحذف، كان عليه أن يغيّر في أحد أجزاء هذه الكلمة الجملة؛ "لأنها تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وليست بحاجة إلى كلمة تقدّر من السياق وترتبط بالإشارة، ولا بحاجة إلى علاقة الإسناد التي هي ركن رئيس في بناء الجملة في اللغة العربية، فان وقع التغيير في أي من فونيمات الكلمة فإنها تنتقل لتعبّر عن صورة ذهنية أخرى، فكان لا بد من إجراء التغيير في فونيم الحركة، فتستبدل الفتحة بالضمّة، وينتقل المعنى من الإخبار إلى التحذير، فالفتحة هي العنصر الذي حوّل الجملة من باب إلى باب ومن معنى إلى معنى جديد"^١.

٢- أما جملة التحذير: "إياك والمرء"، فعدّها "جملة تحويلية اسمية، حملتها السّي تحولت منها هي: أنت والمرء، فيكون الثاني معطوفاً على الأول مرفوعاً والخبر (المسند) محذوفاً يفهم من السياق، ولكن لما كانت المعاني أكثر من القوالب اللفظية، فانه لا بد من التغيير في مباني الكلمات لتؤدي معاني جديدة، فكان التغيير بنقل المرفوع إلى حالة النصب، فأصبحت: "إياك والمرء، لتفيد التحذير"^٢.

ويبدو من الواضح أن تحليل عمائرة قد عالج الجمل في هذا الباب على الأساس الذي انطلق منه تمام حسان، وهو البحث عن أصل أو نموذج مخالف تحولت عنه الجملة لأداء معنى آخر، ورغم وجهة هذه النظرية في معالجة التراكيب دلاليّاً، إلا أنّها لا تعدو أن تكون وسيلة تعليمية هدفها الإيضاح اعتماداً على نظرية (الضد)؛ أي أن الشيء لا يتضح إلا بضده، أما إن خرجت عن كونها تعليمية فلنا أن نستدرك فيها ما يلي:

١ السابق - ص ١٦٢، ١٦١.

٢ السابق - ص ١٦٣.

١) إن المتكلم العربي كان ينطق على سجيته وطبعه، فلم تكن صورة الإخبار حاضرة في ذهنه عند التحذير، ولا العكس كذلك. لذا فإن أصل كل تركيب استعماله اللغوي الذي يختلف فيه عن الآخر لاختلاف الدلالة التي تتضمنه^١.

٢) إن القول بأن أصل (إِيَّاكَ والمرءَ)، هو: (أنت والمرءُ) لا يستقيم لسببين: أحدهما، أننا لو جعلنا أصل (إِيَّاكَ) هو (أنت)، لقاد إلى القول بأن (إِيَّاكَ) في باب التحذير هي ذات الضمير المنفصل (إِيَّاكَ)، ومن ثم فإن موقعها النصب على المفعولية، وبذا، فإن ذلك سيقود إلى الحكم بوجود فعل واجب الحذف يفسر حالة النصب، وقد أنكر خليل عمائره ذلك في غير موضع.

الثاني، إن قياس (إِيَّاكَ والمرءَ) على (أنت والمرءُ) لا يستقيم أيضاً، لعدم وجود العلة التي تجمع بينهما، إذ لا سبب لهذا القياس؛ لأن قولنا: (إِيَّاكَ والمرءَ) جملة تحذير تحمل معنى تاماً يحسن السكوت عليه، أما قولنا: (أنت والمرءُ) فهي تفتقر إلى عنصر من عناصر الاستناد؛ وهو المسند (الخبر) ل يتم للجملة معناها التام، وهو نظير قولك: أنت وشأنك، وكلُّ رجلٍ وضعته، كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان^٢. وبهذا خرجت الجملة عن المناظرة بجملة التحذير لتقترب من الجملة المحمولة على المعية.

أما المرحلة الثانية التي مثلت تحليل عمائره، فتعدُّ مرحلة من مراحل تطور تفكير الباحث في إدراك كنه التراكم المطابقة لغاية المتكلم عند نطقه باللغة، معتداً بكل عنصر من عناصر الجملة في هذا الباب وسيلة لإيصال دلالة المتكلم، مع إبقاء الجملة على صورة معينة تحتفظ بترتيب لا تتغير عنه. كما اعتنى بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية-الفتحة-التي تمثل هذا الباب من غير حاجة إلى أن تقترب بحركة مخالفة لبيان

١ ينظر ص ٣٢٢ من هذا الباب.

٢ ينظر: الكتاب ١/٣٠٠، ١٩٩.

قيمتها الدلالية، وقد بينا إنكاره مذهب النحاة في أن الفتحة حركة يقتضيها وجود عامل هو فعل محذوف، إنما هي حركة اقتضاء للمعنى، يقول: " فالمعنى هو الذي أوجب الحركة، فأصبحت دليلاً عليه ووسيلة له"^١. أما (إيّاك) في التحذير، فيذهب إلى أنها ليست ضمير النصب المنفصل، إنما هي أداة تحذير لا علاقة لها بالضمير وليست منبثقة عنه^٢.

كما اهتم تحليل عمارة بالدور الذي يؤديه التنغيم فربط بينه وبين الحركة الإعرابية، الفتحة في هذا الباب، يقول: " وأمر استخدام النغمة الصوتية ظاهرة لغوية ذات بعد دلالي لا يخفى على كل من يستخدم العربية الفصحى منها أو المحلية المعاصرة"^٣. وقد استعان في إيضاح دور التنغيم الدلالي-في هذا الباب-على مقارنة جملة التحذير: (الأسد الأسد) بالجملة الطلبية: (احذر الأسد)، جاعلاً النغمة في الجملة الطلبية نغمة صوتية مستوية، في حين جعلها في التحذير نغمة صوتية صاعدة لتلائم دلالة الإفصاح عند التحذير من محذور، فارتبطت الفتحة مع النغمة الصاعدة لتؤدي هذه الدلالة، يقول: " ولعل الفتحة هنا تجسيد للنغمة الصوتية التي تقع الجملة في إطارها"^٤.

والواقع إن الاستجابة لهذه العناصر الدلالية في توجيه معنى الجمل في باب التحذير أو الإغراء، وأعني بها دلالة الحركة الإعرابية(الفتحة)، مع ما يتصل بها من نغمة

١ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٦٢. وينظر: العامل التحوي- ص ٩٤، ٩٢.

٢ ينظر: Expressions of some Functions in Linguistics Study of Arabic

Grammatical - AMAIRE, K.A- 1979. Personal attitudes

وينظر: محاضرات في مادة علم اللغة، كان يلقيها خليل عمارة على طلاب قسم اللغة العربية في جامعة الملك عبد العزيز بجدة-١٩٩٢م.

٣ رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها- خليل عمارة- ص ٢٥.

٤ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٦٢.

صوتية تمثل مراد المتكلم وغايته، علاوة على ما يتسم به التركيب من ترتيب لا يتغير عنه، أقول: إن الاستجابة لهذه العناصر تعدُّ نظريةً دلاليةً ناجحةً وهامةً في تحليل التراكيب، وقد نوّه إلى أهميتها عدد من علماء اللغة المحدثين، يقول Baker: "أما النظرية النحوية الناجحة فهي تلك التي تأخذ في الحسبان بالإضافة إلى المعاني المعجمية لكلمات الجملة، القيم الوظيفية الدلالية للعناصر الأخرى التي تسهم في توضيح معنى الجملة؛ كالسياق، وكيفية نطق الجملة، وتتابع الأجزاء المكونة للجملة"^١. فهي على هذا تمثل مرحلة نضج لغوي فكري تسهم في توجيه الدراسات اللغوية الحديثة نحو الاهتمام بدراسة دلالة التراكيب لإبراز دور اللغة، والاهتمام بنفسية المتكلم واستجابة السامع لمحاولة فهم أسرار اللغة وطرائق تركيبها، من غير ضرورة ملجئة إلى القول بحذف العامل وما يقتضيه من تعليل أو تأويل يقوم على أساس فكرة العامل والمعمول في تفسير الظاهرة اللغوية^٢.

ولعل من الهام والمفيد في هذا المقام أن نحلل نماذج من النصوص اللغوية التي تضم بعض تراكيب هذا الباب، لبيان دور عدد من العناصر في تحقيق المعنى الدلالي للتركيب وبخاصة الحركة الإعرابية، ولترابط بين التنظير والتطبيق في تحليل النصوص، وسنختار لهذا التحليل نصوصاً من التراث الأدبي العربي:

النص الأول ونختاره من النثر من رسالة أرسلها عمر بن الخطاب إلى سعد بن وقاص، جاء فيها: " الصبر الصبر، فإن المعونة تأتي من الله على قدر النية، والأجر سلى قدر الحسبة، والحذر الحذر على من أنت عليه، وما أنت بسبيله، وأسألوا الله العافية"^٣.

1 Language, Sense and Non sense - p.6

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي-خليل عماره - ص ١٥٦.

٣ جمهرة رسائل العرب - ٢١٢/١.

تدعو رسالة عمر هذه سعد بن أبي وقاص إلى معاهدة قلبه، وتطلب منه أن يحدث جنده في أمور كثيرة همهم في دينهم ودنياهم، كوعظهم وتذكيرهم بالالتزام بحسن النية لنيل الأجر والثواب من العزيز القدير، ومتى نسوها فعليك يا سعد حق التذكير بها وتحديث أمرها. وفي ثنايا التذكير والوعظ، يدل على المفتاح الذي فيه سر النجاح وخير المعونة في كل ما أوكل به، فيغريه بضرورة الالتزام به لأنه طوق النجاة الذي يؤتيها الله من يحب على قدر النية والحسبة، وهو مفتاح الصبر والجلد، ففيه معونة الله وعظيم أجره. ثم يحذره من أمور يحشاها عليه؛ من جنوده ممن هو موكل بأمرهم، ومن السبيل الذي يرمي إلى بلوغه، ومن العدو الذي يلاقيهم.

وتبرز في الرسالة قوة التعبير في اختيار الكلمات لتكون الكلمة أقرب إلى النفس، وأدنى للاستجابة، وأوفى للبلاغ، وأدنى إلى تحسس حضور المتكلم عند التحذير أو الإغراء.

جاء في النص أسلوب تحذير في قوله: (الحذر الحذر)، وأسلوب إغراء في قوله: (الصبر الصبر). وقد وردا وفقاً لأحد أكثر أطر الاستعمال اللغوي وروداً في باييهما، وهو التحذير والإغراء بالتكرار^١.

ووفقاً لما في هذا النص من أسلوب تحذير وإغراء، نرى ضرورة الاتجاه نحو الاهتمام بمعالجة التركيب الجملي فيهما على ضوء الدلالة وترابط عناصر التركيب، وهو المنهج الذي ارتضينا في معالجة الجمل والتراكيب موضع الدراسة في هذا البحث. كما نرى أهمية الاعتماد على طائفة من العناصر الدلالية الهامة في التحليل اللغوي، وفقاً لهذا المنهج، لما لها من دور في إبراز دلالة الجملة وأهميتها في بيان مراد المتكلم وغايته، ومنها:

١ ينظر أطر التحذير والإغراء في مستهل الفصل الأول من هذا الباب.

أولاً: دلالة الحركة الإعرابية، فقد أدت (الفتحة) على الاسم المحذر منه في رسالة عمر بن الخطاب وهي (الحذر الحذر)، دوراً دلاليّاً واضحاً، إذ إن الفتحة عليها، فيما نرى، تمثل دلالة تؤدي معنى زائداً على دلالة الكلمة معجمياً، فلما كانت كلمة (الحذر) - من غير حركة إعرابية - تدل معجمياً على معنى التحذير مجرداً من أي ارتباط دلالي آخر، فإن وجود الفتحة عليها يجعلها في إطار جملي له دلالة في سياقه، مختلفاً بذلك عن الدلالة المعجمية، وهي التعبير عن التحذير من مقاربة المكروه.

ولا يخفى الدور الدلالي الذي تؤديه الفتحة على الكلمة، فهي وسيلة التمييز بين الكلمات المتشابهة، والفرق بين المعاني المختلفة، كما أنها أداة لإزالة اللبس بين الجمل لما لها من دور في الإبانة عن المعاني^١، يقول ابن الحاجب: "إن الإعراب دليل معانٍ زائدة على معقولية المدلول"^٢، ويقول فيما ينقل عنه الرضي: "الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه"^٣.

وعلاوة على ما تؤديه الفتحة في الإبانة عن المعاني، فإن لها سمة صوتية تساعد على يسر النطق بالكلمة، وربما كانت تلك هي الغاية التي من أجلها ورد الاستعمال اللغوي في التحذير بالفتحة وليس بالضمّة؛ لأن الضمة يناسبها من الحروف (الواو)، والنطق بالواو يعمل على ضم الفم، مما يؤدي إلى ثقل الصوت مع ميله إلى الانخفاض، وهو بهذه الصفة لا يؤدي السرعة المطلوبة من التحذير. في حين إن (الفتحة) يناسبها من الحروف (الألف)، وهو صوت منفتح يعمل على امتداد الصوت عند النطق به، مما يؤدي إلى مساعدة المتكلم عند التصويت، لذا كانت (الفتحة) هي حركة النداء، ومن ثم فهي حركة التحذير. وقد ركزت كثير من الدراسات اللغوية الحديثة على القيمة

١ ينظر: الإيضاح ص ٦٩، الخصائص ١/٣٥، والإنصاف ١/٢١، وشرح المفصل ١/٧٢.

٢ الأمالي - ابن الحاجب - تحقيق: فخر قداره ٢/٨٢٢.

٣ ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٥٦،٥٧.

الدلالية للصوائت وما لارتفاع الصوت وامتداده فيها من أثر بين في تصوير الانفعالات، وفي هذا يقول جعفر عبابنة: "ولمّا كانت الصوائت هي أعلى الحروف العربية من حيث درجة الإسماع، وأكثرها قابلية للمد والمطل صارت لها وظيفة مهمة في الكلام؛ وهي وظيفة يمكن استغلالها في الخطابة والأداء المسرحي وإنشاد الشعر للتأثير في السامعين وإحداث الانفعالات المرغوب فيها وتصوير المشاعر المختلفة"^١.

أما العامل الثاني: (التنغيم)، فإن دوره في الدلالة على ما في التركيب من معنى، أمر قد أكده كثير من الباحثين^٢، وهو عنصر من عناصر تغيير الدلالة في التراكيب^٣، يقول D.Gibon: "يعد التنغيم من العناصر الرئيسة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة تراكيب الجمل وليس فقط في البنية السطحية لجملة ولا في المعنى المنطقي فيها، بل للوصول إلى بنيتها الدلالية العميقة"^٤. ويقول خليل عمايره مبيناً أهميته في الدلالة: "فهو ظاهرة صوتية أدائية، تظهر عند نطق الجمل لمعنى خاص يريده المتكلم، وهو نوع من النبر الذي تظهر به نغمة خاصة على كلمة معينة في الجملة ليؤكد ما تتضمنه من معنى، أو على كلمات الجملة كاملة لينقلها من باب لغوي إلى باب لغوي آخر"^٥. ولا يخفى دور التنغيم في إيضاح الانفعالات، فهو "عنصر هام في كثير من أصناف الإبلاغ اللغوية... يميز السامع بهذا التنغيم الدال على فقدان الصبر، أو

١ طول الصوت اللغوي: حقيقته ووظيفته - جعفر عبابنة - ص ٨٠ - المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية - العددان الرابع عشر والخامس عشر - ١٩٨٨، ١٤٠٨هـ.

٢ ينظر: علم وظائف الأصوات - عصام نور الدين - ص ١١٩. مقدمة لدراسة اللغة - حلمي خليل - ص ٢٤٠. الكلمة - حلمي خليل - ص ٤٦، ٤٧. علم اللغة العام - كمال بشر - ص ١٦٣. دلالة الألفاظ - إبراهيم أنيس - ص ٤٧. النحو والدلالة - محمد حسانة - ص ١١٨. النبر والتنغيم في اللغة - مناف الموسوي - اللسان العربي - ص ٩٣.

3 The Melody of Language - p.5.

4 Linguistics [an interdisciplinary Journal of the language sciences] - 1986 - Book reviews - Volume 24-4 - p.818 .

٥ في تحليل لغة الشعر - ص ٤٢، ٤١.

السخط، أو المودة... الخ^١. كما يؤدي إلى تغيير دلالات الجمل إلى اختلاف أنواعها، كأن تتحول الجملة من جملة خبرية إلى جملة إنشائية، أو من إنشائية طلبية إلى إنشائية افصاحية^٢ تعبر عن الانفعالات الكامنة؛ لأن تغيير نغمة الصوت وسيلة إبراز العواطف، كما يقول فندريس^٣.

وإذا ما حوّلنا جملة التحذير-الحذر-الحذر- في رسالة عمر المكتوبة إلى جملة منطوقة، فإن التنغيم يبرز عاملاً هاماً في إيضاح قوة مشاعر عمر بن الخطاب عند تحذيره سعد بن أبي وقاص؛ لأن قارئ الرسالة عندما يحوّل الحرف المكتوب إلى صوت مسموع يقتضي أن يطابق الصوت دلالة الجملة، إذ إنه حين يقرأ جملة التحذير(الحذر الحذر) في سياقها النصي، فانه سينطق الفتحة مقترنة بنغمة صوتية صاعدة^٤ لتناسب انفعال دلالة التحذير التي يقصدها المتكلم. فالتنغيم أداة التمييز بين الانفعالات المتنوعة داخل النفس الإنسانية، وهو يتغير بحسب قوة عاطفة المتكلم ونوعها، كما يشير جورج مونان^٥. وقد أشار Brazil، في بحث جيد له عن التنغيم في الجملة، وكيفية قراءتها الجهرية، محاولاً إيجاد نظرية تساعد في ذلك، "بأن التنغيم الصاعد والهابط يمكن أن ينقل النص اللغوي من دلالة إلى دلالة أخرى مختلفة عنها كلياً، ولا يعني بالتنغيم هنا الاختلاف اللهجي في كيفية نطق جملة ما، بل التنغيم الدلالي الذي يجري في الجملة صعوداً أو هبوطاً وفقاً لدلالة يقصدها المتكلم ويفهمها السامع"^٦. ويقول كمال بشر: "والحق أن استغلال هذه الظواهر الصوتية لذو أهمية بالغة في تحليل المادة النحوية وفي

١ مفاتيح الألسنية-جورج مونان-ترجمة: الطيب البكوش-ص ٦٦، ٦٧.

٢ ينظر الفصل الثالث من أسلوب الاحتصاص -ص ٣٣٦ وما بعدها.

٣ اللغة-فندريس - ص١٨٥.

٤ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها- خليل عماره-ص١٦٢.

٥ مفاتيح الألسنية - ص ٥٠. وينظر: The Melody of Language - p. 187.

6 Linguistics journal -volume 24-4,1986-p.p.818.819.

بيان قيم التراكيب ودلالاتها^١. والمعول في ذلك كله على اللغة المنطوقة، فهي منهج العربية الأول، إذ اعتمد علماء اللغة العرب في تععيد اللغة على السماع والرواية والمشاهدة عن الأعراب، والكلام أصل كل لغة وبدايتها، أما اللغة المكتوبة فلا تقدم للدارس جميع العناصر التي يحتاجها في الوصول إلى كافة خصائصها الصوتية والدلالية، كما أنها تندر كثيراً من الانفعالات الكامنة في الجمل، ولعل هذه واحدة من العقبات التي قال عنها Firth: " هناك عدد من العقبات في التعامل مع اللغة المكتوبة"^٢. لذا جاء التنبيه على اللغة المنطوقة^٣ كعامل من عوامل إبراز المشاعر والانفعالات حين ترتبط بنغمة صاعدة تمثلها حركة الفتحة لتعبر عن الانفعال تجاه موقف يجب الحذر منه، كما هو في هذا الباب، وحينئذ لا حاجة إلى القول بتقدير عامل محذوف، إذ إن محاولة تأويل الجملة لتوافق هذا العامل يفقدها ملامحها الانفعالية ويخرجها من إطارها الدلالي الذي يقصده المتكلم^٤.

والعامل الثالث: هو التكرار الذي ورد في جملة تحذير عمر بن الخطاب في رسالته. ولا يخفى دوره في التوكيد الذي يرمي إليه عند تشبيه سعد بن أبي وقاص وتحذيره. وقد نبّه النحاة قديماً إلى أهمية التكرار في باب التوكيد، وهو موضع اهتمام الدرس اللغوي المعاصر، يقول فندريس: " التكرار أيضاً من تلك الوسائل التي نشأت في اللغة الانفعالية... يجب البحث عنه في الانفعال الذي يصحب التعبير عن عاطفة قد

١ علم اللغة العام (الأصوات) - كمال بشر - ص ١٩١.

2 Selected Papers of J.R. - P.14

٣ ينظر: مقدمة لدراسة اللغة - حلمي خليل - ص ١٨٨. العلامة الإعرابية في الجملة - محمد حماسة - ص ٢٩٤.

اللغة - فندريس - ص ١٩٢. مدخل إلى علم الدلالة - فرانك بالمر - ص ٤٠.

٤ ينظر: نظرية النحو القرآني - مكي الأنصاري - ص ٦٢ وما بعدها.

وينظر: Language, Sense and Nonsense-p.92 / Language - Bloomfield-p.158.

دفعت إلى أقصاها "، ثم يقول: " والتكرار لم يكن في الأصل إلا وسيلة لاعطاء العبارة زيادة في القوة "٢.

فيما سبق، قدمنا أنموذج تحذير ثم حللناه تحليلاً لغوياً، وبيننا كيف تضافرت عناصر متعددة في التركيب [الكلمة المحذر منها، بحركة إعرابية معينة وهي الفتحة، مع نغمة صوتية تجسدها، مع ما في الجملة من تكرار للتوكيد] لأداء دلالة التحذير، فقدمت هذه العناصر الدلالية جميعها للذهن انطباعاً عاطفياً، على حد ما يعبر عنها فندريس عند تضافر العناصر الدلالية في التركيب أو النص^٣. ولا يختلف القول في جملة الإغراء في هذا النص وهي (الصبر الصبر) عما حللناه في جملة التحذير، من حيث دلالة الحركة الإعرابية (الفتحة) على الكلمة المغرى بها، وأهمية التنعيم في تجسيد الانفعالات والعواطف، مع دور التكرار في إبراز قيمة التأكيد على المغرى به.

ونختار هنا مثلاً آخر للتحليل، ونجعله في هذه المرة من الحديث الشريف:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلِّ خيرٍ احرصْ على ما ينفعُكَ ولا تعجزْ، فإن غلبَكَ أمرٌ فقلْ قَدَّرَ اللهُ وما شاءَ فعل، وإياكَ واللَّوْ فإن اللوَّ تفتح عملَ الشيطان "٤.

جاء رسول الهدى محمد صلى الله عليه وسلم إلى البرية يبلغهم رسالة ربه عز وجل في اتباعه واجتتاب نواهيه، ويرشدهم إلى الطريق الذي به صلاح أمرهم في الدين

١ اللغة - فندريس - ص ١٩٩.

٢ السابق - ص ٢٠٠.

٣ السابق - ص ٢٠١.

٤ سنن ابن ماجه - تحقيق وترقيم: محمود فؤاد عبد الباقي - دار الحديث: القاهرة - عيسى البابي الحلبي وشركاه -

(كتاب الزهد باب التوكل واليقين) - ٢ / ١٩٣٥.

والدنيا والآخرة، ويعلمهم الأخلاق الإسلامية التي يجب أن يتحلّى بها المسلم. ويعد هذا الحديث أنموذجاً للتوجيهات التربوية، ينبه إلى ضرورة الالتزام بكل ما ينفع، وينهى عن العجز أو التقاعس عن أداء كل ما يؤدي إلى الخير، لئلا يصاب المؤمن بهمّ الندم على ما فات، نادماً متذمراً مسرفاً في استعمال لو أنني....

وقد ورد في الحديث الشريف أسلوب تحذير في: (إِيَّاكَ وَاللَّوْ) وهو صورة من صور تراكيب التحذير^١، يتكون من العناصر الآتية:

إيّاك + الواو + اسم مع حركة إعرابية (الفتحة)، وهي حركة دلالة مرتبطة بتنغيم التركيب.

فـ(إيّاك) لفظة لا تدل على ما يدل عليه الاسم أو الفعل، فخرجت من أن تكون أيّاً منهما، كما أنها لا تقبل التصريف أو الاشتقاق، وتلتزم مرتبة الضدارة في جملة التحذير، وهي مبنية تلتزم حالة واحدة من الضبط لا يعثرها التغير الإعرابي، كما أنها لا تدل على معنى معجمي، إنما معناها وظيفي وهو الدلالة على التحذير. وهي بهذه الخصائص تقترب

من سمات الأداة^٢، بل هي أداة من أدوات المعاني الداخلة على الجمل، لتدل على معنى لم يكن في الجملة قبل دخولها عليها، وهو الدلالة على معنى التحذير^٣.

أما الاسم المنصوب بعد (إيّاك)، فلا نرى فيه فعلاً مضمرأ أو مقدرأ كما قدره النحاة: أحذرك واللّو، أو: أحذرك وق اللّو، سواء كان العطف في الجملة؛ عطف مفردات أم عطف جمل، كما بينا سابقاً؛ لأن النطق بالعامل يؤدي إلى اختلاف المعنى

١ ينظر أطر التحذير في اللغة - الفصل الأول من هذا الباب.

٢ ينظر: الأدوات النحوية - مصطفى النحاس - ص ٢٦ وما بعدها.

٣ وترضي الباحثة في (إيّاك) مذهب: تمام حسان، وخليل عماريه. وقد سبق أن بينا رأيهما فيها.

مع عدم اتساق الجملة ودلالة التحذير، يقول ابن مضاء في رفض وجود عامل: " لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العبي، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسوحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك".^١ كما أن البحث عن العامل يؤدي إلى تفسير الجملة بجملة أخرى، وليس لنا مجال أن نترجم الانفعالات الكامنة في الجملة؛ لأن دلالة الجملة الأصل لا تماثل في دلالتها الجملة التي تفسرها، والقول بالتماثل الدلالي للجمل على اختلاف معانيها يؤدي إلى إرجاع الجمل جميعها إلى نموذج واحد، كما يقول فرانك بالمر^٢، وهذا ما لا تسمح به اللغة ولا تقبله الدلالة؛ فعندما يتم " تحليل التراكيب اللغوية وتفسيرها في إطار جملة أخرى مشابهة لها، نجد أننا قد تجاهلنا ملامحها وقيمتها الدلالية"^٣. ولست أدري ما قيمة تقدير كلمة الجملة ليست بحاجة إليها من حيث المعنى، ولعل الذي يدفع إلى تقديرها هو فكرة الإسناد، فالجملة تؤدي معنى تاماً يحسن السكوت عليه دون الحاجة إلى تقدير محذوف يمثل ركن إسناد. كما أن الفرق الدلالي بين الجملتين: أحذرك اللو، و(إياك واللو) بين واضح، إذ ما من شك في أن الجملة الأولى جملة خبرية، أراد المتكلم أن يحذر بها المخاطب من الاعتراض على قدر الله وقضائه، وهي صورة من صور الجمل الخبرية التي جاءت على هيئة الأمر يوجهها المتكلم لسامعيه على سبيل التحذير. إلا أن الجملة الثانية تحمل دلالة انفعالية وكأنها تشير إلى أن المخاطب قد اقترب من المكروه، فجاءت الجملة على نسق مخصوص ليلائم مقام التأثير المصاحب لانفعالات المتكلم، فاعتمدت الكلمة التي تعبر عن موضوع التحذير على عنصر صوتي يميز دلالتها؛ فجاءت حركة(الفتحة) على آخرها، وهي حركة دلالة لا حركة اقتضاء

١ الرد على النحاة - تحقيق: شوقي ضيف - ص ٧٨.

٢ مدخل إلى علم الدلالة - فرانك بالمر - ترجمة: محمود جمعة - ص ٢٥١.

لعامل، ولا مجال إلى القول بأنها مظاهر توشية أو تطريز *prosodies* كما يفسرها من يأخذ بمنهج فيرث، فالحركات كما يقول عبدالقادر عبدالجليل: "وحدات صوتية مستقلة *Independent units* لها القدرة على التمييز بين المعاني، ولها وظائف داخل البنية التركيبية للفعل الكلامي، وقيم دلالية متميزة. وهي، بعد ذلك، مورفيمات *morphemes* لها دورها في توجيه الدلالات"^١. ويقول كمال بدري: "وفي رأي أن تغيير أواخر الكلمات ليست بسبب عامل من فعل أو خلافه وإنما يتأتى لبيان معانٍ نحوية مختلفة"^٢. ومن المعلوم أن الحركة الإعرابية ودلالاتها على معنى في تركيب ما من تراكيب العربية يعد من خصائص العربية، إذ إن "لكل لغة نظامها الخاص في التعامل مع مبانيها الصرفية ووضعها في أطر جمالية تؤدي بكيفية صوتية معينة"^٣. وقد أدرك ذلك كثير من العلماء الغربيين عندما درسوا اللغة العربية^٤، إذ تمثل الحركة الإعرابية عندهم عنصراً لغوياً، ولكل عنصر في الجملة وظيفته وقيمه المستمدة من العلاقات التي تربطها مع العناصر الأخرى في النظام^٥.

وقد اقترنت الفتحة بنغمة صوتية صاعدة^٦، لتمييز جملتها عن جملة أخرى مماثلة لها في تركيبها وأعني بها الجملة الإخبارية مثلاً، وقد نبه كثير من علماء اللغة على الدور الدلالي الذي يؤديه تلون الأداء الصوتي يقول H.A.Gleason: "هناك بعض التراكيب الجمالية تبدو متماثلة إن لم تقرأ بصوت مرتفع، ولكن هذا التماثل يزول

١ التروعات اللغوية - عبد القادر عبد الجليل - ط. (١) ١٩٩٧م، ١٤١٧هـ - دار صفاء: عمان، الأردن - ص ١٤٩.
٢ الزمن في النحو العربي - كمال بدري - ص ٦٤. وقد أوردنا عدداً من النصوص التي تشير إلى أهمية الحركات الإعرابية في الدلالة عند اللغويين العرب من القدماء والمحدثين.

3 Selected Papers in structural linguistics - Bohumil Trnka - p.326.

٤ ينظر: العربية - يوهان فك - تحقيق: رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بمصر - ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م - ص ٣

٥ علم الدلالة - جون لايتز - ترجمة: مجيد الماشطة - ص ٦٩.

٦ استناداً إلى ما ارتضاه خليل عميره عند تصنيفه نغمة هذا الباب بالنغمة الصاعدة اتساقاً مع دلالة جملة التحذير أو الإغراء. ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٦٢.

عندما يجهر بها، وذلك لأن النبر والتنغيم قد أديا دوراً رئيساً في تحديد علاقة الكلمات ببعضها للوصول إلى القيمة الدلالية للجملة"¹. ويقول Isamu Abe: "فقد تماثلت الجملة في ترتيب كلماتها ولا يفرق بينها إلا بالتنغيم"². كما أن هذه النغمة الصاعدة لها دورها في تجسيد درجة الانفعال أو التأثير الكامن في نفس المتكلم المعبر عن التحذير، فجاء الأداء الصوتي المرتفع ليناسب ضرورة الامتثال باجتتاب كل ما يؤدي إلى فتح عمل الشيطان وضعف الإيمان في الجنان، ولتكون النغمة على هذا المستوى وسيلة للتنبية ولفت الأنظار. وبذا يعد التنغيم العامل الثاني من العوامل المعوّل عليها في تمييز دلالة الجمل ودرجة الانفعال والعواطف³، كما بينا في أكثر من موضع.

وفي المقابل نجد أن السكتة تؤدي دوراً دلالياً واضحاً في جملة التحذير؛ لأن المتكلم عندما يقول (إيّاك) ثم يتلوها بسكتة، فإن السامع يدرك تماماً المعنى الذي تؤديه لفظة (إيّاك)، فيتنبه إلى الأمر الذي يريد أن يحذره منه المتكلم، ثم يتهاى لاستقباله والامتثال له، ومن ثم يأتي المتكلم بعبارة التحذير الذي هو بصدد الإفصاح عنها. ولعل من المفيد في هذا المقام أن نبين أن أداء السكتة بكيفية معينة يعرفها المتكلم ويدرك مرادها السامع أو المتلقي تعد عنصراً هاماً في الدلالة يتحدد من خلال المرجعية الثقافية بين المتكلم والسامع، إذ إن "معرفة ما في الجملة من دلالة قائمة على مرجعيتها بين المتكلم والسامع، يعد ركناً رئيساً في بناء النظريات اللغوية الحديثة، فقد استطاع هذا العنصر أن يبدد كثيراً من العقبات التي كانت تعترض المحلل اللغوي للوصول إلى

1 An introduction to descriptive Linguistics- p.167 .

2 The Melody of Language-p.6.

3 ينظر ما كتب عن التنغيم ودوره في أداء الجمل وتنوع معانيها: علم اللغة العام(الأصوات)- كمال بنشر- ص ١٦٣، والتنوعات اللغوية-عبد القادر عبد الجليل -ص ١٣٣، واللغة العربية معناه ومبناها-تمام حسان- ص

٢٢٨. وفي نحو اللغة وتراكيبها-خليل عناية- ص ١٧١ وما بعدها. وينظر: The Melody Of

Language - p. 187

المعنى^١. وتعد هذه العلاقة من أبرز ما يعتمد علم اللغة الحديث في التحليل اللغوي، يقول G.P. Baker: "على المحلل، من وجهة نظر دلالية، أن يسر أغوار الجملة ليدرك ما يكمن في داخلها من معنى وليس فقط اعتماداً على ما تؤديه معاني الكلمات التي تتكون منها. ولعل مرجعية المتكلم والسامع في استعمال الجملة له أثر في تحليلها الدلالي ويجب أن يُعنى النحو بذلك، إذ إن المعنى لا يكمن فقط في المعنى المعجمي لمفردات الجملة"^٢.

ونرى ونحن في هذا المقام الصوتي، ضرورة إخضاع هذه الجمل للمختبرات الصوتية، لما للأصوات والنغمات من دور دلالي لا يمكن إغفاله، وذلك لبيان أهمية التنغيم ودور(الواو) دلاليًا، مما قد يساعد في إبراز انفعال المتكلم والتعبير عن أهمية ما يحذّر منه. فنطقُ المحذّر منه بعد الواو قد يؤدي إلى نبر أول الكلمة بالضغط عليها، والضغط على الشيء يعني القوة، وإذا ما اقترنت بالعواطف الإنسانية دلت على شدة الانفعال. ولعل في وجود الواو التي لا سبيل إلى تصنيفها لا في النسق ولا في الحال ولا في غيره من الأبواب النحوية المعروفة، لعل في وجودها ما يعبر عن الرابط الذي يربط ما يمكن أن يترأى كأنه جملتان لا علاقة بينهما، حتى إن النحاة قد عدوا ما قبلها وما بعدها معمولين لعاملين مختلفين، إدراكاً منهم أن ارتباطهما بعامل واحد يفسد المعنى الدلالي للجملة، فالواو رابط بين موضوعين في التركيب إيّاك واللؤ [كما في الحديث الشريف]. ولعل دورها يبرز في التركيب بوضوح إذا قلنا بأن نطق الواو هو عادة لهجية واسعة الانتشار عند بعض قبائل العرب، وقد جاء غيرها في العربية بإسقاط الواو^٣. بمعنى أن هناك من العرب من ينطق التحذير مع (إيّاك) بواو، وهم كثر، ومنهم

1 Language Sense and Nonsense – p.68

٢ السابق.

٣ ومنه قول الشاعر:

إيّاك إيّاك المرء فإنّه إلى الشرِّ دعاءً وللشرِّ جالبُ -

من يسقطها من جملته. ومع أن الوجه الثاني قليل في التراث العربي إلا أنه لا يمكن أن يُحكم عليه بالشذوذ؛ " لأن اللغات على اختلافها حجة"١، إذ إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ^٢. ومتى جاءت الواو في تركيب التحذير مع (إِيَاك) فعلياً أن نبحت عن دورها الدلالي الذي تؤديه في الجملة؛ إذ إن النطق بها يعطي برهة زمنية للوقف أو الانقطاع في نغمة التركيب مما يعطي فرصة للضغط على مطلع الكلمة التي تليها^٣.

يتضح مما سبق، أن التركيب في هذا الباب جاء على منهج محدد يتمثل في وجود أداة تحذير تحمل معنى الباب وهي (إِيَاك)، والاعتماد على حركة إعرابية معينة وهي (الفتحة) على الكلمة بعدها، لتؤدي دلالة التحذير التي يريد المتكلم التعبير عنها، مع ما يجسد الحركة الإعرابية من نغمة صاعدة تلائمها، وكل هذه العناصر قد جاءت على ترتيب مخصوص لا يتغير فيه التركيب بتقدم عنصر لغوي فيها على آخر أو تأخيره عنه. وقد تنبه القدماء إلى خصوصية هذا التركيب، وإلى أن العنصر الواحد فيه لا يمكن أن يؤدي دلالة التركيب كله، وإنما لا بد أن يتم تضافر هذه العناصر مجتمعة لتؤدي دورها الدلالي، فاعترض الرضي على ابن الحاجب عندما اعتمد لفظة (إِيَاك)

١ - [البيت من شواهد سيبويه - الكتاب ١/٢٧٩] وقد أحاز هذا التركيب (بغير واو مع إِيَاك) أبو إسحاق الحضرمي، وأخذ به العكبري وتبعه ابن الناظم. إذ جعلوا (المراء) مفعولاً به ثانياً، لفعل متعد، وكأنهما في هذا مجيزان التركيب بغير واو، وإن كان توجيههما الجملة لا يخلو من القول بوجود عامل مضمر على ضوء نظرية العامل، اتساقاً مع منهج النحاة العرب. وقد فصلنا هذه المسألة في الفصل الأول من هذا الباب.

١ الخصائص-٢/١٠، الاقتراح ص ٥٢.

٢ ينظر: الخصائص-٢/١٢.

٣ لاشك أن هذا القول سيكون مفيداً لو كانت دراسته في إطار دراسة النغمة الصوتية لتركيب أبواب النحو العربي دراسة في المختبر الصوتي. فلعل في قولي هذا دعوة إلى الباحثين إلى مثل هذا النوع من الدراسة الجادة التي ستثري، بلا ريب، لغتنا العربية ودراسة نحوها.

وحدها في أداء دلالة التحذير، فقال: "بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه"^١. ومن ثم فإنه يتوجب على الدارس عند دراسة التركيب دراسة دلالية أن يعالج التركيب على أنه كتلة لغوية واحدة؛ إذ ليس في مورفيماته المنفصلة ما يدل على المعنى الجديد الذي يدل عليه التعبير كاملاً، وفقاً لما يقول ماريوباي في معالجته التراكيبي الاصطلاحية idiom التي يحمل التركيب فيها، وهو كتلة لغوية واحدة، معنى كلياً تاماً لا يتجزأ^٢. ووسيلة هذه الدراسة هي المزاوجة بين المبنى والمعنى^٣، وهذا ما أكدته الدراسات اللغوية الحديثة " فقد أكد وايزمان في كتابه (فلسفة مكونات اللغة) العلاقة الوطيدة التي يجب أن تكون بين القواعد النحوية وقواعد الدلالة، إذ هما أمران متلازمان كالتلازم بين آلة القياس ووظيفتها"^٤. كما أن هذه الدراسة تستلزم النظر في علاقة الكلمات بعضها ببعض في التركيب الجملي الذي ترد فيه دون الاختصار على معنى كل كلمة على حدة، يقول H.A.Gleason مبيناً أهمية هذه الدراسة: "إن دراسة جملة مكونة من اثني عشرة كلمة مثلاً تشير بدرجة رئيسة إلى ضرورة معرفة العلاقة النحوية لكل كلمة بالأخرى في الإطار التركيبي. فإذا ما استطاع الدارس معرفة الأبعاد الداخلية لعلاقة الكلمات في الجملة على ضوء القوانين اللغوية التي تحكم التركيب الجملي بعامه، فإنه يكون بذلك قد حقق الغاية من دراسة النحو"^٥. ويقول في موضع آخر مبيناً أهميتها للسامع أيضاً: "إن على السامع، ليفهم معنى التركيب الجملي، أن يعرف العلاقات بين الكلمات المكونة لهذا التركيب، فإن حكم عليها من

١ شرح الرضي على الكافية - ٤٧٩/١.

٢ ينظر: أسس علم اللغة - ماريوباي - ترجمة: أحمد مختار عمر - ص ١١٤.

٣ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عميره - ص ١٥٦. وينظر: النحو والبلاغة مقارنة في الاتصال والانفصال - رشيد بلحبيب - مجلة جذور "النثرات" - العدد الرابع - المجلد الثاني - جمادى الآخرة ١٤٢١هـ / سبتمبر ٢٠٠٠ - ص ٣٨٥، ٣٨٨.

4 Language Sense and Nonsense - p.219 .

5 An introduction to descriptive Linguistics-p.129.

وجهة نظر نحوية من غير إدراك للمعاني التي تؤدبها علاقة الكلمات ببعضها فيما يسمى بالمكونات الرئيسة للجملة، فانه قد يجانب الصواب من حيث الدلالة^١.

وبناء على ذلك، فإن التركيب على هذه الخصوصية يجري مجرى المثل، بما فيه من مباني صرفية وحركة إعرابية وتنغيم، يعبر فيه المتكلم عن انفعالٍ تحذيري تجاه أمرٍ ما بأسلوب إنشائي إفصاحي.

١ السابق - ص ١٤٩.

الباب الخامس

أسلوب أسماء الأفعال من النحو العربي

الفصل الأول

مذاهب النحاة في أسماء الأفعال، واختلافهم فيها

ويتضمن هذا الفصل المسائل الثلاث الآتية:

أولاً: أقسامها عند النحاة:

اختلف النحاة في أسماء الأفعال وتعددت آراؤهم فيها، فقد جعلوها في ضربين؛ ضرب للأوامر نحو: صه بمعنى: اسكت، ومه بمعنى: اكفف، وهلم بمعنى: تعال... الخ. وضرب للإخبار وهو ما يدل على الماضي، نحو: هيّهات، وشئان، وشكّان، وبُطّان... الخ. ويدل على المضارع نحو: أفّ، وي، وا، واها، أوه... الخ^١.

وقد قسمها ابن السراج في نوع آخر من التقسيم، إلى ثلاثة أقسام هي:

١- مفرد، نحو: هلم، رويد، حيّ هل، تراكيها، مناعها، مه، صه، إيه... الخ.

٢- مضاف، نحو: دونك، عندك، مكانك، بعدك، خلفك، أمامك، وراءك.

٣- ما استعمل مع حرف جر، نحو: عليك، إليك.

١ لسنا بصدد تفصيل القول في ذلك، إنما أردنا إيرادها موجزة تمهيداً للوصول إلى بُعد آخر في البحث السدلاي، ومن أراد مزيداً من التفصيل في هذا فليرجع إليه في مظانه. ينظر: شرح المفصل ٤/٢٩. شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٤. شرح التصريح ٢/١٩٦. الجمع ٥/١٢٢.

٢ الأصول في النحو ١/١٤١.

وقسمها فريق آخر إلى^١:

أولاً: مرتجل: وهو ما وضع من أول الأمر كذلك؛ أي اسماً للفعل، نحو: شَتَّان، صَهْ، وَيْ، مَهْ... الخ.

ثانياً: منقول: وهو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره إليه، وهو نوعان:

(أ) منقول من ظرف أو جار ومجرور، نحو: عليك، دونك، مكانك، أمامك، وراءك، إليك.

(ب) منقول عن مصدر، وهو في قسمين:

١- مصدر استعمل فعله نحو: رُويدَ.

٢- مصدر أهمل فعله، نحو: بَلَهْ.

ثالثاً: مشتق، نحو: حذارِ، تراكِ، متاع... الخ.

وقسمها أبو حيان إلى قسمين:^٢

الأول: بسيط، وهو على قسمين:

(أ) قسم مختلف في اقتياسه، وهو على نوعين: ما جاء على فَعَالٍ، وما جاء على فَعْلَالٍ.

(ب) قسم مسموع، ومنه ما يكون ثنائي الوضع، نحو: مَهْ، صَهْ، هَهْ، وَيْ، وَآ،

يَحْ، قَط... الخ.

ومنه ما يكون على ثلاثة، نحو: قَيْدٌ، هَيْتٌ، بَلَهْ، إِيهَاءٌ، وَيِهَاءٌ، بَسٌّ، أَفٌّ،

أَخَّ... الخ.

١ ينظر: شرح المفصل/٤/٢٩، شرح التصريح/٢/١٩٧، حاشية الصبان/٣/٢٠٠.

٢ ينظر: ارتشاف الضرب - ١٩٧/٣.

ومنه ما زاد على ثلاثة، نحو: رُويدَ، أوَّه، آمين، همهام، وشكان، هيهات،
سُرعان... الخ.

الثاني: وهو المركب، وينقسم إلى قسمين:

(أ) قسم مركب من جار ومجرور.

(ب) قسم مركب من غيرهما، نحو: هُلْمٌ - حَيْهَل.

تلك هي أهم الأقسام التي ذهب النحاة إليها في تقسيم ألفاظ هذا الباب. ولئن كانت تلك الأقسام مختلفة في شكلها إلا أنها تسير على فكرة واحدة وهي فكرة النقل وضرورة وجود أصل تثبت عنه. يقول الرضي مؤيداً ضرورة وجود أصل منقولة عنه: " فإذا ثبت هذا، ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة، إما عن المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً، أو عن الظروف، أو عن الجار والمجرور".^١

ويبدو أن مسألة ضرورة وجود أصل عند النحاة لكثير من التراكيب قد بدت واضحة في كثير من معالجات النحاة للتراكيب اللغوية، وقد بينا قسماً منها في غير باب من أبواب هذه الرسالة، وقد ناقشناها مبينين رأينا فيها. ولعل المشاهدة اللفظية هي المعوّل عليه وحده في فكرة النقل التي اتسمت بها ألفاظ هذا الباب؛ إذ إن القول بأن (عليك) منقولة عن الجار والمجرور إنما جاء اقتضاءً لشكل الكلمة، ومثل ذلك (دونك)، وأمأمك) فقد جاءت على صورة الظرف الذي أضيف إليه ضمير، ومثلهما (رويد) في مشاهدتها لفظة (رويد) المصدرية. ولعل ذلك ناتج عن النظرة إلى اللفظ بمعزل عن الدلالة التي تؤديها الألفاظ في الأبواب المختلفة، في حين إن دراسة تلك الظواهر اللفظية المتشابهة على ضوء فكرة التعدد الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد يمكن أن تكون

١ شرح الرضي على الكافية - ٣/٨٥.

أكثر إبرازاً لما فيها من معنى دلالي. ويبدو أن من المفيد في هذا المقام أن ندرس هذه الألفاظ في إطار دلالة الجمل ومعاني تراكيبها بالاعتماد على العوامل الآتية:

(١) **السياق**، ويؤدي دوراً دلالياً واضحاً في الجملة، فعلى سبيل المثال إذا قلنا: إليك الكتاب، من غير وضع علامة إعرابية على آخر الكتاب، فإننا لا ندرك دلالة الجملة إلا بوضعها في إطار سياق أو مقام لغوي اجتماعي، سواء كان السياق أداء لفظياً، أو أداء رمزياً بالإشارة باليد أو العينين أو الرأس، فيفترق المعنى بين الإنشاء؛ أي خذ الكتاب، والإخبار بمعنى ملكية الكتاب.

(٢) **دلالة الحركة الإعرابية** على الكلمات التي تلي بعض ألفاظ هذا الباب، وما تؤديه من دور دلالي في التمييز بين الجمل المتشابهة في مبناها الصرفي. وسنفضل القول في الحركات الإعرابية في موضعه من هذا الباب إن شاء الله.

(٣) **التنغيم**، وما له من دور في التفريق بين معاني الجمل؛ خبرية أو إنشائية، إذ إن الأداء الإنشائي يتطلب نغمة صوتية مرتفعة تلائم دلالة الطلب التي يفصح عنها المتكلم.

(٤) **ترتيب عناصر التركيب الجملي** على نسق مخصوص؛ إذ تلتزم ألفاظ هذا الباب رتبة لا تتغير عنها في جملتها.

ولنا مع هذه العناصر وقفة، سنفضل القول فيها عن الدور الدلالي الذي تؤديه في الجملة، عند تحليل النصوص.

ووفقاً لهذا التحليل الدلالي، نرى أن القول بفكرة النقل، أو بأن أصل تركيب معين منها هو غيره، أمر يحتاج إلى دراسة وتحليل؛ لأن (عليك) في هذا الباب ليست هي ذاتها (عليك) في باب الجر، كما أن (دونك) هنا ليست هي (دونك) المركبة من

ظرف ومضاف إليه، إنما جاءت ألفاظ هذا الباب كتلة لغوية واحدة لأداء دلالة ما لا علاقة لها بالجر أو الظرفية^١. وقد تنبه القدماء إلى ذلك لولا فكرة ضرورة وجود أصل تنبثق عنه، يقول الرضي: " لا نقول في: عليك وإليك؛ أنهما حرفا جر مع مجرورهما متعلقان بمقدر، بل المضاف والمضاف إليه، صارا ككلمة، وكذا الجار والمجرور"^٢. ويقول ابن يعيش: "لأن التسمية في دونك وعندك ونحوهما وقعت بالمضاف والمضاف إليه كما وقعت بالجملة في نحو تأبط شراً وبرق نحره"^٣. ويقول الصبان: " اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا ويقضي أن اسم الفعل هو الجار"^٤.

كما أن (رويد، وبله) وغيرهما في هذا الباب مما قيل إنها منقولة عن المصدرية؛ ليست هي ذاتها تلك؛ إذ إن كلاً منهما عَلِمَ في بائها، ولكل واحدة منها استخدامهما وسياقها، ودلالاتها وتركيبها، ومن ثم فلا حاجة إلى البحث عن الأصل فيها.

أما القسم المشتق أو المختلف في قياسه عند النحاة، وهو ما ورد على صيغة (فَعَالٍ) من الثلاثي، و(فَعْلَالٍ) من الرباعي، فنرى أن نجعله في مسألة منفردة بعد الانتهاء من مناقشة مذاهب النحاة واللغويين؛ إذ إن لها -فيما نرى- وجهاً مستقلاً قد يسوغ إخراجها من هذا الباب، وسنفصل القول في ذلك في حينه.

١ وسنفصل القول في هذا في الصفحات القادمة عند عرض مذاهب النحاة المختلفة في موقع (الكاف) المتصلة بها،

وما نجم عن ذلك من القول بالجر ومن ثم دعوى اسميتها.

٢ شرح الرضي على الكافية - ٨٧/٣.

٣ شرح المفصل - ٧٥/٤.

٤ حاشية الصبان - ٢٠٠/٣.

ثانياً : مذاهب النحاة في تصنيف (أسماء الأفعال) في أقسام الكلم:

اختلف النحاة في تعريف (أسماء الأفعال) وفي الموضع الذي تحتله في أقسام الكلم، يقول سيويه: " هذا باب من الفعل سُمِّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضوعها من الكلام الأمر والنهي"^١. أما المبرد فقد حدَّها بقوله: "هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه"^٢. ويجعلها ابن السراج من الأسماء المبنية التي سُمِّي بها الفعل^٣.

ويتبع أقوال النحاة في تصنيف الألفاظ المسماة بأسماء الأفعال، نجد أنها على عدة مذاهب:^٤

(١) أنها أفعال حقيقية مرادفة لما تُفسَّر به، وهو مذهب الكوفيين.

(٢) أنها أسماء للأفعال، وقد اختلفوا في ذلك، فقيل "مدلولها ألفاظ أفعال لا أحداث ولا أزمان، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان...، وقيل: تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان...، قيل: وهو ظاهر مذهب سيويه وأبي علي وجماعة، فدلالته على الزمان بالوضع لا بالصيغة. وقيل: هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر فتبعه الزمان، ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان... فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يعني به المصادر، وهي أفعال لا الأفعال التي قسيمة الأسماء"^٥.

١ الكتاب ٢٤١/١.

٢ المقتضب ٢٠٢/٣.

٣ ينظر: الأصول ١٣٠/٢.

٤ ينظر: البسيط في شرح الجمل ١٦٣/١. ارتشاف الضرب ١٩٧/٣. شرح التصريح ١٩٥/٢. الجمع ١٢١/٥.

وحاشية الصبان ١٩٥/٣.

٥ ارتشاف الضرب ١٩٧/٣.

٣) وضعها ابن صابر في قسم رابع زائد على أقسام الكلم الثلاثة سماه (الخالفة).

وقد قدم كل فريق منهم الحجج والأدلة لإثبات التصنيف الذي ارتضاه لألفاظ هذا الباب؛ فاحتج الكوفيون، أرباب المذهب الأول، لفعلية هذه الألفاظ بالحجج الآتية:

أولاً: دلالتها على ما يدل عليه الفعل، يقول أبو حيان: "ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، مرادفاً لما يُفسَّر به"^١. وقال ابن يعيش-وهو ممن احتج باسميتها-: "فان قيل هذه تعمل عمل الأفعال، وتفيد فائدة الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص، ألا تراك إذا قلت هيهات فهمت البعد في زمان ماضي، وهذه دلالة الفعل، فهلا قلت إنها أفعال، وتكون من قبيل الألفاظ المترادفة. فصّة واسكت بمنزلة ذهب ومضى وقعد وجلس"^٢.

وقد رد النحاة القائلون باسميتها هذا القول، فقالوا: "إن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان"^٣. وقالوا إنها تدل على الحدث والزمان بالوضع لا بأصل الصيغة^٤. والفعل ما دل على الحدث بالمادة وعلى الزمن بالصيغة، فهما على هذا مختلفان، إذ لا دلالة لألفاظ هذا الباب على مدلول الفعل، ويؤيد هذا ما صرح به الرضي بقوله: "وليس ما قال بعضهم: إن (صّة)، مثلاً، اسم للفظ (اسكت) الذي هو دال على معنى الفعل، فهو عَلمٌ للفظ الفعل لا لمعناه: بشيء؛ إذ العربي القح، ربما يقول: صّة، مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، وربما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت إنه اسم ل: اصمت أو امتنع أو كفّ عن الكلام أو غير ذلك

١ السابق.

٢ شرح الفصل ٤/٢٨٠٢٩.

٣ حاشية الصبان ٣/١٩٥.

٤ ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٩٧، وحاشية الصبان ٣/١٩٥.

مما يؤدي هذا المعنى، لصح، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ^١. ويقول ابن جني في هذا الصدد مستبعداً أن تكون هذه الألفاظ من الأفعال: "و(صه) ليس من الفعل، لا من قبيل ولا دبير، وإنما هو صوت أوقع موقع حروف الفعل، فإذا لم يكن صه فعلاً ولا من لفظه قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه"^٢. وهو الوجه الذي تؤيده الدلالة، فيما نرى.

الثاني: الإسناد إليها، ويعد الإسناد المسألة الرئيسة في هذا الباب؛ إذ إن

الإسناد هو محور تكوين الجملة عند النحاة العرب، فالجملة عندهم لا تكون إلا بوجود طرفيها: مسند ومسند إليه، ولا إسناد إلا في اسم مع اسم وبهما تتكون الجملة الاسمية، أو فعل مع اسم وعليهما تقوم الجملة الفعلية، وقد تناولنا هذه المسألة في غير موضع من هذا البحث^٣.

ولعل من الواضح أن القول بفعلية ألفاظ هذا الباب، إنما جاءت لتسويغ حركة الكلمة التي بعدها؛ مرفوعة كانت أم منصوبة، على ضوء نظرية العامل في إطار الإسناد الفعلي، وبناء على ذلك فقد قسّم النحاة تلك الألفاظ من حيث التعدي واللزوم إلى ثلاثة أقسام هي:^٤

١ شرح الرضي على الكافية ٨٧/٣.

٢ الخصائص ٤٧/٣.

٣ يعد الحديث عن الإسناد هو محور الدراسة التي أقمنا عليها أبواب هذا البحث، وهي ضرورة وجود مسند ومسند إليه في الجملة، فنحاول على ضوء مناقشة هذه الفكرة أن نلتفت إلى فكرة تمام المعنى الذي يحسن السكرت عليه لتكون في البحث جنباً إلى جنب مع فكرة الإسناد التي يؤخذ بها في النحو التعليمي.

٤ وعلى الرغم من أن مسألة التعدي واللزوم وتقسيم ألفاظ هذا الباب على ضورتها، هي قسمة أهل البصرة، وهم القائلون باسمية هذه الألفاظ، إلا أننا ارتضيناها في هذا المقام لما لها من ارتباط واضح بفكرة الإسناد فيما نعالج هنا. ينظر: الكتاب ٢٤١/١، والأصول ١٤١/١، والمقتضب ٢٠٢/٣، واللباب ٤٥٦/١، وشرح المفصل ٢٩/٤، وشرح الكافية الشافية ١٣٨٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٩٢/٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦١٣، والمساعد ٦٤٠/٢، وشرح التصريح ١٩٩/٢، والمجمع ١٢٠/٥.

١) منها ما يتعدى إلى مفعول نحو: رُوِيَ، هَلُمَّ، هَاتَ، حَيَّهْل، بَلَّه، عَلَيْكَ، تَرَكَ... الخ.

٢) منها اللازم نحو: صَهْ، مَهْ، إِيه، هَيْتَ، نَزَالِ، دَعْ، لَعَا، هَلَا، قَطَّكَ، قَدَّكَ، بَجَلَّكَ، إِلَيْكَ... الخ.

٣) منها ما يعمل متعدياً ولازماً، نحو: حَيَّهْل، هَلُمَّ.

ويعاملها النحاة في ذلك كله معاملة الفعل الذي تؤدي معناه، فقولهم: (رُوِيَ زِيداً) معناه: أَمْهَلُ زِيداً، و(أَمْهَلُ) فعل متعدٍ وما قام مقامه-رُوِيَ- يعامل معاملته، فصنفوه في طائفة المتعديات. وقولهم(صه) يعني اسكت، ولا يخفى لزوم الفعل(اسكت) فجاء ما يؤدي دلالاته من الألفاظ-صه- لازماً.

إلا أن هذا التقسيم الذي وضعه النحاة يحتاج إلى مناقشة، على الوجه الآتي:

جعل النحاة لفظة(آمين) لازمة، إلا أنهم فسروها بفعل متعدٍ وهو استجب^١.

وكذلك (إيه) فقد صُنِّفَتْ في اللازم، إلا أن النحاة فسروها بفعل متعدٍ وهو(زدي أو حدثني)^٢. واحتجوا للزومها بعدم استعمال مفعول معها، وإن كنا نجد أن بعض الشعراء المولدين قد استعمله فقال:

إِيهٍ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ^٣.

وأظهر من ذلك ما يترتب على القسمة الثالثة؛ أي ما يعمل منها متعدياً ولازماً، وما لذلك من تأثير في المعنى وتغيُّر الدلالة؛ ومن هذه الألفاظ(حَيَّهْل) يقول الأزهري:

١ ينظر: شرح التصريح ١٩٩/٢، والجمع ١٢٥/٥.

٢ ارتشاف الضرب ٢٠٣/٣.

٣ السابق. وعجز البيت: [إن الحديث عن الأحباب أسْمَارُ] ينظر: شرح شذور الذهب - ابن هشام- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية للطباعة والنشر- ص ١١٨.

" وقد يكون اسم الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها، فيعمل عملها، فيصل إلى المفعول بنفسه، إن كان بمعنى فعل متعد، ويجرف جر إن كان بمعنى فعل لازم، قالوا: حيَّهـل الثريدُ، بالنصب بمعنى: ائت الثريدُ... وقالوا: حيَّهـل على الخير فعدهو بعلي؛ أي: اقبل على الخير... وقالوا: (إذا ذكر الصالحون فحيَّهـلا بعمر) فعدهو بالباء وحذفوا المضاف؛ أي أسرعوا بذكره"^١. ويجدر بنا إزاء هذا التعدد في تفسير لفظه (حيهـلا) أن نتساءل عن أي الكلمات أكثر ملائمة لمعناها: ائت، أم أقبل، أم أسرع؟. حقيقة أن تلك الأفعال المفسرة لها تعدُّ من قبيل المترادفات، إلا أن انتقاء أحدها دون الآخر في تركيب ما جاء وفقاً لضرورة تفسير وتعليل حركة الكلمة التي بعدها ليس غير^٢. وهذا يؤكد أنها ألفاظ لا تحمل دلالة الفعلية في ذاتها، بل يأتيها هذا التصنيف من تفسيرها بالفعل أو بعبارة أخرى من السياق الذي ترد فيه ليس غير، ولعل هذا ما أدركه أبو حيان في قوله السابق: "وهي أفعال لا الأفعال التي هي قسيمة الأسماء"^٣.

وهكذا يبدو اختلاف النحاة في تفسير ألفاظ هذا الباب في التعدي واللزوم، ولا تخفى إمكانية اللغة العربية بما تتسم به من ترادف، في إنتاج عدد كبير من الأفعال التي يمكن أن تفسر بها ألفاظ هذا الباب، وهي لا توافقها في التعدي أو اللزوم، نذكر منها بعض الأمثلة:

(أف) مثلاً، قد فسرتُ بفعل لازم وهو (أتضحج) فتكون على هذا لازمة، إلا أنه يمكن تفسيرها بمعنى (أكره)، ولا يخفى أنه فعل متعد. وكلمة (صه) قد فسّر معناها بـ (كفّ)، أو (اسكت)، إلا أننا قد نفسر معناها بـ (انه). فتخرج بهذا من اللزوم إلى التعدي.

١ شرح التصريح ١٩٩/٢.

٢ ومثل ذلك (هلمّ): متعدي، نحو: هلمّ زيدا؛ بمعنى: قرّبه وأحضره. وغير المتعدي كقولك: هلمّ يا زيد؛ بمعنى: ايت واقرب. ينظر: شرح المفصل ٤٣/٤.

٣ ارتشاف الضرب ١٩٧/٣.

ولعل مما هو غريب في هذا الإطار أن يضع النحاة لفظة (كَذَبَ) بمعنى شدة الإغراء بما يذكر بعدها، على اختلاف بين النحاة في ذلك، وهم يدركون بُعد معناها عن الإغراء، يقول ابن فارس: " نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يجبر عن حقيقة ما خولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان.

ألا ترى أننا نسألهم عن حقيقة قول العرب في الإغراء: (كَذَبَكَ كذا)... ونحن نعلم أن قوله: (كذب) يبعد ظاهره عن باب الإغراء"^١. ولعل من الواضح أنهم قد عمدوا إلى ذلك لتسوية الحركة الإعرابية في إطار التعدي واللزوم، إذ إن ما بعدها قد ورد بالنصب والرفع؛ فمما جاء مرفوعاً ما ورد في قول عمر بن الخطاب: " كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْحُجُّ، كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْعِمْرَةُ، كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْجِهَادُ: ثلاثة أسفار كَذَبَ عَلَيْكُمْ"^٢. ومنه قول العرب: كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْعَسَلُ^٣. ومنه قول الأعرابي وقد نظر إلى جملٍ نضوي: " كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْقَتُّ وَالنُّوَى"^٤.

ومنه قول أبي ذؤاد الإيادي:

قَلْتُ لِمَا ظَهَرَا فِي قُنَّةٍ كَذَبَ الْعَيْرُ وَإِنْ كَانَ بَرَحٌ^٥

ومما جاء بعدها منصوباً، قول عنتره:

كَذَبَ الْعَتِيقَ وَمَاءَ شَنْ بَارِداً إِنْ كُنْتُ سَائِلِي غَبوقاً فَاذْهَبِي^٦

وقد روي بالرفع: (كَذَبَ الْعَتِيقُ)^٧.

١ الصاحبي ص ٥٨، ٥٩.

٢ خزنة الأدب ١٨٤/٦، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة - ص ٥٨ وما بعدها.

٣ خزنة الأدب ١٨٤/٦.

٤ السابق ١٨٨/٦.

٥ السابق ١٩٤/٦.

٦ ينظر: الكتاب ٢١٣/٤، وخزنة الأدب ١٨٣/٦.

٧ في ديوان عنتره، ينظر الديوان دار بيروت للطباعة والنشر: بيروت - ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م ص ٣٣.

وقد اختلفت آراء النحاة وتوجيهاتهم في تسويغ حركة الكلمة التي بعدها، فمنهم من ذهب إلى أن من رفع الكلمة التي بعدها فعلى احتياج (كذب) إلى فاعل، ومن نصبها فعلى تقدير (عليك). بمعنى الزم^١. وفي هذا إخراج الجملة عن معناها السذي وضعت له. وقد تنبه البغدادي إلى هذا فاهتدى إلى توجيه الجملة على المعنى دون اهتمام بحركة الكلمة بعدها بالرفع أو النصب، يقول: "وفيه أن كَذَبَ سواء نصب ما بعده أو رفع، بمعنى الإغراء كما في الأمثلة المذكورة في الشرح، فجَعَلَهُ مع المنصوب دون المرفوع اسم فعلٍ تحمُّمٌ لا يظهر له وجه"^٢. ويقول في موضع آخر مرجحاً أن اختلاف حركة الكلمات بعد (كذب) إنما كان لتعدد اللهجات: "والصحيح جواز النصب، لنقل العلماء أنه لغة مضر، والرفع لغة اليمن"^٣. وهو الوجه الذي نرتضيه وفقاً لما يقتضيه البحث في دلالة التراكيب.

ومما يتصل بهذا البند ظهور الضمير متصلاً ببعض هذه الألفاظ، الأمر الذي اعتمد عليه الكوفيون في القول أن بينهما إسناداً، مما دفعهم إلى القول بفعلية ألفاظ هذا الباب، وهذه بعض الألفاظ التي اتصل بها الضمير في بعض لهجات العرب:

(١) (ها)، فقالوا: ها، هاء، هاؤوا. ومنهم من قال: هاء، هائيا، هاؤوا، للمذكر. وهائيا، هائيا، هائين للمؤنث^٤. ومنهم من قال: هاء، هاء، هاؤما، وهاؤم للمذكر، وهاؤون في جماعة المؤنث^٥.

١ ينظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة: خزنة الأدب ١٨٣/٦ وما بعدها.

٢ خزنة الأدب ١٨٤/٦.

٣ خزنة الأدب ١٨٦/٦، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٨٨/٣.

٤ ينظر: شرح المفصل ٤٤/٤.

٥ ينظر: الأصول في النحو ١٣٢/٢، ١٣١.

وقد تقع الكاف موضع الهمزة في بعض اللغات هاك، هاك، هاكما، هاكن^١، يقول ابن يعيش: "وتلحق الكاف فيقال: هاك، يعني للخطاب، فتصرف مع المخاطب في أحواله، يعني إن كان المخاطب مذكراً فتحت، وإن كان مؤنثاً كسرت، وإن كان مثنى ثنيت، وإن كان مجموعاً جمعت"^٢.

(٢) كما برزت مع (هَلَمْ) في لغة تميم، نحو: هَلَمْ، هَلْمِي، هَلْمَا، هَلْمُوا، هَلْمُنَّ.^٣

(٣) كما اتصلت بـ(رويد) فتقول: رويدك يا زيد، ورويدك يا هند، ورويدكما يا زيدان، ورويدكم يا زيدون.^٤

(٤) كما اتصلت بالظرف والجار في قولهم: عليك، وإليك، ودونك. فقالوا في مكانك: مكانك ومكانكم^٥، ومنها قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وشُرَكَاءُكُمْ﴾^٦.

وقد نهج جمهور البصريين منهج الكوفيين في القول بالفعلية عند بروز ضمائر الرفع أو النصب معها، يقول الرضي: "وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها، وبروزه في شيء منها دليل فعلية، وأنه ليس منها"^٧.

١ ينظر: شرح المفصل ٤/٤٣، والممع ٥/١٢٢.

٢ شرح المفصل ٤/٤٤، ٤٥.

٣ ينظر: المقتضب ٣/٢٠٢، ٢٥، شرح الرضي على الكافية ٣/١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٩، والساعد ٢/٦٤٤، والممع ٥/١٢٧.

٤ ينظر: الكتاب ١/٢٤٤، وشرح المفصل ٤/٤٠.

٥ ينظر: شرح المفصل ٤/٧٤.

٦ يونس: ٢٨.

٧ شرح الرضي على الكافية ٣/٩٠.

وبإنعام النظر في ألفاظ هذا الباب، وما اتخذته النحاة من حجج يستدلون بها على
فعليتها، نرى أنه قول يحتاج إلى دراسة؛ للأسباب الآتية:

١- إن القول بوجود ضمائر للرفع أو النصب، للفاعلية أو المفعولية، إنما جاءت
اقتضاء للقول بفعلية الألفاظ المتصلة بها، إذ لا فعل عند النحاة بدون فاعل. لذا، فإنهم
فسروا العلاقة بين الضمير واللفظة التي اتصل بها في إطار الفاعلية أو المفعولية على ضوء
نظرية العامل، وقد بينا من قبل أن هذه الألفاظ لا دلالة فيها على حدث أو زمن،
وهذا هو المعيار الرئيس في الحكم على اللفظة بالفعلية. لذلك، وجب أن يعاد النظر في
العلاقة بين الضمير واللفظة التي اتصل بها، بل في وجود ضمير أصلاً، وهو ضمير أو أنه
حرف من الكلمة ذاتها يتغير تننية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً وفقاً للهجات العرب.

٢- ذهب بعض النحاة إلى أن ألفاظ هذا الباب لا يظهر معها ضمير، يقول
السيوطي: " لا يبرز معها ضمير بل يستكن فيها مطلقاً بخلاف الفعل"^١. وأشار بعضهم
إلى أنه إذا ورد معها ضمير فليس على حده مع الفعل، يقول ابن يعيش: "وإن كان
فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده في الفعل، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من
الضمير جملة وليست هذه الأسماء كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة"^٢.
وهذا يؤيد ما بيناه في الفقرة السابقة من ضرورة إعادة النظر في القول بوجود
ضمير متصل في تلك الألفاظ؛ لأن الضمير مع الفعل يمثل جملة، أما الضمير هنا مع
اللفظة فلا يمثل جملة، وإنما هو مع الصيغة التي يتصل بها اسم مفرد، وفي هذا ما يؤيد
إخراجها من إطار الإسناد، فضلاً عن أن تكون جملة.

٣- تبه بعض النحاة إلى أن الضمير المتصل بها على خلاف صورة الضمير مع
الفعل؛ لأنه جاء على نحو أنتما وأنتم، وليست ضمائر الأفعال كذلك، فدل على أنها

١ المص ١٢٠/٥.

٢ شرح المفصل ٢٥/٤.

ليست أفعالاً^١، يقول سيوييه عند اتصال الكاف بأحد ألفاظها: " فهذه الكاف لم تجيء عَلماً للمأمورين والمنهيين والمضمرين، ولو كانت عَلماً للمضمرين لكانت خطأ؛ لأن المضمرين هاهنا فاعلون، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو، كقولك: افعلوا. وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً"^٢.

٤- يجوز أن يأتي مع ألفاظ هذا الباب من الضمائر ما لا يجوز مع الفعل؛ لأنك تقول: عليك إياه، ولا تقول: رأيت إياه. يقول سيوييه: " ولو قلت: عليك إياه، كان جائزاً في عليك وأخواتها؛ لأنه ليس بفعل وإن شُبِّه به، ولم تقوَ العلامات هاهنا كما قويت في الفعل"^٣.

٥- لو كانت تلك الضمائر البارزة فيها، في محل رفع فاعل، في نحو قولك: رويدك، أو رويدك، لم يجوز حذفها وأنت تقول: رويداً زيداً، فتحذفها وتجعل في رويد ضميراً مرفوعاً في النية.^٤

٦- لو كانت الكاف في (رويدك زيداً) ضمير نصب على المفعولية، لكنت إذا قلت: رويدك زيداً، معدياً له إلى مفعولين: أحدهما مضمَر وهو الكاف، والآخر ظاهر وهو زيد، ولو جاز ذلك لجاز رويداً زيداً خالداً، ولا نعلم أحداً قاله.^٥

٧- ورد عن العرب قولهم: هاك، وهاء فجاءت الهمزة في موقع الكاف- كما بينا- ومن المعلوم أن الهمزة لا تعد ضميراً إذ لا خلاف في حرفتها. وعليه، فإن ما يقع موقعها يجب أن يأخذ حكمها.

١ السابق ٤/٤٤.

٢ الكتاب ١/٢٤٤.

٣ السابق ٢/٣٦١.

٤ ينظر: شرح المفصل ٤/٤٠.

٥ السابق.

٨- صرح جمهور النحاة أن الكاف في: رويدك، هاك، هيت لك... الخ،
حرف خطاب^١، وهم في هذا ينكرون وجود ضمير، ومن ثم ما يؤدي إلى القول
بالإسناد.

٩- ذهب جمهور النحاة إلى أن باب هذه الألفاظ التي أسند إليها الضمائر هنا،
باب سماع لا قياس، ولعل في هذا حجة قوية تدعم القول أن اختلاف هذه الألفاظ
ناجم من اختلاف اللهجات، فتقول: (رويد زيداً) في لغة، و(رويدك زيداً) في لغة
أخرى. وتقول (ها) في لغة، و(هاك) في لغة أخرى، وهي لغة بني ذبيان كما ذكر
النحاة^٢. وعليه، فلا حاجة إلى القول بوجود ضمائر، كما أنه لا حاجة إلى القول أن
الكاف المتصلة بما ضمير، ويؤيد ذلك ما نصَّ عليه فريق من النحاة قديماً بحرفية هذه
الكاف، فضلاً عما نصَّ عليه سيبويه بأن الكاف جاءت توكيداً وتخصيصاً فيما نقلنا
عنه قبل قليل. ومن ثم خرجت هذه الكاف من أن تكون طرف إسناد في جمل هذا
الباب. يقول ابن يعيش: "واعلم أن الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحقها ضمير
ثنائية ولا جمع؛ لأن هذه الأسماء إنما سميت بما الأفعال لضرب من الاختصار... ووجه
الاختصار مجيئها

للواحد والواحدة فما فوقها على صورة واحدة. تقول: هاء يا رجل، وهاء يا
امراً. وكذلك الثنية والجمع، وعلى هذه اللغة أكثر الاستعمال"^٣.

وإليك طائفة من الشواهد على بعض لهجات الألفاظ المتقدمة:

ورد في (ها) في بعض لغات العرب؛ (هائي) لخطاب المؤنث، فجاء في قول

الشاعر:

١ ينظر: الكتاب ١/٢٤٤، المتضب ٣/٢٠٩، الأصول ٢/١٣٠، الباب ١/٤٦٠.

٢ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٤٣.

٣ شرح المفصل ٤/٤٣.

فقلتُ لها: هائي فقالت: براحَة تری زعفراناً في أسيرتها ورداً^١

كما ورد فيها (هاؤم) لخطاب المذكرين، في قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيَةً﴾^٢.
وقد أشار السيوطي إلى أنهما لغة، وهي أفصح اللغات وبها ورد القرآن الكريم.^٣

وجاءت في (مكانك) لغة في خطاب المؤنث، قال الشاعر:

وقولي كلما جَشَأْتُ وَجَشَأْتُ مَكَانِكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^٤

كما ورد فيها لغة على خطاب المذكرين، في قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ
وَشُرَكَاءُكُمْ﴾^٥.

وورد في (إليك) لغة في خطاب المؤنث، قال الأعشى:

فأذهبي ما إِيكَ أَدْرِكُنِي الْحِلْمُ عِدَانِي عَنِ هَيْجِكُمْ أَشْغَالُ^٦

والذي يمكن استخلاصه من هذه الشواهد، أن ورود ألفاظ هذا الباب على أشكال مختلفة، يرجع إلى اختلاف اللهجات. وليست الحروف المتصلة بما على حد اتصال الضمائر بالأفعال هي حقاً ضمائر. وما القول بأنها ضمائر إلا محاولة تصنيف اللفظة في الفعلية، مع أنه ليس لها من الأفعال إلا ما ذكر تأويلاً في معناها. ويترتب على ذلك رد القول بالتعدي واللزوم فيها وفقاً لمحاولة تسوية حركة الكلمات بعدها،

١ السابق ٤/٤٤٤.

٢ الحاققة: ١٩.

٣ الهمع ٥/١٢٥.

٤ ينظر: شرح المفصل ٤/٧٤٤، والخصائص ٣/٣٥، وخزانة الأدب ٢/٤٣٨، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٩، والهمع ٥/١٢٦.

٥ يونس: ٢٨.

٦ ينظر: شرح المفصل ٤/٣٣. والشاهد فيه بجيء (إليك) بمعنى تنحي، وكأنه قال: اذهبي تنحي.

نصباً أو رفعاً. ويؤيد ما نذهب إليه ما تبين لنا في اختلاف النحاة عند تقدير معنى يتفق مع تسويغ الحركة بعدها في الفاعلية أو المفعولية، وذلك وفقاً لقواعد النحو التعليمي حيث تنص القواعد بضرورة أن تقوم الجملة على الإسناد، وأن تسوِّغ الحركات الإعرابية وفقاً لنظرية العامل. وهو مظهر من مظاهر الصنعة النحوية على حد ما ذهب ابن خلدون، يقول: " فأصبحت صنعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعُدت عن مناحي اللسان وملكته... وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه... وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم؛ لكنهم أجروها على غير ما قصد بها وأصاروها علماً بحتاً وبعُدوا عن ثمرتها"^١. وقد بالغ محمد عيد من الباحثين اللغويين المحدثين، في تصوير هذه الصنعة النحوية وعدم جدواها في تقويم اللسان، فيقول: " وطابع النحو في مصادره القديمة، طابع قوامه (المعايير والأقيسة) والقواعد تتوالى في كل باب بكل ما يدور حولها من جزئيات واستطرادات وأمثلة صناعية قصارها أن تنطبق على تلك القواعد التي تساق من أجلها. والحق أن هذه الطريقة لا تصلح للتعليم، فهي تحقق العلم بالصناعة النحوية وقوانينها، لكنها لا تحقق الهدف من تعلم النحو وهو (تقويم اللسان)"^٢. والحق أن النحو التعليمي له دوره في حفظ اللغة، وأقيسته جاءت لصون اللسان من اللحن وتدارك الخطأ الذي وقع في اللغة، لكن هذه الأهمية ينبغي أن تقوم على المحافظة على قصد المتكلم، فلا تخل بمراد الدلالة التي يريد أن يعبر عنها. لذا، فإننا نبحت للغة عن نحو لالة الذي يسعى إلى دراسة لغة المتكلم ومراده، ومن ثم وضع القوانين التي تصورها مما يفسدها، فيتعاقد النحو التعليمي مع نحو الدلالة ليؤدي الغرض الذي أنشئ النحو من أجله. يقول H.A.Gleason: " إن العقبة الكأداء التي يقابلها اللغوي هي محاولة

١ مقدمة ابن خلدون- ص ١٠٨٤.

٢ قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية- ص ٤٤.

الخروج من إطار الجملة الواحدة إلى وضع الجملة في إطار دلالي أكبر^١. ولعل هذا يتفق مع ما نذهب إليه في أن التحليل النحوي وفقاً للأسس التعليمية يحصر الباحث في حدود الجملة الواحدة وكيفية إعرابها في حين يقتضي الأمر أن يدرسها المحلل في إطار ما تؤديه الجملة في النص^٢.

وإذا ما بحثنا في التراكيب على مقتضى الدلالة فإنه يمكننا تصنيف الحركة الإعرابية بعد ألفاظ هذا الباب رفعاً أو نصباً، على قسمين:

(١) أنها حركة لغّة، ولا أثر لها في الدلالة إنما جاءت على اقتضاء المسموع عن العرب، ويندرج في كل من هذا المرفوع والمنصوب، فمن المرفوع: هيهات العقيق، والمرفوع بعد (ويهاً) في نحو قول الشاعر:

ويهاً خُتَيْمٌ إنه يومٌ ذَكَرُ
وزاحمَ الأعداءُ بالثبّتِ العَدْرُ^٣

ومن المنصوب: حيَّهـل الثريد، هلمَّ زيداً، تيد زيداً، ويكأنَّ الله، ويهك فلاناً، قد زيداً، هاء الكتاب... الخ.

وقد بينا سابقاً اللغات في: كَذَبَ، حيَّهـل، هلمَّ، وأن اختلاف ما بعدها رفعاً أو نصباً إنما جاء اقتضاء للمسموع عن العرب في اللغة ولا أثر له في الدلالة. ومن المعلوم أن الحركة الإعرابية في اللغة العربية تقسم، في إطار ما يسميه خليل عمائره خط سلامة المبني، إلى قسمين؛ حركة لها دور في المبني وعليها يتوقف المعنى، وحركة لها دور في المبني ولا قيمة لها في المعنى. ويجب مراعاة الاثنتين عند استعمال اللغة وفقاً للمعايير

1 An introduction to Descriptive Linguistics – p.195.

٢ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - ص ١٥٦. ومن نحو الجملة إلى الترابط النصي.

٣ لسان العرب، مادة (ويه) - ٥٦٣/١٣.

٤ ينظر ما كتبناه عن تحليل عمائره ورأيه في الحركات الإعرابية: حركة مبني، وحركة معني - باب الاختصاص/ الفصل الثالث. وينظر كتابه: في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٤٩، والعامل النحوي - ص ٩٢.

العرفية الاجتماعية للاستعمال السليقي في لغة أو لهجة معينة. وبذا، فإن حركة الكلمة التي بعد هذه الكلمات هي حركة مبيّن، وتجب مراعاتها على ضوء المسموع من لهجات قبائل الاستعمال.

(٢) وهي حركة دلالة، وتكمن في التراكيب المتشابهة في البناء الصرفي مع اختلاف دلالتها، على نحو الاختلاف في:

إليكَ الكتابُ.	إليكَ الكتابَ
دونكَ الكتابُ.	دونكَ الكتابَ
عليكَ الكتابُ.	عليكَ الكتابَ
بَلَّهَ زيدٌ.	بَلَّهَ زيداً
رويدَ زيدٌ.	رويدَ زيداً

فجاءت (الفتحة) على الكلمات التي بعد ألفاظ هذا الباب، كما يظهر في العمود الأول، لمقتضى دلالة؛ لأن الفتحة على الكلمة بعد (إليك) تعني الإلزام أو الحث الشديد، في حين إن (الضمة) تؤدي الكلمة-إليك- إلى دلالة الملكية في ما هي له؛ حرف جر يفيد الملكية. ومثل ذلك فإن (الفتحة) على الكلمة بعد (دونك) تعني طلب الأخذ بقوة. في حين أن معناها مع الضم يفيد أن الكتاب قريب منك، أو أنه أمامك، أو أنه أسفل منك، على المعنى الذي يقتضيه الظرف (دون).

ولا يخفى أن الفتحة على الكلمة بعد (رويد) تعني قوة طلب الإمهال. في حين أن حركة (الكسرة) على الكلمة بعدها تجعلها في المصدرية، أي: تُرِكَ زيدٌ.

وقد دلل كثير من الباحثين المحدثين على أهمية دلالة الحركة الإعرابية في معنى بعض التراكيب الجمالية، يقول تمام حسان: " ومعنى ذلك أن القيم الخلافية بين أبواب النحو سبب في اختلاف حركات الإعراب"^١. ويقول خليل عمارة معبراً عن قيمة الفتحة في جملة (إليك الكتاب): " فالفتحة تعبر هنا عن معنى وليست أثراً لعامل محذوف سدت مسده (إليك) التي هي بمعناه وهو (تُخَذُ)"^٢.

يتضح مما سبق أن الحركة الإعرابية في هذا القسم تعدُّ وسيلة التمييز بين الجمل والتراكيب المتشابهة، فهي بهذا على قدر كبير من الأهمية يجب أن يؤخذ في الحسبان عند دراسة التراكيب، وسندلل على أهميتها عند تحليل النصوص في فصل قادم إن شاء الله.

الثالث: وقد احتج القائلون لفعاليتها بدخول نون الوقاية على بعض ألفاظها، نحو: قَدْنِي، قَطْنِي، بَجْلْنِي، وَعَلَيْكِنِي، وَمَكَانِنِي^٣. يقول سيوييه: " حدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول عَلَيكِنِي، من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل ني ولا نَا في ذا الموضوع استغناء بعليك بي وعليك بنا عن ني ونا، وإيأي وإيانا"^٤، ويقول: " وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هَلْمٌ في لغة بني تميم لأنها عندهم بمنزلة (رُدُّ) و(رُدَّا)، و(رُدِّي)، و(أرُدُّن) كما تقول: (هلم)، و(هلمًا)، و(هلمِّي) و(هلمُّمن)"^٥. ويقول الرضي: " ويجوز إلحاقها في أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها، أيضاً؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل، حكى يونس: عليكني، وحكى الفراء: مكاني"^٦.

١ مناهج البحث في اللغة - تمام حسان - دار الثقافة: الدار البيضاء ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م - ص ٢٤٠.

٢ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٦٦.

٣ ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٥٣.

٤ الكتاب ٢/٣٦١، وينظر: معاني القرآن - الفراء ١/٣٢٣.

٥ الكتاب ٣/٥٢٩.

٦ شرح الكافية ٢/٤٥٤، وينظر: شرح المفصل ٤/٧٤.

والذي نراه أن الحكم على هذه الألفاظ بحكم الأفعال للحوق النون بها ليس فيه حجة؛ لأن هذه النون قد لحقت من، وعن، فقالوا: مني، وعني، ولا خلاف في أنهما حرفا جر.

الرابع: وقد احتج الكوفيون لفعليتها، بأنها متصرفة. والواقع اللغوي فيما نرى على خلاف ذلك. ومن ثم، فالمقام يقتضي أن نتناول في مسألة التصرف ثلاثة جوانب كما يلي:

(١) **تصرفها في نفسها**، وقد اعتمد نحاة الكوفة في ذلك على ما ورد عن العرب في تصرف (هَلْمٌ)، فيما حكى الأصمعي: لا أَهْلَمُهُ، ولا أَهْلُمُ إليه^١. أو فيما ورد من إسناد ضمير المذكر والمؤنث وجماعة المذكرين والإناث. وقد تعرضنا لهذا سابقاً وبيننا أن القول فيها لا يعدو أن يكون لهجات عربية، فمنهم من يعتمد ضمير المخاطب في كل استعمال، ومنهم من يبتوع، والمعول في ذلك على السماع ولا قياس فيها، ومن ثم فلا تصرف.

(٢) **إنما تصرف في الخطاب** فأجاز بعضهم استخدام الغائب^٢، فقالوا: عليه. كما استخدم بعضهم صيغة المتكلم فقالوا: علي^٣. وقد أنكر جمهور النحاة استخدام الغائب أو المتكلم، يقول سيبويه: " ولا يجوز أن تقول: رويدهُ زيداً، ودونه عمراً وأنت تريد غير المخاطب؛ لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه"^٤. ويقول في موضع آخر: "

١ ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٢/٣.

٢ ينظر: المساعد على تسهيل القوائد - ٦٥٥/٢.

٣ السابق ٦٥٦/٢.

٤ الكتاب ٢٥٠/١.

واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عليه زيداً، تريد به الأمر، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت: ليضربُ زيداً؛ لأن (عليه) ليس من الفعل^١.

ويقوي ما نذهب إليه ويدعمه من عدم تصرفها، أن النحاة قد حكموا بالشذوذ على كل ما ورد عن العرب مخالفاً لصيغة الخطاب في هذا الباب، يقول ابن مالك: "وشذ قولهم: (عليه رجلاً) بمعنى: ليلزم. و(عليّ الشيء) بمعنى: أولنيه. و(إليّ) بمعنى: اتّحي"^٢. ويعلل ذلك ابن عقيل فيقول: "وأجاز بعضهم إغراء الغائب كما يؤمر، فيقال: ليقم زيدٌ، والأكثر على أنه شاذ، فلا يقوى اسم واحد قيامه مقام الحرف والفعل، لتنافي أحكامهما، ولذا لم يجيء اسم فعل للنهي، والذي شذ من ذلك قول بعضهم: عليه رجلاً ليسني"^٣. كما حكموا بالشذوذ على قوله عليه الصلاة والسلام: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج،... ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء"^٤. وقد علل الصبان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر يستحسنه فيها، قال: "فقد حسّنه كون ضمير الغائب فيه واقعاً على مخاطب لأنه بعض المخاطبين أولاً بقوله من استطاع منكم"^٥. ويعلل ابن خروف استخدام صيغة الغائب في هذا، يقول: "فأغرى بالغائب؛ لأن المعنى لبعض المخاطبين من حيث كان ترك الاستطاعة لا يعمهم، ومنهم مستطيع وغير مستطيع، فلم يكن الخطاب بالإغراء،

١ السابق ٢٥٢/١. وينظر: المقتضب ٢٨٠/٣.

٢ شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣، وينظر: شرح التصريح ١٩٨/٢.

٣ المساعد ٦٥٠/٢.

٤ مختصر صحيح مسلم- زكي الدين المنذري- دار ابن كثير- دمشق- بيروت- ط. (٢) ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م -

ص ٤٢٤. وينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٥/٣.

٥ حاشية الصبان ٢٠١/٣.

فأغرى الذي لا يستطيع، ودلّه على الصوم بلفظ الغيبة، ليكسر منه دواعي الجماع، فكأنه في موضع: (فمن لم يستطيع فدلوه على الصوم) ^١.

وأما ما استدل به النحاة على التصرف في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ^٢، بأن الوقف على (فلا جناح) وأن (عليه) بمعنى ليلزم، فلا نراه من هذا الباب؛ لأن معنى الآية لا يتفق مع هذا التخريج، إذ إن المقصود من الآية ليس إيجاب الطواف بهما، بل إبطال ما كانت الأنصار تعتقده من الجاهلية من تخرج التطوف بهما؛ فأعلمهم الله سبحانه أن الطواف ليس بمحظور إذا لم يقصد الطائف قصداً باطلاً. ولو كان على تخريج الإلزام لكانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ^٣، ولا يتفق هذا التخريج مع معنى الآية الكريمة.

ولعل من الراجح أن الحكم على شذوذ أقوال العرب هنا، كما نقلنا عن النحاة العرب، حكم يحتاج إلى تمعن وتمحيص؛ لأن أحد النصوص المحكوم عليها هو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف في فصاحته، فضلاً عن أن تلك النصوص التي ورد فيها استخدام ضمير الغائب أو المتكلم جاءت معدودة في التراث العربي، وهي خاضعة للسمع ولا قياس عليها ليحكم عليها بالتصرف، يقول سيبويه: "حدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يُقال له: إليك، فيقول: إليّ. كأنه قيل له: تنحّ. فقال: اتنحى. ولا يقال إذا قيل لأحدهم: دونك: دوني ولا عليّ. هذا النحو إنما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس لها قوة الفعل فتقاس" ^٤.

١ شرح جمل الزجاجي - ابن خروف الأشبيلي - ١٠٠٨/١.

٢ البقرة: ١٥٨.

٣ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨٢/٢، والبحر المحيط ٦٣٢/١.

٤ الكتاب ٢٥٠/١.

وعلى هذا، فتلك النصوص لا تعدو أن تكون لهجات عربية، فيما نرى، سُمِعَتْ وحُفِظَتْ عن أصحابها، ومن ثم جرت في الاستخدام مجرى المثل. يقول المبرد: " وإنما قالوا: عليه رجلاً ليسني؛ لأن هذا مثل، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيراً"^١.

٣) أجاز الكوفيون تصرفها في جملتها، بتقديم معمولاتها عليها، نحو: (زيداً عليك، وعمراً عندك، وبكراً دونك)، وحجتهم في ذلك النقل والقياس:^٢

أما النقل، فقوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^٣، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله؛ أي: الزموا كتاب الله، فدل على جواز التقديم.

كما احتجوا بالأبيات المشهورة:^٤

يا أيها الماتحُ دُلّوي دُونَكَا إني رأيتُ الناسَ يَحْمِدُونَكَا

يشنونَ خَيْراً وَيَحْمَدُونَكَا

والتقدير فيه: دونك دلوي؛ فدلوي في موضع نصب بدونك؛ فدل على جواز

تقديمه.

وأما القياس فقالوا: أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت (عليك زيداً) أي الزم زيداً، وإذا قلت: (عندك عمراً) أي تناول عمراً، وإذا

١ المقتضب ٢٨٠/٣.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٨/١ (بتصرف).

٣ النساء: ٢٤.

٤ وقد وقع خلاف بين النحاة واللغويين في هذا البيت، ينظر: اللباب ٤٦٢/١، أسرار العريضة-ص ١٦٤،

البيسط في شرح الجمل ٦٢٦/٢، شرح الرضي على الكافية ٨٩/٣، شرح التصريح ٢٠٠/٢، المعجم ١٢٠/٥،

الأشباه والنظائر ٢٩١/٢، حاشية الصبان ٢٠٦/٣، خزنة الأدب ٢٠٠/٦.

قلت (دونك بكرة) أي خذ بكرة، ولو قلت (زيداً الزم، وعمراً تناول، وبكراً خُذ) فقدمت المفعول لكان جائزاً، فكذلك مع ما قام مقامه ^١.

أما البصريون فلا يجوزون تقدم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين. فاحتجوا بأن قالوا ^٢: الدليل على أنه لا يجوز تقدم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقدم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، فكذلك هاهنا؛ إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها، ويجوز تقدم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن الأصول.

ويرد الأنباري على كلمات الكوفيين، بأن احتجاجهم بقوله تعالى (كتاب الله عليكم) ليس فيه حجة؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بعليةكم، وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير فيه: كَتَبَ كتاباً الله عليكم، وإنما قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم) فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوبٌ عليهم؛ فلما قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير فيه: كتاباً الله عليكم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل.

وأما البيت الذي أنشدوه:

* يا أيها المائحُ دُلّوي دُونَكَا *

١ الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٨/١ (بتصرف).

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٨/١ (بتصرف).

فلا حجة لهم فيه، فيما يرى، من وجهين: أحدهما، أن قوله (دلوي) ليس في موضع نصب، وإنما في موضع رفع؛ لأنه خبر مبتدأ مقدر، والتقدير فيه: هذا دلوي دونكا.

والثاني، أنه إذا كان في موضع نصب، فلا يكون نصبه بـ(دونكا)، وإنما هو منصوب بتقدير فعل؛ كأنه قال: خذ دلوي دونك، و(دونك) مفسرٌ لذلك الفعل المقدر.

ولعل من البين أن النحاة لم يتفقوا في هذه المسألة على جواز التصرف بتقديم معمولاتها عليها، فقد أجمع البصريون على المنع، أما أصحاب المذهب الكوفي القائلون بجواز ذلك فلم يتفقوا في ما بينهم على ذلك؛ إذ إن الفراء خالف مذهب أصحابه آخذاً برأي

البصريين في منع التصرف تقديماً أو تأخيراً. ويبدو لنا أن هذا الرأي ليس رأي مدرسة الكوفة إنما هو رأي فردي منسوب إلى الكسائي فيما نقل أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، والأشعري^١.

وبإنعام النظر في شواهد الكوفيين التي اعتمدها دليلاً على التصرف، نجد أن النحاة لم يتفقوا على مذهب واحد فيها. كما أن المفسرين لم يتفقوا على توجيه الاسم المنسوب (كتاب) في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^٢، فجاءت آراؤهم على عدة أوجه كالآتي:

١ ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٥/٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى- ابن هشام الأنصاري تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة: مصر ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م - ص ٢٥٨، والمجموع ١٢٠/٥، وحاشية الصبان ٢٠٦/٣.

٢ النساء: ٢٤.

(١) إنه منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة من قوله (حُرِّمَتْ عليكم)، وكأنه قيل: كَتَبَ اللهُ عليكم تحريمَ ذلك كتاباً. يقول أبو حيان: "ويؤيد هذا التأويل قراءة أبي حيوة ومحمد بن السميع اليماني (كَتَبَ اللهُ عليكم) جعله فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده؛ أي كتب الله عليكم تحريم ذلك".^١ ويقول الرازي في هذا: "وهو مصدر مؤكد من غير لفظ الفعل فإن قوله (حُرِّمَتْ عليكم) يدل على معنى الكتابة، فالتقدير: كَتَبَ اللهُ عليكم تحريم ما تقدم ذكره من المحرمات كتاباً من الله. ويجيء المصدر من غير لفظ الفعل كثير"^٢.

(٢) إنه منصوب على الإغراء بـ(عليكم) والتقدير: عليكم كتاب الله؛ أي: الزموا. وهذا رأي الكسائي ومن تابعه، أحازوا تقدم المنصوب في باب الإغراء مستدلين بهذه الآية وبقول الشاعر:

يا أيها المائحُ دَلَّوِي دُوْتَكَا
إِنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَ^٣

وقد تقدم بيان ذلك.

(٣) إنه منصوب بإضمار فعل؛ أي: الزموا كتاب الله. قال أبو البقاء: "وقيل: انتصايه بفعل محذوف تقديره: الزموا كتاب الله. و(عليكم): إغراء"^٤.

والذي نراه أن مبعث الخلاف بين النحاة وتعدد آرائهم، وكثرة آراء المفسرين، يعود إلى ضرورة إخضاع الظاهرة لنظرية العامل وتفسير ورود الحركة الإعرابية (الفتحة) على الاسم الذي يلي (عليك) أو يتقدمها أحياناً، ومع أن هذا يحتاج إليه المعلم في ما نسميه النحو التعليمي، إلا أن الحاجة إلى الدلالة التي تكمن في التركيب

١ البحر المحيط ٢٢٣/٣.

٢ التفسير الكبير ٤٢/١٠.

٣ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٨/١.

٤ التبيان في إعراب القرآن ٣٤٦/١.

قائمة أيضاً. وبذا، نرى أن قضية تقدم ما يسمى معمول اسم الفعل عليه أمرٌ قد حسم القول فيه القرآن الكريم، فقد وردت الآية تبين أن هذه لهجة من لهجات العرب حرت عليها قبيلة من قبائلهم، كما يرى الكسائي، وليست هي العادة اللهجية واسعة الانتشار؛ أي وليست هي لهجة التقعيد النحوي، ولكنها عادة لهجية عالية شهد لها القرآن الكريم. وما ذهب إليه النحاة من التقديرات المتعددة التي أوردنا في ما مضى هو من محاولتهم للاتساق مع القاعدة بأن اسم الفعل أقل مرتبة من الفعل فلا يتقدم معموله عليه كما يتقدم معمول الفعل عليه، فكثرت التأويلات والتقديرات.

ولعل فيما ذهب إليه العكبري، في الرأي الأخير الذي أوردناه أخيراً، ما يشير إلى أنه قد أدرك أن (عليكم) كلمة حث وإغراء شديد للاستمسك بشيء والتزامه، ولكن صناعة النحو، والنحو صناعة كما يرى ابن خلدون، ترفض انتصاب اللفظة التالية بغير عامل فبحث النحاة عن عامل قدره تارة بالزم، وأخرى المصدرية، وغير ذلك مما ذكر.

وتعقيباً على ما سبق، يبدو أن من المناسب القول بأن اللمحة التي اعتمد عليها الكوفيون دليلاً على التصرف ومن ثم ما يؤدي إلى القول بالفعلية، قد قام على هذين الشاهدين فحسب، وترتضي كونهما من المسموع في عادات بعض قبائل العرب، ليس غير.

وإذا ما استعرضنا مقومات الفعلية الأخرى في هذه الألفاظ، فإننا لا نجدها تتفق مع الأفعال، فلم تسبق بالسين أو سوف أو نواصب الفعل المضارع أو جوازمه، ولم تتصل بها أحرف المضارعة، ولم تلحق بها تاء الفاعل. فثبت بذلك أن إلحاقها بالفعلية ليس صحيحاً.

قدمنا في الصفحات السابقة حجج الكوفيين في فعلية ألفاظ هذا الباب، وعند عرض تلك الحجج على مقومات الفعلية، وجدناها لم تثبت أمام الدراسة والتمحيص.

ونرى أن نعرض في هذا المقام حجج القائلين باسمية هذه الألفاظ لمناقشة صحة قبولها
علامات الأسماء لتصنيفها فيها :

أولاً: ذهب أصحاب هذا المذهب إلى اسمية هذه الألفاظ لدخول التنوين عليها،
وعلى ضوء ذلك قسموها إلى ثلاثة أقسام:^١

١- قسم لازم التنكير ولا يكون إلا منوناً، نحو: واهأ، وويهاً.

٢- قسم لازم التعريف ولا يلحقه التنوين، نحو: آمين، بله، ونزال وباهما.

٣- قسم يجوز فيه الوجهان؛ أي لحوق التنوين وعدمه، نحو: صه، مه، أف.

ونرى أن اعتماد التنوين علامة على اسمية هذه الألفاظ يحتاج إلى مناقشة، على
النحو الآتي:

(١) إن النحاة لم يتفقوا على أن التنوين علامة التنكير في أسماء الأفعال، ودليل
ذلك ما أورده الأزهرى، قال: " وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما
نوّن منها وما لم ينوّن"^٢.

(٢) إن من النحاة من وجّه التنوين فيها إلى أغراض أخرى غير التنكير
والتعريف، فجعلها لأغراض صوتية تخضع لأحكام الوقف والوصل. يقول الرضى: "
وقال ابن السكيت، والجوهري، دخوله فيما دخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما
بعده، وحذفه دليل الوقف عليه"^٣.

١ ينظر: الأصول لابن السراج ١٣٠/٢، شرح المفصل ٢٨/٤، شرح الكافية الشافية ١٣٨٨/٣، شرح الرضى
على الكافية ٩١/٣، ارتشاف الضرب ٢١٥/٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٦٥٨/٢، شرح التصريح
٢٠٧/٢، الممع ١٢١/٥، الأشباه والنظائر ١٤٧/٢، حاشية الصبان ٢٠٠/٣.

٢ شرح التصريح ٢٠٧/٢، وينظر: الممع ١٢١/٥.

٣ شرح الرضى على الكافية ٩٠/٣، وينظر: الكتاب ٣٠٢/٣، خزنة الأدب ٢٠٩/٦.

(٣) إن التنوين يذهب من الاسم المنوّن لأسباب منها: الإضافة، ودخول أل، وصرف ما لا ينصرف، وذهابه من ألفاظ هذا الباب ليس لعلّة من هذه العلل.

(٤) إن القول بأن التنوين علامة تنكير ألفاظ هذا الباب يغفل القيمة الدلالية التي تؤديها هذه الألفاظ منونة والذي لا يتسق مع دلالة التنكير، ويظهر ذلك بشكل واضح في لفظة (شتان) فيما جوّز المازني تنوينها^١ لتصير بمثّلة زيد من الزيديين إذا نكّرت زيدا المعرفة. وقد تنبه البغدادي إلى أن معنى التنوين القائم في الأسماء لا يتسق مع التنوين في هذه اللفظة. يقول: "ويضعف جعل هذه المعرفة نكرة؛ لأن المعنى الملقّب بسبحان وشتان، شيء واحد لا يصح أن يكون له أمثال من جنسه، هي تزيه وتشثيت، وليس كذلك الملقّب بزید، لأنه يصح أن يكون له أمثال من جنسه فيقدر زيدا من الزيديين يصح في المعنى، وتقدير سبحان من أمثاله لا يصح في المعنى"^٢. ويؤيد ذلك ما قاله ابن يعيش في تنوين ألفاظ هذا الباب، يقول: "وليس كنتوين زيد وعمرو الذي يكون بعد حركات الإعراب في المعرفة والنكرة"^٣.

(٥) إن التنوين لا يعد دليلاً دقيقاً على أن الكلمة المنونة اسم، إذ لا خلاف في اسمية الممنوع من الصرف وهو مع هذا غير ممنون. كما أن التنوين دخل الفعل في قول الشاعر:

أَقْلِي اللّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابْتُ^٤

كما جعله النحاة في الحرف، يقول الرضي: "ولم يسمع دخوله [يعني التنوين] على الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو (تَعْمَن)"^٥.

١ ينظر: خزنة الأدب ٢٨٦/٦.

٢ السابق.

٣ شرح المفصل ٧١/٤.

٤ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٨/١. والتنوين فيه للترنم.

٥ السابق.

والذي نرتضيه أن التنوين في ألفاظ هذا الباب يعود إلى اللهجات العربية-كما أسلفنا- ويؤيد ذلك قول الخليل: " إن الذين قالوا: صه... "١، وقوله: " فمن ذلك قول العرب: حيهلاً... "٢ بالتنوين. وهذه النصوص تتضمن أن من العرب من لم يقل (صه) بالتنوين، ومنهم من لم يقل (حيهلاً) بالتنوين أيضاً.

ثانياً: الجر، وقد احتج به البصريون على الاسمية، فاعتمدوا عليه في قسم من أقسامه وهو المنقول عن الجار ومجروره، والظرف والمضاف إليه.

والحديث عن الجر يدور على (الكاف) اللاحقة بمما، فقد جعلها فريق من النحاة في محل جر بحرف الجر مع (الجار)، وفي محل جر بالإضافة مع (الظرف)، يقول المبرد: " فأما عليك، ودونك، وما أشبه ذلك، فإن الكاف في موضع خفض "٣. ويقول أبو علي: " في قولك: (عليك)، ضميران: أحدهما مرفوع وهو الفاعل في النية، والآخر: مجرور وهو الكاف "٤.

ونرى أن القول بالجر في هذا الباب لا يستقيم، وهو في حاجة إلى دراسة؛ للأسباب الآتية:

(١) اختلاف النحاة في موضع الكاف في هذا الباب مع المنقول من جار ومجروره والمنقول من ظرف والمضاف إليه، فموضعه عند الفراء رفع لكونه في مكان الفاعل. وينكر الرضي ذلك فيقول: " وليس بشيء؛ لأننا نعرف أن الكاف في: عليك وإليك ودونك، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان

١ الكتاب ٣/٣٠٢.

٢ السابق ٤/١٦٣.

٣ المقتضب ٣/٢٧٩.

٤ التعليق على كتاب سيويه ١/١٧٠، وينظر: شرح المفصل ٤/٧٥.

مجروراً؛ بلى، يمكن دعوى ذلك في نحو: حيِّهك، وهاك لأن الكاف لم تثبت مع هذين
الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل^١.

وموضعها عند الكسائي نصب على المفعولية، ويرى الرضي أن هذا ضعيف؛
لأن المنصوب، في ما يرى، قد يجيء بعده صريحاً نحو: رويدك زيداً، وعليك زيداً.^٢
وموضعها جر عند البصريين، كما بينا، وفيه يقول ابن مالك: "وهو
الصحيح".^٣

ولما كانت الكاف مع هذا النمط من ألفاظ هذا الباب مكان اختلاف عند
علماء اللغة العرب، وموضعها في التركيب في محل جر موضع احتمال؛ فإنه لا يصح
الاستدلال بها هنا على الجر، كما يقول الأصوليون.^٤

(٢) إن النحاة ذهبوا فيها مذهب الفعل، والفعل لا يضاف.^٥

(٣) لو كانت الكاف في محل جر بالإضافة لما كان لاتصالها —(ال)وجه في
(النحاءك).^٦

(٤) ذهب سيويه إلى أن اسم الفعل المنقول عن الجار والمجرور، والمنقول عن
الظرف، بمنزلة الأسماء المفردة نحو (رويد وحيِّه) "ومجراهن واحد، وموضعهن من

١ شرح الرضي على الكافية ٩٠/٣.

٢ السابق، بتصرف.

٣ شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣. وينظر: المجمع ١٢٥/٥.

٤ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢٦/٢.

٥ ينظر: شرح المفصل ٧٥/٤.

٦ يقول الرضي: "والنحاء اسم لس(انج) وتلحقها كاف الخطاب فتقول النحاءك، قاله ابن طاهر "فالألف واللام
على هذا التخريج ليست من الكلمة، فإذا كانت للتعريف فلا وجه للقول بأنها (النحاء) مضافة إلى الكاف.
ينظر: شرح المفصل ٣٣/٤.

الكلام الأمر والنهي^١. وعلى هذا، فالأحكام يجب أن تكون بينهما سواء، فلنن أجمع النحاة على حرفية الكاف اللاحقة بـ: رويد، وتيد، وقط، وقد، وبجل... الخ، فالقياس أن تلحق كاف (دونك، عليك) وأخواتهما بالكاف المجمع على حرفيتها. يقول أبو حيان: " وكاف الخطاب لا موضع لها من الإعراب لا نعلم خلافاً في ذلك، بخلاف كاف عليك ودونك وأخواتهما..."^٢.

(٥) إن مذهب أبي علي وغيره^٣ - فيما بينا - بوجود ضميرين في (عليك) أحدهما للرفع في محل فاعلية والثاني للجر، فيه تناقض؛ إذ إن القول بضمير الفاعل يؤدي إلى حضور الفعل، والقول بوجود ضمير جر يؤدي إلى حضور الاسم، ولا يجتمع التسمية والفعلية في كلمة واحدة.

(٦) إن القول بأن الكاف في محل جر في (عليك، ودونك) في هذا الباب، يؤدي إلى تماثلهما مع باب الجر في (عليك، وإليك...) وباب الظرف في (دونك، وأمامك...)، ولا خلاف في أنهما مختلفتان.

نستطيع من هذه الحجج أن نخلص إلى أن الكاف ليست علامة اسمية اللفظة التي تتصل بها مضافة إليها؛ لأن الكاف حرف خطاب وهو مذهب ابن بابشاذ في ما صرح به^٤، ويؤيد ذلك أن ما جاءنا عن العرب هو؛ عليك، ودونك، وأمامك... الخ، ولا نجد في ما ورد عنهم في هذا الباب أن الظرف أو الجار قد جاء من دون كاف الخطاب. فنرى أنها كتلة لغوية واحدة لأداء معنى معين، وقد صرح بعض النحاة بذلك، يقول ابن يعيش: " لأن التسمية في دونك وعندك وقعت بالمضاف والمضاف

١ الكتاب ١/٢٤٨.

٢ ارتشاف الضرب ٣/٢١٤.

٣ ينظر: المتنضب ٣/٢١١.

٤ ينظر: شرح المفصل ٤/٧٥.

إليه كما وقعت بالجملة في نحو تَأَبَّطُ شراً وبرق نحره "١. وبنه أحد علماء اللغة المحدثين إلى ضرورة معالجتها ككتلة لغوية واحدة من غير داع إلى تحليلها إلى عناصر، يقول: " وفي رأبي: أن دونك وعليك أنواع من الأساليب الموجزة البليغة القوية في الدلالة على الأمر ولا حاجة بنا لأن نتلمس أكثر من ذلك "٢.

ثالثاً: التثنية، والجمع، والتأنيث: وقد ذكر ابن جني أنهما من خواص الأسماء، فقد وُجِدَت التثنية في (دُهْدْرَيْن)، وظهر الجمع والتأنيث في (هَيْهَات)٣.

ولا نرى ذلك دليلاً يقوم على اسمية الألفاظ في هذا الباب، للأسباب الآتية:

(١) التثنية التي تكون مع الاسم تأتي لمعنى لا يوجد في لفظة (دُهْدْرَيْن)، وقد فطن العلماء العرب لذلك، يقول ابن جني: " وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد مما هو دون الثلاثة. وإنما الغرض فيها التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى "٤.

(٢) ذهب فريق من النحاة إلى أن (دُهْدْرَيْن) ليس اسم فعل، وفُسرَّ بأن [دُهْ] فعل أمر من [الدها]. وقال الأصمعي لا أدري ما أصله٥. وقد تكلف النحاة في تحريجه، ويدل على ذلك ما جاء في الارتشاف٦.

ولما كانت هذه اللفظة مشكوكاً في وضعها في هذا الباب، دخل الشك في اسميتها، ومن ثم ما يؤدي إلى القول باسمية ألفاظ الباب قاطبة على هذه العلة.

١ شرح المفصل ٧٥/٤. وينظر: شرح التصريح ١٩٨/٢.

٢ الزمن في النحو العربي-ص ٢٤٤. وينظر رأي خليل عميره في فصل قادم من هذا الباب.

٣ ينظر: الخصائص ٤٤،٤٥/٣.

٤ السابق. وينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٨/٣.

٥ ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٨/٣.

٦ ينظر السابق.

٣) أمّا (هيهات) فلا نرى فيها حقيقة الجمع والتأنيث التي في الأسماء، وما ورد فيها من اختلافات إنما يرجع إلى لغات العرب، وقد أورد النحاة واللغويون لها أربعين لغة^١، ومما يدل على بطلان هذا القول، أن التاء تقلب نوناً في بعض اللغات فيقولون: أيهان، وهيهان، وهايهان... ولا علاقة للنون بجمع أو تأنيث، ومن ثم لا دعوى فيها للاسمية.

رابعاً: وقوعها موقع الأسماء، كأن تقع فاعلاً أو مفعولاً به، أو نائب فاعل. والذي دفعهم إلى هذا ما روي عن بعض الشعراء، كقول زهير:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دُعيتُ نَزَالٍ وُلجَّ في الذُعْرِ^٢
وقول ربيعة بن مقروم:

فدَعُوا: نَزَالٍ، فكنْتُ أولَ نازلٍ وعلَامَ أركبُهُ إذا لم أنزلِ^٣
وقول الآخر:

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزُلُوا وكانتُ نَزَالٍ عليهم أطمُ^٤

فوقعت في البيت الأول نائب فاعل، وفي الثاني مفعولاً به، وفي الثالث في موقعين من مواقع الأسماء هما: المفعولية واسم كان.

والذي نراه أن القول بالاسمية بناء على هذه الحجة، لا يثبت لأمر:

١ ينظر: شرح المفصل ٤/٦٧، ارتشاف الضرب ٣/٢٠٧، حاشية الصبان ٣/٢٠٠.

٢ ينظر البيت في: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - المكتبة الثقافية - بيروت: لبنان - ط. (١) آذار ١٩٦٨م ص ٨٦. والكتاب ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٣٧٠، وشرح المفصل ٤/٢٦، وشرح الرضوي على الكافية ٣/١٠٩، والمهمع ٥/١١٩، وخزانة الأدب ٦/٣١٦.

٣ ينظر البيت في: المقتضب ٣/٣٧١، والمساعد ٢/٦٣٩، وشرح المفصل ٤/٢٧، وخزانة الأدب ٦/٣١٧.

٤ ينظر: الإنصاف ٢/٥٣٥.

(١) إن المعنى في الأبيات السابقة لا يتفق والموقع الإعرابي الذي حكموا بها عليه، لأنهم ساووا بين معنى (نزال) في هذا الباب، ومعنى (الزول)، واختلاف الدلالة بينهما بَيِّن واضح.

(٢) إنهم قصرُوا الموقع الإعرابي على صيغة (فَعَالٍ)، بل انحصرت في لفظة واحدة منها وهي (نزال). ولو كان فيها حجة على الاسمى لعمَّ الموقع الإعرابي في بقية ألفاظ هذا الباب.

(٣) ذهب جمهور النحاة إلى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا نائب فاعل، ولا شيئاً مما يختص بإسناد الأسماء، يقول السيوطي: "ولا تصرف في الأسماء إذ لا يسند إليها، فتكون مبتدأة أو فاعلة. ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة".^١

(٤) وقع الفعل في موقع الفاعل، وهو موقع لا يقع فيه إلا الاسم، ولكن ذلك لم يجعل الفعل مما يُحكَّمُ عليه بالاسمية، بل يقتضي تأويل القول معها لتجنب هذا الحكم، ومن ذلك قول الشاعر:

وما راعني إلا يسيرُ بشرطةٍ وعهدي به قيناُ يفشُ بكيرٍ^٢

وقال جميل:

جَزَعْتُ جَذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وَحُقَّ لِمِثْلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ^٣

فجعل في البيت الأول (يسيرُ) فاعلاً وهو فعل مضارع، كما اسندوا في البيت الثاني (حُقَّ) إلى (يجزَعُ) وهو فعل. وقد خرَّج ذلك ابن يعيش فقال: "مراده هاهنا

١ الممع ٥/١١٩. وينظر: شرح الكافية ٣/٨٦، وحاشية الصبان ٣/١٩٦.

٢ شرح المفصل ٤/٢٧.

٣ السابق.

معنى الفعلين والتقدير: أن يسيرَ وأن يجزَع، فالفعل فيها مسند إلى المصدر المنوي لا إلى الفعل، لأن أن والفعل مصدر، والمراد: وما راعني إلا سيره، وحق لمثلي الجزع"^١.

ويمكن تخرّيج الشواهد السابقة، موضع الحكم بالاسمية، على ذلك. فالحكم إنما جاء اقتضاء لموقع اللفظة في الجملة لا لمعناها، وقد تنبه القدماء إلى ذلك، يقول الأعلام الشنتمري: "وإنما أخير عنها [بإسناد نَزَالٍ إلى دُعَيْتَ] على طريق الحكاية، وإلا فالفعل، وما كان اسماً له، لا ينبغي أن يخبر عنه"^٢. وكأنه يشير إلى وجود محذوف في الجملة يحتل موقع الفاعلية.

وعلى هذا، فإن الشواهد التي أوردتها النحاة لا دليل فيها على اسمية؛ وفقاً لما خرّجها الأعلام، ولنا مع صيغة (فَعَالٍ) وقفّة، سنفصل القول فيها بعد الانتهاء من محاوراة النحاة العرب في اختلافهم في موضع هذه الألفاظ من الكلم.

ويظهر أن القول بالاسمية قائم في حقيقة أمره على الأصل الذي جعلوه لبعض ألفاظ هذا الباب، بأن تكون ظرفاً أو مصدر، ولست أدري لم لم يحكموا بحرفيتها وبعضها مثل (عليك، إليك) على صورة الحرف (حرف الجر)^٣.

ويتضح مما سبق، أن علامات الاسمية التي اتخذها هذا الفريق من النحاة دليلاً على اسمية ألفاظ هذا الباب، لم تكن قائمة فيها على صورتها في الأسماء، فضلاً عن أن دلالة الاسم ومعناه غير قائمة في هذه الألفاظ كما صرّح فريق من النحاة القدماء، يقول الرضي: "بخلاف اسم الفعل فإنه لا معنى للاسم فيه"^٤. وفيما قدمنا من الحجج

١ السابق ٤/٢٨، ٢٧. وهذه مسألة قد تحدث النحاة فيها قديماً وحديثاً، ينظر لذلك أقوال المفسرين والنحاة في

توجيه الآية: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنُهُ حَتَّى حِينٍ﴾. يوسف: ٣٥.

٢ تحصيل عين الذهب - الأعلام الشنتمري - شاهد ٧٦٠ - ص ٤٧٢. وينظر: خزنة الأدب ٦/٣١٧.

٣ ينظر: الزمن في النحو العربي - ص ٢٣٨.

٤ شرح الكافية ٣/٨٦.

والأدلة يكفي للنظر فيها، وإخراجها من الاسمية، كما أن دعوى الفعلية لم تثبت فيها من قبل^١.

أما أصحاب المذهب الثالث، فيمثل رأيهم ابن صابر الذي جعلها في قسم رابع من أقسام الكلم، وسماه (الخالفة)، وقد وجد هذا المصطلح قبولاً واسعاً لدى جمهرة من علماء اللغة المحدثين، كما سنبين في فصل قادم.

وإذا ما بحثنا عن معنى (الخالفة) في كتب المعاجم نجد أنها تأتي بمعنى المخالفة، أي الضد والعكس^٢، فالخَلْفُ: هو العوض والبدل مما أخذ أو ذهب، والخالفُ: المتخلف عن القوم، وقيل: الخَلْفُ: المتخلفون عن الأولين، كما يجيء بمعنى: التخلف عن تقدم. وغالباً ما يستعار الخَلْفُ لما لا خير فيه^٣.

وإذا طبقنا هذا المعنى على ما اصطُح عليه - الخالفة - في تقسيم الكلم، نجد ابن صابر يعني به: ما تخلف عن إمكانية التصنيف في أي قسم من القسمين الرئيسيين من أقسام الكلم في العربية، فلا ينطبق عليه حدُّ الاسم ولا الفعل، فلم يكن واحداً منهما وفقاً لما لهما من حدود وعلامات. ولما كانت الخالفة تستعار لما تخلف عن الالتحاق بالأقسام الأخرى فلا تقوى قوتها، ولا تتصرف تصرفهما، ولا تنفرد في جملة كما ينفردان في بعض الجمل، ولا معنى لها في نفسها، إنما معناها في غيرها، على خلافهما، فإننا لا نجد من أقسام الكلم ما هو على هذه الهيئة إلا الحرف، يقول ابن مالك^٤:

١ لم أفضل القول في حجج النحاة باسمية (أسماء الأفعال) أو فعليتها؛ لأنني وجدتها مفصلة في رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، بعنوان: أسماء الأفعال في اللغة والنحو - إعداد: أحمد محمد عويش - إشراف: محمد هاشم عبد الدائم - ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢ الكلبيات - الكفوي - مادة (الخلاف) - ٢٩٩/٢.

٣ ينظر: لسان العرب - مادة (خلف) - ٨٨/٩، ٨٩، ٩٠.

٤ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ص ٢٦.

ومسند للاسم تمييز حصل
ونون اقبلن فعل ينجلي

بالجر والتنوين والنسدا وأل
بتا فعلت وأنت ويا افعلي
سواهما الحرف كهل وفي ولم

وقد ذهب سيويه في تعريف الحرف أنه ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل،
وكان الأخصش يقول فيه: " ما لم يحسن له الفعل، ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع
[أي: ولا الاسم]، ولم يجوز أن يتصرف فهو حرف "١. وكان النحاة يشيرون في ذلك
إلى أن الحرف هو ما تخلف عن قسمي الكلم: الاسم والفعل. ولا ندري ما السبب
الذي جعل النحاة يعزفون عن استخدام (الحرف) في هذا الباب إلى اصطناع
مصطلح (الخالفة)، ولا سيما أن هذا المصطلح لا يمكن أن نعده قسماً من أقسام الكلم؛
لأننا إذا قلنا إن كلمة (أف) تختلف عن الاسم وتختلف عن الفعل، فهذا يعني أننا
وصفناها، ولا يعني بحال أننا وضعناها في تصنيف، ولا يخلصنا هذا من ضرورة وضعها
في ما يلائمها من أحد أقسام الكلم مما تقبل حدوده. وإن كانت ترى الباحثة أن القول
بأنها (خالفة)؛ أي اختلاف هذه الألفاظ عن الأفعال أو الأسماء لا تخلو من وجهة نظر
صائبة، فيها إدراك للبعد الدلالي الذي تؤديه هذه الألفاظ بعيدة عن الأسماء والأفعال،
وهو الوجه الذي سعت إلى تأكيده في الصفحات السابقة، مع أنها لا تتفق في الرأي مع
الذين يذهبون إلى جعلها مصطلحاً له خصائصه.

وسرحت القول في تصنيف ألفاظ هذا الباب من الكلم إلى ما بعد عرض أقوال
المفسرين، وما ذهب إليه العلماء المحدثون، وبعد تحليل نصوص شعرية أو نثرية لتبيين
الوجه الدلالي والتركيبي الذي تقوم عليه.

١ ينظر: الكتاب ١/١٢.

٢ ينظر: الصاحي ص ٩٥.

ثالثاً: أسماء الأفعال على صيغة (فَعَالٍ) :

نرى أن نعرض هنا القسم الآخر من أقسام ألفاظ هذا الباب، وهو المشتق أو المُخْتَلَف في قياسه، على حد اختلاف النحاة في اصطلاحه؛ وأعني به صيغة (فَعَالٍ). وقد رأينا أن نفرده في مبحثٍ مستقل لما لمعالجته من أهمية بارزة في ما ندعو إليه من ضرورة إعادة النظر في دراسة هذا الباب دراسة تركيبية دلالية.

ارتبطت صيغة (فَعَالٍ) لدى النحاة في هذا الباب بثلاث مسائل، تحدثنا عن المسألة الأولى منها وهي دعوى الإسناد إليها، وقدمنا من الحجج، في موضع سابق، ما يكفي لردّها. والمسألة الثانية فهي دعوى تأنيثها واختلاف النحاة في ذلك. أما الثالثة فترتبط بمسألة الخلاف فيها أسمية أم قياسية. ويبدو من المفيد عند دراسة هذه الصيغة، البحث عن دلالتها في التركيب من خلال تحليل نص من القرآن الكريم، وآخر من الشعر، لتبين ما فيها من توجهٍ دلالي وتركيب.

استدل النحاة على تأنيث صيغة (فَعَالٍ) بأدلة مختلفة وأقوال متعددة، ولكل واحدةٍ منها وجهة نظر تحتاج إلى مناقشة؛ فقد ذهب سيبويه إلى أن فَجَارٍ معدولة عن الفجرة، وَيَسَارٍ معدولة عن الميسرة، وبَدَادٍ معدولة عن البدة، يقول: "فهذا معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عُدل عنه بَسَدَادٍ وأخواتها". وقد بينا أن البحث عن أصل لها أو القول بأن أحدها معدول عن الآخر إنما هي أصول نابعة عن الذهن ولولا ذلك لكان استعماله وارداً في اللغة، يؤيد ذلك ما قاله البغدادي: "وأما اسم الفعل فلم يذكروا ماذا عُدل عنه، ولم يتحقق لي وجه العدل فيه. والعجب أنهم يجعلون اسم الفعل أصلاً في العدل والتأنيث. وما برحتُ أتطلب بيان ما عُدل عنه نَزَالٍ وبيان كونه مؤنثاً، ولم أقف من كلامهم على ما يوضح

لي ذلك. والذي يظهر أن القول بالعدل والتأنيث في تَزَالِ ليس على وجه التحقيق، بل على وجه التقدير^١.

كما استدلوا على تأنيثها بلحوق تاء التأنيث للفعل المسندة إليه (فَعَالٍ) وقد بينا الشواهد على ذلك، منها قول زهير:

وَلِنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ تَزَالِ وَلِحَّ فِي الدُّعْرِ^٢

وقد ارتضينا فيها توجيه الأعلم الشتمري على الحكاية، فيما بينا سابقاً^٣.

كما استدلوا على تأنيث صيغة (فَعَالٍ) بينائها على الكسر، يقول سيويوه: "وحرك بالكسر؛ لأن الكسر مما يؤنث به"^٤. ويقول الميرد: "واختير له الكسر، لأنه كان معدولاً عما فيه علامة تأنيث، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة؛ لأن الكسر من علامات التأنيث. ألا ترى أنك تقول للمؤنث: إنكِ فاعلة، وأنتِ فعلتِ، وأنتِ تفعلين؛ لأن الكسر من نوع الياء؛ فلذلك ألزمته الكسرة"^٥. ولا نرى الكسرة علامة تأنيث الكلمة في هذه الصيغة لأسباب:

أحدها: إن صيغة (فَعَالٍ) قد وردت في كثير من أقوال العرب ولم تكن صيغة الخطاب فيها للتأنيث، ومن ذلك قول الكميت:

نَعَاءِ جُدَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقاً لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ^٦

١ الخزانة ٦/٣٢٩.

٢ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - ص ٨٦. وينظر: الخزانة ٦/٣١٨. وص ٣٨٨ من هذا الباب.

٣ ينظر ص ٣٦٨ من هذا الفصل.

٤ الكتاب ٣/٢٧٢.

٥ المقتضب ٣/٣٧٤. وينظر: شرح المفصل ٤/٥٠.

٦ شرح المفصل ٤/٥١.

يقول ابن يعيش: " فكانت العرب إذا مات منها ميت له خطر وقَدَّر ركب راكب وجعل يسير في الناس ويقول: نَعَاءِ فلاناً؛ أي انعه؛ أي أظهر خسر وفاته".^١ ولاريب في أن الخطاب كان لمذكر لا لمؤنث.

الثاني: إن الكسر لا يقتصر استعماله للدلالة على التأنيث، إنما يلحق الكلمة في حال التقاء الساكنين، فتقول: افعل الخير، وليس فيها علامة تأنيث.

الثالث: إن صيغة (فَعَالٍ) بالكسر هي لغة من لغات العرب، ويقابلها الفتح في لغة أسدية^٢. فلئن سلّمنا بأن الكسر في فَعَالٍ علامة تأنيث فهذا يعني أنها تستخدم مؤنثة في لغة من يكسرها، ومذكورة في لغة من يفتحها. وهذا قول غير مقبول ولم يقل به أحد من النحاة.

الرابع: إن صيغة (فَعَالٍ) التي في التأنيث، إنما هي فَعَالٍ التي تأتي علماً لأنثى، فتقول: حذام، و رَقَاشِ^٣. وهذه بخلاف تلك.

الخامس: دَلَّ بعض النحاة على أنها غير مؤنثة، يقول الرضي: "ومن كان مذهبه أن جميع أوزان فَعَالٍ، أمراً، أو صفة، أو مصدرًا، أو علماً، مؤنثة، فإذا سمي بها مذكر، وجب عدم انصرافها، كعَنَاقٍ، ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة، كصباح، وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة"^٤.

ونرى أن من المفيد بعد عرض مذاهب النحاة في صيغة (فَعَالٍ)، والحجج التي قدمنا إزاء تلك الآراء رفضاً أو تأييداً، أن نتخذ رأياً نرتضيه في صيغة (فَعَالٍ) يجسدها دلالة وتركيباً. وإليك تفصيل القول في ذلك:

١ السابق. وينظر لسان العرب مادة: نعي.

٢ ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٠٨، ارتشاف الضرب ٣/١٩٨، ٤٣٦/١.

٣ ينظر أنواع صيغة فَعَالٍ في: الأصول في النحو-ابن السراج ٢/١٣٣.

٤ شرح الرضي على الكافية ٣/١١١.

نرى أن صيغة (فَعَالٍ) لا علاقة لها بالاسمية، إذ لا تحمل في معناها دلالة على مسمى، وما قدم النحاة من حجج لاسميتها لا يخرج عن اتباع شكل الكلمة ومبناها الصرفي، إذ في ما يرون أن صيغة (فَعَالٍ) صيغة من صيغ الأسماء^١. وعلى هذا حكموا عليها بالاسمية وإن كانت دلالتها على خلاف ذلك. ولما كانت دلالتها دلالة الفعل؛ فنزال بمعنى انزَل، و تَرَاكٍ بمعنى اَثْرُك... الخ، ذهبوا إلى أنها معدولة عن الفعل، وأطلقوا عليها مصطلح (اسم الفعل)، يقول سيبويه: " فالحدُّ في جميع هذا أَفْعَلٌ، ولكنه معدول عن حده"^٢. ولا نرى وجهة اعتماد الصيغة سبباً في إلحاقها بقسم من أقسام الكلم؛ لأننا نجد في بعض لغات العرب ما يشترك فيه الاسم والفعل في صيغة واحدة، وكتب الصرف مليئة بما يبين صحة ذلك^٣. وقد ذكر بعض القدماء ذلك، مما يمكن أن تقوى به الحجة، يقول الرضي: "وهذه [أي جعل صيغة (فَعَالٍ) خاصة بالأسماء] علة ضعيفة؛ لأنه لا منع من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة، كما في: فَعَلٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعَلٌ"^٤.

ولما كانت صيغة الكلمة (فَعَالٍ) ليست علة لاعتمادها اسماً، وكانت دلالتها دلالة الفعل لا الاسم، ثبت أنها ليست كما ذهب النحاة اسماً معدولاً عن فعل؛ لأن العدل لم يثبت له دليل مما جاء عن العرب، وإنما القول به جاء على وجه التقدير والتخمين لا التحقيق^٥. ويؤيد ما نذهب إليه قول الرضي: "والذي أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألقاظ الفعل: شيء لا دليل لهم عليه، والأصل في كل معدول

١ ينظر: البسيط ١/١٦٣، وشرح المفصل ٤/٥٢، وشرح الكافية ٣/١٠٧.

٢ الكتاب ٣/٢٧٢.

٣ كما في: فَعَلٌ يشترك فيه (كَرُمٌ) فعلاً، و(عَضُدٌ) اسماً. وَفَعِلٌ نحو (شَهِدَ) فعلاً، و(فَجَدَ) اسماً. وَفَعَلٌ نحو (عَلَّمَ) فعلاً، و(كَبَدَ) اسماً. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - الرضي - تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزقزاق، محمد محي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت: لبنان - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. - ١/٤٠.

٤ شرح الكافية ٣/١٠٧.

٥ ينظر: الخزانة ٦/٣٢٩.

عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه، أخذاً من استقراء كلامهم، فكيف خرج بالعدل من الفعلية إلى الاسمية^١.

والذي نراه أن صيغة (فَعَالٍ) تدل على الطلب دلالة فعل الأمر، وتتفق معه في أحكامه من حيث:

(١) التعدي واللزوم؛ ففعل الأمر (انزِل) لازم، وفي المقابل ورد (نَزَالٍ) لدى العرب من غير مفعول به، فهو لازم كلزوم فعل الأمر. والفعل (اَثْرَكَ) فعل أمر متعدي وجاء (تَرَكَ) لدى العرب متعدياً، قال الشاعر:

تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا أما ترى الخيلَ لدى أوراكِهَا^٢

ومثلها في التعدي: نَعَاءٌ، مَنَاعٌ، دَرَاكٌ. يقول سيبويه: "ولا يكون ما بعده [بعض ألفاظ فَعَالٍ] إلا نصباً؛ لأن معناه أَفْعَلٌ كما أن ما بعد أَفْعَلٌ لا يكون إلا نصباً"^٣.

(٢) إضمار الفاعل وجوباً، فتقول في فعل الأمر: اترك الدارَ، والفاعل مستتر وجوباً، وتقول في (فَعَالٍ): تَرَكَ الدارَ، والفاعل فيها مستتر. كما تُعَامَلُ (فَعَالٍ) معاملة فعل الأمر في تأكيد الضمير المستتر، فتقول: تَرَكَ أَنْتَ الدارَ، على حد قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^٤، وقوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾^٥.

ولما جاءت صيغة (فَعَالٍ) على دلالة فعل الطلب والأمر التي تأتي عليها (أَفْعَلٌ)، فإنه يمكننا أن نجيز في اللغة اعتماد صيغة (فَعَالٍ) صورة أخرى لفعل الأمر وإن اختلفت

١ شرح الكافية ١١٠/٣.

٢ ينظر: شرح المفصل ٥٠/٤.

٣ الكتاب ٢٨٠/٣.

٤ البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩.

٥ المائدة: ٢٤.

عن فعل الأمر (أفعل) في قوة دلالة الطلب، لما تحمله صيغة (فعل) من معنى المبالغة في الطلب، إذ عندما نقول: نزال، فإن معناها يتعدى مجرد الطلب إلى معنى المبالغة في التزول. وقد نص النحاة قديماً على هذه الدلالة فيها، يقول الرضي: "واعلم أن مذهب النحاة: أن (فعل) هذه معدولة عن الأمر الفعلي، للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر، كفعال، ومفعول مبالغة فاعل" ^١. ويقول ابن يعيش: "فتزال أبلغ في المعنى من أنزل، وتراك أبلغ من اترك، وإنما غير لفظ الفعل الواقعة هذه الأسماء موقعه ليكون أدل على الفعل وأبلغ في إفادة معناه" ^٢.

ولم يغفل المفسرون أهمية هذه الصيغة في أداء معنى المبالغة، وعليه توجهت آراؤهم في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾ ^٣.

قرأ الجمهور (لا مِساس) بفتح السين والميم المكسورة، ومِساس مصدر ماس كقتال من قاتل. وليست هذه القراءة موضع شاهد في ما نحن بصده، إنما شاهدنا في قراءة الحسن وأبي حيوة وابن أبي عبله وقعب، بفتح الميم وكسر السين ^٤، على صورة نزال من صيغة (فعل).

وقد اختلفت توجيهات المفسرين لهذه الصورة من القراءة على النحو الذي بينا في آراء النحاة العرب، فذهب الزمخشري ^٥، وابن عطية، إلى أن (لا مِساس) عَلم للمسة

١ شرح الكافية ١٠٩/٣.

٢ شرح المفصل ٥٠/٤.

٣ طه: ٩٧.

٤ ينظر: معاني القرآن - النراء - ٥٦/٣، الكشاف ٥٥١/٢، التبيان ٩٠٢/٢، الجامع لأحكام القرآن

٥٠/٥. البحر المحيط ٢٥٦/٦، الدر المصون ٥٠/٥.

٥ ينظر الكشاف ٥٥١/٢، البحر المحيط ٢٥٦/٦.

معدولة عن المصدر كَفَجَارٍ من الفجرة. وذهب صاحب اللوامح إلى أنها معدولة عن فعل الأمر، و(لا) ليست النافية التي تنصب النكرات نحو: لا مال لك، إنما هي لا النافية للفعل فتقديره لا يكون منك مساس، ومعناه النهي؛ أي: لا تمسني^١. وهذا الرأي يؤيد ما ذهبنا إليه في معاملة صيغة(فَعَالٍ)معاملة فعل الأمر دلالة وتركيباً، ولكن كان تقديره هنا: لا تمسني، وهو فعل مضارع، إلا أن دلالة الطلب والنهي واضحة فيها وهي ذاتها دلالة فعل الأمر.

جاءت هذه الآية لبيان عقوبة السامري في الدنيا، عندما نبذ دعوة موسى عليه السلام، وترك دينه، وتقوى لإغواء قومه بعبادة غير الله عز وجل، فأراد الله أن يوقع عليه أشد العقوبة وأنكى الجزاء، فجاءت الآية تأمر الناس ببذره والتخلي عنه لأنه تخلى عن دين الله وعن توحيدهِ. فأوحى إلى موسى بعقابه لا يقتله إنما بإيدائه، فأبعده ونحاه عن الناس وأمر بني إسرائيل باجتنابه، واجتناب قبيلته، وأن لا يواكلوا ولا يُنَاكحوا، وحرّم عليهم ملاقاته ومكالمته ومبايعته ومواجهته، فكانت عقوبة لا أطم منها ولا أوحش.

ولبيان تلك العقوبة وأثرها في نفس المعاقب، استخدم معها لفظة توحى بشر الجزاء في قالب صيغة تزيدها قوة في معنى الإهانة وشدة التحقير له، وهي (لا مَسَاسٍ). وقد "عبر بالمماساة عن المخالطة لأنها أدنى أسباب المخالطة، فنبه بالأدنى على الأعلى، والمعنى لا مخالطة بينك وبين الناس، فَتَفَرَّ من الناس، ولزم البرية، وهجر البرية، وبقي مع الوحوش إلى أن استوحش، وصار إذا رأى أحداً أن يقول: لا مساس؛ أي لا تمسني ولا أمسك"^٢.

١ ينظر: البحر المحيط ٦/٢٥٦، الدر المصون ٥/٥١.

٢ البحر المحيط ٦/٢٥٥.

ولا تخفى القيمة الدلالية التي أدتها لفظة (لا مَسَّاسٍ)، إذ لو كان التعبير: لا تمس، لما كان فيها معنى المبالغة في بيان عقوبته، واحتراز الناس منه، ومنع أنفسهم عن الحضور دونه إلى درجة المماسية.

ونضرب هنا مثلاً آخر في هذا الإطار نختاره من الشعر لنبين القيمة الدلالية لصيغة (فَعَالٍ) ودلالة الأمر فيها مع معنى المبالغة التي تحتويها، مع إدراكنا للإطالة بتعدد الأمثال، ولكن الرغبة قوية في توضيح توظيف ما نذهب إليه ليقف شاهداً لإمكانية التطبيق فضلاً عن التنظير:

قال الفرزدق :

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلسَّمَاحِ وَلِلنَّدَى
وَأَيْدِي شَمَالِ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ^١

الشاهد في البيت (نَعَاءٍ) وهي لفظة على وزن (فَعَالٍ). بمعنى: أَع.

يطلب الشاعر في هذا البيت من الناس نعي ابن ليلى؛ لأنه رجل يستحق أن يُخلد ذكره لكرمه وسعة عطائه. وفي هذا البيت يصف الشاعر ابن ليلى بأوفى وأبلغ ما يوصف به الرجل الكريم، فيستخدم كلمة (الندى)، و (أيدي)، و (شمال)، و (بارداتِ الأنامل). وكل لفظة منها تشكل كتاباً كاملاً في المديح والثناء. فكلمة (الندى) تطلق على سعة العطاء وعدم انقطاعه، ولا يختص عطاؤه في وقت دون آخر إنما نداه يتدفق أمام كل سائل في شدة الأيام ورخائها، ويدل على ذلك استخدام كلمة (شمال) ويعني بها الرياح الشمالية وهي أبرد الرياح وأخلفها للجدب، وأدناها إلى حاجة المرء وشدة مسألته. وليبان ذلك يستخدم عبارة (بارداتِ الأنامل) لما فيها من معنى كامن يوحي

١ ديوان الفرزدق - دار صادر: بيروت، دار بيروت: بيروت - ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م ٦٥/٢. وقد ورد في ديوان الفرزدق - دار الكتاب العربي: بيروت - ط. (٣) ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م - تقدم وشرح: مجيد طراد - ١١٧/٢ (نعتي ابن ليلى). والبيت من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب ٢٧٢/٣، وتحصيل عين الذهب - الشاهد (٧٦١) - ص ٤٧٣.

بشدة البرد الذي يحول المرء دون السعي وراء كسب رزقه وجلب قوت عياله. ويعبر
بـ(الأنامل)، وهي الأصابع، لأنها أقرب أجزاء الكف إحساساً بالبرد وأكثر فاعلية في
القيام بالأعمال. فإذا تصلبت من شدة البرد تعطلت عن أداء كثير من المهام التي يؤديها
الإنسان.

وعلى هذا، فابن ليلى هو أجزل الناس عطاءً؛ لأن عطاءه جاء يسد أقوى
الحاجات في أحلك الظروف والحالات، ونداه لا ينقطع إلا بانقطاع حياته وفنائته، فإن
مات وانتهى فالناس كلهم يفتقدونه؛ الفقير منهم قبل الغني، والضعيف قبل القوي، لذا
يستحق النعي والبكاء. فالفرزدق يرى الناس يبكون الممدوح وينعونه، لذا لا يطلب
منهم البكاء ولا النعي فحسب، إنما يطلب منهم النعي المتواصل في شدته وحرقته، لذا
يستخدم لفظة (نَعَاءٍ)؛ أي: بالغوا في النعي. ولم يستخدم لفظة (انع) لأنه لا يطلب منهم
البكاء لمرة واحدة؛ إذ إنه موجود، إنما يطلب منهم شدة النعي والبكاء. فأدّى الأمر
بصيغة (فَعَالٍ) المعنى الذي يريده الشاعر، فيما لا تفي به صيغة فعل الأمر (أفعل). وعلى
هذا التحليل نرى أن صيغة (فَعَالٍ) شاركت فعل الأمر (أفعل) في الدلالة على الطلب،
وإن زادت عليها في التعبير عن قوة الطلب وشدته، كما شاركته في العمل فأضمرت
فاعلاً واجب الاستتار، ونصبت مفعولاً به (ابن ليلى)، فحق لنا أن نعتمدها صيغة
أخرى لفعل الأمر، ولا وجه لإدراجها في ألفاظ هذا الباب لاختلافها عنها في الدلالة
والتركيب. ولعل هذا ما ذهب إليه تمام حسان عندما أخرج صيغة فَعَالٍ من باب أسماء
الأفعال وجعلها من باب الأمر^١. كما صرّح بعض الباحثين المحدثين بما يفيد بخروجها
من هذا الباب إلى باب فعل الأمر، يقول مهدي المخزومي: "الذي يبدو لي من
ملاحظة أقوال النحاة... أن هذا البناء (فَعَالٍ) طلب كأفعل، وأنه بدل من صيغة الفعل
الساكن الأول، الذي تزداد في أوله همزة وصل، يتوصل بها إلى النطق بالساكن ابتداءً،

١ ينظر: الخلاصة النحوية - ص ١٣٩.

نحو: اكتب، واخذ، وافتح...، وأنه صيغة أخرى للأمر، مساوية في معناها ودلالاتها الصيغة المألوفة: افعل^١، ويقول: " (فَعَالٍ) من الأبنية التي تدل على ما تدل عليه صيغة (افْعَلْ) من طلب إيقاع الفعل فوراً، ولا يدخل التنوين الذي تذرّع البصريون به إلى تسمية هذه الأفعال بأسماء الأفعال، فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون اسماً، فعزلها عن الأفعال القياسية، وجعلها مما يسمى بأسماء الأفعال تحكم ليس له ما يصححه"^٢.

ولما كانت صيغة (فَعَالٍ) على هذه الهيئة من موافقة أحكام فعل الأمر ودلالته مع المبالغة فيه، حق لنا الاتساع في اللغة والقياس عليها دون الوقوف على ما جاء عن العرب على نحو استعمال فعل الأمر (افْعَلْ) في اللغة^٣. والقياس فيها مذهب سيبويه والأخفش وغيرهما، إذ أجازوا اطراده من كل فعل ثلاثي. يقول سيبويه: " واعلم أن (فَعَالٍ) جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلْ أو فَعُلْ أو فَعِلْ، ولا يجوز من أفَعَلْتُ"^٤. ويقول الأزهري: "إنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقاً بالاتساع وإن فقد السماع"^٥.

-
- ١ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٢٠٦.
 - السابق - ص ٢٠٦، ٢٠٥. وقد ارتضى هذا الرأي سليم النعمي من الباحثين اللغويين المحدثين. ينظر: أسماء الأفعال، أسماء الأصوات في اللغة العربية - محمد عبد الله حير - دار المعارف ١٩٨٠م - ص ١٧٤.
 - ٣ ونرى أن هذا ينطبق على صيغة (فَعَالٍ) من الرباعي، إذ يقاس عليها على النحو المقيس عليه في فعل الأمر من الرباعي، فتقول: دَحْرَجَ وتعني بها معنى دَحْرَجَ مع زيادة المبالغة فيها.
 - ٤ ينظر: الكتاب ٢٨/٣. شرح المفصل ٥٢/٤، شرح الرضي على الكافية ١٠٩/٣، ارتشاف الضرب ١٨/٣، حاشية الصبان ١٩٦/٣.
 - ٥ الكتاب ٢٨٠/٣.
 - ٦ شرح التصريح ١٩٦/٢.

الفصل الثاني

أسماء الأفعال في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها

نرصد في هذا الفصل آراء فريق من المفسرين في بعض ألفاظ هذا الباب كما وردت في السياق القرآني الكريم، لبيان آرائهم في البعد الدلالي الكامن في هذه الألفاظ، وما تؤديه من معنى في نطاق التركيب الذي ترد فيه، وسنحاول اختيار الشواهد القرآنية من آيات تضم كلمات من هذا الباب متباينة في توجيه النحاة لتتخذ منها أمثلة تبين كيفية معالجة كلمات الباب، ومنها:

قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَلْعُنَنَّكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تُنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾^١.

جاءت هذه الآية في معرض الأوامر والنواهي الإلهية التي يعد اتباعها قوام السلوك الإنساني في واقع الحياة. فتأمر ببر الوالدين، وتستجيش قلوب الأبناء لتنعطف إلى رحمة الآباء والأمهات، فهما اللذان اندفعا إلى رعايتهم، وضحيا بكل شيء حتى بالذات، فامتص الأبناء منهما كل عافية وكل جهد وكل اهتمام، حتى بلغا من الكبر عتيا. ومن ثم لا يحتاج الآباء توصية بالأبناء، إنما يحتاج هؤلاء إلى استحاشة وجدانهم بقوة ليذكروا واجب الجليل الذي أنفق رحيقه كله حتى أدركه الجفاف!

١ وردت ألفاظ هذا الباب في عدد من الآيات القرآنية كما يلي:

البقرة: ١١١، البقرة: ١٥٨، النساء: ٢٤، المائدة: ١٠٥، الأنعام: ١٥٠، يونس: ٢٨، يوسف: ٢٣، الإسراء: ٢٣، طه: ٩٧، الأنبياء: ٦٧، المؤمنون: ٣٦، القصص: ٨٢، الأحزاب: ١٨، الأحقاف: ١٧، الحديد: ١٣، الحاقة: ١٩، القيامة: ٣٤.

٢ الإسراء: ٢٣.

وهنا يجيء الأمر بالإحسان إلى الوالدين في صورة قضاء من الله يحمل معنى الأمر المؤكد، ويدلهم على طريق البر. ومراتب الإحسان، (فلا تقل لهما أف) وهي أول مرتبة من مراتب الرعاية والأدب، ألا يند من الولد ما يدل على الضجر والضييق، وما يشي بالإهانة وسوء الأدب^١.

وقد تعددت أقوال العلماء في تفسير كلمة (أف) كما يلي^٢:

الأول: قال الفراء: تقول العرب جعل فلان يتأفف من ريح وجدها، معناه يقول: أف أف.

الثاني: قال الأصمعي: الأف وسخ الأذن.

الثالث: قال بعضهم إن معناه قلة، وهو مأخوذ من الأفيف وهو الشيء القليل.

الرابع: روى ثعلب عن ابن الأعرابي: الأف الضجر.

الخامس: قال القتيبي: أصل هذه الكلمة أنه إذا سقط عليك تراب أو رماد نفخت فيه لتزيله، والصوت الحاصل عن تلك النفخة هو قولك أف.

السادس: قال الزجاج: أف معناه التنن، وهذا قول مجاهد في أنه إذا وجدت منهما رائحة تؤذيك فلا تقل لهما أف.

ويعقب الرازي على هذه المعاني المختلفة في (أف)، يقول: "قول القائل: لا تقل لفلان أف، مثل يضرب للمنع من كل مكروه وأزيد وإن خف أو قل"^٣. وفي ذلك

١ ينظر: في ظلال القرآن - سيد قطب - دار الشروق: القاهرة - ط. (١٧) - ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م -

المجلد (٤) - ٢٢٢١/١٥ (بتصرف)

٢ ينظر: التفسير الكبير ١٨٨/٢٠، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٢/١٠.

٣ التفسير الكبير. وينظر: البحر المحيط ٢٥/٦.

إدراك للقيمة الدلالية التي تؤديها(أف) في ما تحمله من معاني عديدة للإيذاء كبيرة كانت أم صغيرة.

ويبدو واضحاً أن استخدام هذه اللفظة في معرض الأمر ببر الوالدين، كانت آية في البيان، وبلاغة في الإعجاز، وغاية التعبير عن البر والإحسان، ففيها ما يشير إلى ضرورة المبالغة في الاعتناء بهما، مع وصلهما بكل وثائق البر والإحسان قولاً وعملاً، يقول الزمخشري: " ولقد بالغ سبحانه في التوصية بهما حيث افتحهما بأن شفع الإحسان إليهما بتوحيده ونظمهما في سلك القضاء بهما معاً، ثم ضيق الأمر في مراعاتهما حتى لم يرخص في أدنى كلمة تنفلت من المتضرع مع موجبات الضرر ومقتضياته، ومع أحوال لا يكاد يصبر الإنسان معها في الاستطاعة"^١. ويقول القرطبي مبيناً القيمة الدلالية التي تؤديها كلمة أف: " قال علماءنا: وإنما صارت قوله(أف) للأبوين أردأ شيء؛ لأنه رفضهما رفض كفر النعمة، وجحد التربية ورد الوصية التي أوصاه التزليل"^٢. ويقول أبو حيان: " قال ابن عباس(أف) كلمة كراهة، بالغ تعالى في الوصية بالوالدين، واستعمار وطاعة الخلق، ولين الجانب، والاحتمال حتى لا نقول لهما عند الضرر هذه الكلمة، فضلاً عما يزيد عليها"^٣.

وإن من يدقق في أقوال المفسرين تلك يجد أنهم ينطلقون من أن لفظة (أف) جاءت تؤدي دلالة عامة على كل معاني الإيذاء، يقول الرازي: " إن هذا اللفظ إنما يدل على المنع من سائر أنواع الإيذاء بحسب القياس الجلي الذي يكون من باب الاستدلال بالأدنى على الأعلى"^٤. ويقول أبو حيان: " وإذا كان قد نهي أن يستقبلهما

١ الكشاف ٢/٤٤٤.

٢ الجامع لأحكام القرآن ١٠/٢٤٣.

٣ البحر المحيط ٦/٢٥٠.

٤ التفسير الكبير ٢٠/٢٨٩.

بهذه اللفظة الدالة على الضجر والتبرم بهما فالنهي عما هو أشد كالشتم والضرب هو بجهة الأولى، وليست دلالة (أف) على أنواع الإيذاء دلالة لفظية^١، إنما دلالتها مفهومة بمقتضى القياس، كما يذهب الفخر الرازي^٢. ولعل في هذا ما يشير إلى أن لفظ (أف) لا تدل على مسمى في ذاتها كما تدل الأسماء على مسمياتها في ما حد به النحاة الاسم. ولم نجد أن أحداً من المفسرين قد قال بفعاليتها، إنما كانوا يذهبون مذهب جمهور النحاة، بأنها اسم فعل مضارع بمعنى: أتضجر^٣. ولكن أقوالهم تشير بوضوح إلى إدراكهم أن هناك اختلافاً دلاليّاً بين كلمة (أف) وما فسّرت به -أتضجر- يقول الفخر الرازي: "إلا أننا علمنا في هذه الصورة أن المقصود من هذا الكلام المبالغة في تعظيم الوالدين"^٤. ولا خلاف في أن معنى المبالغة يكمن فيها ذاتها لا بتفسيرها بأضجر؛ لأن معناها لا يقف عند حد تفسيرها فيما ترتضيه كتب المعاجم، إذ إن التفسير المعجمي يدور حول دلالة الكلمة ذاتها، وهذه اللفظة -أف- تنطوي على معانٍ انفعالية تؤديها عوامل عديدة؛ نفسية وصوتية وسياقية، وهذا الأداء لا يمكن تفسيره، إذ إنها كلمة مقولة لكل شيء مرفوض^٥، لذلك كانت هي كلمة إبراهيم عليه السلام عندما قال لقومه: ﴿أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^٦؛ أي رفض لكم ولهذه الأصنام معكم، وضجر من ثباتكم على عبادتها بعد وضوح الحق وزهوق الباطل^٧.

١ البحر المحيط ٦/٢٥.

٢ ينظر: التفسير الكبير ٢٠/١٨٩.

٣ ينظر: البحر المحيط ٦/٢١، والدر المصون ٤/٣٨٤.

٤ التفسير الكبير ٢٠/١٩٠.

٥ الجامع لأحكام القرآن ١٠/٢٤٣.

٦ الأنبياء: ٦٧.

٧ ينظر: الكشاف ٢/٥٧٧، التفسير الكبير ٢٢/١٨٩، الجامع لأحكام القرآن ١١/٣٠٢.

ولما أراد المفسرون تصنيفها لم يتجاوزوا النظر إلى دلالتها، فقال الفراء: " (أف) صوت لا يعرف معناه إلا بالنطق به"^١. وقال الزمخشري: " (أف) صوت إذا صوّت به الإنسان علم أنه متضجر كما إذا قال حس علم أنه متوجع"^٢. وهو مذهبهم في غيرها من ألفاظ هذا الباب، فقال القرطبي في (هيت) في قوله تعالى: ﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾^٣: " لا مصدر له ولا تصريف... لأنه صوت نحو مة، وصة يجب ألا يعرب"^٤. وقالوا في (هلم) في قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^٥: " هو صوت سمي به فعل متعد، مثل أحضر وقرب... والذي عليه النحويون أن (هلم) ليس صوتاً وإنما هو مركب..."^٦. وفي هذا ما يشير إلى خروجهم عن مذهب النحاة ارتضاءً لما تؤديه دلالة هذه الألفاظ، فهي فيما يذهبون، ينطق بها الإنسان لأداء دلالة ما أبين لما في النفس وأبلغ في الإفصاح لما في الذات عما فسّرت به، وهو معنى لا يؤديه الاسم ولا الفعل فيما يدلان عليه من معنى.

(٢) قال تعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَّنُوا مَكَائِهِ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَانُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَنْ مَنْ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَانُ لَهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^٧.

١ معاني القرآن ١٢١/٢.

٢ الكشاف ٥٢٢/٣. وينظر: السابق ٥٧٧/٢، والتفسير الكبير ١٨٩/٢٢، والفراء معاني القرآن ١٢١/٢.

٣ يوسف: ٢٣.

٤ الجامع لأحكام القرآن ١٦٣/٩.

٥ الأحزاب: ١٨.

٦ البحر المحيط ٢١٤/٧. وينظر: الكشاف ٢٥٥/٣.

٧ القصص: ٨٢.

تعددت مذاهب اللغويين والنحاة في (ويكأن) فمنهم من يرى أنها لفظة مركبة من كلمتين، كما يلي^١:

١- أن (وي) منفصلة وهي اسم فعل معناها: أعجب، والكاف للتعليل وقيل للتشبيه، و (أن) وما في خيرها مجرورة بها، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

٢- أن ويك كلمة برأسها، والكاف حرف خطاب، وأن معمولة لمخدوف: أي اعلم أنه لا يفلح، قاله الأخفش.

٣- أن أصلها (ويلك)، وحذفت اللام تخفيفاً. وهو مذهب الكسائي وقطرب.

ولكل مذهب من هذه المذاهب ما يخالفه عند المفسرين ومعربي آيات القرآن

الكريم:

فالمذهب الأول/ مذهب الخليل وسيبويه، ينقضه مذهب الفراء، يقول الثعلبي فيما ينقله عنه القرطبي: "وقال الفراء: هي كلمة تقرير"^٢. كما يخالفه مذهب أبي العباس والحسن في أنها كلمة تحقيق وتنبية^٣. فهي في مذهبهم ليست (وي) المركبة مع (كأن) التي تفيد التشبيه؛ لأن الكاف خالية من معنى التشبيه في هذه الآية^٤، كما سنبين.

والمذهب الثاني/ يضعفه الفراء لوجهين:

أحدهما- أن معنى الخطاب هنا بعيد.

١ ينظر: الكتاب ١٥٤/٢، وشرح المفصل ٧٧/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٠/٣، شرح التصريح ١٩٧/٢، حاشية

الصبيان ١٩٨/٣، الصاحبي في فقه اللغة-ص ٢٨٣.

٢ الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/٣.

٣ السابق.

٤ ينظر: البحر المحيط ١٣١/٧.

٥ ينظر: معاني القرآن - الفراء - ٣١٢/٢، والبيان ١٠٢٧/٢.

الثاني- أن تقدير (وي) اعلم، لا نظير له، وهو غير سائغ، يقول الفراء: " ولم نجد العرب تعمل الظن والعلم بإضمار مضمّر في أن"^١.

أما المذهب الثالث/ فينكره النحاس، يقول: " وما أعلم جهة من الجهات إلا هذا القول خطأ منها، فمن ذلك أن المعنى لا يصح عليه؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً فيقولوا له ويلك، وكان يجب على قوله أن يكون (إنه) بكسر (إن) لأن جميع النحويين يكسرون إن بعد ويلك، وأيضاً فإن حذف اللام من ويل لا يجوز، وأيضاً فليس يكتب هذا ويلك"^٢.

وبذا، فإن ما يراه المفسرون يختلف عن مذهب النحاة في تركيب لفظة (ويكأن) في هذه الآية؛ لأن معنى الآية فيما يرون لا يتسق والقول بالتركيب فيها، إذ إن الآية تعرض صورة قوم فتنتهم زينة قارون؛ لأنهم يشعرون أنه أوتي حظاً عظيماً وهم منه محرومون. وعندما تبلغ فتنة الزينة ذروتها في أنفسهم، تتدخل يد القدرة لتضع حداً للفتنة، وترحم الناس الضعاف من إغرائها (فخسفنا به و بداره الأرض) فابتلغته وابتلعت داره، وذهب ضعيفاً عاجزاً، لا ينصره أحد، ولا ينتصر بجاه أو مال.

فوقف القوم تجاه هذه الضربة القاضية، يحمدون الله أن لم يستجب لهم ما تمنوه بالأمس، ولم يؤثمهم ما أتى قارون. وصحوا أن الثراء ليس آية دالة على رضا الله. فهو يوسع الرزق على من يشاء من عباده ويضيقه على من يشاء، ولو كان دليل رضاه ما أخذ قارون هذا الأخذ الشديد القوي، إنما هو الابتلاء الذي قد يعقبه البلاء. فعلموا أن الكافرين لا يفلحون.^٣

١ معاني القرآن - الفراء - ٣١٢/٢.

٢ إعراب القرآن ٢٤٤/٣.

٣ بنظر: في ظلال القرآن ٢٠/٢٧١٣.

واستناداً إلى هذا التفسير فإن معنى الآية لا يستقيم مع دلالة التشبيه في من عد الكلمة مركبة من [وي، وكأن]، ولا مع دلالة الويل في من ذهب إلى أنها مركبة من [ويل، وكأن] ثم حذفت الكاف تخفيفاً، كما بينا. إنما معناها يؤدي دلالة التقرير بأن الله ييسط الرزق بحسب مشيئته وحكمته لا لكرامته عليه، ويضيق على من يشاء لا لهوانه بل لحكمته وقضائه ابتلاء. وأن الكافرين لا يفلحون^١. وهو مذهب كثير من المفسرين، لذا يرون أن لفظة (ويكأن) كلمة مستقلة؛ معناها التقرير أو التحقيق أو التنبه، قال ابن عباس والحسن، فيما ينقله القرطبي: "ويك كلمة ابتداء وتحقيق تقديره: إن الله ييسط الرزق، وقيل: هو تنبيه بمترلة (ألا) في قولك: ألا تفعل و(أما) في قولك: أما بعد"^٢. ويقول أبو حيان: "قال أبو زيد وفرقة معه: ويكأن حرف واحد بجملمته وهو بمعنى (ألم تر)"^٣. ويشفع لصحة هذا المذهب قول الفراء: "ولم تكتبها العرب منفصلة، ولو كانت على هذا، لكتبوها منفصلة"^٤.

ويبدو من الواضح أن في هذا المذهب اهتماماً بارزاً بالقيمة الدلالية للألفاظ من غير حاجة إلى القول بأنها مركبة، أو إلى البحث عن أصولها التي هي منها، ولا نعلم من ذهب هذا المذهب من النحاة إلا ابن يعيش، وهذا يبين اهتمام ابن يعيش من النحاة بدلالة الألفاظ واستبطانه معاني الحمل والتراكيب.

ولعل من المفيد في هذا المقام أن نورد القول في لفظة أخرى من ألفاظ هذا الباب جاءت في القرآن الكريم، مما ذهب جمهور النحاة إلى القول بتركيبها في اللغة،

١ ينظر: البحر المحيط ١٣١/٧.

٢ الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/١٣.

٣ البحر المحيط ١٣١/٧. وينظر: الدر المصون ٣٥٤/٥.

٤ معاني القرآن - الفراء ٣١٢، ٣١٣/٢.

وهي لفظة (هَلُمَّ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُوا مَعَهُمْ﴾^١.

فقد أجمع جمهور النحاة على تركيبها فجعلوها في قسم المركبات، كما بينا في الفصل السابق. واختلف البصريون والكوفيون في أصلها، فقال البصريون هي مركبة من (ها) التي للتبنيهِ و(لُمَّ) التي هي فعل أمر من لَمَّ اللهُ شَعْنَهُ، وقال الفراء من الكوفيين هي مركبة من هَلَّ التي للزجر، وأمَّ بمعنى اقصدُ. ولسنا هنا في مجال رصد اختلاف النحاة في ذلك إنما أردنا أن نذكر مذهبهم في القول بتركيبها^٢.

أما المفسرون فقد بحثوا عن دلالة اللفظة من غير تحقيق القول في تركيبها. يقول السمين الحلبي بعد أن عرض مذاهب اللغويين في تركيبها: "وقد رُدَّ كل واحد من هذه المذاهب بما يطول الكتاب بذكره من غير فائدة"^٣. ولعل في هذا تصريحاً بضعف مذاهب النحاة القائلين بتركيبها. ويذهب الفخر الرازي من المفسرين إلى أن (هَلُمَّ) "كلمة دعوة إلى الشيء"^٤. ويرى القرطبي أنها "على لفظها تدل على معنى هات"^٥. وبذا، فلا حاجة تدعو إلى البحث عن أصل تركبت منه؛ لأن الأصل في اللغة هي البساطة حتى يقوم دليل واضح في التركيب، ولعل في هذا ما يشير إلى اتجاه بعض المفسرين إلى رفض القول بالتركيب، ويشفع لذلك ما بيناه سابقاً من اتجاههم إلى تفسيرها بأنها أصوات. وعليه، فإن المفسرين كانوا أصحاب مذهب ينكر التركيب في ألفاظ هذا الباب فيما يقابل مذهب النحاة القائلين بتركيبها، وربما يكونون هم الذين

١ الأنعام: ١٥٠.

٢ ينظر تفصيل ذلك في: الأصول ١/١٤٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤١، شرح المفصل ٤/٤٢، شرح

الرضي على الكافية ٣/١٠٠، المساعد ٢/٦٤٤، ارتشاف الضرب ٣/٢٠٩، حاشية الصبان ٣/٢٠٩.

٣ الدر المصون ٣/٢١٢.

٤ التفسير الكبير ١٣/٢٣٠.

٥ الجامع لأحكام القرآن ٧/١٢٩.

ذكرهم صاحب البسيط فيما نقله عنه أبو حيان، قال: "إن منهم من قال ليست مركبة، وهو قول لا بأس به"^١.

٣) قال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^٢.

جاءت هذه الآية في معرض إنكار البعث بعد الممات؛ لأن المنكرين لذلك لا يدركون حكمة الحياة الكبرى، ودقة التدبير في أطوارها المختلفة، ولا يتنبهون إلى أن القوة المدبرة لتلك الأطوار لا تقف بالحياة عند مرحلة الموت والبلى كما يظنون، لذلك هم يتعجبون من ذلك الذي يعدهم أنهم مخرجون؛ ويستبعدون في جهالة أن ذلك يكون؛ ويجزمون بأن ليس هنالك إلا حياة واحدة وموت واحد، يموت جيل ويحيا بعده جيل. فأما الذين ماتوا، وصاروا تراباً وعظاماً، فهيات هيات الحياة لهم، وهيات هيات البعث الذي يوعدون به، وقد صاروا عظاماً ورفاتاً!^٣.

جاءت لفظة (هيات) في الآية الكريمة لتصوير قوة إنكار البعث بعد الممات، وهي الفكرة التي سيطرت على أذهان هؤلاء الجهال، فجاءت اللفظة موائمة لقوة المعنى، لتؤدي دلالة المبالغة في الإنكار، وقد تنبه المفسرون إلى معنى المبالغة في استخدام لفظة (هيات)، يقول الفخر الرازي: " (أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) معادون أحياء للمجازاة، ثم لم يقتصروا على هذا القدر حتى قرنوا به الاستبعاد العظيم وهو قولهم (هيات هيات لما توعدون)"^٤.

كما صرحوا بمعنى المبالغة في كثير من ألفاظ هذا الباب في الآيات التي ترد فيها، يقول الفخر الرازي في تفسير لفظة (هاؤم) في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾

١ ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣.

٢ المؤمنون: ٣٦.

٣ في ظلال القرآن ١٨/٢٤٦٧.

٤ التفسير الكبير ٩٨/٢٣.

فيقول هاؤم اقرعوا كتابية^١: " اعلم أنه لما أوتي كتابه يمينه، ثم أنه يقول (هاؤم اقرعوا كتابيه)، دل ذلك أنه بلغ الغاية في السرور لأنه لما أعطى كتابه يمينه علم أنه من الناجين ومن الفائزين بالنعيم، فأحب أن يظهر ذلك لغيره حتى يفرحوا بما ناله"^٢. ويقول القرطبي في هذا: " أي يقول ذلك ثقة بالإسلام وسروراً بيخاته"^٣؛ لأن اليمين عند العرب من دلائل الفرح، والشمال من دلائل الغم، قال الشاعر:

أبيني أفي يميني يدريك جعلتني
فأفرح أم صيرتني في شمالك"^٤

ولما كانت هذه الألفاظ تؤدي دلالة المبالغة، فقد وجهها المفسرون توجيهاً يناسب دلالتها، يقول القرطبي في (هاؤم): " كلمة وضعت لإجابة الداعي عند النشاط والفرح"^٥. ويقول في (هيت) في قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾^٦: " هي كلمة حث وإقبال على الأشياء"^٧. وقال الرازي في (هلم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾^٧: " هي كلمة دعوة إلى الشيء"^٨. كما قالوا في (هيهات)- في الآية التي تناقش هنا-: " قال ابن عباس: هي كلمة للبعد"^٩.

١ الحاقة : ١٩ .

٢ التفسير الكبير ١١١/٣٠ .

٣ هكذا وردت ولعل الصواب: بنجاته.

٤ الجامع لأحكام القرآن ٢٦٩/١٨ .

٥ السابق.

٦ يوسف : ٢٣ .

٧ الجامع لأحكام القرآن ١٦٣/٩ .

٨ الأنعام : ١٥٠ .

٩ التفسير الكبير ٢٣٠/١٣ .

١٠ الجامع لأحكام القرآن ١٢٢/١٢ .

وعلى الرغم من أن المفسرين قد نهجوا في إعراب ألفاظ هذا الباب منهج النحاة العرب، فقالوا إنها أسماء أفعال^١، إلا أننا نجد في أقوالهم ما يتوجه إلى استبطان الدلالة فيها، وتوجيه الأحكام على مقتضاها. فينكر الفراء مثلاً فعلية أو اسمية (هيئات) يقول: "هيئات أداة ليست مأخوذة من فعل بمتزلة بعيد أو قريب"^٢، ويقول في موضع آخر مشبهاً (هيئات) بـ(رُبِّ، وَتُمُّ) الحرفيتين: "فَنَصَبُ هِيئاتَ بمتزلة هذه الهاء التي في رُبِّتَ، لأنها دخلت على رُبِّ وعلى تُمُّ، وكانا أداتين، فلم يغيرهما عن أدائهما فنصباً"^٣. ويقرن أبو جعفر النحاس (هيئات) بالحروف، يقول: "لم يشتق منها فعل فهي بمتزلة الحروف"^٤. ويقول السمين الحلبي في علة بنائها: "فالمشهور هِيئاتَ بفتح التاء من غير تنوين، بني لوقوعه موقع المبني أو لشبهه بالحروف"^٥.

كما عدوها من الأصوات التي تؤدي معنى، فيذهب الزمخشري إلى أن (هاؤم) صوت يصوت به فيفهم منه معنى جذ كأف وحس وما أشبه ذلك^٦. ومثل ذلك يقول عن (هات) في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾^٧: "هات صوت بمتزلة هاء بمعنى احضر"^٨. وسبق أن بينا مذهبهم هذا في ألفاظ أخرى من هذا الباب.

أما عن اختلاف الحركات على أواخر هذه الألفاظ، فلئن توجهوا إلى تسويغها وجهة النحو التعليمي^٩، تبيين في أقوالهم ما يصور إدراكهم أن اختلاف الحركات يعود

١ ينظر ما قالوه في (هيئات)، على سبيل المثال، في: البحر المحيط ٦/٣٧٤، الدر المصون ٥/١٨٣.

٢ معاني القرآن ٢/٢٣٥.

٣ السابق ٢/٢٣٦. وينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٢٣.

٤ إعراب القرآن ٣/١١٤.

٥ الدر المصون ٥/١٨٤.

٦ الكشف ٤/١٥٢.

٧ البقرة: ١١١.

٨ ينظر: الكشف ١/٣٠٥.

٩ ينظر تفصيل ذلك في: البحر المحيط ٦/٣٧٥، ٣٧٤.

إلى اختلاف اللغات. فالتنوين-فيما يرون-ليس علامة على التنكير؛ لأنه لو كان كذلك لكان مقيساً على كل ألفاظ هذا الباب، يقول السمين الحلبي في تنوين (هيهات): "وليس بقياس، بمعنى أنه ليس لك أن تنون منها ما شئت"^١، ويقول: "والذي يقال في القراءات المتقدمة أن من نون جعله للتنكير كما تقدم، ومن لم ينون جعل عدم التنوين للتعريف، ومن فتح فللخفة وللاتباع، ومن كسر فعلى أصلي التقاء الساكنين، ومن ضم فتشبيهاً بقبل وبعد، ومن سكن فلأن أصل البناء السكون، ومن نون وقف بالهاء، فاتباعاً للرسم، ومن وقف بالتاء فعلى الأصل سواء كسرت التاء أو فتحت لأن الظاهر أنهما سواء، وإنما ذلك من تغيير اللغات"^٢.

كما أنهم يعتمدون (هيهات) بلفظها، كلمة أو حرفاً يؤدي معنى البعد المبالغ فيه، إذ لا صحة للقول بأن التاء هي تاء التأنيث منفصلة عنها، إنما يرونها جزءاً من الكلمة وليست حرف تأنيث. ودليل ذلك الوقف عليها في بعض لغات العرب، يقول الفراء: "فدل ذلك على أنها ليست بهاء التأنيث فصارت بمنزلة ذرّاك و نَظَارِ"^٣.

فهم بذلك يخرجون عن مذهب النحاة في معالجة التراكيب على ضوء المباني وتسويغ الحركات الإعرابية. ويؤيد ذلك ما ذهب إليه الفخر الرازي في (هاؤم) فيذهب إلى أن الميم ليست من الكلمة إنما هي من قبيل إشباع الضمة على الهمزة، فجاءت اللفظة على صورة الجمع، ولما كان للكلمة مفرد وجمع، وضع النحاة لها مثني، فحكموا للاتنين بحكم الجمع؛ لأن الاتنين عندهم في حكم الجمع في كثير من

١ الدر المنصون ١٨٥/٥.

٢ السابق.

٣ معاني القرآن ٢٣٥/٢.

الأحيان^١. ولعل في ذلك ما يرمي إلى أن (هاؤما) التي تدل على المثني ليست مما ورد فيها سماع، إنما جاؤا بها ليجعلوا للفظه مثني كما لها مفرد وجمع.

يتضح مما سبق، أن المفسرين قد أدركوا دلالة هذه الألفاظ فيما جاءت تؤديه من معنى مع المبالغة فيه، و(هيهات) من ألفاظ المبالغة في أداء معنى البعد، وقد جاءت مكررة لزيادة تأكيداً ما يدّعيه هؤلاء الجاهلون منكرو حقيقة البعث بعد الممات.

٤) قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فزِيلْنَا بينهم وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَاعِبُونَ﴾^٢.

تصور هذه الآية الكريمة صورة الشفعاء والشركاء في مشهد من مشاهد القيامة، مشهد أبلغ من الإخبار المجرد بأن الشركاء والشفعاء لن يعصموا عبادهم من الله، ولن يملكوا لهم خلاصاً ولا نجاة، فيحشر الكفار والشركاء جميعاً، وقد كانوا يزعمونهم شركاء الله، ولكن القرآن يسميهم (شركاءهم) تحكماً من جهة، وإشارة إلى أنهم من صنعهم هم ولم يكونوا يوماً شركاء لله.

وهؤلاء جميعاً يصدر إليهم الأمر: (مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ) قَفُوا حيث أنتم. ثم يفرق بينهم وبين شركائهم في الموقف، (فزِيلْنَا بينهم) "وعندئذ لا يتكلم الذين كفروا ولكن يتكلم الشركاء ليرثوا أنفسهم من الجريمة. جريمة أن عبدهم هؤلاء الكفار مع الله، أو من دون الله، وإعلان أنهم لم يعلموا بعبادتهم إياهم ولم يشعروا، فهم إذن لم يشركوا في الجناية، وهو يشهدون الله وحده على ما يقولون"^٤.

١ ينظر: التفسير الكبير ٣٠/١١٠.

٢ ينظر: البحر المحیط ٦/٣٧٥، الدر المصون ٥/١٨٣.

٣ يونس: ٢٨.

٤ ينظر: في ظلال القرآن ١١/١٧٨٠.

إن اللفظة التي نناقش هنا هي (مكانكم)، وقد سبق أن بينا مذهب النحاة فيها بأنها منقولة عن ظرف ومضاف إليه، ونرى المفسرين يذهبون مذهبه عند تحليل التركيب على ضوء المبنى، أما من حيث المعنى فنجد في أقوالهم ما يشير إلى إدراكهم الدلالة التي تؤديها هذه اللفظة، إذ يرونها كتلة واحدة تؤدي معنى ما ولا علاقة لها بالظرفية أو كونها مركبة من ظرف ومضاف إليه، يقول الفخر الرازي في هذا الصدد: "واعلم أن كلمة (مكانكم) كلمة مختصة بالتهديد والوعيد"^١. ويقول القرطبي: " (مكانكم) أي الزموا واثبتوا مكانكم، وقفوا مواضعكم (أنتم وشركاؤكم)، وهذا وعيد"^٢.

كما رفض فريق من المفسرين مذهب من قال من النحاة بأن التركيب معها يقوم على التقدير والإضمار، منكرين على ابن عطية مذهبه في أن (أنتم) رفع بالابتداء، والخبر مخزيون، أو مهانون، ونحوه، و(مكانكم) نهاية تركيب، ثم أخير أنهم كذا^٣. وهو مذهب فيما يرى المفسرون بعيد عن المعنى الذي يقتضيه سياق الآية، يقول أبو حيان رداً على مذهب ابن عطية: " وهذا ضعيف لفك الكلام الظاهر اتصال بعض أجزائه ببعض ولتقدير إضمار لا ضرورة تدعو إليه"^٤. ويقول السمين الحلبي: " وهذا لا ينبغي أن يقال؛ لأن فيه تفكيكاً لأفصح كلام وتشير النظمة من غير داعية إلى ذلك"^٥.

فمن الواضح أن المفسرين قد احتكموا إلى المعنى في توجيه ألفاظ هذا الباب، فأقوالهم تؤيد رفض فكرة النقل من الظرفية، كما ذهبوا في هذه الآية، لأن المعنى الذي تؤديه اللفظة لا يتسق مع معنى الظرفية، وخير مثال لذلك ما ذهب إليه العكبري في

١ التفسير الكبير ١٧/٨٢.

٢ الجامع لأحكام القرآن ٨/٣٣٣.

٣ ينظر: البحر المحيط ٥/١٥٣.

٤ السابق.

٥ الدر المنصور ٤/٢٧.

لفظة (وراءكم) من قوله تعالى: ﴿قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾^١، يقول: " (وراءكم) اسم للفعل... أي ارجعوا، ارجعوا، وليس بظرف لقلّة فائدته؛ لأن الرجوع لا يكون إلا إلى الورا " ^٢. ويبدو من الواضح أن العكيري قد أدرك الفرق الدلالي بين دلالة الظرفية ودلالة الإلزام أو قصد الطلب التي تفيدها كلمة (وراءكم) في الآية الكريمة. وهذا يؤيد ما نذهب إليه في أن القول بأن هذه منقولة عن ظرف إنما يعتمد على شكل الكلمة وصورة ميناها لا على دلالتها ومقتضى معناها.

ومثل ذلك؛ أي ما قيل بنقلها عن جار ومجرور، القول في (عليكم)، وقد وردت في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^٣. وعلى الرغم مما يبدو ظاهراً من اعتمادهم مذهب النحاة في تحليلها فقالوا بأنها اسم فعل والتقدير: احفظوا أنفسكم، والكاف والميم في (عليكم) في موضع جر^٤، إلا أن في أقوالهم ما يناقض فكرة النقل عن جار ومجرور، يقول العكيري: " (على) وحدها لم تستعمل اسماً للفعل " ^٥. وهذا القول يدعم ما نذهب إليه في أكثر من موضع، بأن لفظة (عليكم) في هذا الباب تعد كتلة لغوية واحدة، ويدل على ذلك أن (على) لو كانت عنصراً لغوياً، و(كم) عنصراً آخر متصلاً بها مجروراً لأمكن أن نعتمد (على) وحدها لأداء دلالة الإلزام أو الطلب. ولما لم تكن على هذا المعنى منفردة كان من الأجدر أن تكون (عليكم) كتلة لغوية واحدة تؤدي معنى الإلزام أو الطلب، ولا حقيقة للقول بأنها مركبة من جار ومجرور، فضلاً عن أن الدلالة تأتي ذلك.

واستناداً إلى ما سبق من أقوال المفسرين في ألفاظ هذا الباب، نخرج إلى أن المفسرين قد أدركوا البعد الدلالي الذي تؤديه هذه الألفاظ بعيدة عن معنى الاسم أو

١ الحديد: ١٣.

٢ التبيان ١٢٠٧/٢.

٣ المائة: ١٠٥.

٤ ينظر: التبيان ٤٦٥/١.

٥ السابق.

الفعلية في إطار ما فسّرت به، فهي- في ما يرون- أصوات يخرجها المتكلم للتعبير عن انفعال ما. وإن البحث عن الأصل الذي نقلت عنه لا يضيف إلى هذا البعد الدلالي شيئاً. ويبدو أن إدراك ما فيها من قيمة دلالية هو السبب في ميلهم إلى أنّها من الحروف في ما تضمنته أقوالهم، كما أسلفنا.

الفصل الثالث

آراء علماء اللغة المحدثين في (أسماء الأفعال)

تعددت آراء اللغويين المحدثين في ألفاظ هذا الباب، معتمدين على آراء النحاة العرب قديماً بين مؤيدٍ ورافضٍ. ونوجز هنا أهم الآراء اللغوية التي تناولوها في هذا الباب، وتشمل المسائل الآتية:

الأولى: اختلافهم في تصنيف هذه الألفاظ في أقسام الكلم.

الثانية: مسألة التنوين في بعضها، واختلافهم في تفسيره.

الثالثة: اختلافهم في (عليك، وأمامك، ودونك وما مائلها) أمقولة عن جار ومجرور، أو عن ظرف ومضاف إليه.

الرابعة: آراؤهم فيما قيل بأنها مركبة.

ففي المسألة الأولى، وضع تمام حسان لألفاظ هذا الباب قسماً جديداً

من أقسام الكلم التي هي عنده سبعة أقسام، فأسمائها (الخالفة)^١، معتمداً في ذلك على المعاني الانفعالية التي تتضمنها هذه الألفاظ، وهي قوام معنى الخالفة عنده^٢، جاعلاً تقسيم النحاة العرب لها إلى اسم فعل ماضٍ، واسم فعل مضارع، واسم فعل أمر، قسمة اعتبارية ودون سند من المبني أو المعنى^٣، يقول: "وواضح أن هذه الألفاظ تخلو من علامات ترر تقسيمها إلى ماضٍ ومضارع وأمر. ولكنها جميعاً للتعبير عن شحنة

١ سبق أن بينا معنى (الخالفة) وأقسامها عند تمام حسان، ينظر الباب الأول: أسلوب المدح والذم (الفصل الثالث).

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٣.

٣ السابق.

نفسية انفعالية يحس بها المتكلم في الحاضر فلا تنسب إلى تقسيم زماني^١. فيرى أن تفسير النحاة على هذا التقسيم من قبيل الأسلوب الخبري، وهي ليست كذلك؛ لأن الجملة التي تبني عليها هذه الخوالب جملة إنشائية في معناها^٢، إذ إن الفرق - فيما يرى - "بين (شبان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو) هو فرق ما بين الإنشاء والخبر فلا تصلح الثانية لشرح الأولى إذ لا تساويها في المعنى. ومثل ذلك الفرق بين (أوه) وبين (أتوجع) فلو أنك أحسست بألم مفاجئ فقلت (أوه) لحق على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك، ولكنك لو قلت في هذا الموقف نفسه: (أتوجع) لسألك السامع: مم تتوجع؟ ولم يخف إلى نجدك لأن ما قلته (خبر) يحمل يحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استفهاماً، وليس إنشاء يتطلب استجابة عملية سريعة"^٣. ويبدو أن تمام حسان عند إدراكه القيمة الدلالية لهذه الألفاظ كان متأثراً بالرضي في قوله: "لا تقول (أف) بمعنى أتضجر، و(أوه) بمعنى أتوجع، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل هما بمعنى: تضجرت وتوجعت الإنشائيتين"^٤.

وعلى هذا، فتمام حسان يرفض القول بفعاليتها؛ "لأن الخوالب لا ترتبط بمعنى زماني خاص، ولا تتصرف تصرف الأفعال"^٥، يقول: "إن معنى الأفعال اقتران الحدث والزمن، وليس في هذه الألفاظ حدث ولا تدل على زمن"^٦. ويقول: "ويفرق بينها

١ الخلاصة النحوية-ص١٥٢.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها-ص١١٨، ١١٦.

٣ السابق - ص١١٦.

٤ شرح الرضي على الكافية ٨٣/٣.

٥ اللغة العربية معناها ومبناها-ص١١٨.

٦ الخلاصة النحوية-ص١٥١.

وبين الأفعال أنها لا توصف بتعدٍ ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات، ولا تتدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المحرورات^١.

كما أنه يخرجها من الأسماء لعدة أسباب، منها "أن النحاة دائماً يفسرونها بالأفعال فيقولون إن شتان بمعنى افترق، وهيهات بمعنى بُعد، وأوّه بمعنى أتوجع... ومنها أن هذه الخوالب لا تقبل علامات الأسماء ولا الصفات ولا الأفعال ولا غيرها. وأنها عبارات جارية مجرى الأمثال idioms فلا تتغير في معناها ولا في مبناها"^٢. وفي هذا إدراك للقيمة الدلالية الإفصاحية التي تؤديها الألفاظ في هذا الباب بعيدة عن معنى الحدث أو الزمن الذي نسبه إليها فريق من النحاة القائلين بفعاليتها، كما بينا.

أما يعقوب عبد النبي فقد جعل (أسماء الأفعال والأصوات) قسماً برأسه من أقسام الكلم^٣، ويبدو في هذا متأثراً بما ذهب إليه تمام حسان وإن اختلف معه في المصطلح^٤.

أما مهدي المخزومي فقد أنكر أن تكون ألفاظ هذا الباب من الأسماء، يقول: "وهو بعيد عن الاسمية، لا يقبل أية علامة من العلامات الموضوعية للأسماء مما جمعه ابن مالك في قوله:

١ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٨.

٢ القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمخلي - مجلة اللسان العربي - ص ٣٠.

٣ ينظر: النحو الجديد - ص ١٢٧. وقد قسم عبد النبي الكلم إلى ثمانية أقسام هي: الاسم، الضمير، المصدر، الصفات التي تدل على وصف وصاحبه وتتخذ من ألفاظ الأفعال، الظرف، الفعل، الحرف، أسماء الأفعال والأصوات.

٤ وقد أدرجها تمام حسان مع طائفة من الأبواب تحت قسم (الخالفة)، في حين أفردتها يعقوب عبد النبي في قسم يمثلها وحدها بين الكلم.

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فلا هو بالنون، ولا بالجرور، ولا بالمنادى، ولا بالمتصل بأل، ولا بالمسند إليه^١. وهو رأي نرتضيه لولا أنه ذهب إلى فعليتها، يقول: "هي أفعال شاذة عن سائر الأفعال في أبنيتها، وفي استعمالها، فهي على أمثلة ليست من أمثلة الأفعال، ولا يتصل بها ما يتصل بالأفعال من ضمائر، ولا تتصل بها تاء التأنيث الساكنة حتى يجيء الفاعل بعدها مؤنثاً"^٢. ويؤكد فعليتها في موضع آخر، يقول: "وأكبر الظن أن الكوفيين كانوا على حق في عدها أفعالاً حقيقية؛ لأنها أفعال في دلالاتها، واستعمالاتها، فقد يليها الفاعل، فيرتفع؛ أي تسند إلى الفاعل إسناد الأفعال إليه، وذلك نحو قول الشاعر:

فهيها هيها العقيقُ ومَنْ به وهيها خِلَّ بالعقيق [نواصله]^٣

ومن الجدير بالذكر أن قول المخزومي هذا بفعلية هذه الألفاظ، أصيلة أم شاذة، يحتاج إلى مناقشة على ضوء البنود الثلاثة الآتية التي تعد ركائز رئيسية في إثبات الفعلية، وهي:

١. صيغة الأفعال في مبناها الصرفي.

٢. دلالتها على حدث وزمن في معناها المعجمي.

٣. دلالة سياق التركيب الجملي الذي تكون فيه على الفعلية.

١ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٤٠.

٢ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ١٤٠.

٣ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٢٠٣، ٢٠٢. وما بين المعقوفين ناقص في النص، والبيت منسوب إلى جرير وقد ورد في كتب النحو: شرح المفصل ٣٥/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٧/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٦٤٠/٢. على النحو الآتي:

فهيها هيها العقيق وأهلُهُ وهيها خِلَّ بالعقيق نواصلُهُ

فعند تطبيق هذه البنود على ألفاظ هذا الباب، نجد أن البند الأول لا يتوفر فيها وقد صرح بذلك نحاة العرب القدماء فضلاً عن اللغويين المحدثين، وقد بينا، مثلاً، في قول المخزومي ما يؤيد ذلك مما حدا به إلى أن يعدها أفعالاً شاذة عن سائر الأفعال في أبيتها.

أما البند الثاني فلا يتحقق فيها أيضاً، وقد صرح بذلك نحاة العرب "بأن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان"^١. وقد عبر الرضي عن ذلك بقوله: "العربي القح، ربما يقول: صه، مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، وربما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت إنه اسم لـ: اصمت أو امتنع أو كف عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى، لصح، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ"^٢.

ولما انتفى مضمون كل من البندين السابقين في الاتساق مع القول بفعلية هذه الألفاظ، ذهب القائلون بفعاليتها إلى صلاحية البند الثالث وهو أن السياق سياق فعلي، وإذا تفحصنا هذا البند نجد أنهم يحكمون على فعلية السياق من دلالة الأفعال المفسرة، وليس من دلالة الألفاظ نفسها، وقد تنبه قدماء العرب إلى ذلك، يقول ابن يعيش: "وأما دلالتها على ما تدل عليه الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص فإنما استفيد من مدلولها لا منها نفسها، فإذا قلت: صه، دل ذلك على اسكت والأمر مفهوم منه أي من المسمى الذي هو اسكت، وهيئات اسم ومسماه لفظ آخر وهو بَعْدَ، فالزمان معلوم من المسمى لا من الاسم"^٣. ويقول ابن أبي الربيع: "وأسماء الأفعال ليست كذلك، لا تدل على الزمان بالبنية، وإنما هي أسماء للأفعال، فتدل على الحدث والزمان؛ لأنها أسماء ما وُضِعَ دالاً على الحدث والزمان، فبهذا تفرق الأفعال وأسماء

١ ينظر: حاشية الصبان ١٩٥/٣.

٢ شرح الكافية ٨٧/٣.

٣ شرح المفصل ٢٩/٤.

الأفعال"^١. ويرتضي محمد جبر من المحدثين هذا التفسير قائلاً: "وعلى هذا فإن الارتباط بالصيغ الفعلية الذي قدّمه النحاة وقسموا أسماء الأفعال بناء عليه إلى: أسماء للفعل الماضي، وأخرى للفعل المضارع، وثالثة لفعل الأمر، إنما هو ارتباط دلالي تفسيري لا علاقة له بالصيغ الفعلية وما تؤديه من معنى الحدث والزمن"^٢. ويقول أحمد كشك في هذا الصدد منكرًا على من يسند إلى هذه الألفاظ دلالة زمنٍ ماضٍ أو حاضر: "وهذا أمرٌ لا أساس له في رأينا؛ لأن اسم الفعل ماضياً كان أو مضارعاً ليس له إلا صوت يعبر عن حالة نفسية بعيدة عن الحدث المفهوم من الفعل وإن كانت هذه الحالة مرتبطة بزمن فهو زمن الانفعال وهو حالة التكلم"^٣. ويذهب محمد الريحاني إلى أن هذه الألفاظ لا تدل على زمن في بنيتها الصرفية وإنما تحملها في سياقها النحوي، يقول: "كذلك اسم الفعل يأخذ المعنى الدلالي من مؤلّه، مثل (صه) ليست لها دلالة زمانية إلا في تحويلها المعنوي إلى (اسكت)"^٤. وعليه، فإننا لا نرى في هذا دليلاً للحكم بالفعلية. ولما كنا لا نستطيع أن نحكم بالفعلية (نعم، ولا) الحرفيتين نظراً لأن معنهما (أجيب، وأنكر)، فإن القياس يُخرجُ ألفاظ هذا الباب من الفعلية كذلك.

أما عبد المتعال الصعيدي فقد ارتضى لألفاظ هذا الباب أن تكون من عداد الأفعال، مستبعداً مذهب البصريين في اسميتها، يقول: "ودلالاتها على معاني الأفعال تبعد القول باسميتها؛ لأن دلالة لفظ على معنى لفظ تجعله مرادفاً له، والمترادفان يجب أن يتفقا في الاسمية والفعلية"^٥. وقد علل لفعليتها مع أنها على غير لفظ الفعل، فقال: "ولكنها أفعالٌ سماعية لا تجري على قياس الأفعال المشهورة؛ لأنها تدل على الحدث

١ البسيط في شرح الجمل ١/١٦٨.

٢ أسماء الأفعال وأسماء الأصوات - ص ١٩٨.

٣ من وظائف الصوت اللغوي - ص ٩٤.

٤ اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية - ص ١٣٥.

٥ النحو الجديد - ص ١٩٧.

والزمان بمادتها لا بصيغتها، والأفعال المشهورة تدل على الحدث والزمان بصيغتها لا بمادتها، ولا يقدح في هذا ورود بعضها على حرفين، ولا عدم اتصال الضمائر البارزة بها، ولا مخالفة بعضها لأوزان الأفعال، ولا عدم حقوق نون التوكيد للطلبي منها، ولا حقوق التنوين بآخرها؛ لأنها أفعال سماعية لا تجري على قياس الأفعال المشهورة^١.

ويبدو من الواضح أن في قول الصعيدي هذا ما يشير إلى إدراكه البعد بين هذه الألفاظ وخصائص الأفعال، إلا أنه يخلص نفسه من تلك الاستدراكات فيجعلها في نطاق الأفعال السماعية. وفي هذا نظر؛ لأن القول بأن ألفاظ هذا الباب هي أفعال قياسية، أو جامدة، أو شاذة كما ارتضاها المخزومي، لا يخرجها عن كونها أفعالاً، والفعل ما دل على حدث وزمن بدلالته وصيغته، وتلك على غير صيغة الأفعال ومن ثم انتقضت أبرز ركائز الفعلية فيها، فخرجت عن أن تكون منها.

أما إبراهيم السامرائي، فقد رفض بادئ ذي بدء تسمية هذا الباب بأسماء الأفعال، يقول: "إن هذه التسمية بحد ذاتها قائمة على شيء كبير من الاعتباط ذلك أنها ليست أسماء؛ لأنها تلمح إلى الفعل وذلك أنها تستعمل (أحياناً) استعمال الفعل، كما أنها ليست أفعالاً في الوقت نفسه؛ لأنها تقبل شيئاً من لوازم الأسماء كالتنوين"^٢. والسامرائي في هذا القول لم يأت بجديد؛ لأن هذه التسمية كانت مثار خلاف النحاة العرب قديماً كما بينا، وما زال الخلاف فيها مستمراً إلى هذا العصر، وقد أشرنا من قبل إلى أن تمام حسان قد أنكر هذه التسمية جاعلاً لها مصطلح (خالفة الإخالفة)^٣، أخذاً بما قاله ابن صابر. ويبدو أن السامرائي عند إنكار هذه التسمية لم يضع لها مصطلحاً آخر إنما ارتضى لها أحد قسمي المصطلح، يقول: "والحق إنها مواد فعلية

١ السابق - ص ١٩٨.

٢ في النحو العربي نقد وبناء - ص ١٢٨.

٣ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٣.

جمدت على هيئة مخصوصة فلم يتصرف فيها تصرف الأفعال"^١. وهو في هذا على مذهب المخزومي القائل بالفعلية، وإن بدا فيها على غير منهج بين؛ لأنه أنكر- فيما نقلنا عنه - أن تكون فيها اسمية أو فعلية، وعندما أراد أن يضع لها صنفاً من الكلم ارتضى منهج الكوفيين ومن تبعهم من المحدثين كالمخزومي، فجعلها من المواد الفعلية.

ويفصل السامرائي القول في ألفاظ هذا الباب فيجعلها في ثلاثة أقسام هي:^٢

١. ما كان من أسماء الأصوات فاستعمل استعمال الأفعال حكاية لتلك الأصوات، نحو: (صه) و(مه) و(أوه) و(أف) و(تعال) و(هات) و(هلم). يقول عنها: "إن هذه من الأصوات الإنسانية الأولى، وما زالت كل لغة تحتفظ بشيء من ذلك مما يمكن أن نستدل به على قدم هذه المواد، وإن كثيراً من المعاني الإنسانية ولاسيما ما اختص منها بالغرائر يُدرك بهذه الأصوات. غير أن العربية حين احتفظت بهذه المواد أدخلتها في استعمالها والاستعمال أكسبها شيئاً من الطواعية، فصارت ألفاظاً، وبما أنها من (مواد المعنى) استخدمت استخدام الأفعال، وليس من فائدة في إطلاق مصطلح (اسم الفعل) عليها"^٣.

١ الفعل زمانه وأبينته - ص ١٢١.

٢ ينظر: الفعل زمانه وأبينته - ص ١٢٣، ١٢٢، ١٢١. والنحو العربي نقد وبناء - ص ١٣٠، ١٢٩.

٣ النحو العربي نقد وبناء - ص ١٣٠، ١٢٩. وينظر: الذهاب من مواد النحو القديم في العربية الحديثة- السامرائي - ص ٢٩، ١٥. ولعل قول السامرائي هذا يذكرنا بما قاله ماريوي في هذا الصدد، يقول: "وقد يقول البعض بأنه ليس هناك ما يمنعنا من الاعتقاد بأن اللغات قد بدأت أول ما بدأت في شكل أنات وتأوهات فيما قبل التاريخ ثم تطورت إلى كلمات سجلها التاريخ بعد ذلك ثم مرت بعض هذه اللغات مثل اللغة الصينية والإنجليزية بمرحلة ثالثة من التبسيط والسهولة أثبت التاريخ صحتها حتى وصلت إلى تركيبها الحالي الذي يعد عن التعقيد. بيد أن ذلك التفسير يصعب تصديقه عندما نحاول أن نطبقه على اللغات المعقدة التركيب التي نتحدث بها جماعات تنتمي إلى العصر الحجري في طرق معيشتها الأخرى "لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها- ماريوي- ترجمة صلاح العربي- ص ١٩. وقد قامت عدة نظريات تفسر هذا الاتجاه، نحو نظرية (البو-او Bow Wow) ونظرية (بو-بو Pooh-Pooh) ونظرية (يو-هي-هو Yo-he-ho). ينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة - حلمي خليل ص ١٠٩، ١٠٧، ١٠٦. وينظر: لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها - ماريوي - ص ١٧، ١٨.

٢. ما كان مصدرأ في الأصل ثم استعمل هذا الاستعمال للدلالة على الطلب نحو (رويد) و(تيد) و(شنان) و(بطآن) و(وشكان).

٣. (هيهات)، ولم يستطع أن يهتدي إلى أصلها.

ويبدو أن السامرائي كان متأثراً بمذهب القدماء في ضرورة وجود أصلٍ ترجع إليه الكلمات، فهو واضح التأثير بتقسيم الرضي فيما يتصور الأصول التي ترجع إليها، بقوله: "فإذا تقرّر هذا، ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة، إما عن المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً...".^١ وقد بينا في أكثر من موضع أن القول بأن أصل هذا هو ذلك إنما هي أصول افتراضية ذهنية لا دليل يقوم على تأييدها، وهي فيما يبدو، من مظاهر المعيارية، أو التحويلية التي اتسم بها النحو العربي، لأنها تدور في فلك التوهم الذي ينشأ عما في البنية العميقة، وهي بنية تقتضي قياس كلام العرب على أصلٍ فيها يقاس به هذا الكلام، وقد امتد تأثيرها إلى الفكر اللغوي الحديث، وهذا ما بدا في تصور السامرائي لألفاظ هذا الباب؛ ففي النوع الأول -على حسب تصنيفه- يرى أنها جاءت محاكاة للصوت المعبر عن الانفعال النفسي، ويبدو أن هذه الفكرة لديه ترتبط بإحدى النظريات القائلة بأصل نشأة الكلام^٢. ولئن وُفق السامرائي في إرجاع

١ شرح الكافية ٨٩/٣.

٢ يوضح علي عبد الواحد وإي هذه النظرية، يقول: "تقرر أن اللغة الإنسانية نشأت من الأصوات الطبيعية (التعبير الطبيعي عن الانفعالات، أصوات الحيوان، أصوات مظاهر الطبيعة، الأصوات التي تحدثها الأفعال عند وقوعها كصوت الضرب والقطع والكسر... الخ) وسارت في سبيل الرقي شيئاً فشيئاً تبعاً لارتقاء العقلية الإنسانية وتقدم الحضارة واتساع نطاق الحياة الاجتماعية وتعدد حاجات الإنسان... وما إلى ذلك - وقد ذهب إلى هذا الرأي قسم من المحدثين من علماء اللغة وعلى رأسهم العلامة Whitey". [علم اللغة - دار تحفة مصر للطباعة والنشر - الفجالة: القاهرة - ط. (٩) - ص ١٠٤، ١٠٣].

وهذه النظرية نظرية قديمة ذهب إليها كثير من فلاسفة القدماء من مؤلفي العرب في العصور القديمة، يقول ابن حني في الخصائص ٤٦/١: "وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسرعة، كدوي الرياح، وحين الرعد، وخرير الماء، وشحج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، وتزيب الظبي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل" وينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة - حلمي خليل - ص ١٠٢.

قسم من ألفاظ هذا الباب نحو: (صه) و(آه) و(أف) إلى أصول صوتية جاءت تحاكيها، في ما يسمى في الدراسات اللغوية الحديثة¹ Onomatopoeia، فإنه لا يستطيع أن يذهب هذا المذهب في بقية ألفاظ هذا الباب مما وضعه السامرائي في الصنف ذاته نحو: هات، تعال، هلم... الخ.

وقد صرح كثير من اللغويين بضرورة طرح هذه النظرية في تفسير نشأة الكلام على أنه محاكاة للصوت، يقول ماريوباي: "ولا جدال في أن هذه النظرية يمكنها أن تفسر ابتداء كلمات يفسرها المعجم على أنها محاكاة صوتية، بيد أنه من المشكوك فيه أن هذه النظرية يمكنها أن تفسر نشأة كل الكلمات في اللغة. ومن بين الاعتراضات على هذه النظرية أن المتحدثين بلغات مختلفة يسمعون الأصوات الطبيعية بأشكال متحدة ثم يقلدون هذه الأصوات بطرق متباينة فينتج عن ذلك كلمات تدل على صوت واحد ولكنها تختلف من لغة إلى أخرى"². ويقول محمود السعران: "ولكن الواقع أن جميع المحاولات التي بذلت لتفسير نشأة الكلام بهذه الطريقة لم يسفر عن نتيجة، فليس ثمة دليل واضح، تاريخي أو غير تاريخي، يؤدي إلى بيان أن (عنصر الكلام)، وأن (عمليات الكلام) قد نتجت عن الصرخات"³. ويقول عبد الصبور

١ وتعني "مجموعة من الإشارات الصوتية التي تعبر عن أسماء منبثقة من تقليد صوت صادر عن حوادث أو أصوات أشياء. أو هي تقليد صوتي لغوي لما في الطبيعة من أصوات صادرة عن ظواهر طبيعية"

See: The Linguistics Encyclopedia -p. 412. P.446. See: The Meaning of Meaning.

وينظر: دور الكلمة في اللغة - ص ٨٣، والكلمة - حلمي خليل ص ١٠٦، ودلالة الألفاظ - إبراهيم أنيس

- ص ٢٢، ٣٢. وينظر: نظرية تشومسكي اللغوية - جون ليونز - ترجمة وتعليق: حلمي خليل - ص ٢٥٨.

٢ لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها - ماريوباي - ترجمة صلاح العربي - قسم النشر بالجامعة الأمريكية:

القاهرة - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر: القاهرة - نيويورك، ١٩٧٠م - ص ١٨.

٣ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي - محمود السعران - دار النهضة العربية: بيروت - ص ٦٠. وينظر: موجز تاريخ

علم اللغة (في الغرب) - ر. هـ. روبرت - ترجمة: أحمد عوض - عالم المعرفة ٢٢٧ - رجب ١٤١٨هـ، تشرين

الثاني ١٩٩٧م - ص ٢٤٧.

شاهين : "ومن الممكن اعتبار هذا الجانب من الكلمات بداية معقولة لنشأة اللغة، لولا أن عدده قليل في اللغات المختلفة، بحيث لا يكاد ينهض بتفسير هذه الظاهرة المعقدة"^١. ويقول عبد الواحد وافي: "ولكن لم يقم كذلك أي دليل يقيني على صحتها"^٢.

ولعل من يدرس خلاصة ما توصلت إليه الجمعية اللغوية الفرنسية في البحث عن أصل اللغة ونشأتها، يجد أن البحث في هذا الموضوع ضرب من التخمين الذي لا يستقيم للبحث العلمي، فضلاً عما يؤدي إليه من إضاعة الوقت في ما لا سبيل لإثباته. يقول ماريوباي في هذا الصدد: "لا عجب في أن العلماء اللغويين قد انصرفوا عن البحث عن نشأة اللغة وتركوا ذلك الجانب للفلاسفة. حتى لقد قررت الجمعية اللغوية بباريس عدم نشر أي بحث يتناول هذا الموضوع"^٣.

والذي نراه أن ألفاظ هذا الباب قد جاءت لتعبر عن معنى، ولا حاجة في الدلالة للبحث عن أصلها الذي ترجع إليه. ولعل هذا هو مذهب السامرائي في (هيهات) إذ إنه لم يهتد إلى أصل لها، وليته اعتمد هذا المنهج في بقية ألفاظ الباب بدلاً من الإغراق في البحث عن أصول ليس في إثباتها أو التنقيب عنها أي تأثير في دلالتها.

ومن الجدير بالذكر أن القول بفعلية ألفاظ هذا الباب قد أغفلت جانباً كبيراً من الدلالة العاطفية والانفعالية لها؛ لأن الحكم عليها بهذا التصنيف إنما هو حكم قائم على أساس المبني وضرورة وجود الإسناد في كيان الجملة، فتوجهت عناصر الجملة على ضوء نظرية العامل، فجعلوا الألفاظ فيها أفعالاً، والمرفوع بعدها فاعلاً لها، والمنصوب

١ في علم اللغة العام - عبد الصبور شاهين - مؤسسة الرسالة: بيروت - ط. (٥) ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م - ص ٧٣.

٢ علم اللغة - ص ١٠٥. وينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة - حلمي خليل - ص ١١٤.

٣ لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها - ماريوباي - ترجمة: صلاح العربي - ص ٢٠.

وينظر: Sir William Johns - The Miracles of language

مفعولاً به لها. ونذكر في هذا الصدد تعليق أحد الباحثين المحدثين، فيما يذهب إلى أن المنطق الأرسطي هو تصنيف بناء الجملة على أنها تقوم على مسند ومسند إليه، يفرغ كثيراً من التراكيب من شحنتها العاطفية الانفعالية، ويقطع العلاقة بين المقال والمقام، ويرد بعض المباني الجمالية إلى اعتبارية جمل أخرى تفسرها أو أنها كانت أصلاً لها^١.

ولئن صرح جل المحدثين بإنكار العمل والعامل، كما ذهب السامرائي حين قال: "وكيف أستطيع فهم مسألة (العمل) في قولي لمخاطب لي: صه؟ فأين هو العامل وأين هو المعمول؟"^٢، إلا أنهم لا يخرجون عن تأثيره عند التطبيق^٣. وقد علل محمد جبر مذهب القائلين بالفعلية وما يؤدي إلى تصنيف الكلمات فيها إلى أفعال متعدية وأفعال لازمة، فيقول منكرًا مذهبيهم: "إذن فالأمر اجتهاد من النحاة في تفسير المنصوبات بعد أسماء الأفعال، فإنهم قد أضفوا صفة التعدي أو صفة اللزوم عليها معتمدين على معناها وناقلين إحدى الصفتين أو كليتهما من الفعل الذي يفسر اسم الفعل، فكأنما التعدي واللزوم صفتان ليستا لأسماء الأفعال بالأصالة بل بالمعنى"^٤. ولعل هذا هو ما يعنيه تمام حسان من "أنها لا توصف بتعد ولا لزوم بالنسبة إلى ما يصاحبها من منصوبات"^٥. ويقول خليل عمارة في هذا الصدد: "فكان من نتائج الإسراف في البحث عن العامل وأثره أن أخذ النحاة يبحثون عن مبرر لكل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجمل، وانصرفوا عن المعنى والبحث فيه انصرافاً كبيراً"^٦.

١ ينظر: الجملة بين النحو والمعنى - محمد طاهر الحمصي - رسالة دكتوراه - ١٠/١.

٢ في النحو العربي نقد وبناء - ص ٧٥.

٣ ينظر ما كتبه في هذا الصدد في الأبواب السابقة من هذه الرسالة: باب الاختصاص: الفصل الثالث، وباب الإغراء والتحذير: الفصل الثالث.

٤ أسماء الأفعال وأسماء الأصوات - ص ٢١٧.

٥ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ١١٨.

٦ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٥٩.

وقد أسلفنا القول في هذه المسألة مرتضين أن المرفوع والمنصوب من الكلمات بعد ألفاظ هذا الباب لا علاقة لها بالفاعلية أو المفعولية، معولين على أن اختلاف اللهجات العربية هي السبب في اختلاف الحركات ليس غير^١. وقد ساعد على ذلك أن الحركة الإعرابية على الاسم الذي بعدها في التركيب الجملي لا دور لها في المعنى، لذا فإن اختلافها باختلاف اللهجات لا يؤثر على الدلالة عند القبائل العربية.

أما خليل عمایره فقد اعتمد في حكمه على ألفاظ هذا الباب، على تتبع القيمة الدلالية التي تؤديها الألفاظ هنا في إطارها التركيبي، منكرًا مذهب القائلين بفعاليتها، إذ لا أثر فيها لدلالة على حدث أو زمن، وما قيل فيها من معنى الزمن الماضي أو المضارع إنما تؤديه اللفظة التي فسرها النحاة بما لا على معناها في ذاتها. ويشير، في ما يحقّق صحة مذهبه، إلى ضرورة النظر في هذه الألفاظ من عدة أطر؛ صرفية ومعجمية وتركيبية:

فمن حيث الإطار الصرفي؛ يرى أن بناء هذه الكلمات صرفياً يؤيد خروجها من الاسمية والفعلية؛ لأنها لا ترتبط بوزن من أوزانها، وبذا فلا تعد على ضوء هذا الإطار واحدة منهما.

ومن الناحية المعجمية، يرى أن هذه الألفاظ ذات قيمة دلالية انفعالية تؤدي معنى لا يمكن تفسيره بما ذهب النحاة إليه. ويقوي ما يذهب إليه بما ذهب إليه عدد من سحاة القدماء بأن معناها القوة والمبالغة الشديدة في السياق الذي ترد فيه. وقد بينا مذهب الرضي فيما يروي أن (صه) لا تعني اسكت ولم يخطر ببال العربي تفسيرها بذلك؛ لأن معناها المعجمي لا يتطابق وتفسيرها بـ(اسكت) أو اصمت أو نحوهما.

١ ينظر ما كتبه في هذا الصدد في الفصل الأول من هذا الباب.

أما إطارها التركيبي؛ فيشير فيه تحليل عمائره إلى أن هذه الألفاظ تحتاج إلى إطار تركيبى ترد في جملته؛ لأن معناها لا يبرز إلا في كيان جملة، وكونها منفردة في بعض الجمل لا يناقض ذلك؛ لأن قولنا (صه) يرتبط بسياق لغوي اجتماعي ترد فيه، وهذا السياق هو ما يعنيه بالإطار التركيبى^١، ولعل هذا ما ذهب إليه Malinowski حين قال: "إن الأخذ بالتحليل السياقي الكلامي والبعد الاجتماعي، في قسم من التراكيب اللغوية، يعد عنصراً دلالياً هاماً أكثر من أي عنصر آخر"^٢.

فيرى تحليل عمائره أن الحكم القائم على أسس ليست سليمة لا يكون سليماً، فالحكم على هذه الألفاظ وتصنيفها في الفعلية استناداً إلى معانيها حكم يحتاج إلى إعادة نظر. إذ إن العلماء يجمعون تقريباً على أن في هذه الألفاظ شحنة عاطفية انفعالية، أو على أن فيها معنى لا يوجد في غيرها، وذلك استناداً إلى أن معاني ما جاء منها في القرآن الكريم يصعب الوصول إليه في مجموعة من الجمل والتراكيب. ويرى أن العلماء قد أخذوا بتصنيفها أفعالاً ماضية ومضارعة وأمرأاً لأنهم نظروا إلى الكلمة التي تعنيها عندهم، ولا يقر هو، استناداً إلى ما يذهب إليه جمهورهم، إلى أنها تعنيها. ولذلك فهي عنده ألفاظ معان، أو أدوات تؤدي معنى معيناً تعجز الأفعال المقابلة عن أدائه، فالقول: إليك الكتاب، يختلف في معناه عن نخذ الكتاب، فضلاً عن قيود النظم التي يقتضيها التركيب الأول في ترتيب كلماته، والنغمة الصوتية التي يؤدي بها، وهذه هي العناصر الدلالية التي تتضافر لتمييز تركيب هذا الباب ليكون تركيباً مسكوكاً، أو ما عبر عنه علماء العربية (ما يجري مجرى المثل)، وليس من ذلك شيء في التركيب الذي يفسره التحاة به.

١ ينظر: من نحو الجملة إلى الترابط النصي - ص ٥١٨.

2 The Meaning of Meaning- p.296.

وعلى ضوء هذه الأطر يميل تحليل عمارته إلى جعل هذه الألفاظ من حروف المعاني؛ لأن الحروف لا تخضع لموازن الاسم والفعل، وهي هنا كذلك. فيضيف إلى جملة حروف النفي والجر والعطف والاستثناء... الخ، حروف معاني التعبير عن الانفعالات ومنها: صه، مه، أف، إيه، آه، هلم، حيهل... الخ^١.

ويبدو أن الأخذ بهذا الرأي يُثني لألفاظ العربية مبانيها ومعانيها التي جاءت عليها من غير خلط في الدلالة أو التراكيب أو التصنيف الذي وضعت له الكلمات. ولنا مع هذا الرأي وقفة في موضع آخر من هذا الفصل.

وخلاصة ما تقدم نجد أن اللغويين المحدثين قد اختلفوا في تصنيف ألفاظ هذا الباب، فقد ذهب تمام حسان إلى أنها خالفة متبعاً مذهب ابن صابر، وقد تبعه في هذا المصطلح كثير من لغوي العرب المحدثين^٢، وقد ذهب المخزومي والسامرائي إلى أنها الأفعال؛ جامدة أو شاذة سائرين على مذهب الكوفيين. وذهب خليل عمارية إلى أنها من حروف المعاني، كما أسلفنا.

وفي المسألة الثانية، فيما يتصل بعلّة تنوين ألفاظ هذا الباب، نجد أن اللغويين المحدثين قد اختلفوا فيها، فذهب تمام حسان إلى أن التنوين فيها جاء على خصوصية دلالية، يختلف عن التنوين اللاحق بالأسماء الذي يؤدي معنى التمكين. كما أنه يختلف عن التنوين اللاحق ببعض الصفات مما يؤدي معنى الصلة والنسبة^٣. ويبدو أن في هذا

١ ينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in

Expressions of some Personal attitudes - AMAIRE, K.A.-

وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٦٥. ومحاضرات ألقاها د. خليل عمارية في مادة علم اللغة في جامعة

الملك عبد العزيز - ١٩٩٢ م.

٢ من أمثال: فاضل مصطفى الساقى، ينظر: أقسام الكلام العربي - ص ١٩٤. ومحمد جبر، ينظر: أسماء الأفعال

والأصوات - ص ٢٩. وإبراهيم عبادة، ينظر: الجملة العربية - ص ١٠٢.

٣ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ٩٣.

تصريحاً من تمام حسان بأن هذه الألفاظ ليست - على ما فيها من تنوين - أسماء، كما ذهب فريق من النحاة دليلاً لاسميتها. إذ لا دلالة لها على مسمى، فضلاً عن أن دلالة التنوين فيها لا تناظر دلالته في الاسم، إنما التنوين، فيما يرى، في خالفة الإحالة (صه) له" معنى وظيفي هو التعميم وعدم التعيين، فيشبه التنوين الذي يلحق النكرة غير المقصودة في النداء، نحو: يا رجلاً أقبل، والذي يلحق المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: ضرباً زيداً، إذ المعنى: يا رجلاً أيّاً كان، وضرباً أي نوع من الضرب، وعلى ذلك يكون معنى (صه) أمسك عن أي نوع من أنواع الكلام تحاوله، فإذا أردت كلاماً معيناً أسكنت الهاء في الوصل. وهذه المعاني التي يساق التنوين من أجلها هنا ليست شبيهة بتنوين التمكين الذي للأسماء المصروفة"^٢.

ولئن كنا نجد أن تمام حسان في هذا القول قد أدرك بُعد دلالة هذه الألفاظ عن معنى الاسم، وأن التنوين فيها ليس على نمط التنوين في الأسماء، إلا أن في قوله ما يحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر للأسباب الآتية:

١. قاس تمام حسان المنون في هذا الباب على المنون من النداء والمنون من المصادر، والقياس فيما نرى لا يستقيم؛ لأن المقيس عليه - المنادى والمصدر - من الأسماء، ومن ثم فتتوینها على نسق تنوين الأسماء. وعليه، فإن ما يقاس عليها يجب أن يكون من الأسماء، وهذه الألفاظ ليست كذلك عند تمام حسان. وبذا، فلا علة تجمع بينهما، ومن ثم فلا حكم.

٢. يتماثل رأي تمام حسان في المنون من هذه الألفاظ برأي النحاة القدماء؛ لأن التعميم وعدم التعيين هو ذات معنى (تنوين التوكيد) الذي ذهب إليه النحاة العرب فيما

١ إعادة وصف اللغة العربية ألسياً - ص ١٤٨.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ٩٣.

عرضنا من أقوالهم سابقاً. يقول: " فإذا أردت كلاماً معيناً أسكنت الهاء في الوصل "١.
وبذلك يكون تمام حسان قد تابع رأي النحاة في مضمونه متابعة تامة.

٣. إن تمثيله واستدلاله بالنكرة غير المقصودة في النداء عرضة للنقد من وجه
آخر؛ وهو أن النحاة يجيزون في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا أريد تنوينه كما
في قول المهلهل بن ربيعة:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ:
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي ٢

دون أن يعني ذلك تعميماً يستفاد من تنوينه.

وأما تمثيله بالمصدر النائب عن فعل الأمر فيمكن نقضه بأن المصدر النائب عن
الفعل المضارع كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا: سَلَامًا﴾ ٣، لا يؤدي التنوين
فيه ما يذهب إليه تمام حسان من معنى التعميم وعدم التعيين ٤.

ويقدم المخزومي والسامرائي مسوغاً آخر لاتصال التنوين بهذه الألفاظ،
منكرين أن يكون التنوين عليها علماً للتذكير، يقول السامرائي: " إذ لا معنى لكونها
نكرة، كما أن التذكير يقتضي أن يكون مقابلاً للتعريف. وينبغي على هذا أن هذه
الأدوات إن عريت عن التنوين كان عريها ذلك دالاً على أنها معارف، ولا نعرف
وجهاً لكونها معرفة كما لا يعرف وجه تنكيرها" ٥. ويذهب كل منهما إلى أن
التنوين الذي تمسك به البصريون في تسمية هذه الأفعال بأسماء الأفعال، والذي حمل
ابن مالك وغيره على ارتكاب ما ارتكبوا من تقسيم لها إلى معارف ونكرات، فلا

١ اللغة العربية معناها ومبناها - ص ٩٣.

٢ ينظر البيت في: شرح ابن عقيل ٢/٢٦٣، وشرح شذور الذهب - ص ١١٢.

٣ الحجر: ٥٢، والذاريات: ٢٥.

٤ ينظر: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية - ص ٢٢.

٥ الفعل زمانه وأبنيته - ص ١٢٢.

يصلح سنداً لمزاعمهم؛ لأن التنوين في نحو: صه و مه، ليس تنوين التنكير الذي هو من خصائص الأسماء، ولكنه نون لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثيرها، أو تثليثها بعد أن استقرت الوحدة الكلمية في الثلاثي، ولذلك لم ينوّن منها ما كان كثير الحروف كهيئات، وشتان، وأوه...^١.

وهذه العلة تحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر؛ لأن القول بأن التنوين جاء في الثنائي لتكثير الكلمة ومن ثم إخراجها من نطاق الأصوات المجردة إلى الكلمات، فيه ما يؤدي إلى القول بأن التنوين حرف من الحروف، وهذا مذهب لم يقل به أحد من العلماء فضلاً عن أن الواقع اللغوي لا يشهد بذلك. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التنوين قد لحق غير الثنائي فقالوا: إيها وإيه^٢، ولعاً وللععاً، وهيئات وهيئاتاً وهيئات^٣، وواها^٤، وأوه^٥. ولا نرى أن هذه الألفاظ بحاجة إلى تنوين لتكثير حروفها. وإن من ينظر في كتب اللغة والتفاسير والقراءات يجد أقوالاً كثيرة تبين أن ذلك يعود إلى الاختلافات اللهجية في نطق هذه الألفاظ.

ولعل من المفيد أن نذكر هنا أن التنوين بحاجة إلى دراسة لغوية تقوم على ركيزتي المبني والمعنى معاً لا المبني وحده^٦. فإن من ينظر إلى دلالة المباني في الجمل

١ في النحو العربي نقد وتوجيه-مهدي المخزومي- ص٢٠٣، وينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق- مهدي

المخزومي- ص١٤١. والفعل زمانه وأبنيته - السامرائي- ص١٢٢.

٢ ينظر: الأصول لابن السراج ١٣٠/٢، شرح الرضي على الكافية ٩٦٦/٣، والممع ٢٤٤٢/١.

٣ ينظر: شرح الكافية ٩٧، ١٠٢/٣، الارتشاف ٢٠٧/٣، الممع ١٢٢/٥.

٤ ينظر: الارتشاف ٢٠٣/٣، الممع ١٢١/٥.

٥ ينظر: الارتشاف ٢٠٦/٣.

٦ ولعل من المفيد التذكير بأن مذهب الكوفيين يهتم بدلالة التنوين على الكلمة في السياق الجملتي الذي ترد فيه.

ينظر: الإنصاف ٧٠٨/٢.

والتراكيب وعلاقة التنوين في معانيها، يرى أن اختلافها في هذا الباب اختلاف لهجي وليس له معنى نحوي، وقد فصلنا القول في ذلك سابقاً.

وفي المسألة الثالثة، نجد أن اللغويين المحدثين قد اختلفوا في ما جاء من ألفاظ هذا الباب، على صورة الجار والمجرور، والظرف ومضافه، كما اختلف فيه النحاة العرب قديماً.

فتمام حسان، لم نعثر في كتبه المتقدمة على تفصيل لتلك الألفاظ تجعلنا نعين دقة رأيه في ما قيل بنقلها من الجار والمجرور أو الظرف. ولكنه فصل القول في تقسيمها في كتابه (الخلاصة النحوية) فأخرج هذا الصنف من باب اسم الفعل وجعله في باب آخر منقولاً من الظرف والجار والمجرور إلى باب الأمر، يقول: "...ألفاظ نقلت من الظرفية أو حروف الجر نحو: دونك هذا، وإليك عني (وقد وضعها النحاة تحت عنوان أسماء الأفعال) ومعناها الأمر ومن حقها أن ييؤب لها هنا وليس مع المرئجل من ذلك نحو صه ونحوه، مما يوضع تحت عنوان الإحالة"^١.

أما المخزومي والسامرائي فقد فصلا القول فيهما، مرتضيين إخراجهما من باب أسماء الأفعال وإبقاءهما على باهما احتكاماً للشكل الظاهر، وإن اختلفت عللها في سبب ذلك، يقول المخزومي: "وأما ما كان ظرفاً، أو مضافاً إليه بالأداة فليس من الأفعال، ولا من أسماء الأفعال، ولكنها ظروف ترددت كثيراً في الاستعمال، فاستغني معها عن ذكر الفعل، وصارت تؤدي ما يؤديه الفعل من دلالة في أقصر لفظ، وأسرع دلالة"^٢، ويقول: "إذا قلت له: مكانك، مثلاً، وكأن تقدير الكلام: اثبت مكانك، ولكنك لم تجد فرصة للتصريح بلفظ الفعل، فقد يقع المخاطب في خطر قبل أن تنتهي

١ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٢ الخلاصة النحوية - ص ١٣٩.

٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ١٤٢.

من اللفظ بالفعل، أو لم تجد ما يلزمك التصريح به، لأن ملابسات القول، وهى
المخاطب بالتحرك مما يدل على الفعل، ويشير إليه فلا حاجة بك إلى إظهاره".^١

ونلمح في رأي المخزومي أثراً قوياً لفكرة العامل رغم احتياله لإخفاء تأثيره في
الجملة، وقد تنبه السامرائي إلى ذلك، يقول: "وهذا اللطف وهذه الدقة التدريجية في
العرض يريد أن يقول الأستاذ المخزومي أن هذه الجملة لا حاجة بها إلى الأفعال وكأنه
يخشى أن يقال له: إنه متعلق بالعمل الذي يسببه العامل، والعامل هو الفعل، فراح
ينكره بلطف وكأنك تشعر أن الفعل عنده حاضر وهو صاحب العمل، ألا تراه يقول:
(فكأنها تحملت معاني الأفعال التي تعلقت بها)".^٢

وإذا أنعمنا النظر في رأي السامرائي في هذه المسألة، فإننا لا نجد يختلف عن
المخزومي في سيطرة العامل وشدة تأثيره في معالجته التراكيب الجمالية، يقول: "وحقيقة
الأمر في هذه الجملة الطلبية أن فعل الأمر الذي يدلُّ به على الطلب قد استغنى عنه
لشروع هذه الألفاظ وهي الجار والمجرور والظرف، ووقعها في حيزه فاستغنى بها عنه.
وإذا عرفنا أن العربية تميل إلى الإيجاز، ومن البلاغة أن يحذف اللفظ للدلالة عليه بشيء
من لوازمه"^٣. ويقول: "إذا قلنا: (دونك الكتاب) لا بد أن نقدر فعلاً استغنى عنه لمعرفته
ولكثر استعماله، وفي هذا المضمار تحقيق للإيجاز الذي تتطلبه العربية في كثير من
مجالات القول"^٤.

ويبدو أن تأثير العامل في رأي كل من السامرائي والمخزومي في هذه المسألة قد
أوقعهما في الخلط الذي نجم عن إغفال دلالة التركيب. فهما يدركان أن قولك:

١ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ٢٠٤.

٢ الفعل زمانه وأبنيته - ص ١٢٥.

٣ في النحو العربي نقد وبناء - ص ١٣٠.

٤ الفعل زمانه وأبنيته - ص ١٢٦.

(مكانك) يختلف في الدلالة عن قولك: (مكانك واسع)، وفي هذا يقول السامرائي عن الظروف التي قامت مقام الفعل: "فهي تقع في حيز الطلب فيكون لها شأن غير شأنها وهي ظروف منقطعة إلى الظرفية"^١. إلا أنهما عند التطبيق والتصنيف لا يفرقان بينهما، ودليل ذلك ما ذهب إليه المخزومي حين قال: "ولهذه أمثال قال النحاة بنيابتها عن الفعل، كقولهم: أفي الدار زيد؟ أوراءك عمرو؟. قالوا: أنهما نابا عن الفعل، ولذلك رفعوا الاسم بعدهما فاعلاً لهما، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾"^٢. والذي نراه أن الاختلاف الدلالي بين هذه الأمثلة التي مثل بها، والتراكيب التي نعالجها هنا بين واضح لا يسمح بعقد هذا القياس.

ويبدو أن علة المخزومي والسامرائي التي جعلتهما يخرجان هذا النوع من الألفاظ عن هذا الباب، تتلخص في قول المخزومي: "ومما يدل على ما بينت هنا: أن هذه الظروف لا تستعمل مثل هذا الاستعمال متصلة بضمير المتكلم، نحو: مكاني، وإلي، وعلي، ودوني. أو بضمير الغائب، نحو: مكانه، وإليه، وعليه، ودونه... ولو كانت هذه الظروف تحمل معاني الأفعال لاستعملت مع المتكلم والغائب استعمالها مع المخاطب، ولاستعملت مع الغائب مثلاً، كما يستعمل نحو: ليحجته خالد، في أمر الغائب"^٤.

ونرى أن هذه الأقوال تحتاج إلى مناقشة، على النحو الآتي:

١. إن إسناد الكلمة إلى ضمير المتكلم أو الغائب أو المخاطب لا يعد دليلاً على فعلية اللفظة؛ لأننا نقول: ليتني وليته، ولا خلاف في حرفية (ليت).

١ السابق - ص ١٢٤.

٢ إبراهيم: ١٠.

٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ١٤٢.

٤ في النحو العربي نقد وتوجيه - المخزومي - ص ٢٠٥. وينظر: الفعل زمانه وأبنته - ص ١٢٤.

٢. لا نجد في ما ورد عن العرب: صهه وصهي، ولا ميه ومهي، ولا هيهاته وهيهاتي. أي بإسناد هذه الألفاظ إلى ضمير المتكلم أو الغائب، فلما كانت هذه الألفاظ بغير ضمير باقية على صفتها في هذا الباب، فالقياس أن تبقى (عليك، ووراءك... الخ) من غير ياء المتكلم أو هاء الغيبة على الباب نفسه.

٣. جاء في التراث العربي تراكيب مسموعة عن العرب فيها (على) مسندة إلى ياء المتكلم وهاء الغيبة، نحو قوله صلى الله عليه وسلم "فعليه بالصوم"^١. أو قول أحدهم: عليه رجلاً ليسني^٢، كما قالوا: إلي بمعنى: أنتحي^٣. ومن ذلك قول عمر بن الخطاب وقد أراد أن يقطع لسان الشاعر الخطيئة: "علي بالكرسي... علي بالطست... علي بالمخصف، علي بالسكين"^٤. ومنه قول الحجاج الثقفي: "يا غلام، علي بالجارية التي بعث بها إلينا عامل اليمامة"^٥. ومنه قول عمر بن الخطاب: "علي بحسان"^٦. وعلى هذا فلا حجة للمخزومي والسامرائي فيما ذهبا إليه علة لإخراج هذه الألفاظ من الباب.

٤. إن السير وراء العامل والمشابهة الصرفية للكلمات مع عدم النظر إلى الدلالة باعتمادها معياراً للتفريق بين الألفاظ، هو الذي جعل المخزومي والسامرائي يخلطان بين التراكيب على ما بينا. وكان من الأجدر أن ينظر هذان إلى تلك الألفاظ المتشابهة في شكلها مع اختلاف معناها أنها من باب التعدد الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد، وقد

١ مختصر صحيح مسلم - ص ٤٢٤. وينظر: ص ٤٥٢ من هذا الباب.

٢ ينظر: الكتاب ١/٢٥٠.

٣ السابق. وينظر: الخصائص ٣/٣٧.

٤ الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - دار مكتبة الحياة - دار الفكر: بيروت - ط. (٢) ١٩٥٧م - ١٠٨/٢.

٥ الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - دار مكتبة الحياة - ١٩٥٥م - ١٢٨/٧.

٦ السابق ٢/١٠٥.

بيناً في أكثر من موضع أن المعاني أوسع من أن تحصر في ألفاظ، لذا وردت كثير من التراكيب متشابهة في مبناها الصرفي مع أن الدلالة فيها مختلفة تماماً^١.

٥. هناك عناصر متعددة تؤدي دوراً دلاليًا هاماً في التفريق بين الجمل المتكافئة في اللفظ، وقد بينها في أكثر من موضع^٢.

ووفقاً لهذه المعايير المستخدمة في التفريق بين دلالة الجمل المتشابهة في البناء الصرفي والتركيبي، نرى أن (إليك، ودونك... الخ) في هذا الباب تعدُّ كتلة لغوية واحدة جاءت لأداء معنى مخالف لمعنى حرف الجر (إلى) المضاف إلى الكاف، والظرف (دون) المضاف إلى كاف الخطاب^٣. وهو رأي نميل فيه إلى ما ذهب إليه خليل عمارة من المحدثين؛ إذ ينكر مذهب القائلين بتركيب ألفاظ هذا الباب نحو: (عليك، وإليك، ودونك... الخ)، فيذهب إلى أنها ألفاظ بسيطة هكذا جاءت عن العرب، ويرى أن القول بأنها منقولة قول فيه حيف على المعنى وإضعاف له، فاللفظة عنده يحددها استعمالها وليس تصور الباحث عنها أو عن أصلها، وليس هناك أي دليل على أن هذه الألفاظ مكونة من: إلى + الكاف، أو على + الكاف، أو دون + الكاف... الخ؛ لأن الذي يحدد ذلك عنده المعنى وليس المبنى، فلو كانت إليك مكونة من: إلى + كاف الخطاب، لكانت هي ذاتها التي في نحو: الكتابُ إليك، أو في: إليك الكتابُ، برفع (الكتابُ) في كليهما. ولم يقل بذلك أحد من العلماء الذين يعنون بالمعنى أو الدلالة.

١ ينظر ما كتبه في هذا الصدد في: باب التعجب، وباب الاختصاص، وباب الإغراء والتحذير.

٢ ونقصد بها: الحركة الإعرابية، والتنغيم، والتزام الجملة ترتيباً محددًا. ينظر: الفصل الأول من هذا الباب.

٣ ولعل هذا يوافق ما أطلق عليه فرانتك بالمر مصطلح (Linguistics Collocation - المصاحبة اللفظية) التي تجرى فيها الجمل مجرى المثل، ومثل لذلك بالإنجليزية: make up بمعنى يُلْفَق أو يختلق، و give in بمعنى يستسلم، و put down بمعنى يسجل، ومثلها كثير في ما يسمى بالإنجليزية Idioms وقال: "ودلالات هذه التراكيب لا تستمد من الفعل مع الظرف المذكور معه بل من وجودهما معاً" ينظر: مدخل إلى علم الدلالة - ص ١٧٦.

فالمعول عليه عنده هو تصنيف الألفاظ على ضوء معانيها وليس العكس، بل إنه يعيب على بعض الباحثين قولهم بأن المعنى يتبع اللفظة، إذ إن العقل عنده مصدر المعاني كما يقول الجرجاني، فالإنسان يكد الذهن ويتبعه في تتبع الألفاظ المخزونة ليختار منها ما يعبر عن المعنى الدقيق في النطق، يقول الجرجاني: "اللفظ تبع للمعنى في السنظم، وأن الكلم تترتب في النطق، بسبب ترتب معانيها في النفس"^١.

وبذا، فإن خليل عمائره يأخذ بهذا المنهج ويوسعه مطبقاً إياه على التصنيف الصرفي والتركيبي، فاللفظة صفة، أو إليك، أو حيَّهل، لا تعنيها أبداً الألفاظ التي تقابلها، وإلا لما كدَّ المتكلم ذهنه ليختار من مخزون عقله هذه الألفاظ دون سواها. ولما فهم المتلقي منها معنى لا يجده في غيرها^٢.

أما المسألة الرابعة؛ فيما قيل من ألفاظ هذا الباب بأنها مركبة، نحو: هُلْمٌ، وحيَّهل وهائؤم... الخ، نجد أن اللغويين قد اختلفوا فيها، فمنهم من ذهب مذهب القدماء في القول بتركيبها، ومنهم من عاملها ككتلة لغوية واحدة:

يمثل المخزومي الفريق الأول من المحدثين، ذاهباً مذهب القدماء في أنها مركبة، ويزيد عنهم أن هذه الألفاظ المركبة لا تعد من ألفاظ هذا الباب في ما نعالج هنا، إنما جعلها في قسم آخر من الأفعال وسمّاها الأفعال المركبة، وجعل منها: حبذا، ولا حبذا، وهلم، وحيَّهل^٣، يقول: "وأما حيَّهل فهو فعل مركب، أشكل أمره على النحاة

١ دلائل الإعجاز - ص ٤٥. وينظر: الإشارة- البنية -الأثر-قراءة في "دلائل الإعجاز" في ضوء النقد الحديث عبد الله القيفي- جذور- ص ١٦.

٢ ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها- ص ١٦٦. وقد استزادت الباحثة من ذلك بالاتصال به شخصياً.

٣ ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق - ص ١٣٧. وفي النحو العربي نقد وتوجيه - ص ١٩٨.

فجعلوه في أسماء الأفعال؛ لأنه يدل على الحدث، فهو فعل في المعنى، ولكنه لا يقبل إحدى علاماته^١.

أما السامرائي فينكر مذهب القائلين بالتركيب فيها، معالجاً هذه الألفاظ على الوجه الذي عالج فيه ألفاظ هذا الباب، كما بينا، يقول في هذا: "و(هَلُمَّ) بمعنى (أقبل) أو (إيت) أو (أحضر)، وقد خلطوا في حقيقتها تخلیطاً فزعموا أنها مركبة من (هل) و (أم). أو أنها مركبة من (ها) التنبيه و (لم)، كما ذهب الخليل، وليس من دليل لغوي تأريخي يشير إلى ذلك"^٢. وعلى الرغم من أن السامرائي وجهها وجهة الأفعال الطلبية، إلا أن رأيه في إنكار تركيبها هو الوجه الذي ترتضيه دلالة اللفظة في واقعها اللغوي، فهي فيما نرى كلمة واحدة تتضمن المعنى الانفعالي الذي يقصد المتكلم الإفصاح عنه، ويصدق عليها ما قاله ابن منظور: "وحَيْهَلٌ، وحَيْهَلٌ وحَيْهَلٌ، منوناً وغير منون، كله كلمة يستحث بها"^٣. ويؤيد ذلك ما ذهب إليه خليل عمایره، في ما يراه، أنها كلمة بسيطة هكذا جاءت عن العرب (حَيْهَلٌ، هَلُمَّ، هاؤم)، فليس هناك دليل على أنها مركبة من: حيّ + هل، أو ها + لم، أو ها + أم... الخ. إنما كل واحدة منها تعني معنى وجدانياً أكبر من المعنى الذي قيل بأنها تركبت منه، فهي فيما يذهب، خارجة عن إطار الميزان الصرفي لأي منهما، وما كان خروجها إلا لغاية دلالية تحمل معنى انفعالياً، والمعاني على هذا الحد لا تؤدّى إلا بالحروف. وينطبق على ذلك غيرها من ألفاظ هذا الباب مما قيل بتركيبها.^٤

١ في النحو العربي نقد وتوجيه - ص ١٩٩.

٢ الفعل زمانه وأبنته - ص ١٢٣، ١٢٢.

٣ لسان العرب - مادة (ح ي ا) ١٤/٢٢١.

٤ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عمایره - ص ١٥٧. وينظر: Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of some Personal attitudes - AMAIRE, K:A- 1979.

وينظر: خليل عمایره - محاضرات في مادة علم اللغة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة - ١٩٩٢م.

هذه أبرز آراء اللغويين المحدثين في المسائل المتعلقة بهذا الباب، استعرضنا فيها وجهات النظر المختلفة، فيما تمثل مرحلة من مراحل تطور التفكير اللغوي، وقد استقصينا فيها ما يقابل آراء النحاة العرب في هذا الصدد، مؤيدة أو رافضة أو مبتكرة، متبينين فيها أيها أقرب إلى أن يكون ملائماً لدلالة الألفاظ في واقعها اللغوي المستعملة فيه، واستكمالاً لهذه الدراسة نرى ضرورة أن نقدم ما نراه مكماً ومحققاً للغاية المقصودة التي جاءت عليها الألفاظ، متجاوزين الإطار التعليمي وما يتعلق به من معايير وأحكام قامت عليها دراسة هذا الباب، إلى الإطار الدلالي الذي تؤديه تلك المباني في نطاق وجودها في تركيب لغوي. والتوظيف الدلالي على هذا النحو يقتضينا أن نبحث في السمات الدلالية المشتركة التي تؤديها هذه الألفاظ، والتي تمهد الحكم عليها على ضوء الصنف الذي يلائم دلالتها من أقسام الكلام، وإليك أبرز هذه السمات:

إن أهم السمات المشتركة بين تلك المباني إنما لا تقبل الإسناد، وما كانت تلك المحاولات في إخضاعها للإسناد إلا لإيجاد مسوغ للحركات الإعرابية على أواخر الكلمات التي تليها في التركيب كما بينا^١، ولأن التركيب الجملي قد وضع على أساس فكرة الإسناد. في حين أن استحضار فكرة الإسناد تتطلب علاقات تركيبية لسائر الكلم في التراكيب اللغوية مع تبادل هذه العلاقات فيما بينها، وهذه الألفاظ ذات صيغ محفوظة ورتب ثابتة لا تتغير، ولذا قالوا بأنها تجري مجرى المثل^٢، أو ما عبر عنه علماء اللغة المحدثون بـ(الجملة المسكوكة)^٣. يقول ثمام حسان في هذه الجملة: "وإنما

١ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٢ ينظر: المقتضب ٢٨٠/٣.

٣ من أمثال: تمام حسان، ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها - ص ١١٤. وخليل عايمه - رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها - ص ١٦، وفي نحو اللغة وتراكيبها. ومحمد الخناش، ينظر: ملاحظات حول التعبيرات المسكوكة في اللغة العربية - التواصل اللساني - مجلد ٣ - العدد ١ - ١٩٩١ م - ص ٢٧.

تعد هذه الجمل من العبارات المسكوكة التي لا تتفق في تفاصيلها مع شروط صوغ الجملة^١.

كما تشترك هذه الألفاظ في أنها جاءت تفيد المبالغة، فـ(صه) لا تعني طلب السكوت ولكن المبالغة فيه، ومثلها هيهات، وهَلْمٌ ومَهْمٌ... الخ. وقد تنبه القدماء إلى هذا المعنى فيها، يقول العكبري: "وفائدة وضع هذه الأشياء... أنه أبلغ في المعنى من الألفاظ التي نابت عنها"^٢. ويقول ابن يعيش: "والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها... وأما المبالغة فإن قولنا: صَهْ أبلغ في المعنى من اسكت وكذلك البواقي"^٣. ويقول الرضسي: "ومعاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره: أبلغ وأكد من معاني الأفعال التي يقال إن هذه الأسماء بمعناها"^٤.

ويبدو أن قولهم (أن هذه الألفاظ أبلغ في المعنى) يعنون به المعاني الانفعالية Effective Style، تلك التي تعد سمة بارزة تتضمنها الألفاظ في هذا الباب، وهي من الخصائص التي يجب أن يتنبه إليها دارس اللغة عند معالجة هذه التراكيب وتحليل ما تحويه الجمل والعبارات، ومن ثم فإن هذه المعاني الانفعالية الافصاحية لا يمكن تفسيرها في إطار كلمة أخرى، ولا يمكن الاستعاضة عنها بتعبير آخر يحقق معناها ويفصح عن مراد المتكلم الناطق بها، ولعل هذا ما ذهب إليه علماء العربية القدماء عندما أشاروا إلى أن معنى صَهْ لا يحل محله كلمة أسكت، وقد أكدت الدراسات اللغوية الحديثة أن كل تعبير له خصوصيته الدلالية، وهي الغاية من اختلاف التعابير وتعدددها،

١ الخلاصة النحوية - ص ١٤٨.

٢ الباب ١/٤٥٥.

٣ شرح المفصل ٤/٢٥.

٤ شرح الكافية ٣/٨٩. وينظر: حاشية الصبان ٣/١٩٤.

يقول Malinowiske : "إن مستعمل اللغة من المجموعات البشرية البدائية عندما يتعلم تعبيرات معينة فإنه لا يتعلمها بشرح معناها له، ولكن بمراقبة التصرف السلوكي المترتب على سماعها في بداية الأمر ثم على استعمالها ذاتها في سياق مماثل" ^١، ويقول: "إن الحدث الكلامي الذي يعبر عن انفعال أو افصح يجب أن يفهم على ضوء المناسبة التي تقال فيها أو الموروث الثقافي لما يقال، وأما إذا فُسرَّ بكلمات ينقلها شخص آخر فإنه في الحقيقة يُوجدُ نصاً آخر بمشاعر أخرى، وقد يكون بموروث ثقافي مختلف" ^٢. ولعل المعاني الانفعالية هي أبرز ملامح التعبيرات المسكوكة، التي لا يمكن تفسيرها بما يحتويه المعجم من ألفاظ، ولا يمكن تحليلها؛ لأن ذلك "يجعلها تفقد معناها المسكوك لتؤول إلى دلالة أخرى لن تتمكن أية عملية تركيبية استدراكية بالرجوع إليه ثانية، وما ذاك إلا لأن معاني هذه التراكيب لا تبنى وفق قواعد اختيار مطردة تتمتع بالإنتاجية المعروفة في التعبيرات العادية، بل إن نسيجها التركيبي غير التآلفي Non Compositional يأتيها من تكوينها الأصبم الجامد اللاتوزيبي الذي لا يقبل التفكيك، وذلك ما يعطيها مسكوكيتها" ^٣. وقد تنبه إلى أهميتها كثير من الباحثين اللغويين، يقول جون لايتز: "ومن النقاط التي غالباً ما جرى تأكيدها في الدراسات المتخصصة التي قدمها الدالايون وفي الدراسات في هذا الموضوع بعامه، تظهر أهمية العوامل العاطفية في السلوك اللغوي" ^٤. ولما كانت تلك المعاني العاطفية الانفعالية Emotional Meaning، في الدراسات اللغوية، ترتبط بالانفعالات داخل النفس ^٥،

1 The Meaning of Meaning – p.321.

٢ السابق – ص 313-312.

٣ ملاحظات حول التعبيرات المسكوكة في اللغة العربية – محمد الخناش – ص ٣٦.

4 Semantics – volume 1 – p.175.

5 Semantics – volume 1 – p.727.

حق لنا تصنيفها في الجمل الإنشائية الإفصاحية، ولعل هذا هو ما أراده الرضي عندما فسّر (أف) و(أوه) فقال: "بل هما بمعنى: تضجرت وتوجّعت الإنشائيتين"^١.

كما أنّها تشترك في أن الحركات الإعرابية على الكلمات التي تليها، حركات لا تتعلق بمعمول الفعل أو الاسم، وتلك سمة ترتبط بفكرة الإسناد التي لا تؤديها هذه الألفاظ فيما بيننا، وقد سجلنا عنهم ما يدفع القول بذلك؛ مما يجعلنا نتوصل إلى أن المرفوع أو المنصوب بعدها جاء متوقفاً على السماع، ويشفع لذلك أن المعنى لا يتغير بتغير الحركات على الكلمات التي تليها. ونستثني من هذه الألفاظ ما جاءت مشتركة بين أبواب مختلفة، نحو: رُويدَ، وبَلَه، وَعَلَيْكَ، ودُونِكَ... الخ. فالحركات الإعرابية على الكلمات بعدها تمثل دوراً دلاليّاً يعين على التفريق بين التراكيب المتشابهة في مبناها، وقد فصلنا ذلك في أكثر من موضع^٢.

كما تجتمع هذه الألفاظ في صفة واحدة أجمع عليها جمهور النحاة، بأنّها لا تحتل موقعاً من الإعراب، وقد فصلّ الرضي ذلك، فقال: "ثم اعلم أن بعضهم يدّعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنّها مبتدأ لا خبر لها، كما في: أقائم الزيدان؛ وليس بشيء؛ لأن معنى (قائم)، معنى الاسم وإن شابه الفعل؛ أي: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسم فيه، ولا اعتبار باللفظ... وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية، ليس بشيء؛ إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل"^٣.

١ شرح الكافية ٨٣/٣.

٢ ينظر الفصل الأول من هذا الباب-ص ٤٤٩.

٣ شرح الكافية ٨٦/٣.

يتضح من هذا النص أن الرضي يميل إلى أنها لا تحتل موقعاً من الإعراب. وهو رأي الأخفش وابن مالك وطائفة من النحاة^١. ويرجح الأزهري هذا الرأي قائلاً: "والصحيح أن كلاً منها اسم لفعل، وأنه لا موضع لها من الإعراب"^٢، ويقول السيوطي: "هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة تصرف الأفعال، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء إذ لا يسند إليها، فتكون مبتدأة أو فاعلة، ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة"^٣. وعلى الرغم من أن السيوطي قال باسميتها، إلا أنه استدرك فيها عدم تصرفها تصرف الأفعال والأسماء، ولعله في هذا يرتضي لها صنفاً من الكلم غير الاسمية أو الفعلية لعدم اتساق هذه الألفاظ مع الاسمية أو الفعلية معنى ومبنى.

وعلى هذا، فجميع ألفاظ هذا الباب ليس لها محل من الإعراب، فلا تكون مبتدأة ولا خبراً ولا فاعلة ولا مفعولة، ولا مضافة ولا مضافاً إليه، ولا شيئاً آخر يقتضي أن تكون في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر مما يتعلق بالجمل الخبرية. واللفظة على هذه الخصائص لا تكون إلا من الحروف، ويبدو أن فريقاً من النحاة العرب قد أدرك ذلك فيها وإن لم يصرح به؛ فابن يعيش يعلل بناء الألفاظ في هذا الباب على الوجه الذي يؤيد حرفيتها، يقول: "فلما تضمّنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحروف فبنيت"^٤. ويقول ابن مالك: "فلذلك جعل المحققون سبب بناء اسم الفعل شبهه بالحرف العامل في كونه مؤثراً غير متأثر"^٥. ويقدم الصبان تفسيراً واضحاً لفكرة التأثير والتأثر القائمة على ضوء العامل، وكأنه يؤيد حرفيتها، يقول:

١ ينظر: شرح التصريح ١٩٥/٢.

٢ السابق ١٩٥/٢.

٣ الممع ١١٩/٥.

٤ شرح المفصل ٥٠/٤.

٥ شرح الكافية الشافية ١٣٨٤/٣. وينظر: حاشية الصبان ٢٠٣/٣.

"قول ابن الناظم (كاستعمال الأفعال) من كونها عاملة غير معمولة، قال شيخ الإسلام زكريا: أي غير معمولة للاسم والفعل، وإلا فالأفعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم. ويرد عليه: أنها - الأفعال - تكون معمولة للاسم الجازم أيضاً^١. والألفاظ في هذا الباب غير معمولة للاسم ولا للفعل ولا للحرف، وبذا فهي مختلفة عن الأفعال والأسماء، ويؤيد ذلك قول ابن مالك: "وكلها مبني لشبه الحرف، بلزوم النيابة عن الأفعال، وعدم مصاحبة العوامل"^٢.

ولئن كنا نستتبط من هذه الأقوال ما يؤيد ما نذهب إليه في حرفيتها، فإن ثمة أقوالاً أخرى للقدماء من النحاة واللغويين تصرح بحرفية بعض ألفاظ هذا الباب، يقول المالقي في (وي): "واعلم أن (وي) حرف تنبيه، معناها التنبيه على الزجر، كما أن معناها التنبيه على الحض، وهي تقال للرجوع على المكروه والمخذور"^٣. ويقول عس (ها): "أعلم أنها تكون... اسم فعل أمر بمعنى خذ، وليست حظناً، وتكون حرفاً للتنبيه وهي المقصود"^٤. كما ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن (بَلَه) حرف جر^٥. وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء^٦. ويذهب السيوطي إلى حرفية (قَطْ)، يقول: "قال عبد اللطيف في (اللمع الكافية): أشبه الحروف بالأسماء، نَعَم وبلى وجر وقط"^٧.

١ حاشية الصبان ١٩٤/٣.

٢ ينظر: المساعد ٦٥٨/٢.

٣ رصف المباني - ص ٤٤٢. وينظر: الجني الداني - ص ٣٥٤، وخراتة الأدب ٤٠٥/٦.

٤ رصف المباني - ص ٤٠٤.

٥ ينظر: شرح المفصل ٤٩/٤.

٦ الجني الداني - ص ٤٢٥. وينظر: معني اللبيب ١٩٥/١، وخراتة الأدب ٢٢٩/٦.

٧ الأشباه والنظائر ٢١/٢.

من الواضح أن تلك النصوص تؤيد القول بحرفيتها. ولا يخفى أن المعاني الإنشائية التي تدل عليها هذه الألفاظ إنما هي من معاني الحروف؛^١ لأن بعض هذه الألفاظ قد تضمن معنى النفي كقولهم: هَمَّهَام، بمعنى فَنِي أو لم يبقَ شيء. وتضمنت معنى النهي كقولهم: وراءك، بمعنى تأخَّر، أي لا تتقدم. ومعنى الاستفهام كقولهم: مَهِّم؟ أي أحدثَ لكَ شيئاً؟، وقيل معناه: ما وراءك. ومعنى التعجب كقولهم: بَطَّانَ هذا الأمر، بمعنى بَطُو. وغيرها كالأستعظام نحو: بَخِ بَخِي. والتندم كقولهم: وي^٢. علاوة على أن هذه الألفاظ لا تمثل وحدها جملة، إنما تقتصر إلى أن تكون دائماً في نطاق تركيب، فالقائل: أف، لا تؤدي لفظته هذه دلالةً ما، ولا يجني السامع ثمرة معناها إلا من خلال وجودها في سياق جملي. ونرى أن هذا هو حد الحرف الذي حده النحاة به في "أنه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل"^٣. وأنه "لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة"^٤.

ومن الواضح أن المباني التي جاءت عليها هذه الألفاظ لا تنتمي إلى أبنية الأسماء ولا الأفعال، وبذا فإن مبانيها مباني سواهما، ولا يكون سواهما إلا الحرف كما قال ابن مالك:

١ يقول ابن يعيش - شرح المفصل ١٢٧/٧: "والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف". ويقول الصبيان - حاشية الصبان ٢٧/٣: "والإنشاء من معاني الحروف".

٢ ينظر: المصح ١٢٤/٥، ١٢٣.

٣ الكتاب ١٢/١.

٤ إصلاح الخلل - ص ٣٠. وتقترب من هذه التعريفات التي ذهب إليها النحاة العرب قديماً في تحديد الحرف، تعريفات اللغويين المحدثين، يقول استيفن أولمان في هذا الصدد: "قارن مثلاً الكلمات (شارع، يكتب، حمسة، طويل، أجمل) بالصيغ (هو، واو العطف، هناك، أداة التعريف، وسوف). من الواضح أن للكلمات في المجموعة الأولى لها كيان واستقلال ذاتي أقوى بكثير مما للمجموعة الثانية. وقد اقترحت مصطلحات شتى لبيان الفرق بين النوعين، وكان من أبسط هذه المصطلحات: كلمات تامة Full Words للمجموعة الأولى، وأدوات Form - Words للمجموعة الثانية" ينظر: دور الكلمة في اللغة - ص ٥٨.

سواهما الحرف كهل و في ولم

وقد بينا ذلك سابقاً^١.

تلك إذا أهم الخصائص التي تشترك فيها الألفاظ في هذا الباب، وهي سمات يمتاز بها الحرف من أقسام الكلم. ونرى استكمالاً لدراسة ألفاظ هذا الباب، ولإبراز القيمة الدلالية التي تؤديها هذه الألفاظ في نطاق تركيبها أو المقام الاجتماعي الذي ترد فيه، نرى ضرورة دراستها في إطار نصوص من التراث العربي الأدبي، ونختارها في هذا الباب من النثر، معتمدين في تحليلها ودراستها على العوامل الدلالية التي اعتمدها عند تحليل الأساليب والجمال في الأبواب السابقة؛ كالتنغيم والترتيب والسياق ودلالة الحركة الإعرابية على الكلمات في بعض تراكيبها، وإليك نماذج التحليل:

النموذج الأول نورده من رسالة بعثها معاوية بن أبي سفيان إلى الزبير بن العوام يبايعه على الخلافة في بلاد الشام قبل أن يبايع الناس علي بن أبي طالب، فقال فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم. لعبد الله الزبير أمير المؤمنين من معاوية بن أبي سفيان، سلامٌ عليك، أما بعدُ فإني قد بايعتُ لك أهلَ الشام، فأجابوا واستوسقوا كما يستوسقُ الخلب، فدونك الكوفة والبصرة لا يسبقك إليهما ابن أبي طالب..."^٢.

يظهر في هذه الرسالة الانفعال النفسي الذي يخالط شعور معاوية بن أبي سفيان وعدم رغبته في تولي علي بن أبي طالب الخلافة وأمانة المؤمنين، وما يرتبط بهذه الرغبة من ثورة باطنية توجعها المطالبة بدم عثمان رضي الله عنه، فالتمس معاوية بن أبي سفيان طريقاً يؤديه إلى إرضاء شعوره وتلبية رغبته الباطنية، فبايع أهل الشام على خلافة الزبير بن العوام بدلاً من علي بن أبي طالب. يقول: "فأجابوا واستوسقوا". وفي

١ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٢ جمهرة رسائل العرب ١/٢٩٥.

هذا التركيب تظهر المشاعر الانفعالية واضحة بارزة، فهم أجابوا المبايعة مجتمعين عليها، وطالبوا بالاجتماع عليها، ويتضح هذا المعنى باستخدام معاوية صيغة الفعل مع (اس ت)؛ لأنه أراد أن يبلغ أقصى درجات الطمأنينة ليسسطها في نفس الزبير بن العوام سعياً إلى سرعة الاستجابة وقبول الخلافة قبل أن يدركها علي بن أبي طالب. كما تبدو هذه الرغبة واضحة في قوله: "فدونك الكوفة والبصرة لا يسبقك إليهما ابن أبي طالب"؛ إذ إن (دونك) في هذا السياق لا تقف دلالتها عند معنى خذ أو استلم أمانة الكوفة والبصرة، إنما تعني ضرورة المسارعة إلى تلبية داعي الكوفة والبصرة في خلافة ذويها، فتحمل في طياتها معنى انفعالياً كامناً، وشعوراً باطنياً يدركه المتلقي ويصعب على الشارح أن يكشفه. ويؤيد معنى السرعة وما فيها من الاحتراز عن عدم الرغبة في خلافة علي بن أبي طالب، قوله: "لا يسبقك إليهما ابن أبي طالب".

وتتضح هذه المعاني الانفعالية جلية بارزة في باطن هذا التركيب عند تمثيل التركيب بالأداء الصوتي المنطوق، فإذا حولنا الكلمة المكتوبة إلى صوت ملفوظ منطوق، أدركنا من خلال الأداء الصوتي الذي يرتفع عند (فدونك الكوفة) أن المعنى لا يقف عند مجرد معنى (خذ) التي تؤديها (دونك) الظرفية، إنما يصعد لإنشاء معنى جديد يفصح فيه المتكلم عن رغبته الشديدة في ضرورة استجابة السامع. ولا يخفى أن "التنغيم في نمطين متماثلين من التعبير يُعدُّ أحد العناصر المميزة للمعاني في الكلام".^١ فضلاً عن "أن الأساس الصوتي حاكم يمكن الاعتماد عليه في توضيح قضايا لغتنا مهما كان فرعها" كما يقول أحمد كشك^٢. كما أدرك اللغويون المعاصرون أهمية التنغيم في التفريق بين الجمل المتشابهة في بنائها التركيبي، وقد ورد ذلك ضمن قولهم: "ونحن نرى

١ ينظر ما كتبه خليل عماره عن الجمل التي تتطلب دلالتها أداءً صوتياً مرتفعاً بنغمة صاعدة: في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٧٣.

2 The Melody of Language- p.6.

٣ من وظائف الصوت اللغوي - ص ١٧.

أن الجمل الافصاحية وجمل الأمر قد تكون متماثلة فيما بينها ولكنها تختلف في طريقة أداء كل منها اعتماداً على التنغيم^١.

كما أن التركيب في هذا المثال (فدونك الكوفة) جاء على خلاف التركيب في الباب الإخباري الذي يؤديه الظرف ومضافه، إذ التزم في هذا الإطار الدلالي بترتيب مخصوص لا يجوز للمتكلم فيه أن يقدم عنصراً لغوياً على آخر، فيجري، على هذا الترتيب، مجرى الأمثال التي تلتزم صورة واحدة. وفي هذا الصدد يقول Bohumil Trnka: "قد يحصل تغيير على ترتيب الكلمات في بعض الجمل عبر التاريخ، ولكن الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أهما إذا استقرت على كيفية معينة فان نظامها يصبح ملزماً"^٢. وهذا الإلزام هو ما يعبر عنه علماء اللغة بـ (Idiom)^٣، أو ما يُعبّر عنه بالتعبير المسكوك "الذي لا تملك فيه حرية التغيير بالتقدم أو التأخير"^٤. فغدا الترتيب الذي التزمه التركيب على هذا النمط عاملاً من عوامل تحديد الدلالة الانفعالية التي يقصدها المتكلم عند إنشاء عبارته، وعنصراً مميزاً لدلالة هذا التركيب عن تركيب مماثل في دلالة مختلفة، يقول Firth: "فلنظام ترتيب الكلمات أهمية بارزة عند دراسة التراكيب الجملية، إذ تبدو أهمية كل مكون من مكونات الجملة عندما يوضع في نظام متتابع يعتمد عليه النظام اللغوي في تركيب جملة ما، فيعمل هذا النظام ليؤدي دلالة معينة تختلف عن دلالة أخرى في تركيب مماثل. وقد بينت في موضع آخر أن نظام الجملة وترتيبها يُعدُّ عنصراً هاماً في دراسة الدلالة"^٥. وقد تصدّى كثير من اللغويين

1 The Melody of Language- p.128.

2 Selected Papers in Structural linguistics – p.345.

٣ ينظر: التعريف بعلم اللغة- ديفيد كريستيل - ترجمة: حلمي خليل- ص١١٩.

٤ ملاحظات حول التعابير المسكوكة- التواصل اللساني- مجلد ٣ عدد ١ - ص٣٣. وينظر: مجلد ٣- العدد الثاني

١٩٩١م- ص٥.

5 Selected Papers of J.R.Firth- p.24.

لدراسة أهمية الترتيب في الدلالة، وفي هذا يقول ديسوسير في بيان قيمة الترتيب وأثره في دلالة الجملة: "إن قيمة مجموعة من الكلمات كثيراً ما تكون مرتبطة بصورة ترتيب عناصرها، فعندما يحلل المتكلم سياقاً ما فإنه لا يقتصر على تمييز العناصر التي تكوّنه بل يلاحظ كذلك بين تلك العناصر ترتيباً معيناً"^١. ويقول غيره من علماء اللغة الحديثين: "إن ترتيب الكلمات في الجملة يعد عنصراً مشتركاً في كثير من لغات البشر تعتمد عليها اللغات في أطر محددة ثابتة من الجمل في كل لغة على حدة"^٢. ويقول H.A.Gleason: "تحتوي جميع اللغات على طائفة من التراكيب تقوم على ترتيب ثابت للكلمات لا تتغير مواقعها فيه، ويعد فيها عنصراً نحوياً يؤدي قيمة دلالية هامة"^٣، ويقول في موضع آخر: "يعد ترتيب الكلمات في الجملة من العناصر الرئيسية التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحليل التركيب الجملي، ونستطيع القول بأن الوصول إلى ما في التركيب من دلالة من غير اعتبار لترتيب الكلمات هو نقص في التحليل"^٤.

كما تعد الحركة الإعرابية (الفتحة) على الكلمة بعد (دونك) في التركيب الجملي (فدونك الكوفة)، عاملاً من عوامل تحديد دلالة الجملة في التراكيب المتشابهة في بنائها الصرفي على هذا النحو؛ إذ إن استخدام (الفتحة)، ولا يجوز استعمال غيرها هنا، يؤدي صورة انفعالية تتمخض عن دلالة الطلب التي يقصدها المتكلم، في حين إن (الضمة)، في نحو قولك: الكتابُ إليك، لا تتجاوز منطقة الإخبار المجرد عن الظرفية المكانية. ولا يخفى ما للحركات الإعرابية من دور بارز في التفريق بين المعاني المتكافئة

١ دروس في الألسنية العامة- فرديناند ديسوسير- تعريب: صالح الفرماوي- محمد الشاوش- محمد عحينة- الدار العربية للكتاب ١٩٨٥م-ص ٢٠٧.

2 The linguistics Encyclopedia – p.274.

3 An Introduction to Descriptive Linguistics – p.155.

٤ السابق – ص 155.

في اللفظ^١. كما أنها وسيلة المتكلمين ليتسعوا في كلامهم^٢، ويعبروا عن المعاني الكامنة في أنفسهم^٣.

ونضرب مثلاً آخر يبين القيمة الانفعالية التي تؤديها الألفاظ في هذا الباب مع معنى المبالغة التي تحتويها، في نمط آخر من أنماط التعبير اللغوي، وقد اخترناه هنا نموذجاً من نماذج المناظرات في التراث العربي:

كتب زين الدين عمرو بن الوردی مناظرة حادة بين السيف والقلم^٤، يبين فيها كلٌّ منهما مناقبه وعيوب الآخر، "فقال القلم: صَـةُ فصاحبِ السيفِ بلا سعادة كأعزل. قال السيف: مَـةُ قلمِ البليغِ بغيرِ حظٍّ مغزول...". وموضع الشاهد في هذه المناظرة كلمتا: (صَـةٌ، ومَـةٌ)، إذ افتخر كل واحد منهما بما يتسم به وما يؤديه من وظائف، رغبة الإطاحة بنظيره والانتصار عليه، وفيها قال السيف: "فإن السيف عظيم الدولة، شديد الصولة، محاسن أسرار البلاغة، وأساغ ممنوع الإساغة... وهو العدو لقمع المعتدين، حملته دون القلم يد نبينا، فشرّف بذلك في الأمم شرفاً بيّناً... لا يعيبه به الحامل، ولا يتناوله كالقلم بأطراف الأنامل... لا يُشرى كالقلم بثمن بخس، ولا يبلى كما يبلى القلم بسوادٍ وطمس". فقال القلم رداً على السيف: "يُفاخر وهو القائم على الشمال، وأنا الجالس على اليمين؟! أنا المخصوص بالرأي وأنت المخصوص بالصدى، أنا آلة الحياة وأنت آلة الردى... أنت للرهب، وأنا للرجب. وإذا كان بصرك حديداً فبصري ماء ذهب".

١ ينظر: الصاحبي - ص ٧٦.

٢ ينظر: الإيضاح في علل النحو - ص ٦٩، ٧٠.

٣ ينظر: الخصائص ١/ ٣٥.

٤ نقلاً عن: جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب - السيد أحمد الهاشمي بك - ط. (١٥) ١٣٥٦ هـ،

١٩٣٧ م ٢٦٠/١. وكتب المناظرة هو عمر بن مظفر بن عمر، زين الدين ابن الوردی (٦٩١-٧٤٩ هـ).

ولما اشتد الحوار بينهما وبلغ غايته أراد كل واحد منهما أن يُخرس الآخر، فلم يرتضٍ لإخراسه إلا كلمة تؤدي معنى السكوت التام وقطع الحاجة والظهور. بمظهر المنتصر، ولم يجد القلم ما يعبر عن هذا إلا كلمة (صه)، وهي لا تعني (اسكت) فحسب إنما المبالغة في السكوت إلى المرتبة التي تُريجه من عناء مناظرة لم يستطع أن ينتصر فيها لنفسه. ولم يجد السيف ما يعبر عنه إلا كلمة (مه)، وهي لا تعني مجرد الكف عن الحديث إنما المبالغة فيه إلى الحد الذي لا يريد أن يسمع فيه محاجة ولا مجرد المهمة أو الهمس.

ويبدو من البين أن وجود لفظي (صه، ومه) في جو يشد فيه الحوار أمر يقتضيه سياق التركيب؛ لأن السياق يحتاج من الألفاظ ما يمثل المشهد القائم ومحاوله الإخماد المطلوبة. وتأدية التركيب بلفظي (اسكت، واكفف) لا تصور مشهد الانفعال القائم وما يقتضيه التركيب من المبالغة. ولعل هذا يفسر ما بيناه سابقاً من أن (صه) لا يمكن أن تفسر بـ (اسكت)، و(مه) لا تُفسر بـ (اكفف). وقد أدرك ذلك فريق من النحاة قديماً، يقول الصبان: "فائدة وضعه - اسم الفعل - وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فان القائل: أف، كأنه قال: أتضجر كثيراً جداً، والقائل: هيهات، كأنه قال: بُعد جداً"^١. كما بحث كثير من اللغويين المحدثين في القيمة الدلالية التي تؤديها الألفاظ الانفعالية في التراكيب اللغوية. فجعلها أحمد كشك "عناصر تنغيمية لا وظيفة لها في بناء التركيب الذي يخضع لعلاقات كثيرة؛ منها علاقة المطابقة وعلاقة الإعراب والتقدم والتأخير أو الحذف والرتبة"^٢ مما تخضع له الألفاظ في التركيب الجملي. ويذهب Geoffrey Leech إلى أن "هناك مجموعة من الألفاظ في اللغة تُعدُّ من أهم العناصر اللغوية المعبرة عن الانفعالات والمشاعر النفسية، ولا حاجة إلى إيجاد ما يفسر

١ حاشية الصبان ١٩٤/٣.

٢ من وظائف الصوت اللغوي - ص ٩٣.

دالتها في اللغة"¹. ويعبر عنها Malinowski بالتعبيرات البدائية التي تحتاج إلى السياق والمرجعية الثقافية بين المتكلم والسامع لفهم معناها دون محاولة تفسيرها أو تأويلها بتعبير آخر قد يفقدها دلالتها الانفعالية، يقول: "إن التعبير الذي يوضع مقابلاً للتعبيرات البدائية هو تقريبي وغالباً لا يعطي المعنى الملائم في التعبير عن غرض المتكلم في موضوعه، وعادة يكون تفسيراً نحوياً ليس غير"². وبينه بلومفيلد إلى أن الألفاظ اللغوية التي جاءت في اللغة لتعبر عن الانفعالات لا يمكن أن نخضعها للتفسير بكلمة أخرى، يقول: "إذا كنا لا نستطيع أن نجزم في لغة ما أن هذا المعنى يعني ذلك المعنى، فإننا لا نستطيع أن نقول إن هذا يرادفه"³.

كما أن **التنغيم** أو الأنماط الصوتية "بدرجة تردها في الأداء اللغوي، تؤدي دوراً رئيساً في أداء الجملة، وفقاً لمعناها، في معظم لغات البشر إن لم يكن في جميع لغات البشر"⁴. فهو يشكل جزءاً هاماً من دلالة الجملة يجب ألا نغفله في دراسة التراكيب اللغوية⁵، إذ إن "القانون التنغمي عنصر إبلاغي فعّال وحاضر"⁶. فهو في المثال الذي نحلل يؤدي دوراً هاماً في إبراز الانفعال الكامن في هاتين اللفظتين - صه، ومه - فإذا ما حولنا اللغة المكتوبة إلى أداء منطوق، جاءت النغمة الصوتية العالية خير وسيلة تبرز دلالة الانفعال ومعنى المبالغة في طلب السكوت أو الانكفاف التي تؤديها هاتان اللفظتان⁷.

1 Semantics – Geoffrey Leech -Penguin Books, 1990- Second edition- p.16.

2 The Meaning of Meaning –p.303.

3 Language – p.11.

4 The Meaning of Meaning –p.191.

5 John Lyons – Semantics – volume 2- p.374.

٦ مفاتيح الألسنية – جورج موانان – ترجمة: الطيب الكوش – ص٦٧.

٧ اهتم تمام حسان بالقيمة الدلالية للتنغيم في أداء الانفعال الذي يصاحب الجمل الإفصاحية، جاعلاً باب أسماء الأفعال من بين الأبواب التي يؤدي الأداء الصوتي المساعد فيها دوراً واضحاً في إبراز الانفعالات. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص٢٢٨، ١١٧، ١١٦. و(القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمخلي) - ص٣٠، ٥٠. كما أكد خليل عمایره أهمية التنغيم بالأداء الصوتي المساعد في إظهار معنى المبالغة في الانفعالات التي يفصح عنها المتكلم. ينظر في نحو اللغة وتراكيبها-ص١٧١ وما بعدها.

ونقدم هنا نموذجاً آخر من الاستعمال اللغوي، وليكن في هذا المقام من الحديث الشريف، في ما رواه أنس بن مالك عن أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره وغلّام أسود يقال له أنجشة يحدو، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أنجشة رُوَيْدَكَ سوقاً بالقوارير"^١.

فالحديث الشريف يصور مشهداً من مشاهد رحمة النبي صلى الله عليه وسلم بالنساء والأمر بالرفق بهن، إذ كان معه عليه الصلاة والسلام في بعض أسفاره نساء يسوق دابتهن غلام يُدعى (أنجشة)، وبينما هو يسوقهن في الطريق أسرع في خطاه، فجاءت توصية رسول الهدى بضرورة الرفق بهن. وقد استخدم عليه الصلاة والسلام لأداء وصيته في معاملة النساء بالرفق، ألفاظاً رقيقة تحرك الانفعالات، وعبارات حنونة تستجيش المشاعر الوجدانية لتؤدي دورها في التأثير، وتسلك طريقها إلى موطن الرحمة في النفوس، فتسارع إلى تلبية داعي الرحمة والاستجابة إلى إرشادات رسول الخير والهدى والرحمة عليه أفضل الصلاة والتسليم. فاعتمد عليه السلام لأداء هذه المهمة على الألفاظ الآتية: (رويدك، سوقاً، القوارير) ولكل لفظة من هذه الألفاظ دورها الدلالي في التأثير وبلوغ المراد:

فالسوق في اللغة، يرُدُّ في معرض الرخاء لا الشدة، فتقول: ساق فلان من امرأته؛ أي أعطاها مهرها، والعرب إذا تزوجوا ساقوا الإبل والغنم مهراً، وساقاً

١ ينظر: مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - للحافظ زكي الدين عبدالمعظم المنذري الدمشقي - تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - ط. (٦) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧ - ص ٤١٩.

الجيش: مؤخرته. وفي صفة مشيه عليه السلام: كان يسوق أصحابه؛ أي يقدمهم ويمشي خلفهم تواضعاً، ولا يدع أحداً يمشي خلفه^١.

وهذا يعني أن (السُّوق) هو المشي خلف السوق، وهو ما أراده الرسول صلى الله عليه وسلم من أنجشة، سعياً إلى تحقيق الهوادة في السير، والترقب في سياقة النساء، ولا يخفى ما في مشهد السير هذا من الرفق وحسن التعامل، وما ينطوي فيها من آيات السمو الأخلاقي التي يجب أن يتحلى بها المسلم.

و(القوارير) لفظة تستخدم في اللغة كناية عن الضعف ولين العود^٢، وقد جاءت متسقة تماماً في هذا السياق، لتعمل على حمل العبارة التي وردت فيها إلى سلطان القلوب فتستجيشها وتلي دعوة النصح والإرشاد التي يسديها رسول الهدى صلى الله عليه وسلم.

أما (رويدك) وهي الشاهد في هذا المثال، فهي لفظة تشترك في عدة مواضع لغوية نحوية، كأن تكون حالاً أو صفة أو مصدرًا أو اسم فعل^٣. ووجودها في التركيب هو الذي يحدد دلالتها. وإذا نظرنا إليها في هذا المثال نجد لزماً علينا أن نُخرج منها الوصفية والحالية لعدم اتفاقها مع مبنى الجملة ومعناها ولا مع دلالة المقام أو السياق. وبذا، فإننا أمام موضعين لغويين يمكن أن تحمل على أحدهما اللفظة في هذا المثال؛ وهما: المصدرية، أو أن تكون لفظة من ألفاظ باب ما يسمى بـ(أسماء الأفعال).

١ ينظر مادة (سوق) في لسان العرب ١٠/١٦٧، ١٦٦.

٢ ينظر مادة (قور) في لسان العرب ٥/١٢٣، وينظر مادة (القور) في: المنتخب من غريب كلام العرب-لأبي الحسن علي الهنائي- تحقيق: محمد العمري-ط. (١) ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م- مكة المكرمة: جامعة أم القرى- ٢٢٢/١.

٣ ينظر: شرح الفصل ٤/٣٩، الجمل في النحو-الخليل-ص ٣٣٨، ارتشاف الضرب ٣/٢٠٦، ينظر مادة (رود) في لسان العرب ٣/١٩٠.

ولما كان المعوّل عليه عند النحاة في التفريق بين هذا النمط من النماذج اللغوية، هو الحركة الإعرابية على الكلمات التي بعدها، وليس منه شيء في هذا المثال فإننا نرى أن "السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف، أو أنها قُصِدَ بها - أساساً - التعبير عن العواطف والانفعالات"^١، كما أن "هناك حقيقة لغوية يجب أن تؤخذ في الحسبان في اللغات المنطوقة والمكتوبة، أن الكلمة في معزل عن سياقها هي شيء لا قيمة له ولا تعبر عن معنى، لذا فإن بعض التراكيب في اللغات الحية تفتقر في الوصول إلى دلالتها إلى معرفة السياق الذي تقال فيه"^٢. والإنسان كما يذهب Firth "يُعد في الإنتاج اللغوي وحدة من وحدات المجتمع، ومن ثم فإن اللغات جميعها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر الثلاثة الآتية:

البناء اللغوي المنطوق، والمشاركين في الحدث الكلامي، والسياق الاجتماعي الذي يستعمل فيه الكلام"^٣. فالسياق، بهذا الدور الذي يؤديه، يمكننا من معرفة دلالة اللفظة في الحديث الشريف فيما يمكن أن تكون على المصدرية، أو أنها من الألفاظ المعبرة عن الانفعال فيما يندرج تحت باب (اسم الفعل).

وبدراسة دلالة كلٍّ منهما، نرى أن (رويدك) المصدرية تعني في اللغة الإمهال والتريث، أما (رويدك) في باب (اسم الفعل) فتعني: امهل، مع زيادة في دلالة إنشاء الطلب والمبالغة فيه، كما بينا. وإذا طبقنا هذين المعنيين على دلالة الجملة ومضمون السياق، نجد أن السياق سياق نصيح وإرشاد، ونهي وزجر عن سوء معاملة، وهو على هذه الدلالة يحتاج لأداء مهمته؛ ألفاظاً معبرة، ومعاني جياشة، وعبارات تأديبية سديدة،

١ دور الكلمة في اللغة - استيفن أولمان - ص ٦٣. وينظر: النحو والدلالة - محمد حماسة - ص ١١٣، ٩٨.

2 The Meaning of Meaning - p.307.

3 Selected Papers of J.R.Firth - p.13.

وأسلوباً موجهاً حيال موقف انفعالي. وبذا، فإن السياق يتطلب لفظة ذات معنى إنشائي طلي، تحمل مضموناً انفعالياً تأثرياً. وتطبيق هذا على اللفظتين، نجد أن (رويدك) الإنشائية الطلبية هي التي تلائم السياق في هذا المثال، باعتبارها إحدى ألفاظ المبالغة والإفصاح التي تتطلب موقفاً انفعالياً تتمثل فيه، وفي هذا يقول جون لايتز: "إن من الصحيح تماماً أن كلمة ما قد تفضل على أخرى لارتباطها العاطفية أو الإثارية effectiveness المختلفة"¹. ويقول Baker: "ولعل أهم ما نادى به Frege، في النظرية الدلالية، هو القول بضرورة معرفة معنى الكلمة في سياقها الجملي"².

ووفقاً لما تحمله لفظة (رويدك) من دلالة، جاءت في الحديث الشريف متصدرةً عدة ألفاظ تحمل كل واحدة منها دلالة تأثيرية، صاغها رسول الهدى في عبارة انفعالية لتكون أقرب إلى النفس وأدنى للاستجابة.

وكما أن السياق يعد ذا أهمية في تحديد دلالة الألفاظ ومضمون الجمل والعبارات، فإن التنعيم يُعدُّ عنصراً آخر من عناصر الدلالة؛ فعند تحويل لفظة (رويدك) المكتوبة إلى صوتٍ منطوق، فإن الأداء الصوتي يتطلب نغمة ذات مستوى صاعد ليلائم مقتضى سياق الانفعال³. وهو أداءٌ تتطلبه (رويدك) الإنشائية في هذا الباب، لا (رويدك) المصدرية في دلالتها الإخبارية. بل إن التنعيم قد يكون الاعتماد عليه وحده هو العنصر الدلالي الذي يميز التركيب، ولاسيما في بعض التراكيب التي تقوم جملتها على ركنٍ لفظيٍّ واحدٍ فيما يسمى بالكلمة الجملة، يقول Halliday: "وربما يعد

1 Semantics- volume1- p.1 75.

٢ Language Sense and Nonsense - p.124-125. وينظر: موجز تاريخ علم اللغة (في

الغرب) - ر.هـ. روبرت - ترجمة: أحمد عوض - ص ٢٣٢.

٣ وفقاً لما يرتضيه خليل عمارة وتمام حسان لتحسيد الحمل الإفصاحية الانفعالية. وقد بينا ذلك في أكثر من موضع.

التنظيم العنصر الوحيد الذي به يتحقق المعنى وذلك فيما يسمى بالكلمة الجملة"¹. ويقول H.A.Gleason : "وهناك بعض العناصر التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة تراكيب متماثلة تظهر في النطق وقد لا تبدو في الكتابة، وهي النبر والتنظيم، إذ تكون في بعض الحالات هي الفيصل الوحيد في تحديد معنى التركيب"². كما يشير بلومفيلد إلى أهمية النطق في تحديد دلالة الألفاظ، يقول: "إن نطق التركيب يكسبه بعداً نحوياً بالإضافة إلى المعنى المعجمي الذي تتضمنه مكوناته، وقد وُضِعَتْ مجموعة من القواعد الصوتية للأداء المنطوق التي تستعمل في النحو للتعبير عن المعاني، مثل جملة خبرية، أو استفهامية، أو افصاحية..."³.

يتضح مما سبق معالجته من نصوص، أن الأصول المعيارية القائمة على المباني الصرفية، لا تهض وحدها في معالجة الجمل والتراكيب اللغوية، ودراسة الألفاظ وتصنيفها في الكلم؛ إذ إن الدراسة على هذا النحو تغفل كثيراً من الفروق اللغوية في دلالة كثير من الأساليب والنصوص. فإذا ما تجاوزنا هذا النمط من الدراسة، إلى دراسة التراكيب على ضوء النحو الدلالي، "لأن أفضل طريقة في الوصول مباشرة إلى تحليل سليم للجملة، تكمن في التعامل مع المعنى والمبنى في الجملة الواحدة على حد سواء"⁴، أي على ضوء الاعتماد على العناصر الدلالية في التحليل اللغوي كالسياق والتنظيم ودلالة الألفاظ والتراكيب، "فيما يتوجب على الباحث في علم اللغة العناية بجميع العناصر التي لها دورها في دلالة الجملة موضع التحليل"⁵، فإننا نكون قد بلغنا الغاية في تحديد دلالة الجملة والموقع الذي يلائم الألفاظ في ما تحتله من الكلم.

- 1 Function and Context in Linguistics analysis – p.67.
- 2 An Introduction to Descriptive Linguistics - p.135.
- 3 Language – p.169.
- 4 Language, Sense and Nonsense- p.107.
- 5 An Introduction to Descriptive Linguistics- p.196.

ووفقاً لمعالجة الأمثلة السابقة على ضوء منهج النحو الدلالي يتبين أن الألفاظ في هذا الباب لا علاقة لها بمسمى، ولا بزمن أو حدث، وما محاولة خلطها بالاسم أو الفعل، إلا بسبب إغفال المعنى الانفعالي الذي تتضمنه اللغة، والذي عنده تتلاشى حدود الاسم والفعل^١. ونرى أن هذه الألفاظ هي صور أدائية لمعنى من المعاني الإنشائية الإفصاحية الانفعالية، ولا علاقة لها بالأبواب النحوية التي ألحقت بها، ولعل هذه من أهم المشاكل النحوية في التعابير الانفعالية أو ما يعبر عنه Malinwski بالتعابير البدائية، يقول: "إن مشكلة النحو في اللغات البدائية أن أطر التعبير فيها غالباً ما ترفضه الأبواب النحوية، لذا من المتعذر منطقياً أن يُعامل معها لتوضيحها وفقاً لقواعد النحو"^٢، ويقول: "وفي أية حال هناك خاصية معينة للتراكيب البدائية في اللغة، وغالباً ما تكون مرفوضة في قواعد النحو، وهذا يستدعي تتبع الدلالة النفسية فيها"^٣. ولسنا هنا بصدد البحث عن صلاحية إطلاق مصطلح التعابير البدائية على ألفاظ هذا الباب أو رفضه، إنما نعتمد على مضمون ما يذهب إليه في أن كل واحدة من ألفاظ هذا الباب تمثل معنى انفعالياً لا يخضع لقواعد التصنيف النحوي إنما يعد التعبير بها جملة يمكن أن تستقل بمفردها وتؤدي معنى تاماً اعتماداً على معطيات السياق الذي ترد فيه، يقول Malinwski في هذا الصدد: "لفهم أي تركيب من التراكيب البدائية لا بد أن يعرف السامع العادات والأبعاد النفسية للمتكلمين بها كمعرفته بتراكيب اللغة التي تنطق بها ذاتها"^٤، ويقول: "نود أن نؤكد وبطريقة خاصة، أن اللغة البدائية تحمل كل كلمة في تركيبها درجة عالية من الاستقلال لا يُعرف إلا بالعودة إلى السياق اجتماعي"^٥، ويقول: "إن التعابير البدائية التي تعود إلى اللغات البدائية تتضمن علاقة حميمة بين المرجعية الثقافية والمناسبة التي تقال فيها تلك التراكيب، ولا سبيل إلى

١ ينظر: اللغة-فندريس-ص ١٨٢.

2 The Meaning of Meaning - p.297.

٣ السابق - ص 302.

٤ السابق - ص 305.

٥ السابق - ص 306.

أن يصل المحلل إلى المعنى الكامن في التركيب إلا بالاعتماد عليهما معاً^١. ولعل تلك المعاني الانفعالية التي تدل عليها هذه الألفاظ، والتي لا تتضح إلا في إطار وجودها في تركيب أو سياق لغوي، تؤدنا إلى إدراجها في طائفة حروف المعاني انطلاقاً من التماثل الوظيفي؛ إذ إن مه وصه وهيهات... لا تختلف كثيراً عن: لا وبلى ونعم... الخ، وحسبنا في هذا أن النحاة أنفسهم نسبوا المعاني إلى الحروف.

على هذا الحد من الدراسة، نكون قد درسنا ألفاظ هذا الباب من وجهة نظر النحاة العرب، وبيننا آراء المفسرين فيما يبرز منها عند تفسير الآيات الكريمة التي تتضمن بعض ألفاظ هذا الباب، واستخلصنا مذاهب اللغويين المحدثين فيها، مرتضين القول بحرفيتها، مقتبسين من آراء اللغويين العرب والمفسرين ما يؤيد ما نذهب إليه وفق ما يرتضيه حد الحرف دلالة وتركيباً.

وقد استثنينا من ألفاظ هذا الباب ما ورد على صيغة (فَعَالٍ)، مرتضين إدراجها في قسم الأفعال من (فعل الأمر)، متكئين على دلالة الطلب والمبالغة في معنى الأمر الذي يتضمنها، وفقاً لما يرتضيه منهج النحو الدلالي الذي نعتدُّ به في معالجة التراكيب والجمل، نضيف به بناءً صرفياً آخر لفعل الأمر على وزن (فَعَالٍ) يقابل ميزان فعل الأمر (أفْعَلْ). كما فصلنا.

١ السابق-ص 309,308.

الباب السادس

أسلوب كم الخبرية وكم الاستفهامية

الفصل الأول

كم، وآراء النحاة فيها

تستخدم (كم) في اللغة في موضعين: "أحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به بمرتلة كيف وأين، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رب^١". وهي عند النحاة واللغويين اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار مبني على السكون. وقد احتجوا لاسميتها بالحجج الآتية:^٢

- ١- دخول حرف الجر عليها، تقول: بكم مررت، وعلى كم نزلت.
- ٢- تضاف ويضاف إليها، فتقول: صاحبُ كم أنت، وكم رجلٍ عندك.
- ٣- ويخبر عنها، نحو: كم غلاماً عندك. أي إمكانية الإسناد إليها.
- ٤- عود الضمير عليها في نحو: كم رجلاً جاءك.
- ٥- يبدل منها الاسم، نحو: كم ديناراً لك؟ أعشرون أم ثلاثون.
- ٦- تقع فاعلاً ومفعولاً وظرفاً.

١ الكتاب ١٥٦/٢. وينظر: الأصول ٣١٥/١. المقتضب ٥٥،٦٤/٣. شرح المفصل ١٢٥/٤. شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤٦/٢. شرح التسهيل ٤١٨/٢.

٢ ينظر: السابق.

وقد اختلف أصحاب المدرستين في أصلها^١، فذهب الكوفيون إلى أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية، وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد؛ محتجين بأن "الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة... وإن القول بالتركيب مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى"^٢.

كما رأوا أن (الكاف) في (كم) ليست زائدة دخولها كخروجها، على مذهب أهل الكوفة، وقد احتجوا لذلك فقالوا: "بل لو قدرنا حذفها من الكلام لاختل معناها ولم تحصل الفائدة بها، ألا ترى أن قولك: (ما مألِك) لا يفيد ما يفيد قولك: (كم مألِك) فدل على الفرق بينهما"^٣. وفي هذا وجهة نظر نرتضيها، لما فيها من دقة وصف اقتران مبنى التركيب الجملي بمعناه.

وقد اجمع النحاة على اسمية (كم) الاستفهامية، في حين اختلفوا في (كم) الخبرية، إذ ذهب فريق منهم إلى حرفيتها، فجعلوها حرفاً للتكثير في مقابل (رب) للتقليل^٤. ونرى أن القول باسمية (كم) الاستفهامية أو الخبرية، كما يرى الفريق القائل بذلك، يحتاج إلى مناقشة للأسباب الآتية:

١. يبدو أن النظر إلى أن الجملة في النحو العربي يجب أن تحقق أركان الإسناد كانت من الأسباب التي تقف خلف تصنيف هذه الكلمة في الاسمية؛ لأنه لا إسناد إلا

١ ينظر تفصيل المسألة في: الإنصاف ١/٢٩٨، والصاحي في فقه اللغة - ص ٢٤١، وشرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣/١٥٢، وارتشاف الضرب ١/٣٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٠٦/٢.

٢ الإنصاف ١/٣٠٠.

٣ السابق.

٤ ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٧٧، والمساعد ١٠٦/٢، والجنى الداني - ص ٢٦١.

في اسم مع اسم، أو في فعل مع اسم^١. ولما كانت (كم) في التركيب الذي ترد فيه، لا دلالة فيها على حدث أو زمن، وهو حد الفعل، فقد وُضعت في التصنيف الآخر مما يحقق الإسناد فحُكم عليها بالاسمية، وعُدَّت في موقع الأسماء، يقول ابن السراج: "واعلم أن (كم) لا تكون إلا مبتدأ في الاستفهام والخبر، ... وأنها تكون فاعلة في المعنى ومفعولة ومبتدأه وظرفاً"^٢.

٢. إن غياب الحركة الإعرابية عن (كم)، مع القول باسميتها، قد أسهم في وضعها في إطار حالات الاسم الثلاث؛ الرفع والنصب والجر، يقول ابن يعيش: "فإذا كانت مرفوعة الموضع فالابتداء لا غير، ولا تكون فاعلة لأن الفاعل لا يكون إلا بعد فعل و(كم) لا تكون إلا أولاً في اللفظ... وإذا كانت منصوبة فعلى ثلاثة أضرب: مفعول به، ومفعول فيه، ومصدر... وأما إذا كانت مجرورة فإن ذلك يكون بحرف الجر أو بإضافة اسم مثله إليه"^٣. ويرتضي سيويه^٤ وابن السراج^٥ والميرد^٦ كونها فاعلاً في حالة الرفع زيادة على ما سبق. وعلى هذا فإن (كم) تقع في عدد كبير من المواقع التي يقع فيها الاسم، ومن المعلوم أن كل موقع من هذه المواقع له دلالاته التي يختلف فيها عن الأخرى، في حين أن دلالة (كم) لا تقبل هذا الاختلاف، إذ إنها ذات دلالة محدودة وهي طلب الإفصاح عن عدد غائب في الجملة الاستفهامية، أو الإخبار عن كثرة عدد في الجملة الإخبارية.

١ ينظر: الفصل - ص ١٥، وينظر ما كتبناه في (الإسناد في الجملة العربية) في تمهيد هذه الرسالة.

٢ الأصول في النحو ٣١٦/١.

٣ شرح الفصل ٤/١٢٧، ١٢٨.

٤ الكتاب ١٥٦/٢.

٥ الأصول ٣١٦/١.

٦ المقتضب ٥٧/٣.

٣. يبدو واضحاً أن الحكم باسمية (كم) لم يكن لخصائص الاسم في ذاتها؛ بل لأنها تقع في مواقع الاسم في إجابة للسؤال الذي يبدأ تركيبه بها كما في قولنا: كم كتاباً عندك؟ كم قرشاً أنفقت؟ كم لبثت في انتظاري؟. وهذا أمرٌ قد فصل النحاة القول فيه في كتبهم مما يعني عن إعادته^١.

٤. تحدث كثير من العلماء عن حد الاسم بأنه ما دل على مسمى، يقول ابن السيد البطليوسي، مثلاً، في حد الاسم "وأشبه الأقوال بأن يكون حداً أن يقال: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه"^٢. ويقول الفاكهي: "حد الاسم: هو (كلمة دلت على معنى) كائن (في نفسها) أي في نفس الكلمة. والمراد بكون المعنى في نفسها: أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها، لاستقلالها بالمفهومية"^٣. ومن الواضح أن (كم) لا تحمل خصائص الاسم المذكورة في النصين؛ لأن المتكلم عندما يقول: (كم) فان السامع لا يدرك معنى تاماً لها، أي لا يستطيع أن يحدد مقصود المتكلم بها، ولا يستطيع الإشارة بها إلى مسمى تحتها كما في الأسماء: رجل و فرس و حائط، وهي كما قال النحاة مبهمة لا يُحدّد معناها ولا يزيل إبهامها إلا الكلمة التي تليها، وليس ذلك الاسم في حد العلماء.

٥. اعتمد النحاة في الحكم باسميتها على قبولها بعض خصائص الاسم؛ كدخول حرف الجر عليها، وقبول الإضافة. وليس ذلك بدليل على اسميتها، فيما نرى، فقد

١ ينظر: الكتاب ١٥٦/٢، الأصول ٣١٦/١، المقضب ٥٧/٣، شرح المفصل ١٢٧/٤، شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - ٥٠/٢، شرح التسهيل ٤٢٢/٢، شرح الرضي على الكافية ١٥٨/٣، ارتشاف الضرب ٣٨٢/١، المساعد ١١٤/٢، حاشية الصبان ٨٤/٤.

٢ إصلاح الخلل - ص ١٤.

٣ شرح كتاب الحدود في النحو - عبداً لله الفاكهي - تحقيق: المتولي رمضان الدميري - مكتبة وهبة: القاهرة - ط. (٢) ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م - ص ٩٢.

ورد في التراث العربي أن حرف الجر يدخل على الحرف ولا يكون ذلك مسوغاً للقول بالاسمية^١. وأما الإضافة، فقد نصَّ النحاة على أن الإضافة فيها ليس على حدها في الأسماء، يقول ابن أبي الربيع: "والإضافة في جميع الأسماء إنما هي معرفة إلا في أبواب ستة فإنها لا تعرف..."^٢، وقد ذكر (كم) منها. ويقول في موضع آخر: "ولا تجد من الأسماء المبنية ما أضيف إلا (كم)، نحو قولك: كم رجل ضربت؛ وما أشبه ذلك، وإنما تضاف الأسماء المعربة لأن الاسم لم يبن إلا لشبه الحرف أو تضمن معنى الحرف. والحرف لا تصح إضافته، فما أشبهه أو تضمن معناه لا يضاف، وما وجد من ذلك مضافاً فخارج عن قياسه"^٣.

ولعل في هذا ما يشير إلى أن مذهب ابن أبي الربيع ينكر وجود إضافة في (كم)، وإن كان ظاهر رأيه يوافق جمهور النحاة بوجود الإضافة فيها، مع أن الإضافة عنده تحتاج إلى تأويل، وقياسها عنده على ما بعد رُبِّ، مع ما بينهما من تباين، يقول:

"وأضيفت (كم)، لأنها ضد (رَبِّ)، وهي أيضاً نظيرتها من جهة المباشرة والافتخار، وما بعد (رَبِّ) مخفوض فحفظوا ما بعد (كم)"^٤. ويبدو أن ابن أبي الربيع يرتضي كون الجر بعد (كم) على نحو الجر بعد (رَبِّ)، لاتفاقهما في معنى المباشرة

١ وقد ورد ذلك في الشعر العربي، كما في قول الشاعر:

فأصبحن لا يسألنَّ عن بما به
أصعد في علو الهوى أم تصوباً

(ينظر: الخزانة ٥٢٧/٩، والجمع ١٦٢/٤)

والشاهد في البيت دخول حرف الجر (عن) على (الباء) وقد ورد البيت في شرح شواهد المغني - السيوطي -

مشورات دار مكتبة الحياة - بيروت: لبنان - تصحيح: محمد الشقيطي - ص ٧٧٤:

فأصبح لا يسألنَّ عن بما به
أصعد في علو الهوى أم تصوباً

(ينظر: الجمع ١٦٣/٤)

٢ البسيط ١٠٣٩/٢.

٣ السابق ٨٨٤/٢.

٤ السابق.

والافتخار، ولا تبعد أن تكون (كم) نظيرتها في الحرفية. وقد ورد هذا القياس عند سلفه من النحاة أيضاً، إذ نصوا على المشابهة بين (كم) و(ربّ)، يقول سيبويه: "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (ربّ)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم وربّ غير اسم بمترلة من^١". ويعقد العكبري أوجه المشابهة بينهما، فيقول: "أحدهما: أنها تختص بالنكرة، كما تختص ربّ بها.

والثاني: أنها لغاية التكثر، كما أن (ربّ) كذلك، والمراد بذلك أنه لا يعمل فيها ما قبلها. فان قلت: قد يدخل على ما هذا سبيله حرف الجر، فيعمل فيه، قيل: حرف الجر الداخل عليها مما يتعلق بما بعدها... ومعظم النحويين يقول: حُمِلت على نقيضتها، وهي (ربّ) والحق ما خبرتك به، وهو معنى كلامهم، لأنهم لا يعنون أن حكم الشئيين واحد لعله تضادهما، بل بين الضدين معنى يشتركان فيه^٢. ولما كانت (كم) نظيرة (ربّ) على هذا الوجه الذي صرّح به نحاة العربية، فإنني لا أجد مسوغاً للقول بأن (كم) اسم، و(ربّ) حرف، رغم تشابههما في المعنى والعمل، إلا فكرة الإسناد ومحاولة تسويغ الحركة الإعرابية. ويؤيد ذلك قول سيبويه: "إلا أن كم اسم وربّ غير اسم، بمترلة من^٣. والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، تجعله [أفضل] خير كم. أخبرناه يونس عن أبي عمرو^٣".

٦. لا تقبل (كم) خصائص الاسمية التي نصّ النحاة عليها، وهي كما يجمعها

ابن مالك:

ومسند للاسم تمييز حصل

بالجر والتونين والندا و ال

١ الكتاب ١٦١/٢. وينظر: الأصول ٣١٧/١، وشرح المفصل ١٢٥/٤، ١٢٦، شرح جمل الزجاجي - ابن

عصفور ٤٦/٢.

٢ اللباب ٣١٤/١.

٣ الكتاب ١٦/٢.

فإذا كنا قد ناقشنا القول في كل من الإسناد والجر والإضافة، فإن عدم قبولها للتونين والنداء و(ال) من الأمور التي لا تحتاج إلى مناقشة لوضوحها. وقد أدرك فريق من النحاة خلوها من خصائص الأسماء فعدوا وجودها في الاسمية مشكلة، يقول ابن بابشاذ: " وإنما كانت مشكلة لما عرض فيها من البناء، وامتناعها من الألف واللام ومن التونين ومن الإضافة. وهذه خواص الأسماء وعلاماتها. فإذا لم توجد في اسم صار مشكلاً" ^١.

٧. اعتمد القائلون باسميتها على عود الضمير عليها في نحو: كم رجلاً جاءك؟ فذهبوا إلى أن الضمير في الفعل (جاء) يعود إلى (كم)، ومن القواعد المقررة (أن الضمير لا يعود إلا على الأسماء) ^٢. وعليه، جاء الحكم باسمية (كم) ليتسنى عود الضمير عليها.

ومن الواضح أن هذه العلة ترتبط بمسألة الإسناد في التركيب الجملي، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه ابن يعيش عند الحديث عن الضمير في (أهلكتناها) في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ ^٣، يقول: " ولا يكون الضمير في (أهلكتناها) عائداً إلى القرية لأن خبر المبتدأ إذا كان جملة فالضمير منها إنما يعود إلى المبتدأ نفسه لا إلى تفسيره" ^٤.

ولعل من المفيد أن نذكر هنا ثانية أن الضمير في (جاء) في قولنا: كم رجلاً جاءك؟، لا يرتبط بدلالة (كم) ولا يعود إليها، إذ لو تساءلنا عن فاعل (جاءك) في قولنا: كم رجلاً جاءك، أعشرون أم ثلاثون؟، لقليل: إن (عشرون أو ثلاثون) هي ذاتها فاعل (جاء) في المعنى، وهي بلا خلاف غير (كم)؛ إذ إن (كم) لا تعدو أن تكون

١ شرح المقدمة المحسبة ١/١٧٢.

٢ شرح التصريح ٢/٨٧.

٣ الأعراف: ٤.

٤ شرح المفصل ٤/١٣٣.

وسيلة استفهام على نحو (مَنْ) و(هل) و(كيف)...، ومن المعلوم أن لكل واحدة منها معناها في السؤال؛ فإذا قال المتكلم: مَنْ جاءك؟ فهو يتساءل عن شخص ما، أو عدة أشخاص. وإن قال: هل جاءك محمد؟ فهو يتساءل عن حدث المجيء تحقق أم لا. وإن قال: كيف جاءك؟ فهو يتساءل عن الحال الذي جاء فيها. وإن قال: كم رجلاً جاءك؟ فهو يتساءل عن عدد مبهم كامن قلَّ أو كثر بقصد المعرفة.

٨. كما استدل القائلون باسمية (كم) على أن الاسم يبدل منها في نحو: كم ديناراً لك، أعشرون أم ثلاثون؟.

وإن مما يمكن التنويه به هنا أن الذين ذهبوا إلى هذا القول، قد عدوا قول القائل (كم ديناراً) بمنزلة كلمة واحدة في معناها، في حين أن دلالة الجملة تقتضي أن نعد (كم ديناراً) عبارة مكونة من لفظين مختلفين في الدلالة والتركيب؛ الأولى (كم) وهي لفظة تطلب الإفصاح عن عدد كامن مبهم بقصد المعرفة. أما الثانية (ديناراً) فهي لفظة يراد منها تبين المجهول وتفسيره. ودليل ذلك أن المتكلم إذا قال: كم أعشرون أم ثلاثون؟ فإن السامع لا يجني من الجملة ثمرة معناها، إلا أن يأتي بما يزيل عنها الإبهام.

وعلى هذا فالمتعين في الجملة هو الدينار، ومن ثم فهو المستحق أن يكون المُبدل منه لا (كم). وبذا، فإن دليلاً آخر من أدلة اسمية (كم) لا يستقيم.

٩. نعلم أن الاسم في بداية الجملة لا بد أن يكون معرفة، إذ لا يجوز في العربية الابتداء بنكرة إلا بمسوغ أو بسماع عن العرب، و(كم) - في تفسيرهم - نكرة بمعنى كثير، يقول ابن عصفور: "وزعم الأخفش أنها لا تلزم الصدر لأنها في معنى كثير وهو لا يلزم الصدر"^١. وقد اختلف النحاة فيها؛ معرفة أم نكرة، ويبدو أنهم كانوا يميلون إلى كونها نكرة، يقول ابن الحاجب: "أختلف في كم وكذا... فقليل معرفة، لأن المعنى

١ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٥٠/٢.

في: كم درهماً مالك؟ أيُّ الأعداد؟ وفي: كم درهم، الكثير من الأعداد... وقيل:
بنكرة؛ لأن معنى كم الاستفهامية، أيُّ عدد، والخبرية: كثير... والظاهر أنها في نحو:
كم الاستفهامية والخبرية وكيف وكيت وذيت، نكرة^١.

ولما كانت (كم) على هذا الترجيح نكرة، وتمييزها بنكرة بالإجماع^٢، وكان
حقها الصدارة، والابتداء بها مطرد، فإن القول بأنها في موقع المسند إليه (المبتدأ) قول
ينقصه الحجة والدليل، ومن ثم فلا حجة في إدراجها في الاسمية. وقد أدرك ابن عصفور
هذا البعد بين أن تكون في محل المبتدأ ولها حق الصدارة أو أن تكون مفسرةً بنكرة،
فيقول معللاً تصدراها في جملتها: "وهذا فاسد [أي زعم الأحفش]؛ لأن العرب لم
يسمع منها إلا أن يجعل صدرها فيمكن إن لحظت في ذلك الحمل على رب كما قالوا،
لأنها تلزم الصدر بإجماع"^٣. و كأن ابن عصفور يميل إلى حمل العلة في تصدر (كم) على
الوجه الذي يتصدر به الحرف (رُب) ليس غير.

١٠. قرن النحاة كثيراً بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية، فعددوا أوجه
الاتفاق بينهما في عدة نقاط؛ أهمها:^٤

(١) كونهما كنايةتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية.

(٢) كونهما مبينتين.

١ الأماي ٢/٨٤٤.

٢ يقول ابن الأنباري معللاً اختصاص (كم) الخبرية والاستفهامية بالنكرة: "وأما اختصاصها بالتنكير فيهما
جميعاً، فلأن (كم) لما كانت للتنكير، والتنكير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا المعرفة؛ لأن المعرفة تدل على
شيء مخصص، فلا يصح فيه التقليل والتنكير، ولهذا كانت (رُب) تختص بالنكرة... أسرار العريفة - ص
٢١٧. وينظر: الكتاب ٢/١٥٧، الأصول ١/٣١٨، المقتضب ٣/٥٦، ٦٢، شرح المفصل ٤/١٢٦، شرح
جمل الزجاجي - ابن عصفور ٢/٥٠.

٣ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٢/٥٠.

٤ ينظر: المغني ١/٣١٣، وشرح التصريح ٢/٢٧٩، وحاشية الصبان ٤/٨٣.

٣) كون البناء فيهما على السكون.

٤) لزوم التصدير.

٥) الحاجة إلى التمييز.

٦) حذف مميزهما إذا دل عليه دليل.

٧) أهما على حد واحد في وجوه الإعراب.

٨) اتفاقهما في البساطة (عند من قال بذلك).

٩) أن تمييزهما لا يكون منفياً.

ومن جانب آخر، فقد قرن النحاة بين (كم) الخيرية و(رُبَّ)، مما جعل فريقاً منهم يعتقدون بها - كم الخيرية - حرفاً للتكثير في مقابل (رُبَّ) للتقليل، انطلاقاً من أن النحاة يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.^١

وعلى هذا نقول: إذا كان التضاد حجة تحمل الشيء على ضده وإنزاله منزلة، فإنه من باب أولى أن يحمل الشيء على نظيره، وكم الاستفهامية نظيرة كم الخيرية من حيث الاستعمال أو الدلالة في طلب الإفصاح عن عدد كامن مبهم بقصد المعرفة أو التكثير، باختلاف استخدامهما، ومن ثم فإذا كان هناك توجه إلى حرفية (كم) الخيرية، فإن الحكم بها في (كم) الاستفهامية مقبولٌ مستساغٌ لهذه العلة، وحمل الشيء على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير، كما يقول الأصوليون.^٢

١ الإنصاف ١/١٨٦.

٢ السابق ١/١٠.

١١. تعددت أقوال النحاة واللغويين في علة بناء كم الاستفهامية وكم الخبرية، فذهب سيبويه في علة بنائهما إلى أنهما غير متمكنتين في الكلام^١. ويفضّل ابن الأنباري علة بنائهما، يقول: "إن قال قائل: لم بُنيت (كم) على السكون؟ قيل: إنما بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي نقيضة (رُبَّ) لأن (رُبَّ) للتقليل، و(كم) للكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبنيت (كم) حملاً على (رُبَّ). وإنما بنيت على السكون لأنه الأصل في البناء. فإن قيل: فلم وجب أن تقع (كم) في صدر الكلام؟ قيل: لأنها إن كانت استفهامية، فالاستفهام له صدر الكلام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة (رُبَّ) و(رُبَّ) معناها التقليل، والتقليل مضارع للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام"^٢.

وقد علل ابن مالك بناءهما لتساويهما في مشابهة الحرف وضعاً وإماماً^٣. ويعلل ذلك الرضي اعتماداً على دلالتهما، يقول: "واعلم أن بناء (كم) الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية، أو لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك، فأشبهت ما تضمن الحرف"^٤.

ويأنعام النظر في مجمل هذه الأقوال، نجد أن النحاة قد وجدوا في (كم) بنوعيتها خصائص الحرف ودلالته، فهما جامدتان تزمان طريقة واحدة لا يتغيران عنها وهذه

١ ينظر: الكتاب ١٥٧/٢.

٢ أسرار العربية - ص ٢١٤. وينظر: اللباب ٣١٤/١، وشرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤٦/٢.

٣ ينظر: شرح التسهيل ٤٢٢/٢، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١١٤/٢.

٤ شرح الكافية ١٤٩/٣. وينظر: شرح المفصل ١٢٥/٤، والمساعد ١١٤/٢، وحاشية الصبان ٨٣/٤.

من خصائص الحروف، يقول ابن الحاجب معبراً عن إحدى خصائص الحرف: " لا حال له لجموده ولزومه وتيرة واحدة " ^١.

وهما لازمتا التصدر، وتلك من لوازم الحروف، يقول ابن مالك: " أداة الاستفهام منبهة للمستفهم ومؤذنة بحاجة المستفهم إلى إبداء ما عنده، فترلت منزلة حرف النداء من المنادى في استحقاق التقدم " ^٢. ويقول الرضي: " وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة " ^٣. وكل هذه المعاني لا تؤدّي متصدرة إلا بالحروف.

كما أنهما جاءتا في الكلام لإنشاء معنى الاستفهام أو التأكيد " وإنما كان الإنشاء بالحروف... فإذا وجد معنى إنشاء من غير حرف دل عليه، فإما أن يكون محذوفاً... وإما أن يكون الفعل أو الاسم أو الجملة قد ضمنت ذلك " ^٤.

كما أنهما لا تدلان على معنى في ذاتهما إنما تفتقران إلى مبيّن يكشف إبهامهما، وتلك دلالة الحرف، يقول المرادي: " فإن قيل: ما معنى قولهم (الحرف ما دلّ على معنى في غيره) فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الافرادي متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم والفعل " ^٥.

١ الأماي ٢/٨٢٦.

٢ شرح التسهيل ٢/٤٢١.

٣ شرح الكافية ٣/١٥٧.

٤ الأماي ٢/٧٥٧.

٥ الجني الداني - ص ٢٢.

ومن المعلوم أن المعنى الذي تدل عليه (كم) الاستفهامية هو الاستفهام " وأصل الاستفهام بحروف المعاني"^١. كما أن المعنى الآخر لـ (كم)، وهو التكثر أو المبالغة، من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف؛ لأغراض بلاغية.

ولعلنا لا نجانب الصواب، وفقاً لما بيننا من خصائص (كم) بنوعيتها، إذا أدرجنا هاتين اللفظتين في قسم الحرفية، لأن حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة، كما يقول الأصوليون^٢. والفائدة في (كم) أشبه أن تكون في الحروف لا الأسماء، على ما بينا. ولعل ما ذهب إليه الأزهرى عندما عد (كم) حرف مسألة عن عدد أو هي خبر بمعنى (رب)^٣، وما ارتضاه صاحب كشف المشكل في أن أدوات الاستفهام حروف لا أسماء^٤، هو المذهب الذي نتكى عليه في القول بحرفية (كم)، علاوة على ما قدمنا من حجج وبراهين تؤيد ذلك.

أما العنصر الثاني من عناصر الجملة مع (كم) فهو التمييز، وقد عدّه النحاة المبيّن للإهام في (كم)، يقول العكبري: " وإنما افتقرت (كم) إلى مبيّن، لأنها اسم لعدد مبهم، فيذكر بعدها ما يدل على الجنس المراد بها"^٥. وقد اختلفت أحكامه باختلاف كم؛ خبرية أو استفهامية، كما اختلفت المسائل المتعلقة به في الجملتين. ولنبدأ بعرض أهم المسائل المتعلقة بتمييز (كم) الاستفهامية، ثم نعقبها بالمسائل اللغوية في تمييز (كم) الخبرية. ليتسنى لنا دراسة آراء النحاة العرب في تركيب جمليتي (كم):

١ الأصول في النحو ١٣٥/٢.

٢ الإنصاف ٢٥٩/١.

٣ تهذيب اللغة - الأزهرى - تحقيق: عبد السلام هارون - الدار المصرية للتأليف والترجمة - ٤٦٥/٩.

٤ ينظر: موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية - رسالة دكتوراه - شريف النجار - ١٩٩٩م، الباب السادس

- ص ٤٥٦. وقد استقاها من كتاب كشف المشكل ١٢٦/٢.

٥ الباب في علل الإعراب والبناء ٣١٥/١.

ذهب النحاة إلى أن (كم) في الاستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام، منونٌ، قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفتة. وذلك الاسم (عشرون) وما أشبهها: نحو ثلاثون وأربعون، فتقول: كم درهماً لك، كما تقول: أعشرون درهماً لك، فينتصب الدرهم بعد (كم) كما انتصب بعد عشرين وثلاثين^١. يقول العكبري في علة نصب ميم كم الاستفهامية: " وإنما ميّزت الاستفهامية بالمنصوب؛ لأنها جعلت بمنزلة عدد متوسط، وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين، لأن المستفهم جاهل بالمقدار، فجعلت للوسط بين القليل والكثير"^٢.

ولا يكون تمييزها عند جمهور النحاة إلا مفرداً؛ لأنها عندهم كالعدد الذي نابت عنه^٣.

وقد وقع خلاف بين النحاة في مسألتين مما يكون عليه تمييز كم الاستفهامية، وهما:

المسألة الأولى: اختلف البصريون والكوفيون في إفراد تمييزها أو جمعة، فذهب البصريون إلى أن تمييزها لا يكون إلا مفرداً، إذ إن يونس والخليل لم يميزا كم غلماناً

١ ينظر: الكتاب ١٥٧/٢، والأصول ٣١٥/١، والمقنضب ٥٥/٣، وشرح المفصل ١٢٦/٤، وشرح التسهيل ٤١٨/٢، وارتشاف الضرب ٣٧٧/١، والمساعد ١٠٧/٢.

٢ اللباب في علل الإعراب والبناء ٣١٥/١.

٣ ينظر: الكتاب ١٥٩/٢، والأصول ٣١٧/١، وأسرار العربية - ص ٢١٦، واللباب في علل الإعراب والبناء ٣١٧/١، وشرح المفصل ١٢٦/٤، وشرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٥٤/٣.

٤ ينظر: ارتشاف الضرب ٣٧٨/١، والمعنى ٣١٥/١، شرح التصريح ٢٧٩/٢، والجمع ٧٩/٤، وحاشية الصبان ٨٠/٤.

لك؛ لأنك لا تقول: عشرون ثياباً لك، يقول سيبويه: " فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلماناً " ١، على ألا تكون (غلماناً) تمييزاً لكم إنما هي معمولة (لك).

أما الكوفيون فقد أجازوا جمعه فيكون: كم غلماناً لك، كما جاز في تمييز الخبرية.

وذهب الأخفش مذهباً وسطاً، فأجاز الجمع إذا أردت به أصنافاً، تقول: كم غلماناً لك، تريد كم عندك من هذه الأصناف، يقول أبو حيان: " فقال: (كم) الاستفهامية لا تفسر بالجمع إنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، فأما أن يكون السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع فتقول: كم رجالاً عندك، تريد كم جمعاً من الرجال " ٢. ويقول الأزهري في هذا: " والصحيح مذهب جمهور البصريين، وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفاً " ٣. كما أنكر ابن مالك مذهب الكوفيين فقال: " ولا حجة لهم " ٤. وقد رد السيوطي مذهبهم بعدم السماع به ٥.

وتعقياً على هذه المسألة، نقول إننا لم نعثر على مسموع في ما جاء عن العرب ورد فيه تمييز كم الاستفهامية مجموعاً، ولكننا لا نرى أن دلالة الجملة على الاستفهام يتغير معناها فيما إذا كان تمييزها مفرداً أو جمعاً، إذ إن هناك مقومات، ليست هذه منها، تتضح بها دلالة الاستفهام في التركيب؛ كالسياق الذي ترد فيه، أو بالاعتماد على الأداء المنطوق للإفصاح عن الاستفهام، أو غيرها من المقومات مما سيتضح لاحقاً في هذا الباب.

١ الكتاب ٢/١٥٩.

٢ ارتشاف الضرب ١/٣٧٨، وينظر: الهمع ٤/٧٩.

٣ شرح التصريح ٢/٢٧٩، وينظر: المساعد ٢/١٠٩.

٤ شرح التسهيل ٢/٤٢٠.

٥ ينظر: الهمع ٤/٧٩.

أما المسألة الثانية؛ وهي نصب تمييز كم الاستفهامية، ففيها ثلاثة مذاهب: ^١
أحدها: أن النصب لازم مطلقاً.

والثاني: ليس بلازم بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية، وإليه ذهب
الفراء والزجاج والسيرافي.

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على (كم) حرف جر، وراجع على الجر إن
دخل عليها حرف الجر، وهذا هو المشهور. فيجوز في: بكم درهم اشتريت،
النصب وهو الأرجح، والجر أيضاً وفيه قولان: أحدهما أنه مجرور بمن مضرة وهو
مذهب الخليل وسيبويه وجماعة. والثاني أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج.

وقد رُدَّ القول الأول؛ أي الجر بإضمار (من)، بأن حروف الخفض لا تضر،
وقد اختار عدم إضمار (من)، أبو إسحاق وأبو القاسم، وهو أيضاً اختيار أبي علي
الفارسي، ويحكى مثله عن هشام الكوفي، وعن أبي عبد الله الطوال ^٢.

كما رُدَّ مذهب الزجاج أيضاً، قال ابن خروف: "ولا يمكن الخفض بها لأنها
بمثلة عدد ينصب ما بعده، ولا يجوز فيه الخفض، فكذلك ما حُمِلَ عليه وجُعِلَ
بمثله ^٣". ويقول ابن مالك: "فلو خَفِضَتْ ما بعدها مرة ونصبته مرة لزم تفضيل
الفرع على الأصل، وأيضاً لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر
لصلحت للجر بها إذا عريت من حرف الجر، إذ لا شيء من المميزات الصالحة ينصب
مميزها ويجر بإضافتها إليه، فيشترط في إضافتها أن يكون هو مجروراً، فالحكم بما حكم
به الزجاج ومن وافقه حكم بلا نظير له ^٤".

١ ينظر: ارتشاف الضرب ٣٧٨/١، وشرح التصريح ٢٧٩/٢، والمعجم ٧٩/٤، وحاشية الصبان ٨٠/٤.

٢ ينظر: إصلاح الخلل ص ٢٢٩.

٣ شرح جمل الزجاجي - ابن خروف ٦٥٥/٢. وينظر: شرح التسهيل ٤٢٠/٢.

٤ شرح التسهيل ٤٢٠/٢.

وبناء على ماسبق، يتضح أن النصب في ميمز كم الاستفهامية يعد أحد المقومات الدلالية التي تقوم عليها جملة (كم) الاستفهامية، ومن ثم فإن تغييرها إلى الجر من غير سبب، يؤدي إلى خلل في أداء دلالة الاستفهام التي يقصدها المتكلم. ومن ثم فإن الأخذ بالمذهب الثاني- أي جواز النصب والجر - يخالف الواقع اللغوي الذي تؤديه دلالة التراكيب، ولاسيما أن ليس هناك دليل يؤيده من القياس أو السماع، كما نص فريق من النحاة^١.

أما المذهب الثالث فيترجح عندنا لوجود السبب الذي ينقل الكلمة من حالة النصب إلى حالة الجر؛ وذلك بدخول حرف الجر على (كم) في نحو: بكم درهمٍ اشتريت؟. فإن ورد عن العرب على نحو هذا المثال بالجر سماعاً، ولاسيما أن قول عامة الناس بالنصب، ودليل ذلك قول سيويوه: " وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبي؟. فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس، فأما من جروا فإنهم أرادوا معنى من "٢. أقول: فإن ورد سماع بالجر فإن الذي نرتضيه فيها هو الجر بحرف الجر الداخِل على كم، لا على إضمار (من) أو الإضافة إلى كم، على اختلاف مذاهب النحاة فيما بينا، والحجة لذلك كما يلي:

أولاً: إن كم -فيما دللنا- أداة طلب للإفصاح عن عدد كامن بقصد المعرفة، والباء الداخلة عليها إنما هي داخلة في الأصل على العدد الغائب الذي يُستفسر عنه بها، ودليل ذلك أن السائل إذا سأل: بكم درهمٍ اشتريت؟. فإن الجيب يقول: بعشرين أو بثلاثين... فيدخل حرف الجر على العدد. ولما كان العدد محذوفاً أو غائباً، دخل تأثير الباء على ميبين العدد أو مفسره، أو بعبارة أخرى على المعدود، فخفض التمييز (درهم) في: [بكم درهمٍ اشتريت؟] لهذا السبب، وقد نصَّ العكبري بما يفيد ذلك عندما سئل

١ ينظر: المساعد ١٠٩/٢.

٢ الكتاب ١٦٠/٢.

عن الباء الداخلة على كم وكون كم لها صدر الكلام، فقال: " قيل: حرف الجر الداخِل عليها [كم] مما يتعلق بما بعدها [أي التمييز] "¹.

ثانياً: إن القول بأن المميز مجرور بإضمار (من)، يؤدي إلى عمل حرف الجر محذوفاً، وقد نص النحاة على ضعف عمل الجار محذوفاً². ومن جانب آخر فإن القول بوجود حرف جر محذوف يؤدي إلى الإضمار، والإضمار خلاف الأصل كما يقول الأصوليون³. وفي ذلك ما يؤدي إلى تقديره عند تسويغ حركة جر الكلمة بعدها، والنحاة ينصون على أن ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير⁴.

ثالثاً: إن تسويغ الجر بالإضافة إلى كم، يؤدي إلى الخلط بين كم الاستفهامية والخبرية، ونرى أن لكل منهما تركيبه ودلالته التي يختلف بها عن الآخر، وقد قدمنا حجة النحاة في رفض هذا المذهب.

رابعاً: إنه إذا كان إضمار (من) مرفوضاً عند فريق، والإضافة إلى كم مرفوضة عند فريق آخر في هذه المسألة، فإننا نقول كما قال الأصوليون: (إن ما تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال)؛ أي ما تطرق إليه احتمال ألا يكون مجروراً بمن مضمرة، أو مجروراً بالإضافة إلى كم؛ فسُد أن يكون علة للخفض في هذه المسألة.

أما تمييز (كم) الخبرية، فقد أجمع جمهور النحاة على أن (كم) قبله " بمترلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي

١ الباب ٣١٤/١.

٢ ينظر: الإنصاف ٣٠٧/١.

٣ ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥١٧/١.

٤ ينظر: الإنصاف ٢٤٩/١.

٥ الإنصاف ٧٢٦/٢.

درهم^١. ولا تعمل (كم) في الخبر إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ أي في اسم نكرة مخفوض بكم حملاً على رُبَّ^٢.

وقد اختلف النحاة في علة جر ميمز (كم) الخبرية^٣، فذهب جمهور البصريين إلى أن الجر في ميمز الخبرية بإضافته إليها، خلافاً للفراء، فإنه عنده بمن مقدرة، وإنما جَوَزَ الفراء عمل الجار المقدَّر ههنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادراً، لكثرة دخول (من) على ميمز الخبرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ﴾^٤، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾^٥.

وقد زعم بعض قدماء النحاة أن الأصل في كم الاستفهامية والخبرية نصب الميمز، وأن جره بمن مقدرة فيهما، وضعفه سيبويه بأن الأكثر في الاستفهام النصب فأول جرها، والأكثر هنا-أي في الخبرية- الجر فلا تأويل^٦.

وقد ذهب النحاة إلى أن هناك من العرب من ينصب ميمز كم الخبرية، وأنشدوا قول الشاعر:^٧

- ١ الكتاب ١٦١/٢.
- ٢ ينظر: الأصول ٣١٧/١، شرح المفصل ١٢٧/٤، شرح حمل الزجاجي - ابن عصفور ٤٧/٢، شرح التسهيل ٤٢٠/٢، المساعد ١٠٩/٢، حاشية الصبان ٨٠/٤.
- ٣ ينظر: اللباب ٣١٦/١، شرح الرضي على الكافية ١٥٥/١، ارتشاف الضرب ٣٧٩/١، المساعد ١١٠/٢، شرح التصريح ٢٩٧/٢، الهمع ٨١/٤.
- ٤ النجم: ٢٦.
- ٥ الأعراف: ٤.
- ٦ ينظر: الكتاب ١٦١/٢، والمساعد ١١١/٢.
- ٧ ينظر: الكتاب ١٦١/٢، الأصول ٣١٨/١، إصلاح الخلل - ص ٢٣٢، المقضب ٥٨/٣، شرح المفصل ١٣٣/٤، شرح حمل الزجاجي - ابن عصفور ٤٩/٢، شرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤، المغني ٣١٥/١، شرح التصريح ٢٨٠/٢. وقد ورد صدر البيت في الديوان: كم خالة لك يا جرير وعمة. ينظر: ديوان الفرزدق - دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت: بيروت - ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م - ٣٦١/١.

كم عمبة لك يا جريرُ وخالةٌ فدعاءً قد حَلَبْتُ عليَّ عِشَارِي

وفيها يقول سيويوه: " وهم كثير [أي الذين ينشدونها بالنصب] فمنهم الفرزدق" ^١. وعبر عنها ابن يعيش بأنها عربية جيدة، وقد جعلها لغة أسندها إلى بني تميم. ^٢

وإذا تأملنا هذا البيت والأقوال التي دارت حول لغة نصب تمييز كم الخبرية، نرى أن اعتماد حركة النصب فيها يحتاج إلى دراسة للأسباب الآتية:

١. إن هناك فريقاً من النحاة ذهب إلى أن نصب تمييز كم الخبرية لغة قليلة ^٣. وقد عبر عنها ابن هشام فقال: " وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية" ^٤. ولا ندري ماذا يقصد ابن هشاه بـ(زعم)، أمتشكك هو في وجود هذه اللغة أصلاً، أم أنه متشكك في إسنادها إلى تميم ^٥!؟

٢. لقد تعددت روايات هذا البيت، فقد روي على ثلاثة أوجه؛ الرفع والنصب والجر. وقد قامت توجيهات النحاة فيها على النحو الآتي:

(الرفع) - عمبة - على أنه مبتدأ، وحسن الابتداء به حيث وُصِفَ بالجار والمجرور وهو (لك). وقوله (قد حلبت عليَّ عِشَارِي) في موضع الخبر وتكون (كم) مصدرأً،

١ الكتاب ١٦١/٢.

٢ ينظر: شرح المفصل ١٣٠/٤.

٣ ينظر: الارتشاف ٣٨٠/١، والساعد ١١١/٢.

٤ المغني ٣١٥/١.

٥ ينظر: الأصول ٣١٩/١، شرح المفصل ١٣٤/٤، المغني ٣١٥/١، ٣١٦.

والتقدير: كم مرة أو حلبة عمّة لك قد حلبت عليّ عشاري، كما أجاز النحاة أن تكون (كم) ظرفاً فيكون التقدير: كم يوماً أو شهراً ونحوهما من الأزمنة.

(ومن نصب) فعلى لغة من يجعل كم في معنى عدد منون ونصب بها في الخبر. وقد وقع خلاف بين النحاة في توجيه النصب، يقول البطلوسي: "والتنازع كان بين أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، فكان السيرافي يقول: إن النصب في عمّة وخالة على جهة الاستفهام. وكان الفارسي يأبي ذلك ويقول لا مدخل هنا للاستفهام. إنما هو إخبار، وإنما النصب على أنه شبه الخبرية بالاستفهامية كما يشبه بعض الأشياء ببعض إذا كان بينها تناسب في بعض الأحوال. وتوسط أبو الحسن الربيعي القول بينهما، فقال: الوجه ما قاله أبو علي، والذي قاله السيرافي: مجازه على أنه استفهم جريراً على وجه التهزاء به" ^١.

(ومن جر) فعلى أنه خير بمعنى (رب).

ولم نعثر في ما وصل إلينا من التراث العربي، على مميز كم الخبرية منصوباً من غير فصل إلا في هذا البيت. وبذا، فإن القول بجواز نصب مميز كم الخبرية من غير فصل قد قام على هذا البيت وحده، وهذا خلاف ما عليه النحاة في أصل بناء القواعد، فهم لا يقيمون قاعدة على قليل، حتى أن أبا علي الفارسي قد وسم ذلك بالشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه وإن كان المتكلمون به كثيرين ^٢. ومن ثم فلا يستقيم هذا البيت شاهداً أو حجة للنصب ولاسيما أن فريقاً من النحاة قد عبّر عن أن رواية الجز في هذا البيت هي المتسقة مع دلالة الخبر، يقول ابن يعيش: "وأجودها الجر لأنه خير، والأظهر

١ إصلاح الخلل - ص ٢٣٢.

٢ ينظر: الخصائص ١/٩٨، ١/١١٧ وما بعدها. والاقتراح في علم أصول النحو - ص ٤٦. والزهر في علوم اللغة

- ٢٢٩/١.

في الخير الجر، والمراد: الإخبار بكثرة العمات المتهنات بالخدمة^١. ويقول السيرافي: "الأجود في البيت الخفض، وبعده النصب، وبعده الرفع"^٢. فضلاً عن أن هناك من تأوّل المعنى على رواية النصب ليتسق مع القاعدة الأصل، فذهب إلى أن النصب فيها إنما هو على الأصل أي على الاستفهام، ومن ثم تأوّل المعنى فعدها استفهام تمكّم؛ أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني، فقد نسيت^٣.

يتضح مما سبق، أن النحاة كانوا يرتكون في حكمهم هذا إلى رواية النصب. ولا ندري مدى صحة أن تكون رواية النصب في عداد اللهجات العربية، فإن لم تكن كذلك فإن المعنى والسماع والقياس يقتضي الجر، وإن كانت، فإنها لا تعدو-فيما نرى- أن تكون عادة لهجية لبعض قبائل العرب تنطق بالفتحة وتقصد ما تريده قبيلة أخرى بالكسرة.

ومن المسائل التي تناوّلها النحاة في (كم) الخيرية، عدم الفصل بينها وبين مميزها، وعللوا ذلك بأنه "قبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة"^٤. فإذا فصل بين كم ومميزها في الخير عدلوا إلى لغة الذين يجعلونها بممثلة عدد منون وينصبون بها عدولاً عن الفصل بين الجار والمجرور^٥.

واستشهدوا بقول زهير:

تَوْمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونََهُ
مِنَ الْأَرْضِ مُخَدَّوْدِبًا غَارُهَا^٦

١ شرح المفصل ٤/١٣٤.

٢ خزانة الأدب ٦/٤٨٧.

٣ ينظر: الأصول ١/٣١٩، المتقطب ٣/٥٨، المعنى ١/٣١٥، شرح التصريح ٢/٢٧٩.

٤ شرح المفصل ٤/١٣٠. وينظر: أسرار العربية - ص ٢١٦.

٥ ينظر: الكتاب ٢/١٦٤.

٦ ينظر: الكتاب ٢/١٦٥، الأصول ١/٣١٩، المتقطب ٣/٦٠، شرح المفصل ٤/١٣١، الباب ١/٣١٨.

وقول القطامي:

كم نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكاذُ من الإقتارِ أحتَمِلُ^١

وتعد هذه المسألة تعد من المسائل الخلافية بين النحاة، البصريين والكوفيين^٢، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) والاسم في الخبر، بالظرف أو حرف الجر، كان مخفوضاً، نحو: كم عندك رجلٍ. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس.^٣

أما النقل فقد قال الشاعر:

كم بجدٍ مقرفٍ نال العلى وشريفٍ بخُلَّةٍ قد وضَعَهُ

فخفض (مقرف) مع الفصل. وقال الآخر:

كم في بني بكرٍ بن سعدٍ سيدٍ ضَخَمِ الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعِ

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من)، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر فهو كعدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده.

١ ينظر السابق.

٢ ينظر تفصيل هذه المسألة الخلافية: الإنصاف ٣٠٣/١.

٣ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٣/١.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجر لأن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة. وقد قدمنا حجتهم سابقاً.

وقد تضمنت هذه المسألة ثلاثة مذاهب، هي:

الأول: منع الجر مع الفصل، لما فيه من الفصل بين المتضامين، وذلك ممنوع إلا في ضرورة شعر، وهو مذهب البصريين.

الثاني: الجواز مطلقاً في الكلام، وهو قول الكوفيين.

الثالث: الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً، نحو: كم بك مأخوذاً أتاني، وكم اليوم جائعٍ جاعني. والمنع إن كان تاماً، وهو مذهب يونس. وردّ بأن العرب لم تفرّق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مجرى واحداً.

وبإنعام النظر في هذه المسألة نرى أنهما تحتاج إلى مناقشة من الوجوه الآتية:

١. نرى أن هناك فريقاً من النحاة، ممن يترعون إلى البصرة، قد أجازوا الجر مع الفصل في الخبرية، إلا أنهم قصرُوا الفصل فيه بالظرف أو بالجار والمجرور، يقول ابن مالك: "الشاعر إذا اضطر فصل بين (كم) الخبرية ومميزها بظرف أو جار ومجرور؛ جاز له أن يبقى الجر، فإن نصب فهو أولى... فلو فصل بينهما بجملة تعيّن النصب كقول الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أجتمل^١"

١ ينظر: المساعد ١١٢/٢، والجمع ٨٣/٤، وحاشية الصبان ٨٢/٤.

٢ شرح الكافية الشافية ١٧٠٨، ١٧١٠/٤.

وقد ورد هذا البيت مجروراً في رواية أخرى (كم نالني منهم فضل) ^١. وعلى هذا، فإن الجر قد لزم (كم) الخبرية مع أنواع الفصل كلها؛ الظرف وحرف الجر والجملة، وقد ورد على هذا النسق - أي جر المميز مع الفصل بالجملة - قول الشاعر:

كم قد فاتسني بطلٍ كميِّ ويأسرِ فتيةً سمَّحِ هضومٍ ^٢

وقد أجازته سيبويه ^٣، وأكد المراد أنه مجرور فقال: " والقوافي مجرورة " ^٤.

٢. إن النحاة البصريين الذين أوجبوا النصب مع الفصل، قد اعتمدوا في حكمهم هذا على أمرين:

أحدهما: ما جاء مسموعاً عن العرب في النصب مع الفصل.
والثاني: اعتمادهم على أن كم مضافة إلى الاسم بعدها ولا يجوز الفصل بين المتضايفين. ولنا في كل حجة منهما وجهة نظر:
ففي مناقشة الأمر الأول نرى:

(١) إن النحاة قد اعتمدوا في الحكم بالنصب مع الفصل على شاهدين فقط، ولم نعثر، في ما بين أيدينا من مراجع، على غيرهما. وبذا، فإنهم قد اعتمدوا على القليل في وضع القاعدة، وهذا خلاف الأصل.

(٢) إن هذا القليل قد تعددت فيه الروايات بالرفع والجر، فضلاً عن رواية النصب. فقد تعددت الروايات مثلاً في قول الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتملُ

فقال سيبويه: " وإن شاء رفع " ^٥. كما أجاز الجر مع الفصل في الشعر. ^٦

١ ينظر: المساعد ١١٣/٢، وخراتة الأدب ٤٧٨/٦، والممع ٨٣/٤، وحاشية الصبان ٨٣/٤.

٢ ينظر: المقتضب ٦٢/٣، والمساعد ١١٣/٢.

٣ ينظر: الكتاب ١٦٦/٢.

٤ المقتضب ٦٢/٣.

٥ الكتاب ١٦٥/٢.

٦ ينظر: الكتاب ١٦٦/٢.

(٣) إن أئمة النحاة، من أصحاب هذا المذهب، قد أجازوا الجر مع الفصل، يقول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجر"^١. ويقول ابن مالك: "ولو كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً لجاز النصب والجر"^٢.

(٤) إن هناك كثيراً من المسموع عن العرب جاء الفصل فيه بين كم ومميزها في الخير، ولم يغير ذلك في أصلها وهو الجر، وإليك هذه الشواهد:

قال الشاعر:	كم بجود مُقْرِفٍ نال العُلَى	وشريفٍ بخله قد وَضَعَهُ ^٣
وقال الشاعر:	كم فيهم ملك أغرٌ وسُوقَةٌ	حكَمٍ بأرْدِيَةِ المكارمِ مُحْتَبَى ^٤
وقال آخر:	كم في بني سعد بن بكرٍ سيدٍ	ضخم الدسيعة ماجدٍ نفاعٍ ^٥
وقال آخر:	كم قد فاتني بطلٍ كمي	وياسرٍ فتيةٍ سَمَحٍ هضومٍ ^٦
وقال آخر:	كم دون سلمى فلو اتَّ بيدي	مُنْضِيَّةٍ للبازلِ القيدودِ ^٧
	كم دون مية موامةٍ يهال لها	إذا تيممها الخريت ذو الجَلَدِ ^٨

-
- ١ الكتاب ١٦٦/٢ .
 - ٢ شرح التسهيل ٤٢١/٢ .
 - ٣ وقد ورد في الكتاب (وكرم بخله قد وضعه) ١٦٧/٢، ينظر: الأصول ٣٢٠/١، والمقتضب ٦١/٣، وشرح المنفصل ١٣٢/٤، وشرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤٨/٢، وشرح التسهيل ٤٢١/٢ .
 - ٤ ينظر: الكتاب ١٦٧/٢ .
 - ٥ ينظر: الكتاب ١٦٨/٢، والمقتضب ٦٢/٣، وشرح الرضي على الكافية ١٥٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٩/٤، وحاشية الصبان ٨٢/٤ .
 - ٦ ينظر: المقتضب ٦٢/٣ .
 - ٧ شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور ٤٨/٢، والمساعد ١١٢/٢ .
 - ٨ المساعد ١١٢/٢ .

وفي مناقشة الأمر الثاني، نرى أن النحاة قد اعتمدوا على أن (كم) اسم، ويبدو أنهم قد جعلوها في الاسمية لمحاولة تسوية حركة الجر على الكلمة بعدها، على أنه مجرور بالإضافة إليها، ومن المعلوم أن الفصل بين المتضايين لا يجوز في قواعد النحاة المقررة، وعلى هذا تأولوا القليل الذي جاء عن العرب منصوباً، إن صحت روايته بالنصب، ليتفق لهم الحكم الذي وضعوا ويتجنبوا الفصل بين المتضايين، وإن كانوا في ذلك يخالفون أصل مذهبهم في عدم الاعتداد بالقليل في وضع القاعدة.

وبقطع النظر عما يذهب إليه تعدد الآراء الذي أوردنا سابقاً، نرى أن (الجر) على تمييز (كم) الخبرية يمثل عنصراً أساساً في جملة كم الخبرية، يلتزمه التمييز في هذا التركيب الجملي مع الفصل ومع غير الفصل، والحجة لذلك تكمن في ما نرى، في النقل والقياس:

أما النقل، فيتضح في الشواهد الشعرية التي أوردتها النحاة واللغويون في كتبهم مما ورد فيه الكلام مجروراً مع الفصل بين كم وتمييزها في الخبرية، وهو كثير.

وأما القياس، فيتبين في ما أوردنا سابقاً عن النحاة العرب في ما يعللون به جر ميمز كم الخبرية بقياسها على (رب) الخافضة ما بعدها^١. ولما لم يكن في المقيس عليه مضاف ولا مضاف إليه، فيجب ألا يكون كذلك في المقيس للعلة الجامعة. ومن ثم فلا حاجة تقتضي الاحتراز من الفصل بين المتضايين لعدم وجودهما أصلاً على هذا القياس. وبذا، نكون قد جمعنا في هذه المسألة، وأعني بها إبقاء الجر مع الفصل، النقل والقياس، وما اجتمعا في مسألة-وهما الأصل- وجب أن يكون جائزاً، كما يقول الأصوليون^٢.

١ لقد فصلنا هذه المسألة (أي مقارنة كم الخبرية برب) وبيننا آراء النحاة العرب فيها، ينظر: مستهل الفصل الأول من هذا الباب.

٢ ينظر: الإنصاف ١/٣٢٢.

واستناداً إلى ما سبق، يبدو واضحاً أن (كم) تختلف في الجملة الخبرية عنها في الاستفهامية من حيث الدلالة والتركيب^١، وتتعاقد عدة عناصر في بيان هذه الفروق^٢؛ كالسياق والتنغيم، فضلاً عن الحركة الإعرابية التي تُعدُّ من أبرز هذه العوامل، إذ إنها تحتل مقاماً واضحاً في التفريق بين دلالة الجملتين، ومن ثم فإن الفتحة في الجملة الاستفهامية مع كم، أو الكسرة في الإخبار عن الكثرة مع كم، لم توجد عبثاً في التركيبين، فيجب ألا تغفل في البحث الدلالي. وبناء على ذلك فإن حركتي الفتحة والكسرة تمثلان عنصراً هاماً في التركيب الجملي الذي ترد كل منهما فيه، وأن أي اختلاف فيهما يؤدي إلى اختلاف في الدلالة التي يقصدها المتكلم.

أما ما أورده النحاة فيما جاء عن العرب منصوباً مع الخبرية، فلعله يكون مما أجازته النحاة في اللغة كعامل من عوامل الاتساع في الكلام اللغوي. أو لعله من الافتراض الذهني لإمكان توظيف قواعد لغوية ذهنية نظيراً لما يسميه علماء اللغة المعاصرون *Ungrammatical Sentences*. فإن صح أنها لغة عن العرب، فهي قليلة في ما سمع عنهم، فضلاً عن تعدد روايات ورودها.

هذه هي أبرز مسائل (كم) وجكم تمييزها، بينا فيها أهم آراء النحاة واللغويين، والخلاف بينهم فيها، ونرى، استكمالاً للبحث، أن نقف على آراء المفسرين ومن ثم آراء اللغويين المحدثين، لنتمكن بذلك من إعطاء الرأي في مسألة هامة من مسائل تراكيب الجمل في اللغة العربية.

١ لقد فرق النحاة بين كم الخبرية وكم الاستفهامية بعدة فروق، ينظر: المغني ٣١٣/١، والأشباه والنظائر-ص ٢٧٠، وحاشية الصبان ٨٤/٤.

٢ ولنا معها وقفة تحليل وتفصيل في فصل قادم إن شاء الله.

الفصل الثاني

(كم) في التركيب الجملي في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها

تعددت الآيات القرآنية التي ورد فيها أسلوب (كم)، فقد وردت في القرآن الكريم في مواضع عديدة^١، وقد اعتمد المفسرون عند تصنيف هذه الآيات تارة على المعنى الذي يؤديه سياق الآية، وأخرى على التركيب وأحكام المباني الصرفية لعناصر التركيب الجملي.

ويانعم النظر في أقوال المفسرين في هذه الآيات، نجد أنهم يجمعون على تصنيف بعضها في الاستفهامية، وبعضها الآخر في الخبرية، ولكنهم يختلفون في قسم ثالث منها، فيذهب فريق منهم إلى أنها استفهامية ويعترض آخرون فيصنفونها في الخبرية. وإذا ما تتبعنا آراء طائفة من المفسرين^٢ في هذه الآيات نجد أن دراستها عندهم تقع في الأصناف الثلاثة الآتية:

الصف الأول؛ وهو ما أجمع المفسرون على أنه للاستفهام، فجعلوها في

الآيات الثلاثة الآتية:

١ وهي في الآيات الآتية: البقرة: ٢١١، البقرة: ٢٤٩، البقرة: ٢٥٩، الأنعام: ٦، الأعراف: ٤، الإسراء: ١٧، الكهف: ١٩، مريم: ٧٤، مريم: ٩٨، طه: ١٢٨، الأنبياء: ١١، المؤمنون: ١١٢، الشعراء: ٧، القصص: ٥٨، السجدة: ٢٦، يس: ٣١، ص: ٣، الزخرف: ٦، الدخان: ٢٥، ق: ٣٦، النجم: ٢٦. ينظر: معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم - إسماعيل عمارة، عبد الحميد السيد - مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان - ط. (٢) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - ص ٣٧٤.

٢ ونعتمد في هذا التصنيف على ما ورد عن: الفراء، والزمخشري، والفخر الرازي، والعكبري، والطبري، والقرطبي، وأبي حيان، والسمين الخليلي.

قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ: أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ، قَالَ: كَمْ لَبِثْتَ؟ قَالَ: لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، قَالَ: بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾^١. وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَا لَهُمْ لِبِئْسَ مَا لَبِثُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: كَمْ لَبِثْتُمْ؟ قَالُوا: لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^٢. وقوله تعالى: ﴿قَالَ: كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ؟﴾^٣.

وبإنعام النظر في هذه الآيات، نجد أن تركيب جملة (كم) قد ورد في السياق القرآني على نسق واحد، وهو: كم + الفعل. وهو على هذا التركيب يمثل إطاراً يختلف عن الشائع في الاستعمال اللغوي: كم + تمييز منصوب + تنمة الجملة، كما بينا سالفاً.

ومن المعلوم أن الاستفهام بـ(كم) يرد في تركيب جملي للاستفسار عن عدد يجمله المتكلم ويطلب الإفصاح عنه وكشف غموضه. إلا أن معنى الاستفهام يخرج عن دلالاته الأصلية إذا كان في كلام الله عز وجل؛ لأن الله هو الذي أبدع الكون وهو الذي يعلم سره ومستودعه، لذا فإن دلالة الاستفهام بقصد المعرفة لا تتمثل في دلائل السياق القرآني، وقد نص المفسرون على هذا منبهين إلى أن الاستفهام في هذه الآيات لا يقصد منه معناه الأصل، ولا يطلب السائل فيها إجابة عما لا يعلم، وإنما خرج السؤال عن معناه لأغراض مختلفة، فعدد المفسرون تلك الأغراض باختلاف دلالة الآية ومعنى السياق، فذهب القرطبي إلى أن معنى الاستفهام في قوله تعالى: ﴿قَالَ: كَمْ لَبِثْتَ؟ قَالَ: لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^٤، هو التقرير.

١ البقرة: ٢٥٩.

٢ الكهف: ١٩.

٣ المؤمنون: ١١٢.

٤ البقرة: ٢٥٩.

٥ ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٩١، والبحر المحيط ٢/٣٠٣.

ويتساءل الرازي عن غرض الاستفهام في هذه الآية، يقول: " وفي الآية إشكال، وهو أن الله تعالى كان عالماً بأنه كان ميتاً، وكان عالماً بأن الميت لا يمكنه بعد أن صار حياً أن يعلم مدة موته كانت طويلة أم قصيرة، فمع ذلك لأي حكمة سأل عن مقدار تلك المدة؟ ". فأجاب بما يبين الغرض من هذا الاستفهام فقال: "والجواب عنه: أن المقصود من هذا السؤال التنبيه على حدوث ما حدث من الخوارق".

وعن غرض الاستفهام في قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾^٢، يقول الرازي: " إن الغرض من هذا السؤال التبكيت والتوبيخ، فقد كانوا ينكرون اللبث في الآخرة أصلاً ولا يعدون اللبث إلا في دار الدنيا ويظنون أن بعد الموت يدوم الفناء ولا إعادة، فلما حصلوا في النار وأيقنوا أنها دائمة وهم فيها مخلدون سألهم: (كم لبثتم في الأرض؟) تنبيهاً لهم على أن ما ظنوه دائماً طويلاً فهو يسير بالإضافة إلى ما أنكروه، فحينئذ تحصل لهم الحسرة على ما كانوا يعتقدونه في الدنيا من حيث أيقنوا خلافه، فليس الغرض السؤال بل الغرض ما ذكرنا... ثم بين تعالى ما هو في التوبيخ أعظم بقوله: (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ)^٣ ".

الصف الثاني؛ وهو ما أجمع المفسرون على أن (كم) فيه للإخبار، ونصوا على

أنها وردت في عدد كبير من الآيات التي جاءت فيها كم في القرآن الكريم.^٦

١ التفسير الكبير ٣٥/٧ .

٢ السابق.

المؤمنون: ١١٢ .

المؤمنون: ١١٥ .

٥ الفجر الرازي ١٢٧، ١٢٦، ٢٣ .

٦ وهي في الآيات الآتية: في البقرة: ٢٤٩ - قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾. والأعراف: ٤ ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾. والإسراء: ١٧ ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ﴾ ومرم: ٧٤، ٩٨ ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قُرُونٍ﴾، وطه: ١٢٨ ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾، والأنبياء: ١١ ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾. والشعراء: ٧ ﴿كَمْ أَنْشَأْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾. والقصاص: ٥٨ ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾، والسجدة: ٢٦ ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾، وصر: ٣ ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قُرُونٍ﴾، والزخرف: ٦ ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيِّ﴾. والدخان: ٢٥ ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾. وفي: ٣٦ ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قُرُونٍ﴾. والنجم: ٢٦ ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُفْهِمُنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾.

والمأمل في آيات هذا الصنف يجد أنها قد وردت على نمطين:

الأول: يرد التركيب فيه على الشكل الآتي: كم + فعل + اسم معرفة أو نكرة
مجرور بـ(من).

الثاني: يرد التركيب فيه على الشكل الآتي: كم + اسم نكرة مجرور بـ(من).

ومن الملاحظ أن التركيب القرآني في هذين الإطارين قد جاء على واحد من
الأطر التي يرد فيها تركيب (كم) الخبرية في الاستعمال اللغوي. وقد تنبه المفسرون إلى
هذا، يقول أبو حيان: " ولم يأت تمييزها في القرآن إلا مصحوباً بمن ". ومن المعلوم أن
الذي عليه الاستعمال اللغوي في (كم) الخبرية أن يأتي تمييزها مجروراً بـ(من) كما هو
في آيات هذا الصنف، أو مجروراً من غير ورود (من) في تركيبها، على نحو قول العباس
بن الأحنف^٢ :

فكم باسطين إلى وصلنا أكفهم لم ينالوا نصيبا
وقول الشاعر:^٣

كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوق بادوا
وقول الشاعر:^٤

إذا معشري لم يُصِفوني وحدثني أدافع عني الضيم مادمت باقيا
وكم معشرٍ أعت قناتي عليهم فلاموا وألقوني لدى العزم ماضيا

وفي هذه الآيات اهتم المفسرون ببيان القيمة الدلالية التي تؤديها (كم) الخبرية،
منهين إلى معنى التكثير فيها وأثر ذلك على دلالة السياق الذي يقتضيهها. كما ربط

١ البحر المحيط ٢/٢٧٦.

٢ ديوان العباس بن الأحنف - دار بيروت - ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م - ص ٢٥. وينظر: الشعر والشعراء - ص ٥٦٦.

٣ ينظر: شرح الجمل - ابن عصفور - ٤٨/٢، والجمع ٤/٨١.

٤ وهو زياد بن أبي سفيان - ينظر: جمهرة رسائل العرب ٢/٣٦.

المفسرون من خلال دلالة السياق الذي ترد فيه، بين كم والدلالة على الزمن الماضي، معتدّين بما سمة من سمات دلالة (كم) الخيرية، بل عدوها من جملة أهم الفروق الدلالية التي تفرق بين كم الخيرية وكم الاستفهامية، ويتضح ذلك في تفسير أبي حيان لقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا معه قالوا: لا طاقة لنا اليومَ بجالوتَ وجنوده. قال الذين يظنونَ أنهم ملاقوا الله: كمّ من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله، والله مع الصابرين﴾^١، فقال: " هذا القول تحريضٌ من العازمين على القتال، وحضٌ عليه، واستشعار للصبر، واقتداء بمن صدق الله. والمعنى: أننا لا نكثر بجالوت وجنوده وإن كثروا. فإن الكثرة ليست سبباً للانتصار، فكثيراً ما انتصر القليل على الكثير، ولما كان قد سبق ذلك في الأزمان الماضية وعملوا بذلك أحيروا بصيغة كم المقترضة للتكثير"^٢. ولعل المتأمل في آيات هذا الصنف يدرك صحة ما ذهب إليه أبو حيان في ارتباط (كم) التي تفيد الإخبار بدلالة الأحداث الماضية.

كما ربط المفسرون بين كم الخيرية ومعاني المبالغة في الزجر والنهي والتهديد، معتمدين على دلالة التكثير التي تؤيدها، يقول الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وكمّ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾^٣: " اعلم أنه تعالى لما حكى عنهم تلك الاعتراضات وكانت تلك الاعتراضات ظاهرة السقوط لأن شرائط الإعجاز لما تمت في القرآن ظهر حينئذ لكل عاقل كونه معجزاً، وعند ذلك ظهر أن اشتغالهم بإيراد تلك الاعتراضات كان لأجل حب الدنيا وحب الرياسة فيه، فبالغ سبحانه في زجرهم عن ذلك فقال (وكم قصمنا من قرية)"^٤؛ أي كثيراً ما أهلكنا من القرى أشد إهلاك بسبب كفرهم وتكذيبهم.

١ البقرة: ٢٤٩.

٢ البحر المحيط ٢/٢٧٦.

٣ الأنبياء: ١١.

٤ التفسير الكبير ٢٢/١٤٥.

ويبين صاحب الكشف المعنى اللغوي الذي تدل عليه كلمة (قصمنا) فيقول: " (وكم قصمنا من قرية) واردة عن غضب شديد ومنادية على سحق عظيم؛ لأن القصم أقطع الكسر، وهو الكسر الذي يبين تلاؤم الأجزاء بخلاف القصم"^١. ويعقب أبو حيان على هذا المعنى مشيراً إلى أن دلالة السياق تقتضي من الألفاظ ما يعبر عن المبالغة في الإهلاك وشدة العذاب، يقول: " والقصم: أقطع من الكسر، عبّر به عن الإهلاك الشديد و(كم) تقتضي التكثير، فالمعنى كثيراً من أهل القرى أهلكتنا إهلاكاً شديداً مبالغاً فيه"^٢.

من الواضح أن أقوال المفسرين هذه تشير إلى أنهم كانوا يدركون البعد الدلالي لـ(كم) وما يكمن فيها من معاني التكثير والمبالغة التي يقتضيها مقام التهويل والزجر الشديد والنهي المبالغ فيه.

كما أشار المفسرون إلى التناسب الدلالي بين الألفاظ في الآية الواحدة، الذي يكمن في دخول(كم) التي تفيد تكثير العدد على مقام الجمع أو التكثير الذي تؤديه الألفاظ في آيات القرآن الكريم المعجز، ويظهر ذلك في الجمع بين(كم) و(كل) في ما نبه إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أولم يروا إلى الأرضِ كم أنبتنا فيها من كل زوج كريم﴾^٣، يقول: " فإن قلت: ما معنى الجمع بين(كم) و(كل) ولو قيل: كم أنبتنا فيها من زوج كريم؟. قلت: قد دل (كل) على الإحاطة بأزواج النبات على سبيل التفصيل، و(كم) على أن هذا المحيط متكاثر مفرط الكثرة، فهذا معنى الجمع بينهما، وبه نبه على كمال قدرته"^٤.

١ الكشاف ٥٦٤/٢

٢ البحر المحيط ٢٧٨/٦

٣ الشعراء: ٧

٤ الكشاف ١٠٥/٣

ومثل هذا ما أدركه الفخر الرازي من تناسب (كم) مع مجموع الألفاظ في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾^١، إذ إن كل لفظة من ألفاظ هذه الآية تعني قمة الشيء الذي تدل عليه، فعلى سبيل المثال نبه الرازي إلى العلة الدلالية التي جاءت عليها كلمة (شفاعتهم) بالجمع لا بالإنفراد (شفاعته)، فيقول: " وهو أنه تعالى لما قال (لا تغني شفاعتهم) يعني شفاعاة الكل، ولو قال شفاعته لكان معناه كثير من الملائكة كل واحد لا تغني شفاعته فرمما كان يُخطر ببال أحد أن شفاعتهم تغني إذا جمعت"^٢. ثم ينبه على الحكمة في انتقاء ألفاظ هذه الآية، بدلالة كل واحدة منها على الغاية في الشيء الذي تدل عليه، ومناسبة (كم) في التكرير لهذه الدلالة، يقول: " وعلى هذا ففي الكلام أمور كلها تشير إلى عِظَم الأمر. (أحدها) كم فإنه للتكثير. (ثانيها) لفظ المَلَك فإنه أشرف أجناس المخلوقات. (ثالثها) في السماوات فإنها إشارة إلى علو منزلتهم ودنو مرتبتهم من مقر السعادة. (رابعها) اجتماعهم على الأمر في قوله (شفاعتهم). وكل ذلك لبيان فساد قولهم إن الأصنام يشفعون، أي كيف تشفع مع حقرتها وضعفها ودناءة منزلتها فإن الجهاد أحسن الأجناس والملائكة أشرفها وهم في أعلى السماوات ولا تقبل شفاعة الملائكة فكيف تقبل شفاعة الجمادات"^٣.

كما يركز الرازي على البعد الدلالي الذي تؤديه (كم) خاصة، فيما يقتضيه معنى الآية، فيتساءل عن فائدة وجودها في الآية، يقول: " ما الفائدة- في قوله تعالى (كم من ملك) بمعنى كثير من الملائكة مع أن كل من في السماوات منهم لا يملك الشفاعة؟"^٤، ثم يجيب فيقول: " المقصود الرد عليهم في قولهم هذه الأصنام تشفع، وذلك لا يحصل

١ النجم: ٢٦.

٢ التفسير الكبير ٢٨ / ٣٠٥، ٣٠٦.

٣ السابق.

٤ السابق ٢٨ / ٣٠٦.

بيان أن ملكاً من الملائكة لا تقبل شفاعته فاكتفى بذكر الكثير، ولم يقل ما منهم أحد يملك الشفاعة لأنه أقرب إلى المنازعة فيه من قوله كثير مع أن المقصود حاصل به، ثم ههنا بحث وهو أن في بعض الصور يستعمل صفة العموم والمراد الكثير، وفي البعض يستعمل الكثير والمراد الكل، وكلاهما على طريقة واحدة، وهو استقلال الباقي وعدم الاعتداد، ... كأنه يجعل الخارج عن الحكم غير ملتفت إليه، وفي قوله تعالى (وكم من ملك) وقوله (بل أكثرهم لا يعلمون) يجعل المخرج غير ملتفت إليه".

الصف الثالث؛ وهو ما اختلف المفسرون في تصنيفه في الاستفهامية أو الخيرية^٢، فيذهب فريق إلى أن معناها الاستفهام، ويرجح آخرون خيريتها، ويتوسط فريق ثالث فيجيز الأمرين.

ولعل من المفيد في هذا المقام أن نذكر طائفة من اختلافات المفسرين في تصنيف هذه الآيات ومحمل أقوالهم فيها. ومنها اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ألم يروا كم أهلكتنا﴾^٣، فأجاز بعض المفسرين في [كم] الاستفهام والخبر، يقول السمين الحلبي: "يجوز في كم أن تكون استفهامية وخيرية"^٤. في حين يرجح فريق منهم الاستفهامية، يقول العكري: "كم استفهامية بمعنى التعظيم"^٥. ويفسر القرطبي معنى الآية على هذا الترجيح، فيقول: "والمعنى: ألا يعتبروا بمن أهلكتنا من الأمم قبلهم لتكذيبهم أنبياءهم؟"^٦. ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿سأل بني إسرائيل كم آتيناهم﴾^٧، فقد أجاز

١ السابق.

٢ في الآيات الآتية: البقرة: ٢١١ ﴿سأل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة﴾. والأنعام: ٦ ﴿ألم يروا كم أهلكتنا

من قبلهم من قرن﴾. ويس: ٣١ ﴿ألم يروا كم أهلكتنا قبلهم من القرون أنهم إلهم لا يرجعون﴾.

٣ الأنعام: ٦.

٤ الدر المنون- ٩/٣.

٥ التبيان ٤٨١/١.

٦ الجامع لأحكام القرآن - ٣٩١/٦.

٧ البقرة: ٢١١.

الزخخشري والفخر الرازي أن تكون (كم) محتملة الأمرين؛ الاستفهام والخبر، ويعترض أبو حيان على القول بأنها (خبر)، يقول: " وأجاز الزخخشري أن تكون (كم) هنا خبرية... وهو ليس بجيد؛ لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للحملة التي هي فيها من جملة السؤال، لأنه يصير المعنى سل بني إسرائيل؛ وما ذكر المسؤول عنه، ثم قال: كثيراً من الآيات آتيناهم، فيصير هذا الكلام مقلناً مما قبله "٢". فأبو حيان يرجح الاستفهامية في هذه الآية، إلا أن السؤال فيها كما يرى " ليس سؤالاً عما لا يعلم، إذ هو عالم أن بني إسرائيل آتاهم الله آيات بينات وإنما هو سؤال عن معلوم، فهو تقرير وتوبيخ وتقرير لهم على ما آتاهم الله من الآيات البينات، وأنها ما أجدت عندهم "٣". فالتركيب فيما يرى هو تركيب الاستفهام وأحكامه ولكن معناه التقرير لا حقيقة الاستفهام "٤.

ولم يقف المفسرون عند حدود المعنى ودلالة الآية فيما يرتضون من ترجيح أحد الأمرين، على ما بينا، إنما اعتمدوا على المبني في ترجيح خبرية (كم) أو استفهاميتها في الآية، معتمدين على صنعة النحو وأحكام العامل، ولسنا بصدد سرد أقوال المفسرين في هذا، إذ إنها واضحة مفصلة في كتب المفسرين "٥.

وبإنعام النظر في مجمل أقوال المفسرين، نرى أنهم قد اعتمدوا على الدلالة اعتماداً واضحاً في التفريق بين (كم) الاستفهامية والخبرية، وذلك بالاعتماد على دلالة السياق أو دلالة عناصر التركيب الجملي الذي ترد فيه.

١ ينظر: الكشاف ١/٣٥٤، و التفسير الكبير ٣/٦.

٢ البحر المحيط ٢/١٣٦، وينظر: الدر المصون-١/٥١٥.

٣ البحر المحيط ٢/١٣٥.

٤ السابق ٢/١٣٦.

٥ ينظر أقوال المفسرين في قوله تعالى ﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ يس: ٣١: معاني القرآن - الفراء - ٢/٣٧٦، وإعراب القرآن - النحاس - ٣/٣٩٣، والكشاف ٣/٣٢١، والجامع لأحكام القرآن ١٥/٢٤، والبحر المحيط ٧/٣١٨، والدر المصون ٥/٤٨١.

ويبدو من الواضح أنهم كانوا يدركون أن لفظة (كم) تشترك في تركيبين مختلفين من حيث الدلالة؛ وهما الاستفهام والخبر، فليست إحداها أصلاً للأخرى، وقد صرح أحدهم بأن "الخبرية ليس أصلها الاستفهام، بل كل واحدة أصل في باها لكنها [كم] لفظ مشترك بين الاستفهام والخبر"^١. فهم بهذا يخرجون عن مذهب النحاة القائلين بأن أصل كم الخبرية استفهامية، متكئين في هذه المسألة على ما يسمى في اللغة العربية بالمشترك اللفظي، أو ما يسميه علماء اللغة المحدثون بتعدد المعنى الوظيفي في المبنى الصرفي الواحد.

ويبدو أن هذه المقتطفات التي نقلناها عن المفسرين تعد من أبرز التوجهات الدلالية التي توجه إليها المفسرون عند تفسير هذه الآيات الكريمة، ولا نجد هناك حاجة إلى عرض مزيد من أقوالهم، إذ كانت في معظمها دراسة تركيبية تهتم بالمباني الصرفية ومحاولة تحليلها وإعرابها على الوجه الذي يقتضيه النحو على ضوء نظرية العامل، ولا سيما أن جل المفسرين كانوا من النحاة، فاعتمدوا على طريقتهم في تحليل ودراسة هذا الباب.

١ البحر المحيط ٣١٩/٧ .

٢ بنظر: الكتاب ١٦٢/٢، وشرح المفصل ١٢٥/٤ .

الفصل الثالث

آراء اللغويين المحدثين في (كم)

لقد شغل هذا الموضوع طائفة من علماء اللغة المحدثين، إلا أن المحاولات الأولى كانت تقتصر على دراسة أسلوب الاستفهام بشكل عام دون تفصيل القول في تركيبه أو عناصر الاستفهام التي تصدر جملته، وقد تمثلت هذه الدراسة فيما قدمته لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية التي وزعت أبواب النحو العربي في أقسام كان من بينها (الأساليب) وقد أدخلت فيها طائفة من الأبواب النحوية، منها: الاستفهام، والنفي، والقسم، والتعجب، والتفضيل، ونعم وبئس، والنداء، والاستثناء، والتحذير والإغراء^١. وفيها تقول اللجنة: " في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على قواعدهم... وقد رأيت اللجنة أن تدرس هذه العبارات على أنها أساليب"^٢. وفي دراسة هذه الأساليب تقول اللجنة: " وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها"^٣. ومن ثم فلا نجد لديهم، بناء على الأساليب التي تعرضوا لدراستها، محاولات لتحليل التركيب أو دراسة عناصر الجملة التي ترد فيها^٤.

ويبدو من الواضح أن هذا المنهج لم يقم على أسس علمية سليمة في التحليل والدراسة، لذا فإن منهجهم يحتاج إلى إعادة نظر؛ وقد ردت لجنة دار العلوم عليهم، فقالت: " ذكرت اللجنة أن هناك أشياء لا يظهر فيها موضوع ومحمول، واكتفت أن

١ لقد سبق الحديث عن هذه المحاولة. ينظر مستهل الفصل الثالث من الباب الأول والثاني من هذا البحث.

٢ ينظر: النحو الجديد - ص ٩١، ٩٢.

٣ السابق.

٤ لقد سبق أن استعرضنا محاولتهم في أسلوب صيغتي التعجب، ينظر: باب التعجب (الفصل الثالث).

يُعلم الناشئ أن هذه أنواع من الكلام تسمى أساليب. وما ندرى أهذه وحدها التي تسمى أساليب ولا يسمى غيرها مما يدرس مفصلاً أساليب أيضاً؟ كلها طبعاً أساليب عربية، ولكن اللجنة حين أعجزها أن ترى في كثير منها موضوعاً ومحمولاً قالت: سُمّوها أساليب^١. وتعلل لجنة دار العلوم السبب في رفض الإعراب الذي اعتمدته لجنة التيسير في هذه الأساليب، فتقول: "ونحن لا نرى في هذا رأي اللجنة، ولا نوافقها عليه؛ لأن هذا بيان عن معنى هذه الصيغة لا إعراب لها، ولا بيان لحكم حركتها، ثم هذا النوع من الإعراب- ونسميه إعراباً تسامحاً- لا يدل على الصور المختلفة لما سمته اللجنة أساليب، كالاتفاضة والندبة ونحوهما مما نطقته العرب بصور مختلفة^٢".

ومن الواضح أن هذه الدراسة لم تكن تقف على مكونات أسلوب الاستفهام ولا على كيفية ترتيب عناصر الجملة فيها لتؤدي دلالتها، ولم تبد الرأي في (كم) الاستفهامية وماهيتها، ولا مواطن الاتفاق أو الافتراق بينها وبين (كم) التي تفيد الإخبار، وهو الموضوع الذي نحاول استقصاء آراء المحدثين فيه في هذا الفصل، لذا نتوجه إلى دراسة آراء طائفة أخرى من علماء اللغة المحدثين، ممن كانت لهم آراء تذكر في (كم) وتحتاج إلى مناقشة؛ رفضاً أو تأييداً. ومن أبرز هؤلاء: مهدي المخزومي، وتمام حسان، وخليل عمارة.

تناول مهدي المخزومي (الاستفهام) مرتضياً له في العربية طريقتين:

الطريقة الأولى: تقوم على استخدام أداة تدل أصالة على السؤال، كاستخدام

الهمزة و (هل).

١ النحو الجديد - ص ١٠٦.

٢ السابق - ص ١٠٧، وينظر: في إصلاح النحو العربي - عبد الوارث سعيد - ص ١١٧، ١١٨.

والطريقة الثانية: تقوم على (التقديم والتأخير)، وذلك باستخدام ما عبّر عنها
بـ (الكنايات)، نحو: مَنْ، كيف، أين، كم، متى... الخ.

والذي يهمننا دراسته في هذا المقام هو آراؤه في الطريقة الثانية من الاستفهام.
فيرى المخزومي بأنه لا أداة استفهام فيها، وإنما حصل معنى الاستفهام في الجملة بتقدم
الكناية (كم) - على سبيل المثال - وتصدرها في الجملة، يقول: " فليس هناك أداة
استفهام، والقول يتضمن هذه الكنايات معنى الاستفهام يقوم على أساس ما يدل عليه
الكلام المصدرّ بإحدى هذه الكنايات من استفهام " ^١. وهو يعتمد في ذلك على أن
أسماء الاستفهام لها استعمالات أخرى تخرج عن إطار الاستفهام، يقول: "غير أن
الدارس يرى أن لها استعمالات مختلفة أكثرها في غير الاستفهام، وأن مكانها في أكثر
استعمالاتها في أثناء الجملة لا في صدرها، وتقديمها ووضعها في صدر الكلام عند إرادة
الاستفهام هو الذي خلصت به الجملة للاستفهام " ^٢. وهذا القول يحتاج إلى مناقشة من
عدة جوانب:

(١) إن ورود هذه الأدوات في غير الاستفهام لا يقف دليلاً على أنها إن تقدمت
عن موضعها فقد أصبحت للاستفهام؛ لأن الأداة في جملة خبرية أو شرطية، مثلاً،
ليست هي ذاتها في الاستفهام.

(٢) إن قول المخزومي بأن الاستفهام قد حصل للجملة بتقدم أداة الاستفهام،
قول يفترض أن الأداة موجودة أصلاً في الجملة، وليس ذلك بصحيح، ولم يقل به أحد
من علماء السلف، بل إن الإجماع عند العلماء على أن كم تدخل على الجملة،
والاختلاف بينهم هو في اسميتها أو حرفيتها.

١ في النحو العربي (نقد وبناء) - ص ٢٧٥.

٢ السابق.

(٣) إن في قول المخزومي بأن هذه الأداة تستعمل في أكثر استعمالاتها في متن الجملة لا في صدرها لتؤدي معنى آخر غير الاستفهام، وإذا تصدرت أعطت معنى الاستفهام، أمرٌ مرفوض؛ لأنه يقيس بذلك جملة استفهامية على جملة شرطية، مثلاً، وفي ذلك خلل في أركان القياس؛ إذ إن القياس يقوم على مقيس ومقيس عليه وعلّة جامعة للوصول إلى حكم مشترك، ولا علّة جامعة بين الجملة الشرطية وجملة الاستفهام.

(٤) إن القول بأن ليس هناك أداة استفهام هو رفضٌ لأمرٍ مستقر في العربية استعمالاً، وقد أجمع عليه علماء النحو، يعضد ذلك أنهم يقدرون أداة استفهام في مواضع لم تُذكر فيها الأداة استناداً إلى طريقة أداء الجملة، كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تُحِبُّهَا؟ قلتُ: بَهْرًا

عدد النجمِ والحَصَا والتُّرابِ^١

وكقوله:

فو الله ما أدري وإني لحاسبٌ

بسبع رميتُ الجَمْرَ أم بثمانٍ؟^٢

وكقول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيتَ بواسِطِ

غَلَسَ الظلامِ من الرِبابِ خيالاً^٣

-
- ١ ديوان عمر بن أبي ربيعة - دار القلم - بيروت: لبنان - ص ٣٠. وينظر: شرح شواهد المغني - السيوطي - ٣٩/١. والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام؛ أي: أحبها؟
- ٢ ديوان عمر بن أبي ربيعة - ص ٢٠٩. وينظر: الكتاب ١٧٥/٣. والشاهد في البيت حذف همزة الاستفهام.
- ٣ ديوان الأخطل - شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين - دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان - ط(١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م - ص ٢٤٥. وينظر: الكتاب ١٧٤/٣، وشرح شواهد المغني - شاهد(٥٤) ١٤٤/١.

٥) لست أدري كيف يمكن أن تكون جملة (كم كتاباً قرأت؟) قبل تصدر كم فيها فيما يرى المخزومي، وهل يُعدُّ من العربية أن يقال: كتاباً قرأت كم؟!، لذا، فإن القول بأن الاستفهام قد وقع بالتقدم والتأخير أمرٌ مردود ولا نظير له في استعمال العربية الفصحى في عصورها المتلاحقة.

٦) إن القول بأن الاستفهام يحصل بالتقدم أمر مرفوض من وجه آخر؛ إذ إننا نقول: بكم درهمٍ اشتريت الكتاب؟ ولا يمنع عدم تقدم (كم) من أن تكون الجملة معها استفهاماً، وفي المقابل نقول: كم كتابٍ قرأت في اللغة. ولا يؤدي كونها مصدرية في الجملة أنها استفهامية.

أما تمام حسان فقد تناول باب (كم) في إطار حديثه عن قرينة (المخالفة) وهي إحدى القرائن المعنوية التي اتكأ عليها في تفسير اختلاف الحركة الإعرابية في التراكيب المتشابهة^١. يقول: "وأما المخالفة فهي مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية يجعلها قرائن معنوية على الاعرابات المختلفة"^٢. مرتضياً أن (الفتحة) هي حركة المخالفة، يقول في هذا: "والملاحظ أن قرينة العلامة الإعرابية (الفتحة التي على المنصوب على المخالفة) هي التي تتضافر دائماً مع قرينة المخالفة"^٣.

ويبدو من ذلك أن تمام حسان يعتد بصيغة الجر في باب (كم) الخيرية أنها الأصل الذي انصرفت عنه إلى معنى الاستفهام بالحركة الإعرابية (الفتحة)، ودليل ذلك

١ لقد فصلنا القول سابقاً في معنى (المخالفة) عند تمام حسان، في ما يراها قرينة من القرائن المعنوية في التفريق بين التراكيب المتشابهة مع اختلافها في الحركة الإعرابية - ينظر آراء تمام حسان: باب الاختصاص (الفصل الثالث)؛ وباب التحذير والإغراء (الفصل الثالث).

٢ اللغة العربية معناها و ميناها - ص ٢٠٠.

٣ (القرائن النحوية و اطراح العامل والإعرابين التقديري والحلي) - اللسان العربي - ص ٤٦ .

قوله: "وأما المخالفة فهي القرينة المعنوية الدالة على طائفة من المنصوبات منها: ... المنصوب بعد كم الاستفهامية لمخالفته المجرور بعد كم الخبرية."^١

وفي موضع آخر من المواضع التي تناول فيها تمام حسان(المخالفة)، نجد يفسر (المخالفة) على ضوء وجود إسناد في الجملة أو عدمه، يقول "والمخالفة قرينة إرادة معنى غير إسنادي يقابله معنى إسنادي، فحين يستعمل النمط نفسه لا على سبيل الإسناد يختلف المعنى عما كان في الإسناد، وتشير اللغة إلى هذه المخالفة لاختلاف في الإعراب، فتفرق بين عنصر من التركيب في حالة الإسناد، وهذا العنصر في غير الإسناد، بالضمة هنا والفتحة هناك"^٢. ثم يعقد مقارنة بين نمطين من أنماط جملة (كم)، ويمثل لها بيت الفرزدق (كم عمه لك يا جرير وخالة)، فيجعل رواية الرفع على الإسناد؛ أي: كم عمه لك يا جرير. والثانية بغير إسناد؛ أي الصورة المخالفة وهي للاستفهام: كم عمه لك يا جرير^٣.

ويظهر أن تمام حسان قد أخذ في بيت الفرزدق برواية الرفع في كلمة(عمه)؛ وذلك ليتحقق الانسجام بين ما يعده في بحثه هذا أساساً للتفريق بين تركيبين ينصرف أحدهما إلى الفتحة للتحويل إلى معنى دلالي جديد عن الضمة في معنى إسنادي كان للجملة قبل أن تأخذ حركة النصب. ويبدو أن في مذهب تمام حسان هذا تعارضاً مع ما ذهب إليه سابقاً بالاعتداد بصيغة الجر الذي كان يعده الأصل الذي تحولت عنه إلى النصب لأداء معنى دلالي جديد؛ لأنه في الأولى- النصب في مخالفة الجر- يقابل بين تركيبين ورد استعمالهما في اللغة على حدٍ سواء، وفي الثانية- النصب في مخالفة الرفع- فهو يقابل بين تركيب مستعمل-أي النصب- وآخر كامن في الذهن-الرفع- تستعمله

١ السابق.

٢ إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً - ص ١٦٠.

٣ ينظر: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً - أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية - ص ١٦٠.

بعض القبائل كما نص العلماء في هذه الرواية^١، وهو ما نسميه بالعادة اللهجية عند بعض قبائل العرب، وهو ما يقول خليل عميرة بأنه عادة لهجية تخالف المؤلف في الاستعمال اللغوي، ولا يجوز الأخذ بما لقلة ورودها^٢، ولأن العلماء قد نصوا على أن الرواية بالجر هي رواية الاتساق مع الاستعمال السليقي عند العرب، حتى أن المتكلم لا يحتاج فيها إلى تأويل أو تفسير كما هو الحال في رواية الرفع، فضلاً عن أن القول بفكرة الإسناد عند تمام حسان فكرة واضحة التأويل عمد إليها في محاولة منه لمتابعة القول بفكرة المخالفة التي يتبناها في هذا الموضوع، وقد بينا في فصل سابق بأن الإسناد ليس ضرورياً لإقامة التركيب الجملي أصلاً، فإن قال بأن الإسناد قد وقع بين (كم) و(عمة) - بالرفع - فإن للباحث أن يتساءل لماذا لم يقع الإسناد بين (كم) و(عمة) - بالجر - مع أن (كم) هذه هي ذاتها (كم) السابقة، وما القول بالإسناد في مثل هذا التركيب إلا من قبيل التأويل الذي لا سند له في البحث العلمي^٣، إذ إن الإسناد يقع كما نص العلماء قديماً بين اسم واسم أو بين اسم وفعل تقديماً أو تأخيراً، فإن كانت (كم) اسماً في أحد الموضوعين فإنها يجب أن تكون كذلك في الموضوع الآخر ثم يتحقق الإسناد فيهما وتبطل فكرة المخالفة التي ذهب إليها تمام. ولو أن تماماً قد بقي على ما ذهب إليه في المخالفة بين النصب والجر وترك الرفع للعادة اللهجية لكان ذلك أسلم.

أما خليل عميره فيفترض أن الإخبار هو الأصل في جملة (كم)، وهو في هذا يتفق مع تمام حسان في الأصل الافتراضي الذي ذهب إليه في أحد قولييه، كما بينا، يقول خليل عميرة: "ونرى بأن الأصل في الجملة؛ الإخبار. فالقائل: كم كتاب

١ ينظر: الفصل الأول من هذا الباب - ص ٥٦٣.

٢ ينظر A Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in

Expressions of some Personal attitudes. وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٧٠.

وفي التحليل اللغوي - ص ١٣٨. وقد أجرت الباحثة اتصالاً بالذكور خليل عميرة لتتظّر في رأيه.

٣ ينظر: دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي - خليل عميره - مجلة جذور - ص ١٤٥.

قرأت، يقصد أن يخبر بكثرة الكتب التي قرأها، فهذه جملة خبرية، ولكنه إن أراد أن يعبر عن معنى الاستفهام فإن عليه أن يغير في مبنى الجملة ليسأل عن عددٍ ومعدود يجهلها ويظن أن المخاطب يعلمهما^١. وافترض الأصل عنده فرضي منطقي وليس قطعياً، فهو يفترض أن الأصل في المرء أن يخبر، ثم ينبثق عنه غيره من المعاني، ولا يرى ضيراً في أن يكون الافتراض على غير ذلك، ولكنه يرى أنه لا بد من الافتراض في مثل هذه الحالة لإمكان التحليل أو التعليل.

ويبدو واضحاً أن تحليل عمارة كان يدرك أنه في تركيب جملة (كم) أمام مستويين متساويين في التركيب ولكنهما مختلفان في الدلالة؛ وهما: جملة الإخبار: كم كتاب قرأت، وجملة الطلب أو الاستفهام وهي: كم كتاباً قرأت؟. فيفترض أن الإخبار هو الأصل، مُتَّبِعاً التغير الذي حصل في الجملة الثانية، فيقول: "ولا يستطيع أي المتكلم - أن يغير في (كم) لأنها عنصر مشترك بين الاستفهام والإخبار، لذا كان عليه أن يغير في الحركة الإعرابية على الاسم الذي جاء بعدها، فأصبحت: كم كتاباً، بدلاً من: كم كتاب"^٢. وفي هذا توجه إلى الاهتمام بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية كعنصر من عناصر الدلالة في الجملة، يقول: "وهنا نشير إلى أن الفتحة تحمل قيمة دلالية فاصلة في نقل المعنى"^٣. وهي التي عبر عنها تمام حسان بقريئة المخالفة، على نحو ما بينا، مع الاختلاف بينهما في المنهج والمصطلح.

ويبدو من البين أن تحليل عمارة لا يقصد بالأصل الإخباري الذي افترضه أن المتكلم العربي إذا أراد أن يستفهم استحضر تركيب الإخبار فأحدث فيه تغييراً ثم حوّل الجملة إلى الاستفهام، إنما أراد بهذا الأصل أن يفترض أساساً ينطلق منه في توضيح

١ في التحليل اللغوي - ص ١٣٨.

٢ السابق.

٣ السابق.

منهجه وبيان رأيه في تركيب هذا الباب كما بينا. وقد نبه إلى منهجه هذا في معالجة التراكيب في أكثر من موضع مع إدراكه بأن كل تركيب منهما أصل في بابه ودلالته، مشيراً إلى أن المعاني أوسع من المباني اللغوية، لذا جاء المبني الواحد مستعملاً في أكثر من معنى، والذي يفرق بينهما، جملة كم الخبرية وكم الاستفهامية، عوامل مختلفة معنوية وبنوية^١ .

ومن أبرز العوامل البنوية التي يعتدُّ بها تحليل عمائره، (الحركة الإعرابية)، باعتدادها أهم العوامل التي تساعد في التفريق بين جملة (كم) في الاستفهام والإخبار، فهي عنده حركة دلالة وليست حركة ناتجة عن تسلط عامل فيها مقدر أو ظاهر^٢ . وفي بيان ذلك يحلل جملة (كم) إلى عناصرها الأولية ليبين قيمة الحركة الإعرابية في تغيير المعنى، وإليك أمودجاً من تحليله جملة: كم كتاباً قرأت؟:

يرى أن الجملة قبل دخول (كم) عليها كانت جملة توليدية^٣ فعلية، قرأتُ كتاباً. ثم تحولت إلى: كتاباً قرأتُ، أي بتقدم المفعول (والعرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته، كما يقول سيبويه)، وبدخول (كم) التي تفيد الإخبار تحولت الجملة إلى: كم كتاب قرأتُ؛ أي كثيراً من الكتب قرأتُ، فالتزم الاسم بعد (كم) حركة الجر دلالة على معنى الإخبار عن الكثرة. أمّا إن أراد أن يستفهم قال: كم كتاباً قرأتُ؟ بنصب الاسم بعد (كم) دلالة على أن تغيير الحركة تؤدي إلى تغيير في المعنى؛ فهي مع النصب دلالة استفهام عن معدود^٤ .

١ ينظر: في نحو اللغة و تراكيبها - ص ١٧٠.

٢ ينظر: العامل النحوي - ص ٩٤، ٩٢.

٣ سبق أن بينا فكرته في الجملة التوليدية والتحويلية. ينظر: الفصل الثالث من باب (أسلوب المدح والذم).

٤ ينظر: في نحو اللغة و تراكيبها - ص ١٧٠، وفي التحليل اللغوي - ص ١٣٩.

كما يعتقد خليل عمائره بعنصر التنغيم عاملاً بنويماً آخر في التفريق بين الاستفهام والإخبار في جملة (كم)، يقول: "ونرى أن الفرق الرئيس بين هاتين الأداتين يوجد في المعنى... ويوجد كذلك في المبنى، وهذا ماثل في الحركة الإعرابية وفي النغمة الصوتية التي هي في الإخبار نغمة صوتية مستوية بينما هي ذات نغمة صوتية صاعدة في معنى الاستفهام".^١

كما اعتمد خليل عمائره على المعنى في التفريق بين دلالة الجملتين؛ يقول: "ونرى أن الفرق الرئيس بين هاتين الأداتين يوجد في المعنى، الذي هو الفرق بين الاستفهام للعلم بما يجمله المتكلم ويعلمه السامع والمخاطب، والإخبار الذي يعلمه المتكلم علم اليقين ويجمله السامع أو المخاطب".^٢

وإذا تتبعنا رأي خليل عمائره في (كم) المتصدرة كلتا الجملتين، نجده ينهج منهجاً يختلف فيه عن جمهور النحاة القائلين باسميتها، منطلقاً من أن الاسم ما دل على مسمى، و(كم) لا دلالة فيها على مسمى، فضلاً عن أنه لا يرى فيها نقطة واحدة من نقاط الاسم وتحديده أو خصائصه^٣. فهي في ما يرى أداة أو "عنصر استفهام ليس غير ولا علاقة لها بالاسمية ولا تحتاج إلى إعراب أو محل من الإعراب".^٤

كما أنه لا يعد (كم) في الاستفهام اسماً لعدد مبهم، على النحو الذي يعرفها به نحاة العربية، إنما يرى أن (كم) أداة تدخل على الجملة لتعبر عن رغبة المتكلم في الاستفهام عن عدد مجهول، وليست هي ذاتها العدد المجهول، ومن ثم يرى بأن في الجملة محذوفاً وهو العدد المستفهم عنه بـ(كم)، وبهذا يحلل الجملة على النحو الآتي:

١ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٧١. وينظر: في التحليل اللغوي - ص ١٣٨.

٢ في نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٧١.

٣ السابق - ص ١٧٠.

٤ السابق - ص ١٧٠، ١٧١.

كم	+	Ø	+	كتاباً	+	قرأت
↓		↓		↓		↓
أداة استفهام. + رمز يستعمل للدلالة على مبنى + تمييز أو تبيين وهو (المعدود). + تنمة الجملة.						
صرفي محذوف في الجملة، وهو هنا (العدد).						

وتتفق في هذا مع خليل عمايره، فكم ليست اسم استفهام، ولا دلالة فيها على الاسمية، كما أن فكرة الإسناد ليست قائمة فيها، وقد بينا سابقاً أن الإسناد، في ما نص النحاة، يقع بين اسم واسم أو بين فعل واسم^١، و(كم) تخلو من علامات الاسمية، كما أسلفنا^٢، ومن ثم خرجت من أن تكون طرف إسناد في جملتها. هذا وقد ارتضيناها في الحرفية لاتفاقها مع دلالة الحرف وحده^٣.

كما أننا نتفق معه في أن (كم) ليست اسماً لعدد مبهم، ونميل إلى التحليل الذي حلل به جملة (كم) فيما بيننا، إنما هي عنصر أو أداة من أدوات الاستفهام ما أن ينطق بها المتكلم حتى يتبادر إلى الذهن أن المتكلم يسأل بها عن شيء مبهم^٤ فهي مع (كم) سؤال عن عدد مبهم يجمله، ومع (من) سؤال عن شخص ما، وهكذا هي مع كل أداة من أدوات الاستفهام تحمل معنى استفهامياً ترتبط به وتلازمه تحقيقاً لما يذهب إليه علماء اللغة المعاصرون فيما يسمونه: المتلازمات اللغوية linguistic collocations.

١ ينظر: الكتاب ٧٨/٢، والمفصل - ص ١٥، ومع الفواعل ٣٣/١. وينظر: (الإسناد في الجملة العربية) في أول هذا البحث.

٢ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٣ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

٤ ينظر الفصل الأول من هذا الباب.

وعلى هذا فإننا لا تنفق مع ما ذهب إليه مهدي المخزومي من أن (كم، ما، من، ... الخ) ليس فيها دلالة على استفهام، إنما الاستفهام بالتقدم والتأخير. وقد فصلنا رأيه هذا سابقاً.

واستناداً إلى ما بينا من آراء مختلفة في التركيب الجملي لـ(كم) عند النحاة العرب قديماً، وعند المفسرين الذين فسروا الآيات المتضمنة لها، وما ذهب إليه علماء اللغة المحدثون باختلاف أقوالهم وما تضمنته آراؤهم، نرى أن لفظة (كم) ترد في أسلوبين مختلفي الدلالة؛ أحدهما الإخبار، والثاني الاستفهام. وقد ورد التركيب الجملي مع (كم) بنوعيهما على أربعة أنماط هي:

أولاً: كم من رجلٍ قابلت. = كم + من + تمييز كم وقد جاء مجروراً بـ(من).

ثانياً: كم رجلٍ قابلت، أو حضر. = كم + تمييز مجرور.

ثالثاً: كم رجلاً قابلت، أو حضر. = كم + تمييز منصوب.

رابعاً: بكم درهمٍ اشتريت؟ = حرف جر (الباء) + كم + اسم مجرور بحرف الجر (الباء).

وإذا تأملنا هذه الأنماط التي جاءت في تركيب (كم) نجد أن النحاة قد اختلفوا في النمط الأول منها؛ أي بدخول (من) الجارة على ميم كم، فذهب فريق منهم إلى أن (من) تدخل على (كم) بنوعيهما؛ الخبرية والاستفهامية^١. وذهب الرضي إلى أن (من)

١ ينظر: المنتضب ٦٦/٣، والكافية في النحو - ابن الحاجب - تحقيق: طارق نجم عبد الله - مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع: جدة - المملكة العربية السعودية - ط. (١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م - ص ١٦٠.

تختص بـ(كم) الخيرية، يقول: " وأما مميز كم الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجروراً بمن، في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته " ١ .

وقد استدل القائلون بدخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية بقوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُدَلِّ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ٢ ، يقول القرطبي عن (كم): " ولم يعرب وهي اسم لأنها بمتلة الحروف لما وقع فيه معنى الاستفهام " ٣ . ويقول أبو حيان: " وكم هنا استفهامية، ومعناها التقرير لا حقيقة الاستفهام " ٤ .

وقد اختلف النحاة ° في موضع (كم) من الإعراب في هذه الآية، فقليل: هي في موضع نصب على أنها مفعول ثانٍ لآتيانهم، وهذا مذهب الجمهور، أو على أنها مفعول أول على مذهب السهيلي ٥ .

وقيل: في موضع نصب على إضمار فعل يفسره ما بعده، وهذا رأي ابن عطية جعل ذلك من باب الاشتغال. فقليل: " وكم في موضع نصب إما بفعل مضمّر بعدها لأن لها صدر الكلام تقديره: كم آتيانهم أو بآتيانهم " ٦ . ورد عليه أبو حيان: " وهذا غير جائز إن كان قوله (من آية) تمييزاً لـ(كم) لأن الفعل المفسر لهذا الفعل محذوف لم

١ شرح الرضي على الكافية - ١٥٧/٣ .

٢ البقرة: ٢١١ .

٣ الجامع لأحكام القرآن - ٢٧/٣ .

٤ البحر المحيط ١٣٦/٢ .

٥ ينظر: النيان في إعراب القرآن ١٦٩/١، الكشاف ٣٥٤/١، التفسير الكبير ٢/٦، إعراب القرآن - النحاس -

٣٠٢/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٧/٣، البحر المحيط ١٣٥/٢ .

٦ ينظر: البحر المحيط ١٣٥/٢ .

٧ السابق.

٨ السابق.

يعمل في ضمير الاسم الأول المنتصب بالفعل المحذوف، ولا في سببته، وإذا كان كذلك لم يكن من باب الاشتغال^١.

وأجاز ابن عطية وغيره^٢ أن تكون (كم) في موضع رفع بالابتداء، والجملة من قوله (آتيانهم) في موضع الخبر، والعائد محذوف، والتقدير: آتيانهموه.

وقد ترتب على تعدد الآراء السابقة في (كم) تعدد في (من آية)، ف قيل: هي تمييز لكم، ويجوز دخول (من) على تمييز الاستفهامية والخبرية سواء وليها أو فصل بينهما^٣. وقيل: هي مفعول ثان لآتيانهم وذلك على التقدير الذي ذهب إليه من أجاز نصب (كم) بفعل محذوف يفسره آتيانهم^٤.

وعلى التقدير الذي قدره صاحب البحر المحيط من أن تكون (كم) كناية عن قوم أو جماعة، وحذف تمييزها لفهم المعنى^٥، يقول أبو حيان: "فإذا كان كذلك، فإن كانت (كم) خبرية فلا يجوز أن تكون (من آية) مفعولاً ثانياً؛ لأن زيادة (من) لا تكون في الإيجاب على مذهب البصريين غير الأخفش. وإن كانت استفهامية فيمكن أن يقال: يجوز ذلك فيه لانسحاب الاستفهام على ما قبله، وفيه بُعد؛ لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني"^٦.

وإذا تأملنا هذه الأقوال نجد أن الآراء قد تعددت فيها على الوجه الذي يقتضيه العامل وتؤيده صناعة النحو، وقد ناقش خليل عمائره جميع الآراء المتعددة في هذه

١ السابق.

٢ السابق.

٣ ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٦٩، الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٧، البحر المحيط ٢/١٣٦.

٤ ينظر: البحر المحيط ٢/١٣٦.

٥ ينظر: البحر المحيط ٢/١٣٥.

٦ البحر المحيط ٢/١٣٦.

الآية، وردّها قائلاً: " فانظر بالله ماذا ترى غير مجموعة من أقوال الرافض المعتمدة على الصنعة النحوية وتبرير القول وعدمه بالتعلق والعامل، أما نصيب المعنى فلا قيمة له، ولا عبرة لكون (كم) استفهامية أو خبرية، ولا فرق بين أن تكون (من آية) في موضع التمييز أو تكون في موضع المفعول به ؟ !!! " ١ .

وعلى صعيد المعنى الذي تؤديه (كم) في دلالة الآية، نجد أن أبو حيان يرتضي أن المعنى يقتضي الاستفهام منكرًا ما أجازته الزمخشري من أن تكون (كم) خبرية^٢، يقول أبو حيان: " وهو ليس بجيد؛ لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للحملة التي هي فيها من جملة السؤال، لأنه يصير المعنى: سل بني إسرائيل، وما ذكر المسئول عنه. ثم قال: كثيراً من الآيات آتيانهم، فيصير هذا الكلام مقلناً مما قبله؛ لأن جملة (كم آتيانهم) صار خبراً صرفاً لا يتعلق به (سَلْ) وأنت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة، فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية " ٣ .

وإذا تأملنا دلالة هذه الآية، فإننا لا نميل إلى ما ذهب إليه أبو حيان من أن تقدير (كم) على الخبرية والتكثير يجعل الكلام مقلناً مما قبله؛ إذ إن معنى الآية كما يفسرها الطبري هو الإخبار عن كثرة الآيات التي آتاها الله لبني إسرائيل، فيقول: " يعني بذلك جل ثناؤه: سل يا محمد بني إسرائيل الذين ينتظرون بالإجابة إلى طاعتي، والتوبة إليّ بالإقرار بنبوتك وتصديقك فيما جئتكم به من عندي، إلا أن آتيهم في ظلل من الغمام وملائكتي... (وقد آتاهم الله آيات بينات: عصا موسى ويده، وأقطعهم البحر، وأغرق عدوهم وهم ينظرون، وظللّ عليهم الغمام، وأنزل عليهم المن

١ المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب - ص ١٧٠.

٢ الكشاف ١/٣٥٤.

٣ البحر المحيط ٢/١٣٦.

والسلوى. وذلك من آيات الله التي آتاها بني إسرائيل في آيات كثيرة غيرها، خالفوا معها أمر الله، فقتلوا أنبياء الله ورسله، وبدلوا عهده ووصيته إليهم".^١

إن تفسير الطبري لهذه الآية على هذا المعنى ليدل دلالة واضحة على أن معنى (كم) هو الإخبار والتكثير عن عدد الآيات التي آتاها الله بني إسرائيل. وقد علّق تحليل عمايره على هذا المعنى مرتضياً تفسير الطبري، يقول: "إذاً فالآية تتعلق بكثرة البيئات التي قدمها الله لبني إسرائيل، ولكنهم ما يزالون يناورون ويكذبون، وسيضعون العراقيل في سبيل من يعترزم الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم بطلب المزيد من البيئات، فجاء الرد من جنس الحديث، وكأنه يقول لهم: وهل السر في تبديل نعمة الله وتحريفها أنكم تفتقرون إلى الأدلة والبيئات؟! فعندكم من البيئات كثير كثير".^٢

يبدو من الواضح أن القائلين بأن (من) الجارة تدخل على ميمز (كم) الاستفهامية كما تدخل على الخبرية قد اعتمدوا على هذه الآية، ولا نجد لديهم دليلاً أو شاهداً آخر يؤيد ذلك، فضلاً عن أن الشاهد الذي اعتمدوا عليه لم يتفقوا فيه على أن (كم) فيها للاستفهام، بل نجد أن الزمخشري^٣ والفخر الرازي^٤ قد أجازا كونها (كم) الخبرية، وقد بينا في قول الطبري ما يؤيد ذلك. ومن ثم فإن الدليل الذي اتخذوه قد تطرق إليه الاحتمال، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقول الأصوليون.^٥

١ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) - الطبري - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت: لبنان -

١٤١٥هـ، ١٩٩٥م - ٤٥٢/٢.

٢ المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب - ص ١٧١.

٣ ينظر: الكشف ٣٥٤/١.

٤ ينظر: التفسير الكبير ٢/٦.

٥ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف - ٧٢٦/٢.

ونميل على ضوء ما سبق، إلى الأخذ بمذهب الرضي الذي أوردناه، بأن (من) الجارة لا تدخل على تمييز (كم) الاستفهامية في نظم ولا نثر، ويؤيد ذلك أن النحاة قد عاملوا (كم) الاستفهامية معاملة (عشرون)، يقول سيويه: "واعلم أن (كم) تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قُبِح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في (كم) "، وقد نص النحاة على أن (من) لا تدخل على عشرين، يقول المبرد: "وأنت لا تقول: عشرون من رجل"، فكذلك يجب أن يكون المقيس، إذ لا يجوز أن يُقاس شيء على شيء ولا يأخذ أحكامه.

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن (كم) التي جاءت في النمط الأول، هي (كم) الخبرية لا الاستفهامية التي يطلب المتكلم فيها معرفة عدد يجمله ويستفهم عنه.

أما النمطان الثاني والثالث، فقد جاء التركيب الجملي فيهما يقتضي العناصر الآتية على حد سواء، وهي: كم + مبيّن أو مفسّر + تكملة الجملة. إلا أننا نميل إلى أنهما نمطان مختلفان في المبني والمعنى:

فمن حيث المبني؛ يظهر التباين فيهما في نقاط أهمها:

١. الحركة الإعرابية التي تظهر على الاسم الذي يلي (كم)؛ وهي حركة الجر على ميم كم الخبرية، وحركة النصب على ميم كم الاستفهامية. ونميل إلى الاعتداد بها حركة دلالة لا حركة تقتضي عاملاً فيها مقدراً أو ظاهراً، استناداً إلى ما نص عليه فريق من النحاة قديماً في الاعتماد على الحركة الإعرابية حركة دلالة للتفريق بين التركيبين مع (كم)؛ الخبري والاستفهامي. يقول ابن الأنباري في هذا: "فإن قيل: فلم

١ الكتاب ٢/١٥٧.

٢ المقتضب ٣/٦٦.

كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً، وفي الخبر مجروراً؛ قيل: للفرق بينهما "١". فالتكلم عندما يقول: كم رجلٍ قابلت، إنما يريد أن يخبر عن كثرة الرجال الذين قابلهم، ولا يتضح هذا المعنى إلا بجزء (كم) التي تفيد التأكيد، أما إن أراد أن يستفهم عن عدد الرجال الذين قابلوا، فإنه ينصب ميمز (كم) ليدل على أنه يريد الاستفهام لا الإخبار، فيقول: كم رجلاً قابلت؟.

٢. التنغيم، وله دور واضح في التفريق بين جملة الإخبار أو الاستفهام بـ(كم)، إلى جانب ما تؤديه الحركة الإعرابية من دلالة، فقد نص علماء اللغة المحدثون على أن الأداء الصوتي الذي تؤدي به جملة الاستفهام يقتضي نغمة صاعدة، في حين إن نغمة الإخبار هي النغمة المستوية^٢، يقول Kerstin Hadding معتمداً على عنصر التنغيم في تمييز الجملة الاستفهامية عن الأخرى الخبرية التي تماثلها في تركيبها: "لقد بينت نتائج التحليل المخبري لأشكال الأداء الصوتي (التنغيم)، بأنها ذات أهمية للتفريق بين الحمل المتماثلة في ملاحظتها تماماً، فبالنغمة الصوتية المرتفعة تميز جملة الاستفهام عن غيرها"^٣، ويقول أيضاً: "إن الفروق النحوية بين جملة خبرية وجملة السؤال تكمن في التغير الدلالي لكيفية الأداء،... وقد يؤدي ذلك بيسر بنظام وضع الكلمات في جملة وأدائها بتنغيم مختلف"^٤. ويقول David Crystal: "فالتنغيم في الجملة الاستفهامية يكون مرتفعاً عما عليه في الجملة الخبرية"^٥. ويقول H.A.Gleason:

١ أسرار العربية - ص ٢١٥.

٢ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - ص ٢٢٨، وفي نحو اللغة وتراكيبها - ص ١٧١.

٣ The Melody of Language - p. 128.

٤ السابق - ص ٦.

5 The Melody of Language - 6 p, 55.

إن لتحول الصوت دوراً دلاليّاً في الجملة المنطوقة، وعادة ما تكون النغمة الصوتية في الجملة الاستفهامية مرتفعة^١.

كما اعتمد الباحثون اللغويون المعاصرون من العرب على التنغيم كوسيلة للتفريق بين دلالة جملتين جاءتا على تركيب واحد، يقول تمام حسان: "وتختلف طريقة رفع الصوت وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام"^٢. ويقول أيضاً: "ولكن التنغيم هو ناحية الخلاف الوحيدة بينهما، وما دامت ناحية الخلاف هذه قادرة على أن توضح كلاً من المعنيين فللتنغيم إذاً وظيفة نحوية"^٣. ويقول كمال بشر: "يفرق عادة بين الجملة الإثباتية والجملة الاستفهامية باحتواء الثانية على أداة استفهام أو تغيير طفيف في نظمها، على حين أهم أساس للتفريق هو التنغيم أو التلوين الموسيقي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من النطق نفسه"^٤. وينبه السعران إلى أهمية التنغيم في تلوين المعاني، يقول: "فقد تشترك كلمات في (الفونيمات) المكونة لكليتهما، ولكن إحداها تنطق بلحن أو (تنغيم) معين، وتنطق الثانية بلحن آخر، ولكل منهما معناها"^٥. ويقول عصام نور الدين عن دور التنغيم في معرفة الجملة الخبرية من الاستفهامية أو التعجبية: "فتنغيم الجملة، إذاً، له دلالة وظيفية نحوية ودلالية مهمة، ولا نستطيع إلا بالتنغيم الحكم على الجملة ما إذا كانت جملة خبرية تقريرية، أو استفهامية، أو تعجبية، أو تحكمية، أو زجرية، أو تدل على الموافقة أو الرفض... الخ"^٦.

1 An introduction to descriptive linguistics- p.176.

٢ مناهج البحث في اللغة - تمام حسان ص ١٩٨.

٣ السابق.

٤ علم اللغة العام (الأصوات) - ص ١٨٩.

٥ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي - ص ١٩٨.

٦ علم وظائف الأصوات اللغوية - ص ١٢١.

كما نستطيع أن نعتمد على عنصر التنغيم وحده في تمييز دلالة الجملة متى فقدت قرينة الحركة الإعرابية، ففي النمط الرابع: بكم درهمٍ اشتريت ؟، نجد أن الحركة الإعرابية (حركة النصب) التي تميز (كم) الاستفهامية قد تبدلت إلى الجر اقتضاء لعنصر الجر(الباء)الداخل على (كم)١، إلا أننا يمكن أن نعتد بالتنغيم قرينة واضحة في تحديد دلالة الاستفهام في الجملة فيما إذا حوّل المتكلم جملته المكتوبة إلى جملة منطوقة، وذلك عن طريق أداء الجملة بنغمة صوتية صاعدة يقتضيها الاستفهام. هذا ويمكن أن نعتد بالباء الداخلة على (كم) إحدى القرائن التي تميز(كم) الاستفهامية عن الخبرية في هذا النمط، لأنه لم يعهد في ما جاء عن العرب أن تدخل الباء على (كم) الخبرية.

ومن حيث المعنى، فإن (كم) في جملة الإخبار تختلف دلالتها عن كم في جملة الاستفهام بل ليست هي ذاتها، ولا يغير في ذلك كونهما جاءا في تركيبين متقاربين في المبني، فـ(كم) الإخبارية تفيد الإخبار عن كثرة عدد يعلمه المتكلم ويجهله السامع، في حين أن (كم) الاستفهامية تأتي في الجملة مقتضية إجابة يجهلها المتكلم الذي يطلب معرفة عددها من السامع، فهما على هذا مختلفا الدلالة.

وعلى ما بينا من أنماط مختلفة، نجد أن(كم) الخبرية تختلف عن(كم) الاستفهامية في التركيب والدلالة، فلكل منهما تركيبه الذي يختص به، كما يبدو واضحاً في النمطين الأول والرابع، كما أنهما مختلفان كذلك في النمطين الثاني والثالث وإن ظهرا متشابهين في التركيب، وقد بينا اختلافهما في المبني والمعنى اعتماداً على ما قدمنا من عناصر لغوية تميز كل تركيب منهما على حده.

وتطبيقاً للمعطيات التي قدمنا في التفريق بين التركيبين، فإننا نرى أن نقدم تحليل نماذج من نصوص التراث العربي، وفقاً لعناصر الدلالة اللغوية التي اعتمدها في التفريق

١ لقد فصلنا القول في هذه المسألة، ينظر: الفصل الأول من هذا الباب.

بين التركيبين (ونعني بها دلالة الحركة الإعرابية والتنغيم مع ما يؤديه السياق من بعد دلالي)، لتبين القيم الدلالية التي تميز الأسلوبين الاستفهامي والإخباري مع (كم)، للاعتداد بكل منهما تركيباً مستقلاً في بابه من الأبواب مختلفة التركيب والدلالة:

النص الأول من نماذج التحليل، يتمثل في باب الهجاء من أبيات عبد الله بن أبي عيينة، وفيها يقول هاجياً^١:

كَم أَكَلَةٍ لَوْ قَدْ دُعِيَتْ بِهَا إِلَى كُفْرٍ كَفَّرْنَا
 ودعَاكَ عَامِلٌ عَسَقَلَا نَ إِلَى وَلِيْمَتِهِ فَطَرْنَا
 فَأَقَمْتَ سُبَّتَا عِنْدَهُ وَأَقَمْتَ بَعْدَ السَّبْتِ سَبَّتَا
 أَنْتَ امْرُؤٌ لَوْ مَتَّ ثُمَّ وَجَدْتَ رِيحَ الْخَبْرِ عِشْتَا

يتضح من هذه الأبيات أن المعنى العام فيها هو الهجاء والسخرية من المهجو بالشره وحب الأكل، ويصور الشاعر فيها المهجو بشكل يثير الاشمئزاز والسخرية إلى درجة أنه يجعله أسير المأكل والمشرب أينما كان، فإن كان صائماً ووجد الطعام أفطر لوجوده، وإن بلغ مكاناً يجد فيه من يكرمه بالمطعم والمشرب نسي أهله وذويه، فمكث عنده دون أن يفارقه. ثم يبالغ الشاعر في تجسيد الشره والامتهان إلى الحد الذي يجعل المهجو يحيا بوجود الطعام ويموت بفقده.

من الواضح في هذه الأبيات أن الشاعر يبالغ في امتهان المهجو، فيستخدم لهذه الغاية عبارات تلائم الدلالة التي يريد بها، فيقول: (فأقمت سبتاً عنده)، ثم يبالغ في

١ ينظر: الشعر والشعراء- ابن قتيبة - تقديم: حسن تميم-مراجعة: محمد العريان-دار إحياء العلوم بيروت - ط.(٥) ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م-ص ٦٠٤. وجمهرة أنساب العرب -دار الكتب العلمية-بيروت: لبنان-ط(١) ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م -ص ٣٦٩.

الامتحان فيقول: (وأقمتَ بعد السبتِ سبتًا)، ثم يسمه بالسرقة والبطنة فيقول: (ثم انصرفتَ ببطنة... وسرقت إيريقا وطستًا)، ويقول: (لو متُّ ثم وجدتَ ريحَ الخبزِ عثنا). ويصدر كل هذه المعاني بلفظة (كم) ويريد بها كثرة ما يحدث منه ذلك.

وموضع الشاهد هنا (كم أكلة)، ولا يخفى أن دلالة (كم) في هذا البيت هي الإخبار عن الكثرة والمبالغة في عدد المرات التي حصلت من المهجو في هذا الأمر، فالسياق سياق مبالغة وتكثير لا استفهام وتساؤل. ويدل على ذلك عدة عناصر، علاوة على ما يتضح من المعنى العام ودلالة السياق؛ ومنها حركة الكسرة التي جاءت على مميز كم الخيرية، وبذا تكون الكسرة حركة دلالة التكثير في هذا النمط من التراكيب.

أما العنصر الثاني الذي تتضح به دلالة الإخبار، فهو النغمة الصوتية التي تلازم جملة (كم) عند قراءتها، إذ إن قارئ هذا البيت يجد عند النطق به أن الأداء الصوتي جاء

على نغمة مستوية، وهو الأداء الصوتي الذي يلائم معنى الإخبار^١.

كما أن عنصر ترتيب الجملة على نسق لا يتغير عنه، له دوره الدلالي؛ لأن "الترتيب الثابت للكلمات في الجمل هو عنصر نحوي هام جداً في الوصول إلى المعنى"^٢،

١ تناول عدد من اللغويين المحدثين أهمية التنغيم وأثره في الدلالة، واختلاف كثير من التراكيب باختلاف درجة النغمة الصوتية، كما نص فريق منهم على وجود عبارات كثيرة في اللغة لا يتضح دلالتها ومعناها النحوي إلا بدرجة النغمة التي تؤدي بها، كأن تكون درجة نغمة الإخبار هي النغمة المستوية، أو أن درجة نغمة الاستفهام هي النغمة الصاعدة. وقد قدمنا عدداً كبيراً من النصوص التي توضح ذلك. وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها- تمام حسان- ص ٢٢٨، والقرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمخلي -تمام حسان- اللسان العربي - ص ٥٠، وفي نحو اللغة و تراكيبها -تحليل عمارة- ص ١٧١ .

وينظر: The Melody of Language- p.5,6, 55 ,56,58,128,187,191

2 Selected Papers in Structural Linguistics-p.349.

كما أنه " يعد في الجملة ذا وظيفة نحوية أساس"^١. فقد أدى دوراً واضحاً في دلالة الجملة على التأكيد مع المبالغة فيه بما يلائم دلالة المعنى العام للنص؛ إذ تصدّرت (كم) الجملة^٢ ثم تلاها المميز أو المبين، ثم لحقتهما تنمة الجملة التي يريد أن يعبر عنها المتكلم.

ولعل من المفيد في هذا المقام أن نستطرد قليلاً فنتناول نصاً آخر من الشعر نتبين فيه القيمة الدلالية التي تؤدّيها هذه العناصر في جملة (كم)، وذلك في قول المتنبي وهو يناصر سيف الدولة مبيناً شجاعته في الحرب حين يليب داعي الحرب ناصراً المظلوم داحراً الأعداء، فيقول له:^٣

وكم رجال بلا أرضٍ لكثرتهم تركت جمعهم أرضاً بلا رجلٍ
ما زال طرفك يجري في دماهم حتى مشى بك مشى الشاربِ الثمّلِ

فالشاعر في هذين البيتين يصور شجاعة سيف الدولة وقوته على الأعداء بصورة البطل القوي الذي لا يهاب الموت ولا الأعداء مهما جمعوا له وأعدوا العدة لقتاله وتبديد جيشه، فيقول: كم جمع الأعداء لك جموعاً تغيب الأرض من كثرتهم، وتخفى عن الأبصار حتى كأنهم رجال بلا أرض، فقتلتهم وأفنتهم حتى خليت أرضهم فبقيت ولا رجل فيها. ثم يستمر الشاعر تصوير قوة ممدوحه وصلابة نفسه أمام الأعداء وكثرة

2 An Introduction to Descriptive Linguistics – pp.162, 163.

٢ ولسنا هنا بصدد الحديث عن اللغة الأخرى التي حكاها الأخص وهو عدم تصدّر (كم)؛ إذ إنهما، كما نص اللغويون العرب، لغة قليلة أو أنها رديئة، أو أنها لغة غير مُسَلَّم بها، كما نص على ذلك الصبان. ومن ثم فإننا لسنا بصدد استقصاء الظواهر اللغوية التي تجري عليها. ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٠/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١١٤/٢، وحاشية الصبان ٨٤/٤.

٣ ديوان المتنبي - شرح: عبد الرحمن البرقوقي - المكتبة التجارية الكبرى: مصر - ط (٢) ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م - ٢٠٧/٣.

عدد القتلى إثر وقع سيفه، إلى درجة أن الدماء لكثرتها أمالت فرسه عن سنن جريه وأزلقته حتى مشى مشي السكران^١.

فالسباق في البيتين سياق مبالغة في كثرة عدد الرجال الذين يحاربون، وكثرة عدد القتلى الذين وقعوا في دمائهم إثر حسام سيف الدولة. فجاءت (كم) في هذا التركيب لتفيد الإخبار عن كثرة لتلائم المعنى العام الذي يقتضيه السياق، كما جاء الاسم بعدها مجروراً ليقطع دلالة (كم) إلى الإخبار والتكثير لا الاستفهام عن عدد الرجال المحاربين أو عدد القتلى الذين أفنأهم الممدوح.

ولا يخفى أن قارئ البيتين يؤديه بنغمة صوتية مستوية تناسب الإخبار، على النحو الذي بيناه في ما سبق.

كما أن التركيب الذي جاءت فيه (كم) ملتزماً ترتيباً محدداً، قد أبرز المعنى الذي أراد أن يعبر عنه المتكلم في سياق يقتضي المدح والافتخار بقوة الممدوح.

وهكذا يتضح من النصوص المختارة هذه، أن (كم) جاءت فيها لأداء دلالة الإخبار عن كثرة عدد، وقد أفصحت عن هذه الدلالة عدة عناصر؛ الحركة الإعرابية (الجر)، والنغمة الصوتية المستوية التي تمتاز بها الجملة الخبرية، وترتيب الجملة على نسق لا تتغير عنه جرت فيه مجرى المثل. وإذا ما اعتمدنا على هذه العناصر اللغوية في تفسير دلالة صورة أخرى من صور الكلام الذي يرد في الاستعمال اللغوي عن العرب، ويتردد كثيراً في كلامهم مع (كم)، نحو: كم درهماً أنفقت؟، فإننا نجد أنها تؤدي دوراً واضحاً في تفسير دلالة جملة (كم)؛ إذ إن الحركة الإعرابية (الفتحة) على مميز (كم)، تعد عاملاً هاماً من تلك العوامل، فتحمل ذهن السامع إلى إدراك معنى محدد يقصده

١ ينظر السابق.

المتكلم وهو التساؤل أو الاستفهام عن عدد الدراهم لا الإخبار عن كثرة ما أنفق منها. وبذا تكون الفتحة في هذه الجملة عنصر دلالة تحدد معنى (كم) في جملتها، وتخلص ذهن السامع من الارتباط بأي معنى لها غير الاستفهام.

كما أن الأداء الصوتي الذي يلازم المتكلم عند النطق بهذه الجملة، فيما يتطلب نغمة صوتية صاعدة، يؤدي دوراً واضحاً في أداء دلالة الاستفهام مع (كم)، يختلف عن نغمة الجملة مع (كم) في الإخبار أداءً ودلالة. يقول أحمد الغريب في هذا الصدد: " ولكننا إذا التجأنا إلى طريقة نطق البيت استطعنا أن نحسن الأمر من أول وهلة، ونقرر ما إذا كانت كم خبرية فقط أو استفهامية فقط، وذلك لأن التلوين الموسيقي الذي يصاحب نطق البيت يختلف من إمكانية إلى أخرى، إذ موسيقى الاستفهام غير موسيقى الأجناس الأخرى من الكلام"^٢.

كما يعد تصدّر (كم) في الجملة وإلحاقها بـمميز منصوب، عاملاً جلياً في إيضاح دلالة الاستفهام، فقد التزمت بهذا الترتيب معنى محددًا؛ وهو الاستفهام عن عدد الدراهم المنفقة. علاوة على ما يؤديه التنغيم أو الأداء المساعد من معنى، يقول H.A. Gleason مبيناً أهمية هذين العنصرين في التحليل اللغوي: " إن نظم الكلمات في الجملة (أي ترتيبها)، وطريقة تنغيم الجملة بكاملها يؤدي إلى تغيير في دلالة الجملة"^٣.

١ اعتماداً على ما ذهب إليه علماء اللغة المحدثون في تصنيف درجة نغمة الاستفهام فيما بينا سابقاً، وقد صرح بهذا التصنيف طائفة من علماء اللغة العرب من المحدثين، من أمثال: تمام حسان، ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها- ص ٢٣٠، و خليل عمايرة، ينظر: في نحو اللغة و تراكيبها- ص ١٧١، والعاقل النحوي - ص ٣٩، ٣٤.

٢ التنغيم في إطار النظام النحوي- ص ٣٠٤. وينظر النصوص التي نقلناها عن علماء اللغة المحدثين في هذا الصدد. في هذا صفحات سابقة من هذا الفصل.

ومن المعلوم أن المعنى العام الذي يريده المتكلم من هذه الجملة؛ هو طلب معرفة عدد يجهل مقداره، وهو معنى يتعين بالاستفهام لا الإخبار الذي يعلمه المتكلم علم اليقين ويجعله السامع أو المتكلم.

وفقاً لما حللنا من نصوص، نرى أن (كم) في كلا الأسلوبين هي أداة من الأدوات، جاءت للاستفهام في جملة الاستفهام، وللتكثير في جملة الإخبار، وزدت في الاستعمال اللغوي بأسلوبين مختلفين معنى ومبنى. ولئن كان ظاهر المبني يبدو متماثلاً بينهما، وذلك في وجود (كم) ومميزها وتنمة الجملة الطلبية أو الإخبارية، إلا أن ما قدمنا من دراسة تنهض معتدة بكل العناصر الدلالية التي تسهم في تحليل التراكيب اللغوية؛ كالسياق، والحركة الإعرابية على الاسم الذي بعدها، والتنغيم، وترتيب الجملة على نسق مخصوص، تلك الدراسة التي يقوم التحليل فيها على المزوجة بين المبني والمعنى فيما تنص عليه نظريات اللغة الحديثة في أنه " لا بد لكل نظرية لغوية، تقدم تصوراً لتحليل نص لغوي، من أن تعتمد على عنصرين رئيسين: تركيب الجملة، وما في الجملة من دلالة"¹. ويقول رشيد بلحبيب في هذا الصدد: " فالنحو والمعاني ليسا متطابقين وليسا متعارضين بل هما متكاملان بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنحو يغير المعاني جفاف قاحل والمعاني يغير النحو أحلام طافية ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفني"². فضلاً عن ضرورة الأخذ بالنظرية التي تذهب إلى "ضرورة الاعتماد، في التصنيف، على جميع العناصر المكونة للتركيب الجملي، وإلا كان التصنيف خاطئاً"³. أقول إن ما قامت عليه هذه الدراسة، معتدة بكل العناصر الدلالية التي ظهرت في التحليل، تعد منهجاً جلياً يمكن به تمييز كل

1 Language Sense and Nonsense – p. 80.

٢ النحو والبلاغة مقارنة في الاتصال والانفصال - رشيد بلحبيب - ص ٣٨٨. وينظر: الأصول - تمام حسان - ص ٣٤٤.

3 An Introduction to Descriptive Linguistics- p. 153.

من التركيبين عن الآخر، مما يحول دون إدراجهما في باب واحد، فيما يجب أن نعتد بكل واحد منهما تركيباً قائماً بذاته، له دلالة وتركيبه الذي يمتاز به عن غيره، وله بابه الذي يستقل به في النحو العربي.

كما أنا لا نجد غضاضة في أن تكون (كم) في بابٍ من أبواب اللغة، تحت ما يسمى بباب المشترك اللفظي في العربية، أو ما يسميه علماء اللغة المحدثون بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فتتخذها نموذجاً من نماذج هذا الباب في اللغة على النحو الذي تستخدم فيه (ما)، (من)، (أين)، (كيف) ... في اللغة العربية.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث وبعد الدراسة التفصيلية العميقة القائمة على استقراء أبواب الرسالة في أهم كتب التراث وفي الكتب الحديثة في علم اللغة، فإن الباحثة ترى أن تسطر النتائج الآتية التي خلص إليها البحث:

أولاً: ناقشت الباحثة ما جاء عن النحاة العرب في بيان حد الجملة بأنها: ما يؤلف الكلام فيه معنى يحسن السكوت عليه، وقد عبّروا عن هذه العلاقة (بالإسناد)، وأقاموا الجملة على الأركان الآتية: مسند، ومسند إليه، وعلاقة الإسناد. وجعلوا هذه الأركان هي أسس بناء الجملة العربية وقسموا الجملة بناء على ذلك إلى قسمين: اسمية وفعلية. بقطع النظر عما زاده الرّمخشري وابن هشام.

ويبدو أن ذلك كان الأساس الذي اعتمد عليه النحاة في ضرورة تقدير محذوف، أو في تأويل بعض التراكيب لتندرج في أحد هذين القسمين خضوعاً للإطار التركيبي وليس الدلالي.

وقد نبّهت الباحثة في كثير من المواضع إلى أهمية فكرة الإسناد في تحديد الجملة الإسنادية؛ أي أن الإسناد ركن رئيس في تحليل الجمل التي تتكون من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل. كما أنه أساس لتحليل الجمل في إطار النحو التعليمي. ولكن، إذا ما انصرف الباحث إلى البحث في دلالة التراكيب، ومن المعلوم أن الجملة العربية الأساس فيها أن تقام على ما تفيد من معنى يحسن السكوت عليه، فإن عليه أن يبحث في عناصر تحقيق هذا المعنى في التركيب الجملي مرزاً هذه العناصر سواء كانت في جملة اسنادية تقوم على أركان الإسناد، أو في جمل غير اسنادية، أو في الجمل التي تقوم على

كلمة واحدة فيما يسميه علماء اللغة المعاصرون بالجمل المختزلة Minor sentences استناداً إلى عناصر دلالية أخرى تتضافر مع الكلمة الجملة.

ويبدو أن هذا هو ما يمكن أن يحمل عليه ما جاء عند بعض اللغويين العرب قديماً، يقول ابن جنى معرفاً الجملة: "كل لفظ أستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه". ولعل في هذا ما شد بعض الباحثين المحدثين فدعوا إلى ضرورة إعادة دراسة الجملة العربية وأقسامها والحد الذي يلائمها دلالة وتركيباً.

ثانياً: من المعلوم أن نشأة الدراسات النحوية قد قامت علاجاً لظاهرة كان يخشى من ذبوعها على اللغة وقراءة القرآن الكريم بخاصة، وهي ظاهرة اللحن، فنشأ النحو لضبط العربية على ألسنة الناطقين بها من العرب، وتعليم من اعتنقوا الإسلام من غير العرب ليتكلموا العربية على سمت العرب وطريقتهم الصحيحة في أداء العربية. ومن هنا جمع النحاة العرب اللغة من الأعراب وأهل البادية ممن لم تفسد لغتهم بمخالطة الأعاجم، ووضعوا القواعد والقوانين التي تحكم اللغة، فأنشأوا فكرة العامل النحوي، وربطوا الجملة بالإسناد لتيسير مهمة التعليم وتسهيل تفسير الحركة الإعرابية واقتفاء أثر العرب في كلامهم وحركاتهم وسكناتهم.

ولعل من البين أن هذه المرحلة لها أهميتها البارزة في الدرس النحوي، وأعني بها مرحلة وضع القواعد اللغوية والأصول النحوية مع الاهتمام بتفسير الحركات الإعرابية على ضوء العامل، وإضافة كلمات افتراضية لتسوية حركة الكلمة التي تليها، فيما يمكن أن نسميه بالنحو التعليمي. وما سار عليه اللغويون القدماء، طبقاً لهذا، مسوغ بل مدافع عنه إذ إنه قد كان لأمر تعليمية، لتعليم الشادين آنذاك اقتفاء منهج العرب

في كلامهم. إلا أن البحث عن الدلالة ودراسة التراكيب النحوية على ضوء معانيها يقتضي التنبيه إلى أن نظرية العامل، رغم أهميتها في ميدان الدرس التعليمي، قد انصرفت إلى دراسة التراكيب دراسة بنيوية لا دلالية، فضلاً عن أنها قد أسهمت بنصيب كبير في أمور عديدة، أهمها:

١. القول بالحذف والإضمار وتأويل النصوص وتقدير المحذوف. وقد بينت الباحثة باستقصاء أثر ذلك في جميع أبواب هذه الرسالة. كما أنها بينت بجلاء أن تسويغ الحركة الإعرابية على ضوء العامل أدى إلى البحث عن أصل بعض الكلمات في التراكيب مما لم يرد في إطار الاستعمال اللغوي في العربية؛ وذلك ليسهل كون الكلمة مما يصلح له الإسناد؛ اسماً أو فعلاً، ومن ثم يسهل تسويغ حركة الاسم بعدها على مقتضاها. ونجد ذلك واضحاً في كثير من أبواب هذا البحث، إذ لا يخلو باب من الأبواب من أمثلة كثيرة لذلك.

كما كان للعامل وتسويغ الحركة على ضوءه تأثير في الحكم على بعض الروايات بالشذوذ أو الندرة أو القلة أو الضرورة. ونضرب لذلك مثلاً بما جاء في قول الشاعر:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

فحكّم على أن البيت ضرورة شعرية، ثم أخذ بالتأويل والتقدير لمحاولة إيجاد مسوّغ للنصب على كلمة (المراء).

٢. ومن آثار فكرة العامل في النحو العربي أنه شغل النحاة بدراسة عناصر التركيب أكثر من دراسة الجملة العربية دراسة تركيبية متكاملة، مما أدى إلى أن تكون دراسة النحو دراسة تحليلية لا تركيبية؛ أي أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أكثر من

العناية بالتركيب نفسه ودلالته. ونعني بذلك أن التقعيد النحوي هو تقعيد أبواب المفردات، فاهتمت كتب النحو بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وعامل الرفع والنصب والجر أكثر من اهتمامها بالتركيب بعامة، وبما فيه من دلالة. بل إن الأبواب النحوية قد وزعت بحسب العوامل وما تتركه من أثر متماثل في الحركة ليضعوها في قسم نحوي كبير (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجرومات) في أبواب نحوية تضمها هذه الأقسام الكبرى. واهتموا اهتماماً بالغاً بالعامل الذي يحدث هذه العلامات؛ رفعاً أو نصباً أو جراً أو جرماً، وقسموها إلى العامل المعنوي والعامل اللفظي والظاهر والمقدر... الخ، مما يشير إلى أنهم قد أدركوا بعمق الغاية التعليمية التي كانوا يسعون إليها. وقد ترتب على ذلك تعدد الآراء في أصل بعض الكلمات وتصنيفها استناداً إلى الحاجة إلى وظيفتها من حيث العمل، كاختلافهم في توجيه كلمة (ما) في باب التعجب على أن أصلها استفهام أو نفي أو أنها نكرة تامة أو ناقصة أو موصولة... الخ. أو كاختلافهم في الحكم على كلمتي التعجب القياسي، أو في أصول كلمات ما يطلق عليه باب أسماء الأفعال، كما فصلنا القول فيها في مكانه من البحث.

٣. ومن آثار العامل توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين أو ربما بين النحاة في المذهب الواحد. فعلى الرغم من اتفاق الفريقين على أهمية "العامل" وبروز دوره في تسوية الحركات الإعرابية، إلا أننا لا نعدم وجود عدة مسائل قد اختلف فيها النحاة اختلافاً كبيراً، ويعد كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) من أبرز الكتب التي بينت قسماً كبيراً من مسائل الخلاف بين الفريقين. ولعل جميع أبواب هذه الدراسة تصلح دليلاً مفصلاً لما نذهب إليه.

ثالثاً: اعتنت الباحثة بدراسة الجملة دراسة دلالية مبرزة ما فيها من قيم دلالية، ومبينة أن الحاجة ماسة إلى دراسة التراكيب دراسة دلالية في إطار ما تصبو إليه الدراسة

اللغوية الحديثة استناداً إلى ما جاء في كتب التراث وإكمالاً لجهود السلف الصالح من النحاة القدماء الذين أسسوا نحواً تعليمياً رفيع البنیان يمكن أن يرقى الباحث به إلى تطبيق الدلالة على التراکيب اللغوية عند التحليل أو الدراسة تحليلاً يخرج من إطار الجملة إلى إطار النص.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن دراسة الحمل العربية في ميدان النحو الدلالي، ودراسة العلاقات الكامنة في الجملة والأثر الدلالي الذي ينجم عن زيادة عنصر لغوي أو حذفه في التركيب، والاهتمام بمراد المتكلم واعتماده عنصراً من عناصر الكشف الدلالي في النص، ودراسة المفردة اللغوية في إطار معناها في التركيب، ودلالة السياق أو المقام عليها دون الاقتصار على شكلها ومبناها الصرفي، والاعتناء بالجملة واعتمادها بما تقوم عليه من معنى تام يحسن السكوت عليه. أقول إن دراسة الجملة في هذا الإطار الدلالي، مع ما تحمله كل لفظة من بناء صرفي يميزها، يعد غاية اللغة ووسيلتها في الوصول إلى المراد، وآلتها في تبادل اللغة بين أفراد أمتها. ولعل هذا هو ما نهت إليه الباحثة بقوة في الرسالة داعية إلى ضرورة المزاوجة بين المعنى والمبنى في الدرس اللغوي.

رابعاً: توجهت الباحثة إلى دراسة قسم من الظواهر اللغوية وفقاً لمنهج البحث الدلالي لا التعليمي التحليلي، كان من أهمها:

أ- الاهتمام بالحركة الإعرابية في ما تؤديه من دلالة. وقد بينت في ثنايا هذا البحث أن الحركة الإعرابية تنقسم إلى قسمين؛ قسم يؤدي دوراً دلاليّاً بحيث لا يفهم المراد من التركيب إلا بالحركة الإعرابية. وقسم آخر لا يؤدي دوراً في المعنى، إذ إن المعنى يفهم بدونها، إلا أنه يجب الالتزام بها في التركيب الجملي في اللغة العربية، إذ جاءت اقتضاء لعنصر جديد، ويقضي هذا العنصر الجديد حركة جديدة في الكلمة بعده.

كما اهتمت الباحثة بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية في قسم كبير من أبواب هذه الرسالة؛ فبينت أن الحركة، الفتحة بخاصة، هي قسم من عناصر الدلالة، بصرف النظر عن أنها بأثر من عامل في ما يحتاجه دارس النحو التعليمي. فقد أبرزت الباحثة دور الحركة الإعرابية بجلاء في إبراز المعنى في الاختصاص، والتحذير والإغراء، والتعجب، وكم الاستفهامية والخبرية، وأسماء الأفعال كما جاء في متن الأبواب.

وبهذا كانت الحركة الإعرابية عنصراً هاماً من عناصر الدلالة التي اعتمدها الباحثة في كثير من أساليب هذه الرسالة. ولئن نبه النحاة القدماء على أهمية الحركة الإعرابية وأدركوا المعاني التي تؤديها كما يتضح فيما ورد عنهم من نصوص، إلا أن الباحثة قد أفادت من أقوالهم وأبرزت ذلك في التطبيق وتصنيف الأبواب.

ب- اعتنت الباحثة بالدور الدلالي الذي يؤديه الترتيب، وهي إحدى المسائل الهامة التي اعتنى بها اللغويون القدماء، فقالوا: إن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدّمته، وقالوا: يقدمون الذي بيانه أهم وهم بيانه أعنى ...^١. إلا أن الباحثة تناولت الترتيب على وجه آخر من وجوه البحث فأهتمت بقيمته الدلالية في الجمل المترمة ترتيباً واحداً لا تتغير عنه، بالاعتداد به عنصراً من عناصر الدلالة اللغوية التي تميز جملته. ويبدو من البين أن أبواب هذا البحث كله قد قامت التراكيب الجملية فيها على ترتيب ثابت ملتزم لا يتقدم فيه عنصر لغوي على آخر، فكان الترتيب مميزاً دلاليّاً يميز الجملة عن تراكيب جملة آخر تأتي مماثلة لها في ظاهر تركيبها.

ج- يظهر في ثنايا هذه الرسالة الاهتمام بظاهرة لغوية هامة في الدلالة، ميسداها اللغة المنطوقة وأعني بها التنغيم، وهي آلة الأداء النطقي للغة. وقد أدرك النحاة العرب

القدماء قيمة النغمة الصوتية في الدلالة، لكنهم لم يكتبوا عنه كثيراً لأنهم شغلوا بوضع قواعد لغة نقلت عن العرب ودونت على هيئة لغة مكتوبة. ونرى أن هذا الميدان ما يزال في العربية بكرةً يحتاج إلى دراسات الباحثين الذين يبحثون في الأصوات ويدونون نتائجهم في المختبرات الصوتية الحديثة. وقد نقلت الباحثة عدداً من النصوص لعلماء اللغة المحدثين من العرب وغيرهم، تثبت فيها الاهتمام بهذا المجال في العصر الحديث. كما أنها اعتمدت على بعض علماء اللغة المحدثين من أمثال تمام حسان وخليل عمارة مرتضية مذهبهم في تصنيف النغمة الصوتية إلى هابطة وصاعدة طبقاً لما توصلت إليه أبحاثهم المخبرية للتمييز بين النغمات الصوتية. فحاولت أن تطبق هذه النتائج على التراكيب الجمالية المتفرقة في أبواب هذا البحث، فاعتمدت تصنيفهم للتفريق بين الجمل التي تبدو في ظاهرها متشابهة في التركيب والبناء الصرفي. فكان التنعيم عنصراً هاماً من عناصر التحليل اللغوي في ميدان البحث عن الدلالة.

د- ركزت الباحثة على أهمية المقام اللغوي أو السياق الذي يرد فيه النص في الدرس الدلالي. وقد نقلت عدداً من النصوص التي وردت عن علماء اللغة المحدثين تبين دوره في فهم المتكلم أو استجابة السامع، فاعتمدته الباحثة في تحديد مفهوم الجملة التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، سواء كانت الجملة مركبة من عدد من العناصر اللغوية أم أنها قامت على كلمة واحدة. كما ركزت على دوره الدلالي في التفريق بين التراكيب المتشابهة، أو ربما في الألفاظ المفردة. فيه يستطيع السامع أن يميز بين (رويدك) المصدرية أو (رويدك) التي تفصح عن انفعالٍ ما كما تؤديه في باب (اسم الفعل)، بل بالسياق يتمكن السامع من تمييز (إياك) الضمير عن (إياك) التحذيرية.

ولعل من الواضح أن الباحثة كانت حريصة على إثبات أهمية السياق كعنصر من عناصر الدلالة، منبهة إلى ضرورة الالتفات إليه في التحليل اللغوي، مع حاجته إلى

أقلام الباحثين الذين يكشفون عن حاجة الدرس اللغوي إليه عند الدراسة أو التحليل أو التطبيق. وبذا، تكون الباحثة قد جمعت إلى أهمية دلالة الحركة الإعرابية والتنغيم والترتيب، أهمية السياق. وجعلت هذه العناصر الدلالية مجتمعاً آلة التطبيق فيما تختار من نماذج تطبيقية من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو متفرقات من التراث الأدبي العربي شعراً أو نثراً، وقد قدمت نماذج وتحليلها تحليلاً مفصلاً لذلك كله.

خامساً: كان من نتائج البحث أن الباحثة كشفت عن كثير من خصائص الأداة وتعني بها الحرف، فلم تتوقف عند المعنى العام الذي ارتضاه العلماء للحرف، إنما نظرت إلى ألفاظ الحروف في إطار أدائها الوظيفي لا المعجمي. كما كشفت عن الخصائص التي يتميز بها عن غيره من الكلم، فضلاً عن أنها أعادت النظر في عدد من الألفاظ في إطار تصنيفها الذي وضع لها في الاسمية أو الفعلية، وجعلتها في الحروف لما فيها من معنى الحرف وخصائصه. وقد فصلت القول في ذلك في: نعم، وبس، وما أفعل، وأفعل، وإيأك في التحذير، وصة ومة وبله... الخ، وكم الخيرية والاستفهامية، استناداً إلى ما جاء عند عدد من اللغويين والنحويين القدماء فيما أوردته من نصوص.

سادساً: وجدت الباحثة عند دراستها باب اسم الفعل خلافاً نحويّاً في صيغة (فَعَالٍ)، وعند تتبعها آراء النحاة القدماء وأقوال علماء اللغة المحدثين فيها، ارتضت مذهب القائلين بفعليتها باعتبارها صيغة أخرى لفعل الأمر غايتها المبالغة في الطلب. ومن ثم أخرجت هذه الصيغة من باب اسم الفعل.

سابعاً: إن النحو العربي ما زالت فيه مسائل عديدة تحتاج إلى الكشف عن هويتها، ولا يزال النحو العربي في حاجة ماسة إلى مزيد من الدراسة المتأنية العميقة لإبراز دلالة التراكيب فضلاً عما يأخذ به من ينهجون منهج النحو التعليمي.

الفهارس الفنية

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الأشعار.
- ٤- فهرس الأراجيز.
- ٥- فهرس المصادر والمراجع العربية.
- ٦- فهرس المراجع الأجنبية.
- ٧- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٨	١٤٤	١٥٨	٤٥١
٣٥	٤٧٢	١٧٥	١٩٦، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠
٩٠	٦٤، ٦٣، ٥٩	١٧٧	*٢٩٣، ٢٩١
٩٣	٦٢، *٥٩	٢٠٦	*٤٨ ^١
١٠٢	٥٩	٢١١	٥٩٣، ٥٧٩، *٥٧٨
١١١	٤٩	٢٤٩	٥٧٥، *٥٧٣
١٢٦	٤٩، ٤٨	٢٥٩	٥٧٢
١٣٨	٣٨١، ٣٨٤	٢٧١	١١٦، ١١٤، ١١٢، ٦١، ٥٩

سورة آل عمران

١٢	٥٤، ٥٣	١٦٢	*٤٨
١٧	*٢٩٣	١٧٣	٥٦، ٤٩، ٤٨
٣٤	*٢٩٣	١٨٧	*٥٩
١٣٦	٥٥	١٩٧	*٤٨
١٥١	٥٥		

ملاحظة : العلامة * فوق الرقم الصفحة تدل على أن الآية وردت في هامش الصفحة.

سورة النساء

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٢	٥٨	٩٧	*٥٨
٢٤	٤٥٤،٤٥٢	١١٥	*٥٨
٣٨	٥٨	١٦٢	٣٨٨
٥٨	٦٣،*٥٩		

سورة المائدة

٢٤	٤٧٢	٧٩	٦٣
٦٢	٥٩	٨٠	*٥٩
٦٣	٥٩	١٠٥	٤٩٤
٦٦	*٥٩		

سورة الأنعام

٦	٥٧٨	١٣٦	*٥٩
٣١	*٥٩	١٥٠	٤٨٩،٤٨٧

سورة الأعراف

٤	*٥٧٣،٥٦١،٥٤٩	١٥٠	*٥٩
١٩	٤٧٢	١٧٧	٥٨

سورة الأنفال

٤٠	٤٩،*٤٨	١٦	*٤٨
----	--------	----	-----

سورة التوبة

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	٣٩٠	٧٣	*٤٨
٩	*٥٩		

سورة يونس

٢٨	٤٩٢،٤٤٤
----	---------

سورة هود

٧٣	٢٩٥	٩٩	٤٦
٩٨	٤٦		

سورة يوسف

٢٣	٤٨٩،٤٨٣	٢٩	٢٩٩
٣٥	*٤٦٥		

سورة الرعد

١٨	*٤٨	٢٤	٥٥
----	-----	----	----

سورة إبراهيم

١٠	٥١٧	٢٩	*٤٨
----	-----	----	-----

سورة الحجر

٥٢	٥١٣
----	-----

سورة النحل

٢٥	*٥٩	٣٠	٥٦،٥٥
٢٩	٥٧،٥٥	٥٩	*٥٩

سورة الإسراء

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٧	*٥٧٣	٢٤	المقدمة
٢٣	٤٧٩	٣٢	٥٨

سورة الكهف

١٩	٥٧٢	٣١	*٤٨
٢٦	*٢٠٧،١٩٠	٥٠	١٢١،٥٨
٢٩	*٦٠،*٤٨		

سورة مريم

٣٥	١٤٤	٧٤	*٥٧٣
٣٨	٢٠٧،١٩٠،٢٦١،٢٠٩	٩٨	*٥٧٣

سورة طه

٩٧	٤٧٣	١٢٨	*٥٧٣
١٠١	٥٨		

سورة الأنبياء

١١	٥٧٥،*٥٧٣	٦٧	٤٨٢
----	----------	----	-----

سورة الحج

١٣	*٤٨	٧٨	٥٤،*٤٨
٧٢	*٤٨		

سورة المؤمنون

٣٦	٤٨٨	١١٢	٥٧٣،٥٧٢
١٠٨	١٩٢	١١٥	٥٧٣

سورة النور

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	٣٩٠	٥٧	*٤٨

سورة الفرقان

٦٦	*٥٨
----	-----

سورة الشعراء

٧	٥٧٣،*٥٧٦	١٧٣	*٥٥
---	----------	-----	-----

سورة القصص

٥٨	*٥٧٣	٨٢	٤٨٣
----	------	----	-----

سورة العنكبوت

٤	*٥٩	٥٨	٥٥
---	-----	----	----

سورة السجدة

٢٦	*٥٧٣
----	------

سورة الأحزاب

١٨	٤٨٣	٣٣	٣٠٢،٣٠٠،٢٩٥
----	-----	----	-------------

سورة يس

٣١	٥٧٨،*٥٧٩
----	----------

سورة ص~

٣	*٥٧٣	٥٦	٤٨
٣٠	٥٢،٤٩،٤٨	٦٠	*٤٨
٤٤	٤٩،٤٨		

سورة الزمر

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٧٢	٥٦،٥٥	٧٤	٥٥

سورة غافر

٧٦	٥٥		
----	----	--	--

سورة الزخرف

٦	*٥٧٣	٣٨	٥٣،*٤٨
١٣	١٤٤		

سورة الدخان

١٨	٢٩٩	٢٥	*٥٧٣
----	-----	----	------

سورة الجاثية

٢١	*٥٩		
----	-----	--	--

سورة الأحقاف

١٧	*٤٧٩		
----	------	--	--

سورة الفتح

٦	*٥٨		
---	-----	--	--

سورة الحجرات

١١	٤٧،٤٦		
----	-------	--	--

سورة ق~

٣٦	*٥٧٣		
----	------	--	--

سورة الذاريات

٢٥	٥١٣	٤٨	٥١،*٤٨
----	-----	----	--------

سورة النجم

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٦	٥٧٧،*٥٧٣،٥٦١		

سورة الرحمن

٣١	٢٩٩		
----	-----	--	--

سورة الواقعة

٨	١٨٣،١٨٢	٢٧	١٨٣،١٨٢
---	---------	----	---------

سورة الحديد

١٣	٤٩٤	١٥	*٤٨
----	-----	----	-----

سورة المجادلة

٨	*٤٨	١٥	*٥٩
١٩	١٤٧		

سورة الجمعة

٥	٥٦،٥٥		
---	-------	--	--

سورة المنافقون

٢	*٥٩	٨	٣٠٣
---	-----	---	-----

سورة التغابن

١٠	٥٢،*٤٨		
----	--------	--	--

سورة التحريم

٩	*٤٨		
---	-----	--	--

سورة الملك

٦	*٤٨		
---	-----	--	--

سورة الحاقة

١٤٤	٢	١٤٤	١
		٤٨٩،٤٤٤	١٩

سورة الصافات

*٥٥	١٧٧	٥٠،٤٩،٤٨	٧٥
-----	-----	----------	----

سورة القيامة

*٤٧٩	٣٤	*٣٥٣	٢
------	----	------	---

سورة المرسلات

		*٤٨	٢٣
--	--	-----	----

سورة النبأ

		١٤٤	١
--	--	-----	---

سورة عبس

		١٩٥،١٩٤،١٩٠	١٧
--	--	-------------	----

سورة الشمس

		٣٨١،٣٤٨	١٣
--	--	---------	----

سورة المسد

		٢٩٢	٤
--	--	-----	---

فهرس الأحادس النبوية

الصفحة	نص الحديث
	أ
٣٠٣، ٢٧٧، ٢٧٣	١. " إنا معاشر الأنبياء لا نُورث " . وفي رواية: " نحن معاشر الأنبياء لا نُورث "
	م
٤١٩	٢. " المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيفِ، وفي كلِّ خيرٍ، احرصْ على ما ينفعُكَ ولا تعجزْ، فإن غلبَكَ أمرٌ فقلْ قَدَّرَ اللهُ وما شاء فعل، وإيَّاكَ واللَّوْ فَإِنَّ اللَّوَّ تفتح عمل الشيطان "
	ي
٥٣٦	٣. " يا أُنْحَشَةُ رُوَيْدِكَ سَوْقًا بِالْقَوَارِيرِ " .
٥١٨، ٤٥٠	٤. " يا معشرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، ... وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ " .

فهرس الأشعار

الصفحة	القافية	أول البيت
--------	---------	-----------

باب الباء

الباء المفتوحة

١٤٨	الرَّقابا	فما قومي
٥٦٨	محتى	كم فيهم
٥٤٧	تصوِّبا*١	فأصبحنَ
٥٧٤	نصيبا	فكم باسطين

الباء المضمومة

٦١١،٤٢٤،٣٦٤	جالبُ	فإيَّاك
-------------	-------	---------

الباء المكسورة

٥٨٤	الترابِ	ثم قالوا
٤٣٨	فأذهبي	كذبَ

باب التاء

التاء المفتوحة

٦٠١	سَيِّتا	فأقمت
٦٠١	فطرتنا	ودعاك

١ (*) تشير هذه العلامة عند بعض الأبيات هنا إلى أن البيت قد ورد في حواشي البحث.

الصفحة	القافية	أول البيت
٦٠١	كفرتنا	كم أكلة
٦٠١	عشنا	أنت
باب الحاء		
الحاء الساكنة		
٤٣٨	برح	قلتُ
الحاء المكسورة		
٤٤٤	تستريحي	وقولي
باب الدال		
الدال المفتوحة		
٤٤٤	وردا	فقلت
الدال المضمومة		
٥٧٤	بادوا	كم ملوك
الدال المكسورة		
١٠٦	الموقد	نعم الفتى
٥٦٨	الجلد	كم دون
باب الراء		
الراء المفتوحة		
٢٥٨	أصبرا	أرى

الصفحة	القافية	أول البيت
--------	---------	-----------

الراء المضمومة

٣١	قصارُ	فقد بُدلتُ
٥٦٤	غارُها	توم
١٣٦	القطرُ	ألا يا اسلمي
٤٣٦	[أسمار]	إيه أحاديث

الراء المكسورة

٥٦٢	عشاري	كم
٣٨٩	الأزرِ	النازلين
٣٨٩	الجُرِ	لا يبعدن
٤٦٩، ٤٦٣	الدُّعِرِ	ولنعم
٤٦٤	بِكِرِ	وما راعني

باب العين

العين المفتوحة

٥٦٥	وضعة	كم بجود
-----	------	---------

العين المضمومة

٤٦٤	يجزُعُ	جَزَعْتُ
-----	--------	----------

العين المكسورة

٥٦٨، ٥٦٥	نفاع	كم في بني
----------	------	-----------

الصفحة	القافية	أول البيت
--------	---------	-----------

باب القاف

القاف المضمومة		
٣٥٣	مشوقُ	عدت
القاف المكسورة		
٥١٣	الأواقي	ضربتُ

باب الكاف

الكاف المكسورة		
٤٨٩	شمالكِ	أبيني

باب اللام

اللام المفتوحة		
٥٨٤	حبالا	كذبتك
اللام المضمومة		
٤٤٤	أشغالُ	فاذهبي
٥٠٠	[نواصله]	فهيهاث
٥٦٧،٥٦٦،٥٦٥	أحتملُ	كم نالني
٢٤٧	صولُ	ما أقدرَ :
٣٥٣	مشغولُ	هل حبل

الصفحة	القافية	أول البيت
--------	---------	-----------

اللام المكسورة

٦٠٣	رَجُلٍ	وكم رجال
٤٦٣	أَنْزَلِ	فدعوا
٤٦٩	الأَصْلِ	نعاءٍ
٤٧٥	الأَتَامِلِ	نعاءٍ
٦٠٣	التَّمَلِ	مازال
٣٥٤	فحومِلِ	قفا نيكِ

باب الميم

الميم الساكنة

٤٦٣	أَطْمُ	عرضنا
-----	--------	-------

الميم المضمومة

١٤٨	سَنَامُ	ونأخذ
١٠٤	حَاتِمُ	لعمرى

الميم المكسورة

٥٦٦	مَضُومِ	كم قد
-----	---------	-------

باب النون

النون الساكنة

٤٥٨	أَصَابِنُ	أقلى
-----	-----------	------

الصفحة	القافية	أول البيت
--------	---------	-----------

النون المفتوحة

٣٤٠	المحامونا	إِنَّا لَمِنُ
٣٤٠	يعنوننا	لو كان
٣٤٠	أيدينا	بيض
٣٤٠	يشريننا	إِنَّا بِنِي
٣٤٠	فينا	وليس
٣٤٠	المصلينا	إِن تبتدر

النون المكسورة

٥٨٤	بشمان	فو الله
-----	-------	---------

باب الهاء

الهاء المضمومة

٣٥٢	إِيَّاهُ	فلا تصحب
-----	----------	----------

باب الياء

الياء المفتوحة

٥٧٤	باقيا	إذا معشري
٥٧٤	ماضيا	وكم معشر

فهرس الأراجيز

الصفحة	القافية
٢٧٨	ب الضبابُ
٥٦٨	د بيسدِ
٥٦٨	القيدودِ
٤٤٦	ر ذكَرُ
٤٤٦	العَدْرُ
٣١	باكرِ
٣١	فاخرِ
٣٠٢	ق طارقُ
٣٠٢	النَّمارقُ

الصفحة	القافية
--------	---------

ك

٤٥٥،٤٥٣،٤٥٢

دونكاً

٤٥٥،٤٥٢

يحملونكاً

٤٥٢

يحملونكاً

٤٧٢

تراكيها

٤٧٢

أوراكيها

ل

٣٠٢

الجميل

٣٠٢

العسل

٥٤٨،٥٠٠،٤٦٧،١٧٧،١٦٩،٣٦

أل

٥٤٨،٥٠٠،٤٦٧،١٧٧،١٦٩،٣٦

حصل

٤٦٧،١٥٠،٣٦

افعلي

٤٦٧،١٥٠،٣٦

ينجلي

المصادر والمراجع العربية

١. ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - عبد اللطيف الزبيدي - تحقيق: طارق الحناي - مكتبة النهضة العربية - عالم الكتب: بيروت - ط(١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٢. أبيات "ولما قضينا من منى كل حاجة..." بين النقد العربي القديم والحديث - عبد الرحمن القعود - مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العدد الثالث، ذو القعدة ١٤١٥هـ.
٣. اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية - محمد عبد الرحمن الريحاني - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة - ط. (١) ١٩٩٨م. ط. (٢) ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٤. إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - دار الكتاب الإسلامي: القاهرة - ط. (١) ١٩٣٧ - (٢) ١٤١٣هـ.
٥. آراء في الضمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث" - خليل عمايره - دار البشير: عمان - الأردن - ط. (١) ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان - تحقيق: مصطفى أحمد النماس - ط. (١) ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٧. الأساليب الإنشائية في النحو العربي - عبد السلام هارون - ط. (٢) ١٩٨٥م.
٨. أساليب التأكيد في اللغة العربية - إلياس ديب - دار الفكر اللبناني: بيروت، لبنان - ط. (١) تشرين الأول ١٩٨٤م.

٩. الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث - محمد عيد - عالم الكتب: القاهرة - ط. (٣) ١٩٨٨م.
١٠. أسرار العربية - أبو البركات الأنباري - تحقيق: محمد بهجت البيطار - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
١١. أسرار النظام اللغوي عند مصطفى صادق الرافعي - حامد محمد أمين شعبان - عالم الكتب: القاهرة ١٩٧٩م.
١٢. أسس علم اللغة - ماريوباي - ترجمة: أحمد مختار عمر - عالم الكتب: القاهرة - ط. (٢) ١٩٨٣م.
١٣. الأسلوبية والأسلوب - عبد السلام المسدي - الدار العربية للكتاب - ط. (٢) ١٩٨٢م.
١٤. أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية - محمد عبدالله جبر - دار المعارف ١٩٨٠م.
١٥. أسماء الأفعال في اللغة والنحو (رسالة ماجستير) - إعداد: أحمد محمد عويش - إشراف: محمد هاشم عبد الدائم - جامعة أم القرى: مكة المكرمة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١٦. الإشارة - البنية - الأثر - قراءة في (دلائل الإعجاز) في ضوء النقد الحديث - عبد الله بن أحمد الفيقي - مجلة جذور التراث - العدد الرابع - المجلد الثاني - جمادى الآخرة ١٤٢١هـ / سبتمبر ٢٠٠٠.
١٧. الأشباه والنظائر - السيوطي - مراجعة: فايز ترحيني - دار الكتاب العربي: بيروت - ط. (٣) - ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٨. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي - البطلوسي - تحقيق وتعليق: حمزة عبدالله النشري - دار المريخ - الرياض - ط. (١) ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
١٩. الأصمعيات - تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون - ديوان العرب ٢ مجموعة من عيون الشعر - ط. (٥) - بيروت: لبنان.
٢٠. الأصوات اللغوية - إبراهيم أنيس - مكتبة الأجلو المصرية: القاهرة - ١٩٩٥م.
٢١. الأصول - تمام حسان - دار الثقافة: إدار البيضاء، المغرب - ط. (١) ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٢٢. الأصول في النحو - أبو بكر ابن السراج - تحقيق: عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة: بيروت - ط. (٣) ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٢٣. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث - محمد عيد - عالم الكتب: القاهرة - ط. (٤) - ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
٢٤. إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً - أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية - تمام حسان (تونس ١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨) سلسلة اللسانيات (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية - المطبعة الثقافية: تونس).
٢٥. إعراب ثلاثين سورة - ابن خالويه - عالم الكتب: بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.
٢٦. إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق: زهير غازي زاهد - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - ط. (٣) ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
٢٧. إعراب المعنى ومعنى الإعراب، في نماذج من القرآن الكريم - خليل عمائره - التواصل اللساني: فاس، المغرب - المجلد ٤ - العدد ١ - مارس ١٩٩٢م.

٢٨. الأعلام - خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين: بيروت: لبنان-ط.(١٠) سبتمبر ١٩٩٢م.
٢٩. الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - دار مكتبة الحياة - دار الفكر: بيروت - ١٩٥٥، ط.(٢) ١٩٥٧م.
٣٠. الاقتراح في أصول النحو- السيوطي-تعليق وشرح: أحمد الحمصي - محمد قاسم- ط. (١) ١٩٨٨ م.
٣١. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - فاضل مصطفى الساقى - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧، ١٣٩٧.
٣٢. أمالي ابن الحاجب- أبو عمرو بن الحاجب- دراسة وتحقيق: فخر قداده- دار الجليل: بيروت، لبنان - دار عمّار: عمّان، الأردن - ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
٣٣. الإمتاع والمؤانسة- أبو حيان التوحيدى- تصحيح وضبط: أحمد أمين وأحمد الزين- منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت، لبنان.
٣٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين- أبو البركات الانباري- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى: مصر.
٣٥. الإيضاح في علل النحو - أبو القاسم الزجاجي - تحقيق: مازن مبارك - دار النفائس: بيروت، لبنان - (١) ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م - ط(٥) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٣٦. الإيضاح في علوم البلاغة - القزويني - شرح: محمد خفاجي - دار الجليل: بيروت - ط.(٣) ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
٣٧. البحث اللغوي عند العرب - أحمد مختار عمر - عالم الكتب: القاهرة - ط.(٦) ١٩٨٨م.

٣٨. البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض - دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان - ط. (١) ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٣٩. بحوث ألسنية عربية - ميشال زكريا - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - ط. (١) ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٤٠. بحوث في الاستشراق واللغة - إسماعيل عمايره - دار البشير، عمان: الأردن - ط. (١) ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م - مؤسسة الرسالة: بيروت.

٤١. البسيط في شرح جمل الزجاجي - ابن أبي الربيع - تحقيق: عياد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي: بيروت - لبنان - ط. (١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٤٢. بغية الوعاة - السيوطي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا، بيروت.

٤٣. البيان في روائع القرآن - تمام حسان - عالم الكتب: القاهرة - ط. (١) ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٤٤. تأويل مشكل القرآن - ابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر - المكتبة العلمية: بيروت، لبنان - ط. (٣) ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٤٥. التبصرة والتذكرة - الصيمري - تحقيق: فتحي علي الدين - جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي وتحقيق التراث - مكة المكرمة - ط. (١) ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٤٦. التبيان في إعراب القرآن - أبو البقاء العكبري - تحقيق: علي الجاوي - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٧. تجديد النحو - شوقي ضيف - دار المعارف: القاهرة - ط. (٣).

٤٨. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب - الأعلام
الشتنمري - تحقيق: زهير سلطان - مؤسسة الرسالة: بيروت - ط. (٣)
١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
٤٩. التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة - منية الحمامي - مجلة التواصل
اللساني - المغرب: فاس - المجلد ٢ - العدد ٢ - ١٩٩٠م.
٥٠. التصور اللغوي عند الأصوليين - السيد أحمد عبد الغفار - شركة عكاظ - ط. (١)
١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٥١. التطور اللغوي التاريخي - إبراهيم السامرائي - دار الأندلس: بيروت، لبنان -
ط. (٢) ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٥٢. التطور النحوي للغة العربية - براجشتراسر - تصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب -
مكتبة الخانجي: القاهرة - ط. (٣) ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٥٣. التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي - صاحب جعفر أبو
جناح - مجلة جامعة الملك سعود: الرياض - المجلد الثامن - الآداب (١)
١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
٥٤. التعريف بعلم اللغة - دافيد كريستل - ترجمة وتعليق: حلمي خليل - ط. (٢)
١٩٩٣م - دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.
٥٥. التعريفات - أبو الحسن الجرجاني - الدار التونسية للنشر - ١٩٧١م.
٥٦. التعليق على كتاب سيبويه - أبو علي الفارسي - تحقيق: عوض بن حمد القوزي -
مطبعة الأمانة: القاهرة - ج ١: ط. (١) ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م. ج ٢:

١٤١٢هـ، ١٩٩٢م. ج ٣: ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م. ج ٤: ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

ج ٥: ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م. ج ٦: ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٥٧. التفاحة في النحو-النحاس-تحقيق: كوركيس عواد-مطبعة العاني بغداد
١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.

٥٨. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) - الطبري- دار الفكر للطباعة و
النشر- بيروت: لبنان- ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٥٩. التفسير الكبير- الفخر الرازي-المطبعة البهية المصرية لصاحبها عبد الرحمن محمد-
ط. (١) - ١٣٥٤هـ، ١٩٣٥م.

٦٠. التفكير اللساني في الحضارة العربية-عبد السلام المسدي-المدار العربية
للكتاب:ليبيا-تونس ١٩٨١م.

٦١. التنعيم في إطار النظام النحوي-أحمد الغريب-مجلة جامعة أم القرى-السنة
العاشرة-العدد الرابع عشر ١٤١٧هـ.

٦٢. التنوعات اللغوية- عبد القادر عبد الجليل-دار صفاء:عمان، الأردن- ط(١)
١٩٩٧م، ١٤١٧هـ.

٦٣. تهذيب اللغة - الأزهرى - تحقيق: عبد السلام هارون - الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٦٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك-ابن أم قاسم المرادي-تحقيق:عبد
الرحمن علي سليمان-مكتبة الكليات الأزهرية:القاهرة-ط(١)،
١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

٦٥. التوطئة-أبو علي الشلوبيني-تحقيق: يوسف المطوع -مطابع سجل العرب-
١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٦٦. الجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله القرطبي - تصحيح: أحمد عبد العليم
البردوني- ط. (٢) ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.
٦٧. الجمل في النحو - الخليل - تحقيق: فخر الدين قباوة- ط (٥) ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٦٨. الجمل في النحو-أبو القاسم الزجاجي- تحقيق: علي الحمد- مؤسسة الرسالة:
بيروت، لبنان - ط. (٥) ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٦٩. الجملة بين النحو والمعاني- محمد طاهر الحمصي - رسالة دكتوراه بإشراف: مازن
المبارك- جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية -عام ١٩٨٩م.
٧٠. الجملة العربية -محمد إبراهيم عبادة -منشأة المعارف: الإسكندرية.
٧١. الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً - فتحي الدجني - مكتبة الفلاح: الكويت -
ط. ٢ - ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
٧٢. جمهرة أنساب العرب -دار الكتب العلمية-بيروت: لبنان -ط (١) ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣.
٧٣. جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة- أحمد زكي صفوت- المكتبة
العلمية: بيروت، لبنان، ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م.
٧٤. الجنى الداني في حروف المعاني- الحسن بن القاسم المرادي- تحقيق: فخر الدين
قباوة، محمد ندم فاضل- دار الآفاق الجديدة: بيروت، لبنان -ط. (١)
١٩٩٣هـ، ١٩٧٣م- ط. (٢) ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٧٥. جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب - السيد أحمد الهاشمي بك - ط (١٥) ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م.
٧٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الصبان - دار إحياء الكتب العربية: القاهرة - فيصل عيسى الباي الحلبي.
٧٧. الحجة في القراءات السبع - ابن خالويه - تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - ط. (٤) - ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٧٨. حروف المعاني والصفات - أبو القاسم الزجاجي - تحقيق: حسن شاذلي فهود - دار العلوم - ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٧٩. خزانة الأدب - عبد القادر البغدادي - تحقيق: عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي: القاهرة - ط. (٣) ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
٨٠. الخصائص - ابن جني - تحقيق: محمد علي النجار - دار الكتاب العربي: بيروت، لبنان.
٨١. خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي - عفيف دمشقية - دار العلم للملايين: بيروت، لبنان - ط (١) ١٩٨٠م.
٨٢. الخلاصة النحوية - تمام حسان - عالم الكتب - ط ١ - ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٨٣. الخلاف بين النحويين - السيد رزق الطويل - الفيصلية: مكة المكرمة - ط. (١) ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٨٤. دراسات في الأدوات النحوية - مصطفى النحاس - شركة الربيعان للنشر والتوزيع - ط. (١) ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٨٥. دراسات في علم اللغة-كمال بشر- دار المعارف - ١٩٦٩م.
٨٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون-السمين الحلبي- إعداد: جمال طلبة- دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٨٧. دراسات في الفعل- عبد الهادي الفضلي- دار القلم - بيروت: لبنان- ط.(١) - ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٨٨. دراسات لغوية - عبد الصبور شاهين - مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان - ط.(٢) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٨٩. دراسات نقدية في النحو العربي-عبد الرحمن أيوب - مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة - ١٩٥٧م.
٩٠. دروس في الألسنية العامة - فرديناند ديسوسير - تعريب: صالح الفزماذي، محمد الشاوش، محمد عجينة - الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.
٩١. دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي- خليل عمايره- مجلة جذور(التراث)- العدد الرابع، المجلد الثاني- جمادى الآخرة ١٤٢١هـ/سبتمبر ٢٠٠٠م.
٩٢. دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني- تصحيح: محمد رشيد رضا- دار المعرفة: بيروت-لبنان.
٩٣. دلالة الألفاظ- إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية - ط.٤ ١٩٨٠م.
٩٤. دلالة صيغة الفعل وبنّيته- محمد خليفة الأسود- مجلة اللسان العربي، العدد: الثاني والثلاثون-ذو الحجة ١٤٠٩هـ، يوليو ١٩٨٩م.

٩٥. الدلالة وتلازم الحقول اللغوية - منذر عيَّاش - مجلة القافلة - جمادى الأولى -
سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٦م.
٩٦. دور الإعراب - عبد القادر المهيري - أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية - تونس
١٣، ١٩ ديسمبر ١٩٧٨م.
٩٧. دور الكلمة في اللغة - ستيفن أولمان - ترجمة كمال بشر - مكتبة
الشباب: المنيرة، ١٩٩٠م.
٩٨. ديوان الأخطل - شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين - دار الكتب العلمية:
بيروت، لبنان - ط. (١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٩٩. ديوان امرئ القيس - تقديم: عمر فاروق الطَّبَّاع - دار القلم للطباعة والنشر -
بيروت: لبنان.
١٠٠. ديوان شعر ذي الرُّمة - مطبعة كلية كمبردج - تصحيح: كارل هنري هيس -
١٩١٩م، ١٣٣٧هـ.
١٠١. ديوان العباس بن الأحنف - دار بيروت - ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١٠٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة - دار القلم - بيروت: لبنان.
١٠٣. ديوان عنتره - دار بيروت للطباعة والنشر: بيروت - ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
١٠٤. ديوان الفرزدق - دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت: بيروت - ١٣٨٥هـ،
١٩٦٦م.

١٠٥. ديوان الفرزدق - دار الكتاب العربي: بيروت- ط. (٣) ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م-
تقديم وشرح: مجيد طراد.
١٠٦. ديوان المتنبي- شرح: عبد الرحمن البرقوقي- المكتبة التجارية الكبرى: مصر- ط (٢)
١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م.
١٠٧. الذاهب من مواد النحو القديم في العربية الحديثة- إبراهيم السامرائي- مجلة مجمع
اللغة العربية الأردني- العدد ٣٩ / ذو القعدة، ربيع الثاني ١٤١١هـ، تموز كانون
أول ١٩٩٠م- السنة الرابعة عشرة.
١٠٨. رأي في أمثاط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر- خليل
عمايره - المجلة العربية للعلوم الإنسانية - العدد الثامن- المجلد الثاني - ١٩٨٢م.
١٠٩. رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها- خليل عمايره - مجلة التواصل اللساني- المجلد
الثاني- العدد الأول- مارس ١٩٩٠م.
١١٠. رأي في نظرة العلماء للعامل المعنوي (الخالفة) من منظور إعرابي- فارس فندي
بطاينة- اللسان العربي- العدد ٣٨ - ١٩٩٤م.
١١١. الرد على النحاة - ابن مضاء- تحقيق: شوقي ضيف - دار المعارف: مصر.
١١٢. رسالة كتاب سيبويه- مجلة جذور التراث - عبد الله الجهاد- صادرة عن النادي
الأدي بجدة- العدد ١/ فبراير ١٩٩٩م- ذو القعدة ١٤١٩هـ.
١١٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني- أحمد بن عبد النور المالقي- تحقيق: أحمد
محمد الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١١٤. الزمن في النحو العربي- كمال إبراهيم بدري- دار أمية للنشر والتوزيع: الرياض، ط (١).

١١٥. الزمن واللغة- مالك يوسف المطلي- الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٨٦م.
١١٦. السبعة في القراءات- ابن مجاهد-تحقيق: شوقي ضيف- ط.(٢)- دار المعارف: القاهرة.
١١٧. سنن ابن ماجه - تحقيق وترقيم: محمود فؤاد عبد الباقي-دار الحديث: القاهرة- عيسى الباي الحلبي وشركاه.
١١٨. سير أعلام النبلاء- شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- تحقيق: شعيب الأروؤوط- كامل الخراط- مؤسسة الرسالة- ط.(١١) ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م- بيروت: لبنان.
١١٩. شرح ابن عقيل على ألفية- بهاء الدين بن عقيل - دار القلم: بيروت-لبنان - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
١٢٠. شرح أبيات سيويه-السيرافي-تحقيق: محمد الريح هاشم- دار الجيل: بيروت- ط.(١) ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
١٢١. شرح أبيات سيويه-النحاس- تحقيق: زهير غازي-عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية-بيروت-ط.(١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٢٢. شرح ألفية ابن مالك - أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين بن مالك- تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد- دار الجيل: بيروت.
١٢٣. شرح التسهيل - جمال الدين محمد بن مالك - تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر: القاهرة ط.(١) ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
١٢٤. شرح التصريح على التوضيح-خالد الأزهرى- دار إحياء الكتب العربية: القاهرة.

١٢٥. شرح جمل الزجاجي - ابن خروف الاشيلي - تحقيق: سلوى عرب - معهد
البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - الطبعة
الأولى، ١٤١٩هـ.

١٢٦. شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور - تحقيق: صاحب أبو جناح - الفيصلية: مكة المكرمة.

١٢٧. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - المكتبة الثقافية - بيروت: لبنان ط. (١) آذار ١٩٦٨م.

١٢٨. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - شرح وتحقيق: حجر عاصي - دار الفكر:
بيروت - ط. (١) ١٩٩٤م.

١٢٩. شرح الرضي على الكافية - الرضي - تحقيق: يوسف حسن عمر - منشورات
جامعة بن غازي.

١٣٠. شرح شافية ابن الحاجب - الرضي - تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزراف، محمد
محي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت: لبنان - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣١. شرح شذور الذهب - ابن هشام - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة
العصرية للطباعة والنشر.

١٣٢. شرح شواهد المغني - السيوطي - تصحيح: محمد الشنقيطي - منشورات دار مكتبة
الحياة - بيروت: لبنان.

١٣٣. شرح قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام الأنصاري - تأليف: محمد محي الدين عبد
الحميد - مطبعة السعادة: مصر ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.

١٣٤. شرح الكافية الشافية - جمال الدين بن مالك - تحقيق: عبد المنعم هريدي - دار
المأمون للتراث - ط. (١) ١٤٠٢هـ، ١٩٧٦م.

١٣٥. شرح كتاب الحدود في النحو- عبد الله الفاكهي- تحقيق: المتولي رمضان الدميري- مكتبة وهبة: القاهرة - ط.(٢) ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
١٣٦. شرح كتاب سيويه- أبو سعيد السيرافي- تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم- الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م.
١٣٧. شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب: بيروت، مكتبة المتنبى: القاهرة.
١٣٨. شرح المقدمة المحسبة- طاهر أحمد بن بابشاذ- تحقيق: خالد عبد الكريم- ط.(١) ١٩٧٧م- الكويت ط.(١) ١٩٧٦م.
١٣٩. الشعر والشعراء - ابن قتيبة- نقلهم: حسن تميم- مراجعة: حسن العريان- دار إحياء العلوم: بيروت- ط.(٥) ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
١٤٠. الصاحبي- ابن فارس- تحقيق: أحمد صقر- مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة.
١٤١. طول الصوت اللغوي: حقيقته ووظيفته- جعفر عبانہ- المحللة الثقافية، الجامعة الأردنية- العددان الرابع عشر والخامس عشر- ١٩٨٨م، ١٤٠٨هـ.
١٤٢. ظاهرة التصرف الإعرابي في العربية وأهميتها في تحديد المعنى وتوضيحه- عبد الله الخثران- مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية- المملكة العربية السعودية- وزارة التعليم العالي- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- العدد السادس ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.
١٤٣. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي- طاهر حمودة - الدار الجامعية: الإسكندرية، ١٩٩٨م.
١٤٤. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي- خليل عمایره- دار ثروت للنشر والتوزيع: جدة، المملكة العربية السعودية.

١٤٥. العربية-يوهان فك- تحقيق: رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي بمصر-
١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
١٤٦. العربية وعلم اللغة البنيوي (دراسة في الفكر اللغوي الحديث)- حلمي خليل- دار
المعرفة الجامعية: الإسكندرية ١٩٨٨م.
١٤٧. العقد الفريد - أحمد بن عبد ربه الأندلسي- تحقيق: عبد الحميد الترحيني- دار
الكتب العلمية: بيروت، لبنان - ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٤٨. علامات الإعراب بين النظر والتطبيق- أحمد الجندي- مجلة معهد اللغة العربية- جامعة
أم القرى- العدد الثاني- ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
١٤٩. العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث- محمد حماسة عبد اللطيف- دار
الفكر العربي: مصر.
١٥٠. علم الدلالة- أحمد مختار عمر- ط. (٣) - ١٩٩٢م - عالم الكتب: القاهرة.
١٥١. علم الدلالة- جون لايتز- ترجمة: مجيد المشطة، حلیم حسین فالخ، كاظم باقر- كلية
الآداب: جامعة البصرة ١٩٨٠م.
١٥٢. علم الدلالة إطار جديد- ف.ر. بالمر- ترجمة: صبري إبراهيم السيد- دار المعرفة
الجامعية: الإسكندرية ١٩٩٥م.
١٥٣. علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية - فريد حيدر- مكتبة النهضة المصرية:
القاهرة- ط. (١)، ١٩٩٨م.
١٥٤. علم الدلالة العربي- فايز الداية- دار الفكر: دمشق، سوريا- ط. (١)
١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٥٥. علم الدلالة في الكتب العربية- أحمد عبد الرحمن حماد- دار القلم - الإمارات العربية: دبي- ط. (١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
١٥٦. علم الدلالة والمعجم العربي- (عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة)- دار الفكر للنشر والتوزيع: عمّان، الأردن- ط. (١) ١٩٠٤هـ، ١٩٨٩م.
١٥٧. علم اللغة- علي عبد الواحد وافي- دار نهضة مصر للطباعة والنشر- الفجالة: القاهرة- ط (٩).
١٥٨. علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة- محمود فهمي حجازي- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة.
١٥٩. علم اللغة العام (الأصوات) - كمال بشر- دار المعارف - ط (٧) ١٩٨٠م.
١٦٠. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي- محمود السعران - در النهضة العربية: بيروت.
١٦١. علم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا)- عصام نور الدين - دار الفكر اللبناني: بيروت ط. (١) ١٩٩٢م.
١٦٢. غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار- أبو العلاء الهمداني العطار- تحقيق: أشرف محمد طلعت- ط. (١) ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
١٦٣. الفصول الخمسون - زين الدين أبي الحسن يحيى بن عبد المعطي المغربي- تحقيق: محمود محمد الطناحي- مكتبة الإيمان: مصر ١٩٧٧م.
١٦٤. فصول في فقه العربية- رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي: القاهرة- ط. (٣) ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

١٦٥. الفعل زمانه وأبنيته-إبراهيم السامرائي- مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان- ط. (٢). ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
١٦٦. فهارس لسان العرب-تقديم وتصنيف: خليل عمایره-مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان- ط. (١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١٦٧. في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية-عبد الوارث مبروك سعيد- دار القلم: الكويت- ط (١) ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.
١٦٨. في أصول اللغة- طنطاوي محمد درّاز- مكتبة نهضة الشرق: القاهرة.
١٦٩. في بناء الجملة العربية-محمد حماسة عبد اللطيف-دار القلم:الكويت- ط. (١) ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١٧٠. في التحليل اللغوي-خليل عمایره- مكتبة المنار:الأردن، الزرقاء- ط. (١). ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١٧١. في تحليل لغة الشعر-خليل عمایره-التواصل اللساني- المغرب:فاس - المجلد السادس- العدد ١-٢.
١٧٢. في الدلالة والتطور الدلالي-أحمد محمد قدور-مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- العدد ٣٦ جماد الأولى، شوال ١٤٠٩هـ-السنة الثالثة عشرة، كانون الثاني، حزيران ١٩٨٩م.
١٧٣. في ظلال القرآن - سيد قطب - دار الشروق: القاهرة - ط. (١٧) - ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

١٧٤. في علم اللغة العام - عبد الصبور شاهين - مؤسسة الرسالة: بيروت - ط. (٥) ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

١٧٥. في مراحل تكون التراث النحوي العربي - جان باتريك غيوم - التواصل اللساني: فاس، المغرب - المجلد الرابع، العدد الثاني - سبتمبر ١٩٩٢ م.

١٧٦. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث - مهدي المخزومي - ط. (٣) ١٩٨٥ م.

١٧٧. في النحو العربي نقد وتوجيه - مهدي المخزومي - دار الرائد العربي، بيروت: لبنان - ط. (٢) ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.

١٧٨. في نحو القرآن والقراءات - موسى مصطفى العيّدان - الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م.

١٧٩. في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عمارة - عالم المعرفة للنشر والتوزيع: جدة، المملكة العربية السعودية - ط. (١) ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.

١٨٠. في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق - طارق نجم عبد الله - التواصل اللساني: المجلد الثالث - العدد الأول - مارس ١٩٩١ م.

١٨١. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث - عبد الصبور شاهين - مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٨٢. القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي - تمام حسان - مجلة اللسان العربي - الرباط: المغرب - المجلد الحادي عشر - الجزء الأول.

١٨٣. القراءة الناقدة في ضوء نظرية النظم - حامد صالح الربيعي - مركز بحوث اللغة العربية وآدابها: مكة المكرمة - ١٤١٧هـ.
١٨٤. قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية - محمد عيد - عالم الكتب: القاهرة - ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
١٨٥. الكافية في النحو - ابن الحاجب - تحقيق: طارق نجم عبد الله - مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع: جدة - المملكة العربية السعودية - ط. (١) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
١٨٦. الكتاب - سيويه - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط (٣) - ١٤٠٨، ١٩٨٨.
١٨٧. الكتاب بين الوصفية والمعيارية - أحمد سليمان ياقوت - دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية - ١٩٨٩م.
١٨٨. الكشف - أبو القاسم الزمخشري - دار الفكر - ط. (١) ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
١٨٩. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - مكّي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: محي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - ط. (٣) ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
١٩٠. الكلمة (دراسة لغوية معجمية) - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ١٩٩٨م.
١٩١. الكليات - أبو البقاء الكفوي - إعداد وفهرسة: عدنان درويش، محمد المصري - دار الكتاب الإسلامي: القاهرة - ط. (٢) ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
١٩٢. الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر - عبد الفتاح الحموز - دار عمّار: عمّان، الأردن - ط. (١) ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٩٣. اللامات- أبو القاسم الزجاجي- تحقيق مازن المبارك- دار صادر: بيروت- ط. (٢) ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م- ط. (١)- دمشق ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

١٩٤. اللامات- أبو الحسن الهروي النحوي- تحقيق: يحيى علوان البلداوي- مكتبة الفلاح: الكويت- ط. (١) ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٩٥. اللامات - عبد الهادي الفضلي - دار القلم: بيروت، لبنان- ط. (١) ١٩٨٠م.

١٩٦. اللباب في علل الإعراب والبناء - أبو البقاء العكبري- تحقيق: غازي مختار طليمات- دار الفكر المعاصر: بيروت- لبنان، دار الفكر: دمشق، سورية- ط. (١) ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٩٧. لسان العرب - ابن منظور- المكتبة التجارية، الشامية: مكة المكرمة - ط. (١) ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٩٨. لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها- ماريوباي- ترجمة صلاح العربي- قسم النشر بالجامعة الأمريكية: القاهرة - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر: القاهرة- نيويورك، ١٩٧٠م.

١٩٩. اللغة - ج. فندريس - ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص.

٢٠٠. اللغة بين الإنسان والفكر - خليل عميره- مجلة كلية الآداب- جامعة صنعاء- ١٩٩٨م.

٢٠١. اللغة الشاعرة- عباس محمود العقاد - منشورات المكتبة العصرية- بيروت- صيدا-

٢٠٢. اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم- عبد العال سالم مكرم- عالم الكتب- ط. (١) ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٢٠٣. اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ط. (٣) ١٩٨٥م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٠٤. اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي - أحمد حاطوم - دار الفكر اللبناني.
٢٠٥. اللهجات العربية في التراث - أحمد علم الدين الجندي - الدار العربية للكتاب - ١٩٨٣م.
٢٠٦. مبادئ اللسانيات العامة - أندريه مارتينييه - ترجمة: أحمد الحمو - المطبعة الجديدة: دمشق - ١٤٠٤هـ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥، ١٩٨٤م.
٢٠٧. المجاز وأثره في الدرس اللغوي - محمد بدرى عبد الجليل - دار النهضة العربية: بيروت - ١٩٨٠م.
٢٠٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - ابن جني - تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلي - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي: القاهرة ١٣٨٦.
٢٠٩. مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري الدمشقي - تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - ط. (٦) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧.
٢١٠. مختصر صحيح مسلم - زكي الدين المنذري - دار ابن كثير - دمشق - بيروت - ط. (٢) ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٢١١. مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي - محمد شعيرات - التواصل اللساني - المجلد الرابع - العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٢م.

٢١٢. مدخل إلى علم الدلالة-فرانك بالمر-ترجمة خالد محمود جمعة-مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع-الكويت-ط.(١)١٩٩٧م.
٢١٣. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو- مهدي المخزومي-دار الرائد العربي: بيروت، لبنان- ط.(٣)١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢١٤. مراهنات دراسة الدلالات اللغوية- آن إينو- ترجمة: أوديت بتيت، وخليل أحمد- دار السؤال للطباعة والنشر: دمشق-ط.(١)١٤٠١هـ، ١٩٨٠م.
٢١٥. المرايا المحدثية من البنيوية إلى التسكيك- عبد العزيز حمودة -عالم المعرفة - رقم: ٢٣٢.
٢١٦. المزهري في علوم اللغة - السيوطي - شرح وتصحيح: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل، علي محمد الجاوي- ط.(٣)- مكتبة دار التراث: القاهرة.
٢١٧. المسائل المشككة (البغداديات)- أبو علي الفارسي - تحقيق: صلاح الدين عبد الله- مطبعة العاني: بغداد.
٢١٨. المساعد على تسهيل الفوائد- بهاء الدين بن عقيل- تحقيق: محمد كامل بركات- دار الفكر: دمشق- ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٢١٩. مسند أحمد ابن حنبل- طبعة جديدة على الطبعة الميمنية، دار إحياء التراث: بيروت، لبنان-ط.(٣)١٩٩٤م، ١٤١٤/١٤١٥هـ.
٢٢٠. مشكلات اللغة العربية المعاصرة-مجد محمد الباكير البرازي-مكتبة الرسالة الحديثة: عمّان، الأردن-ط.(١)١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٢٢١. معاني الحروف - أبو الحسن الرماني - تحقيق: عبد الفتاح شليبي - مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة - ط. (٢) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
٢٢٢. معاني القرآن - الفراء - تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار - دار السرور: بيروت - لبنان.
٢٢٣. معاني القرآن الكريم - أبو جعفر النحاس - تحقيق: محمد الصابوني - مركز إحياء التراث الإسلامي: مكة المكرمة - ط. (١) ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
٢٢٤. معجم الأدباء - أبو عبد الله الرومي الحلبي - دار الكتب العلمية: بيروت: لبنان - ط. (١) ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٢٢٥. معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم - إسماعيل عمايرة، عبد الحميد السيد - مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان - ط. (٢) ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٢٢٦. معجم الشعراء - أبو عبد الله المرزباني - تصحيح: ف. كرنكو - دار الجيل: بيروت - ط. (١) ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٢٢٧. معجم شواهد العربية - عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي: مصر - ط. (١) ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
٢٢٨. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية - إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان - ط. (١) ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٢٢٩. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي - دار المعرفة: بيروت، لبنان - ط. (٣) ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٢٣٠. المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب - خليل عميره - دار الكتب الإسلامية: عمان، الأردن.

٢٣١. مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام - تحقيق: ح. الفاخوري - دار الجليل: بيروت - ط. (١) ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢٣٢. مفاتيح الألسنية - جورج موانان - ترجمة: الطيب البكوش - منشورات الجديد تونس - ١٩٨١م.

٢٣٣. مفتاح العلوم - أبو يعقوب السكاكي - ضبط: نعيم زرزور - دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان - ط. (٢) ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٣٤. المفصل في علم اللغة - أبو القاسم الزمخشري - تعليق: محمد عز الدين السعيد - دار إحياء العلوم: بيروت - ط. (١) - ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٣٥. المفضليات - تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون - ط. (٨) - دار المعارف.

٢٣٦. المقتضب - المبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة - عالم الكتب: بيروت.

٢٣٧. مقدمة ابن خلدون - دار الكتاب اللبناني: بيروت، لبنان - مكتبة المدرسة: بيروت، لبنان.

٢٣٨. مقدمة لدراسة فقه اللغة - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٣م.

٢٣٩. مقدمة لدراسة اللغة - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية - ١٩٩٦م.

٢٤٠. ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية - محمد الحناش - التواصل اللساني - المغرب: فاس - المجلد (٣) - العدد الأول - مارس ١٩٩١م.

٢٤١. ملاحظات حول التعابير المسكوكة (تتمة) - محمد الحناش - التواصل اللساني: المجلد ٣ - العدد ٢ سبتمبر ١٩٩١ م.

٢٤٢. ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية - رسالة دكتوراه - فارس محمد فارس عيسى - إشراف: رمضان عبد التواب - جامعة عين شمس كلية الآداب قسم اللغة العربية - ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.

٢٤٣. الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دراسة ألسنية) - ميشال زكريا - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت: لبنان - ط. (١) ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.

٢٤٤. من أسرار اللغة - إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة - ط (٦) ١٩٧٨ م.

٢٤٥. من نحو الجملة إلى الترابط النصي - خليل عمايره - مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء: الجمهورية اليمنية - ١٩٩٧ م.

٢٤٦. من وظائف الصوت اللغوي - أحمد كشك - ط. (٢) ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.

٢٤٧. مناهج البحث في اللغة - تمام حسان - دار الثقافة: الدار البيضاء ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م.

٢٤٨. المنتخب من غريب كلام العرب - لأبي الحسن علي الهنائي - تحقيق: محمد العمري - ط. (١) ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م - مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٢٤٩. موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) - ر. ه. روبرت - ترجمة: أحمد عوض - عالم المعرفة ٢٢٧ - رجب ١٤١٨ هـ، تشرين الثاني ١٩٩٧ م.

٢٥٠. موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية (من القرن السادس إلى القرن التاسع) دراسة لغوية معاصرة - شريف النجار جامعة صنعاء: اليمن - ١٩٩٩ م.

٢٥١. النبر والتغيم في اللغة- مناف مهدي محمد الموسوي-اللسان العربي - العدد:
الخامس والثلاثون - ١٩٩١م.

٢٥٢. نتائج الفكر في النحو- أبو القاسم السهيلي - تحقيق: محمد البنا - دار الرياض
للنشر والتوزيع - ط. (٢) ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢٥٣. النحو التعليمي في التراث العربي- محمد إبراهيم عبادة- منشأة المعارف: الإسكندرية.

٢٥٤. النحو الجديد- عبد المتعال الصعيدي- دار الفكر العربي.

٢٥٥. النحو العربي نقد وبناء- إبراهيم السامرائي - دار عمار: عمان- دار البيارق: لبنان،
بيروت - ط. (١) ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢٥٦. النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج- عبده الراجحي- دار النهضة
العربية: بيروت، لبنان- ١٩٧٩م.

٢٥٧. النحو القرآني قواعد وشواهد- جميل أحمد ظفر- مكة المكرمة- ط. (٢)
١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢٥٨. النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء- كاظم إبراهيم كاظم- عالم الكتب:
بيروت: لبنان- ط. (١) ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢٥٩. نحو المعاني- أحمد عبد الستار الجوارى- مطبعة المجمع العلمي العراقي- ١٤٠٧هـ،
١٩٨٧م.

٢٦٠. نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية- مازن
الوعر - طلاس للدراسات والترجمة والنشر: دمشق، سوريا- ط. (١) ١٩٨٧م.

٢٦١. النحو والدلالة - محمد حماسة عبد اللطيف - ط. (١) ١٩٨٣ م.
٢٦٢. النحو الوافي - عباس حسن - دار المعارف: مصر - ط. (٥).
٢٦٣. النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم - محمد صلاح الدين مصطفى - مؤسسة علي جرّاح الصباح: الكويت، دار غريب للطباعة: القاهرة.
٢٦٤. النحو والبلاغة مقارنة في الاتصال والانفصال - رشيد بلحبيب - مجلة جذور "التراث" - العدد الرابع - المجلد الثاني - جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ - / سبتمبر ٢٠٠٠ م.
٢٦٥. النشر في القراءات العشر - أبو الخير محمد دمشقي، ابن الجزري - دار الكتاب العربي.
٢٦٦. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية - مصطفى حميدة - مكتبة لبنان: ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لوجمان - ط. (١) ١٩٩٧ م.
٢٦٧. نظرات في التراث اللغوي - عبد القادر المهيري - دار الغرب الإسلامي - بيروت: لبنان ط. (١) ١٩٩٣ م.
٢٦٨. نظرية تشومسكي اللغوية - جون ليونز - ترجمة وتعليق: حلمي خليل - ط. (١) ١٩٨٥ م - دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.
٢٦٩. النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي - خليل عمايره - المجلة العربية للدراسات اللغوية - المجلد الرابع - العدد الأول - ذو القعدة ١٤٠٥ هـ، أغسطس ١٩٨٥ م.

٢٧٠. نظرية السياق عند اللغويين العرب وأثره في تحديد المعنى-صاحب أبو جناح-مجلة (القافلة)-محرم ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
٢٧١. نظرية النحو القرآني نشأها وتطورها ومقوماتها الأساسية - أحمد مكي الأنصاري- دار القبلة للثقافة الإسلامية - ط. (١) ١٤٠٥هـ.
٢٧٢. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز- فخر الدين الرازي- تحقيق: بكري شيخ أمين - دار العلم للملايين- لبنان، بيروت - ط. (١) أكتوبر ١٩٨٥م.
٢٧٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- السيوطي- تحقيق: عبد العال سالم مكرم- مؤسسة الرسالة: بيروت ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢م.
٢٧٤. (وقفه مع صلوات في هيكل الحب) للشابي- خليل عمايره- مجلة دراسات يمنية - مركز الدراسات والبحوث اليمني: صنعاء-١٩٩٨م.
٢٧٥. وقفه مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع- خليل عمايره-مجلة أقلام- وزارة الثقافة: العراق - ١٩٨٢م.

المراجع الأجنبية

1. An Introduction to Descriptive Linguistics-Gleason, Henry, Allan-New York, 1969.
2. Cace Assignment in Arabic and The GB Cace Theory - M.Odeh AL-Shorofat مجلة التواصل اللساني - المجلد الثالث - العدد الثاني-١٩٩١م
3. Function and context in linguistics analysis-edited by: D.J.Allerton, Edward Carney and, David Holdcroft - Cambridge University-1979
4. Introduction to generative Transformational Syntax - Baker C.L.1978.
5. Language- Leonard Bloomfield- George Allen & Unwin LTD - London: Museum street.
6. Language, Sense and Nonsense- G.P.Baker & P.M.S. Hacker- Great Britain by T.J.press Ltd., pad Stow- Oxford, 1984.
7. Linguistics an interdisciplinary Journal of language sciences-
1985 -volume 23-6. (280), Book reviews.
1986-volume 24-1(281), Book reviews
1986-volume 24-4(284), Book reviews.
1986-volume 24-6 (286), Book reviews

8. Linguistics Study of Arabic Grammatical Functions in Expressions of Some Personal attitudes –AMAIRE, K.A-1979 BHD- Manchester University-UK- Linguistics Department.
9. Pragmatics- George Yule –Oxford University press.
10. 10. Selected Papers in structural linguistics- Bohumil Trnka – Berlin, New York, 1982.
11. Selected Papers of J.R. Firth - 1952 -59 - edited by F.R. Palmer - Longmans -Burnt Mill, Harlow 1968.
12. Semantics, The study of meaning- Geoffrey Leech 1974-seconds edition 1981. Penguin Books-1990.
13. Semantics-John Lyons-Cambridge University Press 1977.
14. Syntax, A linguistic Introduction To Sentence Structure – Brown, E.Keith-Miller, Jim –London, New York, 1991.
15. The Linguistics Encyclopedia- Edited By Kirsten Malmkjer-London, 1996.
16. The meaning of meaning –C.K.Ogden and I.A Richard-London: Routledge & Kegan Paul LTD, 1923.
17. The Melody of Language –edited by: Linda R.Waugh and C.H. Van Schooneveld –University Park Press, Baltimore, 1980.
18. The Miracles of language- Sir William Johns.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١٩	التمهيد
٢٧	الباب الأول: أسلوب المدح والذم.
٢٧	الفصل الأول: أسلوب المدح والذم عند النحاة.
٤٥	الفصل الثاني: أسلوب المدح والذم في القرآن الكريم، وآراء المفسرين فيها.
٦٧	الفصل الثالث: أسلوب المدح والذم لدى المحدثين.
١٣١	الفصل الرابع: حبذا ولا حبذا.
١٤٣	الباب الثاني: أسلوب التعجب
١٤٣	الفصل الأول: أسلوب التعجب القياسي، وآراء النحاة فيه.
١٤٣	١. صيغتا التعجب القياسيتان بين الاسمية والفعلية عند النحاة.
١٧٠	٢. الخلاف النحوي في صيغة التعجب (أفعلٌ بـ) وما بعدها.
١٧٥	٣. الخلاف النحوي في (ما) التعجبية.
١٨٦	٤. الخلاف النحوي في الاسم المنصوب بعد (ما) أفعلٌ).
١٩٠	الفصل الثاني: صيغتا أسلوب التعجب القياسيتان في القرآن الكريم.